



أزمة الدولة في الوطن العربي

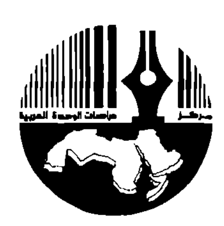
بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها
مركز دراسات الوحدة العربية
بالتعاون مع
مركز كارنيغي للشرق الأوسط
والجمعية العربية للعلوم السياسية



عادل مجاهد الشرجبي
عدنان السيد حسين
محمد عبد الشفيع عيسى
عبد الإله بلقزيز
عمرو حمزاوي
وجيه كوثراني
عبد الجليل زيد المرهون
فالح عبد الجبار
يوسف خليفة اليوسف
عبد الوهاب الأفندي
يوسف مكي

أزمة الدولة في الوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية
بالتعاون مع
مركز كارنيغي للشرق الأوسط
والجمعية العربية للعلوم السياسية





أزمة الدولة في الوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية
بالتعاون مع
مركز كارنيغي للشرق الأوسط
والجمعية العربية للعلوم السياسية

عادل مجاهد الشرجبي
عبد الإله بلقزيز
عبد الجليل زيد المرهون
عبد الوهاب الأفندي
عدنان السيد حسين
عمرو حمزاوي
فالح عبد الجبار
محمد عبد الشفيع عيسى
وجيه كوثراني
يوسف خليفة اليوسف
يوسف مكي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

أزمة الدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية/ عادل مجاهد الشرجبي... [وآخ.].

٥٧٥ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-415-4

١. الدولة ـ البلدان العربية. ٢. المجتمع العربي. أ. الشرجبي، عادل مجاهد. ب. ندوة أزمة الدولة في الوطن العربي (٢٠١١: بيروت).

320.956



العنوان بالإنكليزية

The Crisis of State in the Arab World

(Seminar Proceedings)

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/يوليو ٢٠١١

المحتويـــات

خلاصة الكتاب

وجيه كوثراني(*)

بين صنع التاريخ وكتابته، مسافة زمنية قد تطول وقد تقصر، وبينهما ذاكرة بشرية (فردية وجماعية) تسجل صوراً وتستعيد ذكريات، فتضفي على الحدث «والواقع» معاني وعواطف وإدراكات، تجعل من علاقة الوعي بالواقع علاقة ملتبسةً ومفتوحةً على جملة من التفسيرات والتوقعات. وكل هذا يجعل من مهمة الكتابة عمّا نسميه «التاريخ الحاضر» أو «التاريخ الراهن»، باعتباره زمناً متحركاً، مهمة شديدة الصعوبة. فإذا كان «الماضي» وقد ابتعد يظل في مدركات المؤرخ زمناً ناقصاً ملتبساً من ناحية الطموح لمعرفته وثيقاً وكاملاً، فليس الزمن الحاضر، أقل التباساً في مسعى معرفته، وإلى أين هو ذاهب في «زمن المستقبل».

ولعلّه بسبب هذا القصور المعرفي حيال الماضي، وحيال الحاضر أيضاً، (رغم قفزات تكنولوجيا المعرفة)، كان التواطؤ بين علم السياسة التي تعنى بـ «الحاضر» وعلم التاريخ الذي يعنى حسب تعريفه الكلاسيكي بالماضي، من أجل استنباط علم جديد: علم المستقبليات (Futurologie)، وبينهما علم الاجتماع السياسي والانثروبولوجيا، بهدف استخدام القياس والاستقراء لرصد الاحتمالات والمشاهد الممكنة للزمن الآتي.

على أن المؤرخين الجدد يرفضون تعريف زمن علمهم بـ «الماضي»، فيقترحون أن يكون علم التاريخ «علم الزمن التاريخي». والزمن التاريخي أزمنةٌ متلاحقة: ماض وحاضر ومستقبل. ولذا لا بد من تكامل العلوم الإنسانية والاجتماعية لمقاربة ما

(*) أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

نسميه «الزمن التاريخي»، ولا سيما عندما تُطرح علينا مهمة دراسة ظاهرة شغلت الباحثين العرب وباحثي العالم، عقوداً: الدولة في المجتمعات وأزمتها القائمة عربياً.

انعقدت ندوة «أزمة الدولة في الوطن العربي» في يومي ١٠ و ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. كان الهدف تشخيص الأزمة من جميع وجوهها، ومن خلال رصد كل أبعادها (التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية). وهذه المرة كان المطلوب أيضاً عدم الاكتفاء بالعموميات والنظريات (وقد كتب في هذا الجانب الكثير، وصدر في الموضوع عشرات الكتب ومئات الدراسات). كان المطلوب الولوج إلى الداخل، أكثر فأكثر وإلى المحسوس التجريبي وإلى الظاهرات الميدانية والحقلية، وبمنهج أكثر فأكثر تلمساً ومعاينةً واختباراً لطبيعة الأشياء وواقع الأشياء، وكل هذا بهدف تلمس إجابةٍ عن أسئلة تطرح دائماً: إلى أين؟ وما العمل؟ فهل أجابت بحوث الندوة ومناقشاتها عن أيٍّ من هذه الأسئلة؟ وهل أضاءت بعضاً من نورٍ على استدلالات لمسارٍ مرتقب؟

قبل أيام من انعقاد الندوة أو بعد أيام ومنذ ذلك الحين تجيء الإجابة من خارج إطار البحث والباحثين العرب، تجيء من حركة التاريخ الكامنة، من حراك المجتمعات العربية وشعوبها التي كانت في قاعة الندوة «موضوع درس»، فإذا بها بعد أيام، صانعة تاريخ محلي وقومي وعالمي، تحوّلت من موضوع للدرس إلى فاعلٍ في الدرس.

انفجرت الأزمة، أو «انفرجت». بدأت في تونس، ولحقتها مصر، وتتابعت سلسلة الانتفاضات والثورات العربية في كلٍّ من ليبيا، واليمن، والبحرين وسورية. والراجح أن بلداناً عربية أخرى وغير عربية لن تتأخر في اللحاق بهذه الثورات.

إذاً، بدأ انفجار الأزمة أو «انفراجها» ـ كما قلت ـ يأخذ مساراً عملياً كحركة كبرى في التاريخ العربي المعاصر، تستحق صفة «**الثورة العربية الكبرى**» بجدارة هذه المرة. فكأن كل أزمة تاريخية مؤداها إلى مأزق، والمأزق لا يدوم إلى الأبد. لا بد أن ينفجر لتنفرج الأزمة، فكأن المثل العربي الشعبي «اشتدي أزمة تنفرجي..» جاء مصداقاً لحكمة التاريخ.

على أن التصويب الوصفي والاصطلاحي لـ «الأزمة» جاء أيضاً من قبل وعي تاريخي جديد وشاب. لقد حدد الشباب العربي «الطرف المأزوم» بدقة: إنه النظام وليس الدولة. «الشعب يريد إسقاط النظام» وكأن هذا يعني، ضمناً إعادة الاعتبار للدولة التي أساء لها النظام. «النظام العربي» صيغة من صيغ الحكم:

استبداد وتسلط، وطبقة حاكمة فاسدة، وعلاقات سلطة تحابي وتمتهن وتهمش وتذل، وتقمع، فتلغي مفهوم المواطنة التي هي شرط وجود الدولة.

يبدو أن الثورات الشعبية القائمة اليوم في الأقطار العربية العديدة، تتصدى لمهمة فك الارتباط بين النظام القائم والدولة، بل إن ما تفعله هذه الثورات هو تحرير للدولة من النظام الذي احتكرها وأساء إليها طويلاً، فبدت للناظر والمعاين والمعاني، أنها هي المأزومة بذاتها وليس نظامها وأهله.

ومهما يكن، فلنستفد من هذا التوضيح الذي نبّهت إليه شعارات الثورات الشعبية العربية، ولنطرح الإشكالية التالية حولها: هل أزمة الدولة تكمن في أزمة نظامها، أم أنها تعاني بنفسها أزمة وجود وكيان، وما هي أبعاد هذه الأزمة وتمظهراتها في المجالات والحقول، أقلّه في المجالات التي تطرقت إليها بحوث الندوة موضوع هذا التقديم.

● **حول تاريخية الدولة العربية ومشروعيتها وشرعيتها**

عندما فكّرت اللجنة التحضيرية للندوة ببحثٍ يتناول تاريخية الدولة العربية ونشأتها، لم يكن مقصد المخططين استحضار صور عن نماذج راشدة أو مستنيرة من الحكم الإسلامي أو الفكر الإسلامي الكلاسيكي أو الحديث، ولا التذكير بوصفات دستورية لما ينبغي أن تكون عليه الدولة الحديثة، بل كان القصد هو البحث في ما إذا كانت نشأة الدولة العربية (الحديثة)، حملت جذور أزمتها، من فواعل تاريخها من عملية التجزئة الاستعمارية التي جرت منذ مطالع القرن العشرين مثلاً، أو من جراء عملية الانتقال المتعثرة من الاجتماع العصباني والدولة السلطانية إلى الاجتماع الوطني والدولة القطرية (الوطنية)، فحملت شوائب التحوّل الاجتماعي ـ الثقافي المنقوص أو المشوّه. وإذا ما كان قد حصل ذلك، فما كانت الآليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والذهنية التي أعادت إنتاج الاجتماع العصباني في منظومة من السلطات الجديدة والطبقات الاجتماعية الجديدة، أي في أنظمة حكم عجزت تاريخياً أن تحوّل مشاريع دولها إلى دولٍ شرعية وذات سيادة وذات مقبولية من مجتمعاتها وشعوبها، ووفقاً للمفهوم الذي رست عليه التجربة التاريخية الغربية فأضحت عالمية في صيغة الدولة/الأمة؟ وعليه هل الدولة/ الأمة، هي الدولة المتصوّرة دولةُ أمةٍ عربية لم تتحقق حتى اليوم؟ وهل يسوّغ الطعن في شرعية الدولة الوطنية هذا «الخلل التاريخي» أو «الفوات التاريخي» إذا صح التعبير؟

كان هذا، هو القصد من إدراج مبحث تاريخية الدولة بهدف التعرّف على وجه من وجوه «أزمتها» في السياق التاريخي لتشكيلها، ولم يكن القصد من «التاريخية» الذهاب الانتقائي في مسالك الماضي تحسيناً للصورة المنتقاة أو تقبيحاً لها، استحساناً لهذا الخليفة أو استقباحاً لذاك، تحبيذاً لهذا الفقيه أو نبذاً لذاك. «إشكالية التاريخية» في دراسة تشكل الدولة العربية الحديثة، تعني الحفر في ظروف النشأة وعواملها ومحدداتها، وتعني البحث في جغرافيتها السياسية والبشرية، وفي طبقاتها ونخبها ومشاريع هذه النخب، كما في مشاريع الإمبرياليات آنذاك ودراسة مدى تقاطعها أو تنافرها مع مشاريع الداخل. وللأمانة المعرفية وحرصاً على التواصل بين إنجازات الباحثين العرب، لا بد من القول إن البحث التاريخي والسوسيولوجي العربي بين مشرقه ومغربه، أنجز قفزات معرفية لم تستثمر حتى اليوم في علم السياسة عربياً، قفزات حققتها مباحث وكتب صدرت تحت عناوين: «السلطة والمجتمع والدولة والمجتمع»، وشملت العديد من الأقاليم العربية، وكان لمركز دراسات الوحدة العربية دور رائد في هذا المجال من الإصدارات، ولا سيما في إطار مشروعه في الثمانينيات من القرن الماضي «استشراف مستقبل الوطن العربي».

يذكّرنا عدنان السيد حسين في بحثه «تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر. . .» بصور انشغال الفكر السياسي العالمي بفكرة الدولة منذ ازدهار الفكر اليوناني القديم وحتى اليوم. على أن «الفكر الإسلامي» لم يتوقف عند مفهوم المواطنة كما يقول، بل توقف عند حقوق الأفراد أكانوا مسلمين أم غير مسلمين. . . اشتغل هذا الفكر على مفهوم السلطة ومفهوم الأمة وليس على مفهوم الدولة.

وإذ يقارن بين مفهومي الدولة الدينية والدولة القومية، فإنما ليصل إلى التأكيد أن مصطلح الخلافة ليس واجباً دينياً، بل «تعبير بشري» أطلقه المسلمون على حكامهم بعد وفاة الرسول. .

يدعو الباحث إلى «مواطنة عربية» في دولة حديثة، من واجباتها:

- وضع حلٍ لإشكالية الأقليات.
- تعزيز الوطنية والشعور بالانتماء إلى الوطن.
- أن تكون دولة رعاية اجتماعية. . . الخ.

تعقيباً على هذا البحث، يطالب المولدي الأحمر (تونس)، بعدم الاكتفاء بالنصح والترشيد والتوصيف، بل المطلوب الاشتغال التجريبي على أمثلة تاريخية

محددة «تاركين مسافة بيننا وبين النماذج المعيارية والفقهية، تسمح لنا بوضعها في سياق التجارب السياسية الفعلية التي نعرفها».

وفي سياق البحث عن مجال تاريخية الدولة العربية ومشروعيتها وشرعيتها يجيء بحث عبد الإله بلقزيز «الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية» ليطرح جملةً من المعطيات ذات العلاقة بين طبيعة النشأة التاريخية للدولة، وبعض أوجه أزمة شرعيتها الكامنة في صيغة نظامها وسياسات أهلها، من دون نسيان الإشارة إلى الاختلاف في هذا الأمر بين خطابات الأيديولوجيات السياسية العربية: الإسلامية والقومية والليبرالية والماركسية.

فالدولة ـ المقصود دراستها ـ هي الدولة الحديثة التكوّن، وعمرها فعلاً، وكما يقول بلقزيز لا يزيد على ثلاثة أو أربعة قرون في أوروبا ـ مع الأخذ بالاعتبار التشكّل التدريجي لها حتى أواخر القرن التاسع عشر. أما «عمرها العربي فلا يزيد على بضعة أجيال». ومن الطبيعي أن يحمل مشروع الدولة العربية «الجديد» مواريث سياسية واجتماعية وثقافية من النظام العربي ـ الإسلامي القديم، بل من الطبيعي أيضاً أن تؤثر هذه المواريث التاريخية التي يعاد إنتاجها في الاجتماع السياسي للدولة العربية (الجديدة) في أنماط العلاقة بين مكوّنات المجتمع الأهلي وأهل الدولة، وبالتالي في مدى تحقق شرعيةٍ للدولة مقبولةٍ من المجتمع.

يضاف إلى هذا النصاب التقليدي في مكوّنات المجتمع، نصاب مكوّنات الحداثة السياسية فيه، حيث تحتل اهتماماً ملحوظاً في ورقة عبد الإله بلقزيز. فالدولة القائمة في نظر القوميين هي «دولة التجزئة»، إذ لا تقترن الدولة القومية (الدولة/الأمة) إلا بأمة واحدة وموحّدة. فهذه الدولة تفتقر إلى الشرعية في خطاب القوميين. أما الإسلاميون فيرون في «دولة العلمانية» دولة غير شرعية، إما «لأنها مناقضة لمؤسسة الخلافة وإما لأنها مناقضة للشريعة». أما عند الماركسيين والليبراليين، فيتضاءل مستوى الطعن فيها، لأن النظر إليها لا يلتفت إلى كيانيتها المنقوصة (قومياً وإسلامياً)، ولا إلى ماهيتها العقدية، وإنما إلى مضمونها السياسي في المقام الأول. الشرعية حيالها «منقوصة» لأنها «دولة استبداد» عند الليبراليين و«دولة رأس المال» عند الماركسيين، وفقاً لما يراه بلقزيز.

أما خارج هذه الحداثة السياسية المتفاوتة أيديولوجياً في وعيها التاريخي تجاه تقدير أهمية الدولة الوطنية، فكرةً ووظيفةً ودوراً ونطاقاً جيوسياسياً، وبالتالي في «نسبية شرعيتها»، فتأتي العولمة أخيراً لتزيد ضعف الدولة الوطنية في أخص

خصائص وجودها وقوتها: «السيادة وأوجه هذه السيادة»، في الاقتصاد والأمن والثقافة وأخذ القرار عموماً.

ورقة فالح عبد الجبار «**أزمة الاندماج والهوية**»، تستكمل أطروحات ما تثيره إشكالية التأسيس التاريخي للدولة العربية، من ملابسات وتحديات وصعوبات في مسار تحقيق درجةٍ من «الاندماج الوطني» تتيح تكوين شعب لدولة أو في دولة.

في المرحلة الأولى من تأسيس الدولة (والعراق هنا هو حالة الدراسة)، حمل مشروع الدولة صفتين ناتجتين من وظيفتين، توحيدية وتقسيمية في آن، توحيدية على مستوى إقليم أو قطر، (مشروع توحيد لقبائل وإثنيات وأديان ومذاهب)، وتقسيمية أيضاً على مستوى مشروع الدولة/ الأمة التي تنزع نحوه النزعة الإثنية ـ القومية العربية.

على أن مرحلتين لاحقتين تشكلتا بعد الخمسينيات من القرن الماضي، عطّلتا مشروع «الدمج الوطني»:

ـ مرحلة الدولة التسلطية حيث احتكار السلطة من العسكر والحزب الواحد.

ـ ومرحلة التفكك حيث بدأ تسييس الهويات الجزئية وبالذات الدينية ـ المذهبية إلى جانب الهويات الإثنية الأقدم (الكرد والتركمان والآشوريين. . .).

هذا، على أن اللجوء إلى التحقيب لا يلغي في نظر الباحث جدلية تراكم الأسباب المؤدية إلى التوترات المذهبية التي يعيشها العراق، «فمنابع التوتر الطائفي والمذهبي» قديمة، منذ تطبيق قانون الجنسية العراقي للعام ١٩٢٤ إلى تطبيق قانون الجنسية أيضاً في عهد الجمهوريتين الثانية (عارف)، والثالثة (صدام)، حيث جرى استبعاد فئات غالبها ـ شيعي ـ بسبب ملابسات تاريخية أهمها: أن قانون الجنسية العراقي للعام ١٩٢٤ كان قد أرسى حقوق الجنسية على أساس التابعية العثمانية (على قاعدة معاهدة لوزان). وهذه «التابعية» لم يكن السكان جميعهم يتمتعون بها، «فعشائر وعوائل وبلدات كثيرة تهرّبت من التجنيد الإجباري فسجّلت تابعيتها لإيران القاجارية».

على أن الأهم في أسباب «**أزمة الهوية**» التي عاناها العراق في مسار تشكل الدولة بعد الخمسينيات، هو ما سمّاه الباحث «الاحتكار السياسي النفطي للنخبة الحاكمة»، فقد أدّى هذا الاحتكار إلى تمزق النسيج الوطني. وجاء انهيار الأيديولوجيات الجامعة، مثل الماركسية والوطنية العراقية والقومية العربية، وبعد

تآكل مشروعيتها الثورية ليوصل إلى تمزق الأواصر الجامعة. . .»، والنتيجة كما يصفها الباحث: «لكأن العراق عاد القهقرى إلى عام ١٩٢١».

والسؤال: هل نحن فعلاً أمام وضعية تماثل وضعية العام ١٩٢١ التي واجهها الملك فيصل؟ قد تجوز المماثلة من قبيل البلاغة، أو التشابه في جزءٍ من الوضعيتين وهو الجزء المتعلق بمشروع بناء الدولة في العام ١٩٢١ وإعادة بنائها اليوم، وبعد أن بلغ التمزّق ذروته في مرحلة الاحتلال الأمريكي. إلا أن حيزاً من اختلاف الوضعيتين لا بد من التنبّه له، ويتمثّل هذا الحيز في ظاهرة يُشدد عليها في الورقة، ولكن لم تكن موجودة في العام ١٩٢١، وهي ظاهرة التسييس التي أصابت الهويات الدينية والمذهبية والثقافية لاحقاً ولا سيما في عهد ديكتاتورية صدام حسين، بل إن التسييس هنا لم يعد مجرد اتجاهات في رأي عام منقسم طائفياً، بل أضحى حزبيةً تتماثل وتتماهى مع عصبية القبيلة أو عصبية العشيرة أو عصبية المذهب. والأدهى أن تتحوّل العصبية الدينية إلى حزب سياسي مغلق. فهل تحل «الوسطية» التي يدعو إليها الباحث، المشكلة؟ يقول «المخرج من عنق الزجاجة الطائفي الذي بلغ حدود القتل على الهوية هو الوسطية السياسية. المزاج الأكثر شيوعاً وسط الطبقات الوسطى المتعلمة، والمالكة والعابرة للمذاهب والطوائف والإثنيات. إن أصوات هذه الوسطية خافتة الآن بسبب طغيان لغة السلاح، لكنها ليست خرساء».

كتبت هذه الأسطر، قبل الثورات الشعبية العربية التي كان لها صداها في العراق عندما قامت الاحتجاجات الاجتماعية ضد سياسة حكومة المالكي. فهل عبّرت حركات الاحتجاج تلك عن تلك **الوسطية** التي يتحدث عنها الباحث؟ السؤال يدعو إلى مزيدٍ من الانكباب على دراسة «الكامن» في المجتمع العراقي الذي سمعنا بعضاً من تعبيراته خارج خطاب محاصصة السلطة والثروة، وخارج لغة الطوائف «وجيوشها».

● تشريح أزمات الدولة: **غياب العدالة الاجتماعية هل هو «السبب الأول»؟**

في مبحثه المعنون «**تشريح أزمات الدولة**»، يضعنا **عمرو حمزاوي** أمام ثلاث مجموعات من الأزمات والتحديات المرتبطة بدورها بثلاث مجموعات من الدول المأزومة:

ـ مجموعة أولى من الدول، تشهد احتمال انهيار وفشل وهي: اليمن، والسودان، والصومال، وهذه الأخيرة انهارت فعلاً.

ـ مجموعة ثانية: تعاني وجود «قوى لادولية» تنازع الدولة أدوارها، وهي لبنان والعراق.

ـ مجموعة ثالثة: تعاني التفاوت البادي بين حداثة التراكيب والبنى الاقتصادية من جهة، وتقليدية الأنظمة وأشكال الحكم من جهة أخرى»، وهي دول الخليج.

وإلى جانب هذه المجموعات التي يضعها الباحث على مشرحة الأزمات، يفرد لدولٍ أخرى تصنيفاً آخر، يضمّ مجموعة أخرى من البلدان: كالمغرب والجزائر ومصر، شهدت مؤسسات حكم قوية ولكنها تعاني اليوم تراجعاً حاداً في قدرتها على الاضطلاع بالدور الوظيفي للدولة، وتواجه ممانعة شعبية متنامية خصوصاً مع رغبة النخب القائمة عليها في الإبقاء على الطبيعة الأوتوقراطية من دون تغيير.

الأساس في هذا التصنيف هو قياس مدى تلبية الدولة «للسلع السياسية/العامة التي وجدت الدولة لتوفيرها».. هذه «السلع» جرى ترتيبها وكما يقيسها الباحث كالتالي:

١ ـ توفير الأمن والأمن الإنساني.

٢ ـ تطبيق مدونات القوانين والإجراءات التي تشكل معاً حكم القانون القابل للفرض، وتوفير أمن الملكية وحصانة العقود ونظام قضائي (مستقل).

٣ ـ ضمان الحقوق المدنية والحريات.

٤ ـ العناية الصحية والطبية وتوفير مؤسسات التعليم العامة والبنى التحتية المادية، كالطرقات وسكك الحديد، والمرافئ وتكنولوجيا الاتصال ونظام مصرفي... الخ.

على أن السؤال يبقى، بعد هذا التشريح قائماً ويلح بالإجابة عنه: أين يكمن الإعطال الأساسي في عجز الدول العربية عن توفير هذه الخدمات لشعوبها ومواطنيها؟

هل ثمة علاقة بين هذا العجز الموصوف وطبيعة النمو الاقتصادي العام «المنجز» أو غير المنجز في بلاد العرب.. وما علاقة كل هذا بغياب العدالة الاجتماعية في معظم أوطاننا ومجتمعاتنا؟

في بحث يوسف خليفة اليوسف «**أزمة غياب العدالة الاجتماعية**» محاولة إجابة، اعتماداً على استخدام أهم طرق قياس كلٍ من الفقر والتفاوت المعيشي

والتنمية. يدرس الباحث درجات انتشار الفقر والتفاوت المعيشي في بعض البلدان العربية، ويحاول التعرّف إلى درجة الترابط بين تزايد الفقر وتفاوت الدخل من جهة، والسياسات التنموية التي اتبعتها هذه الدول منذ بداية السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر من جهة أخرى.

إن متوسط دخل الفرد في الأغلبية العظمى من الدول العربية ذات الكثافة السكانية، لا يزيد فيها متوسط دخل الفرد على ٥٠٠٠ دولار، هذا يعني أن أغلبية العرب يعيشون على دخل منخفض، وإن كانت آلية الإعلام الغربي تخلط بين هذه الحقيقة المرّة، ومتوسط الدخل في الدول النفطية التي لا تمثل شيئاً من إجمالي سكان الدولة العربية. يعطينا الباحث المثل التالي: في العام ٢٠٠٨، بلغ متوسط دخل الفرد في موريتانيا ١١٢٨ دولاراً، في حين بلغ في قطر ٧٠٦٥١ دولاراً. ويضيف الباحث «إن معدل النمو في دخل الفرد، كان آخذاً بالتراجع منذ العام ١٩٧٥ وحتى العام ٢٠٠٠ إلى «نمو سالب»، لكون النفط ثروة ناضبة، كما يقول.

وهذا ما يفسّر «جزءاً كبيراً من تراجع أداء الدول في ما يتعلق بعلاج الفقر، إن لم يكن السبب الوحيد»، فدور الدولة الاجتماعي الذي واكب الطفرة النفطية تراجع خلال ما عرف بالإصلاحات الهيكلية، كما تراجع أيضاً بسبب هدر الموارد في الحروب والفساد والتسلح.

ويضيف «إن النمو الاقتصادي المعتمد على مصدر وحيد للدخل، مثل النفط أو تحويلات العمالة المرتبطة به أو المساعدات الأجنبية أو إيرادات قناة السويس أو مداخيل السياحة هو نمو متذبذب وغير مستقر، فلا بد من وجود هياكل اقتصادية متنوعة. وهذا التنوع ليس ممكناً في ظل غياب التكامل الاقتصادي العربي».

وخلاصة القول:

- إن الفقر يرتبط بعلاقة عكسية مع مستويات الفساد والهدر.

- إن النمو الاقتصادي شرط ضروري، ولكنه غير كافٍ لتحقيق العدالة ولاستئصال الفقر.

لذلك، «عندما عجزت سياسات النمو الاقتصادي عن تحقيق أهدافها، بدأنا نسمع كما يقول الباحث عن ضرورات توفير أساسيات الحياة، مثل الصحة والتعليم والسكن، ثم بدأ الحديث في الثمانينيات والتسعينيات عن تنمية العنصر البشري، وأخيراً كثر الحديث عن الحكومات الرشيدة».

«وهذه كلها مكونات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وعلاجاً للفقر علاجاً شافياً»، ولكن **أنّى هذا عربياً**؟ ظلّ الوعد مؤجلاً، وطمع الحكام بالاستئثار بالثروة والسلطة وتوريثهما قائماً وحاكماً وقابضاً على إرادتهم حتى تحويلها إلى «غريزة تسلّط».

- **أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها: أمثلة اليمن والسودان والصومال**

قد تكون **التجربة اليمنية** في بناء الدولة، وفي المشاكل التي تعترض أو تحول دون هذا البناء أنموذجاً عربياً للدرس واستخلاص العبر. ذلك أن اليمن ـ وكما تدل معطيات من تاريخها القديم والحديث ـ بيئة صالحة ومهيّأة لنشوء الدول، سواء بصيغتها التقليدية السطانية (الإمامة) أو بصيغتها الوطنية الحديثة. فالقبيلة المنشئة للعصبية فيها، كانت مصدر تأسيس للدولة/ العصبية، والمصطبغة أيضاً بالدعوة الدينية ـ كما رأى ووصف ابن خلدون، وكانت اليمن ـ أيضاً ـ بيئة لنشوء الحزب السياسي الحديث، بل الحزب اللينيني المتعايش مع القبيلة. مفارقات في الشكل، ولكنها ذات دلالات في المضمون وفي المعنى تستدعي الدرس والاعتبار.

أما «**خانة العجز**» التي وضعت فيها الحالة اليمنية في منظور المخططين لهذه الندوة، فكانت نوعاً من الافتراض الذي كانت تستدعيه حالات لافتة من الأوضاع الأمنية والمعيشية المتردية: إرهاب القاعدة، وتمرد الحوثيين، وتفاقم مظاهر الفقر واليأس والبطالة.

لكن الثورة اليمنية الشعبية التي اندلعت وما زالت تتصاعد وتتسع وتخطو خطوات واثقة وبأسلوب سلمي متصاعد ومدهش في سلميته ومدنيته وحضارته من طرف الثوّار والمحتجين، قد تدعو إلى إعادة النظر في التوصيف وفي التصنيف، كما في الاستنتاج. فاللافت أن الرئيس علي عبد الله صالح يستدرج حركة الاحتجاج إلى العنف والحرب الأهلية، وفقاً لما فعله رفيقه وزميله «وعميده» معمر القذافي. أما (الثورة وحركة الاحتجاج) فتصر على سلميتها ومدنيتها ـ رغم توفر السلاح.

بحث **عادل مجاهد الشرجبي** عن حالة اليمن ـ كحالة عجز ـ غني بالأفكار والمعطيات المساعدة على تفسير ما حصل ويحصل ـ وإن ظلت استنتاجاته حذرةً، ومتخوفة من خطر الوقوع في حرب أهلية، وهو حذر قائم ويبقى في محله.

أهم ما في بحث الشرجبي أنه يضع أمامنا كشفاً مفتوحاً للأسباب والعوامل الفاعلة في الأزمة التي تشهدها الدولة.

الصراع بين النخبتين اليمنيتين: الشمالية والجنوبية ومبدأ التوافق الوطني: الشمالية ذات نزعة مركزية في الحكم، والجنوبية ذات نزعة توافقية. وجاء الدستور الجديد يعيد الصيغة الفردية المركزية لرئاسة الجمهورية، مركزاً السلطات بيدها، الأمر الذي كرّس التمييز والصراع القديم بين النخبتين. .

وبغضّ النظر عن حسابات الأرباح والخسائر الحزبية، جاءت الانتخابات من دون وجود توافق وطني، فكان لها آثار سلبية على المدى البعيد. وفعلاً، «مع تغييب المعارضة الشرعية والدستورية عن الساحة السياسية (غدت) التعددية السياسية مجرّد تعددية شكلية لا تسهم في بناء تجربة ديمقراطية فاعلة»، بل الذي حصل أن الانتخابات أنتجت «ديمقراطية صورية» مكّنت الحزب الحاكم والنخبة الاجتماعية المتحالفة معه من التحكم بالعملية الديمقراطية. «الأمر الذي سيفاقم الأزمات السياسية التي تعيشها اليمن، وفي مقدمتها أزمة شرعية السلطة» وعجز الحكم عن ممارسة وظائف الدولة المفترضة.

مفهوم العجز وأسبابه: على أن العجز، كما يؤكد الباحث، «لا يرجع إلى افتقار الدولة إلى القوة وإلى المواد، بقدر ما يرجع إلى افتقارها إلى الإرادة وسوء إدارتها وتعبئتها للموارد».

يشير الباحث إلى مظاهر عديدة من هذا العجز التي تعانيه تجربة الحكم في اليمن:

ـ **العجز عن احتكار الاستخدام الشرعي للقوة.**

ـ **إعادة الإنتاج المتبادلة بين الفساد وعجز الدولة.** إذ أضحت حماية الملكية الخاصة والسلامة الشخصية في المناطق القبلية شأناً عائلياً؛ الضعيف يطلب حماية القوي، أشكال الاستثمار وإرساء العقود العامة على الأشخاص تتم وفقاً «للمحسوبية»، ٨٠ بالمئة من عقود الأشغال يتم إرساؤها بدون منافسة.

ـ **أهل الدولة يمتلكون القوة ولا يمتلكون الإرادة**، ووفقاً لهذا التملك للقوة استنزفت معظم موارد الدولة في تقديم الخدمات الشخصية على حساب الإنفاق الاجتماعي على مشروعات الخدمات العامة، وتدنّت مستويات الخدمات الاجتماعية. . والنتيجة أن النخب الحاكمة تدير موارد الدولة بما يكفل أمنها لا بما يكفل الأمن القومي وحماية المواطنين.

ـ **إدارة متضخمة وضعيفة الفعالية**: تضخم جهاز الدولة، فتطلّب إنفاقاً

بدون خدمات، لدرجة إيجاد موظفين دون وظيفة (موظفين وهميين)؛ تحوّلت الإدارة إلى «جهاز ريعي»، مثال ذلك أن الموظفين الوهميين في قطاع التعليم وحده يستنزفون ما يزيد على ٦ بالمئة من إجمالي الميزانية العامة للدولة سنوياً، ناهيك عمّا يستنزف من ميزانية الدولة السنوية لتعزيز شبكات الولاء، ومن أمثلة ذلك ما يصرف على شيوخ بعض القبائل، حيث بلغ عدد هؤلاء في العام ٢٠٠٧، ٦٠٠٠ شيخ.

إذاً، أسباب سياسية (الخلاف حول مبدأ التوافق والمشاركة بين الشمال والجنوب) وأسباب اجتماعية معيشية واقتصادية، وأسباب أخلاقية (فساد ومحاباة ورشوة)، كان لا بد أن تدفع نحو حراك اجتماعي وسياسي يراوح بين العنف (تمرد الحوثيين) والاحتجاجات السلمية، وتحركات المعارضة الجنوبية التي يستعرض الباحث بعضاً من مظاهرها.

يتوقع الباحث من خلال توصيفه الشامل للأزمة اليمنية (قبل اندلاع الثورة الشعبية) ما يلي:

ـ يستبعد انقلاباً عسكرياً.

ـ يتوقع نزول القوى المعارضة السياسية (النظامية) إلى الشارع مدعومةً من القاعدة والحوثيين، الأمر الذي قد يؤدي بالبلاد إلى حربٍ أهلية.

ـ يتصور أن «الحل الوحيد الذي يكفل بقاء الدولة والأمن والسلم الاجتماعي هو في الحوار والمصالحة الوطنية الشاملة، بين كل القوى والجماعات السياسية والاجتماعية والإصلاح الشامل والجذري للنظام السياسي وبناء الدولة».

هل أكّدت الثورة اليمنية «كواقع» هذه التوقعات؟ نزلت قوى المعارضة فعلاً، ولكن هل يشترك الحوثيون والقاعدة، في الانتفاضة الشعبية الكبرى ذات الطابع السلمي والمدني الصارخ والتي ما نزال تشهد فصولها حين كتابة هذه الأسطر، نشهد سلمية الانتفاضة ومدنيتها، والإصرار على تأكيد هذه السلمية والمدنية من قبل الجماهير المحتجة وكوادرها وقياداتها، تصريحاً وممارسة وموقفاً. ظاهرة تستدعي الإعجاب والاحترام والتقدير، في وقت يتوافر فيه السلاح والمسلحون في اليمن في كل جهة وعند كل بيت وعند كل قبيلة، وفي وقتٍ يسعى فيه نظام علي عبد الله صالح، ومن خلال القتل الوحشي المتعمّد والاعتداء السافر على المتظاهرين، إلى جرّ الثورة المدنية إلى حرب مسلحة.

حالة السودان: «هل السودان دولة فاشلة»؟

يناقش عبد الوهاب الأفندي إشكالية المفهوم (مفهوم الفشل المنسوب إلى الدولة) كتعريفٍ، ومؤشرٍ، هل يكفي هذان المؤشران (وفقاً لاختيار الباحث)؟:

- فقدان الدولة لاحتكارها العنف الشرعي داخل حدودها (مفهوم ماكس فيبر).

- الانهيار الكامل للسلطة السياسية المركزية.

يجيب الباحث: «استخدام هذين المؤشرين مدعاة لمروحة واسعة من الإشكالات، حيث يُمكن أن يتسع وصف الفشل لينطبق على دولٍ غير قابلة للانهيار، كدولٍ متقدّمة تعاني أزمات أمنية.

ما يجعل هذا المفهوم «ملتبساً» أيضاً، ارتباط التوصيف بـ «الإرهاب والحرب على الإرهاب»، كما إن المفهوم ارتبط أيضاً بمعيار السياسات الاقتصادية الليبرالية وإشكالات «التدخل الإنساني»، حيث جرى «الخلط بين الدولة الفاشلة والدولة المارقة».

كما إن الباحث يفرّق بين «انهيار الدولة وفشل الدولة، فقد تنهار الدولة ثم يعاد بناؤها».

كل هذا يمهّد للسؤال: «هل السودان دولة فاشلة»؟ فيجيب الباحث: «من غير الملائم تطبيق مفهوم الدولة الفاشلة على الحالة السودانية، لأنه لا يصلح أداةً للتوصيف، وبالتالي لتحليل أزمة الدولة». «فإذا أخذنا ـ المقاييس الصلبة للقدرات الأمنية كما يقول الباحث، فإننا نجد زيادةً في مقدرتها، وإذ زادت أعداد الجيش والشرطة، وشهدت الدولة أيضاً ازدهاراً اقتصادياً غير مسبوق، وخاصة بعد استخراج النفط. . كما إنها استخدمت بنجاح العامل الديني في الحشد والتعبئة»(؟).

والنتيجة: يستبعد الباحث صفة الفشل، ويقترح التوصيف التالي: الدولة تواجه خطر الانهيار، **كاحتمالٍ وليس كحتمية**، فثمّة عوامل تحسم هذا الأمر:

- التعامل الإيجابي مع هزة انفصال الجنوب.

- حل مسألة دارفور.

- مدى نجاح سياسات التسوية مع القوى المعارضة في الشمال.

وعليه، فإن رأي الباحث يتلخّص بالقول: «إن المعطيات الموضوعية وتجارب الماضي القريب تشير إلى احتمال الصمود واستبعاد الانهيار».

حالة الصومال: هل انهارت الدولة فعلاً؟

يستحضر الباحث عبد الجليل المرهون ثماني صور تؤكد فشل الدولة الصومالية:

١ ـ تشظي الوحدة الترابية للبلاد.

٢ ـ تآكل السيادة الوطنية.

٣ ـ وهن آلية فرض النظام.

٤ ـ ارتفاع مستوى الأخطار التي تعترض حياة المدنيين.

٥ ـ النزوح المستمر للسكان باتجاه دول الجوار.

٦ ـ اضمحلال مؤشرات التنمية.

٧ ـ استشراء الفساد الإداري.

٨ ـ استمرار وضع البلاد باعتبارها مصدر تهديد للأمن الإقليمي والدولي (القرصنة وتهديد الجوار الإقليمي).

مؤشرات ثمانية، تحققت، وتشير إلى أن دولة الصومال انهارت فعلاً.

● **الطائفة والقبيلة: كيف تصبحان عامل تأزيم للدولة؟ نموذجا لبنان والمملكة العربية السعودية**

«وسائط السلطة» بين المجتمع والدولة، مفهوم ارتبط بدراسات اهتمت بتحليل أشكال العلاقة الممكنة أو الموجودة بين سلطات الدولة ومراتبها، ولا سيما السلطة التنفيذية وإدارتها، وبين المواطنين المنتظمين في مجتمع يحتاج المواطنون فيه إلى أشكالٍ من التنظيم والتعبير وإيصال المطلب وتحقيقه، وذلك في أطرٍ، هي في الدولة الحديثة أحزاب ونقابات وجمعيات ينفصل فيها الانتماء الأولي والقرابي والديني، (أو يتمايز) عن الانتماء المدني والسياسي والنقابي. فإلى ما يؤول الأمر، إذا ما تحوّلت الطائفة أو القبيلة، إلى حزبٍ أو إطار اجتماعي وديمغرافي لحزبٍ؟ وبتعبير آخر ماذا يجري إذا ما تحوّلت الطائفة أو القبيلة إلى وسيط سلطة يحتمي بها المواطن العادي ويتوسلها السياسي، ويراهن عليها طالب الوظيفة والمنصب ويتسلقها الراغب بالترقي والطامح بالإثراء؟.

حول الحالة اللبنانية (الدولة والطائفة): يعالج كاتب هذه السطور إشكاليةً تتعدى إطار البحث في الطائفية السياسية، كنظام وقوانين ومادة دستورية (المادة

٩٥ التي تراعي التوازن الطائفي على مستوى الإدارة مثلاً)، فهذا الموضوع أشبع درساً في الأدبيات اللبنانية. الإشكالية المركزية في البحث: كيف تُوظّف الطائفة في العمل السياسي كرافعةٍ للسلطة؟ وكيف أمكن القضاء على التعدد الثقافي والسياسي الذي اشتهرت به الصيغة اللبنانية (قديماً)، لتصبح الطائفة مشروع وحدة سياسية مغلقة، بل مشروع حزب سياسي واحد وأحادي؟

صحيح أن جانباً في الدستور اللبناني يسمح بذلك (وليس كله)، وصحيح أيضاً أن قانون الانتخاب اللبناني يشجع، وصحيح أن أنظمة الأحوال الشخصية (المحاكم الدينية)، تهيّئ المناخ والمزاج، ولكن، ثمة ممارسة سياسية، وعملاً سياسياً، بل وثقافة سياسية، أضحت جميعها عوامل تجمع بين الإرادة والبنية معاً، إرادة بل إرادات تخطط وترسم وتثقّف وتعلم وتعبئ الطوائف من أجل خوض انتخابات، أو تشكيل حكومة، أو الحصول على وظائف ومناصب في أجهزة الدولة وإداراتها. . أما بنية الطوائف، فهي مجال استثمار، وحقل عمل سياسي، يوظف عبرها الدين والمذهب في نظام مصالح، وشبكات ولاء، ومنظومة زعامات تلعب فيها الزبائنية والمحسوبية الدور الأساسي في إعادة إنتاج الولاء والانتماء إلى الطائفة/الحزب. ما هي آليات هذا الاشتغال والتداخل بين الإرادة السياسية من جهة، وبنية الطوائف اللبنانية من جهة أخرى. هذا ما حاول البحث أن يجيب عنه.

الحالة السعودية (الدولة والقبيلة)

وعلى عكس ما تذهب إليه مقولة الطائفة في لبنان وسيطاً بين المواطنة والدولة، من خلال تحولها إلى حقل اجتماعي وثقافي وسياسي قابل لتوليد نزعة الطائفية ـ السياسية وكقاعدة لنظام سياسي كأيديولوجيا لحزب أو حركة، يذهب يوسف مكي في قراءته لتجربة الدولة في العربية السعودية، إلى عدم التسليم بـ «التصور الشائع بفرضية اضطلاع القبيلة، في هذه المرحلة على أقل تقدير، بدور الوسيط بين الدولة والمجتمع. لكنها في الوقت ذاته، تعتبر العلاقة بين الدولة باعتبارها بناءً فوقياً (من جهة) ومجتمع الجزيرة العربية، **علاقة مأزومة** بسبب افتقار العلاقة بين الحكّام والمحكومين، إلى المؤسسات العصرية: الدستورية والتشريعية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وحرية الصحافة. . . والرأي. . .

على أن مكي يعود فيستدرك فيقول بـ «قبلية النظام في العربية السعودية» وبأن بنية هذا النظام هي «بنية قبلية»، أي أنه يعتمد بشكل أساسي طريقة في الحكم «تقوم على ذوي القربى الأباعد والأقارب. . ».

وإذ يشدد الباحث بعد لمحة تاريخية لمرحلة التأسيس، على دور القبيلة، مناقشاً، فرضية مضاوي الرشيد التي تقلل من أهمية دور القبيلة، يصل إلى الاستنتاج بأن مرحلة التأسيس غاب عنها «مفهوم الوطن»، فالحروب التي خاضها ابن سعود هي «حروب فتح» في بيئة قبلية رعوية مفتوحة الآفاق جمعت بين «الجهاد والغنيمة».

وعليه، فإن الدولة السعودية حملت مأزمها خلال عملية «الانتقال من البداوة إلى العصرنة» ولا سيما بعد اكتشاف النفط، فتشكل نظام ريعي هو مزيج من تركيبة ثيوقراطية وأوتوقراطية، لا مؤسسات تشريعية فيها ولا دستور. . ، وفي ظل تشكل الدولة الريعية، اعتمد الناس في قوتهم ومعاشهم على ما تجود به أريحية الحاكم، وإذ تتحكم الأسرة الحاكمة بعملية توزيع الريع يقرأ الباحث «التغير الملحوظ في موازين القوة في المملكة» «حيث يرى أن من نتائجه الواضحة «تضعضع دور القبيلة إلى حد كبير، وتجسد حضورها في الأغلب في جوانب اعتبارية».

ويمكن أن نستنتج من تحليل الباحث أن قبائل السعودية أضحت ـ بتعبير ابن خلدون ـ «قبائل مستتبعة» لمركز السلطة تسعى إلى استرضاء صاحب القرار المتحكِّم في توزيع الربوع، كما أضحت ملجأ انتماء اعتباري للمواطن، في ظل غياب المؤسسات والأحزاب، وبدون أن يكون لهذا الانتماء تأثير يُذكر في «ميزان القوة».

أما النتيجة المتوقعة فاستمرار لـ «أزمة الدولة»: «فمن دون اللجوء إلى إحداث عملية جراحية دقيقة في بنية النظام ينتج منها إحداث تبدلات رئيسية وجوهرية في البنية الفكرية والاجتماعية والاقتصادية السعودية، فإن أزمة الدولة سوف تستمر إلى ما لا نهاية».

● **ما أثر المحيط الدولي والإقليمي في أزمة الدولة؟**

يعرض محمد عبد الشفيع عيسى في بحثه، لعددٍ من المتغيرات الإقليمية ولبعض انعكاسات المحيط الدولي عليها، ليتبين خيوط الصلة بينها وبين أزمة الدولة كما يلي:

ـ أدى الاختراق الأجنبي للنظم السياسية العربية إلى التأثير سلباً في أداء المنظومة الجامعة وإلى عملية تقويض المقومات الضامّة للنسيج المجتمعي، كما أدى إلى القضاء على «إمكان توليد آليات مناسبة لمعالجة النزاعات العربية المتبادلة. . . أي إلى شلّ القدرة العربية على منع الصراعات الداخلية وردع مصادر التهديد».

ـ من أوجه هذا التقويض، نمط المعالجة الأمريكي للصراع الفلسطيني ـ

الإسرائيلي، الذي لم يخرج عن أسلوب «الوسيط غير النزيه»، فعزّز بذلك الوجود الإسرائيلي، ومكّن الكيان لـ «الدولة اليهودية» العنصرية، وشجّع إسرائيل عبر مدّها بالقدرات العسكرية، فدعّم بذلك اعتداءاتها، ولا سيما على لبنان وغزة.

ـ أما عن نمط المعالجة الأمريكية للأزمة النووية الإيرانية، فأدى ـ وفي ضوء الخصائص الراهنة للنظام السياسي الإيراني (الإسلامي ـ الشيعي) ـ إلى استعار أوار النزاعات الطائفية ـ المذهبية على ساحل الخليج العربي، وإلى تحويل المناخ السياسي العربي العام إلى جوٍ من التشاحن والتطاحن «بين من هم مع إيران أو ضد إيران».

ـ فوّتت العوامل الدولية والإقليمية فرص التنمية على دول عربية محورية مشرقاً ومغرباً في الخليج، مقارنةً بمنطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. إذ يذهب جزء كبير من موازنات الدول العربية على التسلح.. ومن أوجه ذلك: التغذية الغربية، وبصورة خاصة الأمريكية، للصراع العربي ـ الإيراني، حيث يصبح ذريعة لبناء نزعة عسكرية وشراء أسلحة لدول الخليج. وكل هذا في ظل غياب جهد خلّاق من الجانبين العربي والإيراني لبناء قاعدة للتوافق حول المصالح المشتركة، انطلاقاً من نقد الممارسة الإيرانية السلبية في المسألة العراقية، ولا سيما منذ الغزو الأمريكي للعراق.

ـ أما حول ما يسمى «الاستعصاء الديمقراطي» في المنطقة العربية، الذي يُروج له في الأوساط الغربية؛ فيرى الباحث أنه لا يعبّر عن سمة أصيلة وطبيعية في البنية الاجتماعية العربية، إنها «ظاهرة محدودة ناجمة عن عوامل دولية وإقليمية» من شأنها تغذية النزعة الاستئثارية للعصب المسيطرة، وعسكرة الدول واستئساد النظم الحاكمة وطغيان أجهزتها الأمنية على العملية السياسية. وكل هذا يلقى تشجيع الغرب وأمريكا، أو غضّ الطرف عنه، ما دامت الأنظمة «تؤدي دورها المرسوم في إمدادات الطاقة وتأمين العلاقة مع إسرائيل ومجابهة الإرهاب».

عود على بدء: دروس من النظرية ومن التاريخ الذي يُصنع اليوم

كثيرة هي معطيات التحليل والتشريح التي قدمتها بحوث الندوة وتعقيباتها ومناقشاتها، وإذ لا يتوخى التقديم، ولا يطلب منه أن يكون بديلاً من النصوص، ولا ملخصاً وافياً عمّا تضمّنته من أفكارٍ ومعالجات، فإن ما يمكن أن أخلص إليه هو أن ما عالجته البحوث والتعقيبات والمداخلات كان يعكس همّاً معيوشاً لدى المثقفين العرب، ويترجم هاجساً مؤرقاً لعقولهم وضمائرهم: معايشة أزمة الدولة العربية كـ «محنة» شأن المحن الكثيرة التي عاشها فقهاء

وفلاسفة وكتّاب على امتداد التاريخ العربي بدون أن يعرفوا أو يعوا أن محنتهم المعبّر عنها بلغة الأفكار ستؤول إلى حدثٍ تاريخي بلغة الأجساد والأصوات والشهادة والتضحية، أي إلى صناعة فعلية للتاريخ البشري.

لا أعني أن الأفكار هي صانعة التاريخ بشكل تبسيطي، بل ما أعنيه أن ثمة علاقةً ملتبسة تربط بين الفكر والتاريخ، بين البحث النظري عن الأسباب والمقدمات ومفاجآت التاريخ الفعلي ومداهمته لمن ينتظر أو لمن لا ينتظر.

يرى أحد المؤرخين الذي درسوا أفكار الأنوار من جهة والثورة الفرنسية من جهة ثانية، أن الثورة هي التي صنعت أفكار الأنوار، وليس العكس، قالباً بهذا المعادلة السببية التقليدية، ليفتح التاريخ على كل الاحتمالات، وليخلص إلى أن تفسير الأفكار المنتسبة إلى زمن سبق الحدث في التوقيت، هو من صناعة زمن الحدث نفسه وتصور من يصنعه، أثناء حصوله وربما بعد حصوله.

كان كارل ماركس، وفقاً لتاريخانيته المشبعة بفلسفة السببية والحتمية، ينتظر الثورة في بريطانيا، الناضجة تماماً والمهيأة بقوى إنتاجها وعلاقات إنتاجها «للثورة العمالية»، ففاجأت الثورة الشيوعية العالم، في روسيا «غير الناضجة» رأسمالياً!

فهل كان الباحثون العرب في «أزمة الدولة» داخل الندوة أو خارجها، ينتظرون اندلاعاً لثورة شعبية تبدأ في تونس، وتنتقل إلى مصر سريعاً، وتؤدي خلال أيام أو أسابيع قليلة إلى هرب أو رحيل رؤساء ومسؤولين كبار دام حكمهم بل وتحكّمهم في مقدرات البلاد وسياساتها عقوداً، وإلى انتقال اللهيب إلى دول عربية أخرى. . .

كثيرون تحدثوا عن توصيف الأزمة وتشريح أبعادها: **اقتصادياً**، وُصفت ريعية الدولة، وتأكد فشل سياساتها التنموية التي أدّت إلى مزيدٍ من الإفقار والبطالة والهشاشة وغياب العدالة الاجتماعية. و**سياسياً** جرى الحديث عن تسلطها واستبدادها واستئثار قلة قليلةٍ في حكمها واستنزاف ثرواتها وسرقة مواردها والعبث بمصائر شعوبها وإشاعة الفساد في هياكلها وإداراتها وأجهزتها، ولا سيما في أجهزتها الأمنية. ولكن قلةً، وربما لا أحد، تحدث عن قوى التغيير الممكنة، الظاهرة أو الكامنة فيها. كتب البعض دراساتٍ وأبحاثاً قيّمة في «حركات الاحتجاج» البادية في هذا القطر العربي أو ذاك، ولكن مع إشارةٍ إلى «محدوديتها» وعدم توقع لاتساعها وإمكان تحوّلها إلى حركات سياسية قادرة على التغيير الذي نشهده اليوم. وكتب البعض أيضاً عن «كتلة تاريخية» منتظرة ومدعوة

إلى التشكّل، وبذهنية الفكر الحزبي الكلاسيكي، وأسلوب العمل الجبهوي للاتجاهات والقوى القومية واليسارية والإسلامية، وبدون الانتباه إلى قوى كامنة شبابية في المجتمع، هي بمعظمها خارج هذه الأطر الكلاسيكية «المفكر بها» وبالتحديد خارج أطر التنظيم الذي شهدته سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. هذه المرة كان العالم «الافتراضي» هو الذي يؤطر العلاقة الحميمة والاتصال التنظيمي عن بعد ليطلق عالماً حقيقياً مشهوداً ومحسوساً ومتحركاً في الشارع والساحات بفعل تنظيم تعجز عنه أية آلية حزبية كلاسيكية وأمام أعين العالم المأخوذة والمندهشة بما تراه وتسمع به. وهذه المرة، كانت الثقافة الديمقراطية والمدنية حاضرة في الشعارات وفي السلوك وفي الممارسة معاً، ومن غير إجهاد في التنظير والتفلسف، في النظرية الثورية أو الأداة الحزبية.

هل حصل ما لم يكن متوقعاً؟ لا! لقد حصل ما فاجأ. على أن المفاجأة في التاريخ ليست من قبيل «اللامتوقع»، أو من قبيل «المستحيل توقعه»، إنها «المفاجأة المتوقعة» أو المحتملة.

قد يكون هذا من قبيل اللامفكر به عند المثقف العربي. . . ولهذا «اللامفكر به» أسبابه. . يشرح أحد الباحثين (الشرجبي) مثلاً أزمة اليمن شرحاً وافياً، لكنه يتوقع انفجاراً للأزمة في «حرب أهلية»، حيث يدخل فيها الحوثيون وربما القاعدة، لذا يستدرك فيطرح صيغة الحوار كصيغة مثلى بين الحكم وأطراف المعارضة. قد يكون محقاً في هذا «التفكير الرياضي»، لكن فعل التاريخ كما يبدو، ليس مجرد معادلة رياضية.

«اللامفكر به» هنا، إمكان ثورة شعبية سلمية تأسيساً على حراك شبابي واع ومسالم ـ وكما حصل ـ فعلاً. المدهش و«المفاجئ» في الثورة اليمنية أن السلاح موجود ومتوفر، ويجهد النظام أن يستدرج المتظاهرين إليه، وبالرغم من لجوء النظام إلى القمع الدموي، يقابله إصرار رائع على سلمية التظاهر الدائم والمستمر، ورباطة جأشٍ لا مثيل لها عند الشباب والشابات المرابطين والمرابطات في ساحات مدن اليمن العظيمة والعريقة (صنعاء، وتعز، وعدن. .)، الأمر الذي يسقط لا حاجز الخوف فحسب، بل خرافة القول بالاستعصاء الديمقراطي العربي أو «الانحباس الديمقراطي» في الثقافة العربية. قد يقال إنها ثقافة ديمقراطية مدنية جديدة. ربما، ولكنها أصيلة أو آخذة بالتأصل في العقول والنفوس والسلوك، الأمر الذي يعني أن قفزة نوعية هي جارية اليوم في الوعي العربي الذي يتشكّل بعد التجارب العديدة

التي مرّت بها الأجيال العربية منذ نشوء دولها الحديثة وحتى اليوم، وهي تنتظر ـ وكما ردد المواطن التونسي «هرمنا . . من أجل هذه اللحظة التاريخية».

هذا على أن ثورتي تونس ومصر، تظلان نموذجيتين في سلميتهما ومدنيتهما، نموذجيتين أيضاً بوعي شبابهما الذين أثبتوا للعالم وللتاريخ، كم هي مهمة وفاعلة قوة الإرادة والعزم والثبات والمثابرة ورباطة الجأش والمتابعة والمساءلة الدائمة كي لا تجهض الثورة أو تتوقف أو تصادر من قبل قوى الثورة المضادة. .

هذا، على أن التفاؤل حيال هاتين الحالتين، (تونس ومصر) وأمل امتداد ثورتهما عربياً، يظل تفاؤلاً وأملاً «حذراً» وذلك من ناحيتين:

ـ من ناحية المخاطر التي تتهددها أو تتحداها عالمياً وإقليمياً وداخلياً، وهي مخاطر ناتجة من مدى القدرة أمام التحديات على الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة المدنية ـ الديمقراطية.

ـ من ناحية مآزق الثورات العربية التي قامت في بلدان أخرى، ما زالت تعاني شعوبها والثوّار المنتفضون في مجتمعاتها، ضربات القمع الدموي والقصف العشوائي للمدن، وضربات القمع والحصار والتشويه لأهدافها ومطالبها.

وكل هذا يجعلنا نتنبّه لمزلق تعميم الحالات عربياً، وتوحيد النظر إلى مجتمعاتنا العربية بنظرة واحدة.

صحيحٌ أن توصيف أزمة الأنظمة العربية يحمل الكثير من النقاط المشتركة، وأهمها التسلط واحتكار السلطة وكم الأفواه، وتهافت برامج وخطط التنمية وتداعياتها الوخيمة على مستويات العيش والإفقار المتزايد، لكن تراكيب اجتماعية سكانية، وسياسات حكم وعلاقات متباينة حيال هذه التراكيب، ومستويات متفاوتة من التعليم والتحصيل العلمي والثقافي الحديث. . تجعل الأمور والمعطيات مختلفةٍ من مجتمع عربي إلى آخر، ومن دولة عربية إلى أخرى.

فحيث تسود تركيبة التعددية الطائفية أو الإثنية أو القبلية في مجتمع من المجتمعات العربية، وهذا معطى أكثر ما نجده في بلدان المشرق العربي، تطلع علينا صعوبات وتعقيدات في مسار نجاح الثورات الشعبية على غرار تونس أو مصر. ومكمن «الصعوبة» لا يقع في حيز الطائفة أو الإثنية أو القبلية بحد ذاتها، ديناً أو مذهباً أو ثقافةً، بل في حيز العلاقة الناشئة أو المنشأة بين نظام الدولة ومصالح الطبقة السائدة فيها من جهة، ومصالح فئات نافذة ومستفيدة من جهة

أخرى، في هذه الطائفة أو تلك، وفي هذه الجماعة الإثنية أو تلك، وفي هذه القبيلة أو تلك، أو أيضاً في هذه «الجهة» أو الأخرى من البلاد، الأمر الذي يوفر لأهل النظام، وعبر آلته الأمنية الضاربة والمتكوّنة حصراً من الأتباع والمستفيدين، من التصدي للثورة، تساندها قوى موالية بفعل نظام المحسوبية (الزبائنية) المقسّمة للمجتمع بشكل عمودي، وبفعل أيديولوجيا تعبوية لحزب حاكم أو «قائد» استمد «شرعيته» من مبررات وشعارات لم يجر تحقيقها، لكنها استمرت وأعيد إنتاجها بفعل «سُلّم الترقي» الممنوح لها في المؤسسات على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وفي «الاستثمار» «غير الشرعي» للنزعات المذهبية والإثنية والقبلية والجهوية، وفي تجاوز القوانين والالتفاف عليها، وفي التشجيع الضمني لـ «العشوائيات» ومخالفة القانون، ليتسنى لأهل الحكم «التدخل الأمني» الاستنسابي حيث «الضرورة».

ما تعانيه ثورات اليمن وليبيا وسورية، من «صعوبات» حين كتابة هذه الأسطر هي في الأرجح من هذا القبيل.

يبقى إشكال التدخل الأجنبي (الغربي). . فطالما كان هذا التدخل ـ ولا سيما الأمريكي ـ عامل إجهاض للتحركات والمشاريع الديمقراطية في المنطقة، وذلك حرصاً على أنظمة الاستبداد، باعتبارها حارسة «الاستقرار» الضروري للمصالح الغربية. أما «الجديد» هذه المرة، فليس في تغيّر هذه السياسات من حيث المبدأ، ولكن في تغير موازين القوى لصالح حركة الشعوب العربية. هذه المرة، فرضت القوى الشعبية الثائرة بما فيها أحزاب المعارضة، أجندتها الخاصة، وشعاراتها وأهدافها، وأساليب عملها على الجميع، وظلت خلال حراكها المتصاعد يقظةً وحذرةً ومحافظةً على استقلالها وقوتها وأمان دربها. والنموذج الذي قدّمه شباب مصر بالانتقال من إنجازٍ إلى إنجاز وصولاً إلى توقيف مبارك وإحالته إلى المحاكمة وإلغاء وحل الحزب الحاكم، هو نموذج لثورة تغيير فعلي في النظرية والبرامج والخطط يشهدها التاريخ العربي الحديث لأول مرة في التاريخ.

أما حيث تكمن الملابسات الإقليمية والدولية في الثورات والاحتجاجات العربية، وحيث تخترق هذه «الملابسات» التركيبة السكانية المتعددة طائفياً أو مذهبياً (أقلوياً أو أكثرياً)، فهناك احتمال الخطر، بإجهاض الثورة أو حرفها أو تأخيرها من خلال التدخل الإقليمي أو الاختراق الدولي. ومثال انتفاضة البحرين نموذج ذو دلالة، فأن يكون التحرك الشعبي في البحرين، تحركاً ذا أغلبية ديمغرافية شيعية، فهو أمرٌ طبيعي بسبب طبيعة الأكثرية الديمغرافية الشيعية

والمنتقصة حقوقها فيها، علماً أن برامج الاحتجاج ومطالبه كانت إصلاحية ومدنية وديمقراطية بحق. لكن قدر الثورة البحرينية أن تقع في مكان جيو ـ سياسي وجبو ـ اقتصادي، وجيو ـ مذهبي، لا يحسد عليه شعب البحرين أبداً. فهو في بؤرة النفط وداخل القواعد العسكرية الأمريكية والأوروبية التي تحرسه «جيداً»، وهو بين قوتين إقليميتين متنازعتين: إيران والعربية السعودية، وهو أيضاً متجاذب بين معسكرين أيديولوجيين سالبين ومفتعلين: سنية سياسية عربية من جهة، وشيعية سياسية إيرانية من جهةٍ أخرى. ولذا كان ذاك المنع القسري الخليجي الذي قابله الصمت الخانق. «منعٌ» نجد له مثيلاً في طرق الحصار الذي تضربه القوى الطائفية والمذهبية، على شباب لبنان المطالب بمدنية القوانين وإسقاط النظام الطائفي. صحيح أن الظروف بين لبنان والبحرين مختلفة، لكن تبقى الطائفيات السياسية اللبنانية من سنيّة سياسية وشيعية سياسية ومارونية سياسية حارسةً للنظام الطائفي، وإن اختلفت في ما بينها إلى حد تجميد فعالية الدولة وإدخال مجتمعها في مشاريع حروب أهلية.

هذا، ويمكن القول إن أمثلة لبنان والبحرين (والعراق أيضاً)، لا تؤشر إلى انعدام أو امتناع في الاندماج الوطني في الدولة، من هذه الطائفة أو تلك، بقدر ما تؤشّر إلى امتناع أهل الدولة المتحكمين بسلطاتها والمستفيدين من هياكلها، عن الشروع في تطبيق برامج الاندماج الوطني وفي مقدمتها الخطط الآيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة بين المواطنين، الأمر الذي يترك فراغاً بين الدولة والمواطن من شأنه أن يؤسس لتكوين الطائفيات السياسية الحزبية في الداخل، ويستدرج «الخارج» للتدخل.

وعليه، فإن الاتهام بالارتهان للخارج كما يُروّج له، أولى به أنظمة الحكم في بعض الدول العربية أولاً، لا طوائفها ولا جماعاتها المغبونة والمغلوبة على أمرها.

أخيراً، هل نحن بصدد تجربة جديدة من التاريخ العربي يجري تدشينها بدءاً من العام ٢٠١١، بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين؟

الراجح أن مرحلة انفجار أزمات الدولة التسلطية العربية بدأت تأخذ مجراها، ولكنها أيضاً هي مرحلة اختبار للثورات العربية الجديدة، لقد ابتدأ الاختبار في كلٍّ من تونس ومصر، إنه اختبار صعب، ولكنه ضروري، لأن النجاح فيه يؤسس لمرحلة جديدة من النهضة العربية، بل لزمنٍ عربي جديد.

كلمة الافتتاح

(١)

خير الدين حسيب(*)

الأخوات والإخوة

لستُ في حاجةٍ إلى بيان أهميةِ موضوع هذه الندوة وحساسيتِه وراهنيتِه في الحياة العربية اليوم. فقد تكون مسألةُ الدولة في الوطن العربي المعاصر أمَّ المسائل التي يتوقف بناءُ المستقبل على حلِّها حلاً تاريخياً صحيحاً تنتقل به الأمَّةُ من لحظةِ التأزُّم والغموض والانسداد السياسيّ، التي ترزح تحت أحكامها اليوم، بل منذ عقودٍ خَلتْ، إلى لحظة النهوض والصعود وإقامة شروط الاستقرار، التي لا سبيل إلى الإجابة عن معضلات البناء التنمويّ والنهضويّ والوحدويّ من دون توفيرها.

وأنا لستُ في حاجةٍ إلى تذكيركم ـ وأنتم أهلُ الرأي والمعرفة ـ بأن جزءاً من مأساة الدولة في الوطن العربي يعود إلى غياب رؤية صحيحة لدى النخب الفكرية العربية. وأنا لا أريد بهذه الملاحظة أن أحمِّل المثقفين والباحثين العرب مسؤوليةَ المساهمةِ في تأزيم أوضاع الدولة، أو أن أعزُوَ إليهم دوراً ما في تمكين النخب السياسية الحاكمة من التصرف في مصائر الدولة والكيان «على مقتضى المشيئةِ والهوى» ـ كما كان يقول عبد الرحمن الكواكبي في وصفه الاستبداد ـ وإنما قَصَدْتُ من ذلك أن فَقْرَنا المعرفيّ إلى معنى الدولة في الفكر الحديث وعدمَ تَشبُّع وعيِنَا العربي بمفهومها المعاصر يدفع نحو أنواعٍ مختلفة من الخلط بينها وبين

(*) رئيس اللجنة التنفيذية، ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

السلطة والنظام السياسي. ولن تخالفوني الرأيَ في أن هذا الخلطَ خطيرٌ على صعيد النتائج والتبعات. فكثيراً ما قادَ مثلُ هذا الخلط نخباً حاكمة إلى احتكار الدولة وكأنها مجرَّد سلطة سياسية، وإلى مصادرة الكيان الوطني برمّته وكأنه ملكية خاصة وحصْرية للحزب الحاكم أو العائلة الحاكمة. ثم إنه كثيراً ما قاد مثلُ هذا الخلط بعضَ المعارضات السياسية العربية إلى التآمر على كيان الدولة ووحدتها ومؤسساتها من أجل إسقاط نظامٍ سياسيّ لا تريده؛ وحالة العراق ما تزال حديثةً في التاريخ وطريّةً في الأذهان! وفي هذا الخلط ما يفيد أن ثقافَتنا السياسية ـ التي تنهل منها النخب الحاكمة والمعارِضة على السواء ـ ما زالت تعاني فقراً معرفيّاً حادّاً إلى المعنى العصريّ والحديث للسياسة، وما زالت في حاجةٍ إلى إعمار وتأهيل، ليستْ هذه الندوة، وليس ما أصدرهُ المركز من كتب ودراسات في الموضوع، إلا البعض اليسير من العطاء الذي نحن في مسيس الحاجة إليه لتحقيق هذا المسعى.

إن الأوضاع المزرية للدولة بلغت من الاستفحال حدّاً يهدّد بقاءها على خريطة الواقع؛ فإلى رسوخ مضمونها التسلطي وتجذُّرِه وتمدُّدِه السرطاني في كامل الجسم الاجتماعي، وهو الغالب عليها جميعاً حتى اليوم، يعاني الأغلبُ الأعمُّ من الدول العربية شرعيةً في الوجود نتيجة شروط التكوين، التي تعرفونها جميعاً، منذ قضتِ القسمةُ الاستعمارية المُجْحِفة بتمزيق أوصال الوطن والأمّة خدمةً لمصالح القوى الكبرى. ويفاقم من حدّةِ التأزّم زحْفُ العولمة على الكيانات القائمة وتهديدُها في الوجود. وهكذا تهيّأتِ الأسبابُ كافة لطورٍ جديدٍ وخطير من التدهور سِمَتُهُ التفكّكُ من الداخل بالفتن والحروب الأهلية ـ المذهبية والعِرقية ـ والتنامي المخيف للدعوات الانفصالية؛ وهو مسارٌ انحداريّ ولَّدَتْه تجربةُ إخفاق الدول جنباً إلى جنب مع التدخلات الأجنبية ـ الإمبريالية والصهيونية ـ لتحريك العصبيات والذهاب بالتفكيك إلى مداه، من دون أن ننسى أن العولمة و«النظام الدولي الجديد» وأيديولوجيا «حقّ التدخّل الإنساني» بذريعة حماية حقوق الإنسان والأقليات. . . ، توفّر بيئةً مناسبةً ومثاليةً لمثل هذا التفكيك المتجدّد للأوطان والدول.

على أننا ينبغي أن نوزّع المسؤوليات عمّا جرى بقدرٍ من العدالة. لا يكفي أن نقول إن أزمة الدولة ومصيرَها الحالِك اليوم إنما هو من فعل فاعلٍ خارجيّ هو الاستعمار والصهيونية والعولمة المُجْحِفة. هذا صحيح من دون شك، لكنه وجهٌ واحدٌ من الصورة؛ أما وجهُها الثاني، فهو الفاعل الداخلي.

إن الدولةَ اليوم تحصُد الثّمار المرّة لثلاثة أطراف عربية محلية: النخب الحاكمة التي عاثت فساداً في الدولة، وحكمت بالإرهاب لعقود متطاولة فأدخلت مجتمعاتنا في حال من الانسداد السياسي؛ ثم النخب المعارضة من الأطياف السياسية كافة ـ الوطنية والقومية والإسلامية واليسارية والليبرالية ـ التي لم تُقِمْ أيَّ دليلٍ على أنها تملك مشروعاً سياسيّاً بديلاً، وبعضُها شارك في السلطة وكانت مساهمتُهُ هزيلة؛ ثم العصبيات المحلية ـ الطائفية والمذهبية والعشائرية والعرقية ـ التي دخلت معترك السياسة من باب المطالبة بحصصٍ في التمثيل والسلطة، على غير ما يقوم عليه أمرُ السياسة في الدولة الحديثة القائمة على مبدأ المواطنة لا الولاء الديني والعرقي والعُصْبويّ، وها هي اليوم تتطلع في بعض البلاد العربية إلى إقامة دويلات على مقاسها!

لا بدّ من بحث الأسباب التي قادتنا إلى هذا الأفق السياسيّ المظلِم والمُغلَق، ولا بدّ من نقد السياسات التي تأخذ الدولة إلى هذا المجهول. ولعلّ في هذه الندوة بعضَ التشخيص الرشيد للأزمة، وبعضَ بشائر الجواب عن سؤال المستقبل: مستقبل الدولة الديمقراطي والتنموي والوحدوي في الوطن العربي. وفّقكم الله إلى تحقيقِ نجاحٍ تملِكون إحرازَه.

والسلام عليكم.

كلمـة الافتتـاح

(٢)

عمرو حمزاوي(*)

أبدأ بشكر مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية، على التعاون مع مركز كارينغي للشرق الأوسط في إعداد وتنظيم هذه الورشة التي أتمنّى أن يكون بها، كما تفضّل د. خير الدين حسيب، محاولة لتشخيص أزمات الدولة الوطنية في الوطن العربي.

أحيّي أيضاً الحضور المتميّز، وهو يمثّل عدداً كبيراً من الأقطار العربية، وأضيف إلى تمثيل الأقطار العربية تعبير الأقطار العربية المأزومة بأشكال مختلفة، سواء كُناً نتحدّث عن الحالات التي يبدو فيها الأمر الآن وكأنَّ الدولة بالفعل في صدد التفتّت والانقسام، كالحالة السودانية، أو حالات أخرى أو الأزمات التي سنتحدث عنها على مدار اليومين القادمين.

أحيّي أيضاً زملائي الكرام من مركز كارنيغي والمؤسسة في الولايات المتحدة مع حفظ الألقاب: بول سالم، ومروان المعشّر، ومارينا أوتاوي، وأريد في عُجالة وفي كلمة قصيرة، أن أُشير إلى مسألتين رئيسيتين:

المسألة **الأولى** هي الأحداث التي وقعت بالأمس، أي خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية، وأُشير هنا إلى استفتاء جنوب السودان، كما أُشير إلى ما حدث في تونس بالأمس من مقتل، وفقاً لروايات متضاربة، ما بين ١٥ إلى ٢٥ مواطناً

(*) مدير الأبحاث، وباحث أوّل في مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

تظاهروا مطالبين بحقوق اقتصادية اجتماعية، لا يمكن وصفها سوى بحقوق الحدّ الأدنى أو بالحقوق المحدودة؛ وما يحدث في الجزائر منذ أسابيع، وما حدث في مصر في بداية العام الجديد من عنف طائفي، وما يتكرّر ويتواتر في كثير من أرجاء الوطن العربي في الإشارة إلى أزمات مختلفة، تعانيها مؤسسات الدولة.

هذه الأزمات، لا يمكن بأي حال من الأحوال، وهذه قناعة مركز دراسات الوحدة العربية، وقناعتنا أيضاً في مركز كارنيغي، اختزالها في يافطة أزمة الديمقراطية، أو أزمة غياب الحُكم الرّشيد، أو أزمة غياب المشاركة الشعبية، بل إنها أزمات باتت أعمق، وتضرب في عمق بُنى الدولة الوطنية في الوطن العربي، وتهُدِّد وجود هذه الدولة، كما قلت، وذلك بشكل تفتُّتٍ أو انهيارٍ بادٍ في الأُفق في بعض الحالات، وقد يحدث ذلك في الأيام أو الفترة القادمة في حالات أخرى، وأزمات مستمرّة في علاقة الدولة بقوى المجتمع المختلفة.

أما المسألة **الثانية، فهي** تلك المتعلقة بتشخيص الأزمة، وأنا متأكّد أن أعمال المؤتمر ستتطرق إلى هذا الأمر، إذ من الصعب إلقاء كامل المسؤولية على مؤسسات الحُكم، على ما تميزت به خلال الفترة الماضية من حُكم غير ديمقراطي، ومن ممارسات غير ديمقراطية، وغياب العدالة الاجتماعية. إن هناك مسؤوليات أخرى ينبغي أيضاً أن نفكر فيها، تُلقى على عاتق قوى المجتمع؛ وسوف نتحدث عن تنظيمات بعينها أو قوى وسيطة أو مجموعات فاعلة في المجتمعات المختلفة.

إنها إذاً محاولة تحليلية، على مدار اليومين القادمين، تتناول تشخيص الأزمة، في مستوياتها المختلفة، وفي ما وراء أزمة الديمقراطية، وهي محاولة، ليس للبحث عن المسؤول، ولكن محاولة للبحث عن الفاعلين الذين تسبّبوا في حضور هذه الأزمات داخلياً، إقليمياً ودولياً، ومحاولة للبحث عن أسباب أو التفكير في أسباب وطرائق العلاج.

المؤتمر، كما سترون من البرنامج المُعَدّ للندوة، سيدور حول خمسة محاور رئيسية:

المحور الأول، يتضمن محاولة تحليلية للتعامل مع مفهوم الدولة الوطنية أو الدولة في الأدبيات العربية، ومحاولة لتشخيص أزمة الدولة هذه كما تتجلّى اليوم.

المحور الثاني، سيُخصَّص النقاش حول أزمة أو خطر عجز الدولة أو انهيار الدولة، بالإشارة إلى حالاتٍ ثلاث، هي: السودان واليمن والصومال.

المحور الثالث، سيتعرّض لمسالة الاندماج وقضايا الاندماج والهوية، وعلاقة الدولة، ومدى قدرة الدولة في الوطن العربي (حالات محدّدة) على إنتاج هوية وطنية ومواطنة مدنيةً، مرّة أخرى كما أشار د. خير الدين حسيب، جامعة ومُقْنِعة للمواطنين.

المحور الرابع، سيتناول بأشكال مختلفة علاقة الدولة بالمجتمع، في ما خصّ القوى الوسيطة والكيانات الفاعلة في المجتمع أو أزمات العدالة الاجتماعية،

المحور الخامس، يدور حول تأثيرات المحيط الدولي والإقليمي في أزمات الدولة.

أنا أعتقد، إن كُناّ نحن نرفض أن نُلقي مسؤولية أزمات الدولة المتكررة والمتواترة في وطننا العربي على الطرف الخارجي أو على المحيط الدولي والإقليمي، إلا أن هناك نيّات معيّنة تحتاج إلى الرّصد في ما خصّ أزمات الدولة.

إذاً، هذه في عُجالة محاولة لتوضيح السياق الذي سيدور فيه النقاش.

أشكر حضراتكم باسم المؤسسات جميعها؛ الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة كارنيغي، على الحضور، وأتمنى لكم مؤتمراً ناجحاً، وشكراً.

كلمة الافتتاح

(٣)

أحمد الكبسي(*)

أيها الإخوة

ابتداءً اسمحوا لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمركز دراسات الوحدة العربية، ومركز كارنيغي للشرق الأوسط، والجمعية العربية للعلوم السياسية، على تبنّي هذه الندوة الهامة المتعلقة بأزمة الدولة في الوطن العربي

الحضور الكريم، إن منظمات المجتمع المدني في العالم قد توسّعت مجالات مشاركاتها، حتى باتت إحدى الأدوات الفاعلة في صياغة القرار السياسي، حيث لا يمكن تجاهل أدوارها في المجتمعات المتقدمة، في حين نرى غياب هذا الدور من حياتنا العربية: ولأن جمعيتنا وطبقاً لنظامها الأساسي تعمل في خدمة قضايا الوحدة العربية، نعتقد أنه من الضروري أن نقف وقفة مراجعة لتدارس الصيغ الكفيلة بتفعيل أدائنا، خاصة وأننا نواجه حالة تلازم ووحدة في قضايانا المشتركة على صعيد الأقطار العربية مجتمعة، مما يتطلّب منّا أن ننغمر وبعمق في تجاوز حالة الوصف التي تتسم بها أغلب كتاباتنا إلى حالة أكثر تقدماً وجرأة، تُبَصِّر صنّاعَ القرار العربي بحجم المأساة التي نعيشها على كافة الصعد، خاصة في ظل تصاعد الاستهداف الذي يطال الأمة.

أيها الإخوة، صحيح أن واقعنا السياسي العربي يشوبه الكثير من التعقيد،

(*) رئيس اللجنة التنفيذية، الجمعية العربية للعلوم السياسية.

لكن الصحيح أيضاً أن الواجب علينا يتطلب بذل المزيد من الجهود النظرية والميدانية الضخمة في إطار أنشطة الجمعية على صعيد المؤسسة وكذا أعضائها.

علينا أن نعمل على تجاوز حالة الضعف التنظيري والفكري المتلازم مع حالة التراجع في الواقع السياسي للنظام العربي، ونعتقد بثقة، أن الجمعية قادرة بفضل العقول الكبيرة التي تنضوي في إطارها على صياغة المداخل الصحيحة لبناء ثقافة سياسية وأكاديمية مقاومة لهذا الواقع المؤسف الذي نعيشه نتيجة إخفاق الدولة الوطنية لأسباب متعدّدة، من بينها انعزال النخب الحاكمة عن أهم مكوّنات مجتمعاتنا الوطنية المتمثلة بالنخب الأكاديمية، وأنتم في المقدمة منها، القادرة على تشخيص أساس البلاء المتمثل في تشرذم قوى وكيانات المجتمع نحو الطائفية والعنصرية والمناطقية والفئوية على حساب المصالح القومية العليا للأمة. إن هذا الواقع المؤسف انعكس بدوره، ونتيجة للأداء السياسي القاصر على غياب حكم القانون، وامتهان الحقوق الدستورية للمواطن، ناهيك عن التفاوت والفجوة الكبيرة في التوزيع العادل للثروة.

أرجو عذركم أيّها الإخوة، وأنا أسلّط الضوء على هذا الواقع الذي لا يسرّنا، والذي نكتوي بناره جميعاً، ممّا يحملنا مسؤولية قومية للتصدي له، خاصة وأنتم نخبة العقول العربية المفكرة لهذه الآمة.

في الختام، اسمحوا لي أن أتقدّم بالشكر الجزيل والامتنان العميق إلى مركز دراسات الوحدة العربية، وإلى الزميل د. خير الدين حسيب لما قدّمه المركز من مساندة فاعلة للجمعية على مدار سنوات عديدة، وخاصّة دعمه المستمرّ لإصدار **المجلة العربية للعلوم السياسية**، كما أتقدّم بخالص الشّكر والتقدير إلى معالي د. عدنان السيد حسين على الجهود الكبيرة التي يبذلها لاستمرار صدور **المجلة العربية للعلوم السياسية** في الأوقات المحدّدة، واستمرار قبوله رئاسة تحريرها، على الرغم من مسؤولياته الكثيرة.

أتمنى لكم، ولمساعيكم الحميدة النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الافتتاح

(٤)

يوسف الشويري(*)

الأخوات والإخوة

يسرّني أن أرحب بكم باسم **مركز دراسات الوحدة العربية** ونحن نعقد بالتعاون مع **مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية** ندوة «**أزمة الدولة في الوطن العربي**»، وتأتي هذه الندوة في سياق اهتمامات المركز المتواصلة حول شرعية النظم العربية، وتركيبتها الداخلية، وأساليب عملها، وكيفية اتخاذ القرارات ضمن مؤسساتها، ومدى قابليتها للاستمرار في ظل غياب رؤية علمية متكاملة، وفي ظل أوضاع العولمة، وبروز المسألة الاقتصادية بكلّ مشكلاتها وأزماتها.

ولا شك أن العنوان ينطوي على حكم شبه مسبق حول طبيعة الدولة العربية وتأزم أوضاعها الداخلية والخارجية؛ ومع ذلك فنحن لا نريد أن نصدر حكماً مسبقاً حول وجود الأزمة أو عدم وجودها، بل نتوخى فتح نقاش واسع من أجل الإلمام بما تضجّ به دولنا العربية من اختناقات، وتعثّر في الأداء والتنفيذ، وتلكّؤ عن العصر في بعض المجالات العلمية وأسس الإدارة وأساليب الحكم.

وتقدم ندوتنا عدداً من المقاربات حول أزمة الدولة العربية **أولاها** عجز هذه الدولة أو تفاقم انهيارها، كما هي حالات اليمن والسودان والصومال، **وثانيتها**

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

غياب الديمقراطية كآلية وقيم اجتماعية تضبط القرار وتعقلن الممارسة وتشرك الأغلبية في السلطة، وتخلق قنوات للحوار والتفاوض وتبادل الرأي ومنع الانسداد السياسي والاختناق في المؤسسات. **وثالثها** عدم قدرة هذه الدولة على قبول الوسيط الاجتماعي أو الثقافي أو النقابي أو السياسي والتعامل معه كممثل حقيقي لفئات شعبية، وجماعات مثقفة وقوى مدنية قادرة على خلق حلقات من التواصل المثمر بين الدولة ومواطنيها.

كما ستعالج الندوة الظروف التاريخية لنشأة الدولة العربية وأثر هذه الظروف في تقرير الملامح العامة لهذه الدولة سلباً وإيجاباً. ولن تغفل الندوة البعدين الإقليمي والعالمي، وستركز على محورية العدالة الاجتماعية. ولا يسعني في هذا المجال ونحن في ربوع لبنان، وننعم بحرياته وأجواء عاصمته الثقافية المميزة، إلا أن أذكر مدى إيلائنا الاهتمام بخطورة الطائفية والدعوة إلى معالجتها، وكما أن القبلية لم تعد كما كانت سابقاً فهي، بالتالي، ستحظى بدراسة خاصة. ونحن إذ نتناول هذه المواضيع ذات الصلة الوثيقة بالدولة العربية في وضعها الراهن، فإننا نتوخى من وراء ذلك إرساء فهم جديد لهذه الدولة يخرجها من سوق التداول في العموميات إلى تداول أكثر وضوحاً وأشدّ إضاءة لجوانبها وهياكلها وبناها، وكيفية تسربلها بوشاح الشرعية، رغم فقدانها هذه الشرعية في معظم الأحيان، ونحن ندرك أن هذه الدولة أضحت في حاجة إلى عملية إصلاح جذرية لا تترك مؤسسة من مؤسساتها إلا وتعيد النظر في أدائها وتناغم أجزائها ومدى تجاوبها مع روح العصر الموسومة بالشفافية والمحاسبة ومبدأ الأفضلية والكفاءة، وليس المحسوبية أو النسب أو الانتساب إلى فئة معيّنة.

ويستدعي هذا الفهم العودة مجدداً إلى سبر أغوار الدور الذي تضطلع به الدولة في عملية الإنماء، وتعزيز جسور التواصل بين المواطنين، وإنضاج أوضاع المساواة بين المواطنين، وهدم الفجوة بين طرفي المجتمع من الفقر المدقع إلى الغنى الفاحش.

ولا يسعنا في هذا المجال أن نغفل أصول الدخل المتفاوتة في الدول العربية، وطغيان الريعية أو الدخل الريعي غير المنتج على ميزانيات هذه الدول، وترسخ النفط كسلعة رئيسية نبيعها ولا ننتجها، وبالتالي لا تدخل عملياً في دورة إنتاجنا، ولا نشعر بها كعملية متكاملة تدخل في نسيج حياتنا الاقتصادية، وتشكّل بعداً أساسياً من أبعاد التخطيط بعيد المدى القائم على اشتراك المواطن في

التقويم والتخطيط والمراقبة والمحاسبة كدافع ضرائب، له حق التصويت والمشاركة العملية في اتخاذ القرار عبر انتخابات دورية منتظمة.

ونحن إذ نتطلع إلى المستقبل القريب، نحاول أن نمدّ بأنظارنا إلى ما وراء أفق الدولة الريعية النفطية، ونسعى إلى رسم ملامح دولة متكاملة الإنتاج سليمة الأسس الإدارية، حريصة كل الحرص على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة التامة بين المرأة والرجل والمواطنين والمواطنات.

أرحّب بكم مساهمين ومشاركين باسم مركز دراسات الوحدة العربية ومجلس أمنائه، ونتطلع معكم إلى حوار ديمقراطي مثمر وحرّ وجامع. ونعدكم أننا سوف ننشر أوراقكم وتعقيباتكم وتعليقاتكم في كتاب خاص بالندوة وأعمالها.

المشاركـون

ابتسام الكتبي	(الإمارات العربية المتحدة)
أحمد حلواني	(سورية)
أحمد محمد الكبسي	(اليمن)
باقر النجار	(البحرين)
برجيتا هولست العاني	(السويد/ مصر)
بول سالم	(لبنان)
جمال زهران	(مصر)
جميل مطر	(مصر)
حسام الدين علي مجيد	(العراق)
حلمي شعراوي	(مصر)
حيّان سليم حيدر	(لبنان)
خير الدين حسيب	(العراق/ لبنان)
رامي خوري	(لبنان)
سحر محيي الدين	(السودان)
سليمان عبد المنعم	(مصر/ لبنان)
عادل مجاهد الشرجبي	(اليمن)
عبد الإله بلقزيز	(المغرب)
عبد الجليل زيد المرهون	(البحرين)
عبد الملك المخلافي	(اليمن)
عبد الوهاب أحمد الأفندي	(السودان/ بريطانيا)
عدنان السيد حسين	(لبنان)

عصام نعمان	(لبنان)
عمرو حمزاوي	(مصر / لبنان)
غسان العزي	(لبنان)
فاديا كيوان	(لبنان)
فالح عبد الجبار	(العراق)
كمال حمدان	(لبنان)
مارينا أوتاوي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
مروان المعشر	(الأردن/ لبنان)
محمد عبد الشفيع عيسى	(مصر)
مصطفى كامل السيد	(مصر)
مهند أحمد مبيضين	(الأردن)
المولدي الأحمر	(تونس)
وجيه كوثراني	(لبنان)
وحيد عبد المجيد	(مصر)
يوسف خليفة اليوسف	(الإمارات العربية المتحدة)
يوسف الشويري	(لبنان)
يوسف مكي	(العربية السعودية)

الفصل الأول

تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها

عدنان السيد حسين(*)

لأن دولنا لم تصل بعد إلى مرحلة دولة المؤسسات وسيادة القانون، ولأن الالتباس قائم بين مفهومي «السلطة» و«الدولة»، تنعقد هذه الندوة برعاية مركز دراسات الوحدة العربية، ومشاركة الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومركز كارنيغي للشرق الأوسط (بيروت)، توخياً لتوضيح فكرة الدولة، ومن أجل الإجابة عن سؤال محدّد:

لماذا أولوية فكرة الدولة في الوطن العربي؟

تعالج هذه الورقة جملة أفكار متعلقة بتطور فكرة الدولة وصولاً إلى زماننا. منها: السياق التاريخي لتطور فكرة الدولة، والدراسة المقارنة بين الدولة الدينية والدولة القومية، وسيطرة الاستبداد على حياتنا السياسية خشية الفوضى أو الاضطراب العام، ومفهوم دولة المؤسسات، وصولاً إلى الدولة المدنية حيث تسود فكرة المواطنة، وتصل الورقة في آخرها إلى مجموعة مقترحات وملاحظات حيال فكرة الدولة العربية في عالمنا المعاصر.

(*) وزير دولة في الحكومة اللبنانية (سابقاً)؛ أستاذ الدراسات العليا في كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ الجامعة اللبنانية، ورئيس تحرير **المجلة العربية للعلوم السياسية**.

أولاً: فكرة الدولة في سياقها التاريخي

انشغل الفكر السياسي منذ العصور القديمة بفكرة الدولة. بالطبع، لم تكن دولة قومية، كما أرست دعائمها «معاهدة وستفاليا» الأوروبية عام ١٦٤٨. كانت دولة المدينة في العصر الإغريقي القديم، أي تلك الدولة المحدودة في مساحتها وعدد سكانها. ولأن السلطة حاجة اجتماعية لإدارة شؤون الناس، وأنها محكومة بالعوامل الجغرافية والسكانية والاقتصادية، مهّد وجودها لتبلور فكرة الدولة منذ ما قبل الميلاد وحتى اليوم.

اللافت في دولة المدينة اليونانية هو ارتباطها بفكرة المواطنة، وإن كانت بدائية. فالمواطنة تقتصر على الذكور الأحرار، والتماهي بين الدولة المُثلى (أو دولة الفضيلة عند أفلاطون) والمواطن الفاضل كان مسيطراً على الفكر اليوناني.

تابع أرسطو تدعيم فكرة الدولة المُثلى مع بعض الواقعية في مواجهة مثالية أفلاطون. بيد أنه رأى الدولة المثلى بمثابة جمهورية أرستقراطية، يكون فيها المواطنون أصحاب الحق في المشاركة السياسية. إنهم الأحرار البالغون من الذكور، ولهم وحدهم الحق في المشاركة السياسية، أي تولي شؤون السلطة.

في مجمل تفاصيل الفكر اليوناني، ظلت الدولة وسيلة لنشر الفضيلة وتحقيق الخير العام، ولم تكن غاية في حدّ ذاتها. وهذه قضية مهمة في الفكر السياسي والاجتماعي، مع بداية التفكير في الحياة المدنية والمجتمع المدني، أي رفض العنف والتوحّش داخل حدود الدولة.

الديانات الوثنية القديمة كانت رأت في سلطة الملك شيئاً من العظمة الإلهية، وأسست لما عرفته أوروبا في القرون الوسطى حول نظرية (الحق الإلهي في حكم الدولة). في ظل هذا الحكم يصعب توضيح فكرة المواطنة، حيث الطاعة المطلقة للحاكم من جانب المحكومين الأفراد. إنهم رعايا في دولته، له الفضل عليهم حتى في حياتهم وأرزاقهم ومصيرهم.

الديانات التوحيدية لم تخلع على الحاكم صفات الإله، وإن كانت قد استُغلت من بني البشر لتثبيت المُلك أو السلطة الحاكمة.

في العصور الوسطى ركّز الفكر الإسلامي على فكرة الأمة، قبل نشوء فكرة الدولة القومية، بالتزامن مع التركيز على فكرة الدولة الشرعيّة أو الخلافة.

وبحث الفكر الإسلامي في أهلية ولي الأمر وصلاحياته، وفي حقوق الأفراد الذين يعيشون في كنف الإمبرطورية الإسلامية. إن مصطلح «الدولة الإسلامية» ينطوي على اجتهاد عميق ومستمر منذ عصور خلت. ومهما كان أمر هذا الاجتهاد، فالدولة ـ أية دولة ـ يجب أن تتقيّد بقواعد العدل والإحسان والنهي عن المُنكر. وفي نظرنا، إنها دولة من صنع البشر، ليست دولة مقدسة، ولا حاكمها مقدساً.

لم يتوقف الفكر الإسلامي عند مفهوم المواطنة، بيد أنه توقف عند حقوق الأفراد، مسلمين أكانوا أم غير مسلمين. هذا ما يفسر وضع أهل الكتاب (نصارى ويهود) لجهة حمايتهم من الظلم الداخلي، وتمتعهم بالرعاية الاجتماعية، ووصولهم إلى تولي وظائف عامة في إدارة شؤون المجتمع، بالإضافة إلى ضمانة حرية المعتقد، حيث ﴿**لا إكراه في الدين**﴾[1]. وبقطع النظر عن تفسير مصطلح «أهل الذمة»، فإن وحدة الأمة ظلت هي الهدف الأسمى للفكر الإسلامي عامة.

على الرغم من سيطرة وحدة الأمة على مفهوم السلطة، وفكرة الدولة، في الفكر الإسلامي، ظلت حقوق الأفراد ـ مسلمين وغير مسلمين ـ مصونة. لم تكن فكرة المواطنة واضحة، ولا فكرة الدولة القومية بقوامها القانوني والسياسي موجودة.

الإشكالية الأساسية التي يمكن ملاحظتها في الخلافة الإسلامية هي طغيان مفهوم طاعة الحاكم إلى حدّ قيام «المُلك العضوض»، على حد تعبير العلامة ابن خلدون. وهذا ما رتّب على تجارب الحكم في العالم الإسلامي مسؤوليات جساماً تتعلق بمفهوم الأقليات (الدينية أو القوميّة أو المذهبية أو اللغوية)، وتتصل بموضوع قبول المعارضة السياسية أو عدم قبولها. هل قادت هذه الإشكالية إلى طغيان استبداد السلطة، بحيث استمرت إلى مرحلتنا الراهنة؟

قد تتعدد المرجعيات الفكرية التي تؤسس لقيام الدولة، سواء كانت أسطورية أو دينية أو وضعية. بيد أن الدولة عامة هي من صنع الإنسان في إطار الاجتهاد العقلي، إنها معطى إرادي إنساني بحكم الحاجة والضرورة، مهما اختلفت وظائفها، وتعدّدت أشكال نظمها السياسية.

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٥٦.

ثانياً: بين الدولة الدينية والدولة القومية

المقصود بالدولة الدينية تلك التي تنظّم سلطتها على قواعد دينية عقيدية. وهي بذلك تخلع على الحاكم نوعاً من المسؤولية الشرعية، أو نوعاً من القداسة، نظراً إلى الاعتبارات والمعايير الدينية.

الديانات القديمة في بلاد النيل والصين والهند واليابان، خلعت على الحاكم نوعاً من القداسة. هكذا جسّدت الفرعونية سلطة إلهية مقدسة في إطار الديانة الوثنية، وفسّرت البراهمية في الهند سلطة الملك بأنها مستمدة من الإله الأكبر (براهما)، وظل الإمبراطور الياباني رمزاً للمرجعية الدينية. وهكذا الكونفوشية في الصين القديمة، اعتبرت سلطة الملك مستمدة من السماء. وكذلك حال الديانة البوذية التي استندت إلى تعاليم «بوذا».

أسّست هذه الديانات لنظرية الحق الإلهي في حكم الدولة، حيث يعود مصدر شرعية السلطة السياسية إلى الإله.

الديانات التوحيدية، لم تخلع على الملوك صفة الإله. بيد أن كثيرين من الملوك والأباطرة استظلوا بالدين لتمكين سلطانهم، أو لتكريس سلطة مطلقة على البشر. والنتيجة هي صراع في أوروبا بين السلطتين الدينية والزمنية، أو ما بين شؤون الدنيا وشؤون الآخرة، أدى إلى انبثاق فكرة العلمانية على أسس مادية، وفلسفية إغريقية قديمة.

في العصور الوسطى ازدهر الفكر الإسلامي، في الفلسفة والعلوم، وانشغل المفكّرون المسلمون بالدولة الشرعية، أو الخلافة، وركّزوا على الأمة الإسلامية أكثر من تركيزهم على الدولة.

ظلت الخلافة محور الاهتمام السياسي الإسلامي، أي قضية السلطة بدون أن يتطور الأمر إلى فقه المؤسسات، وفقه القانون العام الذي عرفته أوروبا لاحقاً في عصر النهضة (فصل السلطات، العقد الاجتماعي، الحريات العامة، وصولاً إلى حقوق الإنسان. . .). ومن المعروف أن مصطلح «الخلافة» ليس واجباً دينياً، إنه تعبير بشري أطلقه المسلمون على حكّامهم بعد وفاة الرسول (ﷺ)، وكذلك حال «أمير المؤمنين» الذي نشأ في العصر الراشدي الثاني، وكان في موازاة مصطلح «ولي الأمر» الوارد في القرآن الكريم.

انشغل الفكر الإسلامي، وتالياً الفقه الإسلامي، بمصطلحي «الخلافة»

و«الإمامة»، من دون أن ينشأ فكر واضح حول مفهوم «الدولة» كدولة قياساً بمفهوم «الأمة الجامعة». وكانت «البيعة» هي الوسيلة الممكنة في نظر المسلمين لتنصيب الخليفة، وإعلان الولاء له. واعتبر بعض المفكّرين أن البيعة بمثابة أساس الدولة الدينية، علماً بأن القاعدة الإسلامية العامة هي أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، بمعنى أن الحاكم ليس مقدساً، وقد يجوز تنحيته أو عزله.

على أن هذه الأفكار لم تكن مطلقة، أو مقبولة من فقهاء المسلمين كافةً. فمنهم من تحدّث عن مخاطر خلع الحاكم، واتجه نحو طاعته بصورة دائمة، خشية وقوع الفتنة واضطراب أحوال البلاد، وذلك استناداً إلى مفهوم الطاعة في إحدى الآيات القرآنية ﴿**أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**﴾[٢]. على أن مفهوم الطاعة ليس مطلقاً، ولا يجب أن يكون كذلك. بيد أن الواقع العملي أشار، ويشير، إلى واقع الاستبداد، أي استبداد الحاكم تحت ذريعة البيعة والطاعة. فنشأ فقهاء السلاطين ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ الذين يُفتون بطاعة السلطان، الذي تحدث عنه ابن خلدون، وكيف تحوّل حكمه إلى «المُلك العضوض»، أي السلطة المطلقة، حتى ليمكن القول إن الدولة السلطانية، أُسميت كذلك لارتباطها بمشيئة السلطان، وقبلها ارتبطت الإمبراطوريات الإسلامية بأسماء الأسر أو العشائر الحاكمة، كالأموية والعباسية والفاطمية والأيوبية والعثمانية.

هذه إشكالية جديرة بالبحث المعمّق، وخاصة أنه يوجد في زماننا من يتحدثون عن الدولة الدينية، أو الدول الإسلامية، والصحيح هو «دولة في إطار الإسلام»، بمعنى أنها تستقي نظامها العام من الفكر الإسلامي بدون مخالفة الشريعة.

الدولة في إطار الإسلام، هي دولة الاجتهاد البشري في سياق أحكام الشريعة والفكر الإسلامي، أو هي الدولة التي تتقيّد بقواعد العدل والإحسان والنهي عن المنكر والشورى والحرية. . .، وهي في مطلق الأحوال ليست مقدسة، ولا حاكمها مقدساً.

أما الدولة الدينية، فإنها تخلع على السلطة صفة القداسة، حيث الطاعة للحاكم واجبة شرعاً، والانقلاب عليه أو الثورة عليه نوع من الخروج على

(٢) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٥٩.

الشريعة. ووجد ابن خلدون كيف اجتمعت السلطة وممارسة السيادة في رجل واحد، هو الخليفة أو السلطان، وهذا هو تفسير «المُلك» الذي يقارب مفهوم الدولة الدينية.

هناك من رفض فكرة الدولة الدينية في الإسلام، كتيار الجامعة الإسلامية في القرن التاسع عشر، حيث وجد الإمام محمد عبده أن الخلافة هي عمل سياسي، بل هي أصل السياسة، وأن الخليفة حاكم مدني من جميع الوجوه.

وعلى هذا النهج، وجد الشيخ محمد مهدي شمس الدين في أواخر القرن العشرين أن الدولة كلها غير مقدسة، ولا يوجد فيها مقدس على الإطلاق. وهناك فارق كبير ما بين الأمة والدولة؛ الأمة كيان اجتماعي كبير، أما الدولة فهي كيان سياسي وقانوني يمكن أن يقوم على جزء من الأمة، كما هو واقع الحال في الوطن العربي والعالم الإسلامي.

في المقابل، قامت الدولة القومية منذ مؤتمر وستفاليا في العام ١٦٤٨، الذي جاء ليوقف الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت، ومنه انبثقت فكرة دولة الجماعة الشعبية بصرف النظر عن الطابع الديني، سواء كان كاثوليكياً أو بروتستانتياً.

ومن خلال فكرة الدولة القومية تبلور مفهوم السيادة، أي سيادة الدولة في إطار تعظيم قوتها الذاتية في مواجهة نظيراتها من الدول القومية. ثم تطور مفهوم السيادة مع قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩، وصولاً إلى فكرة السيادة الشعبية، أي أن السلطة تعبّر عن سيادة الشعب، أو أن الشعب هو مصدر السيادة في الأمة.

السيادة هنا ليست للسلطة، بل هي للشعب، والسلطة تمارس السيادة باسم الشعب، وهذا ما مهّد لاحقاً لاستتباب قاعدة «الشعب مصدر السلطات»، تلك القاعدة التي وطّدت دعائم الدساتير الحديثة.

إن القول بالسيادة الشعبية لا يعني التنكّر لسيادة الله المطلقة على الأرض، ومن عليها. السيادة محصورة في إطار قدرة الدولة القومية على ممارسة السلطة داخل حدود الدولة وخارجها وفي المجتمع الدولي، أو في العلاقات الخارجية مع الدول كافةً.

إن الاختلاف الجوهري بين المفهوم الإسلامي للسيادة والمفهوم الغربي للسيادة، يكمن في غائية الدولة ذاتها. غائية الدولة في الغرب هي تحقيق حرية

الأفراد ومصالحهم في إطار القانون، أما في الفكر الإسلامي، فإن الغائية هي الصالح العام من خلال تطبيق أحكام الشريعة.

على هذا الأساس علا شأن الدولة القومية عالمياً، حتى ليمكن القول إن الجمهورية الإسلامية في إيران هي دولة قومية، على الرغم من الحديث على دور المرشد، الولي الفقيه، في إدارة الشأن العام.

بقي أن نشير إلى الخلاف الكبير حول مصدر شرعية السلطة السياسية في أية دولة، وعمّا إذا كانت طاعة الحاكم واجبة شرعاً، أو واجبة قانوناً؟ هذا ما يمهّد للخوض في قضية الاستبداد المرتبطة بمفهوم الطاعة.

ثالثاً: الاستبداد والخشية من التغيير

صحيح أن الفكر الإسلامي انطلق من مفهوم الأمة، وتمحور حوله في النظرة إلى الشأن العام. بيد أن الظلم الذي يلحق بالفرد ليس مبرّراً مهما علت مكانة الجماعة (الأمة)، إذ دعا هذا الفكر إلى التوازن بين مصلحة الفرد والصالح العام (جوهر الشريعة). وعليه، فإن مقاومة الاستبداد، واجب أفتى به كثيرون من علماء المسلمين على اختلاف مذاهبهم الفقهية.

بعض فقهاء المسلمين خشي وقوع الانقسام المجتمعي في الأمة، فآثر طاعة ولي الأمر، وعلى ذلك، برز اتجاهان: اتجاه الثورة على الاستبداد، وهو الاتجاه الصحيح، كما نعتقد، واتجاه الموادعة مع الحاكم خشية انقسام الأمة وتصدّع الجماعة.

إن الحديث الشريف «أفضل الجهاد كلمة حق أمام سلطان جائر» هو بمثابة قاعدة إسلامية في مقاومة السلطان الظالم. ويؤسس للثورة على الاستبداد طلباً للحرية. ويمكن التوقف عند العصر الراشدي، حيث كانت تلك القاعدة محترمة ومطبّقة قبل الانقلاب على الشورى، وتثبيت دعائم الحكم الوراثي في السلطة. قال الإمام علي: «لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً»، أي أن الحرية ملازمة للإنسان منذ ولادته.

ويمكن القول، إنه لولا حرية الفكر وإعمال العقل، لما نشأت علوم الفقه والحديث، ولما تطور علم الكلام، ولما صار الاجتهاد في شؤون السلطة واجباً على المسلمين. بيد أن تراجع الفقه الإسلامي، وانحسار الاجتهاد في شؤون

السلطة والإدارة والقانون العام، مع تراجع مناخ الحرية وسيادة الاستبداد، أفضيا إلى تراجع حرية المجتمع، والتضييق على حقوق الإنسان، كل إنسان.

في المقابل، عندما نتوقف عند الفكر الأوروبي النهضوي منذ القرن السابع عشر، نجد فلاسفة الحرية يؤسسون للثورة على الاستبداد. ولعل المفكر الهولندي اسبينوزا (Spinoza)، المتمرّد على التراث اليهودي الذي دمج بين السلطتين الزمنية والروحية، هو أحد رواد الحرية في أوروبا.

ثم اعتبر الفيلسوف الإنكليزي جون لوك أن حرية الإنسان جزء من حقوقه الطبيعية، فقال: «ولما كان الإنسان يولد.. والحرية التامة، والتمتع بجميع حقوق السنّة الطبيعية وميزاتها بدون قيد أو شرط من سماته... فله حق طبيعي بالمحافظة على ملكه، أي على حياته وحريته وأرضه، ودفع عدوان الآخرين وأذاهم...».

وانطلاقاً من فلسفة الحرية، تأسست نظرية الفصل بين السلطات حتى لا يقع التعسّف، ولا تتجمع سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء في قبضة رجل واحد. ثم برزت نظرية العقد الاجتماعي، التي أطلقت الحقوق الإنسانية في إطار الرضا المتبادل بين الحاكم والمحكوم. وارتقت الحرية لترتبط بمفهوم السيادة الشعبية والعدالة الاجتماعية مع تطور الفكر السياسي.

كان من الطبيعي أن يتأثر الفكر العربي المعاصر بهذه الأفكار، وجسّد فيلسوف الحرية عبد الرحمن الكواكبي جانباً من هذا الفكر عندما تحدث عن «طبائع الاستبداد»، ووجدها متخلفةً في المجالات كافةً. فرفض شخصنة السلطة، واعتبر شرعية الحاكم، مهما استظلّ بالإسلام، قائمة على العدل أو القسط.

ثم قامت ثورات العرب للتحرر من الاستعمار، بدون أن تبرز في بناء الدولة. لقد سجّلت خطوات مهمة في التحرر من الاستعمار بدون أن تسجّل نقلة نوعية في بناء المؤسسات وتطبيق أحكام القانون. فالاستقرار المنشود في المجتمع والدولة لا يجب أن يترافق مع الاستبداد خشية وقوع الانقسام. وبقينا ندور على أنفسنا حتى يومنا هذا، هل نذهب إلى التغيير أم نخشى الانفصال والانقسام والحروب الأهلية؟

إن الذي يجيب عن هذه الخشية ـ غير المبرّرة أحياناً ـ هو ضرورة مواجهة الاستبداد باسم العدل والعدالة، وتحت عنوان حقوق الإنسان، كل إنسان.

وعليه، فإن الدولة ليست دولة دينية، بل هي دولة تهتدي بالدين وبالحضارة الإنسانية، بما فيها من إبداعات حول الحرية. إنها، بكلام آخر، دولة القانون والمؤسسات، أو هي الدولة المدنية المستندة إلى أسس جماهيرية، أو هي دولة الشعب. كيف ذلك؟

رابعاً: الدولة المدنية ودولة المؤسسات

الدولة ليست مجرد سلطة وحسب، إنها إلى ذلك مؤسسة كبرى تنضوي في داخلها مؤسسات فرعية: سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية...

يمكن أن تنشأ مؤسسات في ظل شخصنة السلطة، ولكنها محكومة بالرأي الواحد والفكر الواحد، وربما بالحزب الواحد. أما في ظل الدولة المدنية القائمة على المشاركة السياسية في شؤون الحكم، فإن المؤسسات تكون منتظمة في إطار القانون العام، حيث لا تمييز بين البشر. إنها الدولة المدنية، أي دولة الشعب، أو دولة المواطنين المتساوين في حقوقهم وواجباتهم أمام القانون.

عالمياً، تطورت فكرة الدولة من «الدولة الحامية»، المدافعة عن أمن المواطن الفرد إلى «دولة الرعاية»، المحقّقة لمقوّمات العيش في إطار الانتظام العام. وبصرف النظر عن المناظرات الفكرية بين الذين يدعون إلى تعزيز مركزية الدولة العربية وسلطاتها العامة، وأولئك الداعين إلى تقليص نفوذها، تبقى الدولة أساس التعاقد الاجتماعي والاستقرار الوطني والعالمي، على الرغم من موجات العولمة المتلاحقة في زماننا.

ما هو قائم عندنا ـ حتى الآن ـ مجرد سلطة لا دولة. وكيف إذا دار الحديث على دولة المؤسسات والقانون؟

حتى الدولة القطرية لم تترسخ بعد كدولة في الفكر والممارسة. ما تزال تحتاج إلى جهد كبير كي تتحول إلى الاستقرار أو الانتظام العام.

ثمة دمج غير مبرّر أحياناً بين الدولة والسلطة، إلى حدّ تغييب مؤسسة الدولة، أو تأخير تحوّلها إلى دولة قانون ومؤسسات.

وحتى لا تحصل هذه النقلة النوعية، نتذرّع بالظروف الاستثنائية، والتحديات الاستعمارية أو الصهيونية الوافدة من الخارج. وكثيراً ما نتحدث على مرحلة انتقالية، وصولاً إلى مؤسسة الدولة، بيد أن هذه المرحلة طالت واستطالت!

نختصر السلطة، بسلطة الحاكم الفرد، أو ذاك الذي يمثّل أسرة تتوارث الحكم، أو الذي يمثل نسباً معيّناً، أو فئة اجتماعية دون غيرها من سائر الفئات. في هذه الحال، يتعطل قيام الدولة المدنية، ومقوماتها الأساسية هي:

١ ـ المساواة بين المواطنين على أساس القانون، بدون النظر إليهم كرعايا متعدّدي الولاءات والانتماءات.

٢ ـ المشاركة السياسية في شؤون الحكم والإدارة بعيداً عن الزبائنية والوساطات التي تعطّل القانون.

٣ ـ وجود مجتمع مدني فاعل من خارج أجهزة السلطة ومؤسساتها، إنه ينمو ويتكون من خلال الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمؤسسات الأهلية في إطار القانون الذي يرعاها.

٤ ـ عدم إضفاء الطابع المقدّس على الحاكم، أو على مؤسسة ما من مؤسسات الدولة. فالمؤسسات الفرعية تخضع للمساءلة وفق القانون.

وإذ احتكم الحاكم إلى العدالة في ممارسة السلطة، يكتسب عندها شرعية شعبية بعيداً من شرعية العصبيات الفئوية.

لقد تعرّضت دولنا الفتيّة لضغوط خارجية، وتحديات استعمارية وصهيونية، هذا صحيح. بيد أن الصحيح كذلك هو تأجيل قيام الدولة المدنية كمؤسسة، والتهرّب مرة باسم الدين (هذا غير صحيح)، ومرة باسم الظروف الاستثنائية وقانون الطوارئ.

الدولة بطبيعتها، هي دولة مدنية. إنها معطى إنساني عقلاني، يقول الإمام محمد عبده في هذا المضمار: «ليس في الإسلام سلطة دينية. . وأصل من أصوله: قلبها والإتيان عليها من أساسها».

لا يستقيم عمل مؤسسات الدولة إلا في إطار القانون العام. وهذا يفترض مساواة بين البشر الذين يعيشون في كنف الدولة ـ المحدّدة بشعبها وأرضها وسلطتها ـ بدون تمييز، بما لا يتعارض مع العدالة وحقوق الإنسان. الدولة المدنية تُصنع، وكثيراً من الدول لم تنشأ وفق تطور اجتماعي ـ تاريخي، وإنما قامت وفق تسويات دولية أو نتيجة ظروف استعمارية، واستطاعت شعوبها أن توجد مؤسسة الدولة ومؤسساتها الفرعية.

وحتى تقوى هذه المؤسسات على الاستمرار، جاءت فكرة المواطنة لترفدها بالانتماء الواحد، والولاء الواحد، والمساواة أمام القانون.

الدولة الحديثة في طبيعتها هي دولة مدنية، أي أنها ليست دولة دينية مقدسة. هذا لا يعني التنكّر للدين، والاتجاه نحو مفهوم إلحادي.

الدولة الحديثة، هي الدولة القومية المؤسسة على الإرادة الشعبية. وسواء عادت في أساسها الفكري إلى الشريعة الدينية، أو إلى القانون الوضعي، فإنها دولة مدنية، أي هي معطى إنساني في إطار الاجتهاد العقلي ورعاية مصالح هذا الشعب أو ذاك.

اتصالاً مع فكرة الدولة المدنية، يتحدد المجتمع المدني خارج إطار الوظائف الرسمية للدولة. صحيح أن مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب ونقابات وجمعيات. .) تنشأ وتعمل في إطار القانون، إلا أنها ليست مرتبطة في أهدافها بالسلطة السياسية. إنها تسعى إلى خدمة الجمهور، على مستوى محدود (بلدة أو مدينة) أو على مستوى وطني يطاول مساحة الدولة في إطار القانون.

الدولة الحديثة هي دولة المواطنين، حيث يحظى كل منهم بحقوق المواطنة، التي تعني، في ما تعني، المساواة بينهم في الحقوق والواجبات، والتي تؤكد ولاء المواطن لوطنه، وعلاقته بدولته ومجتمعه من خلال الجنسية والعادات والتقاليد.

والدولة الحديثة، هي دولة حقوق الإنسان، وحقوق الجماعات الإنسانية، بدون تمييز على أسس الجنس واللون والعرق والقوم. . وهناك اتجاه عالمي واضح لبلورة لائحة موحّدة لحقوق الإنسان في رعاية القانون الدولي العام.

إن مجمل الدول العربية، ومجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي هي دول قومية. كل واحدة منها محددة في جغرافيتها وقوانينها، ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بيد أن هذه الدول تتفاوت في درجة الحداثة. والحداثة ليست بالضرورة معطى غربي، إنها معطى إنساني عام يأخذ من مجمل الروافد الحضارية الإنسانية.

خامساً: مواطنة لا ذمية

إذا كان الفكر الإسلامي قد رفع أولوية الأمة، وأقرّها، انطلاقاً من الالتزام بالدعوة والدفاع عن كيان الأمة، فإنه التزم في الوقت عينه بحقيقة التوازن الذي يجب أن يتحقق بين الفرد والجماعة. توازن في المصالح، بحيث لا يتم سحق

مصالح الفرد لحساب مصالح الجماعة، ولا التضحية بالمصلحة الجماعية في سبيل المصلحة الفردية.

صحيح أن فكرة المواطنة لم تُطرح كما أخذت تُطرح بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية، وأن حقوق الإنسان السائدة عالمياً في عصرنا كانت مدرجة في إطار حقوق العباد. على أن العبودية هي لله وحده، إذ لا عبودية للفرد أمام الحاكم أو أمام جماعة من الأفراد.

وصحيح أن حقوق المواطن لم تكن واضحة، أو محدّدة، كما صارت في عصرنا، بيد أن حقوق غير المسلمين، من أهل الكتاب، الذين عاشوا في كنف الأمة الإسلامية اقتربت من بعض حقوق المواطنة، وإن كانت لا تجوز المقارنة بين ما ساد في العصور الوسطى، وما هو سائد اليوم نتيجة المتغيّرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بل نتيجة تطور الفكر الإنساني.

تجدر الإشارة إلى بعض حقوق أهل الكتاب، أو ما اصطلح على تسميتها حقوق «أهل الذمة»:

أ ـ لم يمنع الإسلام مخالطة غير المسلمين في مجتمع واحد.

ب ـ أهل الكتاب هم في منزلة المسلمين بالنسبة إلى ردّ العدوان الخارجي.

ج ـ أهل الكتاب في موقع الحماية من أي ظلم داخلي يطاول أنفسهم وأموالهم وأعراضهم.

د ـ إنفاق بيت مال المسلمين على الفقراء والمساكين لا يقتصر على المسلمين وحدهم.

هـ ـ يتولى أهل الذمة وظائف عامة شريطة ألا تكون وظائف لها علاقة بالعقيدة الإسلامية من حيث المسؤولية والإدارة.

و ـ حرية المعتقد مصونة في إطار احترام الكرامة الإنسانية.

إنّ دراسة المركز القانوني لأهل الذمّة قياساً على التزامات حق الجنسية في عصرنا، تفيد بأنهم كانوا إلى حدّ بعيد يتمتعون بهذا الحق. صحيح أن فقهاء المسلمين لم يذكروا مصطلح «الجنسية» في تراثهم، بيد أنهم تعاملوا مع ما تفرضه من موجبات وما تمنحه من حقوق.

تأسيساً على ذلك، لم تعد هناك حاجة فقهية، ولا ضرورة اجتماعية لاعتماد مصطلح «الذميّة»، فالمواطنة هي البديل الفكري والموضوعي.

هناك أربعة محدّدات فكرية تبرّر اعتماد «المواطنة» بين المسلمين وغيرهم في الوطن الواحد.

١ ـ المساواة في الحقوق والواجبات، أمام قضاء نزيه يحترم الكرامة الإنسانية. لقد صارت الرسوم والضرائب مستوفاة من جميع المواطنين بلا تمييز.

٢ ـ إعلاء قيمة الحرية، وتطبيق مبادئ وقواعد الحريات العامة والخاصة. هناك حريات التملك، والتنقل داخل البلد الواحد، والمحافظة على الأموال المنقولة وغير المنقولة، هذا فضلاً على حرية المعتقد.

٣ ـ الهوية الوطنية الواحدة، التي تتبلور في اللغة الواحدة، والرموز الوطنية والأعراف والعادات المتوارثة، وفي العلاقات الاجتماعية.

٤ ـ التنمية الشاملة في إطار العدالة. إنها تنمية الموارد المادية والبشرية كلها، في إطار التقدم الثقافي والعلمي. إن مطلب الرفاه وتحقيق السعادة، مكرّس في الشرع والوضع.

تتمحور هذه المحدّدات الفكرية الأربعة حول قيمتين إنسانيتين عظيمتين، هما: الحرية والعدالة. وما يزال الفكر الإنساني منذ ما قبل الميلاد يدور حول هذين المحورين أو هاتين القيمتين، ولسوف يبقى باحثاً عن إنسانية الإنسان.

سادساً: في دور الحركات العربية والإسلامية

يمكن الحديث عن تجارب عربية وإسلامية عدة في الحكم وممارسة السلطة، سواء بصورة جزئية أو كلية. وكل تجربة تدّعي أنها تنطلق من أصالة العروبة والإسلام، بيد أنها لم تصل بعد في ممارساتها السياسية إلى الارتقاء بفكرة الدولة، وتحويلها إلى مؤسسة جامعة.

ثمة نزاعات، وخلافات فكرية وفقهية، وأحياناً محاولات تكفير وتخوين وتهميش وإقصاء. وهذا ما يؤكد أن وحدة الشعار لا تعني وحدة الحركات العربية والإسلامية، على المستويين القومي والعالمي، ولذلك أسباب عدة أهمها:

١ ـ لا يوجد تصور إسلامي حول فكرة الدولة كمؤسسة جامعة، تنضوي

فيها مؤسسات فرعية اقتصادية وأمنية وثقافية وإعلامية واجتماعية. . . ولا يوجد تصور علمي لمؤسسات الدولة، ولا للسلطات التي تحكمها. هناك بون شاسع بين ما توصل إليه الفكر الغربي لجهة منظومة الدولة، فكراً وتنظيماً وممارسة، وبين الفكر السائد في الحركات العربية والإسلامية.

وبشيء من التفصيل، يمكن السؤال حول الموقف من قاعدة فصل السلطات، أو تعاونها، في الدستور وفي السياسة؟

وما شكل النظام السياسي، هل هو رئاسي أو برلماني أو مجلسي، أو هو نظام مختلط؟

وما جوهر النظام الاقتصادي، هل هو رأسمالي يقوم على قاعدة الملكية الفردية، والمبادرة الحرة، أو هو اقتصاد موجّه يقوم على التوجيه المركزي للسلطة وسيادة القطاع العام؟ لا تكفي الإجابة القائلة بضرورة التوازن بين الفرد والجماعة، بين الملكية الفردية والملكية العامة للمجتمع من خلال الدولة. . . لا بد من الدخول في تفاصيل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار الشريعة التي تنطوي على الخير العام أو الصالح العام.

٢ ـ وعند مقاربة التحديات العالمية المعاصرة التي تواجه الوطن العربي، بل الأسرة الدولية، نجد جملة أولويات ضاغطة تجدر الإجابة عنها:

كيف نحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا طالما أن العدالة مطلب عربي عام؟

العدالة هي مقصد الشريعة وأحد أهدافها الكبرى، وتحقيقها يحتاج إلى صوغ نظم وكفاءة إدارية وثقافة إنسانية رفيعة.

كيف نحمي الإنسان والإنسانية من مخاطر القلق على المصير، ومن طغيان الماديات، والتسابق الهستيري على الاستئثار بالموارد والثروات؟

كيف نحمي البيئة الطبيعية من التلوث والتدمير الناتج من الحضارة المادية غير الإنسانية، أو الحضارة النفعية غير المنضبطة بالقيم الإنسانية؟

قد تجيب الحركات العربية والإسلامية بالحديث عن أخلاقيات الإسلام. هذا لا يكفي، فالمطلوب تحويل الأخلاقيات إلى قوانين ونظم ومسلك حياة، أي عليها أن تقدّم برامج تفصيلية قابلة للتنفيذ، وأن تنخرط في تفاصيل المجتمع

الدولي والعلاقات الدولية لتقدم تجاربها، ودائماً في إطار ضوابط الشريعة.

٣ ـ يصعب على هذه الحركات أن تقوم بالمهمات المذكورة وهي أسيرة سلبيات ماضوية، من تكفير عير مبرّر وغير مفهوم، إلى تخوين أو تهميش متبادل يضيّع جهودها في لعبة التناحر الداخلي. هنا نطرح سؤالاً لا بد من طرحه: ما الذي تغيّر جذرياً في المجتمع العربي الإسلامي منذ أيام العلامة ابن خلدون حتى الآن حول الطابع العشائري والطائفي المسيطر على حياتنا؟

٤ ـ كيف تتحرّر الحركات العربية والإسلامية من صراعاتها في ما بينها، ومن صراعاتها الداخلية، سواء كانت لأسباب سلطوية، أو لأسباب مادية نفعية، أو لأسباب سياسية تعود إلى تقييدها بالولاء للسلطة القائمة أو للخارج المتدخل في شؤونا الداخلية؟

٥ ـ ما هو النموذج الحضاري ـ الإنساني الذي يقع واجب تقديمه على الحركات العربية والإسلامية في مجالات العلوم والفنون والآداب والسياسة والاقتصاد والقانون والتقنية الحديثة والإعلام والثقافة؟ وأين هي الدراسات الفقهية الرصينة التي تواكب الحضارة الإنسانية من منطلق الحضارة الإسلامية؟

هناك حاجات دولية ماسة إلى حماية البيئة الطبيعية ومكافحة التلوث البيئي، وهذه تحتاج إلى تشريعات وسياسات وطنية وعالمية. وثمة ثورة إلكترونية ومعلوماتية تجتاح العالم بأسره، فأين مشاركتنا في وضع ضوابط إنسانية لهذه الثورة في إطار الأخلاقيات والمصالح المشتركة للشعوب؟

في إطار الإجابة عن الأسئلة المطروحة تتزاحم الأفكار المختلفة، وهي بحاجة إلى ترتيب وتنظيم في إطار أولويات العمل، منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ الحاكمية في الإسلام لا تعني أن الحكم يجب أن يكون إلهياً، فالدولة ليست مقدسة، والحاكم ليس مقدساً.

الدولة، والسلطة عامة، والحكومة والحاكم... كل هؤلاء ليسوا من القداسة في شيء، هؤلاء يجب أن يحتكموا إلى القانون العام غير المخالف لأحكام الشريعة. نظرية الحكم في الإسلام تقود إلى أن الحكم إنساني، وإن استمد شرعيته من ضوابط الشريعة، فبقدر ما يحافظ على الصالح العام، ويحمي أمن الفرد

والجماعة والوطن والأمّة، بقدر ما تتعزّز شرعيته. لا يكفي رفع شعار الإسلام، الأهم هي الممارسة. جاء في كتاب الله: **﴿يا أيها الّذين آمنوا لِمَ تقولون ما لا تفعلون. كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾**[٣].

٢ ـ الحاكم الشرعي من وجهة نظر إسلامية هو الحاكم العادل. وتطبيق العدالة يحتاج إلى قانون وقضاة ملتزمين بشرع الله، وبالقواعد الوضعية التي تخدم إنسانية الإنسان.

٣ ـ الحركات العربية والإسلامية مطالبة بأن تخرج من عزلتها، وألا تتحصّن في مقولاتها الحزبية أو الفئوية، وأن تنفتح على غيرها، وعلى العالم، في إطار البحث الدائم عن حقيقة المشكلات القائمة على الحلول.

على سبيل المثال: علينا الانخراط في المنظّمات الدولية بحثاً عن مواجهة مشكلات العالم في العنف والإرهاب، وتدمير البيئة، وانهيار القيم الإنسانية، وتفشي الفقر، وسيطرة الجهل.. وعلى الحركات العربية والإسلامية أن تقدّم نماذج علمية وتربوية وأخلاقية رفيعة لنفسها، وللآخرين.

٤ ـ يمكن للحركات العربية والإسلامية أن تحقق الثورة، ولكن يصعب عليها بناء الدولة. دولة المؤسسات والقانون، دولة الانتظام العالم، دولة التنمية والعدالة، دولة المشاركة السياسية.

قد يكون مفيداً في هذا المجال دراسة التراث الإنساني العالمي، والإفادة منه في ضوء الحضارة الإسلامية. على الدعاة، وقادة هذه الحركات واجب التفكّر واكتساب المعرفة والأخذ بأسباب العلم، وإضافة تدريس المواد العلمية إلى جانب الدراسات الإسلامية في معاهد التعليم الديني، وإلى جانب التثقيف العام في الأحزاب العربية.

٥ ـ إن الحركات العربية والإسلامية لا تملك تصوراً حول بنية الدولة، ومؤسساتها وأنظمتها في السياسة والإدارة والاقتصاد والاجتماع والإعلام والثقافة والتقنية الحديثة.. وهذا أمر لا يدعو إلى القلق، وليس مدعاةً إلى الاستغراب. فالدولة هي أصلاً، وفي تفاصيلها، دولة مدنية بمعنى أنها صنيعة الشعب في قوامها، وفي أنظمتها. والصفة المدنية هنا لا تعني الإلحاد أو التنكّر للدين، بل

---

(٣) المصدر نفسه، «سورة الصف،» الآيتان ٢ ـ ٣.

تعني عدم إضفاء القداسة على الحاكم ونظام الحكم والإدارة، وتعني إرساء حكم القانون واحترام الإرادة الشعبية.

هنا تبرز أهمية القانون في إعطاء الطابع المدني مضموناً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأمنياً، بل وسياسياً. وبقدر ما ينسجم القانون، أو يعكس جوهر الشريعة المتجسّد في الصالح العام والخير العام، بقدر ما تقوى الدولة المدنية، وكذلك المجتمع المدني الذي يحمي مؤسسات الدولة من الانهيار، ويبعدها عن الصراعات الداخلية.

٦ ـ آن للحركات العربية والإسلامية أن تحسم حواراتها الطويلة حول جدليات العلاقة بين الدين والوطنية والقومية والعالمية. . ولا داعي إلى تصور تناقضات وهمية قائمة، أو تعارضات حتمية بين دوائر متعدّدة في طبيعتها وفي أهدافها. فالتكامل موجود بينها، ولا تستطيع دائرة أن تلغي أخرى، أو أن تغيّر من الطبيعة الاجتماعية للفرد والمجتمع والدولة. ومهما اختلفت الحركات الإسلامية حول طبيعة أنظمة الحكم التي يجب أن تسود، فإنها مدعوة إلى الارتقاء بإنسانية الإنسان، ودائماً على هدى الشريعة والثقافة العربية الأصيلة، وأن تنفتح على الإنسانية في تجاربها وأهدافها النبيلة.

سابعاً: أسس الدولة الحديثة

لا يمكن إنجاز هذه المحدّدات الأربعة، وتطبيقها بواسطة القانون، إلا من خلال الدولة، فحيث تقوم سلطة سياسية، لها الحق في ممارسة السيادة الوطنية في الداخل والخارج.

إن الدولة الحديثة التي نطمح إليها في بيئتنا العربية، هي التي تضع حلاً لإشكالية الأقليات الطائفية والعشائرية والإثنية والقومية في إطار فكرة المواطنة الجامعة؛ فالجميع مواطنون في إطار القانون، ولا مجال للتناحر والانقسام والحروب الأهلية.

والدولة الحديثة هي التي تُعزّز الوطنية، والشعور بالانتماء إلى الوطن في رعاية الدولة القادرة والعادلة؛ دولة القانون والحريات، لا دولة الفوضى والتخلف القانوني والسياسي والاجتماعي.

والدولة الحديثة هي دولة المشاركة السياسية، حيث يشارك المواطنون ـ جميع

المواطنين - في ممارسة الحقوق والواجبات السياسية بدون تمييز أو استئثار. المشاركة لا تعني التهميش أو الإقصاء أو التخوين أو التكفير!

والدولة الحديثة هي دولة الرعاية الاجتماعية، هي دولة الرَّفاه والتقدم؛ إنها دولة التوزيع العادل للثروة الوطنية. أليس العدل قاعدة إسلامية ملزمة؟

والدولة الحديثة، هي دولة الإنتاج والنمو، لا دولة الاقتصاد الرّيعي الذي يتناقض مع مبدأ المواطنة عندما يقصي الطبقة الوسطى، أو يلغيها، في الاقتصاد والسياسة والاجتماع.

إن تركيز الثروة الاقتصادية في يد القلّة، يجعل منها فئة سياسية مسيطرة على الدولة والمجتمع، بعيداً عن المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية.

والدولة الحديثة، هي دولة التعدّدية السياسية في إطار المواطنة. فالأحزاب ليست طائفية، أو قبلية، أو إثنية، أو مذهبية. . . إنها أحزاب وطنية، بمعنى أنها مفتوحة العضوية لجميع المواطنين بدون تمييز. التعددية هي تعددية أفكار سياسية، أو تعددية برامج اقتصادية واجتماعية.

والدولة الحديثة هي دولة مدنية، لا دولة دينية. هذا لا يعني تنكراً للدين، وإنما تأكيداً لحقيقة اجتماعية من حيث إن الدولة معطى مدني، والحاكم هو حاكم مدني من جميع الوجوه، كما ألمح تيار الجامعة الإسلامية (الأفغاني وعبده والكواكبي) في أواخر القرن التاسع عشر. والمجتمع المدني هو في حمى القانون، فهو ضرورة لا بد منها لتكريس الحريات العامة وحقوق الإنسان بما فيها من حقوق سياسية.

على ذلك، تبرز العلاقة الجدلية بين المواطنة والدولة؛ فلا مساواة بين المواطنين خارج إطار القانون، والتشريع يحتاج إلى سلطة تشريعية في إطار دولة.

ولا مشاركة سياسية في الشأن العام مع الفوضى، والحروب الأهلية. إن الأمن الوطني، أو الاستقرار العام، يحتاج إلى سلطة الدولة من خلال قواتها المسلحة، أو قواها الأمنية. . المهم في هذه المسألة ألاّ تتحول الدولة إلى القمع والتسلّط. لذلك تبقى المشاركة السياسية معلماً مهماً من معالم دولة المواطنين، لا دولة الرعايا.

ولا ضمانة لتطبيق أحكام القانون بدون سلطة الدولة. إن تقدير أهمية الدولة، أو قدرة الدولة، أو ضرورة الدولة، لا يعني تدمير المجتمع المدني،

والحدّ من الحريات العامة والخاصة. ولا يعني مصادرة الحقوق والحريات باسم الأمن.

إن تنظيم المجتمع الوطني، مجتمع المواطنين، يحتاج إلى دولة قائمة على مقوّمات الحداثة التي أشرنا إليها. إنه تنظيم مدني يحقق التفاعل بين مؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني. وهو تنظيم سياسي من حيث إتاحة الفرص أمام المواطنين للمشاركة السياسية في مجالات عدة، وعلى مستويات مختلفة.

العلاقة الجدلية بين فكرة الدولة وفكرة المواطنة يجب تكريسها في الممارسة من خلال الارتقاء في الثقافة والقانون.

ثامناً: المواطنة العربية

هناك ثقافة عربية عامة في المخيال السياسي العربي حول الدولة القومية، التي تعلو في مقامها ومجالها الجيوسياسي الدولة الوطنية، أو الدولة القطرية. بيد أن مثل هذه الثقافة ـ على أهميتها ـ ما تزال في دائرة التمنيات أو الآمال، طالما لم تنشأ مؤسسات عربية تحقق التكامل أو الاندماج بين المواطنين العرب.

والإشكالية هذه تبدو بوضوح عند هزال فكرة المواطنة في الدولة الوطنية، فكيف ستتأصل فكرة المواطنة العربية مع وجود رعايا عرب في كل دولة، يعيشون في تنازع قطري، أو إقليمي، مع دولة أخرى؟

بمعنى آخر، إن الفشل في وجود مواطنين داخل دولهم الوطنية، أو القطرية، لا يقود بالقطع إلى وجود مواطنين عرب في دولة قومية جامعة.

وكيف إذا كانت المؤسسات القومية الجامعة غائبة، أو مغيّبة، ولا سبيل إلى بلورة المواطنة العربية ـ المتصورة ثقافياً ـ من خلال التفاعل والتعاون في أرض الواقع؟

نحن العرب، على اختلاف وطنياتنا، نعيش في مجتمع تقليدي، ولم نصل إلى مجتمع المواطنة، وإن كانت هناك محاولات جديرة بالدراسة والتأمل، بينها على سبيل المثال تجربة مجلس التعاون الخليجي وطرح فكرة المواطنة الخليجية.

ثمة محاولات لتحقيق حرية انتقال الأفراد بين دول المجلس، وانسياب السلع والخدمات بين هذه الدول، إضافة إلى قيام السوق الاقتصادية الخليجية المشتركة في بداية العام ٢٠٠٨. وإذا صمدت تجربة السوق الخليجية، بالتزامن مع

تسهيلات المواطنة الاقتصادية، فإن التكامل الخليجي يصبح أمراً واقعاً، ويؤسس لمعطيات إيجابية في الاجتماع والثقافة والتقنية الحديثة، وقد يوجد نتائج سياسية لصالح التكامل والوحدة في مرحلة لاحقة.

ليس بالضرورة أن تقود التجربة الخليجية في المواطنة إلى الانفصال عن البيئة العربية الأوسع، فالتنظيم الفرعي الإقليمي لا يلغي التنظيم الإقليمي الأكبر، فالمسألة تتعلق بالنظم وآليات العمل: هل هناك إجراءات على الأرض تخدم فكرة المواطنة؟ هذا هو السؤال.

تبقى دعوة المواطنة العربية مثالية، أو خيالية، طالما ظلّت في إطار الأحلام. كيف ننتقل على مستوى الدولة الوطنية، وعلى مستوى الانتماء الجماعي العربي، من حالة الرعايا إلى حالة المواطنين؟ هنا تنصبّ الجهود.

تعقيب

المولدي الأحمر(*)

تمهيد

في بداية هذا التعقيب أحب أن أعبّر عن شكري الجزيل للمنظمين لندوة «أزمة الدولة في الوطن العربي» الذين دعوني إلى مشاركتهم التفكير في هذا الموضوع المهم والمعقد. كما أحب أن أنوّه بالمتعة التي وجدتها في قراءة ورقة د. عدنان السيد حسين التي تطرح جملة من المسائل شغلت أجيالاً بأكملها، وما زالت القضايا التي تطرحها جدّ ملحّة من الناحية العملية، وجدّ متوهجة من الناحية المعرفية. وأنا أقول منذ الآن إن التعقيب الذي سأقدمه على ما جاء في الورقة لا ينبغي النظر إليه إلا بوصفه محاولة لإثراء عناصر النقاش التي أوردها صاحب الورقة موضوع التعقيب، وفرصة لطرح جملة من الأسئلة التي ربما تستدعي الإجابة عنها تطوير البحوث حول القضايا التي ستشغلنا مدة هذه الندوة في اتجاهات لم تستوفِ بعد ـ في نظري ـ حقها من البحث والتحقيق.

أولاً: العناصر الأساسية لمضمون الورقة موضوع التعقيب

الموضوع الرئيسي لورقة د. عدنان السيد حسين كما فهمته، هو حداثة الدولة في الوطن العربي والعالم الإسلامي في الفكر والممارسة. والظاهرة التجريبية التي ينطلق منها ليصنع منها السؤال هي أن الدولة الحديثة تكاد تكون مفقودة في تجاربنا الحالية، وما عندنا، بحسب رأيه، هو سلطة مستبدة قائمة على

(*) أستاذ علم الاجتماع، الجامعة التونسية.

«التباس فكري وعملي بين مفهومي الدولة والسلطة». ومن ثم يطرح أسئلته: لماذا نحن العرب والمسلمين عامة ما زلنا نعيش هذا الوضع وما هي سبل التجاوز؟ أو بكلمات أدق: كيف نحقق مشروع الدولة الحديثة التي من دونها لن نستطيع تحقيق المواطنة والعدل والتنمية؟

ولكن قبل أن أسترسل في تعقيبي على الورقة، أحب أن أنبّه إلى نقطة مهمة، وهي أننا هنا أمام ورقة تجمع بين الفكرة والفعل، إذ إن صاحبها هو في الوقت ذاته فاعل سياسي ملتزم وأستاذ أكاديمي يدرّس العلوم السياسية، ومن ثم فإن هذه الورقة تتضمن في داخلها كل معضلة العلاقة التي تربط بين المعرفة «الحرة» والفعل السياسي الملتزم، مضيئة إلى حد بعيد تشعباتها وتعقيداتها.

هناك في الواقع أربع أفكار رئيسية أكدها د. السيد حسين خلال مسار التحليل الذي خاضه في هذه الورقة ليبني عليها جملة استنتاجاته:

الفكرة الأولى؛ هي أن الفكر الإسلامي اهتم كثيراً بفكرة الأمة، ولكن ليس من منظور الدولة القومية الذي أسس له لاحقاً الفكر الأوروبي الحديث. ويلاحظ أن فكرة الأمة في تجربة الفكر الإسلامي الكلاسيكي، إن جاز التعبير، لا تتضمن فكرة المواطنة، بالرغم من أنها تتضمن، بحسب رأيه، فكرة حقوق الأفراد.

الفكرة الثانية؛ هي أن الدولة التي هي العماد السياسي للأمة في الفكر الإسلامي، تقيدها قواعد العدل والإحسان والنهي عن المنكر. لكن هذه الدولة ليست مقدسة ولا حاكمها مقدساً بأي وجه من الوجوه.

الفكرة الثالثة؛ هي أن الفكر السياسي الإسلامي الذي تناول مسألة الحكم في الدولة الإسلامية بحث أساساً في «أهليّة وليّ الأمر وصلاحياته». وهنا يلاحظ الباحث، **أولاً**، أن مصطلح الخلافة محوري في الفكر السياسي الإسلامي، لكنه لا يعدّ من الواجبات الدينية، وكذا الأمر بالنسبة إلى مصطلح الإمامة؛ **ثانياً**، أن البيعة كانت في التجربة الإسلامية هي الآلية العملية والفكرية التي قامت عليها مسألة اختيار ولي الأمر، وهي العبارة التي وردت في القرآن، أي الخليفة أو أمير المؤمنين. وكما نعرف هناك الكثير من الدراسات المتوافرة حول هذا الموضوع ومنها دراسة د. عبد الإله بلقزيز الذي يشارك معنا في هذه الندوة وغيره.

الفكرة الرابعة؛ هي تأليفية وتخصّ تجربة الدولة الإسلامية الكلاسيكية، وهي أن علو شأن وحدة الأمة عند المسلمين تولّدت عنه مقولة طاعة «المُلك

العضوض» التي تحدث عنها ابن خلدون، وقال بها الكثير من الفقهاء، وهو ما برّر تاريخياً الاستبداد إلى حدٍّ ما، وسمح إجرائياً بالخلط بين الدولة والسلطة. لكن د. عدنان، يوضح هنا أنه لا يمكن نعت الدولة الإسلامية بأنها كانت دولة دينية، لأن السياسة في الإسلام من فعل البشر وليست مقدسة، وهذا ما أكده لاحقاً ـ في رأيه ـ روّاد الإصلاح من أمثال محمد عبده والكواكبي، وصولاً إلى محمد مهدي شمس الدين في نهاية القرن العشرين.

في العصر الحديث أصبحت المسألة أكثر تعقيداً، ذلك أن الدولة الجديدة القطرية، التي قامت كتتويج لحركات التحرير ضد الاستعمار أو كنتيجة لاتفاقيات دولية، لم تستطع أن تكسب شرعية تضاهي مشروعية الدولة القومية الجامعة التي تتمنى أوسع الفئات الشعبية قيامها، وحافظت على حالة الدمج بين مفهومي السلطة والدولة التي سادت طويلاً، وهو ما ساعد على إعادة إنتاج الاستبداد الذي يأخذ الآن أشكالاً فردية ومؤسسية مختلفة.

أخيراً، وانطلاقاً من هذه المقاربة، يؤكد صاحب الورقة أن الدولة الحديثة، كمفهوم نظري وكتجربة فعلية عرفتها وتعرفها الآن الكثير من المجتمعات في العالم، هي دولة تقوم على مؤسسات مدنية ويحكمها القانون ـ من دون اعتبار لطبيعة المصدر التشريعي الذي تستوحي منه هذه الدولة قانونها، وضعياً كان أو دينياً ـ وتسود فيها فكرة المواطنة وتكون فيها السيادة للشعب. لكنه يؤكد في الوقت ذاته على خاصية مميزة لهذه الدولة ينبغي ـ بحسب رأيه ـ أن تتحقق فكرياً وإجرائياً في الوطن العربي أو في العالم الإسلامي، وهي أن القانون الذي ينبغي أن تقوم عليه هذه الدولة لا بد من أن ينسجم مع جوهر الشريعة، بمعنى أنه لا ينبغي التنكر للدين والاتجاه نحو مفهوم إلحادي. ومن ثم يطرح السؤال التالي: هل يمكن نعت هذه الدولة بأنها «دولة إسلامية»؟ يجيب المؤلف عن السؤال بالقول إن الأصح هو أنها «دولة في إطار الإسلام».

بعد هذا العرض المختزل لمجمل أفكار الورقة ـ الذي قد يرى فيه مؤلّفها شيئاً من التعسف على سعة أفكاره، وهو ربما محق في ذلك ـ أعتقد أنه سيكون بمقدورنا الآن بناء وعرض العناصر الأساسية للتعقيب الذي سنقدمه بشأنها، وتتشكل هذه العناصر من الفكرتين الرئيستين التاليتين: حاجتنا إلى الدراسات السوسيو ـ أنثروبولوجية والتاريخية للبحث في خصائص الظاهرة السياسية في الوطن العربي؛ وانتماءات المثقف والفاعل السياسي والصناعة الأيديولوجية للدولة الحديثة.

ثانياً: الحاجة إلى الدراسات السوسيو ـ أنثروبولوجية والتاريخية للبحث في خصائص الظاهرة السياسية في التجربة العربية الإسلامية

خلال العرض الذي قدمه لتاريخ وخصائص الدولة في التجربة العربية الإسلامية، اعتمد د. عدنان السيد حسين مدوّنة استندت في معظمها إلى تاريخ الأفكار. والانطلاق من تاريخ الأفكار في دراسة الظواهر التاريخية يفترض ضمنياً أن منتجي تلك الأفكار، بما تحتويه نصوصهم من تصورات ومفاهيم وحلول نظرية للإشكاليات التي تطرحها، يخبروننا بشكل أو بآخر عمّا كان يجري إمبريقياً في الفترة التي تعنيهم، وبالتحديد بخصوص الظاهرة أو الحدث موضوع أفكارهم. إن هذه الفرضية لا تخلو من وجاهة وقدمت في كثير من الأحيان خدمة كبيرة لعلم التاريخ، لكنها على الرغم من ذلك، تعاني في نظري مشكلة مزدوجة لها انعكاسات سلبية على ما يمكن أن نرتبه استناداً إليها من معرفة، وبخاصة في الموضوع السياسي الذي يشغلنا، كما سنحاول أن نبيّن ذلك. وهذه المشكلة هي التالية: في كل الأزمان والأماكن تخضع صناعة الفكرة إلى متغيرات فردية واجتماعية وسياقية تضعف كثيراً من علاقاتها المباشرة بالوقائع التي تصفها أو تستند إليها، ومن ثم تصبح خطاباً حول هذه الوقائع. وعندما تصبح هذه الأفكار موضوعاً ومدوّنة لمؤرخ الأفكار، فإن العلاقة التي تنشأ بينه وبينها تصبح بالضرورة تأويلية، ومن جملة معاني التأويل أن المؤرخ لا يستطيع الدخول إلى تلك الأفكار من خارج مجتمعه وعصره الذي هو ليس مجتمع وعصر صاحب الفكرة المعنية بهذه العملية. وهذه المشاكل تزيد تعقيداً بقدر ما نتوغل في العصر الذي سبق نشأة العلوم الاجتماعية بمناهجها ومستلزماتها التقنية التي نعرفها، إذ إنه من النادر جداً ما يرتب منتجو الأفكار في العصور التي خلت الأفكار التي تصلنا منهم بطريقة فيها ضبط لجملة الوقائع التي يستندون إليها، كما يحاول أن يفعل ذلك اليوم الباحثون في العلوم الإنسانية، حتى ولو لم يستطيعوا حتى الآن حل المشكلة بشكل مرضي.

النتيجة التي يمكن أن نصل إليها إذاً، اعتماداً على مثل هذه المدوّنة في دراسة الظواهر التاريخية، ومنها الدولة في التاريخ العربي الإسلامي (بكل الغموض الذي تحتويه هذه العبارة)، هي أننا نجد أنفسنا في كثير من الأحيان نتعامل مع مفاهيم وتصورات فيها تداخل قوي بين القيم المعيارية والضوابط العُرفية أو الشرعية من جهة، والوقائع التاريخية المنزوعة من سياقاتها والمعممة على

نطاق واسع من جهة أخرى. وما نحصل عليه أحياناً هو نماذج فكرية تختزل الواقع التاريخي إلى حدٍّ كبير، وتفرض علينا، بسبب فقرها من الناحية الإخبارية، الاشتغال ليس على مدوّنة حيّة تختزن أكبر كمٍّ ممكن من مواد صناعة المقاربات والاحتمالات فحسب، بل على مدوّنة من المفاهيم والأفكار النمطية التي قد تضيق علينا فرص التجديد والابتكار المعرفي.

وحتى لا يبقى كلامي نظرياً أقدم مثالين اثنين استقيتهما من الورقة، التي أوافق كاتبها القول فيها إنها كانت رائجة على نطاق واسع عند الفقهاء والعلماء، لا كمرجعية فحسب، بل كفكرة إخبارية نمطية عن نوع العلاقة التي كانت سائدة أو كان ينبغي أن تسود بين الدولة ومَنْ تدّعي أنهم رعاياها.

المثال **الأول** يخص آلية البيعة التي هي أداة لاختيار الحاكم في التراث العربي الإسلامي. والحاكم الشرعي وفق هذا التصور هو الذي يحوز على بيعة شرعية. من الناحيتين الأخلاقية والشرعية تحدد لنا هذه الفكرة الإطار النظري والمعياري المرجعي للدولة العربية الإسلامية الكلاسيكية، ومن ثم تُعتمد مدوّنة المصادر من أجل رسم صورة عامة عن تطور النظام السياسي في تاريخنا. لكن ما هي القيمة الإخبارية لهذه المقولة عندما يتعلق الأمر بالوقائع التجريبية التي كانت الدولة ونظم الحكم تقوم عليها فعلاً؟ لقد انتبه ابن خلدون في رأينا إلى هذه المشكلة بشكل مبكر وبحسّ معرفي مرهف، وذلك عندما لم يؤسس معرفته بأسباب قيام وسقوط الدول في تاريخ البلاد المغاربية على المقولات المعيارية أو المستندة إلى الشرع، على الرغم من أنه خصّص لها فصولاً مهمة للتعريف بها، بل على دراسة خصائص الأدوات السياسية الفعلية التي كانت بحوزة المتنافسين على صناعة الدولة. ولذلك فقد سخر من حالة الفقيه البغدادي الذي كان يحاول بكل إيمان ديني وبكل إخلاص أخلاقي التغلب على حالة الفوضى التي نشأت في المدينة، عارضاً على الناس كتاب القرآن المعلق في عنقه، وداعياً إياهم باسم ذلك الكتاب أن يتوقفوا عن الحرب والنهب والسلب. وقد علّق ابن خلدون على حادثة هذا الرجل الورع العارف بما يجب أن يكون عليه الحكم من الناحية الدينية، بأن ما لم يكن يفهمه ذلك الفقيه هو أن أحوال الدولة التي يقتضيها العمران هي أن يكون أساسها عصبية غالبة. وقد شرح لنا ابن خلدون بإسهاب كيف تقوم العصبية، وكيف أن القيمة الوظيفية الأساسية للعنصر الديني في صناعة العصبية هو نقل المشروع من الخاص والمحلي إلى الشمولي، وأن آلية البيعة تشتغل في الواقع على خلفية القوة التي تعطيها العصبية لصاحبها. ولقد شرحت بدوري في

غير هذا المكان كيف أن البناء الفعلي للسلطة السياسية يجري خارج مدى سلطة الفقهاء، حتى وإن وضعهم الحاكم كمؤرخي السلاطين أو أخبار المناقب في مقدمة الصورة.

سأعود إلى ما يمكن أن نستخلصه من هذه الملاحظات، لكنني أحبّذ أن أقدم مثالاً **ثانياً** تظهر من خلاله حدود تاريخ الأفكار في دراسة الظواهر التاريخية، بالرغم من فوائده الجمّة. ويتعلق المثال بمقولة وجوب طاعة الملك العضوض، إذا ما صارت وحدة الأمة في خطر، بوصفها إحدى ركائز الفكر السياسي التي كانت لها نتائج وخيمة على تطور الدولة. السؤال هو ما هي قيمة هذه المقولة في إخبارنا بالعلاقة التي كانت سائدة فعلاً بين هذا النوع من الحكّام ومَنْ كانوا يزعمون أنهم في حكمهم؟ من ناحيتنا نعتقد أن سياق نشأة الدولة القطرية أو الوطنية، التي أعطت الفرصة للحاكم المستبد في العصر الحالي بأن تصل يده إلى كل من يعارضه، هو الذي ضخّم لدينا واقع قدرة السلطان الفعلية على ممارسة الاستبداد على نطاق واسع. والواقع إن مقولة السلطان العضوض التي تحيل إلى هذه الفكرة، لا تخبرنا إلا بحالة المراكز الحضرية التي يتحكم السلطان في تفاصيل حياتها السياسية بشكل مباشر، وهي من ناحية أخرى تتضمن دعاية الدولة المتسلطة لنفسها، وتعكس واقع نخبة المدينة من العلماء والفقهاء والتجار والحرفيين الذين لا يملكون أية آلية سياسية اجتماعية مستقلة تحميهم بشكل فعلي من السلطان العضوض. أما من الناحية التاريخية، فإن الكثير من تجارب الدول في البلاد الإسلامية، ومنها على سبيل المثال في البلاد المغاربية، تظهر أن السلطان العضوض يواجه باستمرار بالمقاومة، وأنه مضطر دائماً إلى التفاوض مع زعماء المجموعات البدوية أو القروية المتشبثة باستقلالها المحلي، التي تملك القدرة التنظيمية والحربية على جعل مقولة الطاعة مشروطة ونسبية وغير مباشرة.

بإمكاننا أن نستمر في تقديم الأمثلة، ولكن الذي يهمنا هو ما يمكن أن نستخلصه من ذلك. وكجواب عن هذا السؤال، نعتقد أن ما تفتقر إليه المكتبة العربية الخاصة بدراسة الدولة في التجربة العربية الإسلامية هو مدوّنة من المصادر الأولية ومن الوثائق الأرشيفية والشفوية ومن الدراسات المونوغرافية الوصفية ومن البحوث السوسيولوجية الإمبريقية التي يمكن الاعتماد عليها في كتابة تواريخ الدولة في البلاد العربية الإسلامية وفي تحديد خصائصها الأنثروبولوجية والسوسيولوجية، وفي التعريف بالمداخل المعقدة وغالباً غير الناجحة التي دخلت منها مجتمعاتنا إلى العصر السياسي الحديث.

ثالثاً: انتماءات الفاعل السياسي والمثقف والصناعة الأيديولوجية للدولة الحديثة

في الورقة الثرية التي قدمها لنا د. عدنان السيد حسين، يرى، كما أشرت إلى ذلك سابقاً، أن الدولة في التاريخ العربي الإسلامي لم تكن مقدسة بأيّ وجه من الوجوه، وكذا الأمر بالنسبة إلى الحكام. وهذا ما أثبتته تجربة الخلفاء الأوائل، كما أكدته كتب الفقه بشكل غير مباشر، ودافع عنه بشكل صريح وواضح كبار فقهاء ومفكري النهضة منذ نهاية القرن التاسع عشر، كما تبيّن ذلك الكثير من الكتب في هذا المجال. إذاً، الأمر مفروغ منه تقريباً من الناحية الفقهية، ولا يحتاج إثباته إلى كثير من الجدل، حتى وإن شوشت إلى حد ما فكرتا الإمام المعصوم وولاية الفقيه غير المتفق عليهما هذه الصورة. ومن ناحيتهم استطاع المفكرون القوميون والإسلاميون في العقود الأخيرة أن يطوّروا خطاباً عاماً وحاولوا أن يتجاوزوا من خلاله - نظرياً على الأقل - إرث صدام الضباط القوميين الأحرار في مصر وأقسام أخرى من البعثيين في سورية والعراق مع الإخوان المسلمين، مؤكدين أن فكرة القومية العربية وفكرة الأمة الإسلامية غير متناقضتين، وأن الدولة العربية الإسلامية الجامعة ممكنة. وفي هذا السياق يؤكد د. عدنان، أن الدولة الحديثة التي نسعى إلى بنائها في البلاد العربية الإسلامية هي تلك التي تتوافر فيها حداثة المؤسسات المستقلة في عملها وفي مرتكزاتها القانونية عن الأشخاص والعائلات، ولكن من دون أن تتخلى عن المرجعية الإسلامية.

لا يختلف اثنان على الأهمية القصوى لهذه الأفكار بالنسبة إلى النقاش، ولا سيما بالطريقة التي قدمها بها الباحث في ورقته. لكن الملاحظات التي أحب أن أسوقها بشأنها تتعلق بدور علاقات الانتماء الثقافي والاجتماعي والسياسي التي ينخرط فيها المتخصصون العرب في البحوث السياسية - وأنا منهم - في صناعة إشكالية الدولة بوجهيها المعرفي والأيديولوجي، وانعكاسات ذلك على توطين فكرة الدولة الحديثة عندنا.

وأولى هذه الملاحظات تخص موضوع قداسة الدولة وحكامها التي أشار إليها د. عدنان. والسؤال هل كان الأمر كذلك من الناحية التجريبية؟ لكي نعرف الجواب، أو على الأقل جزءًا منه، علينا الاشتغال على أمثلة تاريخية محددة، تاركين مسافة بيننا وبين النماذج المعيارية والفقهية، تسمح لنا بألّا نتعامل مع هذه الأخيرة إلا بوضعها في سياق التجارب السياسية الفعلية التي نعرفها. وفي هذا

الإطار يمكنني أن أقدم مثالين لبناء الدولة في البلاد المغاربية، **أحدهما**، ما قبل استعماري. **وثانيهما**، ولد من رحم الاستعمار، عمل مؤسسيهما بشكل انتقائي على بناء شرعيتهما الخاصة أو العائلية في الحق في احتكار الحكم اعتماداً على نماذج معيارية دينية إسلامية تولد عملياً علاقة قدسية بالحاكم.

المثال الأول، جسّدته الدولة العلوية الشريفية في المغرب التي تأسست في القرن السابع عشر. لم يؤدِ لا الفقهاء ولا آلية البيعة دوراً حاسماً في تشكل هذه الأخيرة، ولكن المثير في هذه التجربة هو أن مؤسسيها عملوا كل جهدهم على منافسة خصومهم المتحصنين بالبركة التي أعطتها لهم هوياتهم الطرقية الصوفية المقدسة من طرف العامة، والتي اضطر أغلب الفقهاء في النهاية إلى القبول بها. وقد تحقق للسلاطين العلويين ذلك من خلال انخراطهم الواعي في تعظيم قيم النسب الشريف الذي يزعمون أنه يصلهم بالرسول (ﷺ) وأنهم خير من يمتلكه، مجندين المؤرخين والعلماء لإثبات ذلك، ويدّعون أيضاً بأنه يمنحهم بركة خاصة بهم تختلف عن تلك التي يدّعيها الصلحاء، ولكنها تضاهيها من ناحية اعتقاد العامة في فاعليتها. من الناحية الفقهية السنية المالكية ليس لهذا الشرف قيمة سياسية، وليس أولياء الله إلا أصحاب بدع، ولكن من الناحية العملية حيث يستخدم كل منافس سياسي الموارد الثقافية والاجتماعية التي بحوزته، تجري عملية استغلال البركة ومرجعياتها المختلفة بشكل «روتيني» لتوليد تصورات عامة تقدّس الحاكم أو الولي الشريف صاحب البركة. وهكذا فإن نجاة ملك المغرب السابق في السبعينيات من القرن الماضي من عدة محاولات انقلاب عسكرية قد فُسّر من طرف قسم كبير من العامة على أنه دليل على «أن الملك يملك فعلاً بركة شريفية»، كانت قد أكدتها من ناحية أخرى أدوات الدعاية الرسمية.

المثال الثاني، تجسّده الدولة الليبية الحديثة التي لعب إدريس السنوسي دوراً مهماً جداً في بنائها. وفي هذا المثال اشتغل السنوسي، من جهة كشيخ لطريقة يملك بركة ربانية، وله أتباع يؤمنون بذلك ولا يعصون له أمراً، ومن جهة أخرى كفاعل سياسي يبحث عن أسس دستورية جديدة لشرعيته بصفته صاحب سلطة سياسية. وحتى عندما تحول إلى ملك دستوري للبلاد ظل الملك إدريس بالنسبة إلى أتباعه من السنوسيين الشيخ الأعلى للطريقة السنوسية.

يمكننا أن نتابع تقديم أمثلة من المشرق ونتساءل عن دور الألقاب الدينية وعبارات التبرك والتقديس التي ترافق أحياناً ذكر أسماء أو مراتب البعض من

أعضاء فئة المتخصصين في شؤون العقيدة والشريعة ودور ذلك في إضفاء نوع من القداسة على هؤلاء وعلى فعلهم السياسي لدى من يُفترض أنهم مواطنون قبل أن يكونوا إخوة في العقيدة. لكننا نعتقد أن الأهم من ذلك هو طرح السؤال التالي: إلى أي مدى نكون قد كشفنا عن أسس الاستبداد في تجربتنا العربية الإسلامية عندما نبني فكرتنا على أساس أن الشريعة الإسلامية براء في «الأصل» من فكرة ظاهرة تقديس الدولة والحكام؟ وهنا أريد أن ألفت الانتباه إلى أن هناك مسائل أخرى يمكن أن تترتب عن هذه المقولة في إطار النقاش الدائر حالياً بخصوص الأسس القانونية التي ينبغي أن تُبنى عليها الدولة العربية الحديثة. ومن جملة هذه المسائل القول مثلاً إن فصل الدين عن السياسة الذي رافق تأسيس الدولة الحديثة في أوروبا يكاد يكون من دون موضوع في التجربة الإسلامية التي لم تتمتع فيها الدولة وحاكمها بالتقديس كما هو مبين في الشرع. ومن ثم فإن الدولة الحديثة المنشودة لا ينبغي لها أن تقطع مع أحكام الشرع التي لا تقدس السياسة والتي تتضمن غايات وقيم إنسانية عالمية.

السؤال الذي يمكننا طرحه هنا هو: هل يعدّ هذا تشخيصاً معرفياً لخصائص الظاهرة السياسية في تجاربنا العربية الإسلامية، أم موقفاً سياسياً يمليه الانتماء العقائدي؟ سأترك الجواب عن هذا السؤال للنقاش العام الذي يمكن أن يدور حول هذه النقطة المعقدة جداً بسبب إثارتها لمشكل آخر لا يقل عنها تعقيداً، وهو مشكل الهوية والتمايز الثقافي بين الشعوب حتى وإن اتفقت على جملة من المبادئ العامة المشتركة تتعلق على سبيل المثال بشروط الحداثة السياسية. وفي المقابل سأضيف ملاحظة أخرى تطرح مسألة دور الانتماء العرقي والثقافي في تحديد ملامح النقاش الدائر حول موضوع الدولة الحديثة في الوطن العربي، وعلاقته بالقضايا الثلاث التي ذكرها د. عدنان: العدالة والحرية والتنمية.

لعلكم لاحظتم أنني لم أستخدم عند تقديمي لبعض الأمثلة المغاربية لا عبارة «المغرب العربي» ولا عبارة «المغرب الإسلامي» ولا عبارة «المغرب الكبير»، بل استخدمت عبارة «البلاد المغاربية»، التي استعملها بشكل مؤقت، وهي تحيل في معناها إلى فضاء متجانس جغرافياً واجتماعياً وثقافياً، لكنه لا يشكل وحدة سياسية. الفضاء السياسي المغاربي الموحّد الذي يصبو إليه الكثير من سكان هذه المنطقة لابد وأن يكون قادراً، مثلما أكد ذلك د. عدنان، على تحقيق العدالة والحرية والتنمية. لكن من يستطيع من السياسيين المتشبعين بمشروع الدولة الحديثة (التي لا يشترط قيامها دمج المؤسسات الحالية في بعضها البعض) أن يسمّي هذا

الفضاء بعبارة أساسها العرق والحال أننا بلاد متنوعة الأعراق (عرب، بربر، طوارق، تبو، وغير ذلك)؟ ومن يستطيع أن يسمّيه بعبارة تحيل إلى الدين والحال أن قسماً من الفئات الاجتماعية في هذه البلاد لا تزيد علاقتها بالدين، أياً كان، على مجرد الشعور بالانتماء الثقافي، وتشعر أن أحكام الشريعة صيغت لتنظيم حياة مجتمعات غيّرها رأساً على عقب تقدم التقسيم الاجتماعي للعمل؟ لا يعني هذا القول إن المرجعيات الدينية لا يمكن إعادة تأويلها كي تتلاءم مع مقتضيات العصر الجديد، لكنه علينا القبول عندها أن هذا قد يتضمن أيضاً التوجه نحو اختصار الدين في العقيدة والتعامل بشكل وضعي مع المقولات الشرعية.

تقودنا الملاحظة الأخيرة إلى طرح مسألة نعتقد أنها جديرة بالبحث والتحقيق، يمكن تلخيصها في السؤال التالي: هل أن الفاعلين السياسيين النشطين حالياً، المشغولين بصناعة آليات القيادة وحشد الأنصار من أجل إنجاز برامجهم السياسية، على استعداد للعمل بشكل مستقل عن الدين والعرق والقرابة، التي هي متغيرات تتضمن قيماً ومعايير تتناقض أحياناً مع مبادئ أهم سمات العصر الحديث مثل الحرية الثقافية والسياسية؟ وهل المثقفون ذوو الانتماءات الدينية والعرقية والمنخرطون في تأدية دور المثقف العضوي لدى النظم التسلطية، وهم الفئة الأوسع في شريحة المثقفين، باستطاعتهم تحقيق «التأصيل الثقافي» لنظرية الدولة الحديثة في مجتمعاتنا؟

خاتمة

أعتقد أنه ما زال أمامنا الكثير والكثير مما ينبغي علينا القيام به على مستوى الدراسات والبحوث السياسية في بلادنا العربية والإسلامية، وهو ما يبرر في نظرنا تخصيص الكثير من الاستثمار المعرفي في هذا الميدان، ولعلّ هذا هو ما يعطي واجب مساندة مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية وغيرها ممن يشتغل بهذا الحقل، كل الشرعية المستحقة كي تقوم بمهمتها المعرفية على أحسن وجه.

في النهاية أعتقد أننا أهملنا الكثير من النقاط المهمة جداً في ورقة د. عدنان السيد حسين بسبب ضيق المساحة الزمنية التي أعطيت لي، ونحن إذ نعتذر له ولكم عن ذلك، فإننا على ثقة من أن النقاش سيجزي هذه النقاط حقها. كما نجدد سعادتنا بقراءة هذه الورقة التي أثارت في نظرنا أغلب عناصر أزمة الدولة في الوطن العربي.

المناقشات

١ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

١ ـ يمكن القول إن عنوان الورقة (تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر، ظروف النشأة وآثارها) لم ينعكس على موضوع المعالجة الأساسي فيها. ولو كان المؤلف قد ركّز بصورة أوفى على الظروف التاريخية لنشأة الدولة في الوطن العربي، لربما كان قد خفّف من غلواء اليأس والقنوط الذي بدا في عرضه الشفوي. فالحق أن الدولة في الوطن العربي قد شابها خطأ في صلب تأسيسها ومبدأ تكوينها. وليس هنا مقام البحث التفصيلي في ذلك، ولو كان تناول ذلك، لكان قد وضع لبنة في هيكل التحليل العلمي للظاهرة التي يطلق عليها البعض «الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية».

٢ ـ تحدثت الورقة عن الفكر الإسلامي بصيغة المفرد، ولكن الحق أنه لم يكن هناك فكر إسلامي واحد، وإنما تيارات فكرية عديدة: تيار سلطاني، وتيار مقاوم مثل بعض الاتجاهات الشيعية، وتيار بين بين، ركز معالجته على الأساس الفلسفي لظاهرة السلطة.

٣ ـ ظهر في ثنايا الورقة ما يوحي بأنه وجد في (الفكر الإسلامي) أو في الواقع التاريخي، دولة دينية. والحقيقة أن الدولة الدينية (أو الثيوقراطية بمعنى معيّن) قد تكون وجدت بعض الظروف الممهدة لها في أوروبا، حيث مؤسسة الكنيسة، كمؤسسة دينية واقتصادية واجتماعية وسياسية في نفس الوقت. أما في الواقع العربي والإسلامي فلم توجد مؤسسة مناظرة، وبالتالي فلم يوجد محل لحديث عن الدولة الدينية بالمعنى المحدّد، وإنما وجدت سلطات سياسية (تستظل بظل الإسلام). وقد حاول د. عدنان السيد حسين في عرضه الشفوي إيضاح هذه النقطة، ونود أن ينعكس الإيضاح على النص المكتوب المعدل للورقة.

٤ ـ كذلك ظهر في الورقة ما يوحي بنقد مبطّن للفكر (الإسلامي) لأنه لم يتناول قضايا المواطنة بالمعنى الحديث. ولكن ذلك لم يكن متصوراً، حيث ارتبط مبدأ المواطنة بالدولة القومية في الخبرة الأوروبية الحديثة، وإنما عالجت التيارات الفكرية الإسلامية قضايا المجال السياسي المحايثة لها، قضايا الجماعة و (الأمة) وما إليها.

٢ ـ جمال زهران

أطرح فكرة النقاش حول مستويين، **أولهما** ما يتعلق بالناحية الأكاديمية أو فكرة نظرية الدولة، **وثانيهما** ما يتعلق بالناحية العملية أو الواقع العملي في منطقتنا العربية.

النقطة الأولى المتعلقة بنظرية الدولة، علينا أن نسأل سؤالاً واضحاً، هو: لماذا فكّر الناس.. أو فكّرت التجمعات في إنشاء الدولة كتجمع للبشر في داخل حدود معيّنة وتدير شؤونهم سلطة معيّنة تأتي بإرادتهم في سياق التطور التاريخي الإنساني؟ **الإجابة** هي وبالقطع كما نعرف جميعاً: أن الهدف هو تطوير الواقع نحو الأفضل والارتقاء بالناس إلى مستقبل أفضل. وتصبح الدولة أداة لتطوير المجتمع والناس ووسيلة للقيام بوظائف معيّنة من خلال السلطة التي تدير شؤون المجتمع بإرادة الشعب في هذا المجتمع. من أجل ذلك: انتقلت المجتمعات من المجتمع الإقطاعي إلى مجتمع الدولة القومية.

النقطة الثانية المتعلقة بوظائف الدولة الأساسية: حيث تتبلور هذه الوظائف في وظيفة محورية وهي ترسيخ القيم الأساسية في المجتمع وحمايتها والهدف هو: تحقيق التطور الحضاري للمجتمع وإحداث نقلة كبيرة في حياة الشعوب. ومن ثم فهي:

أداة للتكامل القومي، أداة للحرية، أداة للديمقراطية، أداة للمساواة، وأداة للعدل الاجتماعي.

فالسلطة يتمّ تقييمها وهي المختارة بإرادة الشعب، من خلال القيام بوظائف الدولة الأساسية (الحرية ـ العدل ـ المساواة ـ الديمقراطية ـ التكامل القومي ـ تحقيق الأمن... إلخ).

فإذا فشلت السلطة الحاكمة في تحقيق هذه الوظائف، يمكن إزاحتها واستبدالها بسلطة أخرى، تأتي بإرادة الشعب أيضاً، للقيام بوظائفها في خدمة المجتمع والشعب في إطار أداء وظائف الدولة.

النقطة الثالثة: المتعلقة بالمستوى العملي في التحليل السياسي للدولة في الوطن العربي، علينا أن **نسأل**: هل هذه المنطقة العربية عصيّة على التغيير للتواصل مع وظائف الدولة الأساسية.

الإجابة تستدعي الرجوع إلى عشرين سنة سابقة، حيث تعرضت الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي للتفكك وسقوط التجربة الاشتراكية، حيث سألنا سؤالاً كبيراً آنذاك: هل ستتأثر المنطقة العربية بما حدث من تحولات في الكتلة الشرقية التي اتجهت نحو الديمقراطية؟

وكانت هناك **مدرستان في الإجابة عن هذا السؤال**: **الأولى**: ترى أن المنطقة العربية ستتأثر وستشهد تحولاً نحو الديمقراطية، **والثانية**: ترى أن المنطقة العربية لن تتأثر وستظل عصية على التغيير.

وبعد عشرين سنة نعيد طرح هذا السؤال: أزمة الدولة في الوطن العربي، حيث كانت المنطقة العربية عصيّة على التغيير، **ونسأل**: لماذا استمر هذا الوضع المتردّي؟ حيث لم تتحول المنطقة العربية نحو الديمقراطية، بل تحولت إلى منظومة رباعية غريبة هي:

- تحالف عضوي بغيض بين **الثروة والسلطة**..
- تحالف عضوي بغيض أيضاً، بين **الاستبداد والفساد**..

وذلك في إطار مركزية السلطة وتركيزها في شخص الرئيس، وهي مشكلة كلّ الحكّام العرب بكل أسف.. وحتى وصلت أغلب هذه الدول إلى الانهيار الكامل، بكل أسف أيضاً.

النقطة الرابعة والأخيرة: **السؤال العملي** هو: كيف الخروج من ذلك؟ ألا يجب علينا أن نطرح صيغاً عملية للخروج من مأزق أزمة الدولة في الوطن العربي؟

فإنني أطرح أنه بعد الحرب العالمية الثانية اتجه العالم نحو المؤسسية الدولية، التي أتت بالمواثيق الدولية ومنظمات عديدة تضمن حقوقاً للبشر والمواطنين على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.. الخ. وقد انضمت الدول العربية إلى هذه المواثيق الدولية وأقرّت الالتزام بها، وهي مرحلة ما بعد التحرر من الاستعمار. إلا أن الواقع يشهد أننا تحررنا من الاستعمار الخارجي بعد نضال طويل، ولكننا وقعنا تحت استعمار داخلي من فئات معيّنة تحكم بالأبدية والخلود السياسي؛ فقد شهدنا تورط مؤسسات الدولة في الوطن العربي في تزوير إرادة

الشعب، بتزوير الانتخابات العامة، وتكوين مؤسسات غير شرعية، فقدت السلطة معها شرعيتها السياسية والدستورية والقانونية.

ففي **مصر** الآن بعد تزوير إرادة الشعب في آخر انتخابات برلمانية (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، واغتيال المعارضة السياسية بإسقاطها كلها في الانتخابات، ظهر فريق من النخبة يضم بعض التيارات التي تسعى جاهدة إلى مواجهة نظام الحكم أمام المؤسسات الدولية للمطالبة بمحاسبة رموز النظام على عدم الالتزام بمواثيق هذه المؤسسات، ومنها الحق في الديمقراطية، حيث يُعد الآن هؤلاء دعوى رسمية ستقدم إلى محكمة الجنايات الدولية لمحاكمة أولئك عن جريمة عدم القيام بوظائف الدولة، واغتصابهم للحكم والسلطة، وعدم شرعيتهم السياسية، وعدم الالتزام بمواثيق دولية أقرّتها سلطات الدولة، وإعاقة الحرية والتطور الديمقراطي. وفي ضوء ذلك أدعو المظلومين من شعوب المنطقة العربية إلى السّير في هذا المنحى لمحاكمة هذه السلطات وشاغليها، المؤسسة على الاغتصاب وعدم الشرعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية في المنطقة العربية.

٣ ـ خير الدين حسيب

أحاول في هذه المداخلة أن أضع مناقشات الندوة في إطار المخطط الذي أُعِدَّ، وألاّ نحاول، لا في الأبحاث، ولا في التعقيبات، ولا في المداخلات أن نقفز من البحث في موضوع النقاش المخطّط له إلى البحث في مواضيع أخرى. أنا أشكر وأقدّر للأخ د. عدنان السيد حسين استقطاع جزء من وقته لإعداد هذا البحث والمشاركة في اللجنة لإعداد الندوة، رغم مسؤولياته السياسية. ولكنني أعتب عليه أن بحثه، وخاصة تقديمه، لم يغطِّ ما هو مطلوب في مخطَّط البحث. فالمطلوب في مخطَّط البحث «تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها»، المطلوب ظروف النشأة التاريخية وآثارها في وضع الدولة العربية الحالية، وأن تتناول هذه الورقة نشأة الدولة في الوطن العربي، وتُعمل النظر في مجموعة الثنائيات التي حكمت السياسات التاريخية للنشأة: الدولة الدينية في مقابل الدولة القومية، شخصنة الدولة في مقابل النزوع نحو دولة المؤسسات. الحقيقة، إن د. عدنان لم يُعطِ هذا الجانب حقَّه المقصود في هذه الورقة. كذلك المعقِّب، فعندما طُلِبَ من المعقِّبين التعقيب على الأوراق، قيل لهم في رسالة التعقيب إن التعقيب يمكن أن يكون تكملةً أو إضافةً على ما جاء في ورقة البحث، أو ما لم يغطِّه الباحث في ما يتعلق بالمخطط. وحتى المناقش، د. جمال زهران، في ما عدا النقطة

الأولى، نقاطه الثلاث خارج النطاق وخارج الموضوع التاريخي للدولة، ومناقشته تقع ضمن البحث الثاني: تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي.

أنا أتمنّى أن تنحصر المناقشة في الورقة موضوع البحث، ولا نذهب إلى أوراق أخرى سيأتي دورها. كما أتمنى على د. عدنان السيد حسين، أن يتاحَ له الوقت لإعادة النظر في الورقة، قبل أن تُنشَرَ في الكتاب، وشكراً.

٤ ـ أحمد حلواني

بعد الشّكر في اختيار الموضوع لهذه الندوة، ومع تقديري لما سمعته من كلمات هامة في جلسة الافتتاح إضافة إلى الجلسة الأولى، أريد أن أضيف ما يلي، وهو ما يؤكد، من وجهة نظري، أهمية موضوع الندوة:

١ ـ لم يؤسّس لمفهوم إقامة الدولة الحديثة في وطننا العربي لأسباب متعددة وفق التيارات المتصارعة على الساحة.

٢ ـ التيار القومي لم يعترف بالدولة القطرية، وبقي يتطلع إلى الدولة العربية الواحدة من المحيط إلى الخليج برئيس وجيش وعلم واحد، إضافة إلى احتقاره الدولة القطرية.

٣ ـ التيار الإسلامي لم يعترف بالدولة القطرية أيضاً، وبقي يتطلع إلى دولة أمة الإسلام والخلافة.

٤ ـ الحكّام من سلاطين وأمراء ورؤساء مخلدين الذين اعترفوا بسلطتهم بدون أن يعترفوا بالقوانين والدساتير أو المؤسسات. حتى إن بعض الأقطار العربية وضعت اسمها الرسمي حتى تؤكد وجودها بكلمة دولة كذا، تماماً مثل من يكتب اسمه في قيد النفوس بالأستاذ كذا أو السيد كذا، لأنه غير واثق بأستاذيته أو سيادته.

ما أعتقد أنه مهم في هذه الندوة، مع تقديري للمحاور المدرجة، التي أكدها كما عرضها مشكوراً أ. عمرو حمزاوي في جلسة الافتتاح، التي غاب عنها باحثو الجمعية العربية للعلوم السياسية، بالرغم من مشاركتها النظرية في الدعوة إلى إقامة هذه الندوة، هو في أهمية البحث في كيفية العمل على إقامة أو تأسيس أو ترسيخ مفهوم الدولة في العالم المعاصر كنخبويين أكاديميين وكسياسيين فاعلين، أي البحث الأكاديمي والعملي في الدولة في الوطن العربي إلى جانب مجتمع متمتع بالحرية والتعددية الدينية والثقافية والغنى الحيوي عبر جمعياته وأحزابه، على غرار دول العالم

المعاصر المتقدمة، مع تلافي النواقص التي نراها وفق نظرتنا الحضارية التي نتحدث عنها تاريخياً ومطامحنا المشروعة التي عرضها الباحث في موضوعه.

٥ ـ مهند مبيضين

بدايةً أود أن أؤكد ما جاء في مداخلة د. خير الدين حسيب، وأجد بداية أن الورقة المقدَّمة لم تلتزم عنوانها، بحيث نصل إلى نتيجة في الآثار التي خلّفتها لحظات التأسيس للدولة.

أجد أنه لا حاجة إلى العودة إلى جذور الدولة في الإسلام، عند البحث عن نقطة البداية في بحث واقع الدولة الوطنية العربية، فلماذا نعود إلى زمن الراشدين أو مقولات الفقه السلطاني الإسلامي حول السلطة الغالبة، وإمام القهر وإمام الغلبة أو الملك العضوض؟

نجد اليوم روافد أفكار ابن خلدون حول العصبية والدولة، فابن خلدون قال: «إنما الدولة الحادثة المتجددة نوعان: دولة عصبية أو دولة ذات دعوة دينية. . . إلخ». وهذه الدولة الحادثة موجودة اليوم في نموذجي المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية.

نحن بحاجة في ورقة د. السيد حسين إلى أن نحدد بداية مؤسِّسة للدولة وظروف نشأتها، هل نبدأ من لحظة الاستعمار الفرنسي للجزائر، أو تأسيس دولة محمد علي، أو مع نمو الفكر العربي مع تأسيس جمعية العربية الفتاة سنة ١٩٠٨، أو مع سايكس ـ بيكو. .؟ هناك حاجة إلى تحديد البداية التي يجب أن نبحثها، وأن نكفّ عن العودة إلى دولة الإسلام وسلالاته وسلطناته الحاكمة.

أرى أن الورقة غاب عنها الحديث عن دور المثقّفين العرب، في نهاية القرن التاسع عشر، وتصوّراتهم لمفهوم الدولة، بحيث لا بدّ من إبراز تصوُّرات النهضويين العرب في مسألة الدولة، وإبراز عدم تحوُّلها إلى أطر حاكمة أو مؤثرة في لحظة التأسيس العربي للدولة الوطنية المعاصرة.

٦ ـ مصطفى كامل السيد

المقارنة بين تجربة ظهور الدولة في المجتمعات الغربية وفي الوطن العربي تكشف عن تلازم بين الدولة والأمة في الأولى، وانفصال الدولة عن الأمة في الثانية. وقد رفض الفكر العربي هذا التلازم حتى إن تعبير الدولة ـ الأمة

(Nation - State) قد ترجم في العربية بالدولة الوطنية، أي الدولة التي تواجه الاستعمار، وقد ندّد المفكرون القوميون بالدولة القطرية، لأنها عقبة على طريق تحقيق الوحدة العربية، ورفض الإسلاميون، وكتابات سيد قطب دليل على ذلك، الدولة التي تقوم على الجنسية، وينتظرون قيام الأمة الإسلامية.

المسألة الثانية هي أنه ليس صحيحاً أن الإسلام لم يعرف الدولة الدينية. صحيح أن تاريخ الإسلام لم يعرف دولة يحكمها رجال الدين، ولكن النظرية السياسية الإسلامية تؤكد أن الحاكم في الدولة الإسلامية وظيفته هي تنفيذ الشريعة، التي يقوم رجال الدين بتفسيرها وفضّ المنازعات حولها. مرة أخرى التجربة التاريخية الأوروبية عرفت الصراع بين السلطتين الدينية والزمنية، أمّا في التجربة الإسلامية فقد توحّدت السلطتان بقيادة السلطة الزمنية.

٧ ـ خير الدين حسيب

كان لا بدّ من هذا التدخّل رداً على ما جاء في تقديم د. عدنان السيد حسين في كلامه حول الإسلاميين، وما ورد الآن في كلام د. مصطفى السيد حول كلامه على الإسلاميين والقوميين.

نتكلّم أحياناً ونحن تحت انطباعات مواقف فكرية لهذه التيارات الإسلامية أو القومية، قبل عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة، وننسى أنه مثلما نحن تغيرت أفكارنا خلال أربعين أو خمسين سنة، كذلك الإسلاميون والقوميون تغيرت أفكارهم خلال هذه المدّة. من قال إن الإسلاميين ينادون بدولة دينية؟ من قال إن الإسلاميين يُصرّون على تطبيق الشريعة الإسلامية؟ في العام ١٩٨٩، في ندوة عقدها المركز في القاهرة عن «الحوار القومي الديني»، وكانت كل الاتجاهات الإسلامية الرئيسية ممثلة فيها، قال الإسلاميون قبل القوميين: لا دولةَ دينية في الإسلام. قالوا: لا يوجد إلا القليل جداً في القرآن والسنّة في ما يتعلق بالنظام السياسي، وبالتالي متروك للشعوب أن تقرر نظامها السياسي. وفي التطورات في ما يتعلق بتطبيق الشريعة، يقول راشد الغنوشي وعبد المنعم أبو الفتوح، وآخرون، أنه ليس المقصود تطبيق نصوص الشريعة، وإنما الكلام هو على المبادئ، والمبادئ تُفسَّر بحسب التفسيرات التي تقبلها الشعوب. وقد يصوّت الشعب على تفسير معيّن، ثم يجد في التطبيق أن هذا التفسير غير مناسب ويتبنّى تطبيقاً آخرَ. هناك تقدّم كبير في التيارات الإسلامية الفكرية في ما يتعلق بهذه المواضيع، ولكن بدلاً من أن نفتح نحن حواراً معهم، ونلاقيهم في منتصف الطريق ونطوّر هذه الأفكار، نرجع إلى

مقولات ما قبل ٢٠ إلى ٣٠ سنة، ونتهمهم بأنهم لا يوافقون على الديمقراطية، ويريدون السيطرة على الشعوب فحسب، وهذا لن يوحّد المجتمع.

أنا أتمنى أن نبتعد عن المقولات القديمة، وننظر إلى التطورات. على سبيل المثال، أذكر أن مسودة الدستور التي أعدّها الإخوان المسلمون في سورية، قبل حوالى سنتين أو ثلاث، كانت متقدمة على جميع الدساتير العربية، إذ لا تطبيق للشريعة فيه. وهو مشروع نوقش في الدوائر الإسلامية المختلفة. ثم إننا ننسى أن الإسلاميين، في مختلف اتجاهاتهم داخلون في العملية الديمقراطية، ففي لبنان شاركوا في الانتخابات ودخلوا المجلس، وفي مصر شاركوا في الانتخابات، وكذلك في المغرب والكويت. . . لنشجِّع هذه الاتجاهات.

ثم من قال إن القوميين أو الليبراليين أو اليساريين لهم الحق في المزايدة على الإسلاميين في الديمقراطية؟ كما يقول السيد المسيح في مجال رمي الزانية «من كان منكم بلا خطيئة فليرجمها بحَجَر». فمثلما نحن نتطوّر، وقد تبنّى القوميون الديمقراطية في السنوات الثلاثين الأخيرة، كذلك تبنّى الإسلاميون الديمقراطية. البرنامج المشترك الذي اتُفق عليه في المؤتمر القومي ـ الإسلامي، يتضمن الاعتراف بالديمقراطية والتعددية السياسية، واعترافاً بالوحدة العربية وبالموقف من قضية فلسطين وبالموقف من أمريكا. يجب ألا نستمر في هذه المواقف المتطرفة التي لا تقوم على الاطلاع على التطورات التي حصلت.

٨ ـ يوسف مكي

الحديث عن تاريخية الدولة، ينبغي أن يركز بشكل أشمل على العناصر الطاردة، التي صاحبت نمو الدولة المعاصرة في الوطن العربي. ولا يمكن للقراءة أن تكون دقيقة إن هي أغفلت هذه العناصر. فليس من المعقول أن يتزامن التحول التاريخي في هذه المنطقة بنتائج الحرب الكونية الأولى، ووضع اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور موضع التنفيذ، ومعارك التحرر الوطني التي طبعت المرحلة ما بين الحربين، وتواصلت حتى الستينيات، بدون الحديث عن إسقاطات هذا التراكم التاريخي من المواجهة مع المستعمر على طبيعة نشوء الدولة العربية.

كان الانهماك الأول للنخب العربية في العقود الستة الأولى من القرن المنصرم، هو مواجهة الهجمة الكولونيالية، لدرجة أصبحت معها محاولة الفصل بين المطالب التنموية والمشاركة السياسية، وتحقيق الديمقراطية، وبين مشروع التحرر الوطني، عملاً تعسفياً.

كان من نتائج الحرب الكونية الأولى بروز مسميات جديدة، انتداب ووصاية وحماية، هيّأت لاحقاً لبروز ما عرف بالاستعمار الجديد، بعد انزياح القوى التقليدية. بمعنى أن الذي جرى هو منح صكوك استقلال مزيفة لعدد من البلدان العربية، في مشرق الوطن ومغربه، أبقت هذه البلدان تحت الاحتلال غير المباشر، لكنها دمجتها بالمنظمات الدولية والاقليمية، ومنحتها الصفة الاعتبارية للبلدان المستقلة، لكنها لم تكن تملك حولاً أو قوة.

إسقاطات المشروع الصهيوني، وتوسعه والاعتراف به من قبل عدد من الحكومات العربية، كأمر واقع، وتسلل المفاهيم والمصطلحات الجيوسياسية التي ارتبطت بتقسيم المنطقة، ومن ضمنها مصطلح الشرق الأوسط، لها أيضاً دور كبير في وعي تاريخية الدولة العربية المعاصرة، وأيضاً تعزيز العناصر الطاردة للمشروع القومي الذي بشّر به قادة النهضة العربية، قبيل الحرب العالمية الأولى، وما بين الحربين، والمراحل اللاحقة.

ومن المهمّ أيضاً أن لا يتمّ تجاوز الحقبة النفطية، فهذه الحقبة هي التي وضعت المقدمات للانتقال الاستراتيجي في سياسات الأنظمة العربية، والنخب من مواجهة الهجمة الكولونيالية، إلى القبول بها كوسيط وحيد، بين العرب والصهاينة. ليس ذلك فحسب، فقد فتتت هذه الحقبة الوطن العربي، اجتماعياً، وقسمته إلى دويلات غنية، ودول بكثافة سكانية كبيرة. لقد أصبح التركيب الطبقي في المجتمع العربي أفقياً، وليس رأسياً، على غير ما هو مألوف في المجتمعات الإنسانية، ومن ضمنها وطننا العربي، قبل الطفرة. وقد أدى ذلك إلى أن تكون المفاضلة في الواقع الاقتصادي لصالح الأنظمة شبه القروسطوية، وليس لصالح البلدان التي انطلقت منها مشاريع النهضة. وكان من شأن ذلك بروز تشكيل مشوّه للدولة العربية، ساهم في تعزيزه بروز أنظمة الاستبداد في البلدان التي كان يفترض أن تكون معاقِلَ لبناء الدولة المعاصرة.

الحقبة النفطية، خلقت أيضاً ثنائية التقدم والتخلف في آن معاً؛ فالبناء الكزموبولوتي قد تمّ ضمن الأطر الفكرية القديمة، التي جرى تحديثها بشكل كاريكاتوري لا سابقة له في المجتمعات العربية، وتعمّم لاحقاً بالصحوة الإسلامية في معظم البلدان العربية.

هذه العناصر مجتمعة وقفت سدّاً منيعاً، يحول دون انبثاق الدولة العربية

المعاصرة، وهي عناصر تستدعي من المفكرين العرب، مزيداً من القراءة والتدقيق، والتفكيك أيضاً لتجاوز واقع الحال.

٩ ـ عادل الشرجبي

أتّفق مع الزملاء الذين قالوا إن الورقة لم تقدم ما كان يتوقع منها لتحليل تأثير طبيعة التأسيس التاريخي للدولة في أزماتها الراهنة، حيث جاءت الورقة ورقة عامة، ولكني أجد عذراً لكاتبها بسبب أن الظروف التي تأسست فيها الدول العربية تختلف من دولة إلى أخرى، أو على الأقل تختلف من إقليم إلى آخر من أقاليم الوطن العربي، وبالتالي كان من الصعب تقديم ورقة عن ظروف النشأة التاريخية وآثارها في الأزمات الراهنة للدولة العربية، بدون أن تتّسم بالعمومية، وتبتعد عن التفاصيل الدقيقة، هذا فضلاً على أنّ بعض الدول العربية لم يتم إكمال تأسيسها حتى الآن؛ فإذا أخذنا الجمهورية اليمنية، التي تأسست عام ١٩٩٠ نتيجة توحّد الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن)، نجد أنها بعد مضي عقدين من الزمن ما زالت في طور التأسيس، ولم يتم التوافق بين أطراف العمل السياسي على أسس بناء الدولة، وما زلتم تسمعون بين فترة وأخرى حرباً أو أزمة بين أطراف العمل السياسي في اليمن.

كما سبق أن أشرت، فإن ظروف النشأة التاريخية للدولة في كل إقليم من أقاليم الوطن العربي تختلف عن ظروف نشأة الدولة في الأقاليم الأخرى، ويمكن لي أن أشير هنا إلى ظروف نشأة الدولة في الجزيرة العربية، فالجزيرة العربية بسبب ندرة مواردها الاقتصادية (الزراعية والرعوية) لم تكن مهيّأة لتأسيس الدولة، وظلت القبيلة تشكل التنظيم الاجتماعي الأبرز، وكانت القبيلة هي التي تضطلع بمهام الدفاع والأمن، وكانت تضطلع بمهام القضاء عن طريق العنف. وقد شكلت القبيلة في الجزيرة العربية الخميرة الأولى لتشكيل الدول، سواء الدول الصغيرة كالكويت وقطر والبحرين والإمارات، أو الدول الكبيرة مثل العربية السعودية. والفرق بين تشكيل الدول الصغيرة والدول الكبيرة في الجزيرة العربية، يتمثل في أن هذه الأخيرة، لم تكن وليدة القبيلة فقط، بل كانت نتاج تحالف القبيلة (آل سعود) مع النخبة الدينية (الوهابية)، فلم يكن ممكناً تأسيس دولة تهيمن فيها قبيلة على القبائل الأخرى بدون أن تستند إلى مبرر ديني. فالغلبة القبلية لم تكن كافية وحدها، حتى وإن استطاعت فرض نفسها خلال فترة محددة، فإن عدم القبول والتمرد يظلان قائمين ويتم التعبير عنهما بين فترة وأخرى.

لذلك فإن أزمة التمايز بين القبيلة والدولة التي بدأت مع تشكل الدولة في الجزيرة العربية ما زالت قائمة حتى اليوم في البحرين، وقطر، والكويت، والإمارات، أما في السعودية فيضاف إليها أزمة العلاقة بين الدين والدولة.

لقد استطاعت الدولة في السعودية تأجيل هذه الأزمة من خلال إقصاء النخب الدينية الوهّابية من المجال السياسي إلى المجال الأخلاقي، بحيث احتكرت النخبة القبلية السعودية المجال السياسي، فيما تركت المجال الأخلاقي للنخبة الدينية. لذلك نجد أن النخبة الدينية السعودية لا تهتم بقضايا العدالة والحرية واستقلال المجتمع عن الدولة، وعوضاً عن ذلك تهتم النخبة الدينية بقضايا قيادة المرأة للسيارة، وقضايا شرب الخمر والملبس وغيرها، وهي قضايا تتعلق بالمجال الخاص، لا بالمجال العام. وقد أدى ذلك إلى سيادة توجهات دينية متعصبة ولا تقبل الحوار مع الآخر. وهذا هو السبب في تشكل تيارات دينية عنيفة فيما بعد.

إذاً، فإن كثيراً من أزمات الدولة العربية الراهنة مرتبطة بظروف نشأتها، التي لم يتم حسمها منذ بداية تأسيس الدولة.

١٠ ـ حلمي شعراوي

تشريح أزمات الدول: فهمت من بعض المداخلات حول هذا المحور، وخاصة مداخلة د. خير الدين حسيب، عدم تطوير فهمنا لما تقوم به التنظيمات الإسلامية من جهد في السنوات الأخيرة لتطوير فهمها للدولة الحديثة أو المشاركة السياسية بدون التمسك التقليدي بمفهوم الدولة الدينية، وهذا حدث في تصريحات ومداخلات القيادات الإسلامية في المؤتمر القومي الإسلامي وندوات أخرى معروفة.

وفي تقديري أن د. خير الدين حسيب والقائلين بتغير مفاهيم المنظمات الإسلامية حديثاً، لا يأخذون في اعتبارهم مواقف المشروعات الإسلامية وأطروحاتها الأخيرة المتناقضة مع توقعنا للتطور، ومن ذلك:

ـ أصحاب المشروع الإسلامي في السودان: ماذا يقولون، وأحد قادة جبهة الإنقاذ وهو الرئيس حسن البشير «يهدّد» مؤخراً في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بإعادة تطبيق الشريعة الإسلامية بدون اعتبار لما يسمّى ـ في رأيه ـ التنوّع الثقافي والعرقي... إلخ.

ـ ما طرحه الإخوان المسلمون في مصر في «البرنامج السياسي» المقرر أن يكون أساس الدستور الإسلامي الحديث في رأيهم، وإذ بهم عام ٢٠٠٩ يقررون

أن الرئاسة محرّمة على الأقباط أو المسيحيين والمرأة، مما أثار دهشتنا جميعاً.

ـ قِسْ على ذلك الموقف في إعلانات «الدول الإسلامية»، أو مختلف «الطوائف» في أنحاء الوطن العربي وخارجه (لبنان، العراق...).

أي تطور إذن يمكن أن نتعامل معه في هذه الحالة إلا المطالبة بالتزامهم المباشر بالدولة الحديثة الديمقراطية، ليصبح الجانب الدعوي مستقلاً عن مهام إقامة هذه الدولة.

١١ ـ يوسف الشويري

أعتقد أن د. عدنان السيد حسين، وهو العالم السياسي القدير، قد ظُلم عندما طلبنا منه تقديم دراسة عن النشأة التاريخية للدولة العربية، فحاول إرضاء تخصّصه الأكاديمي وعنوان الورقة، فقدم بعض المداخل التاريخية لمفاهيم سياسية مثل العدالة، والسلطان، والمواطنة والديمقراطية. وأعتقد أنه قد حاول أيضاً التعويض عن عدم الخوض في النشأة التاريخية في الورقة الأصلية بأن قام بسدّ هذا النقص في العرض الشفهي الذي قدّم إضافات جديدة. ومع أن العرض كان يعوزه الترابط، فإنه أعطانا ملامح مقاربة جديدة، أرجو أن يطوّرها عندما يعيد صياغة ورقته.

هناك واقع تاريخي واضح يجب أن يستقر ويتم الاتفاق عليه، وهو أن الدولة العربية، **أولاً**: حديثة النشوء ولا علاقة لها بما جرى في عصر الدعوة أو الأمويين أو العباسيين أو الفاطميين أو حتى المماليك؛ **ثانياً**: إن هذه الدولة قامت أساساً بالقوة العسكرية، سواء أكانت دولة تؤسس للاستقلال، كما هي دولة محمد علي، أو دولة أراد بها الاستعمار أن يحقق شرعية وجوده. ولذلك عندما نستعيد آية قرآنية أو حديثاً نبوياً أو قولاً خلدونياً، فهو لا يجب أن يكوّن لدينا وهم استمرارية الدولة العربية عبر شتى حقبات تاريخنا؛ **ثالثاً**: إن هذه الدولة تطورت إلى حد أصبحت تدور في إطار أسر حاكمة، سواء كانت ملكية أو جمهورية.

١٢ ـ عدنان السيد حسين (يردّ)

جاءت مداخلتي الشفوية في ضوء مضمون الورقة، ولم تتطرق إلى تفصيلها ومجمل موضوعاتها، بل تطرقت إلى نقاط فرعية إضافية في ضوء واقعنا الراهن، في محاولة للإضافة، ولتحفيز المناقشة. ويمكن للقرّاء والمهتمين العودة إلى تفاصيل مضمون الورقة.

أؤيّد ما طرحه د. المولدي الأحمر، لجهة الدمج بين الإنثربولوجيا وعلم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد في تفكيرنا، حتى نجدّد في فهمنا لفكرة الدولة.

هذا منهج نؤيده، وعليه تطرقنا إلى الفكر الإسلامي والفقه الإسلامي في نشأتهما وتطورهما ـ البعد الديني والتاريخي ـ ربطاً بالاجتماع العربي الذي شهد العصبية، وما يزال يشهد في بعض الأقاليم العربية. ونعتقد أن مضامين الحداثة في الاقتصاد والتقنية والمعرفة يجب أن تفعل فعلها في واقعنا العربي من خلال التفاعل العالمي، والتعلّم والتفكّر في واقعنا والعالم.

إن التطرق إلى الماضي ليس هروباً من واقعنا الراهن، بقدر ما هو دراسة أسباب (الطاعة) و(دور ولي الأمر)، وصولاً إلى (فقهاء السلاطين) وملاحظة الاستبداد في جذوره وتداعياته. ألم يكتب عبد الرحمن الكواكبي بعد أكثر من ألف سنة حول طبائع الاستبداد؟

إن بحثاً معمّقاً يجب أن يظلّ قائماً حول ضرورة التمييز بين مفهوم (الدولة المؤسّسة) ومفهوم (سلطة الحاكم الفرد المطلق الصلاحية).

يحقّ لنا أن نسأل رجال السلطة في البلاد العربية: ماذا تفهمون من عبارة (الشعب مصدر السلطات)؟ أين الشعب؟ وكيف يُنتج هذا الشعب سلطته المركزية وسلطاته الفرعية؟

إن هذه الأفكار لا ترفض إيجابيات التراث، وخاصة ما أتى به الفكر الإسلامي لجهة العدالة على سبيل المثال. فالحاكم العادل هو الحاكم الذي يحوز على الشرعية قبل الانتخابات في صناديق الاقتراع. هذا مهم جداً، وأساسي في فكرنا وتراثنا، لكن من هو الذي يقول إن هذا الحاكم عادل أم غير عادل؟

لا بدّ من التعلّم أولاً، ثم مواجهة الفقر ثانياً. أولويتان رئيسيتان في عمل دولنا، أو هكذا نتصور.

كيف نطلب من الأمّيّ والفقير المعدم أن يفعل فعله في بناء دولة القانون والمؤسسات؟ كيف يمارس ديمقراطيته هذا إذا افترضنا وجود فرصة أمامه للمشاركة؟ وهل صدفة أن مؤسسات دولنا ظلت فولكلورية تثير السخرية؟

هناك من تحدّث عن الانتقال من الاستعمار الخارجي إلى الاستعمار الداخلي، هذا صحيح. وثمة علاقة وتفاعل بين الداخل والخارج في مجال الاستعمار والتسلّط.

ولأننا نرفض الاستعمار، وهذا حق وواجب، رفضنا إسقاطاته في التجزئة وإقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، وتنصيب بعض الحكّام. لكن الانتقال من الدولة الوطنية (القطرية) إلى (الدولة القومية الجامعة) يحتاج إلى تأصيل مفهوم المواطنة بدلاً من الرعيّة، وصولاً إلى مفاهيم الدولة المدنية التي هي بالضرورة دولة قانون ومؤسسات في مقوماتها الأساسية: المساواة في الحقوق والواجبات، والتنمية الشاملة، والحرية، والهوية الجامعة. إن الفشل في إيجاد (المواطنين) لن يساعدنا على بناء المواطنة القطرية أو المواطنة العربية. وهذا ما أشرنا إليه في الورقة، ونعود إلى التركيز عليه فكراً وممارسة.

١٣ ـ المولدي الأحمر (يردّ)

سأوضح أربع نقاط وردت في النقاش، ولكن بشكل سريع جداً لضيق الوقت:

أولاً، أستطيع القول بأن ورقة د. عدنان ناقشت في الواقع البعد التاريخي لظاهرة الدولة، ولكن يمكن الاختلاف معه في الطريقة التي طرحها بها.

ثانياً، ينبغي الانتباه إلى أن التعقيب الذي قدّمته في عشر دقائق هو اختزال شديد لعشر صفحات تابعت فيها أهم مفاصل تفكير د. عدنان. كما أن هناك مشكلة أخرى اضطررت إلى التعامل معها خلال التعقيب على مداخلة د. عدنان، وهي أن مداخلته الشفوية لم تتطابق مع النص الذي قُدِّمَ لي للتعليق عليه، واختلفتْ عنه كثيراً.

ثالثاً، إنني مهتمّ جداً بالصعوبات المنهجية المتعلقة بالتفكير في ظاهرة أزمة الدولة في البلاد العربية، خاصة أن الكثير يتجاهل هذه المشكلة. وأحب أن أشير هنا إلى أن المكتبة العربية فقيرة جداً في موضوع دراسة هذه الظاهرة، وربّما نشر مركز دراسات الوحدة العربية، وحدَه، جلّها.

رابعاً، إن التفكير في تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر يتطلب عملاً جماعياً ضخماً، كما إنه يتطلب التحرر من البديهيات، ومن كثير من الأفكار النمطية التي ترسّخت لدى الكثير منّا. ويمكن القول إننا ما لم ندمج الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد في تفكيرنا فإنه لن يكون بمقدورنا التجديد في هذا الميدان.

الفصل الثاني

تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي: ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين

عمرو حمزاوي

مقدمة

ثمّة لحظة من التململ والمراجعة تمر بها اليوم الأوساط الأكاديمية. إن الشرق أوسطية أو الغربية، المعنية بصيرورة السياسة في الوطن العربي وتحولاتها، مصدرها القصور المعرفي والمفاهيمي لأجنداتها البحثية الكبرى التي وجهت منذ التسعينيات جلّ الطاقة البشرية والتمويلية لدراسة قضايا الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان/ الحريات الأساسية. وانتهت إلى التشديد البسيط على تعثر الأولى ونواقص الثاني واستمرار غياب الأخيرة.

فقد تناولنا كباحثين الروابط الناظمة بين مؤسسات الحكم وحركات المعارضة، الحزبية وغير الحزبية، المدنية والدينية، لنعيد فقط اكتشاف المعروف سلفاً عن هيمنة النخب وغياب إرادتها الإصلاحية ومحدودية فاعلية المعارضات في الدفع نحو تداول منتظم للسلطة. درسنا تطور المؤسسات العامة وتكوّن منظمات المجتمع المدني انطلاقاً من قناعة مؤداها أنه كلّما ارتقت المجتمعات العربية على سلّم البناء المؤسسي والطوعي، تعاظمت قدرتها على فرض حكم القانون وتعميم مبدأ الحقوق المتساوية بين المواطنين وتهميش الكيانات الأولية المذهبية والعرقية والقبلية والطائفية كمهمات تحديثية مركزية. وخلصنا إلى أن المؤسسات العامة

والمنظمات المدنية لم تضطلع أبداً بالمهمات التحديثية هذه، ولم تضع سوى سُتُر هشّة على زبائنية المجتمع الناتجة من سطوة كياناته الأولية.

بحثنا في حالة حقوق الإنسان وحريات المواطنين الأساسية على امتداد الوطن العربي. وشرع عدد من المراكز البحثية والمطلبية في إصدار تقارير دورية توثق بعض التحولات الإيجابية المحدودة وترصد استمرار بعد العرب عن المعايير العالمية التي أقرّتها مواثيق حقوق الإنسان الأممية. بيد أننا نزعنا حين أردنا تفسير غياب حقوق الإنسان إما إلى التشديد الأحادي على سلطوية مؤسسات الحكم وأجهزتها الأمنية، ومن ثم تجاهلنا ضعف الحركة الحقوقية في معظم المجتمعات العربية، أو إلى اعتماد مقولات عمومية حول هشاشة ثقافة حقوق الإنسان عربياً، وكأن الأخيرة بمثابة الإنقاذ السماوي الذي يهبط على البشر كاملاً من دون مقدمات أو تدرجية.

نعم حقّق التراكم البحثي قدراً معتبراً من التفصيل المعلوماتي فيما خصّ أدوات فعل مؤسسات الحكم وحركات المعارضة، وتحديداً الإسلامية منها، وكذلك لجهة شرح آليات الاختراق المذهبي والعرقي والقبلي والطائفي للمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني وتفريغ كليهما من الجوهر التحديثي. تنامت أيضاً كمّاً ونوعاً قدرة الجماعة البحثية على فهم العديد من الظواهر الجزئية المشكلة للمشهد السياسي في الوطن العربي، كضعف السلطات التشريعية والقضائية في مقابل تغوّل الأجهزة التنفيذية، وكيفية تقنين وإدارة عمليات انتخابية تعددية يُراد منها بقاء الحكام والمعارضين في مواقعهم من دون تغيير أو تبديل. إلا أن تنامي التفصيل المعلوماتي والفهم الدقيق للظواهر الجزئية لم يرتب إلى اليوم تطوراً معرفياً ومفاهيمياً حقيقياً يسمح بتجاوز طروحات التسعينيات حول تعثر الديمقراطية ونواقص الحكم الرشيد وغياب حقوق الإنسان نحو آفاق وقضايا أخرى.

وما زال النتاج البحثي، الشرق أوسطي والغربي، ينتظم حول يافطات وعناوين أضحت مجترّة ومفتقدة التجديد من شاكلة «معوقات الديمقراطية في الوطن العربي»، «أزمة التحول نحو التعددية في البلدان العربية»، «تحديات المجتمع المدني في الوطن العربي»، وغيرها. والأمر هنا لا يعود فقط ـ كما قد يحاجج البعض ـ إلى محدودية مساحات التغير في المشهد السياسي الراهن في الوطن العربي، ومن ثم منطقية الاستمرار في طرح اليافطات والعناوين ذاتها، بل

إلى القصور المعرفي والمفاهيمي في مداخل ومقاربات الجماعة البحثية التي تعجز عن رصد وتحليل الكثير من التحولات الهامة.

أولاً: إعادة الاعتبار إلى دراسة الدولة الوطنية في الوطن العربي والإفادة من النقاشات العالمية

ثمّة يافطة بديلة يمكن، إن تم تناولها بجدية تحليلية، احتواء شيء من القصور المعرفي والمفاهيمي البادي اليوم على دراسة السياسة في الوطن العربي. وتتمثل اليافطة البديلة هذه في استبدال/استكمال البحث في قضايا الديمقراطية بالعودة إلى دراسة الدولة الوطنية وواقع مشروعها التحديثي وفاعلية مؤسساتها الرئيسية. فتعثّر التحوّل الديمقراطي بفعل هيمنة مؤسسات الحكم وغياب إرادتها الإصلاحية وتهافت المعارضات يعبّر عن أحد وجهي السياسة العربية في هذا السياق، في حين يتجلى الوجه الآخر في ضعفٍ متنامٍ للدولة الوطنية وتآكل خطير في شرعيتها المجتمعية. الدولة الوطنية بات وجودها مهدداً في السودان واليمن، وكاد أن يفقد المعنى والمضمون في لبنان والعراق، بينما توارى مشروعها التحديثي في المغرب والجزائر ومصر، أو تمّ اختطافه وتعطيله إلى حدّ بعيد من قبل مصالح قبلية وعشائرية في الأردن وغيرها.

في العديد من الحالات العربية، أخفقت الدولة الوطنية إمّا في إنجاز مهمة دمج قوى وكيانات المجتمع في إطار حكم القانون والحقوق المتساوية بين المواطنين وشيء من التوزيع العادل للثروة، أو في تحقيق الأهداف التنموية وتقديم الخدمات الرئيسية التي وعدت بها في قطاعات حيوية كالتعليم وفرص العمل والصحة والضمانات الاجتماعية، أو في كلتا المهمتين معاً.

الكثير من ظواهر وتحديات السياسة العربية اليوم يرتبط مباشرة وعضوياً بإخفاق الدولة الوطنية هذا، إن في اليمن الذي تهدد حكومته المركزية في الشمال والجنوب حركات لم تعد تعترف بشرعيتها، أو في السودان الذي تتمرد بعض أقاليمه على الخرطوم وتطالب بالانفصال، أو في لبنان الذي أضحى كلّ ما فيه يعكس محاصصة طائفية خانقة، أو في المغرب والجزائر ومصر، وفيها وصل التردي في مرافق عامة رئيسية حدوداً غير مسبوقة، وتتآكل شرعية الدولة من جرّاء ذلك. لا يجيب البحث في قضايا الديمقراطية عن تحديات إخفاق وعجز الدولة الوطنية، بل يهمّشها ويدفع إلى استرسال اختزالي نحو

طرح متكرر لفرص وإمكانات الإصلاح السياسي وتداول السلطة، ويتناسى مركزية الحفاظ على وجود الدولة الوطنية والبحث في سبل إعادة تأسيس شرعيتها المجتمعية وفاعلية مؤسساتها. ومع أن إخفاق الدولة يرتب لدى البعض في الجماعة البحثية المعنية بالسياسة في الوطن العربي نزوعاً إلى التخلي عنها والإدّعاء بأنها مشروع «غريب» عن تاريخنا الاجتماعي والسياسي، ومن ثم لا ضرر من انهياره، إلا أن الدولة الوطنية تظل ضرورة لا بديل منها، إن أردنا تحديثاً حقيقياً للمجتمعات العربية.

كذلك يبدو مركزياً استبدال/استكمال البحث في خرائط الفاعلين الأساسيين في السياسة العربية من نخب حكم وحركات معارضة وعلاقات القوة الرابطة بينها انطلاقاً من مدخلي الديمقراطية والحكم الرشيد، وكذلك البحث في تكوين ووظائف منظمات المجتمع المدني المستند إلى مدخل حقوق الإنسان/ الحريات الأساسية بدراسات معمقة للاقتصاد السياسي للدولة الوطنية والكيفية (السياسات العامة) التي توزع بها مؤسسات الحكم عوائد المجتمع بين فئاته المختلفة. والحقيقة إن واحدة من النواقص الكبرى للعديد من الأعمال البحثية الحديثة حول مؤسسات الحكم في الوطن العربي نتجت من محاولة تحليل استمرارية فعلها السلطوي في الحياة السياسية من دون الرجوع المنظّم إلى المصالح الاقتصادية لمكوناتها ومقتضيات الحفاظ عليها في مجتمعات هي في الأغلب محدودة الموارد وتتسم بدرجة عالية من تركز الثروة.

وعلى المنوال نفسه، لم تذهب بعيداً جهود الباحثين في تفسير الضعف البنيوي للمعارضات الحزبية وغير الحزبية، مدنية الهوى كانت أو دينية، بالإشارة إلى أن القيود القانونية والأمنية المفروضة على حركتها السياسية ومساعيها إلى بناء قواعد شعبية أو إلى أخطائها الذاتية من غياب للديمقراطية الداخلية وتهافت للتنظيم وتكلّس للقيادة. المسكوت عنه هنا هو أن المصالح الاقتصادية لبعض المعارضات في عدد من المجتمعات العربية أوجدت حالة من التحالف العضوي بينها وبين مؤسسات الحكم، وأبعدتها عملياً عن المطالبة بتحولات ديمقراطية وتداول للسلطة، في حين أفقدت هشاشة القاعدة الاقتصادية البعض الآخر من حركات المعارضة القدرة على المنافسة، وكرّست هيمنة لا تنازع لمؤسسات الحكم في التركيبة الاجتماعية والسياسية.

تتعرض الدولة ومؤسساتها في الوطن العربي إذاً لأزمات وتحديات عميقة

تتراوح بين خطر انهيار أو فشل مؤسسات الدولة والحاجة إلى تحديث وتطوير أنظمة الحوكمة بهدف تلبية متطلبات المواطنين في القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، ثمة نزر يسير للغاية من الكتابات السياسية ومن النقاش العام حول هذه الأزمات والتحديات وما ينجم عنها من ضعف الدولة وتضعضعها. بل إن النقاش العربي حول الدولة واقتصادها السياسي ما زال بالغ المحدودية وضعيف الارتباط بالنقاش العالمي ـ الأكاديمي والسياسي ـ الثري حول ذات القضايا.

فقد بدأت النقاشات السوسيولوجية والسياسية حول الدول الضعيفة في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. وافتراض النظام الدولي الراهن هو أنّه يُتوقّع من الدول ذات السيادة أن تؤدي بعض الوظائف المحدودة وفق نموذج الدولة «الفيبري» (من ماكس فيبر) لضمان أمن مواطنيها ورفاهيتهم، وأيضاً لتسهيل الأداء السلس للنظام الدولي نفسه. الدول التي لا تلبّي هذه المعايير يُرمز إليها بمروحة واسعة من التعابير، بما في ذلك الضعيفة، الهشّة، ذات الأداء الضعيف،، المنهارة. وثمة تعابير أقل رواجاً مثل أزمة الدول، البلدان المعرّضة لخطر عدم الاستقرار، البلدان المختَرَقة بالتوترات والضغوط. لكن، تبلور أخيراً إجماع بين المهتمين قضى باستخدام تعبير الهشّة، والسائرة نحو الفشل، وكلها مصطلحات تشي بتزايد الظروف الخطيرة.

بالطبع، المفهوم حول الوظائف التي تحتاج الدولة إلى القيام بها كان يتطور على الدوام. فأولى الكتابات حوله استندت إلى المفهوم «الفيبري» للدولة (الذي يتطلّب سلطة سياسية على رقعة جغرافية معيّنة لها حدود واضحة وسكان دائمون، واحتكار الحكومة لأدوات العنف، واعتراف دولي). لكن المفهوم حول ما يُفترض أن تقوم به الدولة أخذ يتوسّع أخيراً، عاكساً بذلك صعود دولة الرفاه في أوروبا والولايات المتحدة. واليوم، فإن الكتابات المُتعلّقة بالدولة تتوقع منها أن توفّر وسائل مركزية/ لامركزية لإنتاج جملة واسعة من السلع السياسية/ العامة (Political and public goods) للأشخاص الذين يعيشون ضمن حدودها.

وقد حدّد بعض الباحثين تراتبية السلع السياسية/ العامة التي وجدت الدولة لتوفيرها بالآتي: ١ ـ الأمن والأمن الإنساني. ٢ ـ مدوّنات القوانين والإجراءات التي تُشكّل معاً حكم القانون القابل للفرض، وأمن الملكية وحصانة العقود، ونظام قضائي، ومجموعة القيم التي تُشَرعِن (من شرعية) الصيغة المحلية للعبة العادلة. ٣ ـ الحقوق المدنية والحريات. ٤ ـ العناية الصحية والطبية، ومؤسسات

التعليم العامة، والبنى التحتية المادية كالطرقات، والسكك الحديد، والمرافئ، وتكنولوجيات الاتصالات، ونظام المصارف والمال الذي يُشرف عليه عادة مصرف مركزي وتسيّره عملة وطنية، وإطار مالي ومؤسّسي ناجع يستطيع المواطنون في إطاره أن يسعوا إلى تحقيق أهداف مشاريعهم، وربما الوصول إلى البحبوحة. إن مفهوم التراتبية مهم عند الإشارة إلى السلع السياسية/ العامة، إذ يجب الحفاظ على الأمن كي يصبح بالإمكان توفير أي نوع من السلع الأخرى.

الدول القوية تلبّي كل هذه المتطلبات التي لا تقتصر على الأساسيات المتعلقة بالدولة كما حددها ماكس فيبر فحسب، بل تشمل أيضاً إبرام هذه الدول عقداً اجتماعياً مع المواطنين تكسب بموجبه الشرعية في مقابل توفير السلع العامة. والحال أن الدول القوية فعّالة في توفير هذه السلع. فهي من ضمن الكثير من الخدمات الأخرى، تُقدّم مستويات عالية من الأمن ضد العنف السياسي والإجرامي، وتصون الحريات السياسية والمدنية للمواطنين، وتوفّر بنى تحتية مادية مُدارة بكفاءة، وتفرض حكم القانون. ووفقاً للمؤشرات الدولية، تُبلي الدول القوية بلاءً حسناً في مجالات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وحريات الفرد والشفافية والمساءلة في أداء الحكومة، هذا علاوةً على أن السلام والنظام يسودان في مثل هذه الدول.

في المقابل، نظراً إلى كثرة المفاهيم حول الدولة والمعايير العالية التي توضع لتحديد ما يُشكّل دولة قوية ومعافاة، يواجه الباحثون والمهتمون على حدٍّ سواء متاعب في مجال الاتفاق على ما يُشكّل دولة فاشلة أو على طريق الفشل. فإذا ما طُبّقت التعريفات القصوى، فإن كل الدول، بما في ذلك الديمقراطيات الصناعية الغربية، تفشل إلى حدٍّ ما. وإذا ما استُخدِمَت تعريفات أقدم وأضيق، كتلك التي استعملها فيبر، فما مِن دولة تفشل ما دامت تدافع عن حدودها وتحافظ على احتكار استخدام وسائل العنف. بالتالي، لم يكن مستغرَباً أن يمرّ مفهوم الدولة الضعيفة بمراحل من التطور المفاهيمي مشابهاً لذلك الذي مرّت به الدولة. فأوّل التعريفات، على سبيل المثال، استند إلى النموذج الفيبري. واستخدمت أوّل الأعمال التعريفية حول فشل الدولة تعبير الدولة للإشارة إلى «ظاهرة جديدة مقلِقة» تصبح بموجبها الدولة «غير قادرةٍ البتة على الحفاظ على ذاتها كعضو في الأسرة الدولية». وبالمثل، جادل باحثون آخرون بأن الفشل يظهر «حين تفقد الحكومة المركزية احتكار استخدام وسائل العنف». وهكذا، وفق هذه التعريفات، تتميّز الدولة بالصراعات، وليس فقط

بالحوكمة الضعيفة، فهي تُظهر علامات التوتر الداخلي والمخاطر والخصومات.

ولعلّ أكثر التعريفات شمولية لفشل الدولة هو أن الدولة تتميّز بـ: ١ ـ انهيار القانون والنظام، حيث تفقد مؤسسات الدولة احتكارها لشرعية استخدام العنف وتكون غير قادرة على حماية مواطنيها، أو أن هذه المؤسسات تُستخدم لقمع مواطنيها وإرهابهم. ٢ ـ قدرة ضعيفة أو متلاشية على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وضمان رفاه المواطنين أو دعم النشاط الاقتصادي الطبيعي. ٣ ـ وعلى المستوى الدولي، فقدان الكيان ذي الصدقية الذي يمثّل الدولة خارج حدودها.

أما الدولة المنهارة، فهي صيغة متطرفة من صيغ الدول، وتتميّز بوجود فراغ في السلطة حيث تصبح الدولة مجرد تعبير جغرافي. وفي الدولة المنهارة، يتم الحصول على السلع السياسية من خلال وسائل خاصة، كما يصبح الأمن موازياً لحكم القوي.

كما تتضمّن الكتابات عن الدولة نقاشات مكثَّفة حول أسباب هشاشة الدولة ومن ثم فشلها. ووضع الباحثون والمحللون مروحة واسعة من التفسيرات: التوترات الإثنية، والصراع على الموارد الطبيعية، والفشل السياسي، وفشل الحوكمة، وحتى الخلل والتصدعات في نموذج الدولة ـ الأمة نفسه. كذلك، تمّ تقديم تراتبية من العوامل لتفسير كيف أن تقاطع الأسباب المتعددة يُسفِر عن احتمال هشاشة الدولة وبالتالي فشلها. تتمحور هذه التراتبية حول مستويات ثلاثة: الماكرو (الكبيرة)، والمتوسطة، والمايكرو (الصغيرة). هنا لا بدّ من إجراء نبذة سريعة عن هذه الكتابات بهدف التحقّق من المدى الذي يمكن أن تساعد فيه دراسة الأسباب على توفير الحلول لمشاكل الهشاشة والفشل.

الأسباب الكبرى (الماكرو)، بعيدة المدى ومنهجية، ذلك أن الظروف البنيوية والبيئية قد تعكس مسار القدرة السياسية، والشرعية، وسلطة الدولة، خصوصاً في الدول النامية، ما يفتح الأبواب على مصراعيها أمام احتمال فشل الدولة. وهذا يمكن أن يحدث إمّا من خلال خلق دول ضعيفة ومُعتمِدة على الغير إلى حدٍّ كبير (وتترنّح مع انسحاب الدول القوية الراعية لها)، وإمّا من خلال عمليات التنمية الاقتصادية وتعزيز القواعد الدولية لحقّ تقرير المصير. هذا إضافةً إلى أن طبيعة النظام السياسي مهمة أيضاً، حيث تستنتج معظم الدراسات أن الديمقراطيات الجزئية أو غير المُعزَّزة أكثر عرضةً للفشل من الديمقراطيات والأوتوقراطيات (حكم الفرد المطلق) الكاملة.

الأسباب المتوسطة هي الآليات المرتبطة بالقدرات المؤسسية للدولة وقابليتها للحياة، وبالتالي لقوة الدولة أو ضعفها، وللضغوط الداخلية على الدولة. وعلى المستوى الأساسي، يمكن المرء أن يُجادل بأن انهيار الدولة ينجم عن فشل القيم المجتمعية السائدة في شرعنة التراتبيات الاقتصادية والسياسية القائمة. وفي هذا الإطار بالتحديد، يُقال إن الدول تفشل إذا ما عجزت عن الوفاء بالتزاماتها الأساسية، أو لم تعد قادرة أو مستعدة لأداء المهمات الرئيسة للدولة ـ الأمة في العالم الحديث. فالدولة التي تتوقف عن توفير السلع السياسية/ العامة مثل الأمن الإنساني أو الخدمات الأساسية، تنسف مبرّرات وجودها وتنقل هذه المهمات، التي تستقي منها المؤسسات والقوى السياسية سلطتها، إلى قوى لادولية. وغالباً ما تُستخدَم العوامل الاقتصادية المتوسطة مثل الفقر، والندرة المالية، ووجود الموارد الطبيعية (لعنة الموارد)، لتفسير مستويات فشل الدولة. كما إنه غالباً ما تُقدَّم الانقسامات الإثنية أو العرقية أو الطائفية على أنها أسباب، أو على الأقل عوامل مُساهِمة في انهيار الدولة وفشلها وضعفها. بيد أن العلاقة بين الانقسامات الإثنية واحتمال فشل الدولة ليست مباشرة.

أما السبب الآخر المتوسط لفشل الدولة فهو القيادة المُدمِّرة. فعلى رغم أن الخلل البنيوي والتوترات الاجتماعية مهمة لتفسير انهيار الدولة وفشلها، إلا أن هذه الظاهرة هي من صنع الإنسان إلى حدٍّ كبير، ذلك أن أخطاء القيادة تدمّر الدول القابلة للحياة أو تمنعها حتى من الظهور، وغالباً لأسباب الكسب الشخصي. والحال أن سلسلة القرارات التي يتّخذها الحكام والكادرات الحاكمة هي التي تُفرغ بالتدريج قدرات الدولة من مضمونها، وتفصل الدولة عن المجتمع، وتولّد حركات المعارضة أو تشعل لهيب الحرب الأهلية.

في حين إن العوامل الكبيرة والمتوسطة مفيدة لفهم جذور الأسباب والظروف المرتبطة بفشل الدولة وانهيارها، إلا أنها لا تستطيع تفسير ظواهر تعبئة العنف المُنظَّم والعداوات بين الجماعات داخل الدولة التي هي سمة رئيسية من سمات انهيار الدولة وفشلها وضعفها. ويُعرَف أحد العوامل التي تشجّع العنف على حساب أشكال التفاعل السلمي باسم «المعضلة الأمنية». فهذه العملية، حيث تنغمس الجماعات التي تسعى إلى الأمان والحماية في حمأة عداوات، تظهر في الدول التي لم تعد تمتلك القدرة على توفير الأمن الإنساني لمواطنيها، بسبب فقدانها احتكار استخدام العنف الشرعي. ومع تدهور سلطة الدولة، يتعينّ على

القوى غير الحكومية أن تضع الأولوية لأمنها الخاص، ما يؤدي إلى إدامة العنف ودفع الدولة إلى الفشل.

ثانياً: تشريح أزمة الدولة الوطنية في الوطن العربي: المستويات والمضامين

وبالإفادة من النقاشات العالمية في مقاربة أزمة الدولة الوطنية في الوطن العربي، يمكن تحديد ثلاث مجموعات متمايزة من الأزمات والتحديات التي تُواجه الدولة العربية.

تتمحور **المجموعة الأولى**، الأكثر إلحاحاً وخطورةً، حول احتمالية انهيار أو فشل الدولة. اليوم، على الأقل في دوائر محللي وصانعي السياسة في الغرب، باتت القناعة بأن **اليمن** دولة تسير على درب الفشل، لا تقبل المحاججة في ظل تراجع قدرة السلطة المركزية على السيطرة الأمنية على أراضيها وإدارتها، ومع تنامي حضور ووزن طيف واسع من القوى اللادولتية القبلية والمذهبية والجهادية التي تصارع السلطة وتتصارع مع بعضها البعض على نحو كثيف ومتفاقم. بل إن بقاء الدولة اليمنية بكيانها الراهن، أي كما تبلور منذ الوحدة، لم يعد يبدو في قراءة هذه الدوائر محصلة حتمية.

أما **السودان**، فقد صار من المتوقع حدوث الانفصال بين الشمال والجنوب حين يتم إجراء الاستفتاء في الجنوب حول خياري الوحدة والاستقلال في ٢٠١١، بينما تواصل الحكومة في الخرطوم إساءة إدارة أزمة منطقة دارفور إلى الحدّ الذي أضحت معه مؤسسات الدولة غير قادرة على القيام بوظيفتي الأمن وتخصيص الموارد لسكان المنطقة.

ومع أن مؤسسات **الدولة العراقية** قد تبدو أكثر تماسكاً وأقل عُرضة لخطر الانهيار الآن عمّا كان عليه الحال في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، إلا أنها ما زالت تعاني تصارع قوى سياسية ومجتمعية على النفوذ بداخلها وتهافتها على السيطرة عليها، انطلاقاً من رؤى متناقضة للدولة ووظائفها، ووفقاً لأجندات سياسية متباينة. ففي حين يدفع الأكراد باتجاه إقامة نظام فيدرالي بالغ اللامركزية وأقلمة توزيع ثروات العراق الطبيعية، يخشى السنّة، وأخيراً بعض الجماعات الشيعية، أن فهماً كهذا للفيدرالية يُوازي تفكيك الدولة. ثم إن التحديات التي تُواجه الدولة العراقية تتصاعد باستمرار نظراً إلى تضارب أجندات القوى السياسية

المؤثّرة، وهو ما رتّب منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة حالة من الشلل الكامل أو شبه الكامل لمؤسسات الدولة والحكم.

وبالطبع، يُمكن أن نضيف إلى اللائحة العربية للدول المهددة بالانهيار أو الفشل حالة الدولة التي انهارت بالفعل، دولة **الصومال**، التي لم يعد هناك في محيطها الإقليمي ولا في المجتمع الدولي من يسعى إلى إعادة كيانها إلى ما كان عليه قبل الحرب الأهلية.

المجموعة الثانية من التحديات التي تواجه الدولة العربية ترتبط بالحالات التي تنتزع بها القوى اللادولتية بعض الأدوار والوظائف التي عادة ما تضطلع بها مؤسسات الدولة، وتشرع من ثم في ترسيخ ذاتها أمام المجتمع والمواطنين كبدائل فعّالة. ولا شك في أن **لبنان** يجّسد هنا، ومنذ أمد بعيد الحالة الأكثر وضوحاً، فالدولة فيه تخلّت تدريجاً عن دورها في الإدارة الأمنية والخدماتية للضاحية الجنوبية من بيروت وللجزء الجنوبي من البلاد، بحيث باتت الضاحية والجنوب تحت حكم «حزب الله» الذي بات مسؤولاً عن كلّ شيء فيهما، من تنظيم المرور إلى توفير خدمات التعليم والرعاية الصحية والتوظيف. ومع ذلك، لا ينبغي حصر صعود القوى اللادولتية ومنازعتها الدولة اللبنانية وسيادتها بمسألة قوة «حزب الله»، إذ إن الدولة ومنذ الحرب الأهلية نقلت عملياً الإدارة الأمنية والوظائف المتعلقة بالتمثيل السياسي وبتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية إلى منظمات ومجموعات مذهبية المنشأ والهوى تعتني بفئات محددة من اللبنانيين وفقاً لمعايير الانتماء المذهبي والهوية الطائفية (ومن ثم يفقد اللبنانيون بالتبعية وضعيتهم كمواطنين ويزول رباط المواطنة بين الدولة والسكان). بل إن منطق «المذهبة» و«التطييف» يتجاوز الأمن والتمثيل السياسي والخدمات إلى مختلف جوانب صناعة السياسات العامة، بما تتضمنه من تخصيص للموارد الداخلية والخارجية (المساعدات الإقليمية والدولية) ولمناحي الإنفاق الحكومي.

إلا أن لبنان ليس بالدولة المُتداعية، إذ إن ما يميّزه، وعلى رغم القيود الشديدة الواقعة على الدولة وسيادتها، من دولة يتهددها الانهيار كاليمن، هو أن تقاسم السلطة وتوزيع الوظائف والأدوار بين القوى اللادولتية وبعضها بعضاً قد صار منهجياً ومقبولاً إلى حد بعيد، ومكّن، من ثم، لبنان كدولة بعد انتهاء الحرب الأهلية من الاستمرار، والقطاعات الحيوية في المجتمع من العمل بطريقة ما.

أُدركُ أن الانفجارات الدورية للعنف الطائفي تُظهر أيضاً أن مثل هذه التفاهمات الضمنية التي تسمح للبنان بالحفاظ على مظهر الدولة هشّة للغاية، وقد تنزوي بسرعة في حال بدأت القوى اللادولتية أو بعضها على الأقل في التصرف استناداً إلى تعريفات متباينة حول ما يعنيه ما تبقى من سيادة الدولة. والمؤكد أن الوضع الحالي في لبنان يضيف إلى هذه الحقيقة معطيات مثيرة للقلق الشديد، فالمجابهة الدائرة بين قوى ١٤ آذار و٨ آذار، والمتمحورة حول المحكمة الدولية الخاصة باغتيال رفيق الحريري، تنطوي بين ثناياها على مجابهة أخرى بين المدافعين عن الدولة اللبنانية الراهنة وما تبقى لمؤسساتها من قدرة على ممارسة السيادة وتلك القوى التي تعتقد أنها لا تستطيع أن تنمو وتزدهر إلا عبر فرض كامل سيطرتها على الدولة الحالية ومنعها المطلق من ممارسة السيادة، وفي خاتمة المطاف استبدالها بصيغة أخرى للدولة.

أخيراً، تتلخص **المجموعة الثالثة** من التحديات التي تواجه الدولة العربية في التفاوت البادي في الكثير من البلدان العربية بين حداثة التراكيب والبنى الاجتماعية والاقتصادية وتقليدية الأنظمة والمؤسسات المتوقع منها أن تدير الدولة وتضطلع بوظائفها وأدوارها إزاء المجتمع. وقد أفرز التفاوت هذا معضلة حوكمة، ليس فقط بمعنى غياب الحكم الرشيد الذي يحترِم حقوق المواطنين، بل أيضاً تراجع القدرة الأساسية للحكم على صناعة وتطبيق السياسات العامة.

ففي بعض **بلدان الخليج** على سبيل المثال، تغيّر المجتمع والاقتصاد على نحو أعمق وأسرع في مجالي التعقّد المؤسسي والتعددية الوظيفية من أنظمة ومؤسسات الحكم، ما أسفر عن جعل الأخيرة تلهث للّحاق بالركب وللتأسيس لترتيبات جديدة قادرة على إدارة الطبيعة المُتغيّرة للمجتمعات.

وفي مجموعة أخرى من البلدان **كالمغرب والجزائر ومصر**، تبلورت في لحظات ماضية مؤسسات حكم قوية صنعت السياسات العامة بانفرادية وتميزت بقدرتها على ممارسة درجة معتبرة من السيطرة على المجتمع وتمكّنت بالتبعية من إقامة أنظمة أوتوقراطية والحفاظ عليها. بيد أن المؤسسات هذه، وبسبب الكثير من التطورات الاجتماعية والاقتصادية، تعاني اليوم تراجعاً حاداً في قدرتها على الاضطلاع بالدور ذاته، وتُواجه لذلك ممانعة شعبية متنامية، خصوصاً مع رغبة النخب القائمة عليها في الإبقاء على الطبيعة الأوتوقراطية من دون تغيير.

تعقيب

مصطفى كامل السيد[*]

هناك مدخلان للتعقيب على أيِّ بحث، أحدهما يتمثل في تتبع كل فكرة طرحها كاتبه، وتمحيصها بقصد تأكيدها أو نفيها، والمدخل الآخر هو إضافة أفكار أخرى في موضوع البحث نفسه، بقصد الإثراء وإثارة نقاش أوسع. ويأخذ هذا التعقيب بالمدخل الثاني لسببين: **أولهما** أنه ليس هناك ما اختلف فيه مع ما ورد في بحث قيّم قدمه د. عمرو حمزاوي، والسبب **الثاني** أن هناك حاجة بالفعل إلى استكمال ما جاء في بحثه منهجياً ونظرياً وموضوعياً، فالإطار النظري لهذا البحث قد اقتصر على كتابات العلوم السياسية التي تسترشد بالمشروع الفكري للفيلسوف الألماني ماكس فيبر، بينما ثمة اجتهادات عديدة وثرية طرحها كتّاب آخرون، بعضها اهتم بتحليل طبيعة الدول في مجتمعات الجنوب، وبعضها استلهم كتابات كارل ماركس، فضلاً على أن مدرسة الدولة في العلوم السياسية استشرفت قضايا لم ترد في البحث المتميز الذي كتبه د. عمرو حمزاوي؛ وأخيراً، فقد يقتضي الأمر مناقشة قضايا تتعلق تحديداً بأزمة الدولة في الوطن العربي.

أولاً: علاقة الدولة في الوطن العربي بمجتمعها، والاستقلال النسبي للدولة في الوطن العربي

لا تنفصل أي دولة عن مجتمعها إلا إذا كانت كياناً استعمارياً تحكم فيه أقلية أجنبية غالبية من السكان المحليين، وقد لا يكون هذا الكيان دولة بالمعنى الصحيح، بل أحد أقاليم إمبراطورية استعمارية كما كانت الحال في الجزائر

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مثلاً قبل استقلالها. إلا أن ثمة درجات متفاوتة من حرية القرار ومن السيطرة على تنفيذه يجب أن تتمتع بها الجماعة الحاكمة في أي دولة، وعندما تتمكن الجماعة الحاكمة، التي تشمل في هذا السياق كل من يستطيعون اتخاذ أوامر ملزمة قانوناً للآخرين في المجتمع، وهم أعضاء السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، عندما يتمكن هؤلاء من اتخاذ قراراتهم متحررين من أي ضغوط قد يمارسها عليهم أي من القوى الاجتماعية أو السياسية، من طبقات أو طوائف أو أحزاب سياسية أو جماعات مصالح، فإنه يقال إن هذه الجماعة الحاكمة، أو إن كل مؤسسات السلطة في هذه الدولة، تتمتع بالاستقلال النسبي في مواجهة المجتمع.

والحقيقة أن معظم الدول في الوطن العربي تتمتع فيها الجماعة الحاكمة بهذا الاستقلال النسبي، بل وبدرجة واسعة منه، وذلك باستثناء لبنان ودول الخليج، حيث تمارس الطوائف في لبنان من خلال ممثليها السياسيين تأثيراً كبيراً في سلطة الحكومة اللبنانية في اتخاذ القرار وتنفيذه، وتعتبر السلطات الحاكمة في دول الخليج مجرد امتداد للقبيلة المتسيدة. كما انضم العراق بعد غزو الولايات المتحدة له في سنة ٢٠٠٣، إلى قائمة الدول العربية التي تعكس فيها الدولة بطريقة مباشرة توزيع النفوذ بين ما يمكن تسميته، بالتبسيط الشديد، الطوائف العراقية، التي تنقسم في الحقيقة على أساس المذهب واللغة والدين بين أمور أخرى.

والجدير بالذكر أن جل الكتّاب العرب يعترفون لمعظم دولهم بهذا الاستقلال عن المجتمع، فليس الحديث عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي إلا تأكيد نوع من انفصام الصلة بين الجماعة الحاكمة من ناحية، ومطالب وتطلعات المواطنين من ناحية أخرى.

من أين جاء هذا الاستقلال النسبي للدولة في الوطن العربي؟ وهل هو مفيد وبنّاء، أم أنه أصبح واحداً من أسباب أزمتها؟

تشرح بعض نظريات الدولة في مجتمعات الجنوب بعض أسباب هذا الاستقلال، ويرجعه حمزة علوي إلى طبيعة دولة ما بعد الاستعمار في هذه المجتمعات. لا يقصد بذلك أن الاستعمار قد انتهى بحصول هذه المجتمعات على استقلالها السياسي، ولكنه يناقش طبيعة الدولة في الفترة التي أعقبت نهاية الاستعمار في صورتيه العسكرية والسياسية. هو يرى أن الدولة لم تنشأ في هذه المجتمعات، على عكس الحال في التجربة الغربية، انطلاقاً من رغبة قوى داخلية

في فرض سيطرتها السياسية على المجتمع، وإنما كانت نشأتها ترجمة لرغبة الدولة الاستعمارية في إقامة هياكل تسمح لها بإحكام سيطرتها على الأقاليم التي وقعت في إطار إمبراطوريتها في قارات الجنوب الثلاث. وتميزت نواة هذه الدولة بعد الاستقلال بتضخم الأجهزة التي تتولى مهام الأمن والدفاع والجباية، أي أجهزة الشرطة والجيش والمالية ربما بما يتجاوز احتياجات الدولة النامية وضمور الأجهزة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات للمواطنين. جهاز الدولة في هذه المجتمعات كان يتمتع بموقع قوة في مواجهة الطبقات المحلية، فكبار ملاك الأراضي يحتاجون إلى هذا الجهاز لحماية ملكياتهم في مواجهة الفلاحين المعدمين الساخطين على حرمانهم من ملكية الأرض، وعلى الشروط الباهظة لاستئجار الأراضي الزراعية وعلى فقرهم أو بطالتهم، والطبقة الرأسمالية الناشئة بحاجة إلى جهاز الدولة لحمايتها من المنافسة الأجنبية ولتوفير المرافق الأساسية. أما الطبقات العمالية والفلاحون، فلا يملكون التنظيم الذي يمكّنهم من التفاوض الجماعي للحصول على ظروف عمل ومعيشة كريمة، بل إن الشركات الدولية كذلك تفضل أن تتعامل مباشرة مع جهاز الدولة هذا وتدخل معه في شراكة لأنه شريك ذو مصداقية لا تملكها مؤسسات القطاع الخاص الناشئة. وهكذا يصبح جهاز الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار متحرراً من كل من السيطرة الاستعمارية المباشرة من ناحية، ومن ضغوط أي طبقات أو قوى اجتماعية محلية، ويوفر ذلك كله له قدراً عالياً من الاستقلال النسبي في مواجهة المجتمع.

ومن ناحية ثانية، يؤكد الكتّاب الماركسيون في تحليلهم طبيعة الدولة في المجتمعات الرأسمالية ـ وفي مقدمتهم كلّ من نيكوس بولانتزاس ورالف ميليباند ـ الاستقلال النسبي لجهاز الدولة في ظل الرأسمالية، وأن هذا الاستقلال النسبي ضروري لبقاء النظام الرأسمالي، لأن جهاز الدولة يرى مصلحة الرأسمالية كنمط إنتاج وتكوين اجتماعي أكثر من الرأسماليين الذين يرون فقط مصالحهم الفردية في الأجل القصير. ولذلك لا يستغرب ميليباند مثلاً أن جهاز الدولة الأمريكي قد أدخل إصلاحات «الصفقة الجديدة» على عهد الرئيس فرانكلين روزفلت، التي لاقت اعتراضاً من جانب الشركات الرأسمالية، أو كما نرى أوباما في الوقت الحاضر يحاول إدخال إصلاحات لا يرضى عنها أصحاب البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان هذا التحليل ينطبق على الدول الرأسمالية، فإن كارل ماركس قد وضع شرطاً للاستقلال النسبي لجهاز الدولة في تحليله للدولة الفرنسية على عهد لويس بونابارت (١٨٤٨ ـ ١٨٧٠) هو أقرب

إلى أوضاع دول الجنوب؛ فقد تمكن لويس بونابارت في رأيه من فرض دكتاتوريته والتحرر من نفوذ الطبقات الرأسمالية في المجتمع الفرنسي في العقدين الخامس والسادس من القرن التاسع عشر بفضل التنافس بين أقسام هذه الطبقات، وهو ما جعلها جمعاء ترضخ لسلطة بونابارت وتسعى إلى خطب ودّ جهاز الدولة الفرنسي على عهده.

وأخيراً، وفي حين إن الكتابات الرئيسية في مدرسة التبعية تطرح تصوراً للدولة باعتبارها أداة كلّ من الرأسماليات المحلية في مجتمعات الجنوب والسوق العالمية ممثلة في الشركات دولية النشاط، إلا أن بعض الكتابات في هذه المدرسة تتصور إمكان أن تؤدي الدولة دوراً مستقلاً ـ نسبياً ـ في مواجهة كلّ من الرأسمالية المحلية والشركات الدولية، ولكن ذلك هو أكثر احتمالاً في الدول ذات السوق المحلية الواسع والرأسمالية المحلية التي تملك سيطرة لا بأس بها في سوقها الوطنية، وكذلك عندما تتوافق استراتيجيات الرأسمالية الدولية مع المشروع الاقتصادي لجهاز الدولة في هذه الحالات.

إلى أيّ حدٍّ ينطبق هذا التحليل لطبيعة الدولة على أوضاع الدولة في الوطن العربي؟ هل يتمتع جهاز الدولة في الوطن العربي بقدر من الاستقلال النسبي في مواجهة الطبقات والطوائف والقوى السياسية المحلية؟ وهل يرجع ذلك كما ذهب حمزة علوي إلى آثار التجربة الاستعمارية؟

صحيح أن عهد الاستعمار بصورته العسكرية قد انقضى في معظم الدول العربية إلا أن آثاره ما تزال قائمة بالنسبة إلى كثير من هذه البلاد. فعلى عكس التجربة الأوروبية، التي كانت نشأة الدولة الحديثة فيها انعكاساً لرغبة قوى اجتماعية محلية في أن تقيم كياناً يسمح لها بفرض سيطرتها على مجتمعها، كان قيام بعض الدول في الوطن العربي ترجمة لصراعات القوى الدولية وتنافُسها على تقسيم الوطن العربي أو أقاليم منه كانت تخضع لسيطرة قوى أخرى، وبكل تأكيد من دون استشارة السكان المحليين. ولذلك نشأت دول مثل الأردن ولبنان والعراق والسودان ومعظم دول الخليج وهي تفتقر منذ البداية إلى رضاء قسم من مواطنيها. صحيح أن بعض هذه الدول قد تمكّنت لظروف خاصة من أن تكسب الشرعية من وجهة نظر هؤلاء المواطنين، وأن تنمّي هويتهم القطرية التي صاروا يعتزون، وربما يبالغون في الاعتزاز بها، ولكن لم تكن تلك حال كل هذه الدول. فالبعض الآخر واصل التمييز ضد أقسام من سكانه أو لم يجتهد كثيراً في

النهوض بأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، ما أتاح للنخبة التي ظهرت في أوساطهم أن تعبئ شعورهم ضد بقاء الدولة الموروثة عن عهد الاستعمار. وهكذا، شهدنا انكماش سيطرة الدولة المركزية إلى ما لا يتجاوز حدود العاصمة في الصومال، أو توقف سلطة الدولة المركزية عند حدود واحد من أقاليمها في العراق، ومطالبة قائد هذا الإقليم علناً بضرورة ممارسة سكانه حق تقرير المصير، وأخيراً اضطرار الحكومة المركزية في السودان إلى قبول حق تقرير المصير لسكان الجنوب تمهيداً لاستقلاله بعد حرب أهلية ضروس دامت نصف قرن من الزمان، فضلاً على التمرد المستمر على سلطة الدولة من جانب قسم كبير من مواطنيها لا يكاد يعترف بسلطتها عليهم كما هي الحال مثلاً في لبنان والبحرين.

بل إن تكوين جهاز الدولة خصوصاً في الفترة التي أعقبت الاستقلال مباشرة كان يعكس أولويات الدولة الاستعمارية وليس حاجات السكان المحليين. كان اهتمام هذه الدولة الرئيسي هو بالحفاظ على سيطرتها على الإقليم الذي خرجت به من تنافسها مع القوى الاستعمارية الأخرى، فضلاً على تحصيل الضرائب من سكانه. وهكذا ورثت دولة ما بعد الاستعمار قدرة على فرض إرادتها على كل المواطنين من خلال القهر، وقدرة محدودة على اكتساب الشرعية بينهم بتوفير حياة كريمة لهم بمكافحة الفقر في ما بينهم وتقديم خدمات صحية وتعليمية، وما زال انعدام التوازن بين قدرة الدولة العربية على القهر وقدرتها على أن يكون لها مردود إيجابي على حياة المواطنين قائماً في معظم الدول العربية حتى الآن.

وقد عززت هذه الأوضاع من استقلال جهاز الدولة في مواجهة المواطنين في معظم المجتمعات العربية التي لم تشهد تحدياً كبيراً لاستمرار الدولة داخل الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وهو استقلال اعترف به كل الكتّاب العرب الذين خاضوا في تحليل أزمة الدولة العربية، وما الحديث عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي إلا تكريس لهذا الاعتراف، فالدولة غير الديمقراطية هي الدولة التي لا تلقي بالاً لرغبات الأغلبية الساحقة من مواطنيها. ويخرج عن ذلك من اهتموا بتحليل المجتمع اللبناني أو مجتمعات الخليج، فهؤلاء أكدوا دور بعض التكوينات الاجتماعية مثل الطائفة أو القبيلة كقاعدة أساسية للجماعات الحاكمة في هذه البلدان تفرض إرادتها عليهم، وتحدّ من استقلالهم.

وقد تباينت الآراء في تفسير جذور هذا الاستقلال، فمنهم من أرجعه إلى

الطبيعة النهرية لبعض المجتمعات العربية، وخصوصاً في مصر والعراق، حتى وإن انتقدوا ما طرحه ماركس عن نمط الإنتاج الآسيوي وما أفاض فيه فوتفوغل عن الاستبداد الشرقي، وكان من أصحاب هذه الرؤية كل من جمال حمدان وأحمد صادق سعد في مصر، وسلّم آخرون باستقلال الدولة العربية في مواجهة مجتمعاتها، ولكنهم اعتبروا أن هذا الاستقلال هو الوجه الآخر لانصياع مطلق لمصالح قوى خارجية، إما باعتبار أن الوطن العربي إقليم تابع اقتصادياً في إطار السوق العالمي، أو لأن المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى تجعلها تتغاضى، أو ربما ترحّب بالطبيعة غير الديمقراطية للنظم العربية، على اعتبار أن قدراً من الديمقراطية في الوطن العربي سوف يتيح للقوى الإسلامية والقومية واليسارية المعادية للنفوذ الغربي فرصة أكبر للوصول إلى السلطة، ومن ثم الحدّ من النفوذ الغربي في المنطقة.

ثانياً: قوة الدولة وضعفها وخصائص جهاز الدولة

التفسيرات السابقة لاستقلال جهاز الدولة، ترجع ذلك إلى طبيعة المجتمع الذي يعلوه هذا الجهاز، فهو إما مجتمع تتنافس أقسام الطبقات العليا فيه على نحو لا يمكّن أياً منها من السيطرة على جهاز الدولة، أو أن تكون هذه الطبقات حديثة للغاية، أو هي عاجزة عن بسط هيمنتها على المجتمع أساساً بسبب إخفاقها الاقتصادي الذي لا يمكّنها من الوفاء بالحاجات الأساسية للطبقات الشعبية التي تعتمد عليها. ولا يرضي هذا التفسير علماء السياسة من أصحاب التوجه الليبرالي الذين يطرحون في المقابل تفسيراً آخر لقوة الدولة وضعفها، يستند إلى خصائص جهاز الدولة ذاته. هم يؤكدون أن الدولة القوية هي تلك التي تتمتع بالاستقلال في مواجهة مجتمعها، ولكنهم، في كتابات إريك نوردلينغر مثلاً يصنفون الدول التي تتمتع بمثل هذا الاستقلال إلى نمطين، **واحد منهما** يجمع إلى جانب القدرة على صنع السياسات متحرراً من أي ضغوط قد تمارسها قوى داخلية، سواء كانت طبقات أو جماعات مصالح أو مؤسسات دينية أو عسكرية أو بيروقراطية، الحصول على مساندة المجتمع. قوة الدولة هنا لا تنجم عن القهر والاستبداد، وإنما تعود إلى رضاء أفراد المجتمع عن أسلوب ممارسة الدولة لسلطتها. باختصار الدولة القوية هي تلك التي تجمع بين الاستقلال والشرعية. أما **النمط الآخر** فهو يملك بالفعل الاستقلال بهذا المعنى، ولكنه لا يحظى بالشرعية، بل يعتمد على مزاولة القهر إن كان ثمة حاجة إلى ذلك لاستمرار حكمه. وفي مقابل هذين

النمطين، ثمة نمطان آخران يفتقدان الاستقلال، فهما يستجيبان لرغبات جماعات محلية مختلفة قد تكون طبقات أو أقساماً من طبقات أو زعامات دينية أو طائفية أو قبلية، ولكن نمطاً منهما يحظى في مقابل ذلك بقدر من الشرعية ربما لأنه يستجيب لمطالب الطبقات الشعبية، ولكن النمط الآخر يصل إلى درجة من الضعف تجعله يستجيب لمطالب متناقضة ما يودي به إلى سخط معظم المواطنين عليه، فلا يحظى بالشرعية.

أصحاب هذا التوجه الليبرالي في تفسير قوة الدولة وضعفها يرجعون ذلك إلى خصائص جهاز الدولة ذاته، ويعلون من شأن أربع خصائص لجهاز الدولة هي تمايزه من المجتمع، وتمايزه الداخلي، ودرجة تماسكه، وتعدد الأساليب التي يتبعها في التعامل مع معارضيه. تمايز جهاز الدولة عن المجتمع قد يعود إلى أن من يديرونه هم مختلفون عرقياً أو دينياً عن أفراد المجتمع الآخرين، أو أنهم يستخدمون في تعاملهم لغة ليست هي لغة أغلبية المواطنين، أو لأن الدخول في جهاز الدولة والترقي فيه يخضع لمعايير خاصة لا تتوافر في أغلبية هؤلاء الأفراد، منها مثلاً ضرورة اجتياز اختبارات معيّنة تقتضي إعداداً خاصاً. ويقصد بالتمايز الداخلي تعدد وحدات ومستويات جهاز الدولة، ما يجعل من الصعب على أيّ جماعة اجتماعية أن تكسب ودّ ومباركة كل هذه الوحدات والمستويات، ويصبح التحدي أمام من يريد توجيه جهاز الدولة لحسابه أن يخوض سباق حواجز، فكلما تخطّى حاجزاً، ظهر له حاجز آخر، وهو ممّا يعضّد قدرة جهاز الدولة على مقاومة الضغوط الواقعة عليه. وبطبيعة الحال تزداد هذه القدرة عندما يكون جهاز الدولة متماسكاً في مواجهة من يريدون ممارسة ضغوط عليه، وكذلك عندما تملك الدولة قدرة أكبر على التلاعب بخصومها عندما تتنوع أساليبها في مواجهتهم، فمن لا يلين بالقهر قد يلين بالإغواء.

هل يمكن تفسير قوة الدولة وضعفها في الوطن العربي بناء على هذا المنظور؟ قد لا يكون صحيحاً أن دخول جهاز الدولة في أي بلد عربي كان محظوراً على قسم معيّن من المواطنين، ولكن هناك انطباعاً سائداً بأن مستويات معيّنة في هذا الجهاز، وخصوصاً في قمته، وفي بعض مؤسساته، كانت مغلقة على جماعات معيّنة، قد يكونون من السنّة أو التكريتيين في العراق على عهد صدام حسين، أو هم من المسلمين في مصر، أو من المتحدثين بالفرنسية في الجزائر، أو من دافعي الرشوات وأصحاب المحسوبية في حالات أخرى. ومن ناحية ثانية فالقواعد التي يعمل على أساسها جهاز الدولة في كل الدول العربية هي قواعد منقولة من خبرة الدول

الغربية، وسواء تعلق الأمر بقواعد البناء أو المرور أو حتى التعامل في النقد الأجنبي، فكلها قواعد مستوردة من ثقافات أخرى يطبقها جهاز الدولة في مجتمع له ثقافة مغايرة، ومن ثم يزداد تمايزه من المواطنين.

وربما أصبح **التمايز الداخلي** سمة لجهاز الدولة في معظم البلاد العربية، بعد عقود من التطوير الإداري **مصحوباً بتضخم حجم الجهاز البيروقراطي** حتى أصبح هذا التمايز الداخلي عقبة كأداء أمام المواطنين، ودليلاً ليس على استقلال مرغوب لجهاز الدولة، ولكن على ترهّله، بل ومقاومته لجهود الإصلاح الإداري خدمة لمصالح مستقرة للعاملين فيه.

ويواكب ذلك، وجود ما يسهم في ضعف استقلال جهاز الدولة، وهو افتقاد التماسك. وهناك ثلاث حالات صارخة، في مقدمتها **لبنان**، الذي يفتقد فيه جهاز الدولة التماسك على مستوى مجلس الوزراء، وبين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في عهد قريب، وما بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الوزراء والسلطة التشريعية في مجلس النواب، وقد أدت هذه الخلافات إلى شلّ العمل في مجلس الوزراء وفي مجلس النواب مرات عديدة امتد بعضها قرابة العامين. كما يقف **العراق** في المرحلة التي تلت غزوه على يد القوات الأمريكية مثلاً آخر على غياب التماسك على مستوى مجلس الوزراء بين الكتل السياسية التي لم يتم اتفاقها حتى الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ على كلّ المناصب الوزارية، ولا في ما يبدو على العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس جديد مخوّل بحث القضايا الاستراتيجية. ووصل غياب الاتفاق بين رئيس جمهورية الصومال ورئيس الوزراء حدّاً دعا رئيس الوزراء أخيراً إلى تقديم استقالته من منصبه. وتضرب **مصر** مثلاً آخر على افتقاد التماسك على مستوى أجهزة الدولة بالأحكام القضائية التي تبطل قرارات حكومية مهمة تتعلق بسوء تخصيص الأراضي أو ببيع الغاز الطبيعي لإسرائيل، أو بطرد الشرطة من الجامعات الحكومية أو بإبطال الانتخابات. وقد يرى البعض في ذلك دليلاً على استقلال السلطة القضائية، وهو أمر محمود، ولكن تجاهل السلطة التنفيذية لهذه القرارات يقف دليلاً على غياب التماسك بين أجهزة الدولة وعلى انتهاك سيادة القانون.

وأخيراً، لا شك أن لدى الدول العربية أساليب عديدة للتعامل مع منتقديها، وهناك العديد من الأمثلة على معارضين في المغرب وتونس ومصر والسودان وغيرها انتقلوا من معارضة سلطة الحكم إلى مواقع أصدقائها والمدافعين

بحماس عنها، ولا يملك الكاتب أن يصدر تعميماً على الدول العربية جمعاء في هذا المقام، ولكن يبدو أن الدولة العربية تفضل سلاح القهر بدلاً من الحوار واكتساب الشرعية في تعاملها مع حركات المعارضة ذات القواعد الشعبية الواسعة. والأمثلة هنا عديدة وتتعلق خصوصاً بتعامل بعض الدول العربية مع الحركة الإسلامية، وخصوصاً جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر، وحركة النهضة في تونس، وحركة الإخوان المسلمين في مصر، وقد أخذ الاعتماد على سلاح القهر مداه في الحالة السورية، التي شهدت في بداية الثمانينيات الإغارة بالطائرات ودك مدينة كاملة من الجو، ما أدى في ما شاع إلى مقتل آلاف من الأشخاص خلال بضعة أيام.

وليس من المبالغة في ضوء التحليل السابق الاستنتاج بأن معظم الدول العربية تنتمي إلى الخانة المسماة دول صلدة أي تجمع بين الاستقلال النسبي في مواجهة المجتمع، ولكنها تفتقد رضاء المواطنين والشرعية. وأترك للقارئ أن يحدد أين تقع دول مثل الصومال والسودان والعراق ولبنان واليمن والبحرين وكلّ دول الخليج الأخرى.

ثالثاً: استقلال جهاز الدولة وتطور المجتمع

هل يمكن اعتبار استقلال جهاز الدولة، بالمعنى الذي جرى تعريفه في هذه الصفحات، أي أن يصنع جهاز الدولة سياساته وأن يتخذ قراراته متحرراً من أي ضغوط قد تمارسها عليه جماعات متنفذة خدمة لمصالحها الخاصة، شرطاً إيجابياً ضرورياً للتطور الإيجابي للمجتمع. لقد انتهت مدارس فكرية عديدة إلى أن هذا الاستقلال أمر ضروري حتى يعمل جهاز الدولة لصالح جميع المواطنين أو أغلبيتهم الساحقة، ولكن هذا الاستقلال استقلال نسبي، لا يعني الانفصال عن المجتمع، وإنما التفاعل مع كل قواه، طبقاته وطوائفه، أحزابه السياسية والجماعات التي يشكلها المواطنون تعزيزاً لاهتمامات مشتركة تجمع بينهم.

ويخرج جهاز الدولة من هذا التفاعل برؤية تلتقي في كل جانب منها مع مطالب واحدة أو أخرى من الجماعات الأساسية التي يتألف منها الوطن. قد تكون تلك رؤية مثالية لعملية صنع السياسة، ولكنها يمكن أن تصلح معياراً للحكم على عمل جهاز الدولة، وما إذا كان يسعى بالفعل إلى تحقيق الخير المشترك لكل المواطنين، أم أنه يخدم في النهاية مصالح خاصة. على أرض الواقع،

فإن استجابة جهاز الدولة لمطالب المواطنين هي استجابة تتفاوت بحكم مدى النفوذ الذي تتمتع به كل جماعة محددة من المواطنين، والذي يعكس حظها من الموارد السياسية، التي تتمثل في المعرفة والمال والأصوات والمنظمات التابعة والاتصالات الاستراتيجية إلخ. . .

وقد طرح علماء السياسة والاقتصاد رؤية لكيفية تحول استقلال جهاز الدولة النسبي إلى قوة دافعة لتطور المجتمع، وذلك في إطار تفصيل مفهوم الدولة الإنمائية الذي خرج به الباحث الأمريكي شالمر جونسون من واقع دراسته لتجربة التنمية اليابانية، الذي اعتبر الكثيرون أنه ينطبق بالمثل على الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا، وخصوصاً كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وإقليم هونغ كونغ في الصين، وهي ما سمّي بالنمور الأربعة، ولحقت بها ماليزيا، وانضمت إليها وتجاوزتها الصين، وتسير فييتنام على الطريق نفسه. ومع تفاوت معدلات النمو وهيكله في الدول العربية، إلا أن أيّاً منها لم يصل إلى مرتبة الدول الصناعية الجديدة، على الرغم من أن بعض الشروط التي من شأنها تسهيل التنمية الاقتصادية مثل توافر رؤوس الأموال قد تهيأت لها. فلماذا عجز جهاز الدولة في أي من الدول العربية ـ على الرغم من تمتعه بالاستقلال النسبي في معظمها ـ عن قيادة تنمية اقتصادية ناجحة.

الإجابة عن هذا السؤال تقتضي معرفة شروط قيام الدولة الإنمائية، وتقصّي مدى توافرها في حالة الدول العربية. تشمل هذه الشروط:

١ ـ الاستقلال النسبي لجهاز الدولة عن الانقسامات الرئيسية في المجتمع.

٢ ـ أن يشكل الخبراء التكنوقراط قسماً مهماً من الجماعة الحاكمة.

٣ ـ أن تكون التنمية الاقتصادية هي الشاغل الرئيسي للنخبة الحاكمة.

٤ ـ أن يملك جهاز الدولة القدرة على تعبئة عالية للمدخرات والاستثمارات.

٥ ـ أن يملك جهاز الدولة قدرة عالية على التنسيق بين إدارات الدولة المختلفة.

٦ ـ وجود علاقات وثيقة لجهاز الدولة مع جماعات متنفذة في المجتمع، ولكن بشرط أن يكون جهاز الدولة هو القائد لهذه الجماعات، فلا تحدّ هذه العلاقات من استقلاله.

٧ ـ صنع سياسات لا تعادي اقتصاد السوق، ولكنها تنطوي على نوع من التخطيط المرن، الذي يبتعد عن الأسلوب الصارم الذي كان سمة للتخطيط المركزي.

من الصعب في تعقيب مختصر مثل ما يرد في هذه الصفحات الإجابة عن هذا السؤال مع التنوع الكبير في الأوضاع الاقتصادية للدول العربية، ولكن يقترح الكاتب أن يكون من بين أسباب الإخفاق في تحقيق نقلة نوعية في التنمية الاقتصادية للدول العربية عدم تمتع جهاز الدولة في دول الخليج التي توافرت لها عوائد مالية ضخمة بالاستقلال النسبي في مواجهة مجتمعه، أو بعبارة أخرى التداخل الشديد بين الدولة والقبيلة في هذه المجتمعات، وفي المجتمعات العربية الأخرى فإن الأولوية المنخفضة للتنمية الاقتصادية والعجز عن تعبئة كبيرة للموارد المحلية، فضلاً على الإخفاق في تنمية علاقات تفاعل مع جماعات رجال الأعمال، مع الحفاظ في ذات الوقت على الاستقلال عنهم، قد تكون من بين أسباب هذا الإخفاق.

قول أخير

لقد كان هذا التعقيب استكمالاً لما كتبه د. عمرو حمزاوي، وإذا كان من الصحيح أن تحليل د. عمرو قد انصب على الجانب السياسي في أزمة الدولة العربية، فقد اهتم هذا التعقيب بالبعد الاقتصادي في هذا الفشل. وإذا كان النجاح في تحقيق نقلة نوعية في التنمية الاقتصادية العربية يقتضي أن يتمتع جهاز الدولة بالاستقلال النسبي في مواجهة مجتمعه، وهو شرط قد تحقق في عدد لا بأس به من الدول العربية، إلا أن الجماعات الحاكمة في هذه الدول لم تنجح في استثمار هذه الميزة لصالح تطور المجتمع. لقد اجتهدت في مرحلة الخمسينيات والستينيات في استخدام هذا الحرية النسبية لجهاز الدولة في دعم الاستقلال الوطني ومكافحة الفقر، إلا أن إخفاق تجارب التنمية المستقلة في ذلك الوقت قد أعقبه تخلّي جهاز الدولة عن مشروعه التحرري والاستسلام للتبعية للسوق العالمي، وبدلاً من تعزيز سلطته باكتساب الشرعية والترقي إلى مكانة الدولة القوية، فقد أصبح يعتمد على القهر وعلى التحالف مع طبقات رأسمالية صاعدة، ما جعل استقلاله في مواجهة هذه الطبقات يتآكل تدريجياً، وهو مما يعمّق من أزمة الدولة في الوطن العربي.

المناقشـات

١ ـ عبد الملك المخلافي

أولاً الشكر للدكتور عمرو حمزاوي على هذه الورقة الهامة، وعلى العرض الهام الذي استكمل أشياء لم تكن موجودة في الورقة، والحقيقة أنه في ملاحظته التي قالها في البداية، حول أن هذه كتابة أولى للورقة أغناني عن ملاحظة عامة فحواها أن الأفكار العميقة الموجودة في الورقة لم تُستكمل كما تتطلب هذه الأفكار، ونحن ننتظر أن تصاغ بصورة أفضل لأنها في تقديري مهمة جداً، والتقديم الذي قدّمها به أضاف إليها عمقاً أكبر.

أما بعد ذلك فلديّ ملاحظات من وحي هذه الورقة الهامة التي شخّصت وشرّحت أزمة الدولة في الوطن العربي:

الملاحظة الأولى في ما يتعلق بمقاربة د. عمرو في ما يتصل بالكيانات ما قبل الدولة، القبلية والطائفية وغيرها. أنا أعتقد أن المقاربة التي قدّمها سواء بالإنكار من الفئات الشمولية لهذه الكيانات، أو من لجوء الفرد إلى الاحتماء بهذه الكيانات، تحتاج إلى أن تُستكمل بالحديث عن العصبية السائدة الآن في الوطن العربي. وفي تقديري أن الحكم بعصبية ما قبل الدولة، المناطقية والقبلية والعشائرية والمذهبية، قد ولدّت في مقابلها كل العصبيات الأخرى، بمعنى أنك عندما تحكم بحكم عشائري أو قبلي تولّد حفيظة القبائل الأخرى وهكذا. لدينا نماذج كثيرة، النماذج التي أشار إليها د. عمرو: اليمن والسودان والصومال هي حكم بالعصبيات ولدت في مقابلها عصبيات أخرى، وهذه العصبيات تستقوي فيها كل جماعة بما تستطيع، أحياناً تكون عصبية قبلية أو مناطقية أو شطرية كما هو الحال مثلاً في الجنوب في اليمن، أو العصبية المذهبية كما هو الحال في الشمال عند الحوثيين وهكذا. وهذا الأمر يمكن بدون تحفّظ إطلاقه على معظم

الوطن العربي. كما ولّد هذا الحكم بالعصبية سلطات متناقضة، سلطات موازية، ولّدت سلطة شكلية هي مجلس النواب أو الوزراء، وولّدت سلطة فعلية هي القبيلة أو العصبية الحاكمة، يستمدّ الفرد فيها مدى نفوذه من العصبية التي تحكم وليس من السلطة التي هو فيها شكلاً. فقد يكون أحد الوزراء الذي لا ينتمي إلى عصبية حاكمة، أقلّ بكثير في صلاحياته من نائبه الذي ينتمي إلى عصبية حاكمة مثلاً، وأحياناً يمكن الخلط بدون أن يثير هذا حفيظة الموضوعيين، بين فكرة العصبية والعصابة في إدارة الحكم. أيضاً عندما تحصل العصبية بالحكم في هذه الإدارة، فإن هذا يولّد احتماء الفرد بعصبيته الأخرى، ويولّد الغياب في المساواة أمام القانون، وإضعاف المجتمع المدني أمام هذا المجتمع العصبوي، واعتبار المجتمع المدني حالة طارئة، وتدمير الدولة وتدمير المجتمع في الوقت نفسه.

الملاحظة الثانية، وحرصاً على الوقت، نحن شرّحنا كثيراً التجارب الاشتراكية والشمولية، ثم ابتدأنا من السبعينيات ما سُمّي بالانفتاح وسياسة السوق والخصخصة. يجب علينا أن ننظر اليوم إلى هذه الظاهرة بموضوعية، وفي تقديري أن تخلّي الدولة عن دورها الوظيفي، ليس فقط التنموي، لكن في الصحة والتعليم كما أشارت الورقة، بشكل يكون شبه كامل بحجة الخصخصة واقتصاد السوق، دمّر علاقة الدولة بالمجتمع ودمّر الدولة، وهذه مسألة أعتقد أن لها أهمية، أدّت إلى غياب شرعية الرضا الشعبي، وأظن أن أي سلطة عربية اليوم لم تعد تمتلك الرضا الشعبي. كما أن انعدام وسائل التغيير عبر الدولة وعبر المجتمع، أدى أيضاً إلى تدمير الدولة وتدمير المجتمع معاً.

٢ ـ إبتسام الكتبي

أنا أتساءل: هل هي أزمة دولة أم أزمة مجتمع أم أزمة نظام حكم؟ أرى أنها هذا كلّه مجتمِعاً. كما أودّ أن أضيف أمراً آخر، فقد تحدث د. عمرو عن شرعية الإنجاز الاقتصادي، فعدة دول، مثل النمور الآسيوية، حققت تقدماً اقتصادياً. صحيح أنه على حساب التقدم السياسي، لكن في الدول العربية لم يتحقق هذا الإنجاز الاقتصادي، بالرغم من الثروات الهائلة، علماً أن تلك الدول مستبدة ودولنا أيضاً مستبدة.

أما بالنسبة إلى أزمة الاندماج وعلاقتها بالدولة القُطرية، فهي أن الدولة القُطرية القائمة طبعاً اصطناعية، وهي محاولة قصر أقليات وهويات مختلفة في دولة قائمة على حدود مصطنعة، وبالتالي علاقة هذا بالمشروع القومي العربي الذي

حاول أن يُقصِر هذه الأقليات في بوتقة عروبة هي خارجها، في ظل غياب مفهوم المواطَنة أو عدم إعماله.

كما إني لا أجد تعرّضاً للعامل الخارجي في هذه الأزمات، وهنا أستحضر العراق، ونحن هنا دولة محيَ فيها النظام وأبقى الخارج على الدولة، مع أن ثمة محاولة لتفكيك هذه الدولة وتذريرها إلى فدراليات. ما دور العامل الخارجي في مجمل الأزمات التي ذكرها د. عمرو؟

ختاماً أريد أن أُفرد مساحة لدول الخليج، فصحيح أن هناك خيطاً ناظماً بين كل هذه الأزمات التي ذكرها د. عمرو، ومعها دول الخليج، لكن ثمة أزمات أيضاً، رغم وجود شرعية الإنجاز الاقتصادي، فقد قامت هذه الدول على نمط الدول الريعية، مع ندرة سكانية مكّنتها من أن توزّع الدخل. ما بعد الدولة الريعية هذه، سوف تواجه هذه الدول أزمة في ما يتعلق بهذا الموضوع. كما إن ثمة شيئاً غريباً في الوطن العربي وحتى في العالم، إنها دول قائمة على معادلة أقليات أصلية مقابل أكثرية وافدة. ما مدى استمرارها؟ وهل ستقبل هذه الأغلبيات الوافدة بهذا النمط من الحكم؟ خصوصاً أنها قادمة من نظم، إذا استثنينا العرب، نُظم حكم ديمقراطية، هل ستقبل بهذه النظم أن تحكمها؟ كان بودّي لو رسم لنا د. عمرو دوائر داخل هذه الأزمات، هل هناك مثلاً حالات خاصة؟ أنت حاولت أن تدرس الدولة العربية دراسة عامة، لكن لو حددنا خصوصيات أو دوائر لكل مجموعة من الدول داخل المنطقة العربية، فقد يسهّل هذا علينا الفهم أحياناً، فالتعميم يضبّ الصورة، ولا يجعلك تفهم المنطقة بشكل أفضل.

٣ ـ خير الدين حسيب

أهنّئ الأخ عمرو حمزاوي على ورقته، وعلى العوامل التي اعتبرها أزمات الدولة العربية في الوطن العربي، وأحبّ أن أضيف أزمتين أخريين قد لا تنطبقان على كل الدول العربية، بل على بعضها:

هناك دول عربية غير قابلة للحياة اقتصادياً، وهذا ينطبق على الأردن خصوصاً، وينطبق على الدولة الفلسطينية المتوقعة. الأردن، بغضّ النظر عن سبب قيامه، لكن من نشأته إلى الآن، هو يعتمد على جهة خارجية للتمويل الاقتصادي. كانت بريطانيا بعد استقلال الأردن، ثم أمريكا، ولفتره كانت السعودية، وفي فترة أخرى العراق، والآن أمريكا. وقد تناقشتُ كثيراً مع إخوان

من الأردن عن مدى إمكانية اعتماد الأردن على نفسه اقتصادياً، وكان هناك اتفاق على أن الأردن غير قادر على الاعتماد على نفسه اقتصادياً. وبوجود الأخ د. مروان المعشّر، أنا حريص على سماع رأيه في هذا.

هذا الأمر ينطبق كذلك على الدولة الفلسطينية، وقبل اتفاق أوسلو، عقدت منظمة التعاون ندوة في أوكسفورد حول الاقتصاد الفلسطيني، ووصلت إلى أن الدولة الفلسطينية غير قابلة للحياة اقتصادية. والمرحوم د. يوسف صايغ، يوم كانت منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، أجرى دراسات لمستقبل الدولة الفلسطينية، ووصل إلى النتيجة نفسها. فهذه أزمة من الأزمات التي لا يمكن حلّها ذاتياً.

الأزمة الأخرى هي ما تسمى الدول العربية التي تعتمد على مورد طبيعي واحد قابل للنضوب. فمشروع الدولة ليس مشروع ثلاثين أو أربعين أو خمسين سنة، بل هو مشروع طويل الأمد. لكن في دول مثل الكويت والبحرين والإمارات وقطر، تعتمد على مورد قابل للنضوب وهو النفط (والغاز بالنسبة إلى قطر)، سواء استمر لثلاثين أو أربعين أو خمسين سنة، فماذا سيحصل بعد ذلك؟ ماذا سيحصل لهذه الفنادق الكبيرة وهذه المؤسسات؟ كثيرون من أصحاب الأعمال أمنّوا أنفسهم، ثمة من عنده بيت في لندن أو أمريكا أو غيرها وعندما ينفد هذا المورد الطبيعي الوحيد، فسيتركون هذه البلدان «ويبقى الشقا على من بقى»، وإضافة إلى النقطة المهمة التي أثارتها الأخت في موضوع العمالة الأجنبية. في دول الخليج، في ما عدا السعودية، فان نسبة ما يسمّى المواطنين، أي أهل البلد، لا تزيد على العشرين بالمئة من مجموع السكان، وفي ما يتعلق باليد العاملة، لا تزيد نسبتهم على العشرة بالمئة أو أقل. ما مستقبل هوياتها ولغاتها..؟ أنا أعتقد أن هذه هي من القضايا التي تمثل جزءاً من الأزمات التي يعانيها بعض ما يُسمّى الدول العربية، وليس بالضرورة أن تشمل الكلّ.

٤ ـ غسان العزي

موضوع أزمة الدولة في الوطن العربي درسناه وبحثنا فيه وعنه كثيراً عندما كنا طلاباً في الجامعة، واليوم ما زلنا نفعل ونحن أساتذة فيها. لم تتغير الأمور من وقتها سوى أن الانفصال حدث في الشؤون، واحتل العراق، وما يزال لبنان فريسة حروب أهلية تتخذ لنفسها وجوهاً وأشكالاً مختلفة في كل مرّة.

على المستوى العلمي ما نزال ننزع إلى وضع لائحة بكلّ المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعانيها مجتمعاتنا لنحمّلها ـ أي المشكلات ـ مسؤولية «ضعف» أو «عجز» أو «تفكك» أو «غياب» الدولة، من دون القدرة على تحديد المجال الخاص بالدولة، وبالتالي المشكلات المسؤولة عن أزمة هذه الأخيرة.

لم ننتج نحن العرب نظريات ذات بعد إنساني في مجال الاجتماع السياسي منذ ألف عام، لذلك فإننا دائمو العودة إلى ابن خلدون وابن رشد، مع الاستعانة بالنظريات القائمة في الغرب على وجه العموم. ونعاني افتقاراً شديداً إلى الدراسات الإمبريقية، علماً أن التقدم الذي حصل في الغرب في المجال المعرفي يعود، في ما يعود، إلى ازدهار الدراسات الأمبريقية، في القرون الثلاثة الماضية، التي أنتجت نظريات راحت تصطدم بواقع التطبيق، فتنجح في إحداث تغييرات فيه أو تخفق. وهكذا لقد جرّبوا الدولة الدينية، ثم السلطة الملكية المطلقة، ثم الجمهورية الاستبدادية، وصولاً إلى الديمقراطية الحالية، وكان هناك بالتوازي تطور للفكر السياسي الذي كان يتغذى من التجارب الواقعية.

لا يكفي القول إن لدينا هذه المشكلة أو تلك أو سرد لائحة بمشاكلنا، بل ينبغي، عن طريق الدراسات الإمبريقية، ترتيب المشكلات بحسب الأولوية، تلك المسؤولة مباشرة أو مداورة عن أزمة الدولة، وتلك التي أنتجت مشكلات أخرى، وبالتالي كان حلّها يمكن أن يقود إلى حلول لمشكلات أخرى.

معظم المشاكل التي نعانيها موجودة في معظم دول العالم، والأكثر حداثة منها في انكلترا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا.. الخ. وكانت انفصالية استخدمت العنف والإرهاب. انتهت هذه الحركات تقريباً وبقيت الدول. لماذا لم تنفجر بلجيكا مثلاً رغم ما يحدث من انفكاك بين الوالون والفلاندرز العاجزين عن تشكيل حكومة منذ عام تقريباً؟ لماذا في المقابل انفجر السودان اليوم بالذات، وهل هو مقدمة لانفجارات متتالية في الشرق الأوسط؟

لماذا هبّت رياح الديمقراطية على أمريكا اللاتينية التي انتقلت معظم دولها من حالة التخلف والتفكك إلى حد معقول من الديمقراطية والحداثة؟ لماذا هبّت هذه الرياح نفسها على القسم المتأخر من أفريقيا جنوبي الصحراء حيث بدأت صناديق الاقتراع تساهم في تغيير الحكام؟ لماذا حدث تحول ديمقراطي كبير من نظام سياسي إلى نقيضه في أوروبا من دون ضربة كف واحدة؟ لماذا توحّدت أوروبا ذات العشرين لغة وثقافة والتاريخ المليء بالحروب الطاحنة... الخ وما

زلنا في الوطن العربي على حالنا، رغم كلّ ما حدث من متغيرات في القرن العشرين مروراً بالحرب الباردة وصولاً إلى اليوم؟

عملية المقارنة القائمة على دراسات مقارنة جديدة تجمع ما بين النظري والإمبريقي يمكن لها أن تساعدنا على وضع الأصبع بالتحديد على المشاكل المسؤولة عن أزمة الدولة، وعلى العثور على الباب الذي منه يمكن الولوج إلى بناء الدولة: هل هو مجرد إصلاح القضاء كما يقول البعض؟ هل هو مجرد تطبيق نظام انتخابي يؤدي إلى تمثيل حقيقي؟ هل هو مجرد التوصل إلى فصل حقيقي وفصل ما بين الدين والدولة؟ هل هو في تحفيز التجارة والاقتصاد كما فعل كسياو بينغ في الصين؟ هل هو في كل هذه الشروط مجتمعة؟ إنه مشروع لا يمكن لأفراد وباحثين، مهما علا شأنهم، أن يحملوه، إنه مشروع مراكز أبحاث حيوية مثل مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع نظرائه في الوطن العربي وخارجه على السواء.

٥ ـ مروان المعشر

كانت هناك محاولة في الأردن لتطوير عقد اجتماعي جديد تشترك في وضعه مجموعة تمثل مختلف الأطياف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ألا وهي تجربة الأجندة الوطنية.

وفي الجزء الاقتصادي من هذه الأجندة، تمّ وضع برنامج واضح ينقل الأردن من وضع يعتمد فيه إلى حد كبير على المساعدات الخارجية إلى اقتصاد مكتفٍ ذاتياً بحدود عام ٢٠١٧، ولكنه يتطلب التحول من اقتصاد شبه ريعي إلى اقتصاد يعتمد على الإنتاج والكفاءة. وهذا ما وقفت ضده طبقة المستفيدين من هذا النظام الريعي، التي رفضت بكل وضوح اعتماد الكفاءة معياراً أساسياً، واستمر اعتمادها على معيار الولاء الذي يتأتّى من خلال النظام الريعي وليس من منظور المواطنة. وقد أدى ذلك إلى وضع الأجندة على الرفّ، وعدم الأخذ بأيٍّ من بنودها بشكل جدّي ومستدام.

٦ ـ جمال زهران

أودّ التركيز في عدّة نقاط على ورقة د. عمرو حمزاوي، هي:

١ ـ تأكيداً لما قاله الزميلان د. غسان ود. المخلافي، حول فكرة تسمية من يحكمنا وما يترتب عليه، هل هم عصبة أم عصابة، وأقول إن الأمر يتجاوز ذلك

إلى الإقطاعيات والعزب الشخصية أكثر من إدارة موارد عامة، بل يتم التعامل مع وظائف الدولة، على سبيل المثال، على اعتبار أنها حق خاص يُعطى للولاة والأنصار والأقارب والمحاسيب.

في مصر: إن معيار توزيع المناصب السياسية والقيادية في المجتمع هو منحها للولاة والأنصار والأقارب وأعضاء الحزب الحاكم، مثال (الصحافة، الجامعة، الإعلام. . . وغيره).

كما أن الوظائف المتميزة تعطى للأقارب والمعارف وأكبر قدر من الأنصار وأقربهم، بينما الوظائف المتدنية تعطى للأبعد. . وهكذا. ولذلك فإن معيار الحراك السياسي والاجتماعي، هو قرب الأشخاص وانتماؤهم السياسي إلى الحزب الحاكم، وليس الكفاءة التي هي ضرورية لإحداث التطور في المجتمع، والتقدم والنهضة.

٢ ـ **الأمر يتطلب التمييز بين السبب والنتائج**: فالأزمة التي تواجهها الدولة في الوطن العربي، هي أزمة سياسية، وأزمة حكم، حيث تصل مجموعة إلى سدّة الحكم وتستخدم سلطاتها للاستمرار الأبدي في ظل نظرية الخلود السياسي، وهذه هي الكارثة، بينما يعتبر تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية هو نتاج لاغتصاب السلطة وغياب الديمقراطية والحرية وهي الوظيفة الرئيسية للدولة تجاه المواطنين والشعوب. ولذلك فالحديث عن الدولة البديلة والقطاعات البديلة والأجهزة البديلة هي ناتج للأزمة السياسية وانسداد التواصل بين المجتمع بفئاته وقواه السياسية المختلفة مع سلطة الحكم وحزبها إن وجد.

٣ ـ **ضرورة مراجعة موضوع غياب المواطن، وغياب المجتمع**، وأن **الأزمة هي أزمة مجتمع، وتجنب التركيز على المحور الأساس وهو أزمة الحكم والسلطة الاستبدادية**: فالمواطن مثلاً في **مصر** غير غائب، والدليل على ذلك: اشتراكه في الحركات الاحتجاجية (اجتماعية/سياسية)، واشتراكه في الانتخابات. لكن الإشكالية في ورقة د. عمرو حمزاوي هي أنه أشار إلى أن غياب المواطن في مصر استناداً إلى مؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية مثلاً، فهي لم تتجاوز في المرحلة الأولى من انتخابات برلمان ٢٠١٠ (٢٠ بالمئة)، بينما لم تتجاوز في المرحلة الثانية (٥ بالمئة)!!، والحقيقة في هذا أن إلغاء الإشراف القضائي يجعلنا متشككين في هذه النتائج، فقد تأكد في انتخابات برلمان ٢٠٠٠، وبرلمان ٢٠٠٥ تحت الإشراف القضائي، نسبة المشاركة الحقيقية، لأنها لم تزوّر، بينما أدى غياب الإشراف القضائي إلى نتائج مزوّرة تزويراً فاضحاً.

كما إن المشاركة في انتخابات برلمانيَ ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، كانت حقيقية وقليلة، ولكن المشكلة أن قلّتها هنا كانت راجعة إلى جداول انتخابية فاسدة تحتاج إلى استبدالها بجداول حقيقية. حيث حضر الناس للمشاركة ولم يجدوا أصواتهم!! كما أنني ألفت نظر د. عمرو حمزاوي إلى نقطة مهمة وهي أن مشاركة المواطنين في انتخابات برلمانيَ ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، في المرحلة **الأولى** كانت أعلى، وانخفضت مع تدخلات الأمن والأجهزة والضغوطات المختلفة، لأن المواطن المصري يتّسم بذكاءٍ عالٍ، فعندما يدرك أن صوته يسير في الطريق السليم يذهب إلى المشاركة وباهتمام، والعكس صحيح.

٧ ـ عبد الوهاب الأفندي

أودّ أولاً أن ألفت النظر إلى التأملات المنهجية العميقة والمهمة التي استهلّ بها الأخ عمرو ورقته المكتوبة، وهي تثير نقاطاً لا بد من استصحابها في بقية أوراق البحث. وأود أن أنطلق من هذه النقطة إلى ضرورة التوافق على تعريف للدولة، أو على أدنى تقدير تقديم توصيف لنموذج مثالي للدولة الحديثة.

ولعلّ المنطلق هنا تكون فكرة الاستقلال النسبي للدولة التي أشار إليها د. مصطفى في تعقيبه، وأود أن أضيف هنا أيضاً فكرة تجرد الدولة النسبي عن الأشخاص المنوط بهم تنفيذ المهام الموكولة إلى الدولة. فالدولة الحديثة في مثالها النموذجي هي دولة مسؤولة أمام المجتمع ولكنها مستقلة نسبياً عنه، وهي دولة يقوم على إدارتها أشخاص ومنظمات، ولكنها في نهاية المطاف كيان مجرد من الأشخاص والأحزاب والجهات التي تديرها. وهناك نقلة مهمة من التصريح المنسوب إلى لويس الرابع عشر: «الدولة هي أنا»، إلى الدولة المتجردة الحديثة التي تحاكم رئيس الدولة وتقصيه، كما حدث للرئيس نيكسون بدون أن يعتريها أدنى اهتزاز.

وهذا يعيدنا إلى نقطة مهمة أخرى أثارها عمرو حول «الدولة البديلة»، وهي ظاهرة نشاهدها في أكثر من دولة عربية. ولعل السؤال ليس هو حول وجود الدولة البديلة، بل حول كون الدولة العربية الحالية في أساسها «دولة بديلة» فأكبر مميز للدولة العربية الراهنة هو الشخصنة الزائدة للدولة، حيث إن شخص الزعيم، أو الطائفة أو الحزب أو العائلة الحاكمة، تعتبر نفسها أساساً دولة خارج الدولة. وإذا كان أهم ما يميز الدولة المتجردة هو سيادة القانون والقواعد والقيم المتفق عليها، وخضوع الحاكم لها قبل غيره، ولكن أهم ما

يلفت النظر في الدولة العربية الراهنة هو أن «الدولة» ممثلة في أشخاصها لا تخضع لقوانينها التي أستنتها. وعليه، فإن هذه الكيانات تجعل من نفسها دولة بديلة ابتداءً، ومن هنا لعل الدولة البديلة الثانية هي تطور نحو تعددية محمودة، كما نرى في حالات ليبيا ومصر، حيث تبني «الدولة البديلة» مناهج أكثر انفتاحاً، ولو من باب المناورة.

فيما يتعلق بالاحتجاجات الاجتماعية التي طغت وأصبحت بديلاً للاحتجاجات السياسية، فإن هذه نتيجة طبيعية لأن الدولة العربية حوّلت المواطن إلى «مستهلك». فهي تتعامل معه على أنه طالب خبز. ولهذا فعندما تقطع عنه الخبز فإنه يثور. الطريف أن الدولة العربية تطرح على الشعوب الحرية السياسية والحقوق المحدودة بديلاً للخبز عندما تنتفض الشعوب طلباً للخبز، كما حدث في الجزائر والأردن وتونس في الثمانينيات، ثم تعود فتطرح الخبز بديلاً عندما تطالب الجماهير بالحرية. وفي الحالين لا ينال المواطن الخبز ولا الحرية، وإنما يدفع للسعي بين قطبين شأن جدتنا هاجر في هرولتها بين الصفا والمروة.

٨ ـ وحيد عبد المجيد

يُقدِّم عمرو حمزاوي، كعادته، جديداً يثير التأمّل والتفكير. ولكن جديدَه هذه المرة يتطلب قدراً من معالجة مسألة الدولة العربية، يبدأ بتحديد مجالها بدقة، وتمييزه من المجال الخاص بسلطة الدولة أو النظام السياسي الذي يحتكر هذه السلطة.

الحذر، هنا، واجب لأسباب أركز على اثنين منها:

الأول، هو أن مسألة الدولة تُطرح من جانب كثير من الأنظمة العربية في بعض الأحيان لإرهاب معارضي هذه الأنظمة والمختلفين معها على أساس أن نقدهم يضعف الدولة أو يوفر فرصاً للتدخل الأجنبي في شؤونها، وأن هناك أخطاراً تتهدد الدولة وتستدعي تكاتف الجميع ورصّ الصفوف، وأن يكون «الكلّ منّا واحداً»، على الرغم من أن هذه الأخطار هي نتيجة سياسات الأنظمة في المقام الأول. ولذلك ينبغي الحذر من أن يُساء فهم الرسالة المتضمنة في فكرة توجيه الاهتمام إلى الدولة وفق ما يطرحه البحث وهو (استبدال/استكمال البحث في قضايا الديمقراطية بالعودة إلى دراسة الدولة الوطنية وواقع مشروعها الخدماتي... إلخ).

أما **الثاني** فهو أن أزمة الدولة العربية بأشكالها وأنواعها المختلفة هي نتيجة مباشرة لأزمة أنظمة الحكم بما في ذلك أزمة الدولة المهددة وجودياً التي وضعها

حمزاوي في المجموعة الأولى ضمن التصنيف الذي قدّمه، وهي السودان واليمن والصومال والعراق. والسؤال هنا: ألم يكن ممكناً تجنب الحالة المأساوية التي آلت إليها الدولة العربية لو أن أنظمة حكم أكثر رشداً وديمقراطية حكمتها خلال العقود الماضية، وأصبح ممكناً الشروع في حلّ الأزمة لو أن تغييراً حدث بأنظمة الحكم في هذه الدول؟

٩ ـ بول سالم

أهنّئ الدكتور عمرو على ورقته، ومن ميزات الدراسات الجيدة أن تستثير تأملات وتساؤلات إضافية.

أولاً، في وظائف الدولة: من المفيد أن نضيف إلى وظائف الدولة وظيفة تتعدى إدارة الشأن العام، ولها أبعاد دولية. فقامت دولة عبد الناصر والدولة البعثية وغيرها على وعود قهر المستعمر ومواجهة إسرائيل. . . الخ. فالأنظمة العربية اليوم تواجه أزمة كبيرة في هذا المجال بالذات، وهذا ما يعطي إيران وحزب الله والتيارات الإسلامية فرصة أن تشكك في شرعية الأنظمة القائمة.

ثانياً، من حيث المنهجية: علينا تعريف أزمة الدولة العربية في المكان والزمان: فالدول حول العالم تواجه تحديات اقتصادية ومالية وأمنية واجتماعية، ومنها كيانية. الدولة اليونانية أفلست، والدولة المكسيكية لا تتحكم بمساحات كبيرة من أراضيها الوطنية، وباكستان في حالة شبه انهيار. . . إلخ. ماذا يميز أزماتنا العربية من أزمات شبيهة في دول أخرى في العالم؟

أما تعريف الأزمة في الزمان فنلحظ أن الدول العربية ليست جديدة على الأزمات، فانهار لبنان في السبعينيات، ودخلت اليمن في حرب أهلية في الستينيات الخ. . فهل نعيش مرحلة فعلاً جديدة من الأزمة، أو هل نعيش استمرار وتجديد لمجموعة أزمات قديمة؟

وهذه التساؤلات تجعلنا نركز على أسباب الأزمات، فهل هناك مسارات وتطورات جديدة وفي أيّ مجالات؟ هل يحصل شيء معيّن في هذه اللحظة التاريخية بالذات الذي يجعل من أزمة الدولة العربية الحالية ذات خصوصية؟

ـ قد يكون المسار الاقتصادي والمالي يؤثر في الدولة.

ـ أو قد يكون عنصر شحّ الموارد الطبيعية (كما في اليمن) هو السبب الرئيسي.

ـ أو قد يكون السبب ثقافياً وأيديولوجياً.

ـ أو قد يكون ديمغرافياً.

فعلينا أن ندرس هذه المسارات وهذه المسببات لكي نقيّم حجم ومسار الأزمات، وننتهي إلى إمكانية اقتراح حلول.

١٠ ـ أحمد حلواني

أولاً: التشعبات الموجودة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة أكبر بكثير من التشعبات والإشكالات الموجودة في البلدان العربية.

لذلك، وإضافةً إلى المداخلات التي قدمها الحضور ولا سيما د. بول سالم ود. عادل الشرجبي ود. وحيد عبد المجيد، فإنني أرى أن الحل لجميع المشاكل التي عرضها بمهارة د. عمرو حمزاوي، والتي تابعها مفصلاً بالكفاءة نفسها أيضاً د. مصطفى كامل السيد، بتأكيد ترسيخ مشاريع التجمعات الإقليمية العربية، ضمن جامعة الدول العربية التي يصعب عليها تجميع ثوبها الفضفاض من منطلق أن العمل الجماعي ولو ضمن التجمعات الإقليمية أولاً ومجلس الجامعة العربية ثانياً هو عامل هام يدعم مفهوم الحوار والتكامل والتخوف من التقصير عن الآخر بدلاً من الأنانية الفردية المؤدية إلى الخوف والتبعية.

ـ مجلس التعاون الخليجي مع إضافة اليمن إليه، وكذلك العراق بحكم إطلالته على الخليج واعتبارات أخرى.

ـ مجلس اتحاد المغرب العربي.

ـ مجلس الوسط العربي (مصر والسودان وبلاد الشام [سورية ولبنان والأردن وفلسطين]) مع تأكيد الالتزام بالمبادئ الأساسية للدولة المعاصرة وفق مفهوم الدولة المدنية المقرة عالمياً.

ـ مع إنشاء محكمة عربية عليا لديها صلاحيات الفصل والحكم في أية مخالفة من الدول الأعضاء.

١١ ـ حسام الدين علي مجيد

إن تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي بالشكل الذي بيّنه الباحث قد ابتعد عن تشخيص جوهر أزمة الدولة. أعتقد بأن أزمة الدولة في الوطن العربي

هي أزمة أداء ومواكبة، فهي **أزمة أداء** من حيث انحراف مسار هذه الدولة عن مسار الدولة ـ الأمة، مسار الدولة المشخصنة والمُعَصْبَنَة، وذلك نتيجة شخصنة المؤسسات وعصبنتها. وهي **أزمة مواكبة،** أي مواكبة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي تجري في المجتمع. فالتغييرات الاجتماعية مثل انكفاء الهويات على ذواتها الثقافية وبروز التنظيمات الوسيطة والتمايز الطبقي الحاد وغير ذلك، هذه التغييرات لم تعد الدولة قادرة على تجاوزها ومعالجتها، أي لا تستطيع المواكبة بين بنيتها السياسية وبنيتها الاجتماعية بسبب جمود الأولى وتنامي تغييرات الثانية.

وبالتالي تولّدت حالة فقدان الثقة عند المواطن تجاه الدولة ومؤسساتها، بمعنى أن غياب الرضا الشعبي ليس سبباً جوهرياً في أزمة الدولة العربية وإنما السبب الجوهري يكمن في الدولة نفسها وفي بنيتها الفكرية. فالنظام السياسي هو الذي يتيح السبيل أمام الكيانات الاجتماعية للتغلغل في مؤسساتها على أساس انتماءاتها الفرعية، وهذه التنظيمات الوسيطة تتنافس بدورها للاستيلاء على مراكز القوة داخل الدولة.

١٢ ـ عمرو حمزاوي (يردّ)

أشكر جميع المتدخلين على الإضافات الهامة والملاحظات القيّمة.

ثمّة أربع يافطات منهجية تجمع بين جلّ ما قيل، وتستحقّ أن نوجّه إليها جهودنا البحثية إن كان لنا أن نستمر في دراسة أزمة الدولة الوطنية في العالم العربي. **اليافطة الأولى** هي التمييز بدقة تحليلية بين الدولة والنظام السياسي، ومن ثم التمييز بين أزمات الدولة وأزمات النظام السياسي أو الأزمات التي صنعها النظام السياسي، ويعانيها المجتمع، وربما تعانيها أيضاً مؤسسات الدولة.

اليافطة الثانية تتمثل في الربط حين البحث في أزمات الدولة الوطنية بين عوامل النشأة التاريخية ومجالات فعل الدولة في الواقع الراهن، وهو ما يقتضي تحديد البحث بالعمل على حالات بعينها وفي لحظات زمنية معينة.

أما **اليافطة الثالثة** فهي حتمية الربط بين الدولة ومؤسساتها والفاعل المجتمعي أو الفاعلين المجتمعيين القائمين عليها. فالحديث كما تمّت الإشارة عن عصبوية الحكم في بعض الدول العربية، عن العلاقة بين الدولة والكيانات الوسيطة، يستدعي فهم أدوار ووظائف هذه الكيانات داخل الدولة وفي مجالها وتداعياتها على فعلها.

أخيراً، ربما كان من المفيد التدبر في مدى وجود أنماط إضافية لأزمة الدولة الوطنية في الوطن العربي، سواء كنا نعني أزمة دولة المورد الواحد القابل للنضوب أو أزمة هوية دولة تحول سكانها الأصليون إلى أقلية وطنية تعيش مع أغلبية أجنبية، أو أزمات أخرى تمت الإشارة إليها في المداخلات.

١٣ ـ مصطفى كامل السيد (يردّ)

مفهوم الدولة الذي يجري تبنّيه في إطار العلوم السياسية هو أوسع بكثير من التعريف القانوني للدولة، الذي يُقصر الدولة على كيان سياسي يضم شعباً وإقليماً وحكومة، ويحظى بالاعتراف الدولي. مفهوم الدولة في العلوم السياسية يشير إلى صيغة مستقرة تجمع عدداً من مؤسسات الحكم، وتشكل الوعي داخل كيان سياسي محدد. ولذلك، فإن أزمة الدولة لا تشير فقط إلى المبدأ القانوني، أي تعرض هذا الكيان للتقسيم، كما هو حادث في الصومال والسودان وربّما في العراق، ولكنها تشير إلى تحدي الصيغة الثابتة التي تجمع مؤسسات الحكم، كما هو حادث اليوم في لبنان، وكما يمكن أن يحدث في دول عربية أخرى، يرفض قسم هام من مواطنيها استبعادهم الدائم من مؤسسات السلطة أو تهميشهم في مؤسسات تشكيل الوعي، هو أيضاً تحدٍّ للدولة وليس فقط للحكومة أو النظام السياسي. إخفاق الدولة في تحقيق التنمية المتوازنة يمكن أن يؤدي إلى سعي قسم هام من المواطنين إلى رفض صيغة الحكم داخل الدولة، ويطالب بصيغة أخرى تمثّل بدورها تحدياً للدولة وتهديداً بانهيارها.

الفصل الثالث

أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها

(١)

حالة اليمن

عادل مجاهد الشرجبي(*)

مقدمة

الجمهورية اليمنية هي دولة عربية تأسست قبل نحو عشرين عاماً، وذلك بناء على «اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية»، الذي تم توقيعه من قبل رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن) ورئيس الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، وبدأ سريانه في اليوم نفسه وفقاً لنص المادة الأولى منه، التي تنص على أن «تقوم بتاريخ ٢٢ من مايو عام ١٩٩٠م الموافق ٢٧/١٠/١٤١٠هـ بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكلٍّ منهما في شخصية دولية واحدة تسمّى «الجمهورية اليمنية».

(*) أستاذ علم الاجتماع المشارك في جامعة صنعاء ـ اليمن.

شهد اليمن صراع النخب وانقسامها حول بناء الدولة منذ عام ١٩٩١، واستمرت هذه الأزمة حتى اليوم. وفي عام ٢٠٠٤ نشبت أول حرب بين المتمردين الحوثيين في محافظة صعدة والجيش، ولم تستطع الدولة القضاء على هذا التمرد، على الرغم من أنها خاضت ست حروب ضد الجماعة المتمردة حتى الآن. وفي عام ٢٠٠٧ تشكلت حركة مطلبية في الجنوب، تحولت خلال عام ٢٠٠٩ إلى حركة مطالبة بفك الارتباط، واستعادة الدولة الجنوبية السابقة. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ أعلن عن تأسيس تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، وتعاظمت أعمال الاختطاف والتقطع التي تمارسها بعض القبائل بمواجهة الدولة، الأمر الذي دفع كثيراً من الباحثين والمؤسسات البحثية ومصانع الأفكار إلى توصيف اليمن بأنه دولة عاجزة، وأنه في طريقه إلى الفشل.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل عملية بناء الدولة والتحوّل الديمقراطي في اليمن خلال العقدين الماضيين، وتحليل الإجراءات التي تمّت في هذين المجالين، وما إذا كانت قد ولدت دولة ضعيفة أم دولة قوية، وما إذا كان هذا الضعف ضعفاً بنيوياً أم ضعف النخبة التي تدير الدولة، وما هي ملامح الضعف الذي تعانيه الدولة، وما مستقبل الدولة.

أولاً: قوة الدولة وضعفها: مقاربة نظرية

الدولة الوطنية الحديثة بمكوّنيها السياسي والثقافي هي هيئة مصطنعة (Artificial). وقد شاع خلال العقود الماضية استخدام مصطلح بناء الدولة للإشارة إلى عملية اصطناع الدولة، ويمكن تصنيف علماء الاجتماع وعلماء السياسة وفقاً لرؤاهم المتعلقة ببناء الدولة باتجاهين رئيسيين، **الاتجاه المؤسسي** الذي يرى أن بناء المكوّن السياسي أو بناء الدولة ذات السيادة يحتل الأولوية، وأن الدولة هي التي تبني الأمة، ويستند هذا التيار إلى أعمال عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (Max Weber)، الذي عرّف الدولة بأنها «جهاز يحتكر الاستخدام الشرعي للقوة المادية على السكان الخاضعين لسيادتها»[1]. ومن أهم مفكري هذه المدرسة عالم الاجتماع الفرنسي جورج بوردو الذي يرى أن بناء الدولة يتم من خلال مأسسة السلطة السياسية، أي فصل السلطة عن الأشخاص الذين

(١) Max Weber, «Politics as a Vocation,» in: Hans Gerth and C. Wright Mills, eds., *From Max Weber: Essays in Sociology* (New York: Oxford University Press, 1948), p. 78.

يمارسونها، فهو يعرّف الدولة بأنها جهاز لخدمة فكرة، وتتمثل أول خطوة في بناء الدولة أو مأسسة السلطة السياسية، في الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية، أو ما يسميه ماكس فيبر بالبقرطة، حيث السلطة السياسية هي سلطة بيروقراطية بعامة، وليست شأناً خاصاً يخضع لعلاقات المجال الخاص. يقول ماكس فيبر إن ولادة الدولة يشكل نهاية للوراثة. في ضوء ذلك، فإن بناء الدولة القوية ذات السيادة، تغدو مسألة تقنية تتعلق ببناء أجهزة الدولة العسكرية والشرطية والإدارية والتشريعية والقضائية القوية، التي تكفل لها الاستقلال عن المجتمع، وتمايز بناها السياسية من البنى الاجتماعية، عبر إضعاف وتفكيك البنى الأهلية (Primordial Structures)، وإبطال سلطة النخب التقليدية وتحرير الأفراد من هيمنتها، وتعامل الدولة بشكل مباشر مع المواطنين، وفرض سيادة الدولة وسلطتها على كامل إقليمها، وعدم السماح لأي قوة داخلية أو خارجية بفرض سلطتها على أي منطقة من مناطق إقليمها، أو على أي جماعة من سكانها.

المقاربة الثانية هي المقاربة التعاقدية، أو **الليبرالية**، التي ترجع جذورها الأولى إلى مفكّري نظرية العقد الاجتماعي، وبشكل خاص جون لوك، التي تؤكد أولوية بناء الأمة. ويرى مفكرو هذه المدرسة أن عملية بناء الدولة تتطلب أولاً عملية تحول ثقافي من خلال التحول من المجتمع الأهلي (Primordial Society) المنقسم رأسياً، والمنظّم وفقاً لروابط القرابة والعواطف، إلى المجتمع المدني (Civil Society) المنقسم أفقياً على أسس طبقية، والمنظّم في تنظيمات طبقية حديثة، على أساس المصالح المشتركة، وبالتالي فإن بناء الدولة يؤدي إلى تخليص الأفراد من القمع السياسي الذي تمارسه الأنظمة الديكتاتورية.

في ما يتعلق بالتحول الديمقراطي، تتبنى المدرسة المؤسسية مقاربة ديمقراطية الحد الأدنى، التي تنظر إلى الديمقراطية باعتبارها حق الأفراد باختيار حكّامهم. ولعل أهم من يمثل هذا الاتجاه هو شومبيتر، فيما يتبنّى الليبراليون مقاربة ديمقراطية الحدّ الأعلى، التي تؤكد المشاركة السياسية، والحقوق السياسية والمدنية للأفراد، وفي مقدمها حق المواطنين بالتأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم، وفي حرية الرأي والتعبير، الأمر الذي يتطلب فضاء وسيطاً بين الدولة والفرد.

على الرغم من هذا، فإن عملية بناء الدولة عملية متكاملة، وبناء الدولة وبناء الأمة عمليتان متكاملتان، والذي يحدد الأولوية هو طبيعة المجتمع، وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، فالاكتفاء ببناء الدولة، يؤدي إلى دولة

تسلّطية، حيث يتم بناء دولة قوية تعمل على تجريد الأفراد من قوتهم ومن روابطهم الأولية التي كانت توفّر لهم الحماية، وتجرّد المجتمع من قوته وتحوّله إلى مجتمع حشود (Mass Society). هذه الدولة، على الرغم من امتلاكها قوة الغول، هي دولة هشّة، تحمل في أحشائها عوامل انهيارها، فهي تمتلك السيادة وتفتقر إلى الشرعية اللازمة لاستمرارها؛ فمهما كانت القوة التي تمتلكها الدولة والنخبة الحاكمة، إن لم تكن متزامنة مع قبول المحكومين، تظل قوة التمرد قائمة بشكل دائم، وبالتالي فإن بناء الدولة القابلة للاستمرار يتطلب تنفيذ عمليتين متوازيتين ومتزامنتين، بناء السيادة وبناء الشرعية، أو بناء أجهزة الدولة التي تشكل المكوّن السياسي، واستخدامها في بناء الأمة أو المكوّن الثقافي، من خلال استخدام أجهزة الدولة في بناء الأمة، وتحقيق الدمج الاجتماعي، وهو ما يحقق مركزة القوة السياسية من أجل حماية المواطنين من قمع السلطات المحلية، ثم التحول نحو اللامركزية، وضمان حق المواطنين في تنظيم أنفسهم بروابط حديثة[٢]، «فالشرط الأساس لتحقق مركزة السلطة السياسية هو المجتمع الديمقراطي القائم على المساواة»[٣].

إن تفكيك البنى والتنظيمات والعلاقات التقليدية، أو المجتمع الأهلي، يجب أن يشكل الخطوة الأولى في التحول باتجاه المجتمع المدني، أو التحوّل من مجتمع الروابط الطبيعية إلى مجتمع الروابط الطبقية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال احترام الدولة وضمانها حقوق المواطنين الأساسية وحرياتهم المدنية، وفي مقدمها الحق بالتجمع، وحرية الرأي والتعبير، وبالتالي التحوّل من المجتمع الذي يقوم على التنظيمات الأهلية، مثل القبيلة، إلى المجتمع الذي يقوم على التنظيمات الحديثة وفي مقدمها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، التي تقوم بتجميع المطالب المادية المباشرة للمواطنين والتعبير عنها بأسلوب سياسي، وتعكسها في برامج سياسية تسعى إلى الوصول إلى السلطة لتنفيذها. إن تفكيك التنظيمات التقليدية من دون بناء تنظيمات مدنية حديثة، يؤدي في كل الأحوال إلى بناء نظام قابل للانهيار، ففي حال وجود دولة قوية يؤدي إلى نظام تسلّطي، وفي حال ضعف الدولة يؤدي إلى الفوضى، فمجتمع الحشود هو مجتمع يتّسم بخواء الفضاء (Vacuum Sphere) الوسيط بين الدولة والفرد، وغياب أي مؤسسات

---

(٢) Alexis de Tocqueville, «Democracy in America,» *Garden City* (New York) (1955), p. 298.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

وسيطة تحول دون تسلّط الدولة على الأفراد، وبالتالي تغدو الدولة في حال قوتها أداة للقمع السياسي[٤]، فانحلال الروابط الطبقية وسيادة الحشود، يمثّلان، كما ترى حنه أرندت، شرطاً أساسياً لتشكل النظام التسلطي[٥]. وفي حال ضعف الدولة تسود الفوضى، ويسهل على أيّ نخبة تعبئة (Mobilize) الحشود، فالحشد كما وصفه غوستاف لوبون «قطيع لا يستطيع الاستغناء عن سيد»[٦]، و«مستعد دائماً للخضوع للسلطة القوية والتمرد على السلطة الضعيفة»[٧].

بين الدولة التسلّطية ومجتمع الفوضى، هناك ما يمكن أن أُسمّيه بالفوضى المنظمة (Chaotic Order)، حيث لا تقوم الدولة بفرض سيطرتها مباشرة على إقليمها، وإنما يتم بناء سلطة سياسية في المركز، ويتم فرض سيطرة الدولة على الأطراف عبر النخب المحلية، وبالتالي فإن هذا النوع من الدولة لا هو دولة مركزية ولا هو دولة اتحادية، بل هي دولة تشبه تلك التي لاحظها جان فرانسوا بايار (Jean Francois Bayart) في أفريقيا، ووصفها بأنها دولة جذمورية (Agglomeration State)[٨]، «حيث قامت مركزة السلطة السياسية عن طريق إخضاع النظم تدريجياً للرئاسة بواسطة أتباع أو شخصيات ذات نفوذ محلي، تفاوضوا على إدماج الأقاليم في أحضان الدولة»[٩]، وفي هذه الحالة يغدو المواطنون خاضعين لنوعين من القمع، قمع سياسي تمارسه عليهم الدولة، وقمع اجتماعي تمارسه عليهم النخب المحلية. لقد أسميتُ هذا النوع من الدول بالفوضى المنظمة لأن الاستقرار في ظل هذه الأنظمة مرهون باتفاق المصالح بين النخبة الحاكمة على المستوى المركزي والنخب المحلية، سواء أكان هؤلاء شيوخ قبائل، أم قادة طوائف، أم قادة دينيين أم رؤساء جماعات إثنية، وفي حال عدم تلبية النخبة الحاكمة في المركز لمطالب النخب المحلية فإن هذه الأخيرة تتمرد.

---

(٤) انظر: برتران بادي وبيار بيرنبوم، **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠)، ص ١٥.

(٥) انظر، آلان تورين، **ما الديمقراطية؟**: **دراسة فلسفية**، ترجمة عبود كاسوحة، دراسات فلسفية؛ ٥٧ (دمشق: مشنورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٠)، ص ١٧٦.

(٦) غوستان لوبون، **سكولوجية الجماهير**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، ١٩٩١)، ص ١٢٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٨) انظر: جان فرانسوا بايار، **سياسة ملء البطون**: **سوسيولوجية الدولة في أفريقيا**، ترجمة حليم طوسون (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٢)، ص ٣٣ و٢٦٤ ـ ٢٧٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

ثانياً: أساس الأزمة، انقسام النخب وعدم توافقها حول أسس بناء الدولة

يبدو أن النخبتين اللتين حققتا الوحدة كانتا تتبنيان استراتيجية بقاء (Survival Strategy)، وكانت النخبة الشمالية ترغب في بناء دولة اندماجية (Unitary State) ذات نظام سياسي يقوم على ديمقراطية الأكثرية، بما يكفل لها الاستمرار في السلطة، بل ويمكّنها من إقصاء النخبة الجنوبية إذا ما أرادت ذلك، فيما كانت النخبة الجنوبية ترغب في بناء ديمقراطية توافقية تقوم على تشارك السلطة، يكفل حصولها على ثلث المناصب السياسية العُليا في السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو ما يزيد على ذلك قليلاً، ما يؤهلها لتشكيل قوة اعتراض على أي قرارات تتعارض مع مصالحها. وتضمن اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية هذه المبادئ العامة، على الرغم من تعارضها، إلا أنه لم يتضمن تفصيلات واضحة حول نظام الحكم وأسس بناء دولة الوحدة وطبيعة نظامها السياسي، واكتفى على مستوى شكل الدولة بالنصّ، في مادته الأولى، على أن تقوم بين شطري اليمن السابقين وحدة اندماجية، وعلى مستوى شكل نظام الحكم اكتفى بالإشارة إلى أن يرئس السلطةَ التنفيذيةَ مجلسُ رئاسةٍ مكوّنٌ من خمسة أشخاص، يتم انتخابهم من قبل مجلس النواب. وعلى مستوى النظام السياسي اكتفى بالإشارة في ديباجته إلى أن الديمقراطية تشكل أساساً للنظام السياسي لدولة الوحدة. ومن أجل استكمال صياغة أسس بناء الدولة وتأهيل جهاز الدولة بما يؤهله لاستكمال عملية التحول الديمقراطي، تضمن الاتفاق مادة تنص على تحديد فترة انتقالية مدتها عامان ونصف[١٠].

في ضوء المادة الثامنة منه، يشكّل اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية الأساس القانوني لتأسيس دولة الوحدة[١١]. ونظر البعض إليه باعتباره أعلى قيمة قانونية

(١٠) تنصّ المادة (٣) من اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظيم الفترة الانتقالية، على ما يلي: «تحدّد فترة انتقالية لمدّة سنتين وستة أشهر ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق، ويتكوّن مجلس نواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى، بالإضافة إلى عدد (٣١) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة، ويمارس مجلس النواب كافّة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور، وفي حالة خلوّ مقعد أيٍّ من أعضاء مجلس النواب لأيّ سبب كان، يتمّ ملؤه عن طريق التعيين من قِبَل مجلس الرئاسة»،

(١١) تنصّ المادة (٨) من اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية: «يُعتبر هذا الاتفاق منظِماً لكامل الفترة الانتقالية، وتعتبر أحكام دستور الجمهورية اليمنية نافذةً خلال المرحلة الانتقالية فور المصادقة عليه وفقاً لما أُشير إليه في المادة السابقة، وبما لا يتعارض مع أحكام هذا الاتفاق».

من الدستور، «واعتبار الدستور مجرد نصوص مكملة له»[12]، وأنه «أعلى مرتبة وأكثر قوة من الدستور، واعتبر بالتالي أعلى وثيقة قانونية للجمهورية»[13]، وهو ما تبنّاه الدستور الذي تم الاستفتاء عليه في عام ١٩٩١، الأمر الذي يشير إلى أن الاتفاق كان يسعى إلى تأسيس نظام ديمقراطي توافقي، يقوم على تقاسم السلطة (Power Sharing)، إلا أن الاتفاق وكذلك دستور دولة الوحدة لم يشيرا صراحة إلى ذلك، واستمر هذا الغموض واللبس في قانون الأحزاب السياسية الصادر عام ١٩٩١ الذي ترك الأمر معلقاً، فأشار إلى أن التعددية السياسية تهدف إلى ضمان تداول السلطة أو المشاركة فيها[14].

تمّ إجراء أول دورة للانتخابات التشريعية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وتمخضت نتائجها عن حصول الحزب الاشتراكي اليمني على جلّ مقاعد المحافظات الجنوبية، فيما حصل المؤتمر الشعبي العام وحليفه التجمع اليمني للإصلاح على جلّ مقاعد المحافظات الشمالية، التي تشكل أكثر من ثلثي مقاعد مجلس النواب. وشهدت الفترة التالية للانتخابات خلافات حول تشكيل الحكومة ومجلس الرئاسة، لذلك أخذ علي سالم البيض ينتقد ديمقراطية الأكثرية، وبدأ بالمطالبة بتأسيس نظام يقوم على تشارك السلطة.

وقّع رؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الوطنية في العاصمة الأردنية عمان بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ (١٠ رمضان ١٤١٤هـ) على وثيقة العهد والاتفاق، التي تشكل تسوية بين المشروعين[15]، شكّلت حلاً توافقياً وتوفيقياً بين التوجهين، فأشارت إلى أن اللامركزية الإدارية والمالية أساس من أسس نظام الحكم، ونصّت على أن يُعاد تقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية

---

(١٢) عبد الله سعيد علي الذبحاني، **مأسسة السلطة السياسية: فصل السلطة عن الحكام** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٦)، ص ٣٤٤.

(١٣) أحمد شرف الدين، «نشأة دستور الجمهورية اليمنية وقيمته القانونية في ضوء اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية،» **البلاغ** (صنعاء)، ٩/٤/١٩٩١، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

(١٤) المادّة (٦) من القانون الرقم (٦٦) لعام ١٩٩١ بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية، تنصّ على ما يلي: «يمارس الحزب أو التنظيم السياسي نشاطه بالوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق برامج محدّدة ومعلنة تتعلّق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمهورية، وذلك عبر المساهمة في الحياة السياسية والديمقراطية لضمان تداول السلطة أو المشاركة فيها سلمياً، عن طريق الانتخابات العامة الحرّة النزيهة».

(١٥) Sarah Philips, «Evaluating Political Reform in Yemen,» *Carnegie Papers*, no. 80 (February 2007), p. 4.

تُسمى مخاليف (مفردها مخلاف)، يتراوح عددها من أربعة إلى سبعة مخاليف، وتشكل كلٌ من صنعاء، العاصمة السياسية، وعدن، العاصمة الاقتصادية والتجارية، وحدتين إداريتين مستقلتين (أمانة عامة)، ويشكل مجلس النواب الهيئة التشريعية للجمهورية اليمنية، ويتمّ انتخابه من قبل الشعب بالاقتراع السرّي، أمّا مجلس الشورى فيتكوّن من عددٍ متساوٍ من الأعضاء، يمثّلون وحدات الحكم المحلي، يتمّ انتخابهم من قبل مجالس المخاليف، ويتولّ إلى جانب مهام أخرى، انتخاب أعضاء المحكمة العليا للجمهورية، يتولى انتخاب أعضاء المجلس الإعلامي ومجلس الهيئة العامة للخدمة المدنية، فضلاً على اشتراكه مع مجلس النواب في انتخاب أعضاء مجلس الرئاسة، الذي يتكوّن من خمسة أفراد (ينتخبون من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس)، والذي يمثل السلطة السيادية للدولة، بحيث لا تزيد فترة العضوية في مجلس الرئاسة على فترتين انتخابيتين.

نصّت الوثيقة على التحول من نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة إلى نظام الانتخاب بالقائمة النسبية، وتشكيل هيئة وطنية للإعلام تحل محل وزارة الإعلام، بما يضمن استقلال وحياد الإعلام الرسمي، وإلغاء وزارة الإعلام وتُشكّل هيئة عامة للخدمة المدنية بدلاً منها، واعتبار الوظائف من نائب وزير فأعلى وظائف سياسية، ووضع قواعد واضحة لتفويض الصلاحيات من الأعلى إلى الأدنى على المستويين المركزي والمحلي، واعتبرت الوثيقة الأمن والشرطة من مهام الحكم المحلي، وتأتمر وحداتها بأمر السلطات المحلية.

أُضفي على وثيقة العهد والاتفاق قوة قانونية تجعلها أساساً لصياغة الدستور، تماماً كالقوة القانونية التي أضفيت على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، إذ نصّت على أن «يتم العمل الجاد لإجراء التعديلات الدستورية خلال فترة ثلاثة أشهر، ولا تتجاوز خمسة أشهر، وتشكّل لهذا الغرض لجنة وطنية من العلماء وأطراف حوار القوى السياسية وبعض المختصين من جامعتي صنعاء وعدن، ومشاركة بعض الشخصيات الاجتماعية، لوضع مسودة التعديلات الدستورية، آخذة بالاعتبار مسودة مشروع التعديلات بما لا يتعارض مع المبادئ والأسس العامة والمهام والصلاحيات المحددة للهيئات وطريقة تكوينها في وثيقة العهد والاتفاق»[١٦].

---

(١٦) البند (رابعاً/ ٢) من وثيقة العهد والاتفاق التي تمّ التوقيع عليها بالأحرف الأولى في عدن بتاريخ ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ (٧ شعبان ١٤١٤هـ)، وتمّ التوقيع عليها من قِبَل رؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الوطنية في عمّان بالأردن، بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٤ (١٠ رمضان ١٤١٤هـ).

تمّت صياغة وثيقة العهد والاتفاق بما يوفق بين المقاربتين الرئيسيتين حول بناء الدولة وعملية التحول الديمقراطي، حيث تبنّت رؤية تقوم على بناء دولة اندماجية يقوم إلى جانب سلطاتها المركزية حكم محلي ذو صلاحيات كبيرة، تكاد تتطابق مع مبادئ الفيدراليات، وذلك على الرغم من أن معدّي الوثيقة اختاروا للأقاليم المكونة للدولة تسمية مخاليف، وهي تسمية مأخوذة من التاريخ اليمني. وعوضاً عن تسمية رئاسة الإقليم، استخدمت تسمية مجلس الحكم المحلي، وعوضاً عن إطلاق تسمية حكومة الإقليم على السلطة التنفيذية في الإقليم أسمتها المكتب التنفيذي للإقليم، وقد نظمت العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم على أساس التفويض شبه الكامل للسلطة؛ فعلى الرغم من أن قرارات الحكومة المركزية مُلزِمة لمجالس الحكم المحلي، إلا أن الوثيقة اشترطت ألاّ تتعارض مع الصلاحية التي منحتها الوثيقة لمجالس الحكم المحلي، وهي صلاحيات واسعة، فيتم انتخاب هيئات الحكم المحلي على قاعدة الانتخابات المباشرة، ويتم انتخاب مجالس الحكم فيها، وتتمتع بصلاحيات إدارية ومالية كاملة تمكّنها من إدارة شؤون أقاليمها الإدارية والتنموية والخدمية والأمنية كافّة.

غير أن ذلك لم ينهِ الخلافات التي كانت قائمة بين المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وحليفه خارج الحكم التجمع اليمني للإصلاح، من جهة، والحزب الاشتراكي اليمني من جهة ثانية، بل على العكس استمرت وتفاقمت، وتحولت إلى مواجهة مسلحة بدأت في ٤ حزيران/يونيو ١٩٩٤، وانتهت بهزيمة الحزب الاشتراكي في ٧ تموز/يوليو ١٩٩٤. ما إن وضعت الحرب أوزارها حتى بدأ المؤتمر الشعبي العام في الإعداد لتعديل الدستور، وأُقرت التعديلات الدستورية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وقد اتخذت مساراً معاكساً لتوجهات وثيقة العهد والاتفاق، وذلك على الرغم من أن الرئيس علي عبد الله صالح كان قد وصفها خلال لقائه ممثلي الملتقى الجماهيري لأبناء محافظة صنعاء، بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، بأنها: «تمثل إنجازاً كبيراً للوطن والشعب وهي محل الإجماع الوطني»، وقال في حديثه لصحيفة **لوموند** الفرنسية الذي نشرته يوم ٢ شباط/فبراير ١٩٩٤، إن معظم ما جاء فيها قد ورد في البرنامج السياسي والبرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام، إلا أنه خلال لقائه بأعضاء مجلس النواب والوزراء، يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥، قال: «تلك الوثيقة قد تجاوزتها الأحداث، وهي نتاج لتداعيات أزمة سياسية كان يستهدف من ورائها الانفصاليون ومن يتحالف معهم في الداخل والخارج تمرير مؤامراتهم الانفصالية وإشعال فتنة الحرب».

تضمّن الدستور عدداً من النصوص المأخوذة عن دستور الجمهورية العربية اليمنية، فأعاد الصيغة الفردية لرئاسة الجمهورية، وركّز السلطات بيد رئيس الجمهورية، واستبدل النص الذي كان ينص على انتخاب رؤساء المجالس المحلية بنص يقضي بتعيينهم، واستبدل النص الذي كان يُتبع محافظي المحافظات بمجلس الوزراء بنص يُتبعهم برئيس الجمهورية، وقلّص دوائر صناعة القرار، وخوّل عملية صناعة القرار في مختلف أجهزة السلطة ومؤسساتها للأشخاص الذين يرئسون هذه الأجهزة والمؤسسات. واستبدل التعديل النص الدستوري الذي كان ينصّ على المساواة التامة وعدم التمييز بين المواطنين بنص يكرّس التمييز أكثر مما يكرّس المواطنة المتساوية، وتزامن مع نص دستوري يكرّس التمييز ضد المرأة، وقلّص التعديل من التنافس من أجل الوصول إلى مواقع السلطة وصناعة القرار في الجهاز الإداري للدولة، وتم تعديل المادة التي كانت تنصّ على أن القانون هو المصدر الوحيد لتجريم الأفعال وتحديد العقوبات، فجعلت النصوص الشرعية والقانونية هي المحددة للعقوبات والتي تجرّم الأفعال، الأمر الذي يمنح السلطة القضائية سلطة تقديرية، وأخضع التعديل السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية.

عندما تمّ تعديل الدستور، تمّ تحديد طبيعة النظام السياسي وأسس بناء الدولة وفقاً لإرادة المؤتمر الشعبي العام، وبشكل منفرد، فتمّ تبنّي نظام الحكم المختلط الذي يرئس سلطته التنفيذية رئيس جمهورية، يحدّد الحدّ الأعلى لشغله المنصب بفترتين انتخابيتين، ونظام سياسي يقوم على مركزة القوة السياسية والتنافس عليها وفقاً للأكثرية (Plurality)، وسلطة تشريعية من غرفتين، إحداهما غرفة منتخبة وفقاً لنظام انتخابي يقوم على الدوائر الفردية والفوز بالأغلبية المطلقة، وشكّل التعديل الدستوري في عام ٢٠٠١ تراجعاً عن مبدأ الفصل بين السلطات.

تمّ إجراء الدورة الثانية للانتخابات التشريعية في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، وقاطعتها أربعة أحزاب هي: الحزب الاشتراكي اليمني، رابطة أبناء اليمن، التجمع الوحدوي اليمني واتحاد القوى الشعبية. ويمكن القول إن هذا الأخير يمثل الإطار التنظيمي للنخبة الزيدية، فيما الأحزاب الثلاثة الأخرى تمثل الجنوب، لا سيما الحزب الاشتراكي اليمني الذي لا يقتصر تمثيله للجنوب على أنه الحزب الذي وقّع اتفاقية توحيد اليمن نيابة عن سكان ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بل أيضاً في ضوء نتائج انتخابات ١٩٩٣ التشريعية، حيث فاز مرشحوه والمرشحون الذين دعمهم بجلّ مقاعد المحافظات الجنوبية، وتمّ تنفيذ

الانتخابات، وتمّ إقصاء كثير من الأحزاب التي كانت ممثلة في البرلمان، حيث قام الحزب الحاكم باحتواء النواب الذين كانوا يمثلون حزب الحق وحزب البعث العربي الاشتراكي وبعض ممثلي التجمع اليمني للإصلاح، وبالتالي يمكن القول إن البرلمان بات مكوّناً من النخب القبلية التقليدية، إذ تمّ إقصاء الأحزاب التي تمثل الطبقة الوسطى الحديثة (الأحزاب اليسارية والقومية)، وحزب الحق الذي يمثل النخبة الزيدية، فضلاً على التضييق على التجمع اليمني للإصلاح.

قبل الانتخابات البرلمانية الثالثة التي كان مقرراً إجراؤها في ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، أعلنت أحزاب اللقاء المشترك أنها سوف تقاطع الانتخابات، بسبب طبيعة النظام الانتخابي، وطبيعة بناء الدولة والعلاقة بين سلطاتها، وأسلوب الحزب الحاكم في ممارسة السلطة. فقد وجدت أحزاب المعارضة نفسها خارج إطار اللعبة السياسية وعاجزة تماماً عن القيام بأي دور سياسي حقيقي، أو بأي خطوات إيجابية في مجال الإصلاح الديمقراطي، من خلال القنوات الدستورية وفي مقدمها مجلس النواب، الذي تشكل كتلة الحزب الحاكم ٧٦ بالمئة من مجموع أعضائه، ما يمكّنه من تسخير المجلس لتبرير سياساته والحدّ من نفوذ الأحزاب المعارضة له. لذلك بدأت أحزاب المعارضة في تبنّي استراتيجية تسعى إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية، فأعلنت عزمها على مقاطعة الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٩ ما لم يتمّ تنفيذ إصلاح انتخابي شامل يمسّ جوهر النظام الانتخابي، فضلاً على إصلاح التشريعات المتعلقة بالقضايا الإجرائية. وقد قاطعت أحزاب المعارضة عملية القيد والتسجيل التي نفّذت خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، ونظمت فاعليات جماهيرية في مختلف محافظات الجمهورية تدعو المواطنين إلى مقاطعتها، وطالبت بتأجيل الانتخابات حتى يتم إقرار التعديلات القانونية، في مقابل ذلك رفض الحزب الحاكم تأجيل الانتخابات، إذ رأى الرئيس أن تأجيل الانتخابات سوف ينظر إليه باعتباره اعترافاً بأزمة هي غير موجودة من وجهة نظره، لذلك حسم أمره بالمضي قُدُماً بالإعداد للانتخابات، وتنفيذها في موعد استحقاقها المحدد قانوناً في ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، سواء بمشاركة أحزاب المعارضة أم من دون مشاركتها.

وجدت النخب غير المرتبطة بالنخبة الحاكمة نفسها في ظل النظام الانتخابي بالأكثرية، وطبيعة بناء الدولة، وأسلوب الحزب الحاكم في ممارسة السلطة، خارج إطار اللعبة السياسية وعاجزة تماماً عن القيام بأي دور سياسي حقيقي، أو بأي خطوات إيجابية في مجال الإصلاح الديمقراطي، من خلال القنوات

الدستورية، وفي مقدمها مجلس النواب الذي تشكل كتلة الحزب الحاكم أكثر من ثلثي أعضائه. لذلك بدأت بتبنّي استراتيجية تسعى إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية، والمطالبة بإعادة بناء الدولة وإصلاح النظام السياسي عموماً، والنظام الانتخابي بشكل خاص. وقدّمت خلال عام ٢٠٠٥ ثلاثة أحزاب من أحزاب اللقاء المشترك تصوراتها حول إصلاح النظام السياسي وبناء الدولة الحديثة، هي رابطة أبناء اليمن، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ طرحت أحزاب اللقاء المشترك (التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، اتحاد القوى الشعبية وحزب الحق) رؤية موحدة للإصلاح السياسي والوطني.

أعلن تكتل أحزاب اللقاء المشترك عزمه على مقاطعة الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ما لم يتم تنفيذ إصلاح انتخابي شامل يمس جوهر النظام الانتخابي، فضلاً على إصلاح التشريعات المتعلقة بالقضايا الإجرائية، وقد قاطعت عملية القيد والتسجيل التي نفذت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ونظمت فعاليات جماهيرية تدعو المواطنين إلى مقاطعتها، وطالبت بتأجيل الانتخابات حتى يتم إقرار التعديلات القانونية. وعلى الرغم من أن النخبة السياسية الحاكمة رفضت هذه المطالب في البداية، إلا أن عوامل عديدة دفعتها بعد ذلك إلى الموافقة على تأجيل الانتخابات، وذلك من خلال التوقيع على اتفاق بين الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك في شباط/ فبراير ٢٠٠٩، وهو الاتفاق الذي بات يشار إليه بـ «اتفاق فبراير»، ويقضي بالتمديد لمجلس النواب إلى نيسان/أبريل ٢٠١١، على أن يتم خلال فترة هذا التمديد الاتفاق على إصلاح النظام السياسي بشكل عام وإصلاح النظام الانتخابي بشكل خاص، بما في ذلك مناقشة التحول نحو نظام الانتخاب بالقائمة النسبية، ولم يتم الاتفاق بين الطرفين على آلية الحوار إلا في تموز/يوليو ٢٠١٠، واستمر الجدال حول إعاقة الحوار، الأمر الذي دفع المؤتمر الشعبي العام إلى إعلان انسحابه من الحوار، وإقرار تعديلات قانون الانتخابات، والبدء بالإعداد للانتخابات النيابية المستحقة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، فشكل لجنة عُليا للانتخابات، من دون وجود توافق حولها، وألغى إجراء مرحلة القيد والتسجيل من دون توافق، وبشكل يتنافى مع القانون، وسار في التحضير للانتخابات القادمة، في ظل غياب تام وتهديد بالمقاطعة من أحزاب تكتل اللقاء المشترك،

المثلة في البرلمان والمتمتعة بوجود حقيقي في الشارع، واستعاض عن ذلك بالتعامل مع معارضة شكلية مصطنعة، تتكون من سبعة أحزاب مؤتلفة في إطار ما يُسمى بالمجلس الوطني للمعارضة، التي وقع الحزب الحاكم معها اتفاقاً بتاريخ ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٨ أطلق عليه اتفاق «التحالف الوطني الديمقراطي»، فجميع مرشحي هذه الأحزاب لم يستطيعوا الحصول على ١ بالمئة من أصوات الناخبين في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٣، ولم يستطع مرشحها للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦، الحصول على هذه النسبة من الأصوات.

إن مضي المؤتمر الشعبي العام بتنفيذ الانتخابات في ظل غياب التوافق السياسي حولها، سوف يُنظر إليه باعتباره انتقالاً من التعددية السياسية المقيدة إلى الأحادية الحزبية غير المعلنة، وإقصاءً لأحزاب المعارضة الفاعلة من ساحة التنافس السياسي، ولن يعوض استحضار المعارضة الشكلية المتمثلة بالمجلس الوطني للمعارضة، تغييب المعارضة الحقيقية المتمثلة باللقاء المشترك، بل على العكس من ذلك تماماً، فإن هذا الاستحضار سوف يكرس الفكرة السائدة حول دور الحزب الحاكم في رسم الخارطة السياسية قبل كل دورة انتخابية، بحسب مصالحه وفي ضوء تحالفاته التكتيكية. كما أن إقناع الحزب الحاكم بعض أعضاء أحزاب اللقاء المشترك للترشح كمستقلين، كما حدث عندما قاطع الحزب الاشتراكي اليمني انتخابات ١٩٩٧، سيساهم في تكريس التصور القائم حول إدارة الحزب الحاكم للسلطة السياسية عن طريق الاحتواء وشراء الولاء، وسعيه إلى تنفيذ عمليات انتخابية تفتقر إلى روح المنافسة الحقيقية، كما حدث في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩، التي لم يزكِّ مجلس النواب أي مرشح للمعارضة، وزكّى مرشحين للحزب الحاكم، هما الرئيس علي عبد الله صالح ونجيب قحطان الشعبي.

بغضّ النظر عن حسابات الأرباح والخسائر الحزبية، فإن إجراء الانتخابات من دون وجود توافق وطني، له آثار سلبية في المدى البعيد، فمع تغييب المعارضة الشرعية والدستورية عن الساحة السياسية، سوف تغدو التعددية السياسية مجرد تعددية شكلية، لا تُسهم في بناء تجربة ديمقراطية فاعلة، بل تنتج ديمقراطية قاصرة عن تحقيق أهدافها، وتعطيل مبدأ التداول السلمي للسلطة، وجمود النخبة الحاكمة، وبالتالي الشلل والركود السياسي، وإلى ديمقراطية صورية تمكّن الحزب الحاكم والنخبة الاجتماعية المتحالفة معه من التحكم بالعملية الديمقراطية، الأمر الذي سيفاقم الأزمات السياسية التي يعيشها اليمن، وفي

مقدمها أزمة شرعية السلطة، وسوف يفسح المجال للجماعات الانفصالية الجنوبية للمزيد من التعبئة للجماهير في الجنوب باتجاه الانفصال، وسوف يخلق حالة من الشعور المتزايد لدى المواطنين في عموم محافظات الجمهورية باليأس من إمكانية التغيير الاجتماعي والسياسي السلمي، وبالتالي اللجوء إلى الخيارات العنيفة للتغيير، ليس في المحافظات الجنوبية فحسب، بل أيضاً في محافظات الشرق والشمال، وربما عاود الحوثيون تمرّدهم وحربهم ضد الدولة في صعدة.

ثالثاً: مظاهر عجز الدولة المأزومة

الدولة العاجزة هي إما دولة تفتقر إلى القدرة (Unable State)، وإما دولة مفتقرة إلى الإرادة (Willingless State). والدولة المفتقرة إلى القدرة هي دولة ذات أجهزة ضعيفة، لا تستطيع فرض سيادة القانون، فالقضاء لا يتمتع بالاستقلالية، ويتغلغل الفساد في أجهزته، وأحكامه لا يتم تنفيذ كثير منها، وأجهزة الشرطة ضعيفة، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع انتشار الجريمة. أما الدولة المفتقرة إلى الإرادة، فهي دولة لا تقوى على اتخاذ القرارات من دون موافقة القوى المهيمنة عليها، سواء أكانت داخلية أم خارجية. وقد درج صندوق السلام (Fund for Peace (FfP)) منذ عام ٢٠٠٥ على تصنيف اليمن ضمن ما يسميه بالدول العاجزة أو المهدَّدة بالانهيار أو الفشل، وقد شاع هذا المصطلح خلال السنوات الست الماضية إلى درجة أنه بات يشكّل مفهوماً تحليلياً أساسياً يستخدمه معظم الباحثين الغربيين في تحليل الدولة والأوضاع السياسية في اليمن، وتبنّته بعض الحكومات والمؤسسات التمويلية الغربية، إلى درجة أن بات يشكل معياراً أساسياً لتنظيم علاقتها باليمن. فعلى الرغم من أن معظم الباحثين الغربيين يرون أن أوضاع دولة اليمن الحالية لا تتطابق مع أوضاع الدول الفاشلة، فإنها ليست بعيدة عنها[١٧]، لذلك يرى بعضهم أنها على مفترق طرق[١٨]، أو على شفا الهاوية[١٩]، أو معلقة

(١٧) Jan-Erik Refle, «Democratisation in Yemen: Why is it Difficult to Democratise a Falling State?,» Global Politics, Global Governance, Regionalization and State Sovereignty (Autumn term 2009), p. 19, <http://rudar.ruc.dk/bitstream/1800/4920/1/projektfinalpublish.pdf>.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١.

(١٩) استخدمت عبارة اليمن «على شفا الهاوية» عنواناً للتقرير الشفوي الذي عرضه ليسلي كامبل (Leslie Campbell)، المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمعهد الوطني الديمقراطي، أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، في مطلع شباط/ فبراير ٢٠١٠.

على حافة الفشل (Perched On the Edge of State Failure)[٢٠]، ويرى آخرون أنها دولة ضعيفة[٢١]، أو دولة هشّة، تواجه مشكلات اقتصادية وديمغرافية وسياسية وأمنية[٢٢]. هذه التوصيفات في معظمها تنطلق من منظور مكافحة الإرهاب[٢٣]، وتستخدم مقاربة وظيفية في تقييم قوة الدولة وضعفها، ولا تنطلق من مقاربة بنائية تقوم على تحليل طبيعة النظام السياسي، فمعظم هذه الدراسات والأبحاث والتوصيفات تقوم على تقييم قوة الدولة أو ضعفها عبر تقييم مدى نجاح الدولة أو إخفاقها في أداء وظائفها، وفي مقدمها مدى قدرة الدولة على فرض سيادتها على كامل إقليمها، وعدم سماحها لأي قوة داخلية أو خارجية بحكم جزء من إقليمها.

عجز الدولة عن إنجاز وظائفها لا يرجع إلى افتقارها للقوة أو الموارد، بقدر ما يرجع إلى افتقارها إلى الإرادة، وسوء إدارتها وتعبئتها للموارد. فالدولة على سبيل المثال تمتلك من القوة ما يمكّنها من فرض سيادتها على كامل إقليمها، ولكنها تفتقر إلى الإرادة، فقدرة الدولة لا تتحدد من خلال ما تمتلكه من قوة، بل أيضاً والأهم من ذلك من خلال كيفية ممارستها، وإدارتها بما يخدم أهداف المجتمع في التنمية البشرية القائمة على العدالة، وبما يخضع النخبة الحاكمة للمحاسبة، فالنظام يتبنى استراتيجية بقاء، لذلك يدير موارد الدولة بما يحقق أهدافه بالبقاء في السلطة، لا بما يحقق أهداف المجتمع، في ضوء ذلك عمل النظام على تعبئة موارد الدولة لمواجهة القوى والتنظيمات الاجتماعية الحديثة، التي هي بطبيعتها قوى سياسية تسعى إلى الوصول إلى السلطة، خلافاً للنخب الاجتماعية التقليدية التي هي في معظمها نخب من الباحثين عن الريع، تسعى

---

(٢٠) Sarah Phillips and Rodger Shanahan, «Al-Qa'ida, Tribes and Insatiability in Yemen,» Lowy Institute for International Policy (November 2009), p. 3, <http://www.lowyinstitute. org/Publication.asp?pid = 1192>.

ويرى آخرون أنها دولة ضعيفة

(٢١) Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, «Understanding State-Building from a Political Economy Perspective: An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement,» Report for DFID's Effective and Fragile States Teams, Overseas Development Institute (September 2007), p. 16.

(٢٢) Barbara K. Bodine, «Beware of False Analogies: Why Yemen is not Iraq, Afghanistan or Somalia... it's Yemen,» Senate Foreign Relations Committee (20 January 2010).

(٢٣) انظر: Refle, «Democratisation in Yemen: Why is it Difficult to Democratise a Falling State?,» p. 9.

إلى الحصول على الثروة لا إلى الوصول إلى السلطة. لذلك ركّز النظام قوة الدولة في المناطق الحضرية، لحماية النخبة الحاكمة، ومواجهة المخاطر المحتملة التي تقودها الطبقة الوسطى والفئات الحضرية، التي تسعى إلى أهداف سياسية، وتسعى إلى الوصول إلى السلطة، ولعل ذلك هو الدافع لمطالبة القوى السياسية الحديثة منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين بتخفيف عسكرة المدن، وإخراج المعسكرات منها؛ إذ شكّل ذلك بنداً أساسياً في وثيقة العهد والاتفاق، التي شملت قضايا أخرى تتعلق بمنع تسيير الدوريات العسكرية في المدن، وعدم إقامة نقاط تفتيش في المدن.

١ ـ العجز عن احتكار الاستخدام الشرعي للقوة

أشارت دراسة لمؤسسة ثروة إلى وجود اثني عشر سجناً خاصاً لشيوخ قبائل في محافظتي إب والحديدة[٢٤]. وجاء في أحد الأحكام الصادرة عن إحدى المحاكم الرسمية اعتراف بأحد هذه السجون، حيث ورد فيه «أما بشأن ما يقوم به المتهم باعتباره شيخاً من مشايخ تهامة من حبس وحجز حرية رعاياهم وأولادهم حسب تعبير أهل تهامة، فهو موروث اجتماعي بحاجة إلى معالجة موضوعية من الجهات المعنية، ولا يعفينا من الحكم بإدانة المتهم بهذا الشأن بمقتضى نص المادة ٢٤٦ عقوبات مع وقف تنفيذ العقوبة بحدها الأدنى إلى أن تتم المعالجة التي أشرنا إليها بحيثيات هذا الحكم».

كشف المدير التنفيذي لشركة الغاز اليمنية أن ١٨١٧٠ طناً مترياً من الغاز المسال أعيد حقنها في معامل صافر خلال العام ٢٠٠٩، بسبب التقطعات القبلية، التي أعاقت وصول القاطرات المحملة بالغاز من محافظة مأرب إلى أمانة العاصمة والمحافظات الأخرى، والتي بلغ عدد المُبلّغ عنها رسمياً ٥٨ تقطعاً. وتبلغ قيمة الغاز المُسال المُعاد حقنه بسبب هذه التقطعات حوالى ٨١,٨٨,٤٩٠,٠٠ ريال (حوالى ٤٠,٩٤٢,٤٥ دولاراً)[٢٥].

باتت السوق اليمنية تعجُّ بكثير من السلع المهرّبة التي تُباع في مختلف

---

(٢٤) Moussa Al-Nomrani, «Private Prisons in Yemen,» *Tharwa Foundation*, 9/1/2008.

(٢٥) انظر: أحمد الزكري، «مكافحة الفساد تدعو لمعالجة جذور الأزمة: شركة الغاز تعيد الأزمة إلى التقطعات القبلية.. وتقدّم تقريراً بانتاجها،» مأرب برس (٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، <http://www.marebpress.com/new s_details.php?sid=21898>.

الأسواق اليمنية بما فيها أسواق المدن الكبيرة، وبعض هذه السلع أدّى إلى نتائج سلبية على صحة المواطنين، ومنها المخصبات الزراعية والأدوية والأغذية المهربة، وبعضها أثر في السلامة الشخصية للمواطنين وفي الأمن الوطني، ومنها الأسلحة وقطع غيار السيارات المزوّرة.

شهد اليمن خلال عام ٢٠٠٩ اختطاف ثلاثة من أكبر رجال الأعمال في اليمن، ففي تموز/يوليو ٢٠٠٩ قامت مجموعة قبلية تنتمي إلى قبيلة بني ظبيان باختطاف شقيق رجل الأعمال توفيق الخامري من أحد شوارع العاصمة صنعاء، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ قامت مجموعة مسلحة من قبيلة مراد باختطاف جمال عبد الواسع، مدير عام شركة ناتكو، نجل رجل الأعمال عبد الواسع هائل من العاصمة صنعاء، وفي أيار/مايو ٢٠٠٩ قامت مجموعة مسلحة من قبيلة نهم باختطاف هائل بشر، قريب رجل الأعمال المشهور شاهر عبد الحق، على خلفية نزاع حول قطعة أرض في العاصمة صنعاء، ولم تقم الدولة بملاحقة المختطفين وتقديمهم للمحاكمة، بل تمّ حلّ هذه القضايا عرفياً. وسواء أكان المخطوفون مواطنين أم رعايا أجانب، فإن «الدولة تطلب من شيوخ القبائل التدخل في المفاوضات لإطلاق المخطوفين»[(٢٦)].

٢ ـ إعادة الإنتاج المتبادل بين الفساد وعجز الدولة

يشكل انتشار الفساد مؤشراً على عجز الدولة عن السيطرة على موظفيها والإدارة، لا سيما الذين يحتلون مواقع قيادة، والذين ينتمي معظمهم للنخبة القبلية القوية، وتتجاوز قوتهم قوة مؤسسات الدولة، الأمر الذي يجعل الدولة غير قادرة على محاسبتهم، فكل واحد منهم يستند إلى قبيلة قوية، وفي موازاة ذلك فإن المواطنين لا يستطيعون محاسبتهم، الأمر الذي يحوّل المواطنين إلى مواطنين سلبيين، وقابلين للانخراط في علاقات استزلام مع النخب القوية التي لا يقدرون على الوقوف بوجهها، ولا الدولة قادرة على حمايتهم منها، حيث بلغ ضعف أجهزة الدولة في المناطق القبلية درجة باتت معها حماية الملكية الخاصة والسلامة الشخصية في المناطق القبلية شأناً عائلياً. ونتيجة ذلك مال بعض أصحاب المشروعات الذين

(٢٦) Sharif Ismail, «Unification in Yemen: Dynamics of Political Integration, 1978-2000,» (Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Degree of MP Hill, Faculty of Oriental Studies, University of Oxford, [n. d.]), p. 41.

لا ينتمون إلى قبائل قوية إلى طلب حماية قبائل قوية وفقاً لنظام المؤاخاة التقليدي.

يتعمّد بعض كبار الموظفين وصغارهم تعقيد الإجراءات في المؤسسات الحكومية، بهدف الحصول على منافع مادية، ولعل أكثر المتضررين من هذا النوع من الفساد هم المقاولون الذين ينفّذون مشروعات لصالح الدولة، فلا يتمكن بعضهم من الحصول على الأقساط بدون دفع رشاوى للموظفين. ما يدفعهم إلى رفع قيمة الأعمال التي ينفّذونها لصالح الدولة، حيث أشار تقرير تقييمي للبنك الدولي إلى أن كلفة إنشاء الفصول الدراسية التي تنفذ في إطار مشروع تنمية الطفولة الذي تنفذه اليمن بالتعاون مع اليونيسيف والبنك الدولي، تعتبر الأعلى على مستوى كل الدول التي يدعم فيها البنك الدولي إنشاء الفصول الدراسية، على الرغم من تشابه التصميم[(٢٧)].

تزايدت خلال السنوات الأخيرة ظاهرة الاستيلاء على أراضي الدولة من قبل كبار المسؤولين، أو تمليكها للمحاسيب لتعزيز علاقات الزبونية، أو تأجيرها لأشخاص أو هيئات دونما حق وبأسعار لا تتوافق مع أسعار السوق. ولعل أبرز قضايا الفساد من هذا النوع تلك المتعلقة بهبة قطعة أرض أُقيمت عليها محطة محروقات في مدينة عدن مساحتها ١٢٦٧ متراً في أهم موقع في مدينة عدن، وفقاً لعقد تمليك (هبة) بمبلغ خمسة عشر ألف ومائتين وأربعة ريالات (حوالى ٧٥ دولاراً فقط)، لغرض بناء مسكن، ثم قام المؤتمر الشعبي العام بتسليم الأرض لأحد المستثمرين لإقامة مشروع استثماري عليها[(٢٨)]. وكان رئيس الجمهورية قد شكل عام ٢٠٠٧ لجنة برئاسة الدكتور صالح باصرة، وزير التعليم العالي، وعبد القادر هلال، وزير الإدارة المحلية السابق، لدراسة مشكلات المناطق الجنوبية بشكل عام ومشكلة الأراضي بشكل خاص. وخلصت اللجنة في تقريرها إلى تحديد ١٥ شخصية حصلت، أو سيطرت، على مساحات واسعة من أراضي البناء والأراضي الزراعية في مدينة عدن بشكل خاص والمحافظات الجنوبية بشكل عام، إلا أن هذا التقرير، الذي بات يعرف بتقرير باصرة هلال، لم يُكشف عنه حتى الآن، ولم يتم تنفيذ التوصيات التي خلُص إليها.

تشير البيانات المتوافرة من الهيئات المتصل نشاطها بالاستثمار والأراضي أن

---

(٢٧) UNICEF, «The Child Development Project, Mid-term Review,» Sana'a (October 2003), p. 32.

(٢٨) انظر: **الصحوة**، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٩.

٥٠ بالمئة من المشروعات الاستثمارية التي تم التصريح لها في عدن، و٣٠ بالمئة بالمكلا منذ عام ١٩٩٢، لم يتم تنفيذها على الواقع بسبب مشكلات حول الأرض، وبسبب عدم قدرة المستثمرين على استخدام الأرض، أو عدم ملاءمة موقع الأرض، أو بسبب عدم وجود الخدمات في المنطقة التي توجد فيها الأرض[٢٩]. «إن الافتقار إلى نظام دقيق لتوثيق وتسجيل معلومات الأرض المملوكة ملكية عامة أدى إلى انتشار الخلافات حول ملكية الأرض، وجعل المستثمرين يدفعون ثمن الأرض مرتين، مرة للدولة ومرة لحل الخلاف مع الأشخاص الذين يدّعون ملكية الأرض»[٣٠]. ويعزز من هذه المشكلة ضعف أداء الأجهزة القضائية، فحوالى ٧٥ بالمئة من القضايا المتعلقة بنزاعات الأرض تستغرق أكثر من أربع سنوات لتبت فيها الأجهزة القضائية[٣١].

على الرغم من عدم وجود مؤشرات إحصائية حول مدى انتشار الرشوة التي تصنف ضمن الفساد الصغير، إلا أن الملاحظات اليومية تشير إلى أنها تنتشر على نطاق واسع في أوساط شرطة المرور ومأموري الضرائب وموظفي البلدية وفي أقسام الشرطة والعاملين في المرافق الصحية والتعليمية، وغيرها من المرافق الخدمية العامة. أما الرشوة التي تُصنّف في إطار الفساد الكبير، فإن المؤشرات التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير تشير إلى أن ٣٧ بالمئة من رجال الأعمال في اليمن أجابوا بأنهم يدفعون مبالغ مالية غير رسمية للموظفين الحكوميين لإنجاز معاملاتهم في الدوائر الحكومية. ومقارنةً بالدول العربية الأخرى التي شملها التقرير، فإن اليمن يحتل موقعاً متوسطاً في ما يتعلق بانتشار الرشوة.

بفعل ضعف الدولة وعجزها عن القيام بوظيفتها في تنظيم الأسواق ومحاربة الفساد، باتت القدرة على الوصول إلى الأسواق محصورة في إطار القوى الاجتماعية التقليدية التي تتمتع بقوة اجتماعية كبيرة، فتحول عدد من شيوخ القبائل إلى أصحاب مشروعات وتجار ومقاولين. وقد أدى ذلك إلى تشكّل نخبة مركّبة، يمثل شيوخ القبائل النواة المركزية فيها، وباتوا يشكلون الفئة الاجتماعية الأكثر استفادة من انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية، وفي سوق الأعمال، باعتبار كثير من ضباط القوات المسلحة والأمن والمسؤولين

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

الحكوميين والتجار وأصحاب الأعمال هم من شيوخ القبائل وأبنائهم(٣٢). وفي ظل ذلك، باتت السلطة السياسية في الدولة منظمة وفقاً لمعايير التدرج الاجتماعي، فشيوخ القبائل وأبناء شيوخ القبائل يحتلون المواقع العُليا في أجهزة الدولة، بينما يحتل المواقع الدنيا فيها أبناء الفلاحين والعمال والفئات الدنيا في السلم الاجتماعي، وكذلك الأمر في المؤسسات العسكرية والأمنية(٣٣)، لذلك لا تستطيع أجهزة ومؤسسات مكافحة الفساد محاسبة كبار المسؤولين الحكوميين، وتقتصر القضايا التي تحيلها إلى المؤسسات القضائية على القضايا الصغيرة، والتي يكون فيها المتهمون من صغار الموظفين؛ ففي الوقت الذي تنظر فيه المحاكم والنيابات في عدد من قضايا الفساد الصغير، فإن بعض قضايا الفساد الكبير يتم التستر عليها، وعدم اتخاذ أي إجراءات بشأنها(٣٤)، بل ويتم تعرّض الإعلاميين الذين يثيرونها لمضايقات من قبل الأجهزة الحكومية. فخلال عام ٢٠٠٤، تعرض اثنان من رؤساء تحرير الصحف الأهلية لكثير من المضايقات من قبل الحكومة بسبب نشرهما مقالات صحفية حول توريث المناصب الحكومية، وحصول أبناء بعض كبار المسؤولين الحكوميين على منح دراسية جامعية على نفقة الحكومة من دون اعتبار للمنافسة وتكافؤ الفرص.

في ظلّ هذه الأوضاع، باتت العلاقة بين ضعف الدولة والفساد تشكل حلقة مفرغة، ففي الوقت الذي أدّى ضعف مؤسسات الدولة إلى اعتماد الحكومة على نظام توزيع المصالح في السيطرة الاجتماعية، فإن نظام توزيع المصالح هذا عزّز ضعف المؤسسات الرسمية، وجعل من بناء الدولة أمراً في غاية الصعوبة، حيث تكرست ثقافة البحث عن الريع، وتنافس النخب في بناء شبكات الموالاة والعلاقات الشخصية للهيمنة على موارد البلاد للكسب الخاص.

---

(٣٢) انظر: «Yemen Corruption Assessment,» USAID Yemen (September 2006), p. 3, in: US Embassy Website, <http://yemen.usembassy.gov/root/pdfs/reports/yemen-corruption-assessment.pdf>.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣.

(٣٤) يمكن الإشارة هنا إلى ما بات يُعرف في وسائل الإعلام اليمنية بتقرير (باصرة هلال)؛ فعلى إثر تحوّل الحراك الجنوبي في عام ٢٠٠٧ من حركة مطلبية إلى حركة سياسية، كلّف الرئيس علي عبد الله صالح وزير التعليم العالي الدكتور باصرة وعبد القادر هلال وزير الإدارة المحليّة السابق، وآخرين بدراسة بعض المشكلات في المحافظات الجنوبية، وأبرزها مشكلة الاستيلاء على أراضي البناء والأراضي الزراعية. وقد خلص تقريرهما، بحسب ما سُرّب للصحافة آنذاك، إلى تحديد أسماء ١٥ شخصاً من كبار مسؤولي الدولة وشيوخ القبائل والنافذين منحت لهم أراضٍ أو استولوا عليها بشكل غير قانوني، وأوصيا بضرورة معالجة أوضاع الأراضي التي منحت لهم أو استولوا عليها، إلا أن التقرير تمّ إخفاؤه، ولم يُنشر حتى الآن، ولم يتمّ اتخاذ أي إجراءات لإصلاح الوضع.

يمارس بعض كبار المسؤولين التجارة بشكل مباشر أو غير مباشر (بأسماء أقارب لهم) خلافاً لأحكام الدستور، ويتم إرساء العقود العامة أحياناً على الشركات التي يملكونها ومن دون اتباع إجراءات الإعلان. ففي عام ٢٠٠٤ قدّر ما تم تنفيذه من أعمال عامة عبر المناقصات بحوالى ٢٠ بالمئة فقط من إجمالي الأعمال العامة[٣٥]، وأقرّ وزير الأشغال العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في جلسة لمجلس النواب بأن ٨٠ بالمئة من عقود الأشغال يتم إرساؤها من دون منافسة، وأن ٢٠ بالمئة فقط تخضع للمنافسة[٣٦]. وتشير البيانات التي نشرها البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تقريره حول التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن ٥٥ بالمئة من رجال الأعمال اليمنيين الذين شملتهم عيّنة المسح الذي نفذه، يرون أن هناك ممارسات غير رسمية تعيق التنافسية.

٣ ـ تمتلك القوة ولا تمتلك الإرادة

هناك نوع من تركّز السلطة، ففيما التهديدات الحقيقية التي تُواجه الدولة في اليمن هي بالحقيقة محلية، تتركز السلطة على المستوى المركزي، فقد تم تنظيم توزيع قوة الدولة في خطوط معاكسة لخطوط حركة التهديدات التي تهددها، ففيما التهديدات حالياً تنطلق من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي، حيث تنطلق تهديدات تنظيم القاعدة من أقصى شرق البلاد، وتهديدات المتمردين الحوثيين من أقصى الشمال، وتهديدات الجماعات الانفصالية من أقصى الجنوب، فإن قوة الدولة مركزة في العاصمة التي تقع في وسط البلاد، سواء القوة العسكرية أم قوة اتخاذ القرار، أم القوة المالية. ولقد وصف أحد الدبلوماسيين الغربيين اليمن بأنه «دولة هشّة، تديرها نخبة عائلية تحصر قوة الدولة عملياً في العاصمة»[٣٧]. ولا يتم إعادة نشر القوات العسكرية إلا في الحالات التي يرغب فيها النظام، حيث أعيد نشرُها لمدة أسبوعين عند تنظيم الدورة العشرين لكأس الخليج لكرة القدم، ولكن كثرة التهديدات التي يتوقعها النظام جعلته يحجم عن إعادة نشر القوات العسكرية لفترات طويلة وبعيدة، فهو يتوقع الخطر من أكثر من مصدر.

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٣٦) Mohamed Abdo Moghram, «Political Culture of Corruption and State of Corruption in Yemen,» <http://www.u4.no/...docs/political-culture-corruption-yemen-abdomoghram. pdf>.

(٣٧) «In Fragile Yemen: U.S. Faces Leader Who Puts Family First,» *New York Times*, 5/1/2009, Quoted by, Ben Smith, «Yemen: Standard Note, SNIA/5266, Hose of Commons Library,» *International Aairs and Defence Section* (23/7/2010), p. 3.

تمّ تركيز السلطة بيد المسؤول الأول في كل مؤسسة من مؤسسات وأجهزة الدولة، فهو الذي يتخذ القرارات ويقرر السياسات. وفي ظل طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع اليمني الذي يتسم بطابع قبلي، وما يترتب عليه من تغليب المصلحة المادية المباشرة على المصلحة الوطنية بعيدة المدى، فقد أدى تركيز السلطة إلى تشكل علاقات المحسوبية (Patronage Relations)، التي تقوم على تقديم الخدمات المادية الفردية المباشرة، مثل توفير الوظائف، منح الأراضي والعقارات، الإعفاء من العقوبات الجنائية، منح دراسية ومنح علاجية، الترقية في الوظائف، التسجيل في الجامعات، بل إن بعض الخدمات الاجتماعية تم تحويلها إلى خدمات فردية أو شبه فردية، مثل الطرق، فيتم أحياناً شق طريق أو مد طريق بالأسفلت يستفيد منه عدد محدود من الأسر، بل أحياناً يستفيد منه شخص واحد من الوجهاء. وفي الوقت الذي لا تمتلك كثير من المؤسسات الحكومية وسائل نقل لتلبية تسهيل أدائها لوظائفها، يتم صرف سيارة لكل من يتمّ تعيينه في مواقع السلطة بجهاز الدولة بقرار جمهوري، وفي بعض المؤسسات يتم صرف سيارات لمن يتم تعيينهم بقرار رئيس مجلس الوزراء، «فبات نظام الزبائنية (Clientelistic System) يشمل كل مستويات البيروقراطية الحكومية»[٣٨].

ترتب على ذلك عدد من الآثار السلبية في التنمية، بمقدمها استنزاف معظم موارد الدولة في تقديم الخدمات الشخصية على حساب الإنفاق الاجتماعي على مشروعات الخدمات العامة، تدني مستوى الخدمات الاجتماعية، غلبة مخصصات النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية، انتشار حال من عدم الاستقرار التي يقودها المستبعدون من شبكات الموالاة، وما يترتب عليه من زيادة الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، ضعف فاعلية الحكومة بسبب ضعف مستوى المعينين في مواقع السلطة واتخاذ القرار في الأجهزة والمؤسسات الحكومية، الذين يتم اختيارهم على أساس الولاء لا على أساس الكفاءة، وعلى أساس المحسوبية، وتبنّي سياسات تنموية متحيّزة لصالح النخب، ولا تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية، فالنخب الحاكمة تدير موارد الدولة بما يكفل أمنها، لا بما يكفل الأمن القومي وحماية المواطنين. وشهدت السنوات الماضية تنامي ظاهرة اختطاف بعض أفراد القبائل

(٣٨) Iris Glosemmeyer, «Dancing on Snake Heads in Yemen,» (Ph. D., Canadian Defense and Foreing Affairs Institute, 2009), p 2.

لمواطنين يمنيين ورعايا أجانب، ولم تستخدم الحكومة قوة القانون ولا قوة أجهزة الشرطة والجيش في التعامل مع المختطفين، ولم تتخذ إجراءات حاسمة ضد عصابات سرقة السيارات من المدن الرئيسية إلى بعض المناطق القبلية[٣٩]، في مقابل ذلك فإن الحكومة تعتقل كثيراً من الصحفيين، وتمارس القوة بشكل تعسفي أحياناً تجاه النخب الحضرية الحديثة.

إن ما تحقق من هدوء خلال الفترة التي تم فيها تنظيم الدورة العشرين لكأس دول الخليج العربي لكرة القدم، يرجع من وجهة نظري إلى ما تمّ من إجراءات لإعادة نشر قوة الدولة العسكرية والمالية واتخاذ القرار، حيث تم خلال ذاك الأسبوعين نشر حوالى ثلاثين ألف جندي، وتخصيص مبالغ كبيرة، وتفويض كثير من الصلاحيات للأجهزة المحلية في بعض الأحيان، وتم في أحيان أخرى انتقال المسؤولين إلى المستوى المحلي، وبالتالي تم الكثير من الإنجازات على مستوى البنية التحتية، بشكل كامل، فلم يتم تنفيذ أي عملية مخلّة بالأمن خلال الأسبوعين اللذين أُجريت فيهما المباريات.

٤ ـ متضخمة وضعيفة الفعالية

وفقاً لأفكار ماكس فيبر، فإن موارد التنظيمات البيروقراطية (الرشيدة) ليست ملكاً لأفراد، ووظائفها لا تباع ولا تورث، ولا تُضاف إلى الملكية الخاصة[٤٠]، فالتنظيمات البيروقراطية تنظم العلاقة فيها على أساس القانون، وتنظم العلاقة بين أفراد التنظيم بعضهم مع بعض، وعلاقتهم بالمتعاملين مع التنظيم، على أساس رسمي وغير شخصي، والالتحاق بالتنظيم والترقي في مواقع السلطة فيه تقوم على الكفاءة والتنافس، ولا تخضع للانتماءات السياسية والعائلية[٤١]. في ضوء أفكار ماكس فيبر هذه، حدد بيتر بلاو (Peter Blau) طبيعة التنظيمات الإدارية الملائمة لما بات يُعرف في الأدبيات المعاصرة بالحكم

---

(٣٩) في معظم الحالات، تقوم عصابات السرقة بالاتصال بمالكي السيارات المسروقة وتتفاوض معهم على دفع مبالغ نقديّة مقابل استرداد سياراتهم. على الرّغم من ذلك فإن الحكومة لا تقوم بالقبض على عصابات السرقة، إلا في حالات نادرة جداً، بل إنها أحياناً تضطرّ إلى دفع مبالغ لاسترداد السيارات المملوكة للدولة.

(٤٠) Hans Heinrich Gerth and C. Wright Mills, eds., *From Max Weber: Essays in Sociology* (New York: Macmillan, 1961), pp. 221-224.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٠.

الصالح (Good Governance)، التي وصفها بأنها إدارة موجّهة بالأهداف، وليست موجهة بالأوامر(٤٢).

لقد تمّ تنظيم الإدارة في الدولة اليمنية على أساس رعوي لا بيروقراطي، خدمة شخصية لا خدمة مدنية، فالسلطة في التنظيمات والمؤسسات الحكومية مركّزة وليست موزّعة، وهي سلطة بيد أفراد لا بيد مؤسسات، وعمليات اتخاذ القرار مخوّلة لأفراد لا لمؤسسات، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالترقية إلى مواقع السلطة واتخاذ القرار في أجهزة السلطة التنفيذية، حيث يخوّل فيها القرار للنخبة السياسية، وتُنظّم على أساس الاختيار لا على أساس التنافس، وبالتالي تخضع لمعايير شخصية، لا لمعايير موضوعية، كالمؤهلات والخبرة والتخصص، وتنظم اللوائح والأنظمة العلاقة بين المسؤولين الأعلى والموظفين على أساس أن الأدنى هم مجرد منفذين، وبالتالي فهي إدارة بالأوامر لا إدارة بالأهداف، الأمر الذي وفّر مناخاً لاستغلال قوة الدولة وأجهزتها ومواردها لتحقيق منافع خاصة لجماعات سياسية وعائلية، واستخدمت الوظيفة العامة لكسب الولاء.

ترتب على ذلك تضخم في جهاز الدولة، يبدو في عدد من المظاهر، في مقدمها، **أولاً**، تضخم مجلس الوزراء، حيث يبلغ عدد أفراد مجلس الوزراء اثنين وثلاثين وزيراً، فتشكيل الحكومة لا يخضع لمتطلبات وظيفية، بقدر ما يخضع للترضيات والاحتواء، أما المظهر **الثاني** فيبدو في تضخم التقسيم الإداري، حيث تم تقسيم البلاد إلى ٢٢ محافظة (بما فيها أمانة العاصمة)، وما يزيد على ٣٣٥ مديرية، وما يترتب عليه من توفير مبانٍ حكومية ومكاتب وسيارات وأثاث وموظفين في هذه الأقسام الإدارية، أما المظهر **الثالث** فيتمثل في تضخم السلطة التنفيذية، فالجهاز الإداري للدولة متضخم جداً، بسبب أن الوظيفة تستخدم في عملية الاحتواء (Cooption)، ومن أهم مظاهر استخدام الوظيفة العامة في عملية الاحتواء استمرار التوظيف بالتعاقد، على الرغم من تعارضه مع القانون، وإسناد التوظيف في الوظائف العسكرية إلى النخب القبلية. لقد تم توظيف أشخاص بأجهزة في المديريات ليس لها مقار ولا تجهيزات، وتم توظيف أشخاص في وظائف لا يمارسونها، وهو ما تشير إليه الأدبيات المتعلقة بالفساد بالتوظيف الوهمي أو الموظفين الوهميين (Ghost Employees).

---

(٤٢) Peter M. Blau, *The Dynamics of Bureaucracy* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1955), p. 201.

في ظلّ تدنّي مساهمة القطاع الخاص في التنمية، وما فرضته الحروب القبلية والثارات من عزلة على أفراد القبائل، بات الجهاز الإداري للدولة هو الموظف الأول، ويتسابق الأفراد على الحصول على وظيفة فيه، سواء أكانت حقيقية أم وهمية، إذ بلغ عدد الموظفين المدنيين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ حوالى ٥٢٠,٠٠٠ موظف، بعضهم موظف وهمي. وقدّرت وكالة التنمية الأمريكية عدد الموظفين الوهميين في عام ٢٠٠٨ بحوالى ٣٠,٠٠٠ موظف، من إجمالي الموظفين في الجهاز الإداري للدولة البالغ عددهم أنذاك حوالى ٤٧٣,٠٠٠ موظف، وقدّرت الجنود الوهميين بما يقرب من ثلث جنود القوات المسلحة[٤٣]. ويتركز معظم الموظفين المدنيين الوهميين في قطاع التعليم، حيث يقدّر نسبة الموظفين الوهميين في قطاع التربية والتعليم بحوالى ٤٠ بالمئة من إجمالي الموظفين في هذا القطاع[٤٤]، حيث مُنح عدد كبير من المرافقين الشخصيين لبعض المسؤولين وشيوخ القبائل درجات وظيفية وهمية في قطاع التربية والتعليم[٤٥]، ويتوزع الباقون على مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية على المستويين المركزي والمحلي.

أضفت هذه الممارسات على الدولة طابعاً ريعياً، حيث يتم منح بعض المتنفذين مرتبات من دون أن يكونوا عاملين فعلاً في الجهاز الإداري للدولة، إلى درجة أن معظم موارد الدولة المالية وجل ميزانياتها السنوية باتت موجهة إلى خدمة هذا الجهاز المتضخم، عوضاً عن أن توجه إلى خدمة أهداف وبرامج التنمية، فمعظمها مخصصة للمرتبات والأجور سواء للموظفين الفعليين أو الموظفين الوهميين، الذين يستنزفون في قطاع التعليم فقط ما يزيد على ٦ بالمئة من إجمالي الميزانية العامة للدولة سنوياً[٤٦]، ناهيك عمّا يُستنزف من ميزانية الدولة السنوية لتعزيز شبكات وعلاقات الموالاة في القطاعات الأخرى، وما يُصرف لشيوخ القبائل من مرتبات من مصلحة شؤون القبائل، البالغ عددهم في عام ٢٠٠٧ حوالى ٦٠٠٠ شيخ[٤٧]، فضلاً على الموارد غير المالية التي توظّف في

---

(٤٣) انظر: «Yemen Corruption Assessment,» USAID Yemen, p. 4.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٤٥) انظر: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، **اليمن: مشاهد وأحداث ٢٠٠٦** (صنعاء: مؤسسة الجزيرة العربية للتنمية الفكرية والثقافية، ٢٠٠٦)، ص ١٥٠.

(٤٦) Daniel Egel, «Tribal Diversity,» Political Patronage and the Yemeni Decentralization Experiment (12 January 2010), p. 2.

(٤٧) Sarah Phillips, *Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism* (London: Palgrave Macmillan, 2008).

تعزيز علاقات الموالاة، مثل العقارات وتسهيل صفقات الأعمال[٤٨]، وما يخصص للمشروعات الاستثمارية هو في الحقيقة مخصص للمنشآت، وليس للتكنولوجيا والتدريب والتأهيل وبناء القدرات، لذلك فإن أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، على الرغم من تضخمها عددياً، هي أجهزة ضعيفة وغير فاعلة، بسبب قصور المهارات والخبرات والتكنولوجيا في هذه الأجهزة.

عوضاً عن أن يشكل الموظفون والمسؤولون في بعض الأجهزة مورداً لتسهيل أدائها لوظائفها، باتوا يشكلون عائقاً وعبئاً عليها، فعدد وكلاء المحافظات والوكلاء المساعدين يفوق عدد مديريات الجمهورية، وعدد وكلاء بعض المحافظات ووكلائها المساعدين يفوق عدد مديرياتها.

رابعاً: تطورات الأزمة

١ ـ من حرب الكل ضد واحد إلى حرب الواحد ضد الكل

كانت الأزمة التي نشبت بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه خلال الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٤ أزمة نخبوية، حول السلطة، ولم تكن الجماهير في الشمال والجنوب منخرطة في الصراع، فكان الصراع يتركز حول من يحكم، فيما الشارع كان يهتم بكيف يتم الحكم، إذ تضمّن اتفاق عدن واتفاق الوحدة الأخذ بالأفضل من تجربة الشطرين، وكان الجنوبيون يطمحون في أن تحقق لهم الوحدة نظاماً يقوم على حرية الأسواق، وكان الشماليون يرغبون في أن توفر لهم الوحدة دولة قوية تفرض سيادتها بشكل كامل على المجتمع، استفادةً من تجربة بناء الدولة في الجنوب، لذلك فإن الخلاف حول توجهات النظام السياسي والخلاف خلال الفترة الانتقالية كان خلافاً بين النخب.

عندما تحوّلت الأزمة السياسية إلى مواجهة عسكرية في صيف ١٩٩٤، بدأ الطرفان الحرب، وكل منهما يرغب في السيطرة على السلطة كاملة في الجمهورية اليمنية، وكان متوقعاً أن الطرف الذي يوشك على الانتصار سوف يزداد تمسكاً بالوحدة، فيما الطرف الذي يوشك على الهزيمة سوف يعلن الانفصال، ويطلب تدخّل المجتمع الدولي، لذلك كان إعلان علي سالم البيض الانفصال في الحقيقة

---

(٤٨) Khaled Fattah, «A Political History of Civil-Military Relations in Yemen,» *Alternative Politics*, Special Issue 1, 25-47 (November 2010), p. 41.

إعلان هزيمة، ولا يعدو كونه مجرد طلب نجدة من المجتمع الدولي، لا سيما أن الحرب كانت بين جيشين نظاميين. أما على المستوى الداخلي، فإن الإعلان عن الانفصال لم يقابل بتأييد شعبي ولا حتى نخبوي واسع في الجنوب، فكثير من المواطنين في الجنوب إما وقفوا على الحياد وإما وقفوا إلى جانب الرئيس علي عبد الله صالح. من هؤلاء الجنوبيين الذين عادوا من أفغانستان، التجمع اليمني للإصلاح، والرئيس علي ناصر محمد، بل إن بعض الوحدات العسكرية الجنوبية إما لم تقاتل الرئيس علي عبد الله صالح، وإما قاتلت معه؛ فعلى سبيل المثال خلال يوم واحد من أيام الحرب تحول ولاء عدد من الألوية العسكرية التي التحقت بالقوات الشمالية، وهي اللواء ٥٦ مشاة، اللواء ١٢٢ ميكانيكي، اللواء ٢٢ مشاة، اللواء الرابع مدفعية، وقاعدة الصواريخ في شبوة[٤٩].

بعد انتصاره في الحرب تنكّر الحزب الحاكم لحلفائه السياسيين والعسكريين والدينيين، وتبيّن لكثير من حلفائه أنه كان يدير تحالفاته على أساس تكتيكي، لا على أساس أيديولوجي. فعلى الرغم من الخطاب اليومي المؤكد على الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وحق الجميع في المشاركة بالحياة السياسية، إلا أنه عمل على إقصاء حلفائه من السلطة التشريعية، فقام باحتواء ممثلي حزب الحق وترشيحهم باسمه في انتخابات ٢٠٠٣، واحتواء عدد من نواب التجمع اليمني للإصلاح لا سيما من شيوخ القبائل، ليترشحوا باسمه في انتخابات ١٩٩٧ وانتخابات ٢٠٠٣، وكذلك الأمر للنواب الذين كانوا يمثلون حزب البعث العربي الاشتراكي ـ قطر اليمن، فقد أراد المؤتمر الشعبي العام تحقيق الأغلبية في البرلمان، وسعى إلى تحقيقها بأية وسيلة، واعتمد على الإغراء المالي والإغراء بالمناصب، لكسب هذه الأغلبية.

أسفرت هذه الاستراتيجية عن إقصاء جميع القوى السياسية من الساحة السياسية، الأمر الذي أدى إلى تكتلها بمواجهة المؤتمر الشعبي العام، الذي بات يدير معركة ضد كل القوى السياسية الحقيقية في المجتمع، بل إن بعض أفراد النخبة التقليدية، لا سيما الجنوبية، الذين كانوا منخرطين في المؤتمر الشعبي العام أو متحالفين معه، بدأوا بالاصطفاف مع القوى المناهضة للمؤتمر الشعبي العام، أو الاصطفاف ضده في صفوف مستقلة، من هؤلاء العناصر الإسلامية المتشددة، الشباب المؤمن الذي كان الرئيس يدعمه مالياً، والشيخ طارق الفضلي، الشيخ

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٩.

عبد الرب النقيب، وبعض الضباط والسياسيين الذين كانوا ضمن ما يُسمى بتيار علي ناصر محمد.

٢ ـ من أزمة المشاركة إلى أزمة الهوية

ترتب على ضعف المؤسسات السياسية، سواء الحكومية أو المدنية، بروز أزمة مشاركة، حيث لم تستطع المؤسسات السياسية القائمة استيعاب النخب والأفراد الذين يرغبون في المشاركة، وعدم تمكن أعداد كبيرة من المواطنين من المشاركة في صناعة القرارات السياسية، عبر المنظمات السياسية القائمة، الأمر الذي أدى إلى ما يمكن تسميته بالفضاء الخامل أو المنطقة الخاوية بين الدولة والمواطن. وتشكّل مجتمع حشود، حيث تتفكك العلاقات والروابط الاجتماعية، هو مجتمع مفكك يعاني الأفراد في ظله الاغتراب، وبالتالي تتحول أزمة المشاركة إلى أزمة هوية الفرد وأزمة شرعية الدولة، حيث تتشكل أزمة الشرعية نتيجة تراجع ثقة المواطنين بالدولة وبقدرة مؤسساتها على تنفيذ قواعد القانون بعدالة ومساواة، وبقدرتها على تنفيذ المعايير الصحيحة والعادلة. تولدت أزمة شرعية، فلم يعد المواطنون يؤمنون بشرعية الدولة، أما أزمة الهوية فتتشكل عندما يبدأ المواطنون في البحث عن هويات سابقة، سواء أكانت هويات أولية (Primordial Identities) أم هويات سياسية، ويمثل الحراك الجنوبي نموذجاً للهويات السياسية السابقة، حيث تسعى بعض فصائل وجماعات الحراك الجنوبي إلى فك الارتباط واستعادة بُنى الدولة الجنوبية السابقة، سواء أكانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عند بعض الفصائل، أم اتحاد الجنوب العربي بالنسبة إلى جماعات أخرى، في بعض المحافظات الشمالية، مثل الهوية القبلية التي تتجلى في محافظات مأرب والجوف، والهوية السلالية أو المذهبية ممثلة بالتمرد الحوثي في محافظة صعدة.

في ظلّ ضعف مؤسسات المجتمع المدني، وصل بعض السكان في المحافظات الجنوبية إلى قناعة بأن الأحزاب السياسية غير قادرة على التعبير عن أصواتهم، ولا على إيصال مطالبهم إلى مؤسسات الدولة ومؤسسات صناعة القرار، وسعى بعض المواطنين في الجنوب إلى التعبير عن أصواتهم خارج المؤسسات الرسمية للنظام السياسي القائم، عبر حركة اجتماعية، أطلقوا عليها الحراك الجنوبي السلمي، غير أن الحكومة لم تستجب لمطالبهم السلمية، خلال الأعوام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٧. وراحوا منذ عام ٢٠٠٧ يعبّرون عن مطالبهم عبر آليات احتجاجية في المناطق الريفية الجنوبية، ولم تستجب الحكومة، الأمر الذي أفقدهم الثقة بمؤسسات الدولة،

وباتوا ينظرون إليها باعتبارها مؤسسات تهيمن عليها النخب التقليدية، ولا تتيح مجالاً للمشاركة السياسية الشعبية، وأن العمل السياسي في إطار النظام السياسي القائم لا يضمن لها التعبير عن مصالحها، لذلك اتخذ نضالها السياسي طابعاً مختلفاً، من خلال التمرد على الدولة، والمطالبة بفك الارتباط بدولة الوحدة والاستقلال عنها. ومنذ منتصف عام ٢٠١٠ بدأت تظهر دلائل تشير إلى أن الطابع السلمي للحراك قد بدأ بالتراجع، منها انسداد قنوات المشاركة السياسية، وعدم سماح النخبة الحاكمة بتشكل نخب منافسة لها، وهو ما يؤدي إلى تحول النخب والجماعات الاجتماعية المقصاة والمهمشة من معارضة النظام إلى معارضة الدولة، وهذا ما تحولت إليه بعض فصائل ونخب الحراك الجنوبي حالياً، التي بدأت بالمطالبة بالانفصال وفك الارتباط بين الشمال والجنوب، واستعادة بنى الدولة الجنوبية السابقة.

بدأ الحراك الجنوبي بالتشكل في عام ٢٠٠٧، عندما تظاهرت مجموعة من العسكريين الذين أحيلوا إلى التقاعد بشكل غير قانوني وتمييزي، وقد بدت حركتهم لكثير من الباحثين والمحللين السياسيين اليمنيين والأجانب على أنها حركة مطلبية، إلا أنها في الحقيقة كانت ترتبط بعملية بناء الدولة، فقد تم خلال الثمانينيات إعادة بناء الجيش الشمالي بناء عائلياً، وذلك بهدف إبعاد الجيش عن السياسة، حيث كان الجيش في الشمال منذ قيام الثورة في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ حتى وصول الرئيس علي عبد الله صالح إلى السلطة في تموز/ يوليو ١٩٧٨ يشكّل أحد أهم اللاعبين السياسيين، «لذلك فإن النخبة الحاكمة لم تكن راغبة في بناء جيش قوي قد يهدد بقاءه في السلطة»[٥٠]، واستمرت هذه الرؤية تمثل رؤية مرجعية حاكمة لبناء الجيش حتى الآن، «فتم بناء جيش يعتمد على بنية قيادية عائلية وقبلية»[٥١].

لذلك شكّلت النخب العسكرية الجنوبية بعد الوحدة قلقاً للرئيس علي عبد الله صالح والنخبة الشمالية، أكثر مما تشكله النخب المدنية الجنوبية، لذلك بدأ بعد هزيمة الحزب الاشتراكي في حرب صيف ١٩٩٤ بإضعاف الوحدات العسكرية الجنوبية، وفي مقدمة الإجراءات التي اتخذت لتحقيق هذا الهدف إحالة كبار الضباط إلى التقاعد، دونما مراعاة للقانون، لذلك كان المتقاعدون

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٩.

العسكريون في طليعة القوى التي قادت ما بات يعرف بالحراك الجنوبي، الذين بدأوا بطرح مطالب بإعادتهم إلى أعمالهم، ولم تستجب النخبة الحاكمة لمطالبهم في البداية وأنكرت وجود المشكلات، وواجهتها بإجراءات عنيفة(٥٢)، وعندما تعاظمت الضغوط اعترفت ببعض هذه المشكلات، ولكنها تعاملت معها بشكل تجزيئي، ولم تسعَ إلى حل المشكلات عن طريق التفاوض والنقاش مع الجماعات الاجتماعية المعنية والنخب، بل اتخذت إجراءات منفردة، من خلال تشكيل لجان رسمية، ولم تتخذ إجراءات حقيقية للمعالجة.

ينتمي معظم العسكريين الذين تم إحالتهم إلى التقاعد إلى محافظات الضالع وأبين ولحج، وهذا ما يفسر تركز الحراك في هذه المحافظات، فقد استغلت النخب التقليدية هذه الأوضاع وعملت على الحشد على أساس الهوية، وبعثت الانتماءات الأولية، وخلقت شعوراً لدى المواطنين الجنوبيين بأنهم مستهدفون لأنهم جنوبيون، الأمر الذي أدى إلى تحول الحركة الجنوبية إلى حركة انفصالية تنكر شرعية الدولة والنخبة الحاكمة، وشكّل انضمام الشيخ طارق الفضلي إلى الحركة الجنوبية صيف عام ٢٠٠٩ نقطة تحول في هذا الاتجاه(٥٣).

خامساً: فوضى منظمة أم فوضى منفلتة. . مستقبل الصراع؟!

هناك أسلوبان لانهيار سلطة الدولة، أسلوب العمل العسكري التقليدي، الذي يمارسه جزء من النخبة عبر تنفيذ انقلاب عسكري، أو الثورة والاستيلاء على السلطة الذي تقوم به جماعة شبه عسكرية منظمة متمردة، وأسلوب الحركات الاجتماعية التي تمارس نشاطاً سياسياً سلمياً، يؤدي إلى ما أسماه أنطوني غيدنز (Anthony Giddens) تبخّر السلطة، أو السلطة المتبخرة، في مقابل السلطة المطاح بها(٥٤). في ضوء ذلك، يمكن تصنيف القوى غير النظامية الناشطة في اليمن في صنفين من القوى المناهضة لسلطة الدولة، فتنظيم القاعدة وجماعة الحوثي المتمردة في صعدة، يملكان تنظيمين عسكريين أو مليشيات مسلّحة. وعلى الرغم من أن

---

(٥٢) Christopher Boucek, «War in Saada: From Local Insurrection to National Challenge,» *Carnegie Papers*, no. 110 (April 2010), p. 16.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٥٤) انظر: أنطوني غيدنز، **بعيداً عن اليسار واليمين: مستقبل السياسات الراديكالية**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ ٢٨٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٢)، ص ١٤٦.

جماعة الحوثي لا تعلن أنها تسعى إلى الاستيلاء على السلطة، إلا أنها تمارس أسلوباً عسكرياً في مواجهتها الدولة، وبالتالي فإن تنظيم القاعدة وجماعة الحوثي يمارسان أسلوب حركات التمرد المسلح، الذي قد يؤدي إلى الإطاحة بسلطة الدولة والاستيلاء عليها.

عوضاً عن بناء المواطنة، عمل النظام في المناطق الشمالية على بناء علاقات موالاة، ولم يعمل على تحقيق الضبط الاجتماعي عبر فرض سيادة القانون وتواجد أجهزة الدولة وتعاملها المباشر مع المواطن، بل على ما أسماه دي لابواسيه «العبودية المختارة» (Contented Slavish)[٥٥]، فلم يربط المواطن بعلاقات ولاء بالدولة، بل تم ربط الأفراد بعلاقات موالاة بالنظام، عبر وساطة النخب القبلية والتقليدية، ترتب على هذا النمط من العلاقة بين الدولة والمجتمع تشكل ما يمكن تسميته بالفوضى المنظمة أو الفوضى النظامية (Chaotic Social Order)، حيث يتحدد الاستقرار بناءً على طبيعة العلاقة بين النظام والنخب التقليدية، فيتحقق النظام في ظل التصالح بين النظام والنخب، وتعمّ الفوضى في ظلّ الاختلاف بينهما. وقد اتخذت الفوضى في المناطق الشرقية نمطاً منظماً، فما يبدو دعماً للقاعدة في بعض مناطق محافظة مأرب، هو في الحقيقة رغبة في ممارسة الضغط على الدولة، وليس دعماً للقاعدة، فضلاً على انتشار التقطع والاختطاف وتدمير الممتلكات العامة في بعض المناطق القبلية، فيما تتخذ في محافظة صعدة شكل التمرد المسلح، مع ذلك فإن الفوضى في كلتا الحالتين فوضى منظمة، أي إنها فوضى مسيطر عليها، وليست فوضى منفلتة، والصراع ليس صراعاً وجودياً، فالنخبة الحاكمة والنخب المعارضة هي التي تحدد الحرب، وتحدد إيقاف إطلاق النار، لذلك اتخذت الحرب في صعدة شكل الدورات.

كثير من الباحثين يتنبأون بعدم إمكانية حل الصراع عسكرياً، فلا تستطيع القوى المتمردة القضاء على الدولة والاستيلاء على السلطة، ولا تستطيع الدولة

---

(٥٥) استخدم دي لابواسيه (de la Boétie) مفهوم العبودية المختارة في مقال شهير له يحمل العنوان نفسه، لتفسير رضا المحكومين باستمرار حكم الحاكم المستبدّ، وعدم تمرّدهم عليه، فالحاكم المستبدّ لا يستطيع باستخدام العنف وحده أن يحوّل المحكومين جميعاً إلى عبيد خاضعين لسلطته، بل عن طريق قبول ورضا النّخب الاجتماعية والاقتصادية، حيث يربط الحاكم الأفراد الذين يتمتعون بالنفوذ والسلطة الاجتماعية بعلاقات مصلحة، ويحقّق لهم مصالحهم المشروعة وغير المشروعة، ويتغاضى عن ممارستهم للفساد، وهم بدورهم يربط كل واحد منهم بعدد من الأفراد المؤثرين وذوي النفوذ الأقل شأناً منهم، بعلاقات شخصية بهم، وتتكرّر الآلية نفسها مع هؤلاء.

القضاء على القوى المتمردة. فبعد ست حروب بين الجيش والمتمردين الحوثيين، يبدو أن من الصعب على أيٍّ من الفريقين تحقيق انتصار حاسم على الآخر[٥٦]، لا سيما في ظل تعدد جبهات الصراع الذي تخوضه الدولة ضد الجماعات المتمردة عليها، فالنظام بات يخوض صراعاً على جبهات عديدة، مختلفة التوجهات السياسية والاجتماعية والثقافية، لذلك فإن قدرة اليمن كدولة ونظام على خوض هذه الصراعات محدودة، لذا على النظام ألاّ يُطيل فترة الصراع، فهو صراع يتحول كيفياً بشكل سريع.

يتوقف مستقبل الصراع وتأثيره في مستقبل الدولة على طبيعة تعامل الدولة بالدرجة الأولى مع الصراع، فارتكاب بعض الأخطاء قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع وانهيار الدولة، ومن هذه الأخطاء أن يتم استعانة الدولة بأطراف غير حكومية، كتحريض القبائل ضد المتمردين الحوثيين، أو ضد القاعدة، وعلى الرغم من أن النظام قد حاول استخدام هذه الاستراتيجية لإدارة الصراع، فإن مستوى استخدامه لها غير فاعل.

إن الأوضاع في اليمن لا تقتصر تأثيراتها على المجال الوطني، بل تمتد لتشمل المستوى الإقليمي والدولي، وطول فترة الصراع يشكّل عاملاً حاسماً في تشكيل مستقبله، فعدم حسم الصراع واستمراره وتفاقمه، قد يؤدي إلى فوضى كاملة، تؤثر في التجارة الدولية وخطوط النقل البحري الدولي، وهذا قد يؤدي إلى وصول المجتمع الدولي إلى أن تدمير الدولة في اليمن من خلال الانفصال خير من استمرارها.

إن عدم اعتراف الدولة بوجود أزمة، وإنكارها لمطالب القوى السياسية النظامية التي تنشط في إطار النظام السياسي القائم، ورفض الحوار معها أو تعمّد إفشاله، أو عدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها، كل ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع سقف مطالب هذه القوى، وتحالفها مع القوى غير النظامية، أو القوى المتمردة، لا سيما مع جماعة الحوثي، والنزول إلى الشارع، مدعومة من جماعة الحوثي، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع البلاد في حرب أهلية، وفي فوضى، لا تخدم مصالح اليمن المستقبلية، ولا مصالح الإقليم ولا مصالح المجتمع الدولي، فالصراع بين الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك إذا ما استمر من

---

(٥٦) انظر: Boucek, «War in Saada: From Local Insurrection to National Challenge,» p. 3.

دون توافق وحوار وتلاقٍ، قد لا تكون نتائجه لصالح أيٍّ من الطرفين، بل لصالح فريق ثالث يتمثل بالقوى غير الديمقراطية.

إن الإطاحة بسلطة الدولة أو استيلاء نخبة جديدة عليها عبر عمل عسكري هو أمر غير محتمل، في ظل المستوى القائم من تماسك النخبة الحاكمة، لا سيما الفريق المسيطر على المؤسسة العسكرية، فالنخبة الحاكمة على المستوى السياسي والبيروقراطي هي نخبة رعوية (Patrimonial Elite)، ترتبط بالرئيس بعلاقات مباشرة وشخصية قائمة على المصالح وعلاقات الموالاة. أما النخبة العسكرية، فيرتبط أفرادها بعضهم ببعض بروابط عائلية، إلى درجة أن شيوخ القبائل باتوا يصفونها، بحسب ما يقول بول درش، بالأسرة الحاكمة[٥٧].

إن تأسيس الدولة لا يقوم على تجميع فيزيائي بسيط للأفراد، إنما هو يفترض تشكّل وعي مشترك لدى أعضائه يشد انتماءهم للمجموعة[٥٨]، هذا الوعي هو الوعي الوطني. ولا شك في أن تحول الحراك الجنوبي من حركة مطلبية إلى حركة مطالبة بفك الارتباط يمثل تراجعاً في مستوى الانتماء إلى الكيان السياسي القائم، أو تراجعاً في توجهات الجنوبيين المنادين بفك الارتباط تجاه الوحدة. عملت الدولة في البداية على قمع الحراك بالوسائل البوليسية والعسكرية، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تفلح في كبح الحراك، بل ساهمت في تناميه، وتحوله من حركة مطلبية إلى حركة مطالبة بفك الارتباط. وخلال عام ٢٠٠٩ بدأت تدرك الحقيقة المتمثلة في أن كثيراً من المواطنين الجنوبيين قد تراجع انتماؤهم الوطني، ولكنها أخفقت في التعامل معهم؛ إذ عملت على توظيف الجانب الرمزي للدمج الاجتماعي، فشكلت اللجنة الوطنية العُليا للتوعية، التي نفّذت عدداً من المشروعات، منها مشروع العلم الوطني، وعدداً من الندوات والفاعليات التي من شأنها التوعية بالوحدة اليمنية، والتعبئة عبر مخاطبة المشاعر والعواطف، وهو أسلوب لا يجدي في التعامل مع هذا النوع من الحركات. ولا يمكن التخفيف من المشاعر الانفصالية إلا عبر برامج إصلاحية تمس أسس بناء

(٥٧) بول درش، «العامل القبلي في الأزمة اليمنية،» في: جمال سند السويدي، محرّر، **حرب اليمن ١٩٩٤: الأسباب والنتائج** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٥)، ص ٤٩.

(٥٨) انظر، جورج بوردو، **الدولة**، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥).

الدولة، وتلبّي مصالح مختلف الجماعات الاجتماعية، وسياسات واستراتيجيات تنموية تقوم على العدالة الاجتماعية، ورفع المظالم الواقعة على المواطنين، أما الأناشيد وبرامج التوعية وتوزيع الأعلام، فلن تكون نتائجها وآثارها في الجماعات الانفصالية أفضل من نتائج برنامج المناصحة الذي نفذ مع المتشددين السلفيين العائدين من أفغانستان، الذين تحولوا بعد خضوعهم له من النشاط التابع روحياً لتنظيم القاعدة الدولي إلى تأسيس تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ومن ممارسة الأنشطة الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة الأنشطة الإرهابية ضد مسؤولي الدولة وأجهزتها.

إن المعركة ليست معركة كسب قلوب فقط، بل يجب أن تكون معركة كسب قلوب وعقول في آن معاً. أما استراتيجية الرقص على رؤوس الثعابين، التي استخدمها بعض الباحثين الغربيين لوصف استراتيجية الحكومة اليمنية في التعامل مع القوى السياسية والاجتماعية المعارضة، التي تقوم بشكل أساسي على الاحتواء، وعلى بذر الشقاق بين القوى المعارضة والقمع الأمني والعسكري المباشر في بعض الحالات، فإنها لم تعد مناسبة في ضوء المستوى الذي وصلت إليه الأزمة السياسية. وإن الاستمرار في استخدام هذه الاستراتيجية لن يؤدي إلا إلى مزيد من الإرهاق للخزينة العامة، وإلى مزيد من التبديد للموارد المالية للبلاد، المحدودة أصلاً، والتي ينهش الفساد معظمها.

لقد تغيرت طبيعة الصراعات وطبيعة الأطراف المنخرطة فيها، فلم يعد الصراع صراعاً بين دولتين، ولم يعد صراعاً بين النخب المنقسمة على المستوى المركزي، بل هو صراع في إطار دولة واحدة، تنخرط فيه الجماهير الريفية والنخب المحلية. وفي ظل هذه التغيرات، بات من الصعب على النظام إدارة الصراع وفقاً لمبادئ الفوضى النظامية، فأي توسع في تبنّي هذه الاستراتيجية من شأنه أن يؤدي إلى وقوع اليمن في فوضى يصعب السيطرة عليها، ونشوب حرب أهلية طويلة وشاملة، بل قد يؤدي إلى تفكيك الدولة، كما حدث في السودان عندما وقع النظام في خطأ تشكيل مليشيا الجنجويد، وما تجني نتائجه حالياً.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أعلن محافظ محافظة شبوة عن تشكيل فرق قبلية داعمة للجيش بمواجهة تنظيم القاعدة، على غرار الصحوات في العراق، ويبدو أن هذه الفرق القبلية لم توفر الدعم الذي كانت تتوقعه الحكومة، لذلك خفّ الحديث عنها. كما استعان الجيش بالمليشيات القبلية خلال الحروب الست

الماضية التي خاضها ضد جماعة الحوثي المتمردة، ولكن القبائل التي استجابت كانت محدودة. إن سياسة الرقص على رؤوس الثعابين التي درج النظام على استخدامها، هي كما وصفها وزير الدولة للتنمية الدولية البريطاني «قديمة وقد ولّى زمانها»(٥٩)، فتشكيل الصحوات في عام ٢٠١٠ ولجان الدفاع عن الوحدة يختلف عن تشكيل الجيش الشعبي خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وعن تشكيل الجبهة الإسلامية لمواجهة الجبهة الوطنية الديمقراطية في عام ١٩٧٩.

إن الحلّ الوحيد الذي يكفل بقاء الدولة والأمن والسلم الاجتماعي، هو في الحوار والمصالحة الوطنية الشاملة بين كل القوى والجماعات السياسية والاجتماعية، والإصلاح الشامل والجذري للنظام السياسي ومؤسسات الدولة، من خلال إعادة بناء شاملة للدولة، فهذه الإجراءات هي وحدها التي يمكن أن تخفف من الصراعات الاجتماعية والسياسية القائمة، من خلال تقوية أجهزة الدولة وشرعيتها وإضعاف مبررات وجود جماعات العنف السياسي، بل وجماعات الإرهاب السياسي والديني، وهو ما يؤكده عدد من الباحثين الغربيين، الذين يرون أن الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن يحافظ على الوحدة هو انخراط النظام في حوار وطني واسع، مع كل الفاعلين السياسيين الداخليين عبر وسطاء محليين أو إقليميين أو دوليين، يؤدي إلى إصلاح مؤسسي جذري(٦٠).

على الحكومة أن تدرك أنه لم يعد ممكناً لها حكم اليمن بالأسلوب نفسه والآليات القديمة التي اعتادت على حكم اليمن بها خلال العقدين المنصرمين على الأقل، والقائمة على تحقيق السيطرة الاجتماعية عبر وساطة النخب التقليدية، وربط المواطنين بالدولة عبر شبكات الموالاة، وتحقيق الاستقرار السياسي عبر تلبية مصالح ومطالب النخب التقليدية على حساب مصالح الجماهير. فالديمقراطية القائمة على حقوق المواطنة المتساوية هي الأسلوب الوحيد لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الحكومة والمواطنين، بما يحقق التنمية والاستقرار السياسي. في المقابل، فإن على قوى العنف والإرهاب السياسي والديني أن تدرك

---

(٥٩) «The Rt. Hon Alan Duncan MP, Minister of State for International Development, UK, A Speech Delivered at a Conference on Yemen: Political Dynamics and the International Policy Framework,» (1 November 2010).

(٦٠) انظر: April Longley Alley and Abdul Ghani al-Iryani, «Southern Aspirations and Salih's Exasperation: The Looming Threat of Secession in South Yemen,» *Middle East Institute View Points*, no. 11 (June 2009), p. 5.

أن الإرهاب يمكن أن يدمّر نظاماً، لكنه من المستحيل أن يبني دولة، وعلى قوى الثأر السياسي أن تدرك أن الشعب لم يعد كما كان في الخمسينيات والستينيات، فقد ارتقى وعيه السياسي، ولن يقبل أن يحكمه سلطان أو أمير أو شيخ، حتى وإن استخدمه لمقاومة ظلم النظام القائم.

إن استمرار الأطراف الحاكمة والمعارضة في التمسك بأهدافها وفقاً لمبادئ «لعبة كل شيء أو لا شيء» (Zero-sum Game)، أو لعبة الفائز يحصل على كل شيء والخاسر يخسر كل شيء، من شأنه، في ظل المعطيات والظروف القائمة، أن يخلص بهما إلى نتيجة يكون الطرفان خاسرين، ولن يستطيع أيٌّ منهما تحقيق أهدافه، بل إن الخاسر الأكبر سيكون هو الشعب اليمني بشماله وجنوبه، إذ سيتم تخصيص معظم النفقات العامة للإنفاق على الجانب العسكري، وعلى شراء الولاءات والترضيات السياسية، وسيتراجع الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

تعقيـب

أحمد الكبسي

اسمحوا لي أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير لـ «مركز دراسات الوحدة العربية» ولـ «مركز كارنيغي للشرق الأوسط» ولـ «الجمعية العربية للعلوم السياسية» لتبنيهم ندوة «أزمة الدولة في الوطن العربي»، واسمحوا لي أيضاً أن أشكر زميلي د. عادل الشرجبي على تقديمه للبحث المعنون «أزمة الدولة وخطر انهيارها: حالة اليمن» الذي لم يكن موفّقاً لا في طرحه ولا في عرضه، فلقد تجاوز الحقائق بشكل كبير ولم يكن عرضه لا موضوعياً ولا محايداً بل انتقائياً، ولقد نقل الصورة المشوّهة لليمن، وهي الصورة التي تنقلها في الغالب أحزاب المعارضة إلى الجهات التي تصدر التقارير الدولية حول أوضاع الدول المختلفة، سواء من حيث الفشل أو النجاح، أو حول أوضاع حقوق الانسان أو حول غيرها من المواضيع، والقصد من ذلك الإساءة إلى الحزب الحاكم، ولكنها تسيء ومن غير قصد إلى اليمن الأرض والشعب. وفي تعقيبي على بحث د. الشرجبي، سأبدأ باستعراض النقاط التي لم يكن موفقاً بعرضها أو كانت تنقصه الدقة في تناولها، وبعد ذلك سأنتقل إلى الإجابة عن الاسئلة التي طرحها في مقدمة بحثه مقدماً رؤيا مستقبلية للحراك السياسي في اليمن، وكيف يمكن تجاوز الأزمات وتحدي الصعوبات من أجل بناء نظام سياسي قوي يتناسب مع عظمة المنجز الذي تحقق في اليمن، ألا وهو إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني، مرتكزاً على الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية.

أولاً: ملاحظات على النقاط المعروضة في الورقة

● لم يكن علي سالم البيض يلقّب برئيس اليمن الجنوبي وإنما بالأمين العام للحزب. والثورة اليمنية كانت في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢م، وليست في عام ١٩٦٣م.

• التحليل النظري يفتقر إلى رواد علم السياسة المنظّرين لعملية بناء الدولة والتنمية السياسية، أمثال غبرييل ألموند وباول ولوشيان باي وصامويل هنتنغتون وغيرهم.

• الباحث يحاول أن يسقط المسميات والمصطلحات النظرية لماكس فيبر قسراً على الورقة وعلى الأوضاع في اليمن.

• الحديث عن صراع النخب حتى اليوم، الذي تحول إلى حركة مطالبة بفك الارتباط، وهذا غير صحيح.

• مصانع الأفكار التي تصف اليمن بالدولة العاجزة أو الضعيفة أو الهشّة، هي نفسها التي وَجّهت التهم إلى العراق بامتلاك السلاح النووي، وتعمل من أجل تفتيت الوطن العربي وهي التي تثير النزاعات الطائفية والمذهبية والمناطقية. وهي خلف مشاكل السودان وتونس ومصر وغيرها؛

• وصف الدولة الحديثة بالهيئة المصطنعة، وهذه مسألة في غاية الخطورة.

• تعريف الدولة بأنها جهاز يكثر الاستخدام المادي للقوة.

• ولادة الدولة يشكّل نهاية للوراثه.

• إضعاف وتفكيك البنى الأهلية، التأثر بالمدرسة الاشتراكية.

• لم يعط المعنى الحقيقي لرؤية جون لوك.

• التوثيق غير دقيق في معظم صفحات البحث.

• بناء الأمة أو الكون الثقافي من خلال أجهزة الدولة الحديثة.

• لم يوضح ماهية العلاقات التقليدية في المجتمع التي يجب تفكيكها للتحول إلى المجتمع المدني.

• تعبير الفضاء الوسط بين الدولة والفرد تعبير واسع وفضفاض، ولا يحمل دلالة معينة.

• استخدامه تعبير (الحشد هو قطيع لا يستطيع الاستغناء عن سيده). نظرته إلى الجماهير كقطيع الماشية؟

• الاكتفاء ببناء الدولة يؤدي إلى دولة تسلطية حيث يتم بناء دولة قوية

تعمل على تجريد الأفراد من قوتهم ومن روابطهم الأولية التي كانت توفر لهم الحماية وتجرد المجتمع من قوّته وتحوّله إلى مجتمع حشد ـ يعني مجتمع جماهيري، وهذه الدولة رغم قوتها هي دولة هشّة. . . .

• إن تفكيك البنى والتنظيمات والعلاقات التقليدية أو المجتمع الأهلي يجب أن يشكل الخطوة الأولى في التحول باتجاه المجتمع المدني، أو التحول من مجتمع الروابط الطبيعية إلى مجتمع الروابط الطبقية؟؟

• يبدو أن النخبتين اللتين حققتا الوحدة كانتا تتبنيان استراتيجية بقاء النظرة التآمرية منذ البداية، وهذا غير صحيح.

• تضمّن اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية هذه المبادئ على الرغم من تعارضها ـ لا أدري عن أيّ اتفاق يتكلّم ـ فالاتفاق كان واضحاً، وما لم يشمله كان موجوداً في مشروع دستور دولة الوحدة الذي تمّ الاتفاق عليه وخضع للاستفتاء الشعبي.

• في دراسته لأسباب الأزمة لم يدرس على الإطلاق خطوات الوحدة، وما هي الصعاب، وأن التوجه نحو الوحدة الاندماجية كان مطلباً للحزب في الجنوب قبل السلطة في الشمال.

• حديثه عن توزيع المناصب، ولم يتحدث عن الوظيفة بشكل عام، وأن أعداد الموظفين بعد الوحدة كان ٤٥٠ ألف موظف في الجنوب مقابل ٣٥ ألفاً في الشمال.

• ذكر أن الوحدة لم تتضمن إلا مسألة التقاسم بدون أسس بناء دولة الوحدة وطبيعة النظام السياسي، وهذا غير صحيح.

• يذكر أن اتفاق إعلان الجمهورية أعلى قيمة قانونية من الدستور، ولا أعرف إلى ماذا استند.

• قدّم قراءة مغلوطة لاتفاق إعلان الجمهورية اليمنية بقوله إلى الاتفاق كان يسعى إلى تأسيس نظام ديمقراطي توافقي يقوم على تقاسم السلطة. تقاسم السلطة نعم، خلال الفترة الانتقالية، ولكن بعد ذلك الخضوع لصندوق الانتخابات.

• أراد الباحث أن يحدد دستور دولة الوحدة والأنصبه المختلفة للتقاسم، وهذا أمر خطير.

• أشار إلى أن حزب الإصلاح هو حليف المؤتمر بدخوله انتخابات ١٩٩٣م، ونسي أن هذا الحزب كان المعارض لدستور دولة الوحدة؛ بمعنى أنه دخل الانتخابات ولم يكن شريكاً للمؤتمر، وأن شريك المؤتمر في تحقيق الوحدة، وفي الاستفتاء على الدستور، كان هو الحزب الاشتراكي.

• لم يشر إلى أن الحزب الاشتراكي حينما دخل الانتخابات كان يراهن على الأغلبية، وقد خُدِعَ من قبل سماسرة الانتخابات الذين أغدق عليهم وأوهموه أن الشعب بأكمله بروليتاريا، وسيصوّت له.

• لم يُشِر إلى أسباب الأزمة السياسية التي افتعلها الحزب الاشتراكي بعد انتخابات ١٩٩٣م، وأن نتائج الانتخابات كانت هي سبب الأزمة (تغير المعادلة السياسية)، فقد أسفرت الانتخابات عن معادلة جديدة لتوزيع السلطة تصدّرها المؤتمر الشعبي العام، وتلاه فاعل جديد هو التجمّع اليمني للإصلاح، وأتى الحزب الاشتراكي في المرتبة الثالثة، فبعد أن كان يحظى بمناصفة السلطة أصبح لا يتمتع إلا بأقل من الخُمس، وهذا ما أثاره ودفعه إلى رفض الديمقراطية العددية ومطالبته بالديمقراطية التوافقية.

• من تحليله لوثيقة العهد والاتفاق يتضح أنه أعطاها قيمة أعلى من الدستور، وعلى كلّ حال فقد انتهت هذه الوثيقة بإعلان الانفصال، ولم يعد هناك أيّ سبب للاحتكام اليها.

• يذكر أن الذي تخلّى عن وثيقة العهد هو الرئيس علي عبد الله صالح، وينسى أن علي سالم لبيض لم يعد إلى صنعاء بعد التوقيع على الوثيقة في عمّان، ولكنه واصل الاعتكاف السياسي، محرّضاً الجماهير ومتخذاً موقفاً معادياً، وذلك بعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية وزيارته لبعض الدول العربية وتحريضها ضد الجمهورية اليمنية.

• إشارته إلى أن دستور الجمهورية اليمنية قد أُخذ بعض نصوصه من دستور الجمهورية العربية اليمنية، في إشارة إلى انتخاب رؤساء المجالس المحلية، وقد حدث بعد ذلك تعديلات دستوريه في هذا الموضوع يعطي الحق، لانتخاب رؤساء المجالس المحلية بما يكفل حكماً محلياً واسع الصلاحيات. ولقد عدّل الدستور عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠١، ومشروع التعديلات معروض على البرلمان.

• اعتراضه على أن النصوص الشرعية والقانونية هي المحددة للعقوبات،

وأن ذلك ضد المرأة والحقوق المتساوية، وأن ذلك قد منح السلطة القضائية سلطة تقديرية.

• أن التعديل قد أخضع السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، بدون إشارة لا من قريب ولا من بعيد، كيف؟

• يذكر أن التعديل الدستوري عام ٢٠٠١م، شكّل تراجعاً عن مبدأ الفصل بين السلطات، ولم يوضح ذلك؟

• يُذكَر أن الأحزاب التي قاطعت انتخاب ١٩٩٧م هي الحزب الاشتراكي، رابطة أبناء اليمن، والتجمّع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية، والثلاثة الأولى تمثّل الجنوب، وهذا مجافٍ للحقيقة والواقع، وهو أحد أعضاء الحزب الاشتراكي الذي يضم عناصر من مختلف أنحاء اليمن، والباحث من محافظة تعز التي كانت تنتمي إلى الشمال قبل الوحدة، ونسي قيادات الحزب الاشتراكي أمثال جار الله عمر، ويحيى الشامي، والكميم، وغيرهم، الذين أتوا من مختلف محافظات الجمهورية.

• يذكر أن بعض الأحزاب قاطعت الانتخاب، ثم يعود ويقول إنه تمّ إقصاء الأحزاب اليسارية والقومية. وهذا كلام غير صحيح وغير واقعي.

• يشير إلى أنه كان ينبغي على المؤتمر الشعبي العام أن يستجيب لإرادة بعض الأحزاب السياسية وليس للإرادة الشعبية في تأجيل الانتخابات إلى أجل غير محدد، بغضّ النظر عن موعدها واستحقاقها الدستوري والشعبي، وأن تلبية إرادة بعض قيادات الأحزاب السياسية هو مقدم على الاستحقاق الشعبي والتمسك بالدستور، ولم يذكر دعوات الحوار المتكرّرة، التي ما تزال لأحزاب اللقاء المشترك من قبل الرئيس علي عبد الله صالح، وأن أحزاب اللقاء المشترك هي التي تنكّرت لهذا الحوار ورفضته؛ وليس المؤتمر الشعبي العام الذي وجد نفسه أمام هذا الاستحقاق الدستوري والاستعداد والتهيئة للانتخابات حتى لا يتعرض للمساءلة الشعبية والمخالفة الدستورية، وأن اللجنة العليا التي تمّ تشكيلها بموجب الدستور من القضاة كان مطلب اللقاء المشترك.

• تحقيره لأحزاب المجلس الوطني بوصفهم بالمعارضة الشكلية المصطنعة.

• وصفه للتعددية السياسية الحالية بالتعددية المقيدة، ولا أعلم ما هو الأساس الذي بنى عليه هذا الوصف.

● يقول الباحث: «واستبدل النص الدستوري الذي كان ينص على المساواة التامة وعدم التمييز بين المواطنين بنصّ يكرّس التمييز أكثر مما يكرّس «المواطنة المتساوية»، وأين نحن من النص الذي يقول «المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة».

● يقول الباحث: «وتزامن مع نص يكرس التمييز ضد المرأة»، ونسي النص الذي يقول «النساء شقائق الرجال».. إلخ.

● يشير إلى انتخابات ١٩٩٩م الرئاسية بدون الإشارة إلى التطور النوعي في انتخابات ٢٠٠٦م التي شهدت تنافساً حقيقياً وليس صورياً، كما يذكر.

● لم يشر الباحث إلى أن مقاطعة الحزب الاشتراكي لانتخابات ١٩٩٧م كانت سبباً في عدم قدرته على تزكية مرشحه للانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩م، التي زكّى فيها التجمع اليمني للإصلاح الرئيس علي عبد الله صالح، قبل أن يرشح المؤتمر نفسه.

● لم يشر الباحث إلى انتخابات ٢٠٠١ المحلية والتعديلات الدستورية التي تمّت.

● لم يشر الباحث إلى انتخابات ٢٠٠٣م النيابية.

● لم يتحدّث الباحث عن انتخابات ٢٠٠٦ الرئاسية والحملات الانتخابية التي شملت كل المحافظات وبدون استثناء.

● يشير إلى ضرورة إجراء الانتخابات في ظل توافق وطني، ويقصد بذلك توافق حزبي، وهو التوافق الذي دعا إليه فخامة الرئيس علي عبد الله صالح، لكن اللقاء المشترك يرفضه باستمرار.

● يتّهم القضاء بعدم الاستقلالية وبالفساد، ويشير إلى اتهام مؤسسات خارجية اليمن بالعجز المهدّد بالانهيار، والحقيقة أن جلّ هذه المعلومات غير صحيح، وهو يستمدّها من أحزاب المعارضة، التي تحاول تشويه صورة النظام، وعندما تقوم الدولة بحماية النظام والقانون وحماية الحقوق وفرض سيادة الدولة نجد أحزاب اللقاء المشترك تضج من ذلك، بل تتبنى مواقف أولئك الخارجين عن النظام والقانون.

● وعندما يقوم النظام باتخاذ سياسة الحكمة والاحتواء لبعض العناصر التي

تخرق النظام يتم اتهامه من قبل أحزاب اللقاء المشترك بالضعف والتهاون، وهذا التناقض يتم عن عدم وجود رؤية لهذه الأحزاب.

• يذكر أن النظام ينفق الموارد لبقائه وليس للتنمية. وكان من المفترض أن يعود بحيادية إلى موازنة الدولة وتبويبها ليعرف حقيقة الإنفاق في الأوجه المختلفة، فموازنة الدولة لا تأتي من خلال قرار من النظام، وإنما من خلال ما يرفع من الجهات المختلفة بحسب الموارد والإمكانيات.

• يرى الباحث أن النظام ركز قوة الدولة في المناطق الحضرية لحماية النخبة الحاكمة، وهذا مجافٍ للحقيقة والواقع، فقوة الدولة موزعة في كل مناطق اليمن، ولا يمكن لأي نظام أن يركز قوته في بعض المناطق من دون غيرها، ولو أنه عاد إلى حقيقة هذا التوزيع وضروراته لوجد أن عكس ما يطرحه هو الواقع.

• يشير إلى عجز الدولة عندما تقوم بحلّ بعض القضايا من خلال العرف والطلب من بعض الوجهاء في التدخل لبعض الحلول. وكما هو معلوم فإن العرف مصدر من مصادر القانون، وإن التحليل المنطقي يقتضي النظر إلى الاعتبارات الثقافية والاجتماعية التي تساهم بدورها في تحقيق السلم والأمن الاجتماعي ولا تنتقص من النظام أو القانون.

• يذكر أن قوة بعض النخب القبلية تتجاوز قوة الدولة، وهذا غير صحيح على الإطلاق، فالدولة تمتلك عناصر القوة وتفوقها، وأن ما ينبغي أخذه في الاعتبار أن الدولة ليست خصماً للقبيلة، وأن الانخراط في المؤسسات المدنية الحديثة واستمرار السير من خلال النهج الديمقراطي هو وحده الكفيل بالتحول نحو المجتمع المدني الكامل، وهذا الأمر متعلق بالتحول الثقافي وتجذّره الذي سيأخذ فترة من الوقت.

• يستدلّ على موضوع الفساد واستشرائه بهبة لقطعة أرض لأحد الأشخاص بمبلغ زهيد، وكان يفترض أن يتمعن في المسألة القانونية لهذه القطعة من الأرض من عدمها. وكان يفترض أن يتكلم على الاستيلاءء على الأراضي من قبل المتنفذين في المشترك والحزب الحاكم في كلّ المحافظات، وإذا أراد تفصيل أكثر فسنقوم به؟

• لم يتعرّض الباحث لموقف أحزاب اللقاء المشترك من دعمها لأعمال التمرد، سواء كان ذلك في صعدة أو في الضالع، بل إنها تحتج على الدولة

عندما تمارس وظائفها، والمثال على ذلك دعم الأحزاب تلك لقطّاع الطرق ولمن يعتدون على الممتلكات الخاصة والقتلة، ولمن يتعاملون مع المواطنين طبقاً للهوية، ولمن يقطعون آذان وأعضاء المواطنين، ولمن يقتلون وبدم بارد الزوج أمام زوجته وأطفاله، ولمن ينهبون الممتلكات، وكل ذلك باسم الحراك؟

• يتكلم الباحث على المعارضة الحقيقية والمعارضة الشكلية، ولم يبيّن بالأرقام النسب التي حصل عليها كلّ حزب من أحزاب المعارضة بنوعيها في الانتخابات المختلفة، سواء كانت نيابية أو محلّية أو رئاسية.

• يقول الباحث «فعلى الرّغم من أن معظم الباحثين الغربيين يرون بأن أوضاع اليمن الحالية لا تتطابق مع أوضاع الدول الفاشلة، لكنها ليست بعيدة عنها». اتّقِ الله يا عادل، فبدلاً من العمل من أجل بناء دولة النظام والقانون نعمل على إحباط أهم منجز تحقّق في الوطن العربي؟

• يتحدث الباحث عن سجون مشائخ القبائل، وكأنه كشف سراً، ونسي أن من يصرف على أحزاب اللقاء المشترك هم من مشائخ القبائل المتمردين على الدولة وأصحاب السجون الكبيرة، ومن يقومون بحماية قطّاع الطرق والمجرمين.

• يقول الباحث «شهد اليمن خلال عام ٢٠٠٩م اختطاف ثلاثة من أكبر رجال الأعمال» وبالطبع تم الافراج عنهم ولم يتعرضوا لأذى، وكان ذلك نتيجة لخلافات بين الخاطفين والمخطوفين، وكأن الباحث يريد أن تقوم الدولة باستخدام الآليات العسكرية وتدخل في مواجهة مسلّحة مع الخاطفين، ولو قامت الدولة بذلك فانهم سيحتجّون، كما يحدث عندما تلقي الدولة القبض على القتلة وقطّاع الطرق، فإنهم يملأون الدنيا ضجيجاً. وما الفرق بين ما يحتجون عليه وما يؤيّدونه.

• يضخّم الباحث من قوّة القاعدة والحوثيين إلى المستوى الذي تشير فيه الورقة إلى الإطاحة بسلطة الدولة والاستيلاء عليها، ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن القاعدة تنظيم إرهابي يعمل بالخفاء، ويسعى إلى القيام ببعض العمليات الإرهابية المتفرّقة هنا وهناك، وهو تنظيم مطلوب ومطارد عالمياً. فإن تبالغ الورقة وتصفه بأنه يسعى إلى الإطاحة بسلطة الدولة والاستيلاء عليها فهذا أمر غير مقبول في التحليل العلمي. ونفس الأمر ينطبق على الحركة الحوثية، فهي حركة تمرّد مذهبي. وعلى الرغم من قدرتها على خوض ست حروب مع قوات

الحكومة إلّا أنها لاتمتلك القدرات الفنية والمالية والإدارية والعسكرية والتنظيمية للاستيلاء على السلطة، ناهيك عن أنها لا تمتلك أي تأييد شعبي في اليمن خارج إطار قواعدها المذهبية، وهي أيضاً باتت مرفوضة حتى في المديريات التي جاءت منها، فهذا أمر مبالغ فيه من الناحية العلمية، ويكفي أن نشير إلى استسلامها في الحرب السادسة، وانتهاء كل الحروب السابقة بهزيمتها عسكرياً. والباحث يناقض نفسه كثيراً.

● الخلاف بين المؤتمر والمشترك خلاف سياسي، ولا يمكن أن نقارن المشترك بحركة التمرد الحوثية أو القاعدة، وهذا أمر يعيب الورقة، لأنها تضع المشترك في خانة التمرّد المسلّح، وهذا أمر غير واقعي.

● من الواضح أن الورقة تنتهي بدحض فرضية الانهيار،وهو أمر يعني أن د. العزيز عادل الشرجبي قد تراجع عن فكرة انهيار الدولة. وبطبيعة الحال فالحوار مع المشترك على درجة كبيرة من الأهمية، وإغلاق ملفّي الحراك في بعض المديريات الجنوبية والشرقية، والحرب في صعدة مهم من الناحية الاستراتيجية للأمن والاستقرار والتطور والتنمية في اليمن، وينبغي على الدولة أن تعمل من أجل ذلك، لكن في المقابل ينبغي ألاّ نقع في متاهة التهويل الذي يعصف بفكرة بقاء الدولة في اليمن، فالدولة باقية، والمشاكل التي تعانيها أمر طبيعي وبحاجة إلى معالجة موضوعية لها لتعزيز بناء الدولة في اليمن، وليس على النحو الذي تصوّره الورقة.

● إجمالاً، الورقة تعبّر عن خطّ سياسي ترفعه قوى المعارضة في اليمن، وتحاول أن تقيم علاقة بين تلك الإشكاليات والتحدّيات التي تواجهها اليمن والأماني بانهيار الدولة وانهيار النظام، وهو ما تعمل من أجله قوى الحراك والتمرّد الحوثي والقاعدة.

ثانياً: الحراك السياسي: قراءة مستقبلية

تتطلع هذه الورقة التعقيبية إلى الإجابة عن الأسئلة التي وضعها د. عادل الشرجبي في مقدمة بحثه المعنون «أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها: حالة اليمن» وإلى إدراك طبيعة الحراك في الحياة السياسية في اليمن وتفاعله تأثراً وتأثيراً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وهي بذلك تهدف إلى تحقيق رؤية حقيقية واقعية لطبيعة السلطة والمعارضة، حيث تستطيع

السلطة تحديد آليات التعامل مع مشروع المعارضة، حيث لا يوجد ما يشير إلى عجز الدولة ولا ما قد يؤدي إلى انهيارها كما عنون الباحث بحثه. فقد تواجه الدولة بعض المشاكل الاقتصادية أو تلك المتعلقة بنقص الطاقه أو شحّ المياه، ولكنها مشاكل يمكن معالجتها، وقد لا تؤدي إلى انهيار الدولة التي يجمع اليمنيون على الحفاظ عليها والدفاع عنها، لأنها لا تمثّل مكسباً يمنياً فقط ولكنها تعتبر مكسباً عربياً يفاخر بها اليمنيون، ويعتبرها العرب نواة لوحدة عربية قادمة إذا توفرت الإرادة السياسية.

ونظراً إلى ما فرض على الساحة السياسية اليمنية من متغيرات جوهرية بفعل العملية الديمقراطية، فإن المؤتمر الشعبي العام ـ الحزب الحاكم ـ يحتاج إلى قراءة الكتاب الأساسي للتقدم الاقتصادي، كما عرفته الدول التي سبقتنا.

وإذا ما تمّ ذلك، فإن العملية الإصلاحية التي تجري منذ سنوات يمكنها أن تجعل من اليمن دولة متقدمة خلال عقد من الزمن لا دولة منهارة. ولا بدّ أيضاً من قراءة البعد الاجتماعي الضروري لعملية الإصلاح، فالمعالجة الاجتماعية مثلها مثل المعالجة الاقتصادية لها كتابها العالمي.

وعلى المؤتمر أن يقنع حكومته بأن العملية الإصلاحية لا بدّ أن تستند إلى مشروعية سياسية مقبولة من الناس تجعلهم يضمنون استمرار الإصلاح ولا يتسببون في انتكاسة هذا المشروع.

أمام المؤتمر الشعبي ثلاث قضايا رئيسية على المستوى الداخلي للحزب على النحو التالي:

إقناع الإعلام بتغيير استراتيجيته بما يتواءم مع المرحلة، وخلق مشروعية سياسية لعملية إصلاح مستدامة، وبناء بيئة إقليمية بطريقة تتناسب مع خطط التنمية اليمنية.

سنحاول أن نركز بشكل رئيسي على القضية المركزية الخاصة بالمشروعية السياسية لعملية الإصلاح الجارية. وكما هو معروف للكافة، داخل الحزب والحكومة وخارجهما، فإنه لا يوجد غذاء بالمجان، ولا يوجد إصلاح حقيقي بلا ثمن اقتصادي واجتماعي وسياسي، وقد تابعنا عملية الإصلاح الجذرية التي اتّبعت في دول أوروبا الشرقية بهدف إعدادها للدخول إلى الاتحاد الأوروبي ونقلها من التخلف الاشتراكي إلى التقدم الرأسمالي. وقد وصفت بأنها أشبه بعملية

جراحية تمت بدون مخدّر، ولكن هذه الشعوب أثبتت قدرة هائلة على التحمّل، لأن الأهداف كانت واضحة. وقد عجز المؤتمر الشعبي العام عن الدفاع عن سياسة الإصلاح المتّبعة في البلد، خاصة وأن دولة الوحدة قد تحمّلت كل مساوئ النظام الاقتصادي الاشتراكي.

وقد كان واضحاً أثر الأزمة الغذائية العالمية وارتفاع الأسعار في حكومة المؤتمر، وهي تقاتل من أجل مواجهة الارتفاعات السعرية.

ولم تتوانَ المعارضة في الهجوم الإعلامي والسياسي على البرنامج الإصلاحي الحكومي إلى الدرجة التي جعلت قيادات المؤتمر الشعبي يقسمون بأغلظ الأيمان أنهم لن يمسوا مصالح محدودي الدخل، إلى الدرجة التي أضاعت جوهر الحقيقة وهي أن الارتفاعات السعرية عالمية وليست من صنع الحكومة اليمنية. وكان المشهد في النهاية موحياً حينما بقيت وزارة الصناعة والتجارة وحدها تحارب معركة للتقهقر التدريجي، بينما الحزب نفسه تراجعت حركته وتثاقلت خطواته، مّما عكس اتجاهاً داخل الحزب بات يطالب ببساطة بما تطالب به المعارضة.

وهكذا بدا المؤتمر الشعبي غير مدرك لمشروع الإصلاحات الذي يقوده الرئيس علي عبد الله صالح، ولم يتمكن من توفير الشروط الضرورية لتنفيذ البرنامج الإصلاحي، مما جعل المعارضة تزعم أن المؤتمر يقود البلد نحو نكسة متوقعة في النمو والتنمية.

وبالرغم من تحقيق العديد من الوعود التي وعد بها رئيس الجمهورية، كالتعديلات الدستورية وانتخاب المجالس المحلية والمحافظين، إلا أن كل ذلك قد ضاع أمام مصيدة الارتفاعات السعرية التي استغلتها أحزاب المعارضة ووظفتها توظيفاً سيئاً.

ومع ذلك، فإن المؤتمر بمقدوره استعادة قدر غير قليل من المصداقية والمشروعية السياسية لسعيه نحو الإصلاح إذا ما نجح في تحقيق التالي:

١ ـ إثبات قدرته على إدارة عملية انتخابات نظيفة لا يكون الحزب وحده هو الذي يقرّر نظافتها، وإنما أطراف أخرى يتم استدراجها من داخل اللقاء المشترك، وأقرب الأحزاب إلى ذلك هو الحزب الاشتراكي. وإذا ما استطاع المؤتمر أن يقنع الحزب الاشتراكي بدخول الانتخابات القادمة، فإنه بذلك يكون قد قضى على الأصوات النشاز المنادية بالقضية الجنوبية وفك الارتباط مع حزب

الإصلاح الذي حاول دعم قضية الجنوب وحتى يتمكن من بناء قدراته السياسية والعسكرية. وبالإضافة إلى ذلك سيقطع الخط مع المعارضة الموجودة في الخارج.

وهنا يجب التنبيه إلى أن إجراء الانتخابات القادمة بدون أيٍّ من أحزاب اللقاء المشترك لن يشكل ضربة جديدة لمصداقية المؤتمر الشعبي، بل إنه يعني ضربة أخرى لبرنامج الحزب الإصلاحي.

٢ ـ ليس المطلوب من المؤتمر انتخابات نظيفة فقط، وإنما قادرة أيضاً على تمثيل كلّ القوى السياسية في البلاد، فالقضية السياسية اليمنية الأساسية ليست تحقيق مزيد من السيطرة والأغلبية للمؤتمر الشعبي العام، بل دفع القوى السياسية الفاعلة لتبنّي سياسات واضحة تستطيع أن تكون جزءاً من النقاش العام. وعندما دعا الرئيس علي عبد الله صالح إلى حوار سياسي حول الانتخابات، وهو حوار يمكن أن يمتد إلى قضايا أخرى، فلا نظن أنه قصد في ذلك أن يطرح المؤتمر الشعبي برنامجه أو سياساته، بينما تكتفي القوى السياسية الأخرى بإطلاق الاتهامات، فالحوار الوطني في العالم كلّه هو ذلك النقاش الذي يؤمن فيه الجميع بضرورة تغيير أوضاع خاطئة، ولكنهم بعد ذلك يختلفون في وسائل ومعدلات التغيير.

٣ ـ لقد آن الأوان لطرح تصورات المؤتمر الشعبي العام حول قانون مقاومة الإرهاب ومنع الكراهية ضد الدول والأفراد التي تغذيها المساجد وتستثمرها الجماعات المتطرفة.

٤ ـ لن نستطيع تحقيق التنمية ما لم نحقق الاستقرار الذي يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية التي تعد بدورها العلاج الحقيقي لأمراض اليمن المزمنة، خاصة عندما يستخدم العائد الاقتصادي لإخراج الفقراء من فقرهم من خلال تحقيق تطور نوعي في التعليم والصحة، ويجعل جميع المواطنين قادرين على الحصول على تعليم حقيقي وصحة فعلية تختلف جذرياً عن الأوضاع الراهنة.

٥ ـ إن المؤتمر الشعبي والحكومة يحتاجان إلى قدر أكبر من الحوار حول جوانب الإصلاح المختلفة، ومحاسبة الوزراء والمدراء التنفيذيين المقصرين الذين أساءوا إلى برنامج الرئيس الإصلاحي؛ فهناك وزراء يريدون بقاء الأوضاع كما هي عليه، اعتقاداً منهم أن الإصلاحات الحقيقية ستكون على حساب مصالحهم الشخصية.

ولا يجوز أن تظل الحركة السياسية للمؤتمر قاصرة عن متابعة الحالة التنفيذية للحكومة ودعمها، فإذا كان هناك حوار سياسي مطلوب حول الانتخابات القادمة أو قانون الإرهاب والأزمة الغذائية، فإن هذا الحوار هو مهمة المؤتمر في المقام الأول، وهو الذي عليه تعبئة الساحة الوطنية لعملية الإصلاح كلها.

إنه لا يوجد إصلاح بدون مصداقية، ولا مصداقية بدون مشروعية.

وبصراحة أكبر، إن الحاجة إلى الحوار ليست مطلوبة مع المعارضة فقط، وإنما باتت ملحّة داخل المؤتمر الشعبي العام، فبرغم ما يبدو من تجانس وتوافق دائم بين أعضاء الحزب، فإن الحقيقة هي أنه يعجّ بتيارات فكرية وسياسية تكاد تمثل كل التيارات الفكرية والسياسية في البلاد من اليمين إلى اليسار.

لا بدّ من حوار داخلي جادّ ومخلص حول الإصلاح السياسي، الذي بدونه فإن السياسيات القادمة تصير قاصرة عن تحقيق أهدافها. فالمؤتمر مطالب جماهيرياً باتخاذ موقف شديد الصلابة من قضايا التحولات الديمقراطية.

وما لم يقم المؤتمر بما يتعينّ عليه القيام به على هذا الصعيد، فسيبدو وكأنه معنيٌّ فقط بوجوده هو وليس بوجود الجماهير، وبالتالي سيثير النقمة عليه.

على المؤتمر أن يدرك أن الأوضاع تغيّرت، وأن هناك رياحاً جديدة، ولا بد من حركة تصحيحية تتم عن طريق أصحاب الأفكار الجديدة من أجل العبور إلى المستقبل. من أجل ذلك لا بدّ من تجاوز أولئك الذين يريدون الحفاظ على مصالحهم الشخصية الذين يفضلون استمرار الأوضاع على ما هي عليه، والتعامل بروح التعالي والغرور مع مفردات الواقع، وعدم الإنصات إلى لغة العقل ومجاراة التطور والالتزام بالمعايير الموضوعية في الاختيارات لكافة المواقع الحزبية والبرلمانية.

ثالثاً: حضور المعارضة السياسي والبرنامجي

إن السمة المميزة لشعارات المعارضة وبرامجها هي التقليدية والاستمرارية، رغم تغير الظروف السياسية وتبدل موازين القوى الإقليمية والدولية. ومن الواضح أن شعارات المعارضة باتت أقل تواضعاً وأكثر صخباً مما كانت عليه في السابق.

لقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك أن تدفع الشارع ليس باتجاه المطالبة بإصلاحات سياسية وإنما نحو الفوضى والتخريب وإضعاف الأمن.

ومن المفارقات أن أحزاب اللقاء المشترك وهي تناضل من أجل الديمقراطية، أصبحت عائقاً أمام التحول الديمقراطي.

وقد ظهر واضحاً أن اللقاء المشترك هو أقرب إلى التجمع الهلامي وليس التحالف المتين القادر على تعبئة الجماهير وتنظيمها. وقد ظهر واضحاً أن هذه الأحزاب تراهن على القضية الجنوبية، وهذا يؤكد هلاميتها، لأنها لم تدرك خطورة الخطاب الانفصالي وأثره في التعدّدية والتجربة الديمقراطية.

واضح أيضاً أن اللقاء المشترك لا يمتلك برنامجاً طويل الأمد، ولا يملك رؤية لمسألة التحول الديمقراطي الحقيقي. وقد اختزل اللقاء المشترك مطالبه إلى إطلاق سجناء الشغب والرافعين شعارات انفصالية. كما أن شعارات هذه الأحزاب تكرر المألوف والمستهلك من المبادئ والشعارات التي تعود إلى عصر ما قبل الحرب الباردة، وباتت تفتقر إلى حاملها الاجتماعي والتنظيمي وإلى البيئة السياسية والفكرية

وما يلفت الانتباه أن خطاب أحزاب المعارضة يسوده نوع من التشفّي والشعور بالسعادة عندما تواجه الدولة بعض الأزمات، فالبعض يتمنى لو أن السلطة تسقط اليوم قبل غد. هذه الأحزاب تعتمد على سياسية الضرب تحت الحزام ومعارك تكسير العظام.

فعلى سبيل المثال تحولت حرب صعدة إلى مادة للسخرية من المؤتمر الشعبي وحكومته، بما يعني أن هذه المشاعر في داخل هذه الأحزاب تصل إلى حدّ التمنّي أن تتهدم جدران المعبد فوق الجميع. فقد ذهب البعض إلى أن حرب صعدة تعود إلى غياب الأجهزة الأمنية والشعبية التي ساعدت الحوثيين على بناء تحصيناتهم. ولعب البعض على وتر اهتراء الإجراءات التي تكفل تنفيذ القوانين على الجميع وضمان عدم تعرض البلاد لكوارث مستقبلية بفعل عدم محاسبة أولئك الذين ساعدوا على إيصال البلاد إلى ما وصلت إليه. وأرجع البعض أسباب تلك الأحداث إلى الأخطاء الناتجة من سوء التقدير، لكن الجميع لم يدركوا أن اليمن ليس ملكاً للمؤتمر الشعبي العام أو حكومته، وأن الأمن يهمّ الجميع، وهو لا يعني أو يخصّ الجيل الذي يعيش اليوم، وإنما هو ملك لأجيال أخرى ستأتي بعده، وأن المطالبة بتأمين البلد ضد من يعبث بالأمن والاستقرار ليس مجالاً للابتزاز السياسي.

لقد حاولنا قدر الإمكان قراءة كل البيانات، وما كتبته الصحف التابعة

للمعارضة، ولم تكن هذه الأطراف تسعى إلى الحوار بقصد المعرفة والفهم والمعلومات والمراجعة، وإنما كانت تقوم على ردود أفعال تسعى إلى مقاومة الإقناع، والإعلان صراحة عن شكوكها في مصداقية المؤتمر الشعبي وحكومته.

يعود ذلك إلى ضعف المعارضة ووهن الأحزاب السياسية التي ترفض دوماً ما يقوله المؤتمر الشعبي، والتمسك برأيها حتى باتت السياسة في اليمن قائمة على منع الحكومة من القيام بما تريد به بحيث يكون ذلك هو البديل الذي تريده المعارضة، وهي التي لا تكف عن رفض الأوضاع القائمة. فكلما فكرت الحكومة والمؤتمر الشعبي في عمل شيء، تقوم المعارضة بإحداث ضجيج يجعل الحكومة والمؤتمر الشعبي يترددان فيما يجب القيام به، وربما يؤدي إلى إلغاء الموضوع كلّه وإبقاء عملية الإصلاح عند حدوده الدنيا التي تكفي ساعتها لإعطاء المعارضة ذخيرة لهجوم جديد. ومثل ذلك يوجد داخل المؤتمر الشعبي العام تيارات محافظة متحفظة على تغييرات جذرية في النظام السياسي والاقتصادي والإبقاء على الأوضاع القائمة على حالها. كل ذلك يكشف أن الشكوك والهواجس تجاه الحكم والحكومة أقوى من الرغبة في تغيير السياسات العامة، ولا تمتلك المعارضة وجهة نظر واحدة، أو رؤية كلية مسيطرة أو حتى حزمة من السياسات المغايرة. وهي في الوقت نفسه لم تنشغل بشكل ومحتوى التغيير بقدر ما انشغلت بالتخلّص مما هو قائم، وهو وضع لم يكن داعياً إلى شلل العلاقة بين المعارضة والسلطة فقط، بل أيضاً إلى شلل العلاقة بين الطبقة السياسية كلّها والناس. ولم تكن هناك صدفة في المسيرات والاعتصامات التي اجتاحت بعض المناطق الجنوبية فاجأت السلطة، فقد فاجأت المعارضة أيضاً، لكنها سرعان ما حاولت أن توظفها لصالحها وأفرغتها من محتواها السياسي، وركزت على المطلب الاقتصادي الذي زاد من نوبة التضخم. وقد أدت هذه المسيرات إلى أحداث شغب، وزادت من تعقيد القضايا المطروحة وتعزيز الإشكاليات التي قادت إليها.

رابعاً: ما هي العناصر التي تضعف بنية الدولة المدنية الحديثة؟

١ ـ **المناطقية**، وتجلياتها الخطرة في التوظيف في الدولة، وسياسة المحاصصة المناطقية. فقد أضعفت المناطقية كثيراً من وحدة الشارع والنخب المثقفة، وألهت قوى المجتمع في مناكفات وحسابات ضيقة. وبوجود المناطقية يضيع الهدف الأساسي، وهو الاستقرار والتنمية والتحول الديمقراطي. المحاصصة تحبط مبدأ المواطنة المتساوية.

٢ ـ الإرهاب: على امتداد أكثر من عقدين منذ انطلاق الجهاد في أفغانستان حدث تحول في مزاج الشارع اليمني والتوجّه السياسي لصالح التيار الإسلامي والسلوك الاجتماعي نحو المحافظة.

ومع مجيء الوحدة، تميزت المرحلة بإطلاق القوى المحافظة إلى مداها. ولعبت الدولة دوراً سلبياً في تشجيعها لقوى الإسلام السياسي في مواجهة التيار اليساري، وقد تجلّى ذلك في أكثر من مجال، ومنها الانتخابات النيابية ١٩٩٣، وكان من أبرز متجليات الردة على التحديث والإصلاح الحقيقي والتحول الديمقراطي، هو في الدور الطاغي لرجال الدين المحافظين في التيار الإسلامي، وخاصة رجال الدين الذين يحرّضون باستمرار ضد الأفكار التحديثية والديمقراطية تحت شعار «الغزو الثقافي أو العلمانية».

ومن تجليات هذه الردة قيام «هيئة الفضيلة»، التي انتقصت من دور وحقوق المرأة في الحياة السياسية خصوصاً، والدعوة إلى فصل الجنسين في التعليم والمرافق، والحرب على الفن والإبداع، وتعزيز التعليم الديني الخاص. هذه الأفكار تغذّي الفكر المتطرف، وتعزّز الإرهاب.

٣ ـ القبيلة، هناك أطراف تعزز النزعة القبلية، باعتماد زعماء قبائل وعائلات ممتدة كمرجعيات في التعامل مع أبنائها، وإشاعة الثقافة القبلية ومؤسساتها. فبدلاً من السعي نحو التجانس المجتمعي إذا بالبعض يجدّد فكرة القبيلة والطائفة وسائر البنى العصبوية.

- للخروج من هذا المأزق والاتجاه نحو المستقبل، لا بد من الآتي:

١ ـ التسليم بإمكانية وجود المعارضة، والاستعداد لإعطائها قدراً من الشرعية المقننة. ونعني بالمعارضة: المعارضة السلمية المنضبطة بشروط العملية الديمقراطية ومبادئ القانون والنظام والدستور المتبع.

٢ ـ الاحتكام إلى رأي الأغلبية فيما يتعلق بالقضايا الأساسية والمصيرية، واللجوء إلى التوافق السياسي عند الضرورة.

خامساً: ما هو موقف المعارضة من الانتخابات القادمة؟

من الملاحظ أن الأحزاب السياسية في اليمن ما زالت محكومة في مسلكها السياسي بتكوينات مجتمعية وبُنى عَصَبَوِيّة، ولم تتطور اجتماعياً وحضارياً، بما

يؤهّلها لتمثل الديمقراطية واستيعابها. لذلك يبدو أن هذه الأحزاب إذا لم تحصل على ما تريده فإنها تلوح بالمقاطعة في الانتخابات القادمة.

وإذا لجأت إلى المقاطعة ستكون قد أضاعت فرصة هامة للتذكير بوجودها، وستضيع رأس مالها السياسي.

وعلى هذه الأساس، لا بدّ للمؤتمر الشعبي العام أن يلجأ إلى الحوار وإقناع الحزب الاشتراكي على الأقل لدخول الانتخابات وإعطائه بعض المكاسب التي تشجعه على قبول الحوار منفرداً مع المؤتمر، وإقناعه بأن تحالفه مع حزب الإصلاح لم يحقق من ورائه سوى ميوعة موقفه من قضايا الدولة الحديثة ورؤيته للمستقبل. ولا بدّ من إقناعه بأن الحوار السلمي وحلّ الخلافات بروح التسوية والتفاهم يعدّان جوهر التعاطي الديمقراطي.

وعلى المؤتمر أن يدرك أن الديمقراطية تحتاج إلى «رحم» دولة قوية متماسكة لديها قانون محترم من الجميع. فالدولة القوية والديمقراطية المستمرة صنوان لا يفترقان. والديمقراطية بدون معارضة حقيقية تعد بناء في الهواء، وخارج عربة التاريخ.

أخيراً، لا بدّ من القول إن المؤتمر الشعبي العام من أجل أن يبني دولة لا بد أن يخرج من الخطاب المستهلك القائم على فكرة الوسطية التي لا تضيف شيئاً بقدر ما تضيف للأحزاب الدينية، وعليه أن يتبنّى خطاب الدولة الحديثة والانفتاح على العالم وتجاوز التعددية العصبوية المترسبة التي لم تنصهر بعد في بوتقة الدولة الحديثة والمجتمع الحديث. لأن بقاء التعددية العصبوية سيخلف في المستقبل القريب ما يشبه الفوضى أو الحرب الأهلية. ولا بد من الحسم، أو على الأقل التمييز بين دائرة الديني ودائرة السياسي، ضمن الدولة. أما إذا استمر التعاطي بهذه الكيفية، فستظل الدولة خاضعة لمفاهيم التكفير والتفسيق والتمذهب الديني العقيدي والفقهي، وفي ظل ذلك لا مستقبل للديمقراطية.

مسألة بناء الدولة الحديثة لا تحتمل المداورة، وعلى الجميع مواجهتها. وعلينا أن نستفيد ممّا يجري في بعض المحافظات الجنوبية، فبعد عهود من الخطاب الماركسي، ها نحن نعود إلى كيان القبيلة والشروع في تكوين مجالس إدارتها والدفاع المعلن والصريح عن مشروعيتها، وارتداد قوى المعارضة إلى جذورها العصبوية. وبدون بناء الدولة الحديثة، ستكون العودة إلى نقطة بداية الفتنة، ونخسر معها الديمقراطية.

سادساً: فلسفة الحراك السياسي

من خلال متابعة أداء أحزاب اللقاء المشترك ورصد حراكها السياسي، يمكن القول إن هذه الأحزاب تعتمد استراتيجية «الأزمة» و«التعبئة» و« الإثارة»، فهي إما أن تصنع الأزمة ابتداء أو تشترك في أخرى قائمة سلفاً، وتعمل على توظيفها الفاعل، بما يحقق أهدافاً في إثارة الناس ضد الدولة، وشحنهم عاطفياً بتأجيج مشاعر البغض والكره، ومتسترة خلف دعاوى ممارسة الكفاح السلمي المشروع، وترديد خطاب إعلامي هلامي عاطفي، مستغلّة بعض حالات الفساد، بدون قدرة هذا الخطاب على تحديد مواطن هذا الفساد الذي تتعمد تكراره بشكل مستمر في سائر المحافل والمناسبات المختلفة، وعبر وسائل الاتصال العديدة، ومن ثم فإن دعوة هذا «الائتلاف» إلى المشاركة في مكافحة الفساد يضعه على المحك، ويفضح خطابه المعتمد على الدعاية أكثر من اعتماده على المنطق واستناده إلى الحقيقة.

ينطلق المشترك في ممارسته للحق السياسي من أن «الغاية تبرر الوسيلة»؛ فأعماله في بعض الأحيان تتجاوز منطق المعارضة إلى الوقوع في براثن عداء الدولة، واستعداء الآخرين ضدها، حين لا يفرق في ممارسته الحزبية بين ما يترتب عليه إضرار الحكومة، والآخر الذي يمكن أن يصيب المصالح الوطنية في الصميم، كما لا يعنيه مدى مشروعية الأساليب المستخدمة من غيرها، كالعمل على إثارة النعرات المناطقية والطائفية أو تغذيتها، فضلاً على غضّه الطّرف، إن لم يكن دعمه من طرف خفي، عن الأصوات الموجهة ضد الوحدة اليمنية.

من أبرز جوانب الضعف في أداء المشترك: خلو «أجندته» من أيّ عمل أو نشاط آخر غير السياسة، التي تعتمد بصفة أساسية على الخطاب الصحفي المتمركز في المدن الكبرى عبر الوسائل المطبوعة والإلكترونية، وفي حين لا يوجد لهذه الأحزاب أيّ إسهام مجتمعي، عدا حزب الإصلاح الذي تتبعه جمعية الإصلاح الخيرية.

كما اتسم الحراك السياسي للمعارضة بالقصور في التعامل مع القضايا الوطنية نظراً إلى غياب استراتيجية واضحة متفق عليها للتعامل مع المشكلات المتفجرة، مثل مشكلات الفقر، والبطالة، ارتفاع الأسعار الجنوني للسلع، أو مشكلات الحرب متعددة المراحل في صعدة، أو مشكلات المتقاعدين،

والأراضي، ومشكلات المواطنة المتساوية في المحافظات الجنوبية، وضعف الموارد الاستثمارية، وهيمنة الثقافة القبلية في إدارة الدولة. وأثبتت ردود أفعال أحزاب اللقاء المشترك، بل وحزب المؤتمر الشعبي، مع ضعف مؤسسات المجتمع المدني، الضعف الشديد وعدم امتلاك الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة تلك القضايا بل واضطرت تلك الأحزاب إلى اللجوء إلى الإثارة والمهاترات والمزايدات وردود الأفعال الموسميّة المتّسمة بالعصبيّة والتشنّج، في محاولة منها لاستغلال معاناة الجماهير لزيادة النقمة على النظام ولتحقيق مصالحها الضيقة.

ونتيجة للمنطلقات الأيديولوجية المختلفة بل والمتناقضة لأحزاب اللقاء المشترك، فقد اتّسم الحراك السياسي لها كتجمع بالتناقض وعدم الاتساق وعدم الوضوح في مراميه وأهدافه القريبة والمتوسطة والبعيدة. وهذه الحالة التي يتسم بها الحراك السياسي للمشترك هي تعبير لما يعانيه هذه التجمع من تناقض وعدم تطابق بين المصلحة السياسية للتجمع ككتلة سياسية معارضة واحدة أو موحدة والمصالح السياسية والاقتصادية لكل فصيل أو حزب سياسي داخل التجمع، إذ يُغلِّب كل حزب من أحزاب المشترك مصالحه أو مصالح زعاماته على غيرها من المصالح، وفي مقدمتها مصلحة اللقاء المشترك كتجمع معارض. هذا التغليب للمصالح الخاصة من قبل أحزاب المشترك كان لا بد له أن يصيب الحراك السياسي للمشترك بحالة من التخبّط وغياب الرؤية والخلط بين ما هو «سياسي» وما هو «وطني»، أي بين ما هو تحرك سياسي مشروع في ظل المنافسة والتعددية السياسية لإقناع غالبية الناس ببرنامج المشترك السياسي والاقتصادي من جهة، وبين ما هو تحرك أو عدم تحرك أو سلبية تضر باليمن بوصفه كياناً سياسياً موحداً وتعرضه لأخطار ماحقه من جهة أخرى مثل: الحروب والأزمات الاقتصادية والسياسية... الخ، مماحكة للحزب الحاكم ليس إلاّ.

هذا الخلط غير المقبول وغير المبرر بين المعارضة السياسية للحزب الحاكم، وهي حق مشروع، والمعارضة التي تتجاوز ذلك إلى الإضرار بالوطن كله حاضراً ومستقبلاً هو أخطر صفة أو سمة للحراك السياسي للمشترك في الوقت الراهن، الذي يجب أن يدرك خطورته على الوطن حكماء وعقلاء المشترك قبل غيرهم، كما يجب أن يتنبه الحزب الحاكم نفسه إلى خطورة مثل هذا الحراك السياسي في هذه المرحلة التي يمرّ بها اليمن والمنطقة العربية. وخطورة الخطاب السياسي للمشترك تكمن في عدم التزامه بأي ثوابت في مماحكته للحزب الحاكم. فعلى مستوى الداخل، تتسم مواقف أحزاب المشترك بالغموض وعدم الوضوح في

أحسن الأحوال تجاه ما يتعرض له اليمن من محاولات لتمزيقه تحت شعارات لا يخفى على أحد خطورتها وتدميريتها، وهذه المواقف الغامضة أو المتهادنة أو حتى «المحايدة» ترسل رسائل مبطّنة تُشجع دعاة التمزق والانفصال ودعاة الفتن المذهبية والمناطقية على التمادي، لأنهم يقرأون فيها رسالة واضحة بالنسبة إليهم، وهي أن النظام السياسي (والمعارضة جزء منه) غير موحد في مواجهتهم، وبالتالي فالفرصة سانحة للاستمرار والتمادي، وهو ما يعني أيضاً إطالة المعاناة وضياع الفرص الاستثمارية والإنمائية التي تعلّق عليها آمال عريضة في التخفيف من معاناة أبناء اليمن الاقتصادية.

وعلى مستوى الخارج، لا يخفي الخطاب السياسي لأحزاب المشترك محاولاته في الاستقواء بالخارج إقليمياً وعالمياً، إذ يتسم هذا الخطاب بمحاولة استعداء الخارج على اليمن، وهو يعتقد أنه فقط يحاصر النظام أو الحزب الحاكم وليس اليمن. بل بلغ الأمر درجة غير مقبولة من التناقض في خطاب المشترك الموجّه نحو الخارج تتمثل في شكواه المستمرة من النظام إلى جهات خارجية ومحاولة الاستقواء بتلك القوى، وكان آخرها محاولة المشترك اللجوء إلى الولايات المتحدة من خلال سفارتها في صنعاء لتأجيل مناقشة التعديلات الدستورية، ولكنها لم تنجح، وكان ذلك في أول يوم من العام الحالي ٢٠١١، في حين يتهم النظام السياسي في خطاب المشترك الموجه نحو الداخل بأنه مرتهن لتلك القوى الخارجية نفسها.

هكذا، التخبط في خطاب المشترك يحتاج إلى وقفة مع الذات من قبل المشترك نفسه، كما يحتاج إلى استراتيجية لفضحه وتعريته من قبل الدوائر المختصة في الحزب الحاكم، ليس نكاية بالمشترك، ولكن لوضع الأمور في مسارها الصحيح خدمة للحياة السياسية والحزبية في اليمن.

إن الحراك السياسي للمعارضة على الساحة السياسية يتضح من خلال تواجدها في المراحل السابقة والحالية؛ إنه حراك خرج بعيداً عن مسيرة العمل السياسي الواعي، إذ إن أوجه القصور في ما يسمى مجازاً بـ «المعارضة» في أنها معارضة لا تعمل بأبجديات العمل السياسي كأحزاب وجماعات ضغط، ولا تؤدّي غرضها ككفة موازية لضمان نجاح المسيرة الديمقراطية من خلال الأطر والأساليب الدستورية والقانونية والمصلحة الوطنية، بل هو حراك أقرب إلى العشوائية، وتطغى عليه المصالح الحزبية والمكاسب السياسية التي هي أبعد ما

يكون عن مصلحة الوطن والمواطن التي تزايد المعارضةُ بها، لأن التعامل مع الأزمات الاقتصادية بالمزايدات ورفع الشعارات يعدّ نوعاً من أنواع الابتزاز السياسي ولا يعد عملاً سياسياً معارضاً، لأنه عقيم لا يطرح حلولاً ولا يخدم الوطن، وإنما يستفيد منه من مارس هذا الابتزاز السياسي.

ممّا لا شكّ فيه أنهم يراهنون بمعاناة المواطن ويلعبون بهمومه ويستثمرون آلامه وأوجاعه من خلال استغلال المشاكل والأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مستخدمين بذلك كافة الوسائل المشروعة واللا مشروعة، منها الخطاب الديني والصحافة الحزبية غير المسؤولة، وهي الأرضية الهشّة التي ينطلقون منها.

ومن يتأمل المشهد الحزبي وتداعياته بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة، لا يجد أمامه إلا صورة مشوهة للممارسة الديمقراطية شكّلتها أخطاء سياسة أحزاب المعارضة، وممارساتها في التعامل مع السلطة، وخطأ سياساتها في رؤيتها لبناء الدولة؛ فبعد الانتخابات مباشرة حاول اللقاء المشترك أن يكرس مبدأ سياسة الفوضى لاعتبارات في عقول قادة هذه الأحزاب والسيناريوهات التي لم تعد خافية من خلال الكتابات الصحفية والتصريحات والأفعال. ولم تكن مرحلة ما بعد الانتخابات في رؤية المعارضة، أعوام البناء والتنمية والديمقراطية، وإنما كانت أعواماً مليئة بالتناقضات السياسية، وإشعال فتيل الفتنة هنا وهناك، ومحاولة افتعال الأزمات للضغط على السلطة، وتعميق ظاهرة الانفلات الاجتماعي. ومن يتابع خطاب اللقاء المشترك يجد أن هذا الخطاب يسعى إلى تقزيم معنى ومفهوم الدولة، ليصبح هذا المفهوم محسوباً وممارساً من خلال مصالح ضيقة. وقد جاء ذلك واضحاً من خلال رفض اللقاء المشترك لمبادرة رئيس الجمهورية. إن ممارسة اللقاء المشترك تعرّض النسيج الاجتماعي للضعف وتهدّد وحدة المجتمع وتعرّضه للتفسخ، ولا سيما وقوفه إلى جانب تلك الأصوات التي تضخم من مشاكل المناطق الجنوبية.

ولا تغيب عن أعيننا تلك الأهداف الحزبية التي تستثمر الصحافة في تغذية الأزمات وخلط الأوراق وتكريس الصحافة الصفراء القائمة على مبدأ الإثارة والمبالغات.

وهذه الأحزاب تسعى إلى:

١ - إثارة الأزمات وتصعيدها، وإيجاد مبررات لها، وتصوير النظام وكأنه هو الذي صنع هذه الأزمات.

٢ ـ نشر الإشاعات، وصناعة القصص الوهمية، وتغذية الكراهية تجاه النظام، وتحميله مسؤولية الغلاء والتدهور الاقتصادي.

٣ ـ الاعتماد على الخداع لكسب الرأي العام، بهدف تقديم مصالحها الذاتية وأجندتها السياسية على المصالح الوطنية، وعدم التركيز على برامجها السياسية التي تتجه إلى العموميات، ولا تقدم حلولاً عملية واقعية للمشكلات اليمنية، فما تزال برامج هذه الأحزاب تتأطر بالنمط التقليدي في تشكيلاتها ومشاريعها، وتدغدغ غرائز الناس مناطقياً ودينياً لإنماء روح التعصب، وإحداث شرخ كبير في النسيج الاجتماعي والسياسي.

هكذا هو خطاب هذه الأحزاب مؤجج بالنزاعات والصراعات السياسية، بعيداً عن مضمون وروح الديمقراطية.

إن خطاب هذه الأحزاب ما زال، من الناحية الموضوعية، خطاباً أحادياً وتحريضياً وصراعياً، يحمل في ثناياه مفخخات التحريض والإقصاء، بعيداً عن مفهوم التوافق الوطني على وحدة الوطن وأمنه ووجوده.

ومع ذلك، نجحت المعارضة لأول مرة في تحقيق تقدم ملحوظ في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والمحلية عبر حوارات مكثفة في الالتقاء والاتفاق ديمقراطياً على قضايا عامة، مؤجلة مشاكلها الأيديولوجية الخلافية فيما بينها، وذلك لخوض الانتخابات مجتمعة ضد الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام بعد أن شعرت بفعالية الأخير التي تؤهله للهيمنة منفرداً على الساحة السياسية من خلال سيطرته على مفاصل اللعبة السياسية بدون إتاحة مساحة معقولة لتلك الأحزاب للتنافس أو الحركة بغرض إضعافها، مما دفع تلك الأحزاب ـ حلفاء الأمس للمؤتمر ـ إلى التحالف فيما بينها، سواء تلك التي في أقصى اليمين أو تلك في أقصى اليسار تحت مسمى اللقاء المشترك، وذلك بغرض تحقيق التالي:

المرحلة الأولى:

ـ لفت نظر السلطة والضغط علي الحزب الحاكم بوجود أطراف ذات مصالح يجب مراعاتها.

ـ إضعاف الحزب الحاكم من خلال تشكيل ضغط شعبي عليه، وإظهاره بمظهر العاجز عن تحقيق مصالح الجماهير.

ـ السعي إلى تحقيق بعض المصالح الحزبية الضيقة.

المرحلة الثانية:

ـ العمل على إسقاط الحزب الحاكم (وليس النظام) أو على الأقل تحقيق أكبر قدر من المصالح بالنسبة إليها، معتمدة على تهييج الرأي العام، مستغلة تراكم بعض الأخطاء التي يقدمها المؤتمر الشعبي نتيجة ممارساته وسياسة المحاباة التي يتبعها في التعيينات السياسية في أجهزة الدولة، أو لطبيعة الصراعات والمحاور الداخلية التي برزت على السطح نتيجة تضارب المصالح بالنسبة إلى الأجنحة المتنافسة في داخل المؤتمر.

ولأجل أن نكون موضوعيين في ما سنطرحه، علينا الاعتراف بأن جميع اليمنيين يشيدون بحكمة وقيادة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح، ولكننا نرى ضعفاً في وسائل الحكومة وفي أجهزة الإعلام، وفعاليات ونشاطات هياكل المؤتمر الشعبي العام، وقيادات الأجهزة الحزبية والإدارية التي يديرونها كطرق التعبئة الجماهيرية، والعمل بوعي وجد والتزام لتوظيف المنجزات الكبيرة التي حققتها مسيرة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح، وتأصيل تجربته في الحكم. وأول الخطى هنا تتطلب معالجات سريعة وجادة لتجاوز نقاط الضعف هذه، وهي ليست بالصعبة إذا ما وجِدت الآلية المنظمة وتم الالتزام بها قولاً وعملاً.

- **بعض السلبيات التي تردد في الشارع اليمني**

١ ـ إن المجالس المحلية المنتخَبة، التي بنت الدولة عليها آمالاً كبيرة بالاستفادة من التشريعات والقوانين في ظل الديمقراطية والتعددية التي يعيشها اليمن، لا تضم، كما يقال، الكوادر المؤهلة ولاءً وخبرة، فأصبحت مأوى لبعض الأميين والطامعين بالمنافع الشخصية، الذين أضحوا، بدون وعي منهم، خادمين لأبواق لا تريد الاستقرار لهذا الوطن.

٢ ـ ويقال أيضاً إن هناك تفاوتاً في توزيع الثروة والتسهيلات لبعض الناس بدون الآخرين، مّما فتح الباب أمام ظهور مراكز نفوذ وقوى أخطبوطية تستغل من قبل قوى خارجية وداخلية أضرت بمسيرة الوحدة والثورة.

٣ ـ نتيجة لتداخل المسؤوليات في مؤسسات الدولة وعدم منح الفرص للأكفاء والنزهاء، ظهرت مجموعات من الموظفين في القيادات الوسطى تعمل على تكييف القوانين والإجراءات لخدمة مصالحها (كعملية تأخير رواتب أو مستحقات

الآخرين، ونظرة إلى طوابير الموظفين والمتقاعدين عند أبواب مكاتب البريد خير دليل على ذلك).

٤ ـ ويقال أيضاً إن الدولة يمكنها أن تساعد بإجراءات حازمة للحفاظ على الأسعار التي أخذت تنهش في جسم المواطن وتؤثر في وحدة أسرته، التي هي عماد المجتمع اليمني العربي والمسلم.

٥ ـ وما نسمعه أيضاً بأن هناك قرارات وتوجيهات يصدرها الرئيس علي عبد الله صالح تهم وتعالج مشكلات كثيرة في حياة المواطنين لا تجد حماساً في التطبيق، أو تطبق بحالة لا تغطي مساحة القرار والتوجيه.

● **من أبرز وسائل الحراك السياسي لأحزاب اللقاء المشترك**

١ ـ نزول الشخصيات القيادية في المعارضة إلى المحافظات والمديريات المختلفة للتحريض على الحزب الحاكم.

٢ ـ إقامة المهرجانات بهدف الهجوم على الحكومة بأساليب تحريضية مباشرة وغير مباشرة، يتم فيها استضافة الفنانين والشعراء وغيرهم.

٣ ـ استغلال المناسبات لتوزيع الصحف المعارِضة، بالإضافة إلى الخطابات التحريضية.

٤ ـ إطلاق الإشاعات، ومن أمثلتها:

أ ـ إشاعة نزول نيزك كبير يدمر معظم مناطق محافظة المحويت.

ب ـ إشاعة زيادة الأسعار في المواد الغذائية والمشتقات النفطية.

٥ ـ جمع التبرعات تحت شعارات متعددة.

٦ ـ الاستقطابات السياسية.

٧ ـ توظيف الوضع المعيشي المتدني لبعض الفئات من أبناء الشعب، لزرع وإثارة وتنمية التذمر بين صفوف المواطنين.

٨ ـ افتعال الأزمات بين القيادات المؤتمرية وبأساليب متجددة وخفية كإطلاق إشاعات الاتهامات بين القيادات المؤتمرية عبر عناصر أخرى غير واضحة.

٩ ـ زرع روح اليأس في أوساط الشباب من خلال الاستدلال بالبطالة وتزايدها وسط خريجي الجامعات، الذين لم يجدوا أعمالاً في أيٍّ من القطاعين العام والخاص.

١٠ ـ التحريض المباشر وغير المباشر ضد الدولة والمؤتمر والقيادة.

١١ ـ التشكيك في ثقة الجماهير في شخصية رئيس الجمهورية وبرنامجه الانتخابي من خلال الهجوم على المقرّبين والجلساء والمستشارين لرئيس الجمهورية، وكيفية اختيار وانتقاء المسؤولين.

١٢ ـ محاولة تفعيل نشاطهم بين الطلاب.

من أهم القضايا التي يركزون عليها ويستغلونها في خطابهم السياسي والتعبوي:

١ ـ استغلال العديد من القضايا في إلقاء اللوم والفشل على حكومة المؤتمر وعلى المؤتمر الشعبي نفسه، ومن ذلك:

أ ـ استغلال ارتفاع الأسعار، وزيادة تفاقم التضخم والظروف الاقتصادية الصعبة.

ب ـ استغلال أيّ اختلالات في أجهزة الحكومة وتضخيم ذلك.

ج ـ اتهام، بل إلصاق الفساد بالحكومة والمؤتمر، وأنه لا أمل لإصلاح البلاد وأحوالها إلا بالتخلّص من المؤتمر وحكومته وزعامته.

د ـ استغلال الأخطاء الشخصية للبعض من المحسوبين على المؤتمر.

٢ ـ المتاجرة بالأوضاع في صعدة والدفاع عن المتمردين، والادعاء بأنهم مساكين مظلومون ولا وجود لمؤامرة على الثورة، وأن الدولة أجرمت بحقهم وأسالت دماءهم.

٣ ـ الادّعاء بأنه لا يوجد انفصاليون، ولا مؤامرة على الوحدة، وإنما الموجود هم المظلومون الذين يطالبون بحقوقهم وبأراضيهم التي سلبها متنفّذون في الحزب الحاكم وبعض القيادات العسكرية.. ولا وجود لمؤامرة على الوحدة والثورة اليمنية وإنما هو افتعال أزمات من قبل الحزب الحاكم لخداع الجماهير والتحايل على حقوقهم وتغطية فشله.

٤ ـ مهاجمة جمعية الصالح الخيرية على اعتبار أنها تستغل الحق العام للدعاية السياسية، ومهاجمة المؤتمر الذي يحول أنشطته من الحق العام للدعاية السياسية.

٥ ـ الهجوم على المؤسسات الحكومية، وتوزيع الدرجات الوظيفية، والقول بأن تسلط الظالمين علينا هو بسبب تصفيقنا وسكوتنا.

٦ ـ الهجوم على مبادرة رئيس الجمهورية حول التعديلات الدستورية، وأن تلك المبادرة اغتيال فاضح للديمقراطية ومؤامرة على الشعب اليمني.

سابعاً: الوضع الاقتصادي في اليمن

لا تخفى علينا أهمية الجانب الاقتصادي وإسهامه و/أو استثماره في الحراك السياسي. ويتسم اقتصاد اليمن في الغالب بنمط اقتصاديات الدول النامية، فقد انطبع بسمات أساسية تتمثل في عجز الناتج المحلي عن تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، وتزايد العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري، إضافة إلى الاعتماد على اقتصاديات الدول الأخرى، وبخاصة تحويلات العاملين من الخارج والمساعدات الخارجية، بالرغم من انخفاض حجم التحويلات والمساعدات في الوقت الراهن، وبخاصة بعد عام ١٩٩٠م، مما ساهم في سرعة تدهور النشاط الاقتصادي، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط نحو (١١,٨ بالمئة) خلال المدة (١٩٩١ ـ ١٩٩٤م)، الأمر الذي سرَّع اتخاذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٥م، بالرغم من إدراك مخاطر هذه الإصلاحات التي يصاحبها عمليات تصحيح مؤلمة، إذ يؤدي ذلك إلى تفاقم التضخم والبطالة، وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية. . . إلخ، إلا أن برامج الإصلاح استطاعت تحقيق الاستقرار النسبي في الاقتصاد، لكنها لا تستطيع الوفاء بشروط التنمية المستدامة، وبخاصة الجوانب المرتبطة بالتوسع في الإنتاج، وظهور أسواق للاحتكار الخفي، إضافة إلى قصور بعض السياسات الداعمة لتطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المحفزة للنمو الاقتصادي. لذلك لابد من البحث عن وسائل أخرى مكملة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وملائمة أكثر لمعالجات أوضاع الاقتصاديات النامية لا سيما أوضاع اقتصاد اليمن، ولعل ذلك يحتم التدخل المباشر وغير المباشر من جانب الحكومة في النشاط الاقتصادي.

ثامناً: لتفادي عجز الدولة وخطر الانهيار

وهكذا يتضح أن ائتلاف أحزاب المعارضة، ممثلة في أحزاب اللقاء المشترك، قوة سياسية، لا ينبغي التهوين ولا التهويل من حجمها، وإمكانية تأثيرها، ونقترح لمواجهة هذا التأثير النقاط التالية:

١ ـ **الجانب القانوني**: دراسة فكرة مدى إمكانية إصدار قانون يجرّم المساس بالوحدة اليمنية بأي شكل من الأشكال، ويعتبر الترويج للانفصال بأي صورة من صور الفعل أو القول، أو أي شكل من أشكال التعبير أحد الأعمال التي تقع ضمن الخيانة العظمى، كما يجرّم إثارة النعرات من أي نوع كانت، سواء أكانت: مناطقية أو طائفية أو دينية أو غيرها من الدعوات الأخرى التي تتناول من وحدة المجتمع. فتشريع مثل هذا سيمثل بتراً للدعاوى التي تظهر هنا وهناك ما بين آونة وأخرى، وقطعاً لدابر أصحابها، كما سيعطي الحق في مقاضاة من يثيرون هذا النوع من الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، وهناك ممارسات عالمية تدعم مثل هذا المقترح، كما يجب محاسبة الأحزاب التي تمول خارجياً وفقاً للدستور وأي حزب له انتماءات وولاءات خارجية.

٢ ـ الخطاب الإعلامي والديني

أ ـ اعتماد الأدلّة والبراهين عند الحديث عمّا تمّ إنجازه من البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبد الله صالح، فقد تلاحظ عمومية الخطاب في التناولات السابقة، وجنوحها إلى التعبير «الكمي» عمّا تم إنجازه (كقولها مثلاً: أنجزنا حتى الآن ٧٠ بالمئة من البرنامج الانتخابي....) من دون ذكر أدلة ونماذج تؤيد هذا النوع من الطرح بحيث تجعل المتلقي أكثر اقتناعاً بما يسمع أو يقرأ أو يشاهد.

ب ـ تحليل التعددية السياسية والعمل الحزبي في اليمن، بما لهما وعليهما، بواسطة مختصين في المجالات العلمية المختلفة: السياسية والإعلامية والاجتماعية والنفسية، بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية، من أجل تقييم الممارسة الحزبية، وسعياً نحو تحقيق مشاركة شعبية في هذا المجال، تكسر نخبوية العمل السياسي والحزبي، ولا يمنع هنا من إتاحة المجال لظهور بعض العناصر الحزبية شريطة أن يكون الطرف المواجه عالماً في مجال تخصصه، قوي الحجة والبرهان، يتملك

مهارات التحدث، والقدرة على الإقناع، ويجيد الطرح الموضوعي، فكلما كان الخطاب موضوعياً، كان تأثيره أقوى بين الناس.

ج ـ بناء أجندة إعلامية موازية للأجندة السياسية الحالية، وذلك بفتح ملفات القضايا التي يمكن أن يلتف حولها الناس، أو معظمهم، ولفت الأنظار إليها (مثل: الزيادة السكانية المطردة في اليمن، المياه، الزراعة، التعليم، الطاقة...)، وتصعيدها حتى تحتل مكان متقدمة في ذهن المواطن اليمني، وتدفع الناس إلى التفكير بشأنها، فهذه القضايا ليس من كسب الدولة، وإنما هي من فعل الناس، وتقع عليهم المسؤولية إزاءها في المقام الأول وإزاء التأثيرات المتفاقمة عنها جراء عوامل متداخلة عديدة.

د ـ تحديث الخطاب الديني، وتحريره من حالة التقوقع التي يعيشها، و«القوالب» التي يجترّها كلّ أسبوع، وجعل رسالة المسجد أكثر فاعلية في تقوية وحدة المجتمع وتعزيز صفه، وذلك بصناعة «الخطيب» الواعي بمجريات العصر، والمدرك لاحتياج الأمة، القادر على ربط الماضي بالحاضر، واستخلاص دروسه، لبناء العقلية المسلمة الوطنية التي تنشدُّ إلى المستقبل أكثر من انجرارها إلى الماضي الهروبي.

٣ ـ بناء مزيد من الثقة المتبادلة مع الجماهير، وذلك من خلال:

أ ـ الوفاء بالوعود التي تمت أثناء الانتخابات السابقة، واستكمال المشروعات التي بدأ العمل فيها، وتوقف بعضها بمجرد انتهاء الانتخابات، فالعمل على صعيد الواقع العملي وإنجاز المشروعات الخدمية، هو البطاقة الفاعلة التي يدخل بها حزب المؤتمر الشعبي العام الانتخابات القادمة.

ب ـ تسريع وتيرة العمل لاستكمال ما تضمنه البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبد الله صالح، فعدم إنجاز هذا البرنامج يمكن أن يستخدمه «المشترك» أو غيره من الأحزاب والقوى السياسية الأخرى كورقة مؤثرة سلباً في الانتخابات القادمة.

٤ ـ جذب أنضل العقول اليمنية، وتمكين الكفاءات العلمية والوطنية والنزيهة مِنْ تولّي المرحلة القادمة والحاسمة، والعمل وبسرعة على تهيئة واختيار عقول أصحاب الخبرة، وتخطيط استراتيجي مخلص، وولاء مطلق للوطن والمصلحة الوطنية وبعيدين عن التفكير بالمنافع الشخصية، بل إن الفكر والممارسة لهذه العقول منسجمان كلياً مع الخطط الوطنية من خلال الإيمان بها وترجمتها

فعلياً إلى ممارسات بآليات جديدة تحقق المطلوب منها بين الجماهير، وتؤشر لما يمنع من تجاوزها والتخطيط لعرقلتها.

٥ ـ **دراسة مفهوم «الفوضى الخلّاقة»** دراسة متأنية بدون انحياز، لمعرفة واقعها وأسرارها وأساليبها بعقل شمولي، وتحديد عناصر قوتها وضعفها عالمياً وإقليمياً وعربياً لأنها لم تعد أفكاراً تؤسس لسياسيات بل إنها أصبحت واقعاً نعيشه، وذلك لتجنب أضرار سياسة الفوضى الخلّاقة من خلال التعمق بدراستها واقتراح الخطط لذلك.

٦ ـ **استعراض أحداث المنطقة العربية** في العراق والصومال والسودان وفلسطين ولبنان وتونس والكويت ومصر والصحراء الغربية، وكذلك في إيران، لمعرفة أسبابها الحقيقية وتداعياتها ومداخلاتها وأدوارها التكتيكية والاستراتيجية وعلاقتها بالوطن العربي من جهة، واليمن وأحداثه الأخيرة (والمستقبلية لا سمح الله)، من جهة أخرى، للوقوف بوجه كل المخططات المعلنة وغير المعلنة، وعدم الوقوف مكتوفي الأيدي، ولأجل أن لا تكون المعالجات كردات فعل يدفع الوطن مقابلها ثمناً باهظاً.

٧ ـ **وجود الآليات لتثبيت السلطة حاضراً ومستقبلاً**، بدون فرضها بالقوة بل بالعلم والوعي والأسلوب والرؤية المستقبلية لما نريد تحقيقه للوطن والمواطنين من أمن وعدالة ومواطنة متساوية.

٨ ـ **فرض هيبة الدولة** محلياً وعربياً وإقليمياً وعالمياً (من خلال ترك فلسفة أن اليمن بلد محتاج إلى المادة، واستبدالها بفلسفة امتلاك اليمن للإمكانيات والعقل والإنسان.

٩ ـ **مراجعة وتحديث وتجديد** أساليب وكوادر مؤسسات الدولة المختلفة.

١٠ ـ **الاستثمار**: تفعيله بما يجعله مساهمة يمنية في تطوير اقتصاديات الوطن والعالم، وليس طرحه ضمن فلسفة «حاجة يمنية».

١١ ـ **تفعيل دور المؤسسات المدنية** والجمعيات العلمية والثقافية، والإكثار منها، واختيار كوادرها من أصحاب الكفاءة والإمكانيات والقدرات الحقيقية.

١٢ ـ **قيام العقول الاستراتيجية والفكرية** التي أشرنا إليها، أولاً بوضع برنامج علمي يمكن تحقيقه بآليات مرنة لتهيئة كوادر مؤمنة بما تقدم عقلياً ونفسياً وسياسياً.

١٣ ـ **إعمال الحوار الجاد مع الأحزاب** ومؤسسات المجتمع المدني، وضرورة وضع آليات وضوابط للحوار مع توافر الآليات الضامنة للالتزام بتنفيذ ما يُتفق عليه.

١٤ ـ **الشفافية والصدق** في التعامل والتخاطب مع الشعب في كافة القضايا مهما صعبت.

١٥ ـ **وضع استراتيجية وطنية** وفق توافق وشراكة حزبية ومجتمعية تراعي أولويات المشكلات التي تتطلب معالجات سريعة وفق جدولة زمنية.

١٦ ـ **الجدية الشديدة**، من خلال التوافق السياسي الوطني لمعالجة القضايا الساخنة التي تجاوزت كافة الأحزاب والمؤسسات، التي قد تستغل وتهدد الوطن ووحدته.

١٧ ـ **الترفع عن خطابات التخوين والمهاترات والمزايدات**، وإعمال خطاب التسامح والمصلحة الوطنية العليا.

١٨ ـ **الحدّ من الفساد** المتغلغل في مفاصل الدولة، ومحاكمة الفاسدين.

١٩ ـ **دراسة وتحليل الإشاعات** لمعرفة الطرق الصحيحة للرد عليها.

٢٠ ـ **الاهتمام بتحصين ووقاية الطلاب** من خلال التنشئة السياسية السليمة.

٢١ ـ **تنمية الروح المعنوية** بين أوساط المواطنين، وحمايتهم من حملات التيئيس والتعبئة الخاطئة عبر الحملات الإعلامية، وتحقيق المزيد من تحسين الوضع المعيشي.

٢٢ ـ **توعية الجماهير** بما تم إنجازه من البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم، وذلك من خلال الندوات واللقاءات المستمرة.

٢٣ ـ **بيان التقدم الكبير** الذي حققته الحكومة في الإصلاحات المالية والإدارية وفي الوضع المعيشي واستقرار الأسعار.

٢٤ ـ **بيان جرائم المتمردين وحكمة الدولة** في مواجهتهم حماية للأرواح وسلامة الممتلكات وحفظ الأمن والاستقرار، مع إيضاح دوافعهم والقوى التي تحركهم وأهدافهم الخطيرة.

٢٥ ـ توعية الجماهير بحقائق المؤامرة على وحدة الوطن وأن الحقوق مكفولة عبر الأطر القانونية، وما قضية الحقوق إلا ستار لتحقيق أهداف عدائية ضد الوطن.

٢٦ ـ إيجاد خطة قريبة المدى وأخرى بعيدة المدى لمواجهة تداعيات الحراك السياسي. الخطة قريبة المدى عن طريق استثمار الصحف الوطنية كـ: «الثورة» و«الجمهورية» و«٢٦ سبتمبر» و«١٤ أكتوبر» لتقديم خطاب إعلامي يقوم على الشفافية التي تتناسب مع التوجه الديمقراطي للبلاد، وبما يعمّق مفهوم الوحدة الوطنية والمواطنة والانتماء الوطني ومحاربة الفساد والتصّدي لمحاولات هدر ثروات الوطن، وإشاعة ثقافة التسامح، وتثقيف المواطن على ممارسة الديمقراطية واحترام الرأي الآخر، وتعميق القواسم المشتركة الإيجابية، بين كل أبناء الشعب في ما يتعلق بوحدة المصير، ونبذ العنف بأشكاله كافة.

٢٧ ـ تعيين قيادات في مختلف الوزارات من الشباب الذين يمتلكون مشروعاً سياسياً وثقافياً، والقادرين على ترجمة البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية فعلاً وليس قولاً، وبما يهيّئ لمرحلة جديدة تساهم في تعزيز الحراك السياسي والاجتماعي.

٢٨ ـ الاستفادة من كل القدرات الإبداعية في مجال الفن والمسرح والفن التشكيلي لتحويل الوطن كله إلى ورشة عمل فنية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وممارسة المسرح المكشوف ومسرح الطرقات لتحويل الناس من التفكير السياسي المشوه إلى التفكير الثقافي.

٢٩ ـ إعادة النظر في التعليم العام، وتحتاج وزارة التربية والتعليم إلى صياغة خطة استراتيجية لإصلاح التعليم بهدف بناء الإنسان من خلال الوصول إلى المعلومات الحديثة وفق ما تقتضيه المرحلة القادمة

٣٠ ـ إعادة النظر في الثقافة السائدة المعادية لحرية الفرد في التفكير والتعبير وحق الاختلاف وقد أدى شيوع التعصب الحزبي والطائفي، وغياب المشروع الثقافي إلى هذا الخلل وإلى تدمير الاستقلال الوطني.

٣١ ـ إثراء مفهوم الديمقراطية بالإعلان عن أن الديمقراطية تعني الحقوق المختلفة، ومن حق كل طائفة ممارسة شعائرها بما لا يؤدي إلى المساس بحق الآخر أو يعرض الوطن للخطر. وإذا ما فعلنا ذلك، يمكننا المساهمة في تطوير

بعض مقومات الديمقراطية، حيث يشكل التباين الجهوي والطائفي والمناطقي أحد عناصر المجتمع التعددي.

٣٢ ـ **تفعيل دور الصحافة** كسلطة رابعة وجهة رقابية، والتعامل مع الأزمات السياسية والاقتصادية بشفافية تامة حتى يتم قطع الطريق على المزايدين ومنعهم من استغلال هذه الأزمات واستثمارها لمصالحهم.

٣٣ ـ **معالجة الاختلالات في الوضع الاقتصادي**، وهذا الأمر يتطلب سياسات عامة، منها قصير الأجل، والآخر طويل الأجل. إلا أن تحقيق المعالجة الناجحة يستلزم العمل على عدة محاور، منها: الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمتجددة، تفعيل أدوات المعالجة الإسلامية لظاهرتي الفقر والبطالة، تنويع مصادر الدخل القومي، وكل هذا يحتاج في الأول والأخير إلى إرادة سياسية قوية وصارمة، بغرض تحقيق التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة، وذلك من أجل الحد من العبث المالي والإداري السائد الذي ساهم سلباً وبشكل سريع في النشاط الاقتصادي، حيث إن النشاط الاقتصادي لا يعني توفر الموارد، ولكن العنصر المهم هو كيف تدار هذه الموارد المتاحة.

* * *

وأخيراً، وعلى الرغم من كلّ المشاكل والأزمات والتحديات التي وردت في بحث د. عادل الشرجبي، الذي عمل جاهداً على إحضار وتتبّع كل ما قد يسيء إلى النظام والدولة لكي يثبت الفرضية التي قامت عليها هذه الندوة الهامة، ولكي يثبت أن الدولة عاجزة وفي طريقها للانهيار، إلا أن مسار التطورات لدولة الوحدة منذ نشأتها في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠م إلى يومنا هذا يثبت عكس ذلك، ويثبت أنها عَصِيّة في مواجهة التحديات والأزمات ورياح التغيير.

فالاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية تمّ سنة ١٩٩١م، على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهته أثناء الفترة الانتقالية التي تشارك فيها المؤتمر والحزب الاشتراكي، التي استمرّت إلى موعد اجراء الانتخابات النيابية الأولى في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وبرقابة محلّية ودولية، وأتت النتائج التي غيّرت المعادلة السياسية والتحالفات السياسية، وتمّ رفضها من قبل الشريك والحليف، وشكّلت أول حكومة ائتلافية من المؤتمر والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي،

ولم تدم طويلاً نتيجة رفض الحزب الاشتراكي لنتائج الانتخابات المعتمدة على الديمقراطية العددية وطلبه لرفضها والاعتماد على الديمقراطية التوافقية. وهذا قد يبينّ أن سبب المشاكل هو أن نصيبه من السلطة قد قلّ، وهذا الذي قاد إلى إثارة المشاكل وإعلانه للانفصال في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤م، وكما يذكر د. عادل الشرجبي أن ذلك الأمر قد قوبل برفض شعبي من قبل كل القوى في اليمن، وإن كانت الشرعية السياسية لدولة الوحدة قد أعلنت في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠م إلا أن الشرعية الشعبية قد ثبتت في ٧ تموز/يوليو ١٩٩٤م كنتيجة لهزيمة الدعوة للانفصال وانتصار المشروع الوحدوي.

ولم يستمر الوضع على حاله، فقد واصلت الحكومة الائتلافية المكونة من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح عملها بعد خروج الحزب الاشتراكي، وتمّت التعديلات الدستورية الأولى في أواخر عام ١٩٩٤م، وشملت العديد من الأمور، أهمها جعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع، وتغيير شكل رئاسة الدولة من الرئاسة الجماعية التي أثبتت فشلها إلى رئيس للجمهورية، وحدّدت الفترة بخمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط. ولقد مثلت التعديلات تطوراً لمسار النظام السياسي، ولم يكن ذلك هو التعديل الوحيد، فلقد تم تعديل الدستور مرة ثانية سنة ٢٠٠١م، وأيضاً في هذه الأيام يناقش البرلمان مقترح تعديلات دستورية جديدة تواكب التطورات التي يشهدها النظام والعالم. أيضاً شهد قانون الانتخابات العديد من التعديلات النوعية التي أسهمت بتطوير النظام الانتخابي؛ فلقد تم تعديل القانون قبل انتخابات ١٩٩٧م وفي ٢٠٠١م، وكان ذلك بناء على تقارير لجان الرقابة الدولية التي أشرفت على كل الانتخابات التي شهدتها البلاد، سواء كانت نيابية أو محلية أو رئاسية.

ولقد شهدت البلاد تطوراً ملحوظاً في مجال مؤسسات المجتمع المدني، التي تلقى دعماً كبيراً من الدولة وفي كلّ المجالات، وخاصةً المجالات المتعلقة بالمرأة وإشراكها في العمل السياسي والتنموي، بل إن التعديلات المقترحة للدستور تزيد من نصيب المرأة في عضوية مجلس النواب لكي تصل إلى (٤٤) مقعداً.

الدولة اليمنية تواجه العديد من الأزمات والتحديات، وخاصةً قلّة الموارد وأزمة المياه والطاقة، وهذه أمور قابلة للمواجهة وإيجاد الحلول لها. أهم التحديات التي تواجه الدولة هي التحديات السياسية، وهذه يمكن حلّها عن

طريق الحوار، والحوار الهادف والبنّاء الذي يُعلي مصلحة البلاد والعباد على المصالح الذاتية، وهذا ما يدعو إليه عقلاء القوم من دون الاستقواء بالخارج، لأن نتائج الاستقواء بالخارج يمكن أن نلاحظها في العراق الجريح وفي السودان، ولم تسبّب إلا الخراب والدمار وهذا مرفوض بالنسبة إلى اليمن جملةً وتفصيلاً. وأخيراً فالدولة في اليمن قد تعاني وتواجه العديد من الأزمات والتحديات التي يمكن مواجهتها، ولكنها عصية وبعيدة عن احتمال الانهيار بأيّ شكل من الأشكال وبأيّ حال من الأحوال.

(٢)
حالـة السـودان

عبد الوهاب الأفندي(*)

مقدمة

في عام ٢٠٠٥، عندما بادرت **مجلة فورين بوليسي** (*Foreign Policy*) بالتعاون مع «صندوق السلام» نشر المؤشّر السنوي للدول الفاشلة، تم تصنيف السودان باعتباره الدولة الرقم ٣ من بين أكثر الدول فشلاً في العالم، قبل أن يتم نقله في عام ٢٠٠٦ إلى رأس القائمة باعتباره أفشل دولة في العالم. وفي العام التالي كان السودان أيضاً على رأس القائمة، باعتباره دولة فاشلة حتى أكثر من الصومال وأفغانستان وساحل العاج. وفي عام ٢٠٠٨ تعطّف معدّو المؤشّر فصنّفوا السودان في المرتبة الثانية، بعد الصومال. أما في عام ٢٠٠٩ فاحتل السودان المرتبة الثالثة مرة أخرى، بعد الصومال وزيمبابوي. وفي مؤشر هذا العام (٢٠١٠) احتل السودان أيضاً المرتبة الثالثة، بعد الصومال وتشاد هذه المرة.

يكشف هذا التصنيف عن خلل كبير في مفهوم الدولة الفاشلة، كما يُعبّر عنه المؤشر والأدبيات التي تراكمت مؤخراً حول هذا المفهوم الذي نشأ في الأصل لتوصيف حالة تفقد فيها الدولة السيطرة على أراضيها، ما يترك فراغاً تملأه قوى أخرى من مليشيات وغيرها. واكتسب هذا المفهوم أهمية مضاعفة بعد

(*) أستاذ مشارك في العلوم السياسية، مركز دراسات الديمقراطية، جامعة وستمنستر، لندن؛ باحث زائر، مركز الدراسات الإسلامية، جامعة كامبردج، وزميل باحث في برنامج المتغيرات الدولية لمجالس البحوث البريطانية.

نشر **تقرير استراتيجية الأمن القومي** في عام ٢٠٠٢، الذي اعتبر الدول الفاشلة أكبر مصدر تهديد خارجي للأمن القومي الأمريكي.

كان الواقع الذي اشتُق من أجله المصطلح قد تشكل في بلدان عدة، مثل الصومال وليبيريا وسيراليون وأفغانستان وساحل العاج ولبنان (في ذروة الحرب الأهلية) وبعض مناطق يوغسلافيا عندما بدأت تتفكك. وفي مثل هذه الحالات ينهار الجيش تماماً أو ينقسم ويتشرذم، وبالتالي يفقد قدرته على فرض سلطان الدولة على التراب الوطني، وتحل محل سلطان الدولة فوضى تشبه «حالة الطبيعة» الافتراضية التي تحدّث عنها فلاسفة مثل توماس هوبز وغيره، باعتبارها الحالة السابقة على قيام الاجتماع الإنساني المتمحور حول الدولة باعتبارها العلاج لحالة الخلل هذه.

في مثل هذه الحالات يصعب الحديث عن وجود الدولة أساساً، لأن هياكلها تكون قد انهارت، حيث تتوقف معظم المؤسسات، مثل الشرطة والقضاء والخدمة العامة، وحتى المؤسسات الصحية والتعليمية وغيرها، عن أداء دورها. وغالباً ما يستدعي الوضع تدخلاً خارجياً بدعوى مواجهة المخاطر التي تمثلها حالة انهيار الدولة أو للتصدي لحالة الطوارئ الإنسانية. وحدث هذا في معظم الدول التي ورد ذكرها، حيث تدخلت الولايات المتحدة ثم الأمم المتحدة، وأخيراً الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتدخلت أوروبا ثم حلف شمال الأطلسي في يوغسلافيا، وتدخّلت منظمة دول غرب أفريقيا في ليبيريا وسيراليون، كما تدخّل حلف الأطلسي في أفغانستان، والأمم المتحدة في ساحل العاج.

أولاً: إشكالات المصطلح والمفهوم

على الرغم من أن ظاهرة انهيار الدول وفشلها هي حقيقة ملموسة، كما يظهر من الأمثلة التي أوردناها أعلاه، إلا أن المصطلح ينطوي على الكثير من الخلط بسبب الخلاف على المفهوم أولاً، وبسبب ارتباطه بمصطلحات ومفاهيم أخرى، وكذلك بسياسات دولية وإقليمية، ثانياً. فهناك خلافات حتى بين المحللين الذين يروّجون لهذا المفهوم حول مناطه ومحدداته. وعلى سبيل المثال، هناك من يعرّف انهيار الدولة وفشلها بأنهما فقدان الدولة لاحتكار العنف داخل حدودها، وذلك بقيام جماعات مسلّحة تنازع الدولة هذا الاحتكار بدرجات متفاوتة. وهناك آخرون يعرّفون الفشل بأنه «الانهيار الكامل للسلطة السياسية المركزية»، أو يعرّفونه بأنه

نقص كفاءة الدولة في الاضطلاع بمهامها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية[١].

من هذا المنطلق، يشمل مؤشر **فورين بوليسي** الكثير من الخلط، ويفتقد وضوح الرؤية؛ فهو يصنف دولاً في حالة انهيار كامل، أو على حافة الانهيار، مثل ساحل العاج والصومال، مع دول قد تكون دكتاتورية أو متعثّرة اقتصادياً، ولكنها لا تواجه خطرَ انهيارٍ وشيك أو تفكك، مثل زيمبابوي وكوريا الشمالية وبورما. بل إنه يصوّر دولاً مستقرة، بل ومزدهرة نسبياً، مثل نيجيريا وإثيوبيا على أنها أقرب إلى الانهيار من دول انهارت فعلاً وما تزال تواجه حالاً من الانقسام والحرب الأهلية، مثل ساحل العاج والكونغو الديمقراطية.

لكن حتى إن قبلنا بالمفهوم الأضيق، وهو فقدان الدولة لاحتكار العنف (المشروع)، فإننا نواجه إشكالات نظرية في استخدام هذا المفهوم. ذلك أن العالم يشهد عشرات النزاعات المسلّحة، وهي نزاعات لا تنجو منها حتى بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل بريطانيا وإسبانيا. بل إن الولايات المتحدة تشهد انتشاراً مُقلقاً لاستخدام السلاح خارج سلطان الدولة، كما إن دستورها يجعل حمل السلاح وتكوين المليشيات من الحقوق الأساسية للمواطنين والجماعات. ولو توسّعنا في هذا المفهوم لوجبت معاملة دول مثل روسيا وإسبانيا والهند وسري لانكا وتركيا، ناهيك عن باكستان وكولومبيا وبورما واليمن، على أنها دول فاشلة، وهو ما لا يقول به أكثر أنصار هذا المفهوم حماسة.

وحتى إذا استخدمنا مقياس ضعف أو تداعي السلطة السياسية المركزية، فإن مجموعة أكبر من الدول تدخل في نطاق التعريف، حتى إن لم تكن تشهد نزاعات مسلحة ذات بال. وهو ما يخلق إشكالات أكبر لاستخدام المفهوم وإمكاناته التحليلية. أما إذا استخدمنا المفهوم الأوسع، أي مفهوم العجز عن تقديم الخدمات والاضطلاع بالمهام الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بالدولة، فإن جل دول العالم تدخل في نطاق التعريف، ما يجعله عملياً بلا معنى. على سبيل المثال، صدر تقرير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أكد أن أكثر من مئتي مليون مواطن هندي يعانون الجوع، وهو رقم لا مثيل له في العالم، ويشير إلى أن الحالة في بعض ولايات الهند أسوأ بكثير من أفقر دول أفريقيا[٢]. ولكن العالم كله ينظر إلى الهند باعتبارها دولة

(١) انظر: Harvey Starr, «Introduction to the CMPS Special Issue on Failed States,» *Conflict Management and Peace Science*, vol. 25, no. 4 (2008), pp. 281-284.

(٢) International Food Policy Research Institute, *Global Hunger Index 2010*.

ناهضة وعملاقاً اقتصادياً يحتل الرقم ١١ بين عمالقة الاقتصاد في العالم.

هناك من يعتقد أن مفهوم فشل الدولة، حتى بالتعريف الأضيق، هو مفهوم إشكالي لا يخدم أي غرض لتعميق فهمنا للعمليات السياسية، لأنه لا يزيد على إخبارنا بأن البلد المعني يواجه حرباً أهلية. ولكن بالقطع فإن التوسع في هذا المفهوم بحيث تدخل في تحديده مدى فشل الدولة على صعيد حقوق الإنسان فيها، ووضعها الاقتصادي، والتنمية غير المتوازنة، ومدى شعور بعض الفئات بالغبن أو رفضها الاعتراف بشرعية الدولة، وأعداد النازحين واللاجئين، وغير ذلك من المؤشرات، هذا التوسع يفقد المفهوم أي قيمة تحليلية. على سبيل المثال أخذ البعض يتحدث في هذه الأيام عن إيرلندا باعتبارها «دولة فاشلة» بسبب أزمتها المالية الأخيرة، بل يتحدث بعض المعلّقين على الإنترنت في هذه الأيام عن الولايات المتحدة باعتبارها دولة فاشلة بسبب عجزها المالي الخرافي.

إضافة إلى ذلك، فإن ارتباط مفهوم الدولة الفاشلة بمفاهيم واهتمامات سياسية أخرى، مثل مفهوم «بناء الدولة»، و«التدخل الإنساني» و«الحرب على الإرهاب» دفع بكثير من المحللين إلى توجيه انتقادات حادة لاستخداماته التي لا تخلو من الغرض السياسي والتحيّز الغربي، مفاهيمياً ومن جهة المصالح. هناك أيضاً تداخلٌ بين مفهوم الدولة الفاشلة، كما يُستخدم في الأدبيات الأكاديمية ولغة الدبلوماسية، ومفهوم «الدولة المارقة» في نظر قادة الدول الكبرى. إذ قد يُعتبَر التمرد على سياسات الدول المهيمنة من قبل «الدول المارقة» علامة من علامات الفشل، وذريعة للتدخل الأجنبي.

من هنا يرى بعض المحللين أن الخلل المنهجي في اشتقاق مصطلح الدولة الفاشلة، واستخدامه بصورة مفرطة في توصيف الدول الأفريقية، يقوم على اصطحاب أن الدولة الغربية الحديثة هي النموذج الذي يجب أن تصبو إليه وتُقاس عليه الدول الأخرى كلها. وعليه فإن الدولة قد تُعتَبر دولةً ضعيفةً، أو شبهَ دولة، أو دولةً منهارةً أو فاشلةً، بحسب قربها أو بعدها من ذلك النموذج. وقد يقع التداخل في هذه الاستخدامات، بحيث يصعب التمييز بين الدولة الضعيفة أو المنهارة. . . إلخ، وهذا بدوره يفرض مفاهيم وقيم الدول الغربية على بقية الدول، ويتجاهل خصوصياتها الجغرافية والثقافية وواقعها السياسي والاقتصادي[٣].

---

(٣) انظر: Jonathan Hill, «Beyond the Other?: A Postcolonial Critique of the Failed State Thesis,» *African Identities*, vol. 3, no. 2 (2005), pp. 139-154.

من جهة أخرى، هناك أدبيات آخذة بالتوسّع تربط بين ظاهرة الدول الفاشلة وتنامي الإرهاب. وبحسب بعض المحللين، أصبحت الدول الفاشلة أو المهددة بالفشل في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن بينها الصومال والكونغو الديمقراطية ونيجيريا وكينيا وسيراليون، تشكل ملاذاً للقاعدة ومصدراً لإمدادها بالتمويل والتسليح، ما يستوجب التدخل بقوة لمعالجة تلك الظاهرة[٤].

ولكن هذا التحليل واجه النقد والتفنيد من محللين آخرين رأوا أن مثل هذه الدعاوى لا أساس لها من الصحة، وليس لها سند نظري أو تجريبي. ويرى هؤلاء أن فشل الدولة ليس بحد ذاته مصدراً لتهديد إرهابي أو مركزَ جذب تلقائي لعناصر إرهابية، وإنما لا بد من توافر عوامل أخرى حتى يقع هذا الربط بين الظاهرتين. من جهة أخرى فإن نشر الديمقراطية لا يمكن أن يشكل ضمانة ضد الإرهاب، كما تزعم بعض الأدبيات والمقولات السياسية[٥]. ولكن هذا الخلط أصبح مع ذلك من صميم العقيدة النيوليبرالية لإدارة بوش، كما يظهر من الربط المتزايد في مقولاتها بين التصدي المزعوم لنشر الديمقراطية والقيم الليبرالية والتدخل لحماية الأمن القومي الأمريكي، على الرغم من أن المحافظين كانوا في السابق ينتقدون مبدأ «التدخل الإنساني» وسياسة «بناء الدول»[٦].

هناك بالفعل ترابط متعدد الأبعاد بين المفاهيم النيوليبرالية ومفهوم فشل الدولة واستخداماته المتنوعة. فمن جهة هناك ترابط بين السياسات الاقتصادية المرتبطة بالنيوليبرالية، بخاصة الدعوة إلى تقليص دور الدولة في مجالات الاقتصاد وتراجعها عن تقديم الخدمات لصالح القطاع الخاص، وإضعاف الدول، بخاصة في أفريقيا. ومن هذا المنطلق، وُضِعت العقائد النيوليبرالية على عاتق الدول الأفريقية مطالب متناقضة، حيث تطالبها بتقليص دورها وتخفيض الإنفاق العام وانتهاج الخصخصة، كما تطالبها في الوقت نفسه بزيادة النشاط الأمني وضبط الحدود وزيادة التدخل بشؤون المجتمع[٧]. هناك الارتباط السابق ذكره بصياغة

---

(٤) انظر: Tiffiany Howard, «Failed States and the Spread of Terrorism in Sub-Saharan Africa,» *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 33, no. 11 (2010), pp. 960-988.

(٥) انظر: Aidan Hehir, «The Myth of the Failed State and the War on Terror: A Challenge to the Conventional Wisdom,» *Journal of Intervention and State Building*, vol. 1, no. 3 (2007), pp. 307-332.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) انظر: Edward Newman, «Weak States, State Failure, and Terrorism,» *Terrorism and Political Violence*, vol. 19, no. 4 (2007), pp. 463-488, and Kidane Mengisteab and Cyril Daddieh, «Why =

المفاهيم واعتماد النموذج الغربي مثالاً يُحتذى، وعليه يُقاس الآخرون. وهناك الربط بين مفهوم الدولة الفاشلة ومفهوم الدولة المارقة، واستبدال الواحد بالآخر بحسب متطلبات السياسة. وهناك أخيراً الارتباط بالسياسات النيوليبرالية في التدخل و«بناء الدول».

وفي أحيان كثيرة يُعبّر الالتباس بين مفهوم الدولة «المارقة» ومفهوم الدولة «الفاشلة» عن سعي متعمد إلى خلط المفاهيم، تماماً مثل الخلط بين التدخل «الإنساني» والتدخل بذريعة حماية الأمن القومي. ويجسّد النموذج العراقي هذا الخلط أبلغ تجسيد، لأن التعامل مع العراق باعتباره دولة «مارقة» في فترة ما بعد الحرب الإيرانية، وبصورة أكثر وضوحاً بعد غزو الكويت، انبنت عليه سياسات أدّت إلى دمغ العراق بأنه دولة «فاشلة». فالحصار غير المسبوق الذي فُرض على العراق بعد حرب الكويت، والتدخلات العسكرية المباشرة في شؤونه، كما في حالة إعلان حظر للطيران في شماله وجنوبه، كلها أضعفت الدولة لصالح فئات مسلحة نازعت الدولة هيمنتها على التراب الوطني.

لسنا هنا في معرض التقييم الأخلاقي لهذه السياسات، ولكن من ناحية موضوعية فإن الهجمة الممنهجة على بلد قوي مثل العراق، كانت للدولة فيه سطوتها وقدراتها ومواردها، كان لا بد من أن تؤدي إلى إضعاف الدولة، ما يجعل الحديث في ما بعد عن ضعف الدولة وعجزها، والربط بين وصفها بأنها تهديد للأمن الدولي والإقليمي، وبكونها على حافة الانهيار، كل هذا لا يمكن تناوله بمعزل عن الجهات التي تجهد في إضعاف الدولة، وتنتقد ابتلالها بالماء بعد أن ألقتها في اليم مكتوفة. فيجب الحديث هنا عن «إفشال الدولة» بصورة متعمّدة، وليس عن فشلها كأنه قدر أو كارثة طبيعية. ونرى الآن تكرار السيناريو في ما يتلعق بإيران، وهي دولة تُتَّهم من جهة بأنها قوية أكثر من اللازم، وتمثل تهديداً لجيرانها وللعالم، ولكنها ستواجه عمّا قريب، إذا تداعت سياسة الحصار، خطر الضعف، وربما التفكك والانهيار. ولعل السودان نموذج آخر لمحاولة إفشال الدولة، وإن كان «نجاح» هذا الإفشال لم يكتمل في هذه الحالة، كما سنرى.

State Building Is Still Relevant in Africa and How It Relates to Democratization,» in: Kidane = Mengisteab and Cyril Daddieh, eds., *State Building and Democratization in Africa: Faith, Hope, and Realities* (Westport, CT: Praeger Publishers, 1999), pp. 1-3.

إذاً، نقطة البداية هنا هي أن مفهوم «الدولة الفاشلة» يواجه ويخلق إشكالات تحليلية عدة بسبب عدم وضوح المفهوم من جهة، وبسبب استخداماته الملتبسة والمتعددة الأغراض من جهة أخرى. وهذا لا يعني أن المفهوم بلا قيمة على الإطلاق، خصوصاً أن هناك ظواهرَ لا تُنكَر تمثّلت وتتمثّل بانهيار الدول وتصدّعها. وعليه، فإننا سنتقتصر في هذه المعالجة على المفهوم الضيّق للدولة الفاشلة، وهو مفهوم الانهيار الكامل للدولة، وزوال السلطة المركزية الشرعية وفقدانها السيطرة العسكرية على معظم أراضيها لصالح جهات أخرى لا تملك شرعية بديلة.

ونحن هنا نفرق بين «انهيار الدولة» و«فشل الدولة». فالدولة قد تنهار جزئياً وبصورة موقتة لأسباب عدة، ثم تنهض وتُعيد بناء نفسها خلال فترة وجيزة، كما حدث في حالات عدة، مثل انهيار الدولة الألمانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وانهيارات رواندا (١٩٩٤) وإثيوبيا (١٩٩١) وتشاد (١٩٩٠) وأوغندا (١٩٨٦) وفييتنام الجنوبية وكمبوديا (١٩٧٥). ولكن الدولة أعيد بناؤها بسرعة، وأحياناً بصورة شبه فورية، وعلى أسس جديدة، بصورة راديكالية أحياناً، كما حدث في إثيوبيا ورواندا.

ثانياً: هل السودان دولة فاشلة؟

من هذا المنطلق يمكن أن يُطرح سؤال: هل السودان دولة فاشلة أساساً، فضلاً على أن تتصدر قائمة الدول الفاشلة؟

إذا أخذنا فشل الدولة بالمفهوم الضيّق (أي فقدان السيطرة على التراب الوطني)، فهناك مؤشرات سلبية في هذا المجال، إذ إن الدولة فقدت في فترات متفاوتة السيطرة على أجزاء من التراب الوطني في الجنوب ودارفور وبعض مناطق الشرق وجنوب كردفان والنيل الأزرق في فترات الحروب الأهلية المتلاحقة. إضافة إلى ذلك خلقت أزمة دارفور حالاً من النزوح والاضطراب في الحياة في ذلك الإقليم إلى درجة بررت التدخل الدولي الواسع، لمقابلة الاحتياجات الإنسانية العاجلة من جهة، ولحفظ أمن المدنيين من جهة أخرى. وهذه مسائل من صميم مهام الدولة الوطنية.

إذاً، الدولة السودانية فقدت في أوقات متفاوتة السيطرة على أجزاء مقدّرة من ترابها الوطني، وفشلت في توفير الأمن والخدمات الأساسية لقطاعات واسعة

من مواطنيها، كما تعرّضت لتدخلات أجنبية واسعة في شؤونها الداخلية. وهذه كلها مؤشرات قد تدعم مقولة الفشل.

ولكن من جهة أخرى، تقوم الشكوى الأساسية ضد السودان ونظامه على اتهامات تتعلق بوجود دولة قمعية التوجه، تميل إلى ضبط الأمور أكثر من اللازم، وتنتهك حقوق الإنسان، وتضيّق على المعارضين. هناك أيضاً اتهامات بأن الدولة تسعى إلى زعزعة استقرار الدول المجاورة، أي إن الشكوى ليست هي من غياب الدولة أو ضعفها، بل من أن الدولة أقوى وأكثر حضوراً من اللازم.

واجه النظام السوداني الحالي حصاراً شرساً، وعمليات تمرّد مسلّحة دُعِمت بهجمات متكررة من دول الجوار. ولكن الدولة لم تصمد فقط أمام هذه الهجمات المنسقة والمدعومة من قطاعات واسعة من مواطنيها ومن قوى إقليمية وعربية ودول عظمى، بل لعل السودان كان الدولة الوحيدة التي شهدت ازدهاراً اقتصادياً غير مسبوق في ظل الحصار والمقاطعة والحروب الأهلية المتعددة، وذلك بسبب نجاحها في استخراج النفط وتصديره، وإنجاز مشاريع تنموية مهمة، من طرق وجسور وسدود ومصانع وتوسع في خدمات التعليم والصحة.

وعليه، فإنه من غير الملائم تطبيق مفهوم «الدولة الفاشلة» بالمعنى الضيّق الذي اخترناه للحالة السودانية، لأنه لا يصلح أداةً لتوصيف، وبالتالي لتحليل أزمة الدولة كما تتجلى هناك. فإذا أخذنا المقاييس «الصلبة» للقدرات الأمنية للدولة السودانية، فإننا نجد أنها شهدت زيادة مقدّرة في العقد الأخير (بعد تدفق النفط في عام ١٩٩٩)، حيث زادت أعداد أفراد قوات الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية، وتحسّنت عُدّتها وعتادها، وتوسع انتشارها. ظلت كذلك القوات المسلّحة والقوات الأمنية المختلفة متماسكة ولم تواجه أي تصدّعات، على الرغم من الانشقاقات التي شهدها النظام وتفاقم الصراعات العرقية والقبلية، كما هو الحال في دارفور.

ويمكن أن نعزو عوامل صمود الدولة السودانية، على الرغم من المصاعب الكبيرة التي واجهتها، إلى عوامل عدة، منها استخدامها العامل الديني لتعبئة قطاع كبير من الشعب لصالحها، وهو عامل له أهميته وفاعليته، حتى حين تستخدمه قوى المعارضة، كما نشهد في كثير من البلدان العربية. ولا شك في أن نجاح الدولة في تجييش الشعور الديني لصالحها يكتسب أهمية كبيرة. إضافة إلى ذلك، استفادت الدولة من القدرات والتطلعات الآسيوية للقيام بدور اقتصادي

عالمي، فجذبت إلى برنامجها النفطي استثمارات من الصين وماليزيا والهند. وكان هناك إضافة إلى ذلك عامل الحظ، حيث إن التحالف الإقليمي المناهض للسودان والمدعوم دولياً تصدّع وانهار في عام ١٩٩٨ بعد اشتعال الحرب بين إريتريا وإثيوبيا، وتورط أوغندا في الكونغو الديمقراطية. وتزامن هذا مع تصدّع المعارضة وتعمّق خلافاتها. وكان قد أدّى النجاح في استخراج النفط وتصديره الدور المحوري في كل هذا، لأنه أقنع الحركة الشعبية بأن استمرار الحرب مع دولة نفطية لن يكون نزهة، كما أتاح مجالاً للمساومة حول اقتسام الموارد بصورة لم تكن متاحة من قبل.

هذا لا يعني أن الدولة لا تواجه خطر الانهيار مستقبلاً، وهو أمر يعتمد على عوامل عدة، أبرزها قدرة الدولة على التعامل الإيجابي مع الهزّة التي ستنتج من انفصال الجنوب الوشيك، وعمّا إذا كان هذا الانفصال سيؤدي إلى حرب جديدة في الجنوب أو إلى صراعات داخلية. كذلك يعتمد الأمر على مدى النجاح في التوصل إلى حسم ناجز للنزاع المستمر في دارفور، وإلى تسويات مع القوى السياسية الأخرى في الشمال. ولكن المعطيات الموضوعية، وتجارب الماضي القريب، تستبعد وقوع الانهيار وتغلّب احتمال الصمود.

في هذا الإطار يمكننا الحديث عن «أزمة الدولة» بدلاً من «فشل الدولة وانهيارها». فالدولة قد تكون قوية وصلبة، ولكنها مأزومة في الوقت نفسه، كما هو حال الصين وروسيا على سبيل المثال.

ثالثاً: عن المشروعية والاستقرار وقوة الدولة

هذا يقودنا إلى سؤال أعمق، هو سؤال العلاقة بين مشروعية الحكم (أي القبول الشعبي الواسع بشرعية السلطة الحاكمة واعتبارها ممثلة لمصالح الأغلبية ومعبّرة عن قيمها)، وقوة الدولة. تركّز معظم الأدبيات التي تتناول تطور الدولة الحديثة على محورية الشرعية باعتبارها أهم عناصر قوة الدولة واستقرارها، بحيث إن العجز في المشروعية يمثل الخلل الأكبر في حصانة الدولة ضد الانهيار. فالقوة المجردة وحدها لا تكفي لاستمرارية الحكم، وإلا لكانت السلطات الاستعمارية باقية حتى يومنا هذا. وها نحن اليوم نشهد حلف الأطلسي، أكبر قوة عسكرية عرفها التاريخ، تترنح أمام ضربات من قوى بالكاد تنتمي إلى عصر الحداثة.

لهذا السبب نفسه قد لا تكون التنبؤات التي تعتمد على موازين القوى

الفعلي دقيقة في التعبير عن مسار الأحداث. ولعل أشهر خطأ في التحليل والتنبؤ من هذا المنطلق كان وصف الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر لإيران الشاه وهو يزورها في نهاية عام ١٩٧٨ بأنها «جزيرة استقرار وسط محيط مضطرب». ويمكن من المنطلق نفسه النظر إلى بلدان عربية كبرى تتمتع قياداتها بسلطات مطلقة غير منازعة، وتعكس جيوشها وقوات أمنها تماسكاً وهَيبةً لا يُمارى فيهما، وتزخر بموارد غنية هي تحت تصرف الحاكمين بأمرهم، ومع ذلك ملاحظة الغلالة الرقيقة و(الشفافة) من الشرعية التي تتدثر بها هذه الأنظمة.

في هذه الحالات قد يأتي انهيار الدولة بصورة مفاجئة، على الرغم من مظاهر القوة البادية. فحينما انهارت الدولة الشاهنشاهية الإمبراطورية في إيران، لم تكن هناك دولة في المنطقة أقوى منها، وكان جيشها وقوات أمنها متماسكة ومكتملة العُدّة والعتاد، كما كانت مواردها المالية وافرة، وجهازها البيروقراطي في كامل فاعليته. ولم تكن أدوات الدولة الإيرانية مجهزة لضبط الأمن الداخلي فقط، بل كانت أمريكا تعتبرها «شرطي المنطقة». وبالقدر نفسه كانت الدولة الإثيوبية، حين انهارت ووقعت في قبضة ثوار الأقاليم في عام ١٩٩١، من أقوى الدول في المنطقة، لدرجة أن الجيش الإثيوبي الثاني الذي كان يحتل إريتريا، الذي استسلم بكامله على الحدود السودانية في أيام النظام الأخيرة، بلغ تعداده أكثر من مئة ألف جندي، أي إنه كان يفوق في تعداده كامل الجيش السوداني. الطريف في الأمر أن الولايات المتحدة طالبت السودان في وقت لاحق بتسليم العتاد والأسلحة الكثيرة التي سلّمها ذلك الجيش للسودان، ومنها دبابات وآليات متطورة، ولكن الحكومة السودانية أبلغت الإدارة الأمريكية أن هذا شأن يخص السلطات الإثيوبية الجديدة، لا أمريكا.

وهذا يطرح من جديد سؤال الهشاشة والصلابة في الدولة العربية عموماً، والسودانية خصوصاً، مع ملاحظة أن الدولة السودانية تحمل كذلك بعض ملامح الدولة الأفريقية. فالدولة العربية الحديثة التي وصفناها في **تقرير التنمية الإنسانية العربية** (٢٠٠٥) بأنها «دولة الثقب الأسود»، حققت قدراً كبيراً من الصلابة عبر تعزيز العزلة عن محيطها الشعبي وتركيز السلطات كلها بيد الجهاز التنفيذي وقمته، مع الاعتماد الكامل على الأجهزة والإجراءات الأمنية لتشديد قبضتها على السلطة. وتستعين الدولة العربية في هذا الأمر بموارد وافرة من الإيرادات النفطية والدعم الأجنبي. وعملياً، فإن هذه الدولة أصبحت في حالة حرب مع المجتمع،

بحيث تتعامل مع أي نشاط شعبي أو مدني، مهما كان بعيداً عن السياسة، على أنه مشبوهٌ أو عدائي.

نتج هذا الوضع بدوره من وضع سابق كانت فيه الدولة العربية غاية في الهشاشة، وقابلة للانقلاب عليها من أي فئة. وبرزت في أعقاب حقبة الانقلابات والثورات المتعاقبة وحركات التمرد والحروب الأهلية التي شهدتها دول المنطقة، بخاصة دول مثل العراق واليمن وسورية، ما يمكن أن يوصف بأنه الدولة المحصّنة (أو المتحصنة)، وهي دولة مهووسة بخطر الهشاشة وتهديد السقوط الوشيك، وتتصرف مع كل قوى المجتمع على أنها خطر ماثل.

بالمقابل نجد الدولة الأفريقية، بخاصة الدول المجاورة للسودان، في طور آخر من مراحل تشكّلها. إذ شهدت دول مثل إثيوبيا وأوغندا وتشاد وأفريقيا الوسطى والكونغو حقباً مماثلة من الاضطراب، وأظهرت هشاشة كبيرة، بحيث كانت الأنظمة تسقط بوتيرة متسارعة، والحروب الأهلية مستعرة باستمرار. ولكن التغييرات التي شهدتها أوغندا (١٩٨٦) وتشاد (١٩٩٠) وإثيوبيا (١٩٩١) ورواندا (١٩٩٤) جاءت بأنظمة «متحصّنة» استطاعت الصمود في السلطة حتى الآن، على الرغم من التقلبات الداخلية والإقليمية والخارجية. والمفارقة هي أن السودان قام بالدور الحاسم في قلب أنظمة إثيوبيا وتشاد التي كانت تتمتع بدعم خارجي قوي وفاعل، وسعى بعد ذلك إلى زعزعة استقرار أوغندا رداً بالمثل على دعمها لمتمردي الجنوب.

لكن الأنظمة الأفريقية تختلف عن نظيراتها العربية في أنها اعتمدت نماذج منفتحة إلى حد ما، ووطّدت علاقاتها بالغرب، وسمحت بقدر واسع من الحريات في التعبير والتنظيم والنشاط المدني وحتى السياسي، كما أن انتهاكات حقوق الإنسان فيها تظل محدودة. ولعل أوضاع هذه الأنظمة تقترب إلى حد ما من النموذج اليمني في الحالة العربية، أي إنها مزيج ذكي من الديمقراطية المحدودة والأوتوقراطية المغلّفة واستقطاب الدعم الخارجي.

من هنا، تعتمد مشروعية الأنظمة الأفريقية على قدر لا بأس به من القبول الشعبي والشرعية الدولية والدعاوى التمثيلية، في مقابل المشروعية العربية المطروحة للتساؤل حتى من وجهة نظر الدعاية الرسمية. فهناك أنظمة ترفع شعار الاشتراكية وتنهج نهج الرأسمالية المتوحشة، وأخرى ترفع شعار الصمود وتقدم التنازلات المجانية إلى القوى المعادية، وأخرى ترفع شعارات الديمقراطية

والعلمانية وتمارس أشرس أنواع القمع وتقديس الحاكم وتأليهه، وهناك أخرى ترفع شعار الإسلام وتخالف تعاليم الدين في معظم تصرفاتها الداخلية والخارجية. وقد نتج من هذا الوضع الحالة التي أشرنا إليها من قيام «دولة الثقب الأسود» المتمترسة خلف تحصينات قوية من الإجراءات والمؤسسات العازلة عن الشعب.

رابعاً: توصيف الحالة السودانية

كما هو حال السودان عموماً، تحتل الدولة السودانية مركزاً وسطاً بين وضع الدولة الأفريقية والدولة العربية. فهي بطبيعتها تشبه الدول العربية «الهامشية» مثل لبنان واليمن، وتشترك مع تلك الدول في وجود تركيبات اجتماعية قوية من الطائفة أو القبيلة لها وجود بموازاة الدولة وباستقلال عنها. ويوجد في السودان كذلك قدر كبير من التنوع العرقي واللغوي والديني لا مثيل له في البلدان العربية الأخرى. فالبلدان العربية التي تتميز بالتعددية العرقية واللغوية، مثل العراق والجزائر، يوحّدها الدين، بينما التي تشهد التنوع الديني مثل لبنان توحّدها العروبة واللغة. أما السودان، فإن جوانب التنوع فيه متراكبة، يعضد بعضها بعضاً. فاختلاف الدين يتطابق مع تميز عرقي ولغوي وجهوي في أغلب الأحيان.

من هنا واجهت الدولة السودانية المستقلة (ولا نتحدث هنا عن نظام معيّن) منذ أيامها الأولى، وحتى قبل ولادتها، تحدي الوجود بسبب وجود كيان بكامله، هو الشطر الجنوبي من البلاد، ظل يعيش لعقود وجوداً منفصلاً عن باقي القطر، ويشعر بالتوجس من العلاقة مع الشطر الشمالي والنخبة السياسية هناك. وواجهت تلك النخبة، وهي نخبة ناشئة قليلة الخبرة السياسية، تحديات كانت أكبر بكثير من قدراتها وإمكاناتها، إذ كان عليها أن تُصارع من أجل الاستقلال في الوقت نفسه الذي كانت تعيش فيه صراعاً مع ذاتها حول مصير البلاد: هل تتوحد مع مصر أم تختار الاستقلال التام؟ وفي هذه المرحلة واجهت تحدي التعامل مع الجنوب الذي اندلع فيه التمرد في آب/أغسطس ١٩٥٥ في وقت كانت فيه البلاد ما تزال تحت الحكم الاستعماري.

لكن التعامل مع التمرد وذيوله، ومع مطالب القيادات الجنوبية التي تركزت في وقتها على خيار الفيدرالية، عمّق عدم الثقة بين شطري البلاد، وزاد الأوضاع سوءاً في البلاد ككل. وإذا كانت قضية التنمية المتوازنة أحد الإشكالات الأساسية

في علاقة الشمال والجنوب، فإن اندلاع الحرب الأهلية ساهم في تعميق تلك المشكلة، لأن الإنفاق على الحرب قلّل الموارد المتاحة للتنمية، كما أن عدم الاستقرار الناشئ من الحرب جعل من المستحيل المبادرة بمشاريع تنموية في المناطق المتأثرة بالحرب، التي دمرت كثيراً من المشاريع والمؤسسات التي كانت قائمة أصلاً، كما أدت إلى إغلاق العديد من المؤسسات التعليمية.

أدّت حرب الجنوب كذلك دوراً مهماً في زعزعة الاستقرار في البلاد بشكل عام، وكانت عاملاً مهماً في سقوط الأنظمة ووقوع الانقلابات، كما شجعت الحرب قيام حركات تمرد في أماكن أخرى بعد أن شعرت بعض الجماعات بأن رفع السلاح وسيلة فاعلة لإيصال المطالب إلى السلطة المركزية. وأدى هذا إلى حلقة مفرغة تبدأ بالتمرد المسلّح احتجاجاً على المظالم، ينتج منها عدم استقرار ومزيد من المظالم، ثم قيام أنظمة استبدادية تخلق بدورها مشاكل أخرى معقّدة تزيد الأوضاع سوءاً.

من جهة أخرى، كانت حالات التمرد عاملاً مهماً في إنجاح الانتفاضات التي أسقطت الأنظمة العسكرية في عامي ١٩٦٤ و١٩٨٥، في ظاهرة نادرة في الوطن العربي وأفريقيا معاً؛ إذ اندلعت تلك الانتفاضات في وقت تأزّم فيه الحكم نتيجة اشتداد الحرب في الجنوب وانكشاف عجز الحكومات القائمة عن معالجة الأزمة.

على سبيل المثال نجد أن انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ تفجرت عندما طلبت حكومة الفريق إبراهيم عبّود فتح نقاش علني حول معالجة أزمة الجنوب، ولكنها عادت فحظرت الندوات واللقاءات المقترحة حول القضية، ما أدّى إلى تفجّر الصراع مع الطلاب أولاً، ومقتل طالب من الجامعة. ثم بعد ذلك انتشرت الاحتجاجات الشعبية وسحب قطاع من الجيش دعمه للحكومة ما أجبرها على الاستقالة. وبالقدر نفسه كانت عودة التمرد إلى الجنوب في عام ١٩٨٣ أحد أهم العوامل التي أدت إلى مزيد من التدهور في شعبية الرئيس النميري وسحب الدعم الخارجي لحكمه، ما ساهم في تدهور الاقتصاد وسهّل إسقاط نظامه بعد تفجر احتجاجات شعبية مماثلة في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ١٩٨٥.

بدوره، ساهم التمرد في الجنوب بزيادة التوتر في أنحاء القطر الأخرى، إما بصورة مباشرة، حيث ساهمت الحركة الشعبية في تشكيل حركات تمرد حليفة في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وشرق السودان، وإما بصورة

غير مباشرة نتيجة التعقيدات السياسية الناتجة من الحرب. ومن هذه التعقيدات عسكرة الحياة السياسية، وزيادة حدّة استقطاب الهوية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وكثرة التدخلات الأجنبية. وهذه كلها عوامل تعمّق الخلافات في بلد متعدد الهويات مثل السودان، وتزيد الشعور بالتهميش والإقصاء ونقص العدالة في توزيع الموارد عند الأقليات والمناطق البعيدة عن المركز.

خامساً: الوضع القائم

يعتبر الوضع الحالي في السودان حالة متطرفة من وضع استقطاب ظل يتبلور منذ فترة ما قبل الاستقلال، حيث أخذ القادة السياسيون والمفكرون في الشمال يحتفون بهويتهم الإسلامية العربية، ويدعون إلى التقارب مع الوطن العربي، والوحدة مع مصر، بينما كان الجنوبيون يتمسكون بهويتهم الأفريقية، ويرون في إعلاء الهوية العربية الإسلامية تهديداً سياسياً لمكانتهم في البلاد وهويتهم الأفريقية. وتطور هذا الاستقطاب عندما اعترض الجنوبيون على مشاريع الوحدة المقترحة مع مصر وسورية وليبيا في مطلع السبعينيات، ثم بعد ذلك الرفض الجنوبي لتوجّهات النميري الإسلامية في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات.

اكتسب الاستقطاب حدّةً غير مسبوقة بعد اندلاع تمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان في أيار/مايو ١٩٨٣، وإعلانها سياسة ترمي إلى إعلاء المركّب الأفريقي في الهوية السودانية، ودعوتها إلى تحالف «أفريقي» يضم العناصر غير العربية في السودان، بمن في ذلك القبائل غير العربية في الغرب والشرق والجنوب والشمال. تزامن هذه التطور مع صعود الحركة الإسلامية السودانية وتحالفها مع الرئيس النميري، ثم تحقيقها مكاسب مهمة في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٨٦. وتحوّل هذا الاستقطاب إلى صدام مباشر بين الحركة الشعبية التي جسّدت التطلعات السياسية والقومية لأهل الجنوب، والجبهة القومية الإسلامية التي نصّبت نفسها مدافعاً عن التطلعات السياسية والقومية لأهل الشمال[٨].

اتخذ الصراع منذ البداية شكلاً سياسياً ـ عسكرياً مزدوجاً، مع الفارق هو أن الحركة الشعبية كانت حركة مسلّحة سعت إلى بناء تحالفات سياسية، بينما

---

(٨) Francis Deng, *The War of Visions* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995), and Abdelwahab El-Affendi, ««Discovering the South»: Sudanese Dilemmas for Islam in Africa,» *African Affairs*, no. 89 (1990), pp. 371-389.

كانت الجبهة الإسلامية حزباً سياسياً سعى إلى بناء تحالفات عسكرية، في هذه الحال مع الجيش السوداني. اجتهدت الحركة الشعبية، بخاصة بعد سقوط نظام النميري، في استمالة عدد من الأحزاب السياسية المهمة لبرنامجها السياسي، بينما كان الإسلاميون يعملون بصبر لبناء تحالفات مع القوات المسلحة وداخلها. وكانت النتائج متباينة ونجاحها محدوداً؛ إذ حظيت الحركة الشعبية بدعم لا بأس به من أحزاب المعارضة، ولكن الدعم لم يتبلور إلى نتائج عملية عندما وصل بعض تلك الأحزاب إلى السلطة. بالقدر نفسه فإن الجبهة الإسلامية اجتهدت في كسب ودّ الجيش، وحصلت على دعم قطاعات مهمة منه، ولكن حين الجيش تدخل في العملية السياسية عبر مذكّرته الشهيرة في شباط/فبراير ١٩٨٩، كانت النتيجة إخراج الحزب من الحكومة الائتلافية وإعادته إلى المعارضة.

وصلت المواجهة بين الطرفين ذروتها عندما استولى الإسلاميون على السلطة في انقلاب عام ١٩٨٩، وأدى ذلك إلى تصعيد الحرب ثم وصولها إلى طريق مسدودة أدّت في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاقية نيفاشا المعروفة باتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥. وجسّدت الاتفاقية تصادم برنامجي الخصمين بدلاً من حسم الخلاف أو تجاوزه، إذ اتفق الطرفان ضمناً على «هدنة» مدتها ست سنوات (عمر الفترة الانتقالية)، يتحول فيها الصراع المسلّح بينهما إلى منازلة سلمية كان كلٌّ منهما يطمع أن تُحسم لصالحه. ففي حساب الحركة الشعبية، كان من الممكن بناء تحالف عريض خلال الفترة الانتقالية على أساس برنامج «السودان الجديد» الذي تُحسم فيه مسألة الهوية على أساس تغليب الطابع الأفريقي للبلاد، وقضية الدين والدولة لصالح نظام علماني. أما بالنسبة إلى الإسلاميين وحزبهم الجديد، «المؤتمر الوطني»، فقد ظل التطلّع هو الحفاظ على الطابع الإسلامي للحكم والهوية العربية الغالبة للبلاد، في إطار نوع من الحكم اللامركزي للجنوب. واحتفظ الطرفان بخيار ثالث، هو فصل الجنوب بحيث يقنع كل منهما من الغنيمة بالإياب، فيكتفي المؤتمر الوطني بحكم الشمال، بينما ترضى الحركة الشعبية بتطبيق نموذجها للسودان الجديد في الجنوب.

من هنا، يشير تبلور خيار الانفصال إلى اعتراف من كلا الطرفين بالفشل في تطبيق برنامجه، وقبول برنامج الحد الأدنى. وهذا بدوره يعني أن أيّاً من البرنامجين لم يكن قادراً على الحفاظ على كيان البلاد في حالة استقرار وتماسك. فمثل الرؤى كلها التي طرحتها القوى السياسية الأخرى خلال تاريخ السودان الحديث، فشلت هذه البرامج في توحيد السودانيين حولها، بل إنها عمّقت الاستقطاب

ووسعت الشروخ بين مركّبات المجتمع. وزادت الصراعات الأخرى التي تفجّرت في الشرق وفي دارفور من التحديات التي تواجه وحدة البلاد واستقرارها، بخاصة بعد أن استدعت هذه الصراعات تدخلات أجنبية على مستويات عدة، بدءاً من التدخلات عبر المنظمات الإنسانية، مروراً بتدخلات الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام المتعددة المهام، وانتهاء بمنح مجلس الأمن الولاية القانونية على البلاد لمحكمة الجنايات الدولية.

لن يؤدي الانفصال إلى حسم المشاكل، حيث يتخوّف كثير من المراقبين من أن يتحول الجنوب المستقل إلى «دولة فاشلة» بالمعنى الأضيق، بسبب ضعف إمكانات الدولة وعمق الخلافات القبلية والسياسية في الجنوب، بينما ينتظر أن يواجه السودان الشمالي بؤر توتر ونزاعات أبرزها النزاع القائم في دارفور.

ولا يكفي في حالة السودان ـ كما في حالة بلدان أخرى مثل لبنان واليمن وساحل العاج وكينيا وزيمبابوي ـ السعي إلى استعادة الديمقراطية، بل لا بد من العمل على أكثر من مستوى لخلق توافق الحد الأدنى وسط النخبة وبين مركّبات المجتمع المختلفة. ذلك أن حرب الجنوب تفجّرت في السودان خلال العهد الديمقراطي الأول (١٩٥٣ ـ ١٩٥٨)، وازدادت حدّة الصراع خلال العهد الديمقراطي الثاني (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩)، كما تؤكد الشواهد[٩]. وفشل العهد الديمقراطي الثالث (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) في تخفيف حدّة القتال، فضلاً على الوصول إلى اتفاقية سلام. وتم التوصل إلى اتفاقية السلام الأولى تحت حكم النميري، بينما أبرمت الاتفاقية الأخيرة في عهد الحكومة الحالية، وكلاهما عهد لم «يُتّهم» بالديمقراطية.

ولا يعني هذا أن هناك بدائلَ مقبولة عن الديمقراطية، ولكن ما تشير إليه هذه التجارب (وتجارب الدول الأخرى المشار إليها) هو الحاجة إلى قاعدة صلبة من التوافق بين النخب لبناء الديمقراطية عليها. للحكم الديمقراطي الحديث، عموماً، مركّبان متلازمان: هما الديمقراطية بمعناها الضيّق (أي حكم الأغلبية)، ثم النظام الدستوري الذي يقيّد حكم الأغلبية بقيم وضوابط متعارف عليها، مثل احترام حقوق الإنسان والفرد وحفظ حقوق الأقليات. ولا تكون هناك ديمقراطية حقيقية بدون تكامل هذين المركّبين. وفي حالة الدول المتعددة

---

(٩) Deng, Ibid., pp. 141-145.

الأعراق والثقافات، لا بد من تقوية المركّب الدستوري على حساب مركّبات الديمقراطية الأخرى.

خاتمة

نخلص من هذا إلى أن وصف الدولة السودانية بأنها دولة فاشلة، فضلاً على أن تكون أفشل دولة في العالم، هو وصف تنقصه الدقة. فالدولة السودانية أظهرت صلابة كبيرة، تحديداً بسبب قدرتها على الصمود بوجه حصار دولي ومشاكل داخلية لا حصر لها. واكتسبت الدولة صلابتها النسبية من العامل الأيديولوجي، وتعزز وضعها بتدفق الثروات النفطية ثم بإبرام اتفاقات نيفاشا التي أسبغت على النظام مشروعية دولية وشعبية جديدة. ولكن السودان يظل مع ذلك دولة مأزومة بسبب اعتماد نموذج «دولة الثقب الأسود» الناشئ بدوره عن الهوس بهشاشة الدولة وعزلتها الداخلية والخارجية، وهو نموذج غير مستقر بطبعه، لأنه يقوم على فكرة «التداوي بالتي كانت هي الداء»، ويعمّق المشاكل التي يسعى إلى علاجها.

تتلخص إشكالية نموذج «دولة الثقب الأسود» بأنه لا يثق في الداخل ولا في الخارج، حيث يتعامل مع قطاعات الشعب جميعها تقريباً على أنها عدو، وينشئ تحصينات متراكبة تعمّق عزلته عن المجتمع وتخلق عداوات جديدة تجاهه من عناصره. ومن طبيعة هذا النموذج أنه ينكمش على نفسه باستمرار، فهو قد يزعم الاستناد إلى عصبية معيّنة، من جيش أو حزب أو قبيلة أو طائفة، ولكنه سرعان ما يضيّق حلقة أهل الحل والعقد حتى تقتصر على عصبة صغيرة، ترتهن بدورها للحاكم الأوحد، وينصّب أجهزة أمنية متنافسة تتعامل بتوجس حتى مع بعضها بعضاً، وهذا يجعل النظام باستمرار في خطر الصراعات داخل حلقته الداخلية، لأن كل طرف فيها يتربّص بالآخر، وغالباً ما يأتي الخطر ممن هم الأقرب.

يواجه هذا النموذج في الحالة السودانية إشكالية أخرى، وذلك بسبب وجود كتل اجتماعية وجهوية تتمتع باستقلال ذاتي ولا تخضع لسلطان الدولة، وتمتلك قدرة على إضعافها إما بالتمرد المسلّح أو رفض الانصياع أو بالاختراق، أو بهذه الأساليب مجتمعة. وبهذا فإن النموذج السوداني لم ينجح قط في الاقتراب من مثال «الثقب الأسود»، كما شهدته دول عربية أخرى، تحديداً بسبب هذه الموانع البنيوية. إضافة إلى ذلك، تواجه صلابة الدولة السودانية، كما تحققت في

ظل النظام الحالي، خطر تآكل عوامل قوتها. فالمشروعية الإسلامية تتآكل بسبب انشقاقات الحركة الإسلامية، وبسبب خيبة الأمل الواسعة في الممارسة حتى من قبل أنصارها الطبيعيين. أما المداخيل النفطية، فإنها ستتأثر سلباً بالانفصال، لأن ٧٠ بالمئة من حقول النفط توجد في الجنوب. أما الأوضاع الدولية والإقليمية فإنها تخضع لتقلبات يصعب التنبؤ بها أو التحسّب لها.

من هنا، يعتمد تأمين مستقبل الدولة السودانية وإخراجها من أزمتها على النجاح في التوافق بين النخب السياسية على مسار انتقال ديمقراطي يستفيد من عناصر قوة الدولة السودانية الحالية ويبني عليها، ويعالج عوامل ضعفها، ومن أبرزها النزاعات المسلّحة، واحتكار السلطة لفئة ضيقة وإقصاء قطاعات واسعة من المجال السياسي أو الاقتصادي؛ وهذه مطالب تحتاج إلى تفكير خلّاق وقرارات شجاعة وبُعد نظر يسمح بالتجرد عن المصالح الضيّقة والأهداف قصيرة الأمد. ولكن هذا مطلب عزيز المنال إذا كانت تجاربنا مع النخب المعروفة مما يعتبر به.

تعقيب

سحر محيي الدين[*]

ـ ١ ـ

لقد صادفت الورقة نجاحاً كبيراً في نقد مفهوم الدولة الفاشلة، وذلك من الناحيتين الفهمية والتطبيقية، ونجحت كذلك في إظهار الضرورات السياسية للدول الغربية في تبنّيها مفهوماً بهذا الغموض كمعيار لقياس «نجاح وفشل» الدول. إذ يرى كثير من الكتّاب أن ذلك المفهوم السائب وفّر غطاءً للتدخل الغربي في كثير من الدول الصغيرة على خلفية أن هشاشتها تمثل ثغرة في خاصرة الأمن القومي أو الدولي، وذلك كما ورد في الورقة، الصفحة الثانية (استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ٢٠٠٢). ولعل المراقب للعلاقات الدولية يجد صلة بين غياب القطب الثاني في النظام الدولي (الاتحاد السوفياتي) وازدياد اهتمام الغرب عموماً والولايات المتحدة بصورة أكثر تحديداً، بظاهرة الدول الفاشلة، وما يجب أن يتم من تدابير لحسمها، والأمثلة كثيرة عن ذلك (يوغسلافيا السابقة، العراق، أفغانستان، الصومال. . .) ولعل السبب المركزي في ذلك هو أن النظرة المتساوية إلى الدول ذات البعد القانوني الدولي توارت لتحل محلها النظرة الداخلية إلى مفهوم الدولة، التي تركّز على طبيعة العلاقة بين الدولة والبيئة المحيطة بها.

ـ ٢ ـ

وبناءً على ذلك، كان الأجدر أن يسود مفهوم ضعف الدولة بدلاً من مفهوم فشل الدولة. إذ إن الأول أكثر موضوعية من الثاني، وذلك لأنه يصنّف الدول

(*) محاضرة في قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم.

من حيث تركيبتها الاجتماعية السياسية إلى دول قوية وأخرى ضعيفة. فالدول ذات التمازج الاجتماعي والوفاق السياسي، التي عادة ما تكون جاءت كنتاج طبيعي لتطور الأمة مثل فرنسا واليابان، التي تُعرف بالدولة الأم، لا تعاني الهشاشة والتفتت الاجتماعي، أما الدول التي حاولت أن تنشئ أُمماً مثل الولايات المتحدة، وباستثناء المثال، فهذه تعاني الهشاشة في التكوين الاجتماعي والسياسي. وهنالك تجارب نجحت في تشكيل وجدان وولاء لهذه الدول بين مكوّناتها الاجتماعية، وهي الدول التي استحدثت أنظمة حكم تعددية عبّرت عن مجموع مكوّنات الدولة الاجتماعية من هويات مختلفة مثل سويسرا، متجاوزة بذلك أزمة التكوين الاجتماعي للدولة، ولكن هناك دولاً حاولت فرض هوية جزئية على الكل الاجتماعي الدولي وأصبحت دولتها إمبريالية شيئاً ما. وتواجهت هذه الدول بالاستقطاب الداخلي ولو كان ذلك الاستقطاب في حال من السكون والكمون.

ومع التطورات الدولية التي ذُكرت سابقاً، تصادف أن تزايد التناقض الداخلي في هذه الدول، التي أغلبها من الدول الحديثة. مع رغبة في التدخل الأجنبي من قبل الدول الغربية تحت غطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات، فأصبحت هذه الدول في مأزق، هو كيف تخضع الأقليات في داخلها بغياب دعم خارجي كان متوافراً في أيام الحرب الباردة، علاوة على استغواء الأقليات والقطاعات المعارضة للدولة بدعم خارجي نشّط مقاوماتها، وأدخل الدولة في مواجهات داخلية، وأصبحت التحدي الأساسي للأمن القومي داخلياً، بدلاً من أن يكون خارجياً، كما هو الحال مع الدول التي لا تعاني التناقض القيمي. ففي حالة هذه الدول، يكون الفشل ذا طبيعة مزدوجة، الجانب **الأول** منها يرجع إلى ضعف الدولة من ناحية التجانس الاجتماعي السياسي؛ **والثاني** خارجي متمثل بدعم أطراف خارجية في النظام الدولي لجهات وفئات داخل الدولة ضد حكوماتها تحت مسميات عديدة، كما ذُكِر.

لذلك، على الرغم من النجاح الذي حالف الورقة في نقد مفهوم «الدولة الفاشلة» إلا أنها تغوص في الأسباب التحليلية لذلك الغموض المفهوماتي. الشيء الثاني الذي يلاحظ على عنوان الورقة والعناوين الجانبية الأخرى هو عدم وضوح الدلالة؛ ففي العنوان مثلاً تحدثت الورقة عن أزمة عجز الدولة، بينما ناقشت في متنها مفهوم الفشل وليس العجز، وربما كان الأحرى الالتزام بكلمة الفشل لأهميتها في كونها المفهوم المراد نقده وتعديله.

ـ ٣ ـ

أما العنوان الموجود في أعلى الصفحة الثانية، ففيه ثلاث مشاكل جديرة بالنظر: **أولاً**، هو أكبر دعوى من عنوان الورقة الأساسي؛ ففي العنوان الأساسي تم تحديد مجال الدراسة بحالة السودان، بينما جاء هذا العنوان ليضم الدولة العربية، فالعكس كان هو الأجدر، أي الانتقال من العام إلى الخاص.

الأمر الثاني، استعمال مصطلح «الثقب الأسود»، فهذا مصطلح استعمله الباحث نفسه في تقرير أممي سابق لوصف حالة من حالات الأنظمة العربية، ولكنه لم يتم تداوله بصورة واسعة بين كتّاب العلوم السياسية تسمح باستعماله بدون تعريف، فكان الأجدر أن يُعرّف في أسفل الصفحة حال استعماله، وذلك حتى يتعرف القارئ إلى دلالته بوضوح.

الأمر **الثالث** عبارة التداوي بالتي كانت هي الداء الواردة في النموذج السوداني (حالة السودان) أربكت الفهم العام لدلالة العنوان بكامله، فالأجدر حذفها، وكذلك كلمة (هوس) فهي كلمة قيمية.

ـ ٤ ـ

أما عن العنوان الجانبي «هل السودان دولة فاشلة»، فالأحرى أن نسأل هل السودان دولة ضعيفة، ذلك أن الورقة بيّنت الإشكالات التي تصاحب مفهوم الفشل وتجعله عقيماً. ولأننا عندما نستعمل مفهوم ضعف الدولة نستطيع أن نربط بين الضعف ومظاهره من جهة، وأطماع الدول الخارجية في استغلاله من جهة أخرى. فمثلاً مشكلة جنوب السودان مظهر لضعف الدولة السودانية منذ الاستقلال نتيجة التباين في الهوية وعدم القدرة على ابتكار نظام سياسي يراعي هذا التباين، وهو ما أدى إلى الاستقطاب، ولكن من جهة أخرى لم تصبح هذه المشكلة عامل تهديد لبقاء الدولة السودانية موحدة إلا عندما تم دعمها خارجياً، وإذا كان هذا مظهر من مظاهر فشل الدولة، نستطيع أن نبيّن فيه الجزء الموضوعي ـ أزمة إدارة التنوع ـ من جهة والجزء الذي يرجع إلى الدعم والتبنّي الخارجي مثلاً في موقف الدول الغربية من تشجيع الانفصال الجنوبي من جهة أخرى، خصوصاً أن الورقة اعترفت بأن مفهوم الدولة الفاشلة لا يستطيع توصيف الحالة السودانية، لذلك كان لا بد من اللجوء إلى بديل مفهوماتي لتوصيف الحالة السودانية.

ـ ٥ ـ

أما في ما يخص المشروعية والاستقرار وقوة الدولة، فهنالك فرق بين الدول التي يطرأ عليها طارئ خارجي فيتسبب بانهيارها، مثل اليابان وفرنسا في فترة الحرب العالمية الثانية، والدول التي تنفجر نتيجة التناقضات الداخلية، مثل رواندا والصومال وإثيوبيا، فالحالة الأولى تمثل لنا دولاً راسخة على مفهوم الأمة، وهي الدول القومية الحقة، فهذه تستطيع أن تستمر بعد نكسات كبيرة لأنها دول قوية من الناحية الاجتماعية السياسية وليس ثمة أحد من مكوناتها منذ فكرة دولتها، أما بالنسبة إلى النوع الثاني فهذه هي الدول الضعيفة، التي تفقد حكوماتها المشروعية من الداخل نتيجة عدم سيادة نظام قيمي بين مكوناتها؛ فينبغي ألاّ تُدرج ألمانيا وفرنسا واليابان في تصنيف واحد مع رواندا والصومال، وهذا التفريق في مفهوم الدولة يوفّره لنا مصطلح الدولة الضعيفة ولا مصطلح الدولة الفاشلة.

ـ ٦ ـ

أما عن توصيف الحالة السودانية ووضعها في منتصف الطريق بين الدول العربية والأفريقية، ففيه نظر؛ إذ يضم السودان في رقعته الحالية من الناحية الاجتماعية والسياسية سودانين: سودان المركز أو السودان النيلي، وهذا شهد قيام الدولة منذ قبل التاريخ، وعلى الرغم من عدم الاستمرارية في الدولة إلا أن إنسانه يتمتع، نتيجة التراكم التاريخي الطويل من الحكم، بصفات مدنية، وتجد فكرة الدولة قبولاً واسعاً فيه؛ أما السودان الثاني وهو سودان الهامش الذي يشمل الأصقاع البعيدة عن السودان النيلي، فهذا نسبة إلى حداثة انضمامه إلى الدولة السودانية ـ بعيداً من المسميات ـ ما يزال يعترف بالقبلية وبالعنف في حسم الخلافات. وهذه الثنائية بين المركز والهامش تجعل السودان منفرداً، إذ على الرغم من اضطراب الدولة فيه، الذي أرجعه بيتر ودورد في كتابه **السودان الدولة المضطربة ١٨٩٩ ـ ١٩٨٩** إلى أكثر من مئة عام، إلا أنه لم ينجح في أن يتسبب بانهيار الدولة.

أما عن توصيف الوضع القائم في السودان، فالاستقطاب الذي وصفته الورقة لفترات ما بعد الاستقلال، فهو أيضاً مظهر لضعف الدولة السودانية، والضعف يزول عندما يتم الاعتراف به وإيجاد صيغة لاستيعاب المكونات المختلفة للمجتمع السوداني.

(٣)
حالـة الصومـال

عبد الجليل زيد المرهون(*)

الخلاصة

مضت عشرون سنة على اندلاع الحرب الأهلية في الصومال، من دون وجود مؤشرات حول نهايتها في المدى المنظور.

قضت هذه الحرب على آمال وطن لم يُقدّر له في الأصل أن ينعم بوحدة ترابه، إذ تمّت تجزئته، وإخضاع بعضه قسراً لسلطات الدول المجاورة.

ويبقى التاريخ وإرثه الثقيل ذوي دلالة بالغة على صعيد مقاربة جذور الحرب الأهلية في الصومال. بيد أن ذلك لا يمثل سوى عنصرٍ في منظومة عناصر محفّزة، تجلّت أيضاً في سلطوية النظام السياسي لدولة ما بعد الاستقلال، وتعثّر تجربته التنموية، وهيمنة القبيلة على البُنى والفضاءات الاجتماعية في البلاد.

على صعيد التجربة السياسية الراهنة في الصومال، مثّل الغزو الإثيوبي لأراضي الصومال، في عام ٢٠٠٦، خطأً فادحاً بمعايير السياسة الواقعية، بموازاة كونه احتلالاً لدولة ذات سيادة، إذ أجهض هذا الغزو أول سلطة صومالية يُقدّر لها فرض سيطرتها على معظم التراب الوطني منذ عام ١٩٩١.

كان الأجدر بالمجتمع الدولي البحث عن مقاربة سياسية يحلّ من خلالها

(*) خبير مستقلّ في قضايا الأمن الإقليمي ـ البحرين.

الهواجس السائدة لديه حيال السلطة القائمة في الصومال، إلا أن ذلك لم يحدث.

وقبل عامين، ولدت سلطة سياسية جديدة في مقديشو، جرى الترحيب بها على الصعيد الشعبي، وإن على نحوٍ مجامل. كما حظيت في الوقت ذاته بمساندة إقليمية ودولية.

وعلى الرغم من ذلك، لم يُقدّر لهذه السلطة أن تحقق وجوداً فعلياً على معظم التراب الوطني، فضلاً على القيام بوظائف الدولة الأخرى.

بالطبع، ومن المفارقة بمكان، أن يجتمع الدعم الشعبي والخارجي مع العجز عن أداء الدور المفترض. بيد أن الوجه الآخر للصورة يتمثل في حقيقة الاهتراء البالغ لمؤسسات القوة الرسمية، الذي يقابله تفوق تنظيمي وعسكري للمعارضة المسلحة، على الرغم من ضعف شرعيتها الشعبية.

هذا الصومال، الذي نحن اليوم بصدده، هو نموذج جلي لدولة فاشلة، عاجزة أو مهترئة، يدفع ثمن فشلها الداخل المغلوب على أمره، والخارج المتخبط في مقاربة البحث عن حلول ناجزة.

يمكن الوقوف على ثماني صورٍ لفشل الدولة في الصومال: تشظي الوحدة الترابية للبلاد؛ تآكل السيادة الوطنية؛ وهن آليات فرض النظام؛ ارتفاع درجة مستوى الأخطار التي تعترض حياة المدنيين؛ النزوح المستمر للسكان باتجاه دول الجوار؛ اضمحلال مؤشرات التنمية؛ استشراء الفساد الإداري؛ واستمرار وضع البلاد باعتبارها مصدر تهديد للأمن الإقليمي والدولي.

أولاً: بعض الخلفيات التاريخية

يُعدُّ الصومال دولة متوسطة الحجم، تنبسط على مساحة تبلغ نحو ٦٣٨ ألف كلم٢، أي تحتل الترتيب الخامس والأربعين على صعيد عالمي، وتقلّ قليلاً عن مساحة أفغانستان، البالغة ٦٥٢ ألف كلم٢. وتعادل مساحة الصومال نحو ٦٤ بالمئة من مساحة إثيوبيا، و١١٠ بالمئة من مساحة كينيا، و١٢٠ بالمئة من مساحة اليمن. وأكثر من خمسة أضعاف مساحة إريتريا، وحوالى ثلاثين ضعف من مساحة جيبوتي[(١)].

(١) United State of America, «Central Intelligence Agency,» The World Factbook (2010), <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/>.

سواحلها طويلة، تمتد على أكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر. وتتفوق على كافة جيرانها على هذا الصعيد، بما في ذلك إريتريا التي تصل سواحلها إلى ٢٢٣٤ كم، واليمن (١٩٠٦ كم) وكينيا (٥٣٦ كم) وجيبوتي (٣١٤ كم). أما إثيوبيا فهي دولة حبيسة لا سواحل لها(٢).

وعلى الصعيد الديمغرافي، يصل عدد سكان الصومال إلى تسعة ملايين وثمانمئة ألف نسمة، وفقاً لمؤشرات عام ٢٠٠٩. ويعادل هذا الرقم نحو ١١،٧ بالمئة من سكان إثيوبيا، البالغ خمسة وثمانين مليون ومئتي ألف نسمة. وحوالى ٢٥ بالمئة من سكان كينيا، و٤١ بالمئة من سكان اليمن، و١٧٥ بالمئة من سكان إريتريا، وحوالى عشرين ضعفاً من سكان جيبوتي(٣).

تاريخياً، جرى تقسيم الصومال إلى خمسة أجزاء متمايزة، بريطاني في الشمال، وفرنسي في الشمال الغربي، وإيطالي في الجنوب والوسط.

بعد أن احتلت بريطانيا عدن في عام ١٨٣٩، طوّرت اهتمامها بالساحل الصومالي الشمالي. ووقّعت في الفترة بين عامي ١٨٨٤ و١٨٨٦ عدداً من معاهدات «الحماية» مع الزعامات الصومالية في المنطقة الشمالية. وأُديرت محمية شمال الصومال بداية من قبل الإدارة البريطانية في عدن، ثم من قِبَل وزارة المستعمرات اعتباراً من عام ١٩٠٧ وما بعد(٤).

استقلّ شمال الصومال عن بريطانيا في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٦٠، وبعد خمسة بعد أيام، انضم إلى الصومال الإيطالي لتشكيل الجمهورية الصومالية. وفي حزيران/يونيو ١٩٦١ تبنّت الصومال دستورها الوطني الأول في استفتاء عام(٥).

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ اغتيل الرئيس علي شوماركي، وبعد ستة أيام، استولى محمد سياد بري على السلطة بانقلاب عسكري، فعلّق الدستور،

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) «Somalia- History,» in: Encyclopedia of the Nations, <http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Somalia-HISTORY.html>.

(٥) «Somalia, Washington: Department of State, 2010,» Bureau of African Affairs (8 November 2010), <http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2863.htm>.

واعتقل أعضاء الوزارة، وغيّر اسم البلاد إلى الجمهورية الديمقراطية الصومالية[٦]. وفي عام ١٩٧٠ تبنى «الاشتراكية العلمية» عقيدةً للجمهورية. وقام بتأميم عدد من الصناعات والبنوك والشركات الكبيرة[٧].

أصبح المجلس الثوري الأعلى على نحو راديكالي، على نحو متزايد في الشؤون الخارجية. وفي عام ١٩٧٤ وقّع الصومال معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي[٨]. ومن خلال القاعدة العسكرية التي وفّرها له في ميناء بربرة، مكّن الصومال الاتحاد السوفياتي من الوصول إلى بحر العرب، ليوازن الوجود الأمريكي في الطرف الآخر من هذا البحر، كما في الخليج العربي. واكتسبت قاعدو بربرة أهمية إضافية بعد طرد مصر المستشارين السوفيات في تموز/يوليو ١٩٧٢[٩].

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، مع بدايات الحرب الأهلية، اندلعت ثورة مسلّحة في مقديشو[١٠]، أطاحت بالرئيس سياد بري، الذي فرّ من البلاد في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. واستولت قوات ما عُرف بـ «المجلس الصومالي الموحّد» على السلطة. وفي اليوم التالي، عيّنت مجموعة البيان الرسمي للمجلس الصومالي الموحّد علي مهدي محمد رئيساً للدولة، الأمر الذي رفضه المجلس العسكري بزعامة الجنرال محمد فارح عيديد. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ اندلع قتال واسع بين فصيلي علي مهدي وعيديد، ليبدأ الفصل الأهم من فصول الحرب الأهلية في الصومال[١١].

---

(٦) «Somalia- History».

(٧) المصدر نفسه.

(٨) «Somalia, Washington: Department of State, 2010».

(٩) Helen Chapin Metz, Somalia, Federal Research Division, Federal Research Division (Washington, DC: Library of Congress, 1992), <http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-12055.html>; J. Bowyer Bell, *The Horn of Africa: Strategic Magnet in the Seventies* (New York: Crane, Russak for National Security Information Center, 1973), and Gary D. Payton, «The Somali Coup of 1969: The Case for Soviet Complicity,» *Journal of Modern African Studies* (Cambridge), vol. 18, no. 3 (September 1980), pp. 493-508.

(١٠) Daniel Compagnon, «The Somali Opposition Fronts: Some Comments and Questions,» *Horn of Africa*, vol. 13, nos. 1-2 (January-June 1990), pp. 29-54.

(١١) أمين شحانة، «الصومال: سنوات وأحداث،» الجزيرة نت (٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/89FD7366-4D55-4D63-89F2-F4A9B4D4E758.htm>.

ثانياً: الجذور الأولى للحرب الأهلية

يمكن الوقوف على منظومة متكاملة من الخلفيات السياسية والاجتماعية التي دفعت باتجاه اندلاع الحرب الأهلية في الصومال، وأمّنت استمرارها المديد، على نحو لم تشهده أي من دول المنطقة.

تجلّت هذه الخلفيات، أو الجذور الأولى، بالتدخلات الخارجية، وسلطوية النظام السياسي، وتعثّر التجربة التنموية، وهيمنة القبيلة على التكوين الاجتماعي. واتحدت هذه العوامل في ما بينها لتدفع بالصومال إلى حيث هو اليوم. وربما لم يكن ليُقدّر للحرب الأهلية أن تندلع، أو تأخذ هذا المدى الزمني الطويل، لو غاب أو تلاشى أيٌّ من العوامل السابقة الذكر.

إن هذه الحرب هي محصلة لنسق تفاعلي من عناصر سالبة، تكاثفت في وقت متزامن في الفضاء الوطني، سياسياً واجتماعياً ونفسياً.

١ ـ التدخلات الخارجية

بداية، يمكن ملاحظة أن تجزئة الصومال التاريخية قادت إلى تشكيل إرث سياسي متباين بين أقاليمه. ورمت الدول الغربية الثلاث التي حكمته بألوانها المتمايزة على ثقافته وإرثه السياسي والإداري.

وفي الأعم الأغلب، تعاملت هذه الدول مع الصوماليين بصفتهم مجموعات قبلية، لا باعتبارهم شعباً له خصائصه الوطنية والقومية الموحدة. وأقدمت هذه الدول على عقد اتفاقات وتفاهمات ثنائية مع شيوخ القبائل في مناطقها المختلفة، ونظرت إليها باعتبارها مجموعات سياسية مستقلة، الأمر الذي عزز الاستقطاب القبلي والسياسي في البلاد.

وعلى صعيد الجوار الإقليمي، زادت الخلافات الحدودية مع دول هذا الجوار من منسوب الضغوط على دولة الاستقلال اليافعة، ودفعت في أحيان معيّنة باتجاه تورّط الجوار بالشأن الداخلي الصومالي، وتشجيعه النزعات الجهوية والانفصالية. وربما كان الأهم على هذا الصعيد، ذلك المتعلق بإقليم أوغادين. إذ إن ثمة اعتقاداً بأن الحرب الأهلية الصومالية وجدت أحد جذورها أو محفزاتها في هزيمة نظام الرئيس سياد بري في حربه التي خاضها مع إثيوبيا في عام ١٩٧٨ لاستعادة أوغادين.

بدأت مساعدات عسكرية هائلة تنصب من الاتحاد السوفياتي على إثيوبيا، كما أخذت القوات الكوبية تنتشر من أنغولا لمساعدة الوحدات الإثيوبية. وفي نهاية العام، كان ١٧,٠٠٠ جندي كوبي قد التحقوا بوحدات الجيش الإثيوبية[١٢].

وفي إحدى دلالات الحرب المرتبطة بالتوازن الدولي، أراد الاتحاد السوفياتي أن يثبت عبر حرب أوغادين أن قوته الجوية يمكنها الرد السريع ودعم الحلفاء في أي مكان من العالم[١٣].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، طرد سياد بري المستشارين السوفيات، وألغى اتفاقية الصداقة مع الاتحاد السوفياتي. وفي آذار/مارس ١٩٧٨ تراجعت القوات الصومالية في أوغادين إلى داخل الصومال[١٤].

إن العد التنازلي لنهاية نظام سياد بري قد بدأ منذ ذلك الحين، بسعي من أديس أبابا والقوى الدولية الداعمة لها، حيث تحرك الإثيوبيون علناً لتسليح المجموعات السياسية والقبلية.

٢ ـ سلطوية النظام السياسي

على صعيد العوامل السياسية المحلية، المحفّزة للحرب الأهلية في الصومال، يُمكن القول إن سلطوية النظام السياسي لدولة ما بعد الاستقلال، وتحديداً في عهد الرئيس سياد بري، كان لها الأثر الكبير في القضاء على فرص إقامة مجتمع مدني، أساسه المواطنة، يُمكنه ضمان التعايش الأهلي أو التحفيز على خياراته.

لقد تمّ إلغاء الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية المستقلة، واستُبدلت بأطر خاضعة مركزياً للسلطة السياسية، ومؤتمرة بمشيئتها. وعملياً، كانت الأطر المستحدثة أطراً قسرية، خاوية من أي مغزى تمثيلي.

وفي سياق هذا المنحى، أو نتيجة له، جرى الارتكاز المفرط على الأجهزة

---

(١٢) Thomas P. Ofcansky and LaVerle Berry, eds., Ethiopia: A Country Study, War in the Ogaden and the Turn to the Soviet Union (Washington, DC: GPO for the Library of Congress, 1991), <http://countrystudies.us/ethiopia/32.htm>, and «Somalia,» The Portion of Somali Territory under Ethiopian Colonization. Mogadishu (Government Publications) (June 1974).

(١٣) Gary D. Payton, «The Soviet-Ethiopian Liaison: Airlift and beyond,» Air University Review (November-December 1979), <http://www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles/aureview/1979/nov-dec/payton.html>.

(١٤) «Somalia, StateWashington: Department of

الأمنية لإسكات الخصوم المحليين الذين تم النظر إليهم بصفتهم أعداء لا شركاء في الوطن.

وإضافة إلى هذا النهج الذي تتصف به الدول البوليسية كافة، مارس نظام سياد بري سياسة استحواذ قَبَلي، جرى فيها محاباة قبيلته على حساب القبائل الأخرى.

وثمة من يرى أن الحروب الأهلية التي تميّز الدول الفاشلة تنجم، عادة، عن عداوات متجذّرة داخل (أو حيال) الأقليات اللغوية أو الدينية أو العرقية(١٥).

على صعيد ثالث، قاد تبنّي نظام سياد بري الخيار الاشتراكي الملتبس إلى دخوله في صدام سافر مع الدين، على نحو لم تألفه أغلبية التجارب المماثلة في الوطن العربي. وهو ما دفع باتجاه التآكل السريع لشرعيته.

وتوّج النظام صدامه مع منظومة القيم الثقافية والاجتماعية السائدة، باشتباك عنيف مع رجال الدين والتيار الإسلامي الذي كان مصير أعضائه السجون والتنكيل. ووصل الأمر ذروته بفرض نظام للإرث يساوي بين الرجل والمرأة، الأمر الذي عنى صداماً مباشراً مع عامة المجتمع الصومالي.

أفقدت السياسات القسرية والإكراهية التي فرضها سياد بري الكثير من المواطنين الإحساس بالوطن باعتباره ملاذاً تنمو فيه تطلعاتهم. كما أضحت هذه السياسات السبب الرئيسي في الدفع باتجاه انهيار الأجهزة الأمنية السريع، حيث تلاشى مع الوقت الانضباط العسكري، وانعدمت الروح المعنوية، جرّاء استخدام هذه الأجهزة لقمع الخصوم المحليين(١٦)، عوض الدفاع عن الوطن وتحقيق العدالة فيه.

٣ ـ تعثُّر التجربة التنموية

على صعيد التجربة التنموية لدولة ما بعد الاستقلال، انتهت هذه التجربة بفشل ذريع، عبّرت عنه مظاهر المجاعة والعوز التي لفّت ربوع الوطن.

---

(١٥) Robert I. Rotberg, «The New Nature of Nation-State Failure,» *Washington Quarterly* (Center for Strategic and International Studies) (Summer 2002), <http://www.twq.com/02summer/rotberg.pdf>.

(١٦) محمد شريف محمود، «مغزى الاجتياح الإثيوبي للصومال،» الجزيرة نت (٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، <http://alja zeera.net/NR/exeres/0F5A946C-740D-41F0-A930-2C8E4E74F69D.htm>.

تعرضت المؤسسات الإنتاجية والخدماتية الرئيسية في مرحلة ما بعد الاستقلال لتدهور مبكر، نتيجة عوامل كثيرة، من بينها الاستنزاف الشديد الذي تعرّضت له البلاد في الحرب مع إثيوبيا، وتوقف دعم الكتلة الاشتراكية التي انحازت في المجمل إلى أديس أبابا.

ومن هذه العوامل أيضاً عمليات التأميم العشوائي للمؤسسات المالية والإنتاجية، الأمر الذي أفقدها الفاعلية في الأداء[١٧].

وعكست خطة الصومال الخمسية للفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩١ حجم الضغوط الدولية لإعادة توجيه السياسات الاقتصادية والمالية[١٨].

من جهة أخرى، بدت مسيرة التنمية في الصومال ذات نسق غير متوازن، أو لنقُل غير متّجهة إلى المواطنين على أسس عادلة ومتساوية، بل وفق معايير قبلية ومناطقية صارخة.

وجرى، بصفة خاصة، تجاهل مناطق الإقليم الشمالي، أو ما كان يُعرف بالصومال البريطاني، الذي مثّل الشريك الآخر في دولة الاستقلال، مع الجنوب والوسط. إذ حدث إهمال تنموي وعمراني كبير لهذا الإقليم، وتم تغييبه عن مسيرة التنمية الوطنية المتعثرة أصلاً. وأضيف هذا الأمر إلى تغييب الإقليم عن الحياة السياسة العامة وصناعة القرار الوطني، واعتماد سياسة القمع المفرط بحق أبنائه.

إن تهميش سياد بري لإقليم الشمال لم يعنِ، بحال من الأحوال، حدوث ازدهار في الجنوب والوسط، فإخفاقات التنمية في هذا الإقليم كانت تظهرها صوَر الجياع على شاشات التلفزة. وعلى الرغم من ذلك، فإن مغزى التهميش الذي مورس ضد قسم من أبناء الوطن بقي واضحاً في مدلولاته ونتائجه المدمرة.

يمكن القول أيضاً إن إقليم الجنوب والوسط، الذي ارتكز عليه حكم سياد بري، ظل يعاني نوعاً خاصاً من التوترات التي تولّدت بخاصة على خلفية تنافس القبائل على الثروة الطبيعية التي يتمتع بها هذا الإقليم، وخصوصاً في الجنوب حيث العاصمة، والأراضي الزراعية الخصبة التي نمت بمرور نهري جوبا وشبيلي فيها، إنما من دون اعتماد سياسات إنتاجية وتسويقية فاعلة.

---

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) Hiram A. Ruiz, «Somalia: From Scientific Socialism to «IMF-ISM,» 1981-90m,» Country Listing, <http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-12006.html>.

٤ ـ هيمنة القبيلة على المجتمع

إضافة إلى التدخلات الخارجية، وسلطوية النظام السياسي، وتعثّر التجربة التنموية، برزت بُنية المجتمع الصومالي القَبلية باعتبارها عاملاً رئيسياً في دفع البلاد إلى حال الاقتتال الأهلي. بل ربما يمكن النظر إلى العامل القبلي باعتباره الأكثر تحفيزاً للحرب الأهلية وإطالة أمدها.

هناك أربع قبائل رئيسية في الصومال هي: **الدارود**، ومنها الرئيس سياد بري، والرئيس الانتقالي في فترة الحرب الأهلية عبد الله يوسف. و**الهوية** التي ينتمي إليها اتحاد المحاكم الإسلامية، وأغلبية أمراء الحرب، و**الدر**، و**الرحنوين**[١٩].

ويذهب البعض إلى حد القول إن الوصف الطبيعي لحياة الشعب الصومالي هو أنه شعب يتأثر بالمفاهيم القبلية تأثراً يكاد يكون تاماً[٢٠]. ولم تتغير هذه المفاهيم حتى عصرنا هذا، بل هي ثابتة ومستقرة على نحو مجمل[٢١].

تاريخياً، كانت القبيلة ركناً أساسياً في بناء التنظيم السياسي الصومالي، فالسلطنات التي قامت في الفترة بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين كانت سلطنات قبلية، مثل سلطنة أجوران (١٥٠٠ ـ ١٧٠٠)، سلطنة غيليذي (١٧٠٠ ـ ١٩٠٠)، وسلطنة مجيرتين في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين[٢٢].

كذلك، ظهرت في الصومال منذ أربعينيات القرن العشرين أحزاب سياسية ذات طابع قبلي كامل، مثل اتحاد شباب أبجال، اتحاد بيمال، اتحاد شيدلي وموبلين، حزبية ديجيل ومرفله. وفي عهد الاستقلال، أطلق الصوماليون اسم «حكومة محمود سليمان» على كلٍّ من الحكومة الأولى برئاسة عبد الرشيد علي

---

(١٩) جلال الشرعبي، «القبيلة في الصومال: يد للدين وساعد للسلاح،» العربية نت (٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)، <http://www. alarabiya.net/views/2007/04/04/33188.html>.

(٢٠) عبد الرزاق تكر، «التعصب القبلي في الصومال،» شبكة الصومال اليوم للإعلام (٩ آذار/مارس ٢٠٠٨)، <http://somaliatodaynet.com/news/index.php?option = com_content&task = view&id = 421&Itemid = 29>.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) عبد الملك محمد معلم، «القبليّة وأزمة بناء الدولة الصومالية،» **الحكمة**، العدد ٦ (تموز/يوليو ٢٠٠٦)، وقد نُشِر على شبكة الصومال للإعلام، في: <http://somaliatodaynet.com/news/index. php?option = com_content&task = view&id = 1374&Itemid = 26>.

شرماركي (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) والحكومة الثانية برئاسة عبد الرزاق حاج حسين (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧)، لأن كلاً من عبد الرشيد وعبد الرزاق ينتمي إلى فرع محمود سليمان من قبيلة مجيرتين. وأُطلق اسم «حكومة مريحان» على الحكومة العسكرية، برئاسة سياد بري، بسبب انتمائه إلى قبائل مريحان[٢٣]، التي منها قبيلة الدارود.

وكان أمراء الحرب، الذين سيطروا على مقديشو لنحو ١٥ عاماً، يستندون، بدورهم، إلى مرجعية قبيلة الهوية التي أمّنت لهم الدعم والحماية، بل والتفويض أيضاً. وفي عام ٢٠٠٦، هُزم أمراءُ الحرب بسبب تخلّي الهوية عنهم، وتحوّلها إلى اتحاد المحاكم الإسلامية[٢٤]. ويُعدُّ هذا الاتحاد عملياً تنظيماً لقبيلة الهوية، وبالأخص إحدى بطون عشيرة الهبرجدر[٢٥].

في إحدى مراحل الحرب الأهلية، وتحديداً في مؤتمر عرته ـ جيبوتي (٢٠٠٠) للمصالحة، تبلورت قاعدة أطلق عليها «قاعدة: أربعة ونصف». وتقضي بأن يكون لكل قبيلة من القبائل الرئيسية الأربع (٦١) مقعداً في البرلمان، في حين يُخصّص (٣١) مقعداً للقبائل الصغرى مجتمعة[٢٦].

كذلك، تنص «الشرعة الانتقالية»، التي تحدد في الوقت الراهن عمل الدولة الصومالية، على ضرورة أن يكون كلٌ من رئيس الدولة والوزراء والبرلمان من القبائل الثلاث الأولى في البلاد[٢٧].

ثالثاً: سلطة الإسلاميين الثانية

في تطوّر هو الأول من نوعه منذ اندلاع الحرب الحربية الأهلية في الصومال، أسفر الاتفاق الذي وقّعه في جيبوتي «تحالف إعادة تحرير الصومال» مع الحكومة الصومالية الانتقالية، عن ولادة أول سلطة سياسية جديدة، في مطلع عام ٢٠٠٩، حظيت بإجماع دولي، وقدر معقول من الرضا المحلي، أو لنقُل الدعم الشعبي، القبلي والأهلي العام.

---

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) الشرعبي، «القبيلة في الصومال: يد للدين وساعد للسلاح».

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) معلم، المصدر نفسه.

(٢٧) «فرماجو ينال ثقة البرلمان الصومالي،» الجزيرة نت (١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠)، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/44E64B59-97E9-4604-9067-18CD3402DECD.htm?wbc_purpose=%5C>.

وعلى الرغم من ذلك، ووجهت هذه السلطة، التي تزعّمها الشيخ شريف شيخ أحمد، بمعارضة مسلحة، لا تعبّر عن أغلبية شعبية، لكنها أكثر قوة وتنظيماً، تمكّنت من فرض سيطرتها على الجزء الأكبر من التراب الصومالي، مستندة في ذلك إلى دعم إقليمي، إريتري على وجه التحديد، يعززه دعم جماعات مسلحة خارج البلاد، تمدها بالمقاتلين والمال والخبرات.

وفي المحصلة، أضحت في مقديشو سلطة سياسية مرحّب بها أهلياً، على نحو مجمل، لكنها عاجزة عن فرض سلطتها على البلاد، فضلاً على القيام بالوظائف الأخرى للدولة.

١ ـ سلطة المحاكم الإسلامية

في الخلفيات القريبة للمشهد الراهن، كان اتحاد المحاكم الإسلامية قد سيطر في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، على العاصمة مقديشو وأغلبية مناطق جنوب البلاد ووسطها، بعد هزيمته جنرالات الحرب[٢٨].

حظيت سلطة المحاكم بالتأييد القبلي، بل استندت إلى أرضية قبلية متينة، ممثلة بقبائل الهوية بفرعيها، بخاصة هبرجدر، الأمر الذي أمدّها بمصدر رئيسي من الأنصار، وعبّد لها الطريق لبسط السلطة[٢٩]. وتمكّنت من تحقيق قدر من الاستقرار الداخلي، وفتحت مطار مقديشو وميناءها الدولي.

في الأصل، بدأ تنظيم اتحاد المحاكم الإسلامية باعتباره حركة اجتماعية وثقافية، اتجه لملء الفراغ الناجم عن غياب الدولة، فقام بإنشاء المؤسسات الخدماتية والتعليمية والقضائية. وكانت فكرة المحاكم الإسلامية قائمة على أساس قبلي، حيث لكل قبيلة محكمتها الخاصة، التي تختار من يكون قاضيها وحاكمها، والقوة المسلّحة المستندة إليها. وفي وقت لاحق، تأسس اتحاد المحاكم الإسلامية، واختير الشيخ شريف شيخ أحمد رئيساً له، وهو رجلٌ يُحسب على فكر الإخوان

(٢٨) «Somalia Civil War: Southern Somalia,» Global Security, <http://www.globalsecurity.org/military/world/war/somalia-south.htm>.

(٢٩) «السيناريوهات المستقبلية للأزمة الصومالية،» مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة) (١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/36465517-FCDF-4899-9180-39EA9C28E4FA.htm>.

المسلمين. ومثّل الاتحاد أطياف التيار الإسلامي كافة، مع حضور أكبر للتيار السلفي[٣٠].

٢ ـ الغزو الإثيوبي للصومال

وعلى الرغم مما أنجزه اتحاد المحاكم الإسلامية على الأرض، فقد أُخِذَ عليه عدم الحذر في خطابه السياسي، وعدم مراعاته هواجس القوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي أفقده كسب هذه القوى، ونُظِر إليه بكثير من الريبة والوجل. وكان الغزو الإثيوبي للصومال، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، تعبيراً عنيفاً عن هذه الهواجس الإقليمية والدولية. بيد أنه مثّل في الوقت ذاته احتلالاً لدولة ذات سيادة، لم يكن بمقدور أحد تبريره، أو الدفاع عنه بمنطق القانون الدولي.

ومن المنظار السياسي، كان هذا الغزو خطأ فادحاً، لكونه أجهض أول سلطة تمكّنت من فرض سيطرتها على معظم التراب الصومالي، وذلك منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٩١. وكان الأجدر بالمحيط الإقليمي، والمجتمع الدولي بعامة، البحث عن مواطن لقاء مع السلطة الجديدة، وإقامة تفاهمات معها حول القضايا ذات الصلة بالمجوعات المسلحة العابرة للحدود، وأمن الدول المجاورة، والأمن البحري، وسواها من القضايا.

بدت المقاربة السياسية ضرورية وراجحة، لكون المجتمع الدولي أمام حركة حديثة العهد بالسلطة وشؤونها، ليس لديها ما يكفي من الخبرة السياسية والإدارية، وأغلب تشكيلاتها من رجال الدين المحليين، والشباب المتحمسين. لذا كان يجب الإفادة من الإجماع القبلي والأهلي على السلطة الجديدة والبناء عليه. وكان الصومال في عام ٢٠٠٦ أمام فرصة إنهاء حرب أهلية مديدة، لكن هذه الفرصة أُجهضت بقوة الدبابات والمدافع الإثيوبية.

بالمقابل، كشف السقوط السريع لاتحاد المحاكم الإسلامية عن وهن في بنيته التنظيمية، وارتكازه إلى إطار قبلي لا صلة له بالمفاهيم الحزبية الحديثة. ولكن، على الرغم من ذلك، تمثّل السبب الأهم في سقوط اتحاد المحاكم الإسلامية بهشاشة قدراته العسكرية، وضعف أداء أفراده القتالي، كون أغلبيتهم

---

(٣٠) محمد الأمين محمد الهادي، «الواقع الصومالي المتأزم،» مركز الجزيرة للدراسات (٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BDC28AB0-7BDC-4C56-9AAB-82BC05FAABCE.htm>.

شباناً متطوعين، لم يخضعوا لدورات تدريب خاصة بالحروب النظامية أو حروب العصابات.

كما لم تكن لهذا التنظيم قدرات تسليحية تنسجم مع حرب عصابات يمكن من خلالها التصدي لجيش نظامي جرّار. ولم يتمكّن اتحاد المحاكم، في السياق ذاته، من نقل المعركة إلى داخل إثيوبيا، بأيّة وسيلة من الوسائل.

٣ ـ تحالف إعادة تحرير الصومال

بعد سقوط مقديشو في أيدي القوات الإثيوبية، فرّ الكثير من قيادات الفصائل المسلّحة إلى العاصمة الإريترية أسمرا، حيث أُعلن هناك في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ عن تحالف جديد تحت مسمى «تحالف إعادة تحرير الصومال»، تشكّل في معظمه من القوى التي كانت منخرطة في اتحاد المحاكم الإسلامية[٣١]. وقد رفضت حركة الشباب الصومالية، السلفية الاتجاه، الدخول في التحالف الجديد، بحجة ضمّه علمانيين في صفوفه، كما خرجت منه جماعة من السلفيين وأسست «جبهة المقاومة الإسلامية»[٣٢].

ولاحقاً، حدث التحوّل الكبير في مسار الأحداث مع قرار «تحالف إعادة تحرير الصومال» الدخول في مفاوضات مع السلطة المدعومة من إثيوبيا في مقديشو. وقد اعترض الساسة الإريتريون على هذا القرار، إلا أن الشيخ شريف شيخ أحمد، مع عدد كبير من قيادات التحالف، أصرّوا على موقفهم وانتقلوا إلى جيبوتي بهدف مواصلة مشروع التفاوض. وبقيت في أسمرا مجموعة من قيادات التحالف الرافضة للخيار التفاوضي، تتشكل بصفة أساسية من الخط السلفي، وأبرزهم الشيخ حسن طاهر أويس، الذي نُصّب لاحقاً رئيساً لما عُرف بجناح أسمرا.

في التاسع من حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ وُقّعت اتفاقية جيبوتي الأولى، المتعلقة بوقف المواجهات المسلحة وانسحاب القوات الإثيوبية من الصومال. تبعتها

---

(٣١) أنور أحمد ميو، «قضية فبراير: عام على رئاسة شريف شيخ أحمد للصومال،» شبكة الشاهد الإخبارية (مقديشو) (١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٠)، <http://arabic.alshahid.net/publications/monthly-issue/9359>.

(٣٢) محمد الأمين محمد الهادي، «بين تفاقم الأزمة وجهود المصالحة والمستقبل المجهول: الواقع الصومالي المتأزم،» مركز الجزيرة للدراسات (٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BDC28AB0-7BDC-4C56-9AAB-82BC05FAABCE.htm>.

الاتفاقية الثانية الخاصة بإنشاء آليات تنفيذ الاتفاقية الأولى، التي تمّ بموجبها تكوين اللجنة السياسية ولجنة الأمن. وفي ٢٦ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٨، التحق تحالف إعادة تحرير الصومال (جناح جيبوتي) بمسار التسوية السياسية، باتفاق وقّعه في جيبوتي مع الحكومة الانتقالية في مقديشو، قضى بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإثيوبية[٣٣]، ليتمّ بعد ذلك، انتخاب الشيخ شريف شيخ أحمد رئيساً للصومال، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٤ ـ الحكومة الانتقالية الراهنة

انتُخِب شريف في جيبوتي، خلال جلسة برلمانية، شارك فيها أعضاء البرلمان المختارون كافة، والأعضاء الممثلون لتحالف إعادة تحرير الصومال (جناح جيبوتي).

وجد شريف ترحيباً من الأوساط المحلية، حيث رأى الناس في انتخابه فرصة لإقناع الإسلاميين بالمشاركة في العملية السياسية وإنهاء الحرب الأهلية. كذلك، حظيت السلطة الجديدة بدعم المجتمع الدولي، وأغلبية الفرقاء الإقليميين. ولكن بدت حسابات الجماعات الإسلامية المناهضة لاتفاقية جيبوتي في وادٍ آخر؛ إذ إثر تعيين شريف رئيساً للبلاد، أعلن «جناح أسمرا» مع عدد من الفصائل الإسلامية، تكوين «الحزب الإسلامي» لمواجهة الحكومة الجديدة. وفي الوقت ذاته، بقيت حركة الشباب على موقفها المعارض للتسوية، والحكومة المنبثقة عنها. ومثّل هذا الموقف بصفة خاصة العامل الأكثر تأثيراً في المسار اللاحق للأحداث، أو لنقُل شكّل سبب الإخفاق الراهن للحكومة الجديدة في مقديشو.

لا تحظى حركة الشباب بالإجماع المحلي، الديني والأهلي والقبلي، الذي يتمتع به شريف، لكنها تمتلك من القوة العسكرية والتنظيمية ما يفوق سلطته، أو لنقُل سلطة الحكومة الانتقالية الراهنة في مقديشو.

حدث في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، تحوّل جزئي في مسار الأحداث، تمثّل بنجاح الحكومة الانتقالية في توقيع اتفاق تفاهم مع تنظيم «أهل السنّة والجماعة»، الصوفي التوجه، حيث جرى توقيع الاتفاق في أديس أبابا. وينص

---

(٣٣) «جوهر الأزمة الصومالية وتحديات المصالحة،» مركز الجزيرة للدراسات (٥ تموز/يوليو ٢٠١٠)، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6993BE39-B21B-41C6-B2CC-EDC310CD2ED3.htm>.

الاتفاق على تقاسم السلطة في المجالات كلها، في الحكومة والجيش والشرطة والسلك الدبلوماسي وتعيين السفراء[٣٤]. واستعادت الحكومة الانتقالية، بفعل هذا الاتفاق، بعضاً من المناطق في وسط البلاد.

في المجمل، عاد الإسلاميون اليوم، بمختلف فصائلهم وتوجهاتهم، إلى الساحة الصومالية. وعادت حدود سيطرتهم الأمنية، الميدانية والفعلية، إلى حال مشابهة لما كان عليه الوضع قبل الغزو الإثيوبي، حين كان الإسلاميون، الممثلون باتحاد المحاكم الإسلامية، يحكمون ثلثي الصومال.

الفرق بين الأمس واليوم، هو أن من يمسك بمقاليد السلطة السياسية في مقديشو ليس هو ذاته من بيده زمام الأمور على الأرض، أو لنقُل على أغلبيتها. إذ تحوّلت الأجنحة الإسلامية المسلحة من كونها قوة بيد السلطة، أو منسجمة معها، إلى قوة معادية لها ولمشروعها السياسي، ومانعة تحويل شرعيتها الشعبية إلى سلطة فعلية. والأكثر من ذلك، منازعة لشرعيتها الدينية.

هذا مأزق جديد، ذو طبيعة مركّبة، يُواجه سلطة يافعة، محدودة الخبرة والقدرات، يوحي في خلاصته ومغزاه بأن أفق نهاية الحرب الأهلية في الصومال ما يزال بعيداً.

رابعاً: المؤشرات الكلّية لفشل الدولة في الصومال

ولّدت الأزمة الصومالية، معبّراً عنها بالاقتتال الأهلي المديد، وتعثّر العملية السياسية، عجزاً تجذّر في بناء الدولة، وطبع هيئاتها المدنية والأمنية المختلفة، وحال بينها وبين النهوض بوظائفها الأولية، لتغدو في التحليل الأخير دولة فاشلة. وتجلّى هذا الفشل في ثمانية مؤشرات رئيسية، هي:

١ ـ تشظّي الوحدة الترابية

كان من نتائج الحرب الأهلية في الصومال تشظّي وحدته الترابية على نحو مبكر، حيث انسلخ شماله منذ عام ١٩٩١، تحت مسمى «جمهورية أرض الصومال».

---

(٣٤) «من أزمة رئاسة البرلمان إلى أزمة تشكيل الحكومة: الصومال بين أزمتين،» مركز الجزيرة للدراسات (١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٠)، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9F5BB2C0-F242-4D33-8D33-FA535E 35BABA.htm>.

كما إن إقليم الوسط والجنوب، الذي يضم ١٣ محافظة من أصل ١٨ هي إجمالي محافظات الصومال، تعرّض هو الآخر لخطر التشظّي، حيث اتجهت بعض محافظاته إلى تنظيم نفسها في إقليم خاص أُطلق عليه «بونت لاند». ويصبو إلى شكل متقدم من الحكم الذاتي، مع جعل الانفصال النهائي عن الوطن خياراً قائماً.

حدثت التطورات في كل من «أرض الصومال» و«بونت لاند» في ظل استمرار انسلاخ إقليمين رئيسيين عن الصومال، هما إقليم أوغادين، الذي ما زال تحت الاحتلال الإثيوبي منذ عام ١٩٥٤، وإقليم المنطقة الحدودية الشمالية (NFD)، الذي تحتله كينيا منذ عام ١٩٦٣.

أ ـ أرض الصومال: انفصل الإقليم الشمالي في ١٨ أيار/مايو ١٩٩١، وأُعلن لاحقاً عن ولادة «جمهورية أرض الصومال» عليه. وتبلغ مساحة هذا الإقليم ١٣٧٦٠٠ كم^{٢}، ويُقدر عدد سكانه بحوالى ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة، يعيش نصفهم تقريباً في المراكز الحضرية أو البلدات الريفية[٣٥].

يعتمد اقتصاد أرض الصومال على الماشية التي تبلغ نحو ٢٤ مليون رأس[٣٦]. وقبل الانفصال، كانت صادرات الماشية من شمال البلاد تمثل حوالى ٨٠ بالمئة من مصادر عملة الصومال الأجنبية[٣٧].

لأرض الصومال، حكومة خاصة وبرلمان وجيش. كما أصدر جوازَ سفرٍ خاصاً لسكانه منذ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩١، تعترف به كلٌ من إثيوبيا وجيبوتي. وربما دول أخرى أيضاً. وفي هذا الإقليم أيضاً ميناءٌ حيويٌ على خليج عدن، هو ميناء بربرة، الذي تعتمد عليه إثيوبيا حالياً في قسم مهم من تجارتها العالمية. وتقوم شركة الطيران الإثيوبية منذ عام ٢٠٠١ برحلات منتظمة بين أديس أبابا وعاصمة الإقليم هرجيسا، حيث افتتحت أديس أبابا مكتباً تمثيلياً لها هناك، ورفعته في عام ٢٠٠٦ إلى مستوى أكثر تقدماً، وإن لم تعلن اعترافاً رسمياً بهذه الدولة[٣٨].

---

(٣٥) «Republic of Somaliland: Country Profile,» <http://www.somalilandgov.com>.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) Ruiz, «Somalia: From Scientific Socialism to «IMF-ISM,» 1981-90m».

(٣٨) حمدي عبد الرحمن، «هل «أرض الصومال» شأن عربي؟،» الجزيرة نت (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، <http://aljazeera.net/NR/exeres/C081720C-68BA-437E-A226-FD9DF5B5A47D.htm>.

لا توجد مفاوضات بين مقديشو وهرجيسا بشأن إعادة توحيد البلاد. ولا تبدو مثل هذه المفاوضات واردة في ظل استمرار الحرب الأهلية، كما إن إعادة هذا الجزء إلى الصومال لا يبدو محتملاً حتى في مشهد ما بعد الحرب. وتستند أرض الصومال إلى تحالف وثيق مع إثيوبيا، ولها علاقات تجارية ومدنية مع عدد من دول العالم المختلفة، بما فيها بعض البلدان العربية.

ب ـ **بونت لاند**: يُشكّل إقليم «بونت لاند» حكماً ذاتياً منذ آب/أغسطس ١٩٩٨، وهو الإقليم الذي يقع شمال شرق الصومال. وتبلغ مساحته حوال ٢٠٠ ألف كم٢، ويُمثّل ٣٣ بالمئة من الأراضي الصومالية، يقيم فيه نحو مليونين ونصف مليون نسمة، ويتكون من ثلاث محافظات: المحافظة الشرقية ونُغال ومُذُق. ويتجاور «بونت لاند» وأرض الصومال، ويتنازعان على منطقتي «صول» و«سناج».

بُني هذا الإقليم على معيار الانتماء القبلي، حيث اعتبرت حدوده كل الأراضي التي تعود إلى قبائل الهرتي، والقبائل الطارودية الأخرى، في الشمال والشمال الشرقي[(٣٩)].

ولاحقاً، تضمّنت الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة الصومالية في مقديشو وإقليم «بونت لاند» بنوداً تنازلت بموجبها الحكومة الصومالية عن بعض مهامها السيادية لصالح الإقليم، منها: أن يكون له ممثلون في الوفود الحكومية كافة التي تذهب خارج البلاد، وأن يكون من صلاحياته إبرام عقود مع شركات أجنبية للتنقيب عن النفط من دون الرجوع إلى سلطات مقديشو[(٤٠)]. وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، جرت المصادقة في «بونت لاند» على دستور جديد، أثارت بعض مواده تساؤلات حول مستقبل بقاء الإقليم في إطار الدولة الصومالية.

تقول الفقرة الأولى من المادة الرابعة من هذا الدستور: «حكومة بونت لاند جزء من الصومال، وتقع عليها مسؤولية تحقيق بناء دولة صومالية على أساس نظام فيدرالي».

---

(٣٩) محمد أحمد عبد الله، «مطالب بونت لاند بين استحقاقات الواقع وابتزازات المرحلة،» شبكة الصومال اليوم للإعلام (٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩)، <http://somaliatodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=vie w&id=4451&Itemid=29>.

(٤٠) المصدر نفسه.

وتستدرك الفقرة الرابعة من المادة ذاتها بالقول: «إن حكومة بونت لاند لها الحق في إعادة النظر فيما جاء في الفقرة الأولى في حال:

- فشل الصوماليين في بناء دولة صومالية مؤسسة على النظام الفيدرالي.

- استمرار الاحتراب والقلاقل في بعض أجزاء الصومال.

أما الفقرة الثالثة من المادة الرابعة، فتنص على أنه: «إلى حين يتم إعداد دستور فيدرالي تكون بونت لاند طرفاً في مصادقته، ويعرض لاستفتاء شعبي، ستحتفظ بونت لاند بصلاحيات دولة مستقلة»[٤١].

يتمتع إقليم بونت لاند بموقع استراتيجي على بحر العرب، بيد أن الوضع في الإقليم يثير تحديات عدة ذات صلة بالأمن الإقليمي والدولي، منها تحوّله إلى مركز لانطلاق قوارب الموت، التي تحمل اللاجئين الصوماليين والإثيوبيين إلى اليمن.

إضافة إلى «جمهورية أرض الصومال»، وإقليم «بونت لاند»، أُعلن في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ عن كيان جديد تحت اسم «كيان جنوب غربي الصومال». كذلك، أعلن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ عن انفصال منطقة جالكعيو، الواقعة شمال شرق الصومال، وتشكيلها إدارة ذاتية خاصة بها[٤٢].

٢ ـ تلاشي السيادة الوطنية

يتجلّى البعد الآخر لفشل الدولة في الصومال بتآكل السيادة الوطنية، إن من خلال انتهاكها القسري أو المقنن دولياً، أو عبر التخلّي الطوعي عنها.

هناك توغل إثيوبي دائم في الحدود الصومالية، غالباً ما تجري خلاله السيطرة على مناطق حدودية من أجل مطاردة الجماعات الصومالية المسلحة.

من جهة أخرى، أقر مجلس الأمن الدولي منذ عام ٢٠٠٨ للدول كافة حق إرسال قوات مسلحة إلى المياه الإقليمية الصومالية من أجل مطاردة القراصنة.

---

(٤١) سالم سعيد سالم، «بعد ١١ عشر من قيامها، إلى أين تتجه الأمور في بونت لاند؟ إلى اتحاد أم إلى انفصال؟،» شبكة الصومال اليوم للإعلام (٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩)، <http://somaliatodaynet.com/news/index.php?option = com_content&task = view&id = 4324&Itemid = 29>.

(٤٢) سيدي أحمد سالم، «الصومال: أقاليم مقسمة وأخرى ضائعة،» الجزيرة نت (٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٦)، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EC282D14-10DD-447A-BD18-3344CCB041AA.htm>.

وأجاز لهذه القوات العبور إلى اليابسة الصومالية متى كان ذلك «ضرورياً». وسوف نعود إلى هذه النقطة في فقرة لاحقة.

أياً يكن الأمر، تتعدى مقاربة انتهاك السيادة أو التخلّي الطوعي عنها، الظواهر والأحداث المباشرة، لتمتد إلى الإكراه السياسي، والتدخّل في صياغة القرار الوطني، ودعم قوى المعارضة، وبخاصة المسلّحة منها. هذا فضلاً على بعض الشروط المرتبطة بالتمويل أو القروض الأجنبية.

وفي المحصلة، ما يتعلق بالصومال، فإن هامش السيادة المتبقي لديه لا يمكن وصفه إلا بالقشري.

٣ ـ انعدام آليات فرض النظام

يتمثل التجلّي الثالث لفشل الدولة الصومالية بفقدانها آليات الضبط الأمني، القادرة على فرض النظام والقانون، إذ لا توجد لدى الصومال قوات نظامية يُعتدّ بها، سواء لحفظ النظام العام، أو لمواجهة الحركات المسلحة، أو لحماية الحدود الدولية، أو لتأمين المياه الإقليمية.

وبفعل وهن الدولة العسكري، تمكّنت المعارضة المسلحة، وتحديداً حركة الشباب والحزب الإسلامي، من السيطرة على أغلبية التراب الوطني. وحصرت وجود الدولة في بعض أحياء مقديشو، وبعض مناطق المحافظات الوسطى.

في الفترة التالية لاستلام الرئيس شريف مقاليد السلطة، تدرّب آلاف المجندين التابعين للحكومة في دول الإيغاد (جيبوتي، كينيا، أوغندا، السودان)، إلا أن العديد من هؤلاء الجنود لم يتمكنوا من الاستمرار في الخدمة، بسبب عدم حصولهم على مرتباتهم لشهور عديدة[٤٣].

في الأول من أيار/ مايو ٢٠١٠، ذكرت وكالة «أسوشييتد برس» أن مئات من الجنود الصوماليين الذين تدربوا بتمويل أمريكي تركوا الجيش، لأن أيّاً منهم لم يتلق راتبه الشهري، البالغ ١٠٠ دولار. كما أن بعضهم التحق بمقاتلين مرتبطين بتنظيم القاعدة[٤٤].

---

(٤٣) ميو، «قضية فبراير: عام على رئاسة شريف شيخ أحمد للصومال».

(٤٤) صالح عبد الله، «انشقاق جنود صوماليون تدربوا بتمويل أميركي،» شبكة الشهد الإخبارية (مقديشو) (١ أيار/ مايو ٢٠١٠)، <http://arabic.alshahid.net/news/13162>.

يُعتقَد أن موضوع دفع الرواتب سوف يهدد نجاح برنامج التدريب الأمريكي - الأوروبي الذي بدأ في أوغندا، في حزيران/يونيو ٢٠١٠، الذي وُصِف بأنه أكبر جهد لبناء الجيش الصومالي منذ ٢٠ عاماً[٤٥].

من جهة أخرى، كان الاتحاد الأفريقي قد اتخذ قراراً، بعد الإطاحة بنظام المحاكم الإسلامية في عام ٢٠٠٦، قضى بإرسال ٨٠٠٠ جندي إلى الصومال. ولكن أي حكومة أفريقية لم ترسل قوات، ما عدا أوغندا وبروندي. وأعلنت كلٌّ من جيبوتي ونيجيريا وغانا وسيراليون العزم على إرسال قوات إلى الصومال، إلا أن ذلك لم يتحقق بعد.

أرسلت أوغندا وبروندي مجتمعتين حوالى ٥٠٠٠ جندي، ينتشرون في مطار مقديشو وموانئها الدوليين، وبعض الطرق والمواقع الحيوية العامة في العاصمة، والقصر الرئاسي، الذي يمثل مقر الرئيس ورئيس الوزراء وأغلبية أعضاء الحكومة[٤٦]. وقد طالب الرئيس شريف، في خطابه من على منبر الأمم المتحدة، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بتعزيز قوات الاتحاد الأفريقي، ورفع تعداداها إلى ٨٠٠٠ جندي، ومدّها بالسلاح والمال، والإمكانات اللوجستية كلّها[٤٧]. كما طالب بوضع استراتيجية عسكرية ثانية، تقوم بتنفيذها الأمم المتحدة، وتتضمن إرسال قوات أممية إلى الصومال، بهدف إعادة الاستقرار[٤٨].

هناك من يرى أن أيّ عملية ناجحة للأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تبدأ بعد إنجاز وقف إطلاق نار شامل، وبدء عملية سياسية فاعلة ومستمرّة[٤٩].

وبموازاة نداءاته إلى مجلس الأمن الدولي، طلب الرئيس شريف، خلال اجتماعه بالأمين العام للجامعة العربية والمندوبين الدائمين في تموز/يوليو ٢٠١٠، بدعم عربي مالي، قدره عشرة ملايين دولار شهرياً، من أجل تسيير العمل

---

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) ميو، المصدر نفسه.

(٤٧) «خطبة فخامة الرئيس شريف شيخ أحمد في نيويورك،» Somaliweyn Media Center (SMC) (٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، <http://www.somaliweyn.org/pages/news/Sep_10/25Sep28.html>.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) «Somalia: To Move Beyond the Failed State, Crisis Group,» *Africa Report*, no. 147 (23 December 2008), <http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/somalia/147-somalia-to-move-beyond-the-failed-state.aspx>.

الحكومي، ودفع مرتبات أجهزة الأمن[٥٠]. وذكر شريف هذا الأمر خلال كلمته في القمة العربية الاستثنائية التي عُقدت في مدينة سرت الليبية، في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠[٥١].

وفي ضوء تعثّر فرص بناء أجهزة أمن يمكن الارتكاز إليها، ولو في حدود دنيا، اتخذت حكومة مقديشو قراراً قضى بالتعاقد مع شركة أمريكية متخصصة في توفير الحماية الأمنية، هي شركة (Corporate Security Solutions, Inc. (CSS))[٥٢]، تقوم بموجبه الشركة، ومقرّها ولاية ميتشيغان، بتوفير الأمن الشخصي للمسؤولين الحكوميين. وكذلك أمن القوافل الحكومية، التي تتنقل ما بين المقار الحكومية داخل مقديشو، إضافة إلى تقديم خدمات تدريب واستشارات أمنية[٥٣].

وهناك أيضاً مقاولون أمريكيون يعملون في الصومال، يديرون تموينا لجنود قوة حفظ السلام الأفريقية[٥٤].

٤ ـ ارتفاع درجة الخطر

يتمثّل التجلّي الرابع لفشل الدولة في الصومال بالارتفاع القياسي لدرجة المخاطرة في البلاد، وانعدام الشعور بالأمن، والاحتمال المتزايد لدى المدنيين بفقد الحياة، إن على خلفية الطابع العنيف للصراع بين المجموعات المختلفة، أو غياب النظام العام، وازدهار تجارة السلاح.

تسبّب الصراع في الصومال بمقتل ٢١ ألف صومالي منذ بداية عام ٢٠٠٧، كما أدى إلى تشريد مليون وخمسمئة ألف شخص من منازلهم[٥٥].

واستناداً إلى هيئة الخدمة الإسعافية «لايف لاين أفريكا»، تجاوز عدد القتلى

(٥٠) «نصّ كلمة الرئيس الصومالي في القمّة العربية الاستثنائية بسرت الليبية،» شبكة الشاهد الإخبارية (١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠)، <http://arabic.alshahid.net/news/26201>.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) **الشرق الأوسط**، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) Eric Schmitt, «Islamic Extremist Group Recruits Americans for Civil War, Not Jihad,» *New York Times*, 6/6/2010.

(٥٥) شافعي محمد، «المحتاجون للمساعدات الإنسانية في الصومال في تناقص،» شبكة الشاهد الإخبارية (١٢ شباط/ فبراير ٢٠١٠)، <http://arabic.alshahid.net/news/9288>.

المدنيين في الصومال، نتيجة المواجهات المسلحة، أربعة آلاف قتيل، وأكثر من ١٢ ألف جريح، في الفترة بين مطلع عام ٢٠٠٩ وحتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠[٥٦].

وبحسب الهيئة، شهد عام ٢٠٠٩ سقوط ألفين و٨٩ قتيلاً من المدنيين، بينما أصيب في العام نفسه ستة آلاف و٧٥٣ شخصاً، كان أكثر من نصفهم من الأطفال والنساء. وقُتل ألفان و١٧١ شخصاً بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، في حين بلغ عدد المصابين من المدنيين خمسة آلاف و٨١٤ شخصاً، بينهم أكثر من أربعة آلاف من النساء والأطفال[٥٧].

إضافة إلى الضحايا الذين يسقطون جرّاء الحرب بين الأفرقاء السياسيين، هناك أبرياء يدفعون حياتهم بسبب غياب النظام العام، واتساع الجريمة المنظمة، وانتشار السلاح على نطاق متزايد بين الأفراد.

على الرغم من أن قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٧٥١) وضع حظراً على تسليح الصومال، فإن بعض التقارير يفيد بأنّ الأسلحة الخفيفة متوافرة الآن في الصومال، كماً ونوعاً، أكثر من أي وقت مضى منذ أوائل التسعينيات[٥٨].

يقول تاجر في سوق هويكا لبيع الأسلحة في مقديشو: «الإثيوبيون يسلّحون المليشيا الصوفية، والأوربيون والولايات المتحدة يسلّحان الحكومة، والإريتريون يسلحون الحزب الإسلامي، والضباط الحكوميون يبيعوننا أسلحتهم، ونحن نبيع السلاح إلى حركة الشباب»[٥٩].

في الثالث والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يحمل الرقم (١٩٠٧) فرض بموجبه عقوبات على إريتريا بسبب سياستها حيال الصومال[٦٠]. فوفقاً لجهة مراقبة الأسلحة التابعة للأمم المتحدة،

---

(٥٦) قاسم أحمد سهل، «آلاف القتلى بالصومال بأقل من عامين،» الجزيرة نت (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠)، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/62824B7E-B095-4470-BB03-20031A1332AB.htm>.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) «Mwangi S. Kimenyi,» Fractionalized, Armed and Lethal: Why Somalia Matters,» *The Brookings Institution* (3 February 2010), <http://www.brookings.edu/articles/2010/0203_somalia_kimenyi.aspx>.

(٥٩) Ghaith Abdul-Ahad, «Somalia: In the Market for War,» *Guardian*, 7/6/2010.

(٦٠) عبد الجليل زيد المرهون، «الدور الإريتري في الصومال،» **القبس**، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٩.

تُرسل إريتريا أموالاً وأسلحة على متن طائرات وقوارب، وتوفر تدريباً ودعماً في الإمدادات، للمسلحين الصوماليين. وبحسب هذه الجهة التي أُوجدت لمراقبة انتهاك حظر الأسلحة الذي فُرض على الصومال في عام ١٩٩٢، فإن أسمرة تقوم بدور الوسيط لدول أخرى تساعد الجماعات المسلحة. وبحسب الجهة ذاتها، تقدم إريتريا ما بين ٢٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف دولار شهرياً للمسلحين الصوماليين[٦١].

٥ ـ النزوح البشري الحاد

يتمثّل التجلّي الخامس لفشل الدولة في الصومال بموجات النزوح البشري الواسعة النطاق، إن عبوراً إلى الدول المجاورة، أو تنقلاً بين الأقاليم والمناطق المختلفة. وهذا النزوح الحاد لم يسبق له مثيل في تاريخ الصومال، حتى في ذروة ظروف الجفاف والمجاعة، التي عصفت بالبلاد في أزمنة مختلفة. وما تزال، طبعاً، ظروف الجفاف والمجاعة تمثّل أحد أسباب هذه الظاهرة، لكنها ليست السبب الرئيسي، بل غياب الأمن. وفي الحالين، تعبّر الظاهرة عن فشل الدولة وإخفاقها في أداء وظائفها الأولية.

هناك حوالى ٥٨٠ ألف لاجئ صومالي في بلدان الملجأ الرئيسية الأربعة: جيبوتي وإثيوبيا وكينيا واليمن. عاش بعضهم في المنفى لأكثر من ١٨ سنة[٦٢]. وفي الداخل الصومالي، هناك نحو ١,٥ مليون شخص مرحّل داخلياً[٦٣].

على مستوى الجوار، يوجد في كينيا وحدها ثلاثمئة ألف لاجئ صومالي، يعيشون أوضاعاً مُزرية. وأدّى اتساع رقعة المعارك في الشهور الأخيرة إلى تدفق موجات كبيرة من اللاجئين نحو الأراضي الكينية التي أغلقت حدودها رسمياً في عام ٢٠٠٧[٦٤]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ اتهمت الأمم المتحدة القوات الكينية بإجبار آلاف النازحين الصوماليين على قطع الحدود مجدداً، والعودة إلى الصومال في ظروف الحرب[٦٥].

---

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) «Somali Refugees: Protecting their Rights in Cities,» *Refugees International* (16 June 2010), < http://www.refugeesinternational.org/policy/field-report/somali-refugees-protecting-their-rights-cities >.

(٦٣) «Somalia,» *Refugees International*, < http://www.refugeesinternational.org/where-we-work/africa/somalia >.

(٦٤) Josh Kron, «Somalia's Wars Swell a Refugee Camp in Kenya,» *State New York Times*, 11/11/2010.

(٦٥) المصدر نفسه.

ويذكر في هذا المجال أن الأمم المتحدة تركت الصومال منذ عام ١٩٩٣، وأقامت الهيئات التابعة لها في العاصمة الكينية نيروبي. وكذلك فعلت أكثر السفارات والمنظمات الخيرية الأجنبية[٦٦]. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، قالت الأمم المتحدة إنها تخطط لعودة مدنية وإنسانية قريبة إلى الصومال، كما تأمل بتأسيس حضور لها في جمهورية أرض الصومال وبونت لاند[٦٧].

ووفقاً لهيئات دولية معنية، فإن المساعدة الإنسانية وحدها لا تستطيع تلبية حاجات ثلاثة أجيال من اللاجئين الصوماليين. وإن المتبرعين، كما الأمم المتحدة، يجب أن يزيدوا، على نحو كبير، مساهمتهم في هذا المجال[٦٨].

٦ ـ اضمحلال مؤشرات التنمية

التجلي السادس لفشل الدولة في الصومال، هو اضمحلال مؤشرات التنمية، بمفهومها الأوّلي والمجمل. إذ يُعدُّ الصومال اليوم أحد أفقر بلدان العالم، وأشدها معاناة على الصعيدين الاقتصادي والمالي. وقد بلغ ناتجه القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ نحو خمسة مليارات وخمسمئة مليون دولار. ويعادل هذا الرقم نحو ١ بالمئة فقط من ناتج الأرجنتين، وهي دولة متوسطة بالمعيار الاقتصادي، يبلغ عدد سكانها نحو ٤١ مليون نسمة[٦٩]. كذلك، لم تتجاوز قيمة صادرات الصومال الثلاثمئة مليون دولار (مؤشرات عام ٢٠٠٦). وهو يقع على هذا الصعيد في المرتبة ١٧٦ عالمياً. وللمقارنة، فإن قيمة صادرات دولة مثل هنغاريا، ذات التعداد السكاني المماثل تقريباً للصومال، بلغت أكثر من ١٠٩ مليارات دولار، بحسب مؤشرات عام ٢٠٠٩[٧٠].

ويأتي الصومال في المرتبة ١٦٦ عالمياً على صعيد استهلاك الطاقة النفطية، بمعدل ٥٠٠٠ برميل يومياً، وذلك وفق مؤشرات عام ٢٠٠٨. وتعادل نسبة هذا الاستهلاك أقل من ١ بالمئة من استهلاك جمهورية جنوب أفريقيا التي تقع في

---

(٦٦) «U. N. Back to Somalia after 17 Years,» *New York Times*, 8/8/2010.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) «Somalia,» Ibid.

(٦٩) عبد الجليل زيد المرهون، «العواقب الدولية للنزاع الصومالي،» **الخليج** (الشارقة)، ١١/٥/٢٠١٠.

(٧٠) المصدر نفسه.

المرتبة الثلاثين عالمياً على هذا الصعيد، وهي صاحبة تعداد سكاني قدره ٤٩ مليون نسمة(٧١).

على صعيد آخر، لا تتجاوز حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الصومال ٦٠٠ دولار، وفق مؤشرات عام ٢٠٠٨. ويقع الصومال على هذا الصعيد في ذيل قائمة دول العالم، حيث يأتي في الترتيب ٢٢٥ من أصل ٢٢٩ دولة ومنطقة مصنّفة عالمياً. هذا في حين إن المتوسط العالمي لدخل الفرد السنوي يبلغ عشرة آلاف وأربعمئة دولار(٧٢).

يُرجّح البنك الدولي أن أكثر من ٤٠ بالمئة من الصوماليين يعيشون في فقر مدقع (أقل من دولار واحد في اليوم)، وتقريباً ٧٥ بالمئة من العوائل تعيش على أقل من دولارين في اليوم. ونحو ثُلثي الشباب الصوماليين من دون وظائف(٧٣).

أظهرت دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، صدرت في آب/أغسطس ٢٠٠٩، أن عدد الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في الصومال قفز بنسبة ١٧,٥ بالمئة خلال عام واحد، ليصل إلى ٣،٧٦ مليون نسمة(٧٤). وقالت الدراسة إن ٧٥ بالمئة ممن يحتاجون إلى المساعدات يتمركزون في المناطق الوسطى والجنوبية، حيث تدور أعنف المعارك، ويتعذّر وصول عمال الإغاثة إليهم(٧٥). ومن بين من يحتاجون إلى المعونة هناك ١,٤ مليون شخص من سكان الريف، ممّن تضرروا نتيجة الجفاف الشديد، و٦٥٥ ألف فقير من سكان الحضر، الذين يعانون ارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد الغذائية(٧٦).

إلى ذلك، يُعدّ الصومال الدولة السادسة عالمياً من حيث وفيات الأطفال عند الولادة، بمعدل ١٠٩ أطفال لكل ألف مولود، وفقاً لمؤشرات عام ٢٠٠٩(٧٧).

---

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) Raymond Gilpin, «Counting the Costs of Somali Piracy,» Center for Sustainable Economies (United States Institute of Peace) (22 June 2009), <http://www.usip.org/files/resources/1_0.pdf>.

(٧٤) «دراسة تكشف عن تفاقم الأوضاع الإنسانية في الصومال،» ٢٦ سبتمبر نت (٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩)، <http://www.26sep.net/news_details.php?lng=arabic&sid=56665>.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المرهون، «العواقب الدولية للنزاع الصومالي».

ووفقاً لإعلان صادر عن منظمة الصحة العالمية، في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، فإن من بين كل عشرة آلاف مواطن في الصومال يتلقّى شخص واحد فقط رعاية طبية[٧٨]. ووفقاً للمنظمة أيضاً، هناك ١٤٠٠ امرأة تموت خلال الولادة من بين كل مئة ألف عملية ولادة، ويلقى ٨٦ رضيعاً حتفهم قبل بلوغ العام الأول من أعمارهم من بين كل ١٠٠٠ مولود جديد[٧٩].

٧ ـ استشراء الفساد

أما التجلّي السابع لفشل الدولة في الصومال فيتمثل باستشراء الفساد المالي والإداري، ووصوله إلى مستويات قياسية، وفقاً للمعايير الدولية. إذ سجَّل الصومال ١,١ نقطة في عام ٢٠٠٩ على مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية العالمية[٨٠]. وتتدرج درجات المقياس من صفر (فساد مرتفع/ مستشر) إلى ١٠ (غياب الفساد). وسجَّل الصومال أدنى نقاط، مع ميانمار من بين ١٨٠ دولة في عام ٢٠٠٩، كما في عام ٢٠٠٧[٨١].

في آذار/ مارس ٢٠١٠، قدم تقرير أممي صورة قاتمة عن أنظمة عمل برنامج الغذاء العالمي (WFP) وآلياته في الصومال، حيث إن الأساليب المستخدمة للمناقصات التي يعرضها للجهات التجارية الشريكة غير شفافة، ما يعطي فرصة كبيرة لمقاولين فاسدين في استغلال المعونات الإنسانية[٨٢].

٨ ـ تهديد السلم الدولي

ويتمثل التجلي الثامن باستمرار وضع البلاد باعتبارها مصدرَ تهديدٍ للأمن الإقليمي والدولي.

أ ـ **تهديد الجوار الإقليمي**: على صعيد إقليمي، تعاني دول مثل كينيا

(٧٨) «تدهور قطاع الصحة في الصومال بين تحدّيات عدم الاستقرار ونقص التمويل،» وكالة الأنباء الكويتية (١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٠)، <http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?Language = ar&id = 2075817>.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) «مكافحة الفساد: الصومال،» برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، <http://www.pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?t = 13&cid = 17>.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) «قراءة في نتائج لجنة التحقيق الأممية في الصومال،» شبكة الصومال اليوم (مقديشو) (٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٠)، <http://www.somaliatodaynet.com/port/2010-01-04-21-40-35/2-2010-01-04-21-38-42/991-2010-03-25-16-34-52.html>.

واليمن النزوح المستمر للاجئين الصوماليين بأعداد كبيرة، يصعب السيطرة على التداعيات الأمنية والاجتماعية المترتبة عليها.

وتعاني معظم دول الجوار، من جهة أخرى، المفاعيل الناجمة عن التداخل السياسي والإثني بين المجموعات الصومالية المسلّحة وبعض الفئات المحلية، من المعارضة أو المجموعات الإثنية.

وهناك، في الوقت ذاته، مشكلات تهديد الحدود والممرات البرية والبحرية لدول المنطقة من قبل الجماعات الصومالية المسلحة. ويزداد الأمر تعقيداً على المستوى الإقليمي، جرّاء استخدام دول بعينها لجماعات صومالية، لتصفية حساباتها مع دول أخرى. وعلى الرغم من ذلك، يرى البعض أن المجموعة الدولية قد قللت من تقدير قدرة الصومال على زعزعة المنطقة[٨٣].

عملياً، تعني حدود الصومال التي فيها منافذ كثيرة أنّ الأفراد يمكن أن يدخلوا من دون تأشيرات. كما ظل الصومال لفترة طويلة ممراً من أفريقيا إلى الشرق الأوسط، عبر رحلات المراكب مع اليمن[٨٤]. وفي السياق ذاته، تشير التقديرات الكينية إلى أن آلاف قطع الأسلحة الخفيفة تهرّب سنوياً إلى البلاد عبر الحدود مع الصومال[٨٥].

من جهة أخرى، نظر المراقبون إلى الهجوم الذي نفّذته حركة الشباب في كمبالا، في تموز/يوليو ٢٠١٠، باعتباره تغييراً في قواعد اللعبة. إذ كانت تلك المرة الأولى التي تشن فيها الحركة هجوماً خارج الصومال[٨٦].

ومن وجهة نظر البعض، باتت حركة الشباب تمثل تهديداً إقليمياً ودولياً على مستويين: **الأول**، أنها جعلت الصومال ملاذاً للمقاتلين الوافدين من الدول الإسلامية، ممن تلقوا خبرتهم في العراق وأفغانستان؛ **والثاني**، تجنيدها لأعداد كبيرة من الصوماليين في الشتات[٨٧].

---

(٨٣) Mwangi S. Kimenyi, «Fractionalized, Armed and Lethal: Why Somalia Matters,» *The Brookings Institution* (3 February 2010), <http://www.brookings.edu/articles/2010/020 3_somalia_kimenyi.aspx>.

(٨٤) Julie Cohn, «Terrorism Havens: Somalia,» *Council on Foreign Relations* (June 2010), <http://www.cfr.org/publication/9366/terrorism_havens.html>.

(٨٥) Kimenyi, «Fractionalized, Armed and Lethal: Why Somalia Matters».

(٨٦) Justin Marozzi, «Neglect of Somalia Will Have High Price,» *Financial Times* (25 August 2010).

(٨٧) المصدر نفسه.

في أواخر عام ٢٠٠٩، قال مدير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب (في الولايات المتحدة)، مايكل ليتر، إن حركة الشباب أرسلت عشرات الأمريكيين الصوماليين والمسلمين إلى الصومال، وإن سبعة منهم قُتلوا في المعارك حتى ذلك التاريخ(٨٨).

في السياق ذاته، يخشى الغرب من أنّ يسعى تنظيم القاعدة إلى تطوير أرضية ارتكاز له في الصومال، ليشن منها هجمات خارج البلاد(٨٩). وثمة من يعتقد، على نحو خاص، أن الولايات المتحدة أصبحت قلقة بشأن التأثير المتزايد لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، منذ محاولة النيجيري عمر عبد المطلب تفجير طائرة ركاب متّجه إلى ديترويت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩(٩٠).

ب ـ **القرصنة البحرية**: أدّى الغياب الطويل الأمد للاستقرار السياسي والأمني في الصومال، وتفشّي ظاهرة القرصنة انطلاقاً من أراضيه، إلى اضطراب حال الأمن في الذراع الغربي لبحر العرب، سيما قاطعه الجنوبي. كما رمت أوضاع الصومال بتداعياتها على الحركة في مضيق باب المندب، وعكست نفسها تالياً على أنشطة الملاحة في قناة السويس المرتبطة عضوياً بوضع هذا المضيق. وهنا، قد تواجه قناة السويس خطراً استراتيجياً، يرمي بتداعياته على الوظيفة الجيوبوليتيكية للدولة المصرية، وعلى إيراداتها المالية، واستتباعاً دورها الإقليمي.

وبالنسبة إلى الدول النفطية في المنطقة، لا يوجد لديها الكثير من الخيارات الملاحية، كما إن خيار الدوران حول رأس الرجاء الصالح لا يضمن عدم وقوع القوافل ضحية لعمليات القرصنة، إذ يمكن مهاجمتها إبّان سيرها في بحر العرب باتجاه سواحل الشرق الأفريقي.

وفي مؤشر على تعاظم التحديات، سجلت الشهور الماضية وقوع عدد من عمليات الخطف قرب جزر سيشل على بعد مئات الكيلومترات من الصومال.

---

(٨٨) Cohn, «Terrorism Havens: Somalia».

(٨٩) Bronwyn Bruton, «In the Quicksands of Somalia,» *Foreign Affairs* (November-December 2009), <http://www.foreignaffairs.com/articles/65462/bronwyn-bruton/in-the-quicksands-of-somalia>.

(٩٠) Marisa L. Porges, «Saving Yemen: Is Counterterrorism Enough?,» *Foreign Affairs* (16 November 2010).

وهناك هجمات وقعت قرب الهند، وفي قناة موزامبيق، ما وضع المحيط الهندي بأسره في خطر.

ويعتبر إقليم بونت لاند، الصومالي، المركز الأساسي لانطلاق عمليات القرصنة في بحر العرب ومناطق أخرى في المحيط الهندي. ويعتقد البعض أن مشكلة القرصنة من المشاكل الرئيسية التي يمكن أن تؤدّي إلى تفكك هذا الإقليم سياسياً وأمنياً، وإنّ عصابات الجريمة في بونت لاند ليست متورطة بالقرصنة فقط، بل بنشاطات مثل تهريب البشر أيضاً[٩١].

ساد اعتقاد من ناحية أخرى، أن حركة الشباب متورطة في بعض نشاطات القرصنة[٩٢]. وقال البعض إن كابوس الغرب الصومالي بات يتمثل الآن في الاتحاد القائم بين القراصنة ومجموعات العنف السياسي[٩٣].

بالمقابل، يستبعد البعض هذا الاحتمال، لكون القراصنة يتركزون أصلاً في أرض الصومال وبونت لاند. وهم يتباينون قبلياً مع حركة الشباب التي تتواجد في جنوب البلاد ووسطها[٩٤].

وفي أبرز تحرك دولي ذي صلة بأمن الملاحة في بحر العرب، صادق مجلس الأمن الدولي بالإجماع، في الثاني من حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، على القرار رقم (١٨١٦) الذي منح الدول حق إرسال سفن حربية إلى مياه الصومال الإقليمية لمكافحة القرصنة[٩٥].

أما القرار رقم (١٨٣٨)، الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته، فنصّ على السماح للدول باستخدام كلٍّ من الأساطيل والطيران الحربية لمكافحة القراصنة[٩٦].

---

(٩١) «Somalia: The Trouble with Puntland, Crisis Group,» *Africa Briefing*, vol. 64, no. 12 (August 2009), <http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/somalia/B064-somalia-the-trouble-with-puntland.aspx>.

(٩٢) Jeffrey Gettleman, «Money in Piracy Attracts More Somalis,» *New York Times*, 9/11/2010.

(٩٣) Jeffrey Gettleman, «In Somali Civil War, Both Sides Embrace Pirates,» *New York Times*, 1/9/2010.

(٩٤) Cohn, «Terrorism Havens: Somalia».

(٩٥) عبد الجليل زيد المرهون، **أوروبا وأمن الخليج: الفرص والخيارات** (الرياض: مركز الدراسات الأوروبية، ٢٠٠٩)، ص ٤٤ ـ ٥٩.

(٩٦) المصدر نفسه.

وفي السادس عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ تبنّى مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم (١٨٥١) الذي يسمح بعمليات دولية برية ضد القراصنة داخل أراضي الصومال[٩٧].

وقال الرئيس الصومالي شريف، في خطابه، السابق الذكر، أمام مجلس الأمن الدولي إن حل مشكلة القرصنة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحل المسألة الصومالية، لأن أصل المشكلة من البرّ الصومالي، وليس من البحر[٩٨]. وأشار شريف أيضاً إلى مسألة الاصطياد غير الشرعي في المياه الإقليمية الصومالية، وإلقاء النفايات السامة ودفنها في سواحل البلاد، بما لهذه العملية من أثار ومفاعيل خطرة[٩٩].

وهناك تقارير ذات مصداقية مفادها أن شركات أوروبية استغلت تدهور الدولة في الصومال ووقّعت مع حكومته عقوداً للتخلّص من النفايات في الساحل الصومالي، كما تفيد هذه التقارير بأن سفن صيد أجنبية تصطاد بشكل غير قانوني في مياه الصومال الإقليمية[١٠٠].

وما يمكن قوله خلاصة، هو أن القرصنة البحرية، في بحر العرب والمحيط الهندي تمثل أحد إفرازات الأزمة الصومالية الأكثر ارتباطاً بالأمن الإقليمي والدولي. وهي مؤشر آخر، ظاهر للعيان، على فشل الدولة في الصومال.

---

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) «خطبة فخامة الرئيس شريف شيخ أحمد في نيويورك».

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) «Kimenyi,» Fractionalized, Armed and Lethal: Why Somalia Matters».

تعقيـب

حلمي شعراوي(*)

قدّم عبد الجليل زيد المرهون دراسة جامعة، في محاولة مقدرة للملمة أشلاء المشكلة الصومالية، من واقع تشظّي الوضع الصومالي الراهن. وهو مع ثقته بتاريخية وحدة الشعب الصومالي، فإنه يختبر في «الدولة الصومالية» كل معايير «الدولة الفاشلة» السائدة حديثاً. ويستنتج الباحث من تتابع الأحداث آثار التدخل الأجنبي، والسلطوية السياسية باعتبارها عناصر أساسية في المكوّن الصومالي الحديث، وكأنه سابق على أثر التشكيلات والموروثات الاجتماعية والثقافية في الصومال. ومن ثم بات هذا المنطلق التحليلي مؤثراً أساسياً في جدل مستقبل الدولة الصومالية، وهنا قد يختلف المنتج السياسي في الصومال لو راجعنا هذا الإطار الفكري. كذلك قد يساعد تعديل المنطلق إلى تعديلات في مفهوم «الدولة الفاشلة» الذي يبرر بسهولة كل هذه التدخلات المشار إليها باعتبارها أولوية في البحث. وهنا قد يكون مفهوم «الدولة المنهارة» (Collapsed) إطاراً مرجعياً أكثر فاعلية من مفهوم «الدولة الفاشلة» (Failed State).

تحيل «الدولة المنهارة» إلى ضرورة اختبار العناصر التي كانت قائمة في التاريخ والموروث وإمكانات إعادة البناء في مستقبل قريب أو بعيد. وبتقديري إن عناصر الدولة الصومالية كانت وما زالت تحمل هذا الاحتمال، ونموذج «صومالي لاند» حالياً يبرر تلك المصادرة! أما «الدولة الفاشلة» فهي دولة تتآكل عناصر تكوينها الأساسي بالتفتت والانقسام أو التحارب، أو هيمنة مؤسسة أو رؤية أيديولوجية أو دينية، تؤدي كلها إلى أشكال من النفي المتبادل لعناصر الهوية أو

(*) نائب رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية.

النفي الداخلي لمكونات هذه الهوية. حدث هذا في عدد من الإمبراطوريات، ويحدث في دول تتمسك بالمركزية التاريخية، نهرية أو دينية، ونراه في حالات التصارع في أفريقيا وآسيا، (أفغانستان ـ الكونغو ـ سيراليون ـ ساحل العاج. . . .) والوطن العربي.

١ ـ حول قضايا البحث

هناك عدد من القضايا في البحث يمكن تناولها بشكل مختلف، ومن ذلك:

عنصر التدخلات الخارجية: يجري معظم بحوث الدولة الفاشلة أو المنهارة على اعتبار التمرحل، أو الحالة الانتقالية للدول الحديثة، ومن هنا يجري التعرف إلى طبيعة مرحلة ما قبل الاستعمار، ثم المرحلة الاستعمارية، ثم صراع التقليد والحداثة بعد ذلك وتأثيره في المكونات الاجتماعية السياسية القائمة، ناهيك عمّن يأخذون بمفهوم نمط الإنتاج وعلاقاته أو تفاعلاته. في هذه الحال ستبرز قيمة المراحل الانتقالية في الصومال، من الجهادية المهدية على يد حركة الشيخ محمد عبد الله حسن (أواخر القرن ١٩ وأوائل العشرين)، بل والطرق الصوفية والطريقة الصالحية المجاهدة بدورها ثم تنظيمات التحرر الوطني باعتبار الدور الدائم فيها لشباب الصومال سواء في عصبة الشباب (منذ عام ١٩٤٨) أو رابطة الصومال الكبير (الليجا) في الخمسينيات، أو المبعوثين الشبان الذين التقوا بالإخوان المسلمين في مصر.

وحتى عنصر التسلّطية السياسية التي تبدو عند المرهون في سلطوية «النظام» وكأنه يشير إلى مطلق النظام الاجتماعي ومن ثم السياسي، تواجهه حقائق كثيرة في التاريخ الصومالي الحديث، لا نريد أن نذهب بعيداً في تفاصيله، خصوصاً إزاء موروث «الرعوية الصومالية» الشهيرة في كافة الكتابات بديمقراطيتها/ أو نظام «العُقّال» ومجموعات التجار الذين شكّلوا ما يُمكن تسميته بعناصر البرجوازية التجارية المتواضعة. وتتداخل هذه مع الطبيعة «العشائرية» وليست «القبلية» في الحالة الصومالية بفروق بارزة بالتأثير في التفاعلات المجتمعية. بل إن «العسكرية الصومالية» هي عسكرية بناء الدولة الوطنية وليست «جندرما» أو «مليشيات» الموروث الاستعماري في دول أخرى، وبخاصة جنوب الصحراء الأفريقية. هذا المكوّن باختصار هو الذي حكم مرحلة ما قبل الاستعمار بموقف من التحديث المطلق، بل ونراه يحكم مرحلة الانتقال الليبرالية بين عامي ١٩٦٠/ ١٩٦٩ مع أنها لا تتسم بالاستقلال المطلق. ومع ذلك، فقد أُسست للدولة

الوطنية بقيادة عبد الرشيد شرماركي. ثم كانت مرحلة قيادة الضباط الشبان حول سياد بري، مع ما أحدثوه بسبب الخلط «العسكري الاشتراكي»، الاستبدادي في النهاية. هؤلاء الضباط هم الذين أدركوا مخاطر موروث العشائرية ممثلاً بستين حزباً سياسياً في انتخابات ١٩٦٨ السابقة على الانقلاب. وقد بدا الانقلاب تلقائياً بمواجهة الضغط الخارجي لاستمرار تقسيم الصومال (قرارات الحدود مع إثيوبيا على الأقل) والطموحات الشبابية العسكرية ذات الأساس عند الصوماليين لإنجاز الدولة الوطنية. الموروث هنا يحيل إلى تحمّل الصومال الشمالي عبء الاستغلال والسيطرة من الجنوب مقابل استمرار مشروع الدولة الوطنية الجامع والسائد عند أهل مناطق الأوغادين وجيبوتي وكينيا.. إلخ. وهو الطموح ذاته الذي دفع بتنظيمات اشتراكية أكبر من الطاقة المجتمعية في الصومال من ناحية، كما دفع إلى علاقات مع السوفيات بكل ارتباكاتها حتى وصلت إلى الحرب المدمرة مع إثيوبيا بعد ذلك.

ويكشف البحث عن قوة التدخلية الخارجية بالفعل باعتبارها عنصراً فاعلاً في «انهيار الدولة» بأكثر مما هو بشأن فشلها. لكنني أشعر بالإطار الأخلاقي الذي صيغت فيه بعض نماذج التدخلية في الصومال، بمعنى أن تأتي حالة التدخل وكأنها «لضرورات» يفرضها الداخل المنهار أو لإنقاذه، أو أنه كان «الأجدر به أن يفعل هذا أو ذاك للقاء مع السلطة الجديدة».. إلخ. وهذا ما أراه معارضاً لظروف فرض التدخلات مع بداية مظاهر العولمة الجديدة التي بدأت في بداية التسعينيات، ومع سقوط الصومال، عولمة بدأت بوهم بطرس غالي، أمين عام الأمم المتحدة وقتها، لتشكيل دور للأمم المتحدة بديلاً من الحرب الباردة، وسرعان ما أصبحت لا تعني إلا القوة العسكرية من قِبَل الولايات المتحدة، وفي إطار ما عُرف بمبدأ السيادة المحدودة التي صاغها أيضاً الأمين العام كوفي أنان! هذه العولمة هي التي قامت تباعاً بخلق ظروف «الفوضى البنّاءة»، ومن ثم إفشال أو انهيار الدول في وسط أفريقيا (الكونغو ـ رواندا) بتنسيق دولي معروف، أو في القرن الأفريقي بتدخل إثيوبيا ودول شرق أفريقيا (الإيغاد..)، بل وتدخّل السودان نفسه مع القوى الإسلامية في بداية التسعينيات.

كان هذا الإطار الإقليمي الناتج من التطور الجديد للعولمة، سيخدم، على نطاق أوسع، جهد البحث المطروح بشرح أثر التدخلية ونتائجها في الصومال. بل وكان لنا أن نجد إجابة لتساؤلنا الذي يتوجّب طرحه في آخر البحث عن دور

الجامعة العربية ومنظمة الاتحاد الأفريقي، حيث الأولى غائبه والثانية تحارب وحدة الصومال بالنيابة عمّا تسميه قوات حفظ السلام.

لا بدّ من أن نقدّر قلق الباحث العربي من أشكال التدخل التي تقضي على سلطة الدولة القطرية، وتقطع الطريق على حركة الاندماج العربية أو الأفريقية (باعتبارنا نستحضر حال الصومال والسودان) في هذا الشأن، ولذلك أراني مع جمع حزمة النقاط الواردة بالبحث في أكثر من موقع حول تأثير هذا التدخل في مراحل تكوين الدولة الصومالية، المجزّأة أو الوطنية، ليصير مفهوم العلاقة مع الاستعمار القديم والجديد، وإمبريالية العولمة في متسق واحد تجاه منطقة رخوة مثل القرن الأفريقي، ودولة الصومال تحديداً. هنا سنجد من واقع البحث أن الصومال حالة ذات طابع صارخ في استقبال آثار الاستعمار القديم الذي جزّأها إلى خمسة أجزاء منذ أواخر القرن التاسع عشر، ثم عرضها تلقائياً، أو عامداً لألوان من التنوع الثقافي، في قاعدته أنماط التخلف الإمبراطوري (الإثيوبي)، ثم الفاشية الإيطالية، ثم ليبرالية و«ستمنستر»، ثم الاحتواء الفرنسي، ومن ثم لم يكن الصومال مثل مستعمرات أخرى على الأقل يعامل كإقليم موحد يصطدم فيه التقليد والحداثة، أو يراوح بين الاستعمار، والاستقلال الصوري أو التبعية على نحو ما عرفت الشعوب الأخرى. وبذلك فإن الدولة المتوقعة في الحالة الصومالية تكون معرّضة «للانهيار» أو «الفشل» بشكل أسرع. وبتقديري إن مكوّنات وحدة الصومال (شعباً وديناً ولغة)، ثم عملية تقسيمه التاريخية كانت ستكشف أكثر عملية تدميره في ظروف العولمة.

إن الحالات الأفريقية، أو حتى العربية الأخرى «خلافاً للصومال»، سواء أكانت فاشلة أم منهارة، إنما خضعت لتطور أساليب العولمة بالدرجة نفسها تقريباً، حيث وقفت العسكرة تحمي الرأسمالية بشكل مباشر من أجل الثروات أو الموقع الاستراتيجي (النفط في العراق والسودان وأنغولا، والكاكاو في ساحل العاج، والماس في سيراليون، والموقع في اليمن أو ليبيريا. .) إلى آخر كل هذه الحالات التي تكشف فعلاً أثر التدخل المباشر الحديث على نحو ما يشير المرهون. ومع ذلك فإنها تكشف في معظمها الموروث البنيوي للعولمة الاستعمارية القديمة، والميراث الاجتماعي الاقتصادي الذي تأسس من جرائها. . وعندئذٍ نجد أنفسنا في بحوث الاجتماع السياسي متجهين بالضرورة لفحص «المكون الوطني» نفسه في سياقه التاريخي، ليمكّننا من بلورة أثر وأدوار الحركات الاجتماعية والطليعية،

أدوار الحركات الدينية الجهادية، أو الطبقات الاقتصادية التجارية والنخب الحديثة، بل ودور الجيوش الوطنية، ثم ما يمكن تسميته بعناصر «المجتمع المدني» من أحزاب صغيرة أو تجمعات فئوية وقبلية بات العلم الاجتماعي الحديث يعترف بها ضمن مكونات المجتمع المدني.

هنا تحتاج حالة الصومال إلى إبراز التاريخ الاجتماعي في مواجهة السائد عن فشل الدولة لأن الصوماليين عرفوا من كل هذه العناصر الكثير على بساطة أشكالها أحياناً. إن مجموعات التجار أصحاب المصالح الممتدة في الاستقلال قادمين من الأوغادين حتى ميناء بربرة ومقديشو وكسمايو وجيبوتي ممثلين لعشائر ممتدة بدورها من: الإسحاق ـ الهوية والداروط والعيسى والرحنويين، وجعلهم ذلك يقفون وراء الشكل الليبرالي نفسه عند الاستقلال في عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٠، بل وسلّموا بسيطرة العسكريين ـ من أبنائهم ـ عند انقلاب سياد بري، ودفعوا هذا النظام إلى دخول الجامعة العربية من أجل ربط تجارتهم الواسعة من الثروة الحيوانية والموز في الوطن العربي الأقرب لهم، بدءاً من مصر أول الأمر، وانتهاءً بالخليج آخره! هذا التكوين نفسه، وبعد انتهاء الحكم العسكري وما سُمّي بسقوط الدولة مع أول التسعينيات هو الذي حمى الجزء الشمالي كمنفذ لهذه «السلطة الاجتماعية» (الاقتصادية في الأغلب) إلى العالم الخارجي لصالح الإقليم الصومالي كله الذي سقط جنوبه في يد سياسات الفوضى البنّاءة! وأقامت هذه الجماعة الطرقات والمطارات ومشروعات المياه والكهرباء والمستشفيات، وبنوك البرَكة المالية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بكل أشكال التمويل الخارجي، وكل ذلك من دون الحاجة إلى هيكل الدولة «الفاشلة أو الساقطة»، كما سجل الباحثون الصوماليون والأجانب بأشكال مختلفة، وهؤلاء هم في الوقت نفسه الذين رتبوا التصدي للعدوان الأمريكي والإثيوبي طوال عقدين من انهيار الدولة الصومالية، وتضطر دوائر العولمة الإمبريالية الآن إلى أن تُدخِلهم عالم القرصنة لتجد المبرر الأقوى لحصارهم، واحتمال التدخّل المباشر لتدميرهم وليس فقط لانهيار «بنيتهم الدولتية».

٢ ـ المعايير الدولية؟

لعلّي الآن أكون أكثر اقتراباً من مناقشة «معايير الفشل» الدولية وتطبيق عناصرها العشرة على الحالة الصومالية. وسوف لا أجدني مختلفاً كثيراً إلا في التفاصيل التي سبق التعرض لها حول مسار تشظّي الوحدة الترابية وتلاشي

السيادة الوطنية، وانعدام آليات فرض النظام، وارتفاع درجة العنف وتجارة السلاح والتحارب، وأثر النزوح البشري وعلاقة ذلك بانهيار مؤشرات التنمية.. إلخ. لكني لا بد من أن أتردد في بحث مؤشر «الفساد» في بلد بهذه الحالة المتهالكة التي ذكرها الباحث، والأكثر إثارة أن يسلّم الباحث بمعيار اعتبار الصومال «كمصدر تهديد للأمن الإقليمي والسلم الدولي»! فأي تهديد ذلك الوارد من الصومال، ناهيك عن إشارته إلى تهديد الجوار الإقليمي، بينما رائحة حضور الجيوش والتسليح الدوليين تزكم الأنوف. وحتى وجود ما يُسمى بـ «القاعدة» كعنصر إرهابي، لم تجد هذه المصادر الدولية فرصة لزجّ الحديث عنه إلا منذ بضعة شهور. وما كتب عن القرصنة والمستفيدين من طرحها بات معروفاً ومكشوفاً يوم وجد القراصنة الصوماليون ـ من بلاد بونت ـ قرب شواطئ عُمان والهند! فكيف يمكن الزجّ بهذه المعايير الدولية عن فشل الدولة في مثل هذا الواقع الصومالي الذي يكشف التزييف العالمي إلى أبعد الحدود. وثمة أكثر من عشرة آلاف جندي أوغندي وبوروندي باسم قوات حفظ السلام الدولية، كما إن الجيش الإثيوبي يدخل ويخرج مع كل تصعيد في تعبئة الشباب أو عملية توحيد القوى المقاومة، بما جعل آليات «حفظ النظام» مجرد آليات أجنبية يستحيل معها نمو الدور المحلي.

٣ ـ تساؤلات للبحث

هناك عدد من التساؤلات الأساسية التي أشعر أنها تتراوح من داخل البحث وخارجه، ولا بد من أن ينتهي إليها الجدل حول «المسألة الصومالية». هناك سؤال التنظيمات الإقليمية العربية والأفريقية. لماذا كان موقف الجامعة العربية أو بعض دولها المركزية بل ومجموعة دول الخليج، ذات الصلة المباشرة أو الاقتصادية، على هذا القدر من «الانسحابية» تجاه الحالة الصومالية؟ وهم ليسوا كذلك مثلاً في حالات أخرى معروفة في المنطقة؟ والسؤال هنا ليس لإثارة الشجن أو الحساسيات الإقليمية والقطرية، ولكنه سؤال الحضور العربي الذي لم يشأ أن يسجل لنفسه ولو «نقطة نظام» تجاه «النظام الدولي» حتى ليحفظ قدراً من الصمود في مستقبل ما لا نعرفه عن «الروح العروبية» التي جرَّ الصوماليون أنفسهم نحوها!

وبالمثل فإن النظام الأفريقي الذي يبدو في المأزق نفسه، بسوابقه ولواحقه المحزنة منذ مذبحة رواندا، وانتهاءً بالصومال، قد ترك الأمر يبدو وكأن الاتحاد

الأفريقي «قوة خدمة» لمبادئ «التدخلية الدولية» وليس تعبيراً عن «الروح الأفريقية». والحالات الأفريقية الأخرى واضحة لإنقاذ الثروات في سيراليون وليبيريا وغينيا بقوة تنظيم الإيكواس، أو «تدخل الإيغاد» ولو سلمياً في السودان.

وإزاء هذين الموقفين، من حول الحالة الصومالية، ألا نجد أنفسنا أمام خدمة الإقليمية للعولمة بدلاً من تكوين «القوى الإقليمية» بمواجهة العولمة؟ وهنا سنجد أنه لم تنشأ أي «قوة إقليمية» عربية من المراكز التاريخية المعروفة، بينما نجد دولاً مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا تحاول إثبات حضورها بشكل «أرقى» وإن كان لا يستطيع الخروج عن دائرة النظام.

هناك مسألة أخرى تثيرها الحالة الصومالية، جديرة بالانتباه في الوطن العربي، وبخاصة أنها قد تجسّدت بخطورة في الحالة السودانية، تلك هي مسألة «العروبة والأفرقة» في الواقع العربي، وبخاصة في حالة «الدول العربية» التي هي «عربية أفريقية» في الوقت نفسه، كما تمثل حالة السودان والصومال. إن هذه المسألة التي لا أحتاج فيها إلى التفاصيل، تواجه الفكر العربي منذ مدة طويلة، ومع ذلك يكاد يكون تجاهلها وراء ما يحدث بدرجة أو أخرى كعامل داخلي في أي بحث عن «أسباب الانهيار». وقد تكون الحالة السودانية، وقد طُرحت منذ مدة مسألة الجنوب، ثم طُرحت مسألة دارفور، واضحة للعيان، لكن الصومال بدوره يطرح ذلك منذ مدة أيضاً من دون انتباه الكثيرين، وباحثنا هنا في الورقة المقدمة يكشفها من دون أن يفجّرها، فيما يُسمى بقبائل أو عشائر «الهوية وإسحاق» والرحنويين، أو منطقة غوبا ـ شبيلي، وكيسمايو في الجنوب بقيادة مورغان، وهي التي ظلت منسلخة كثيراً من الوقت عن المشاركة في المسار العام للصراعات. وفي مسار الاضطراب الداخلي بين الفصائل الصومالية التي زادت على العشرين فصيلاً. كان ثمة جامع بين الجنوبيين (من أقصى الجنوب) والعشائر أو الفصائل الأخرى ذات الطابع نفسه في الشمال ضد رموز السلطة القديمة، وفي ذلك إشارة نعرفها بصراع «العنصر الأفريقي» والعروبي في الصومال، وكان ذلك مكثفاً من قبل في ما يُسمى «الإيريريزم» (الهوية/اسحاق)، مقابل عروبة الداروط الشافعية ـ الصالحية، من الأوغادين وحتى هرجيسا وبربرة. ولأن مشاعر «الوحدة الصومالية»، كما قلنا، هي الأصل، فلم يتفجر الموقف على «النمط السوداني» إلا من خلال تنوّع

الفصائل المقاتلة أو المتحاربة مؤخراً. هنا يظل السؤال حول مدى بحث الكتلة العربية ـ العروبية في المنطقة لمسألة «وجود الآخر» وسط مكوّنها الثقافي والحضاري والتاريخي. وهل يطول الانتظار لنضع معارفنا المباشرة هذه بوجود الآخر على مائدة البحث والتحقق الاجتماعي والسياسي؟

وإزاء الحالة السودانية المتفجّرة إلى جانب الحالة الصومالية، ناهيك عمّا حدث أو يحدث في بلدان أخرى عربية، هل آن الأوان لبحث علمي اجتماعي وسياسي متجدد حول «الفيدرالية» «والتفاوض الاجتماعي»؟

إن بحوث الفيدرالية الآن تنتقل من مجال علم السياسة إلى علم الاجتماع، كما أن التفاوض الاجتماعي ينتقل من فضاء السياسات الاجتماعية إلى فضاء الاقتصاد السياسي لأنه ينقل البحث من مطلب الصراع إلى وعي الطبقات بأوضاعها والتفاوض من حولها من أسفل وأعلى الطبقات الاجتماعية.

وهل يمكن أن يجرؤ البحث العربي على دخول هذه الفضاءات كلها بما تتطلبه من آفاق مستقبلية للحرية والعدالة؟!

تعقيب عام على دراسات الحالات الثلاث

مارينا أوتاوي(*)

لن أُسهب في التعليق على دراسات الحالات الثلاث التي تتناول اليمن والسودان والصومال، ولكنني سأدلي ببعض التعليقات الأكثر شمولية حول الطريقة التي اعتمدنا فيها مفهومي الدول الفاشلة أو السائرة نحو الفشل في نقاشنا اليوم.

يستند مفهوم الدولة الذي استعرضه عمرو حمزاوي صراحةً هذا الصباح، الذي تطرّق إليه الآخرون بصورة أكثر ضمنية، إلى نموذج دولة الرفاه المُعتمد في دول ديمقراطية صناعية تكسب ما يكفي من الإيرادات للرُّقي بمستوى الخدمات التي تقدِّمها إلى مواطنيها. وهذا المفهوم معياري وعبارة عن فكرة تجسِّد الطريقة المثلى لعمل الدول أو الصورة التي نريدها أن تنسحب على الدول العربية. وأنا أقبل بهذا التطلُّع أو المفهوم بالكامل بوصفه معيارياً. لكنْ، علينا أن نتوخّى الحذر فلا نخلط بين هذا المفهوم والواقع السائد في الدول العربية. وعلى وجه الخصوص، يجب علينا ألا نتسرّع في الاستخلاص أنّ الدول التي لا تستوفي هذه المواصفات هي دول مأزومة.

والواقع أنّ دولاً عدة حول العالم، بما فيه العالم العربي، تواجه الأزمات. وهذه الدول بعيدة جداً عن بلوغ هذا الهدف المعياري بحيث فقدت شرعيتها وانسلخت عن مواطنيها الذين يُمنعون من المشاركة، وخسرت قدرتها على احتكار وسائل العنف، ما يبرِّر المصاعب التي تواجهها في الحفاظ على أمنها وأمن مواطنيها. هذا ويمكن وصف هذه الدول بالدول السائرة نحو الفشل، علماً أنّ درجات فشلها تتباين.

الدول السائرة نحو الفشل إما تنهار بالكامل في الحالات القصوى وإما أنها

(*) مديرة برنامج الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي.

توشك على الفشل. وفي هذا السياق، كشفت المداخلات حول الصومال والسودان واليمن رفضاً قاطعاً لفكرة أنّ الدولة ليست بمنأى عن الفشل الكامل. والسّبب يعود إلى مفهوم معياري آخر لا يقبل بزوال الدول، بل يقول بضرورة ديمومتها. ولطالما زخر التاريخ بأمثلة عن دول زالت وأُعيد تشكيلها. لكنّ الفكرة ما تزال قائمة اليوم برفض فشل الدولة على أنّه غير مقبول وغير سويّ.

لكنّ الدولة الصومالية فشلت أو لنقل انهارت بالكامل، إذ لم تُشكَّل فيها أي حكومة منذ ٢٠ عاماً، في حين لا تحتكر أي جهة وسائل العنف والإكراه. أما الخدمات الوحيدة المتوافرة فهي تلك التي تقدِّمها المجتمعات المحلية، بينما الدولة عاجزة عن حماية حدودها إزاء أيّ تدخل خارجي. في المقابل، يسير السودان نحو الفشل وإن بطريقة مختلفة. فالدولة السودانية التي نالت استقلالها في العام ١٩٥٦ ستزول بعد ستة أشهر على الاستفتاء. بعبارة أخرى، لقد باء مشروع بناء الدولة الذي انطلق عقب الاستقلال، بالفشل، ذلك أنّ الدولة التي أبصرت النور آنذاك ستنتفي. لكنّ هذا لا يعني أن الانفلات من أي حكم سيسود في شمال السودان وجنوبه، كما هو الحال عليه في الصومال. نحن نتحدَّث هنا عن شكل آخر من أشكال فشل الدولة، لكنّه يبقى فشلاً. أما اليمن فلم يفشل، لكنّه يوشك على ذلك، إن لم يُغيِّر النظام في طريقة عمله.

من الأهمية بمكان أن نتقبّل فكرة أنّ بعض الدول فشل، لأنّ الإجراءات التي تساعد على تقوية دولة موشكة على الفشل أو متأزِّمة لا تؤتي ثمارها في الدول الفاشلة، ما يستدعي خطوات من نوع آخر. فالدولة التي لا يُحدِق بها خطر الفشل على الرغم من تأزُّمها، مثل مصر، تستطيع أن تستدرك الوضع بتبنّي مجموعة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي تسمح للمواطنين بالمشاركة وتعيد للدولة دورها في حماية المواطنين وضمان أمنهم، بما في ذلك الأمن من الفقر المدقع. لكنّ مثل هذه الإجراءات لن تفلح في الدول التي انهارت مثل الصومال. وفي هذه الحالة، يبرز حلّان محتملان، يتمثّل أولهما في إطلاق عجلة المفاوضات بين الفصائل، وقد مُنيت هذه الخطوة بفشل ذريع في الصومال على الرغم من المحاولات المتكرِّرة ولم تنجح إلا في التوصُّل إلى هدنة إلى حين إجراء الاستفتاء حول الانفصال في السودان؛ أما ثانيهما فيقضي بالذهاب إلى حرب تنتهي بهيمنة إحدى الفصائل وفرض سيطرتها على البلاد. وقد نجح هذا الحل في انتشال أوغندا وإثيوبيا من الفشل.

المناقشات

١ ـ حسام الدين علي مجيد

يعتقد الباحث أن مفكري العقد الاجتماعي، ولا سيما جون لوك، يعتقدون بفكرة أولوية بناء الأمة، أي أن الأمة هي التي تبني الدولة، بحيث إن عملية بناء الدولة تتطلب إحداث عملية تحول ثقافي من خلال التحول من المجتمع الأهلي (التقليدي) إلى المجتمع المدني. والباحث يؤيد هذه المقاربة الليبرالية بدلاً من فكرة أن الدولة هي التي تبني الأمة.

لكن التساؤل الجوهري، مَنْ الذي يقوم بإحداث مثل هذا التحول الثقافي؟ هل هم الأفراد أنفسهم أم التكوينات الاجتماعية؟

أعتقد أن لا الأفراد ولا الجماعات الاجتماعية باستطاعتها القيام بمثل هذا الدور، بل الدولة من خلال مؤسساتها تستطيع وحدها القيام بعميلة بناء الهوية الجماعية التي تدور حولها ولاءات الأفراد والجماعات. ولذلك فإن المقاربة الليبرالية، التي تقوم على التعاقد الاجتماعي، هي مجرد تنظير في عملية بناء الدولة ـ الأمة وليس العملية بذاتها وكيفية حدوثها. ذلك أن الليبراليين الكلاسيكيين كانوا يعيشون أصلاً في ظل السلطة الإطلاقية، وبالتالي كانوا يحاولون تقليص سلطات الملك لصالح السلطة التشريعية.

ومن جانب آخر، لا أعتقد بفكرة أن عجز الدولة عن إنجاز وظائفها يرجع إلى افتقارها إلى الإرادة. أعتقد أن أصل العجز يكمن في قوة الدولة من حيث التغلغل والانتشار في إقليم الدولة، ثم التعامل مع الجميع أفراداً وجماعات على أساس المساواة. فالإرادة هي القدرة على تحويل المشروع والخطة إلى واقع معيش، فهي بالتالي عنصر من عناصر قوة الدولة، وليست الإرادة بالعنصر المنفصل عن مفهوم قوة الدولة.

٢ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

في ما يتعلق بحالة عجز أو ضعف الدولة في كلٍّ من السودان واليمن، نلاحظ النقطتين الآتيتين:

١ ـ هناك عيب بنيوي متأصل في تأسيس الدول ـ ككيانات سياسية، في كثير من مناطق العالم الأفريقي ـ الآسيوي، بما فيها المنطقة العربية. فقد قام الاستعمار الأوروبي ـ حينما دخل إلى بلدان المنطقة ـ بتمزيق كيانها الاجتماعي ووضع حدود سياسية فاصلة بين أجزاء هذا الكيان، تتسق مع حدود المنافسات بين الدول الاستعمارية.

ونتيجة لذلك، فإن عدداً من الدول العربية التي قامت في أعقاب الاستقلال، قامت بصورة اعتباطية تاريخياً، وعلى أساس ملفق تماماً. ومن ذلك الدولة السودانية التي قامت على توحيد مصطنع بين جنوب وشمال، دون مبرر موضوعي، وبالمعاندة مع التوجهات السياسية لمعظم أبناء النخبة الجنوبية. لذا، نجد أن انفصال الجنوب عن الشمال يمثل نوعاً من تصحيح الخطأ التاريخي، وإعادة للأمر إلى أصله، على أن تتوافر الإرادة السياسية للتصحيح الفعلي للخطأ، عبر إقامة نظام سياسي معبر عن القاعدة الاجتماعية الحقيقية.

أما حالة اليمن، فإنها تختلف عن السودان، من حيث إنها كيان متجانس اجتماعياً، عبر الزمن. ومع ذلك فإن التدخل الاستعماري واضح في تاريخ الكيان اليمني، وخاصة احتلال عدن عام ١٨٣٢، والتدخل الأجنبي بعد ثورة أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢.

٢ ـ جانب آخر يفسر العجز البادي للدولة في السودان واليمن. فعدا عن أن ظروف التدخل الأجنبي أدّت إلى «ولادة متعسّرة» للكيان السياسي الحديث، فإن النظام السياسي، لأسباب خارجية وداخلية معقدة، بات يميل بصورة متزايدة إلى الاستئثار بالسلطة وتضييق قاعدة المشاركة السياسية باطّراد، وسحب «التنازلات» التي قدّمها في مرحلة بناء النظام السياسي القائم، ثم مرحلة «ازدهار» هذا النظام، قبل أن يدخل «مرحلة الأزمة» التي تؤذن بانهيار النظام، وحيث هو مستعد للتنازل أمام القوى الخارجية، مقابل الإسناد المادي والمعنوي في معركته للاستئثار الكامل بالسلطة.. حتى لو أدى كل ذلك إلى تهديد تماسك الدولة نفسها. فذلك أيضاً مّما يفسّر عجز الدولة في البلدين العربيين: السودان واليمن.

٣ ـ ابتسام الكتبي

جزء من المداخلة تناوله د. عبد الشفيع؛ في مسألة أن ثمة أزمات بنيوية متعلقة بتكوين الدولة، كما أن ثمة أزمات متعلقة بالنظام الحاكم. فلو حللنا الدول الثلاث، نرى أن الإشكالية في اليمن هي في النظام الحاكم. أنا أستبعد الفارق بين اليمن والدولتين الأخريين، وهو سؤال دائماً في ذهني، يمكن أن أقارن اليمن بمصر في أن ثمة دولة قديمة في هذه المنطقة، دولة حكمت لعقود طويلة، وظل اليمن متماسكاً. والسؤال الذي أطرحه، هل دخول الجنوب هو ما أضعف الدولة اليمنية؟ أم أن بيت القصيد هو أن سوء إدارة الدولة لعلاقتها مع المجتمع هو ما فاقم القضية، لأنه ليس ثمة توزيع إثني كما هو الأمر في الصومال وفي السودان، وبالتالي هذه ليست أزمة بنيوية، وما لا يكون أزمة بنيوية يكون حالة طارئة، وبالإمكان، لو افترضنا أن النظام الحاكم في اليمن تغير، واتجهت الدولة إلى حالة من التفتت، فهل هذا ممكن أن يعزز فرص هذه الدولة في الاستمرار والبقاء؟ هل المشكلة في الدولة أم في النظام؟

كما علينا أن نعالج مسألة القبيلة، وكونها أقوى من الدولة، فرغم أن النظام الحاكم قوي ومتسلط، لكن في المقابل هو ضعيف، بمعنى أنه لا يستطيع إحكام سيطرته على القبيلة، بالرغم من أن الرئيس آتٍ من تكتل قبلي، من حاشد، بحماية قبلية من الأحمر. وأقارنه بنظام الإمام، وقد استطاع الإمام إحكام سيطرته في ذلك الوقت على القبائل. الجزء الآخر أن هذا النظام القبلي (وهنا أتكلم على الجنوب) تعرّض لتحوّل اشتراكي غريب على نسيجه. فما تأثير هذا النظام الذي جاء مختلفاً عن النظام القبلي؟ وما كان تأثيره في ضعف النظام الاشتراكي والدولة أو في قوتهما؟

أما في ما يخصّ السودان، فأنا أطرح سؤالاً: لماذا يحدث الآن هذا الاتجاه نحو التذرّر والانفصال في الوطن العربي، فهل يأتي هذا الأمر من باب الصدفة؟ أنا لا أملك العقلية التآمرية، لكن لأول مرة في مصر مثلاً، يرى أهل النوبة أنفسهم متميزين، نرى ما يحصل في السودان والعراق والخليج، هل هناك حالة عامة، هل تتداعى أحجار الدومينو؟ أم هي حالات خاصة بحيث صارت هذه المسائل بفعل العولمة والانفتاح تطفو على السطح، ولم نكن نراها قبلاً؟

٤ ـ المولدي الأحمر

أعتقد أن ورقة د. عبد الوهاب الأفندي، وكذلك ورقة عادل الشرجبي، قد بيّنتا حدود مفاهيم مثل: الدولة القوية، الدولة الضعيفة، الدولة الفاشلة، الدولة في طريق الفشل. .إلخ. هذه المفاهيم تذكّرني بمفاهيم من نوع: بلد متخلّف، بلد متقدّم، بلد نام، بلد في طريق النمو. .إلخ، ولكن أين هذه المفاهيم الآن؟ أعتقد أن من أسباب محدودية هذه المفاهيم على المستوى النظري هو أنها وصفية، وهي تبدو أنها صمّمت في إطار ذهني (Doxa) تسيطر عليه حاجة البلدان المتنفذة على المستوى العالمي لأدوات توجيه وإرشاد تقدم النصح لسياساتها الخارجية.

ويتمثل قصورها المعرفي في أنها لا تستطيع النفاذ إلى تصورات قطاعات واسعة من السكان حول الدولة التي تعنيهم. نحن لا نسمع مثلاً في السودان أو اليمن أن المواطنين يقولون بأن دولتهم ضعيفة أو هشّة. بل إن د. الشرجبي، وهو ليس من العامة بل أستاذ جامعي، يقول عن الدولة اليمنية الحالية إنها قوية! أمّا الناس فإنهم يقولون إنها مستبدة أو غير عادلة.

الخلاصة هي: بما أن هذه المفاهيم وصفية خارجية، وتعتمد مقاربة وضعية، فهي يمكن أن تصف لنا ضعف الدولة أو هشاشتها، ولكنها لا تستطيع أن تفسّر ذلك. أرى أن علينا أن نتساءل بجدية عن القيمة الكشفية لمثل هذه المفاهيم في دراسة ما سمته الندوة «أزمة الدولة في الوطن العربي».

٥ ـ مهند مبيضين

في ما يتعلّق بمسألة قوة الدولة في اليمن، في الظاهر، يبدو أن تجربة الوحدة للأسف لم تعمل على توطين مفاهيم الدولة ومؤسساتها، إذ إن هناك فساداً في المؤسسات وعجزاً عن توزيع مكاسب التنمية وفقراً وبطالةً، وهو ما يحيل الدولة إلى دويلات.

لقد قال د. الشرجبي إن أمامنا خمس سنوات لانتظار المصير اليمني، ولكني أرى أن اليمن لن ينتظر سنواتٍ خمساً. لقد تجاوزنا مقدمات العجز إلى حقائق التفكك والضعف.

لكن السؤال: ما الذي سيفيد اليمن في واقعه، إذا ما أردنا تطبيق نظريات التغير الاجتماعي، فإن الحل الوحيد في إحداث تغيير نحو وضع أفضل يتمثل في استثمار قوة النظام لمحاربة الفساد ولتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً.

إذا لم يتقدم اليمن إلى مأسسة الدولة وإنهاء مسألة التوريث قبل بدايتها بولاية أبدية، فإن مصير الانفصال سيكون النهاية المسرعة لحلم يمني، لكن نهاية هذا الحلم ستترك آثارها في المجال الإقليمي، وبخاصة شمال اليمن، بمعنى أكثر وضوحاً إن انهيار اليمن سيجلب الفوضى للجيران.

٦ ـ مصطفى كامل السيد

ملاحظتي الأولى هي أن بعض التفاؤل قد يكون ضاراً عندما لا يساعد على تحديد المسؤولية عن تفاقم الأزمات في المنطقة العربية. لو استمر إلقاؤنا اللوم على الأطراف الخارجية في حالات السودان والصومال واليمن، فلن يبقى أمامنا سوى أن نقف مكتوفي الأيدي عاجزين عن الفعل لأن هذه الأطراف لن تتوقف عن التدخل في شؤون هذه الدول.

في حالة السودان كان هناك اتفاق بين حكومة الخرطوم والقوى الجنوبية طرح صيغة فيدرالية لحل مشكلة الصراع في جنوب السودان، وتخلّت حكومة الخرطوم بعد ذلك عن هذا الاتفاق، ونفس الأمر كان قد جرى في العراق في ظل نظام البعث بقيادة صدام حسين، ورجع هو بدوره عن هذا الاتفاق، ومن ثم استمر الصراع في شمال العراق وفي جنوب السودان. وفي الصومال اضطرت القوى الخارجية، مثل الولايات المتحدة وبعدها الأمم المتحدة إلى الانسحاب بسبب عجزها أمام مليشيات الحرب الصومالية، وكان تدخلها إيجابياً.

وأتساءل في حالتَي السودان والعراق، هل كان من الممكن لنظام غير ديمقراطي أن يقبل بصيغة فيدرالية تضع قيداً على تدخله في شؤون الإقليم الذي يتمتع بالاستقلال الذاتي. هذا صعب في رأيي.

ملاحظتي الثانية تتعلق بمفاهيم الدولة القوية والدولة الضعيفة. ليس هناك بُعد معياري في هذه المفاهيم. الدولة القوية هي التي تتمتع بالاستقلال النسبي والشرعية، والدولة الضعيفة هي التي تفتقد الشرطين. ويمكن أن تكون هناك دولة قوية في الجنوب، مثل الهند والبرازيل وكوستاريكا، ويمكن أن تكون هناك دولة ضعيفة في الشمال مثل إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية.

وإذا كنا لا نرضى عن هذه المفاهيم بدعوى أنها وليدة ثقافات مغايرة، فلنجتهد، ونصكّ المفاهيم الأقرب إلى ثقافتنا، ولكن المفاهيم العلمية يجب أن

تكون مفاهيم عامة عابرة للثقافات، كما هو الحال في مفاهيم الطاقة والكتلة في علم الفيزياء على سبيل المثال.

٧ ـ أحمد حلواني

أريد أن أوضح أن أسباب الفشل التي جرى الحديث عنها في البلدان التي عُدّت فاشلة، تعود إلى الحالة العربية كلها، وليس إلى نظام الدولة بذاتها، أو التأثيرات التي تعرضت لها.

الحالة العربية كما ذكرت ليست أكثر تعقيداً من الحالة الأوروبية قبل الاتحاد الأوروبي، أو حالة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حقق الاتحاد الأوروبي مظلة لمنع فشل أي بلد أوروبي، وقوة الدولة الأمريكية منعت الفشل، أما العرب كلّهم، فلم يستطيعوا أن يؤمّنوا مظلة قومية واحدة؛ فلا الجامعة العربية استطاعت أن تكون مظلة، ولا أوجدنا بديلاً، إذن الفشل في الحالة العربية كلها، ونحن كنخبويين جزء من المشكلة والفشل.

٨ ـ عادل الشرجبي

هناك الكثير من القضايا التي لم أستطع أن أطرحها بشفافية، لأنه مهما كانت أجواء الحريات، ومهما كنت خارج اليمن ولا تستطيع السلطات أن تتعقبني وأنا في الخارج، لكني قبل ذلك، عندما أعلن الرئيس علي عبد الله صالح أنه لن يترشح في العام ٢٠٠٥، وقد نظم مركز الجزيرة في صنعاء ندوة بعنوان «ماذا بعد علي عبد الله صالح؟»، وقد شاركت فيها بنفسي، وأعتقد أن عبد الملك كان في المنصة يومها، وأنا صنّفت المثقفين اليمنيين إلى صنفين: صنف منافق وصنف خائف، وصنفت نفسي في الصنف الثاني، وما زال هذا الخوف يتملّكني حتى اليوم، ولا أستطيع أن أبوح بكل شيء، وكنت أتمنى أن أكون مكان د. عبد الجليل، حتى أكتب عن دولة أخرى، فعندها سوف أكتب عن كل ما أريد. عموماً، أعتبر ما كتبته في ظرف مثل ظرف اليمن كان مكتوباً بحرية، ولو لم يكن المعقب عليّ هو د. أحمد الكبسي لكان شكل الورقة غير ذلك، لكني تشجعت لمعرفتي أن د. أحمد هو من النوع الذي يتقبّل الآخر، ويتقبّل الآراء المختلفة، ولهذا تماديت في طرح بعض القضايا، لكني سوف أرد بشكل سريع على بعض القضايا، ربّما لي وجهة نظر حولها، أما ما أتفق معه، فلن أعلّق عليه، فلا يعتبر أيُّ شخص عدم ردّي على فكرة طرحها تجاهلاً، بل هو موافقة عليها.

في ما يتعلق بالسؤال من د. حسام الدين حول قوة الدولة وأن الدولة لا تستطيع أن تصل إلى المناطق القبلية. الحقيقة أن الكثير من الكتّاب اليمنيين عالجوا هذه القضية، واستندوا إلى كتابات مغدال حول ضعف الدولة وقوة القبيلة أو التنظيمات الوسيطة التقليدية. أنا أعتقد أنه في حالة مثل اليمن، جرى إضعاف كل المؤسسات لمصلحة الأشخاص، أُضعِفَت الدولة لمصلحة الرئيس، وأُضعِفت القبيلة لمصلحة الشيخ، وأُضعِفَ الحزب لمصلحة رئيسه. فليس هناك بالتالي بنية مؤسسية في اليمن تستطيع الاستيلاء على السلطة، كل المؤسسات، حتى الأحزاب. أنا أستغرب، البعض يريد تداول السلطة على منصب رئاسة الجمهورية، وهو رئيس حزب منذ سنة ١٩٥٩، وهو يطالب بالتداول السلمي للسلطة. أنا طبعاً أحيي أ. عبد الملك وقد تنازل بأسلوب ديمقراطي، وهو المثال الأول في اليمن. لكن هناك على الأقل ثلاثة أحزاب لم يتبدل رؤساؤها منذ الخمسينيات، وبالتالي أنا أقول إنه ليس هناك قوة للمؤسسات التقليدية، القبيلة ليست قوية، اليمن عندها مثال كما قلت، هو أن حرب القبيلة على الدولة عسير، ود. أحمد يعرف ذلك، بمعنى أنه لا يمكن لأي مجموعة إذا كانت الدولة دولة مؤسسية أن تقف في وجه الدولة.

تحدث د. محمد عبد الشفيع عيسى ود. ابتسام عن فكرة واحدة، هي أن اليمن كيان مختلف لا يمكن أن يشكل أمة متماسكة. أنا أقول إن هذا صحيح، فاليمن لديه وضع خاص، عبر تاريخه كان يشكل أمة رغم أنه لا يوجد كيان سياسي يطابق هذه الأمة، كان اسم جنوب الجزيرة العربية كله اليمن، لكننا كنّا دولتين لفترات، أو ثلاث دول أو خمساً وعشرين دولة، إلى أن تحققت الوحدة الكاملة في العام ١٩٩٠، وقد تمت وحدتان قبل ذلك في التاريخ اليمني. في الفترة السبئية، ثم في فترة الإمام القاسم في ظل الدولة الزيدية. لكن اليمن كان دائماً أمة واحدة، وكلهم يمنيون، لا أحد يريد أن ينفصل، لكن كل واحد كان يسيطر على المنطقة التي تصل إليها قواته. أما ما يحصل حالياً، فأنا أقول إنه تم إيجاد الهويات الآن، رغم أنها لم تكن موجودة، وأصبحوا في الجنوب يقولون إن اسمهم هو الجنوب العربي، وهي التسمية التي صنعها الاستعمار البريطاني في الخمسينيات والستينيات، ولم يكن ثمة ما يُسمى الجنوب العربي، وتم إيجاد الهويات الآن. أما بالنسبة إلى النظام الاشتراكي وكونه في غير بيئته، وهو ما أسمعه في السعودية. لكن في اليمن، نحن نقول إن العكس الصحيح، أي إن التجربة الاشتراكية بنت دولة، ونحن فرّطنا فيها. في الحقيقة الآن الناس بدأوا يطالبون بعودة الحكم

الاشتراكي، لأن الدولة فيه كانت قوية، لا يستطيع شخص الاعتداء على حقوق شخص آخر. أما الآن، فيُعتدى على حقوقنا في حرياتنا وفي بيوتنا وفي مساكننا، في أشياء كثيرة جداً. ولا يستطيع الشخص أن ينكر هذه الأمور.

كيف يمكن العودة؟ هل المشكلة بنيوية؟ أم أنها طارئة؟ أنا أقول إنها مشكلة بنيوية في النظام لا في الدولة. بمعنى أن الدولة لديها القوة، ولكنها مستغلة لمصلحة أشخاص، فما هو الحل؟ لماذا طرحتُ خمس سنوات؟ لأن هذه الأنظمة الدكتاتورية تتغير عندما يأتي موعد انتقال السلطة. ابن العم يريد جزءاً، الآخر يريد جزءاً، وكذلك الابن، وهكذا. . . لقد أعطيتُ خمس سنوات لأن الرئيس الحالي بقي له ثلاث سنوات في السلطة، حتى أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، وبعد ذلك سنتان. فخلال هذه المرحلة، ستحصل تطورات. أنا أقول إنه إذا لم يحصل في النظام ما يؤدي إلى تغيير جذري أو تداول سلمي للسلطة، فإن حرب ١٩٩٤ التي دمّرت نصف اليمن كانت تحت حجة أن هؤلاء ينقلبون على الدستور. أليس ما يحصل اليوم انقلاباً على الدستور؟ أليس انقلاباً على الثورة والجمهورية؟ اليمن هو الدولة الوحيدة في الجزيرة العربية التي يحق لشعبها أن يتكلم بكل قوة مطالباً بحصة من السلطة، لأننا قدمنا آلاف الشهداء بل مئات الآلاف، لكن الدول الخاملة القريبة منّا التي لم تقدّم أكثر من عشرة جنود منذ استولت عليها الأسر الحاكمة، فليس من حقها المطالبة بالسلطة، لكننا نقول إن هذه المرحلة في اليمن تاريخية وحاسمة، وإذا لم يتمّ التوافق على أسلوب الوصول إلى السلطة وتقاسمها، أتوقع أن هذا اليمن، الذي كنّا نقول إنه عبر التاريخ كان يشكل كياناً مختلفاً، سوف ينهار أو يتشظى أو. . . فالقوة التي أتحدث عنها هي قوة في يد النظام لا في يد الدولة، الدولة ضعيفة والنظام قوي، ربما هذا أهم ما أريد أن أقوله، وأوافق ما طرحه مهند حول الوضع في اليمن، علماً أن لدى اليمن إمكانات كمجتمع وكدولة.

٩ ـ أحمد الكبسي (يردّ)

سألت د. ابتسام إن كان الجنوب قد أضعف الدولة في اليمن، حالما نتأمل كيف كان النظام والقطاع العام في الجنوب في العام ١٩٩٠ كان الهيكل الوظيفي للدولة يضم ٤٥٠ ألف موظف في الجنوب، و٤٥ ألف. . . (مقاطعة: كان مجموع موظفي اليمن عام ١٩٩٠، ١٩١ ألفاً، وهذا موثّق، وهو الآن ٥٢٠ ألفاً. . .). . . والآن نجد أن غالبية المشاركين في التظاهرات المطلبية هم من موظفي الدولة، من العمال والصيادين والسائقين، كانوا كلهم موظفي دولة،

وقد ازداد إذن العبء الهيكلي بسبب موظفي الدولة. مهند أو أحد الإخوان تكلّم على التدخلات الخارجية، التدخلات الخارجية موجودة فعلاً، لكن أيضاً، بالنسبة إلى وثائق الويكيليكس، عندما نتكلم عليها، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحاول في أيّ حال من الأحوال شجب تمرد الحوثيين في الشمال، على الرغم من كلّ الأمور وكلّ الإجراءات. . . الولايات المتحدة لم تحاول أن تشجب، ولكنها أيضاً في تحالف مع النظام بالنسبة إلى مواجهة القاعدة، وكلتا الحركتين هما حركتا تمرّد، وأنا أعتقد أن ما يحصل في صعدة هو خطأ في السياسات، لأنه ما كان يمكن لما حصل في صعدة أن يحصل، ولكن بالنسبة إلى القاعدة، فأعتقد أننا كلنا في مواجهتها لأنها تشكل خراباً ودماراً للبلد.

أقول إنه لا يوجد إصلاح بدون مصداقية، ولا مصداقية بدون مشروعية، وإن الحوار مطلوب أيضاً داخل المؤتمر الشعبي العام حول الإصلاح السياسي كي يدفع باتجاه مقنع للمعارضة السياسية، على أن يُعطى الحزب الاشتراكي بعض المكاسب التي تشجّعه على قبول الحوار منفردة، وضرورة دخول الجميع في الانتخابات الجادة لاسترداد المعارضة إلى ساحاتها السياسية داخل النظام بدلاً من تواجدها خارج المؤسسات، وما ينتج من ذلك، وما ينتج من محاولات مستقوية بالخارج إقليمياً وعالمياً، إضافة إلى الانحياز إلى لعبة المتمردين على الدولة.

١٠ ـ عبد الوهاب الأفندي (يردّ)

قبل الإجابة عن التساؤلات، أنا اكتشفتُ قبل أن آتي أن ثمة نقصاً في ورقتي كنتُ أحاول أن أذكره وأن أتمّه، وهو يتعلق بالاقتصاد، فأنا لم أتناول الجانب الاقتصادي في الورقة كما ينبغي، خصوصاً أن جزءاً من سياسات الحكومة الحالية كان انتهاج السياسة النيوليبرالية، أو كما قال أحد المعلقين «النيوليبرالية الإسلامية». هذه النيوليبرالية، وقد زيد عليها النفط، أَوْجَدَتْ (كما في الدول العربية الأخرى)، ممارسة الخلط بين الثروة والسلطة، وولّدت نوعاً من الفساد المقنن، أو العمل السلطوي الاقتصادي، هناك شركات، هي شركات خاصة، لكنها مثلاً ممولة من الدولة، بصورة غير مباشرة، مثل شركات الحزب الحاكم وشركات الجيش وشركات الأمن وشركات أخرى للولايات، وقد أصبح هناك نوع من الخلط بين السلطتين الاقتصادية والمالية من ناحية، والسلطة السياسية من ناحية أخرى، وهذا ما أدى دوراً في إيجاد الدولة الموازية، الدولة البديلة التي ذكرها أخونا عمرو، وقد أصبحت عدة دويلات كذلك، لا دويلة واحدة، بل

دويلات موازية في عالم الاقتصاد، وهذه نقطة تحتاج إلى تطوير.

أثار الأخ حسام نقطتين، وكذلك الأخ محمد عبد الشفيع، حول مسألة الليبرالية والدولة، وأن دولنا العربية دول ملفقة. حقيقة الأمر أنه ليس في العالم دول ملفقة، مصر واليمن والعراق والسودان كانت دولاً موجودةً في وقت كانت فيه بريطانيا وفرنسا تسكنها قبائل متوحشة. فرنسا مثلاً ليست دولة طبيعية، في القرن التاسع عشر الدماء التي أريقت في فرنسا من أجل فرض الفرنسية كلغة، وفرض الثقافة الباريسية على الآخرين مهولة، الاختلاف هو أنه الآن لم يعد ممكناً في عصرنا هذا القيام بما فعلته بريطانيا من أجل إخضاع اسكتلندا وويلز وإيرلندا، وما جرى في إيطاليا من أجل توحيدها، هذا لم يعد ممكناً بسبب الظروف الدولية والأوضاع العالمية والعولمة. . . العامل الخارجي يقوم بدور إذن، في ما يتعلق بالسودان مثلاً، الولايات المتحدة والدول المجاورة مثل إثيوبيا، بذلت جهوداً من أجل الحفاظ على وحدة السودان أكثر مما بذلته الحكومة السودانية. فقد كانت خائفة من التوقعات التي تقول إن جنوب السودان سيكون دولة فاشلة، وسيكون لهذا ضرر على الدول المحيطة الحليفة للولايات المتحدة، فكان الضغط على مصر من أجل أن تؤجل الحركة الشعبية هذا الاستفتاء لمدة ثلاثة أعوام، لكن المشكلة في ذاك الوقت أن قوة الدفع كانت وراء حق تقرير المصير في الجنوب، وقد وصل إلى مرحلة لا تستطيع الحركة الشعبية معه أن تقف أمامه. كانت الحركة تتكلم على الوحدة، لكنها بعد أن رأت موقف الشارع الجنوبي، أصبحت خائفة. واعتبرت أن كلامها على الوحدة سيسقطها. إذن الإخفاقات وأسبابها، صحيح أن جزءاً منها سياسي يتعلق بما ذكرتُه من طبيعة الدولة، النميري مثلاً، في أيامه، كان النظام في أفضل حالاته، وكان الجنوبيون سعداء بوضعهم، ولم يكن هناك أي سبب لكي يغيروا الأمر، لكنه قرر بنفسه في وقت من الأوقات، أن يغير هذه التركيبة. في اتفاقية أديس أبابا، منصوص أنه إذا أريدَ تغير أي نص فيها، لا بدّ من الاستفتاء، لا بدّ أولاً من أن يوافق عليها ثلثا المجلس الجنوبي، ثمّ تعاد إلى الاستفتاء، وبدون استفتاء، ستُقسم السلطة الانتقالية إلى ثلاث سلطات. وهو ما يحصل الآن في اتفاقية السلام الشامل، وكان هناك حاجة إلى بعض المرونة من جانب الحركة الشعبية والنظام، فلو جرى مثلاً الاتفاق على تقاسم حقيقي للسلطة بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني لكانت الحالة مختلفة، لكن المؤتمر الوطني ظلّ يفرض أموراً لا معنى لها، مثل قانون الأمن الوطني، بدون مشاورة شركائه في السلطة، فيئسوا من أن يكون لهم دور في السلطة إلا عبر حرب ثانية.

أما في ما يتعلق بقضية المصطلحات، وهذه نقطة مهمة، فيجب أن أوضح أني لم أقل إن مفهوم الدولة الفاشلة غير مفيد كلياً، بل حاولتُ أن أدقق المفهوم بحيث ينطبق على حالات تكون واضحة، لا يمكننا أن نصف كل حالة بالفشل، والأمر نفسه بالنسبة إلى الدولة الضعيفة. كما إني لم أتكلم على الثقافة الغربية، بل تكلمت على الأيديولوجية النيوليبرالية. ثمة ارتباط بين بعض المفاهيم وبعض الأيديولوجيات.

كان ثمة سؤال عن المشروع السوداني، وسبب عدم نجاحه، رغم أنه كان واعداً. ثمة أكثر من خلل، ثمة خلل في المشروع نفسه، وفي الحديث عنه. مثلاً حصل ربط أكثر من اللازم بين الإسلام والعروبة، وبالنسبة إلينا في السودان، كبلد متعدد الأعراق، حتى في دارفور وغيرها، الناس ليسوا عرباً، هم مسلمون وليسوا عرباً، مثل إخواننا الأكراد. فعندما تُدخل الهوية العربية وتحاول فرضها... كان لجون غارنغ مقولة مشهورة، كان يقول «إن الله كان لديه حكمة في أن يخلقنا غير عرب، ثم تأتون لتجعلوا منا عرباً بالقوة». المطلوب كان بعض التساهل في الموضوع.

المسألة الثانية كانت في التطبيق، ففي نهاية الأمر، مثل المشروع القومي في العراق، كان الأمر عبارة عن حكم أسرة أو شخص واحد، وقد تزايدت العزلة، ليس فقط للقوة السياسية والأحزاب، بل أيضاً لكل الناس، حتى الإسلاميون وجدوا أنفسهم في النهاية في الشارع. هذه الأنظمة هي أنظمة الثقب الأسود، هي أنظمة انكماشية، يبعدون الأشخاص باستمرار. جزء كبير من أزمة دارفور كان بسبب إبعاد الإسلاميين الذين كانوا من دارفور في السلطة. عندما عومِلَ كل الدارفوريين في السلطة على أنهم خونة ومن جماعة الترابي، قُطعت الحبال. مثلاً قام تمرد في دارفور في التسعينيات، وأُخمدَ خلال أسبوعين لأنه كان ثمة عناصر في دارفور تتعاون مع السلطة، لكن عندما أتى التمرد الأخير، لم تجد السلطة من يتعاون معها.

١١ ـ سحر محيي الدين (تردّ)

سأتحدث عن نقطة واحدة ألا وهي مسألة التصنيفات والمفاهيم الواردة مثل الدول الفاشلة، المارقة وإلى ما آخره من تصنيفات، التي دار حولها الكثير من الجدل خلال هذه الندوة، وأريد أن أبدي الملاحظات الآتية:

١ ـ وجود أكثر من جهة واحدة تقوم بالتقييم وإعداد هذه التقارير، فإلى

جانب **مجلة السياسة الخارجية**، فإن هنالك على سبيل المثال دورية **السياسة** التي تصدر بالتعاون مع وقفية السلام، وهو مركز أبحاث أمريكي يهتم بالصراعات الدولية وسبل إدارتها وحلّها. قامت هذه الجهة بإصدار تقريرها السنوي السادس، الذي قام بتصنيف الدول إلى ٤ مجموعات:

(١) الدول المستنفرة ويبلغ عددها ٣٧ دولة. .

(٢) الدول المنذرة بالخطر وعددها ٩٢ دولة. .

(٣) الدول المتوسطة الخطر وعددها ٣٥ دولة.

(٤) الدول المستقرة وعددها ١٣ دولة.

٢ ـ يعكس المجموع الذي تحصل عليه كل دولة مجموعة مؤشرات الفشل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مثل المظالم الاجتماعية، وعدم العدالة وحقوق الإنسان وإعطاء هذه المؤشرات نسبة مئوية.

٣ ـ يتم جمع البيانات عن الدول المعنية في فترة زمنية طولها عام، ويتم الاعتماد في جميع البيانات على المصادر الإخبارية المتاحة التي ندرك تماماً عدم حياديتها ونظام الكيل بمكيالين الذي يتّبعه أغلبها.

٤ ـ لا يطرأ أي تغيير على المؤشرات الدالة على فشل الدولة، ولا يتم اعتبار التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين هذه الدول.

٥ ـ لا يتمّ أي تغيير من عدد الدول التي يشملها المقياس، مما لا يعطي صورة حقيقية وإثبات أن الأنظار موجهة نحو عدد من الدول بدون غيرها.

١٢ ـ عبد الجليل المرهون (يردّ)

لقد أصابت مارينا أوتاوي في توصيفها للصومال بأنها دولة كاملة الفشل، بل وتكاد تكون منهارة. كذلك، صحيح القول إن خسارة دولة ما، كما هو حال الصومال والسودان، لجزء من ترابها الوطني يُمثل صورة من صور الفشل. الصورة الثالثة لصور الفشل التي تحدثت عنها أوتاوي هي تلك المتعلقة بعجز الدولة عن تلبية متطلبات شعبها، كلياً أو جزئياً، إذ فرقت بين دولة فاشلة فعلياً، أو في طريقها إلى الفشل، أو ذات حالة مأزومة. وفي هذا التعريف، الأكثر اتساعاً، يدخل كلٌ من الصومال والسودان واليمن، إضافة إلى أخرى عديدة في كل من آسيا وأفريقيا.

وبالنسبة إلى دول العالم الثالث عامة، ثمة سؤال يفرض نفسه وهو: هل تكون التنمية الاقتصادية، الدافعة باتجاه تلبية الاحتياجات المادية للسكان، هي السبيل لتحاشي فشل الدولة أو تأزمها الداخلي؟ أو أن الحل يكمن في إيجاد أو تطوير خيارات المشاركة السياسية، ودفع المجتمع لاحقاً ليكون طرفاً أساسياً في عملية الارتقاء بالتنمية الاقتصادية، بدل أن تغدو الدولة مسؤولة عن كل حاجاته المادية؟

وسوف نعيد السؤال على النحو التالي: هل يجب أن تلزم الدولة نفسها بأن تغدو أداة توزيعية، تكفل إيصال الثروة لكافة السكان، ويكون ذلك مصدر شرعيتها الأساسي؟ أم تبني هذه الدولة لنفسها شرعية أخرى تقوم على المشاركة السياسية الواسعة، وتحدّ من دورها كأداة توزيع للثروة، أو ربما للخدمات أيضاً، حيث يترك ذلك للقوى الأخرى غير الدولتية؟

في واقعنا الراهن، ربما بدت «الشرعية التوزيعية» (أو شرعية الإنفاق) أكثر إلحاحاً لدول العالم الثالث، أو لنقُل لغالبيتها العظمى. ولكن هل يبدو تحقيق هذه الشرعية أمراً يسيراً، أو حتى متاحاً، بدون الارتكاز على تنمية إدارية سليمة، تستند بدورها إلى واقع سياسي صحي ومعافى، أو لنقُل قدراً معقولاً من الإصلاح السياسي؟

هذا الأمر، يحيلنا إلى سؤال أزلي يدور في هذه المنطقة، وهو: هل يجب على الدول العربية البدء بالتطوير السياسي أم الاقتصادي؟

بدايةً، استهوت البعض ما يمكن أن نطلق عليه بـ «الغواية الآسيوية». هذه الغواية التي تقول إن التطور الاقتصادي يمكن أن يتعايش جنباً إلى جنب مع الضمور السياسي. والحقيقة أن هذه مقولة مضللة.

إن النمور الآسيوية استفادت في نحو ثلاثة عقود من تحول تاريخي شهده النظام الاقتصادي العالمي. ولكن حيث إن التجربة الآسيوية لم تكن محصنة بسياج من الحريات والشفافية السياسية، فقد حدث ما حدث في نهاية المطاف. وآسيا نفسها عادت لاحقاً لتقرّ بضرورة البناء الديمقراطي لتأمين مسيرتها الاقتصادية. ولننظر إلى التحولات السياسية، التي شهدتها كلٌّ من سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان، فضلاً على إندونيسيا، وبعد ذلك تايلاند.

كذلك، بات واضحاً اليوم أن الصين تقف على مفترق طرق إمّا الأخذ

بالإصلاح السياسي أو اصطدام نهضتها الاقتصادية الصاعدة بحقائق العالم المتغير، الذي لم يعد فيه مجال للفصل بين السياسي والاقتصادي.

فهل يا ترى يأتي العرب للأخذ بنموذج خلص أصحابه إلى القول بضرورة تغيير ركائزه؟ هذا ما لا ينبغي الوقوع في فخّه وشراكه.

ونخلص من ذلك إلى القول إن الدعوة إلى تقديم الإصلاح الاقتصادي على الإصلاح السياسي هي دعوة لوضع العربة أمام الحصان.

إن قدراً معقولاً من التحديث السياسي يُمثّل قاعدة لا غنى عنها لأي مشروع تنموي يُمكنه تحقيق «الشرعية التوزيعية» للدولة، التي يمكن أن تكون بدورها مدخلاً إلى تطوير الأشكال والصيغ الأخرى للشرعية. وفي ذلك حصانة من خطر الوقوع في ما يُعرف بفشل الدولة.

الفصل الرابع

الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية

(١)
أزمـة الاندمـاج والهويـة

فالح عبد الجبار(*)

بناء الأمة والانقسامات الإثنية الدينية: التجربة العربية

هذه الورقة هي خلاصة مكثّفة لمشكلة بناء الأمة (Nation-building) في المنطقة العربية، تعتمد تعيين المفاهيم الأساسية، وتقديم إطار تاريخي ـ مفاهيمي لمناقشة القضية قيد البحث، وهي: بناء الأمة، والانقسامات الإثنية والدينية في التجربة العربية، في سياق نموذج بناء الأمم من فوق في مجتمع انتقالي زراعي إلى حديث.

في **القسم الأول** نطرح فرضيات أساسية مستمدة من التجربة العملية ـ النظرية لبناء الأمم في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، لتمييز بناء الأمم من أسفل من بنائها من فوق، ودور الدولة في ذلك.

وفي **القسم الثاني**، نتناول التجربة العملية في الوطن العربي على ثلاث

(*) سوسيولوجي عراقي، مدير المعهد العراقي للدراسات الاستراتيجية.

مراحل، هي المرحلة الزراعية، المرحلة الحديثة، المرحلة الراهنة، مركّزين على نموذج الدولة وتفاعله مع البيئة المجتمعية، في مسار مزدوج هو بناء الأمة، والانتقال إلى المجتمع الحديث، في عملية دولتية احتكارية تجري من فوق.

أولاً: الفرضيات

الفرضية الأولى: لا تنمو الأمم على الأشجار، فهي لا تنتمي إلى حقل الطبيعة، بل إلى حقل المجتمع. الأمة، الدولة القومية، والنزعة القومية ظاهرات حديثة تنتمي إلى العصر الصناعي، ولا سابق لها قبله، وهي ابتكارات اجتماعية، ثقافية وسياسية، أي إنها اصطناع بشري.

الفرضية الثانية: الرقعة العربية دخلت عصر القوميات في إطار الإمبراطورية العثمانية، أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، **في إطار مجتمع زراعي** مركزي (مصر)، أو شبه مركزي (العراق)، أو قبلي ـ مركزي (ليبيا ـ تونس ـ المغرب)، أو نمط قبلي مشظّى (الجزيرة العربية). وهي نقاط انطلاق شديدة التباين.

الفرضية الثالثة: إن بناء الأمم الحديثة، على قاعدة أن لكل أمة دولة، كان مشروطاً في القرن التاسع عشر بأن الأمة يجب أن تتوافر على مقومات أساسية هي: الكفاية العددية والكفاية الاقتصادية والكفاية العسكرية... إلخ. وقد قام بناء الأمم على ثلاثة مستويات هي:

مستوى أول: المقاربة الاقتصادية: يرتكز على بناء شبكة اتصال وتواصل من الإنتاج والتداول والتبادل، والتفاعل (مصانع ـ سكك حديد ـ خطوط تلغراف)، الذي يولّد ما أسماه دوركهايم «التضامن العضوي» بديلاً من التضامن «الميكانيكي» لأواصر القرابة في المجتمعات القروية والتجمعات القبلية.

مستوى ثانٍ: المقاربة الثقافية: بناء شبكة اتصال وتواصل ثقافية (الكتاب/ الجريدة/ المدرسة/ الجامعات/ الفن/ التلغراف/ الراديو، والآن التلفزيون/ الإنترنت/ الموبايل)، التي تخلق ثقافة ومخيلة جمعية وتدعمها برموز وعلامات ذهنية وبصرية.

مستوى ثالث: المقاربة السياسية: بناء جهاز سياسي مركزي (عاصمة/ عملة موحدة/ جهاز إداري موحّد... إلخ) يفرض سلطة على الإقليم ويمثله، ويتفاعل معه.

الفرضية الرابعة: بعض الأمم بدأت من المستوى الأول (الاقتصادي)، أو الثاني (الثقافي) (أغلب أوروبا الغربية وأمريكا)، وهو نموذج بناء الأمة من أسفل. أمم أخرى بدأت **بناء الأمة من أعلى** (المستوى الثالث ـ السياسي)، وهو أغلب البلدان النامية، ومنها الرقعة العربية. **بناء الأمم من أعلى** أضعف بسبب قصر امتداده التاريخي، وهزال مؤسساته الحديثة.

إن بناء الأمة ليس معطى نهائياً، ولا بد من إنتاجه وإعادة إنتاجه، من خلال أيديولوجيا جامعة، ومشاركة سياسية، ومشاركة اقتصادية، ومرونة تكيف النظام (أو النظم) السياسية مع التغيرات المجتمعية، ويصح هذا بدرجة كبرى على البلدان العربية.

الفرضية الخامسة: إن الأمة جماعة قومية ذات خصائص مشتركة (لغة، دين، عرق، تاريخ)، والدولة جهاز للإدارة في رقعة إقليم محدد، أما القومية فهي الحركة والمشاعر الآراء الرامية إلى جمع الأمة في دولة، انفصالاً عن كيان أكبر، أو دمجاً وتوحيداً لكيانات أصغر.

الفرضية السادسة: إن التجانس المجتمعي، الناشئ عن المقاربات الثلاث (في الفرضية الثالثة)، الأولى والثانية والثالثة، وهو شرط أساسي لبناء الأمة، لا يتحقق إلا بمدى تاريخي طويل لفك الجماعات الزراعية (قبائل/ طوائف/ طرق صوفية/ أصناف حرفية/ تجمعات دينية) وإشراكها المتدرّج، وهذا شرط حاسم لبناء الأمة في الفضاءات المجتمعية ذات التعدد الإثني ـ الديني ـ المذهبي. العوامل المقررة للتجانس: المشاركة السياسية، المشاركة الاقتصادية، المشاركة الإدارية، المشاركة الثقافية.

الفرضية السابعة: إن عصر العولمة، إذ عمم قيم الديمقراطية، والاستقلال الذاتي، وحقوق الأقليات، قد أذكى الوعي الجمعي عند الإثنيات والجماعات (المذهبية/ الدينية) حيثما كانت هذه تعاني فعلاً أو تتصور أنها تعاني الإقصاء والحرمان.

الفرضية الثامنة: ابتكرت التجربة العالمية أنماطاً من المشاركة للأقليات والجماعات مثل الإدارة المحلية/ الحكم الذاتي/ التوافقية/ الفيدرالية، لتخفيف نموذج الدولة المركزية الواحدية (Unitary State)، التي لم تعد تصلح لتمثيل التعدد المجتمعي حتى في ظل الديمقراطية البرلمانية.

ثانياً: التجربة العربية

اعتماداً على هذه **الفرضيات الثماني**، يمكن **تقسيم تاريخ الوطن العربي في القرن العشرين** إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (الزراعية) اتسمت بما يلي:

إن بناء وعي الذات القومي العربي بدأ في إطار ثقافي (مثقفو الشام في القرن التاسع عشر)، وانتقل إلى إطار سياسي لامركزي ـ اتحادي، أوائل القرن العشرين (جمعيات العهد، المؤتمر العربي بباريس ١٩١٣)، ثم انتقل إلى إطار سياسي مركزي (حركة الشريف حسين ١٩١٧)، وتحول إلى الاقتران بالبعد الاجتماعي (الاشتراكية) (بعد الحرب العالمية الثانية).

انطلقت هذه الحركات كلها في بيئات ما قبل قومية، أي زراعية، متشظّية؛ التنظيم الاجتماعي فيها يقوم على **القبيلة، الأسرة الممتدة، تضامنيات الأحياء والأصناف والطرق، عصبيات المدن، في إطار وعي ديني و/ أو قرابي.**

إن الفكرة القومية، والقوى المجتمعية المساندة لها، كانت، حتى ذلك الحين، نخبوية **محدودة** عند طبقة **المتعلمين والبيروقراط**، وسط **محيط متلاطم من الأمية**، والعصبية والانغلاق.

وقد اكتسبت الفكرة القومية اتساعاً بفعل محفزات خارجية (الاستعمار، الاحتلال) وضد حاملي هذه المحفزات (الإدارة الكولونيالية) أكثر مما انطلقت بفعل ديناميات داخلية (نمو الإنتاج الصناعي، بروز المدن، ظهور واتساع الطبقات الوسطى الحديثة، وسائل الاتصال والمواصلات الحديثة. . . إلخ).

نمت الحركة القومية العربية في إطار بنية ثقافية ـ مجتمعية تقوم على فكرة الدولة المقدّسة (الإمبراطورية العثمانية) وليس الدولة القومية الحديثة.

انتهت هذه المرحلة في النصف الأول من القرن العشرين، بالخروج من نطاق الدولة المقدّسة، وبناء الدولة الوطنية (الإقليمية) الحديثة في مناطق التقسيم الإداري العثماني، على شكل دول قطرية. وهي دولة قومية محلية، جزئية، إذا نظرنا إليها من موشور الدولة ـ الأمة العربية، ودولة مركزية توحيدية، إذا نظرنا إليها من موشور وظيفي، كونها تفك عزلة الجماعات المحلية وتبني جماعة وطنية، موحدة، أكبر، لكنها دول تجزيئية منظوراً إليها من وجهة بناء الجسد الأكبر للأمة العربية.

المرحلة الثانية (الحداثية):

دشّن النصف الثاني من القرن العشرين نموذج الدولة المركزية التسلطية (Authoritarian) (العراق ـ سورية ـ مصر ـ الجزائر ـ تونس ـ اليمن)، أو نموذج الدولة المركزية السلطانية (السعودية ـ المغرب ـ الأردن). واتسمت عمليات بناء الأمة في هذه الدول الإقليمية بأنها نموذج البناء من فوق، واعتمدت كلها نموذج الدولة الواحدية (Unitary State)، بشكله البريطاني أو الفرنسي.

أما استراتيجيات بناء الأمة فكانت:

ـ استراتيجية إدارية ـ عسكرية (مصر ـ العراق ـ سورية)، أي الاعتماد على جهاز مركزي، وجيش قوي، ونظام عسكري أو شبه عسكري.

ـ استراتيجية حربية ـ دينية (السعودية ـ ليبيا ـ المغرب)، (ويمكن أن نضيف استراتيجية قبلية ـ كولونيالية: الخليج).

ـ استراتيجية توافقية طائفية (لبنان).

في معظم هذه الحالات، كان النظام السياسي محتكَراً من جانب العسكر (أو من جانب حزب واحد أو أسرة واحدة). أما المشاركة السياسية والاقتصادية فإنها بقيت محدودة وانتقائية، خصوصاً أن الاقتصاد الريعي (عوائد النفط و/أو المعونات الخارجية)، بقيت متركّزة في يد دولة احتكارية ضيقة التمثيل، أما المشاركة الإدارية فلم تكن بحال أحسن (في الأجهزة البيروقراطية كما في الجيش والمخابرات). وأخيراً، تعرّضت المشاركة الثقافية لكل ضغوطات الواحدية الأيديولوجية، وهيمنة الدولة على مؤسسات إنتاج المعرفة، وإنتاج تداول المعلومات.

المرحلة الثالثة (أزمة التفكك):

أثمرت المرحلة الحالية توترات جوانية تكاد تودي بما تحقق من خطوات في بناء الأمة خلال المرحلتين الأولى والثانية، فمنذ الثمانينيات واجه الوطن العربي جملة تحولات.

إن النموذج المركزي أعطى كل ما عنده، وبات **يهدد تطور الأمة** بالذات. إن هذا النموذج تعرّض لتحديات خارجية أضعفته (العدوان الإسرائيلي/ العدوان الأمريكي. . . إلخ)، في حين إن جاذبيته المجتمعية وكفاءته كانتا تتدنيان باستمرار.

في هذه النقطة حصل تحول وانعطاف باتجاه تنامي الاحتجاج الاجتماعي الفئوي (طائفة، مذهب، منطقة) ليحل محل الانقسامات الاجتماعية (الطبقات ـ ملاّك الأرض ـ رأس المال الخاص ـ العمال).

وترسّخ هذا الانعطاف بصعود الإسلام السياسي، الذي أعطى للانقسامات الجزئية المذكورة عمقاً أكبر، ترسخ بتحول الثقافة السياسية في الوطن العربي من الفكر القومي/ الاشتراكي إلى الإسلامي.

هنا بالذات **بدأ تسييس الهويات الجزئية، وبالذات الدينية ـ المذهبية، إلى جانب الهويات الإثنية الأقدم عهداً** (الكرد والتركمان والآشوريون في العراق/ المسيحيون في السودان/ البربر في الجزائر).

وانتقل التسييس، في حالات معيّنة، إلى الطابع العسكري (حرب المليشيات)، كما هو الحال في جنوب السودان/ والعراق بعد الاحتلال. لكن معظم النماذج استمرت في التسييس: الجنوب بإزاء الشمال في اليمن، الحجاز بإزاء نجد في السعودية، والجنوب المسيحي بإزاء الشمال المسلم في السودان (لربما تجب إضافة الهوية الأمازيغية ـ البربر ـ في الشمال الأفريقي من الوطن العربي).

إن الاستراتيجيات السابقة ونماذجها السياسية (التي برزت في المرحلتين الأولى والثانية) لم تعد أدوات كافية، أو صالحة لبناء الأمة في المستوى المحلي (القطري)، وهي قطعاً ليست صالحة بأي حال لبناء الأمة في المستوى الأشمل (القومي).

ونوجز البحث بالقول: إن أي استراتيجية جديدة لا بد من أن تقوم على:

ـ تأسيس **شرعية الدولة** بوسائل التفويض الشعبي (الانتخابات)، بفتح باب **المشاركة السياسية** بلا قيود.

ـ فك الاحتكار (الاقتصادي) للدولة، وتوزيع الموارد بوسائل متعددة: **اللامركزية السياسية** الإدارية للمناطق بإدارة وموارد ذاتية، فتح اقتصاد السوق، توزيع عقود الدولة على المناطق وعلى أوسع قطاعات رجال الأعمال (القطاع الخاص).

ـ فك الاحتكار الإداري، أي فتح باب المشاركة في الأجهزة البيروقراطية والعسكرية على كل المناطق، والجماعات المحلية.

ـ فتح باب المشاركة الثقافية، وذلك بتعميم أجهزة التعليم، وإنهاء احتكار الإنتاج الثقافي، وإنتاج المعلومات وتداولها.

ثالثاً: إشكاليات الوطني والإثني/ المذهبي في العراق

سنبدأ مبحثنا هنا ببعض الملاحظات العامة عن طبيعة الأمة، والنزعة القومية، وبناء الأمة في دولة، لنمضي بعد ذلك إلى تحرّي جذور الهوية الوطنية العراقية ودخولها في نزاع أو توافق مع الثقافات السائدة (الدين) أو التنظيمات الاجتماعية السائدة (الطرق الصوفية، القبائل)، أو القوى الاجتماعية الصاعدة أو النازلة (ملاّك أرض، رجال دين، طبقات وسطى حديثة. . . إلخ).

يميل التخيّل القومي، بعامة، إلى أن يسبغ على الجماعة القومية أعماقاً تاريخية سحيقة، جامحة، وتُسعفه في ذلك حقيقة أن العناصر التي تؤلف محددات الأمة، مثل اللغة أو الثقافة، أو الدين، تملك مثل هذا التاريخ الموغل في القِدَم. ولكن لا اللغة، ولا الدين، ولا الثقافة، هي بذاتها أمم، ناهيك عن أن تكون دولة ـ قومية.

تُعدّ النزعة القومية (Nationalism) والأمة (Nation) والدولة القومية (Nation-State) (أو الدولة ـ الأمة) ظواهر تاريخية فتية، إن جاز التعبير، لا يزيد عمرها على قرون عدة. أما اليوم، فغدت الدولة القومية الشكل السياسي أو التنظيم السياسي الشامل المعترف به. وإن هذا النمط من التنظيم السياسي يفترض تطابقاً بين الحدود السياسية للدولة وحدود الأمة (أو الإثنية)، بحسب القاعدة الشائعة[1].

إن جانباً من تاريخ القومية والقوميات يبين لنا أن الحدود الإثنية، أي حدود أمة معيّنة، تتعينّ أو تخلق (أو تخترع اختراعاً) على أساس الثقافة (Culture) بالمعنى السوسيولوجي للمفهوم. لكن إذا كان تمييز الإثنية يتم بواسطة الثقافة، فإن مفهوم الثقافة ذاته يبدو أعوص من أن يحدد (حتى عام ١٩٥٤ أحصى باحث أمريكي قرابة ١٦٤ تعريفاً مختلفاً للثقافة في ميدان السوسيولوجيا).

١ ـ تعيين حدود الأمة

وبالفعل، لو قصدنا تعيين الأمة (الإثنية) بالثقافة، فإن الثقافة ذاتها تبدو عصية على التعيين. ففي ميدان الدراسات القومية تتجلى الثقافة في صورة اللغة (نظام الاتصال الاجتماعي وأداة حفظ ونقل المعرفة والقيم)، أو في صورة الدين

(١) Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Oxford: Blackwell, 1992), p. 1.

الموحّد (الإسلام، المسيحية، اليهودية)، أو الدين الطائفي، أو الدين الإصلاحي، مثل البروتستانتية بإزاء الكاثوليكية، أو الإصلاح الإسلامي بإزاء الإسلام الصوفي، أو أن الثقافة تتبدى في صورة العرق. وناقش إرنست غيلنر بأن القومية الأفريقية ركّزت على الزنوجة (العرق الأسود) بإزاء العرق الأبيض، متجاوزة التماثل اللغوي والثقافي ـ الديني الذي نشأ في ظل الإدارات الكولونيالية. ولما كانت الجماعات الأفريقية عاجزة عن خلق ثقافة عُليا موحدة، ومجانسة، فقد التمست في الفارق العرقي أداةً للتمايز عن الآخر، ولتأسيس هوية جامعة[٢].

ولو حصرنا تعيين المجموعات القومية والإثنية في المميز اللغوي وحده (تاركين جانباً الفوارق الثقافية الأخرى)، لوجدنا، تبعاً لحسابات أحد منظّري الدولة القومية (إرنست غيلنر) أن هناك ٨٠٠٠ مجموعة لغوية في العالم. زد على هذا أن عدد الدول في العالم لم يبلغ بعد ٢٠٠ دولة، وأن قلّة من هذه الدول تستطيع الادعاء بامتلاك «تجانس إثني»، أو «نقاء قومي». بتعبير آخر، إن التناسب بين الدول ـ القومية الفعلية، أي المتحققة، والقوميات الكامنة (أي غير المتحققة في دولة) هي واحد إلى عشرة[٣].

إن الحدود القومية أو الإثنية تتعين، أو تُخلَق، أو تُخترع على أساس محددات ثقافية متنوعة ـ وهناك تعيين عام يعرّف الجماعات القومية على أساس الثقافة، لكن الثقافة بدورها تميّز على قاعدة اللغة، أو الدين، أو العرق، وهلّم جرّاً.

٢ ـ ثلاثة محددات

وعلى أيّ حال، تبرز الإثنيات في الميدان المحدد (القومية) متمايزة على أساس لغوي، أو ديني، أو عرقي، وإن هذه التمايزات تشكل عناصر في ثقافة الجماعات المعيّنة. ونجد دولاً أو جماعات لا تتوافر على أي عنصر مشترك من هذه العناصر (الهند مثلاً)، كما نجد دولاً أو جماعات تتطابق وتجتمع فيها العناصر الثلاثة (اليابان مثلاً).

بداهة، يعني ذلك أن ثمة صراعات قومية فعلية تلوح في الأفق، أو كامنة في رحم المستقبل، في لحظة تبدو فيها أمواج النزعة القومية وكأنها تصل إلى

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٥.

الذروة التي لا حراك بعدها، خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار آخر التجارب التاريخية (تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، وتفكك يوغسلافيا. . . إلخ).

ثمة كثرة من الدول ـ القومية (= الدولة ـ الأمة) هي نتاج انشطار ذاتي من الإمبراطوريات القديمة لتكوين وحدة سياسية جديدة، ترتكز على مجتمع صناعي حديث. وهناك دول ـ قومية هي نتاج الشطر الكيفي لمثل هذه الإمبراطوريات، أي الشطر الكيفي لأصقاع خالية من مجتمعات صناعية كهذه على يد القوى الكولونيالية في القرنين التاسع عشر والعشرين؛ وهناك دول ـ قومية نشأت عن اتحادات قبلية ما قبل ـ سياسية. ومهما يكن أصل النشوء، فإن الدولة القومية، أي هذه الوحدة السياسية الجديدة القائمة أحياناً على مجتمع صناعي، أضحت الفرد الشامل في التاريخ أو، بحسب تعبير هيغل، الفرد الحقيقي الفاعل في التاريخ العالمي[٤].

ويبدو نشوء الدولة القومية بمثابة عملية مستمرة، تتم في التاريخ المعاصر، على شكل موجات متعاقبة يقلّد فيها الأخلاف الأسلاف، ويستنسخون نماذج قائمة أصلاً، بنوع من «القرصنة» (بحسب تعبير ب. أندرسون في مؤلفه: **المجتمع المتخيّل** (*Imagined Community*).

ومن الواضح أن ليس بالوسع تمييز النزعة القومية من الدولة القومية مفهومياً فحسب، بل إن تطور الاثنتين قد يفترق في الزمان. ويبدو أن النزعة القومية، كمفهوم ونظرية وحركة أو أيديولوجيا، برزت إلى الوجود بعد، لا قبل، الظهور الفعلي لأوائل نماذج الدولة القومية في العالم، ونعني بالتحديد النموذجين السباقين، الإنكليزي والفرنسي. وجاءت عملية التنظير الفكري لمفهوم الأمة وتحققها في دولة بعد ذلك الزمن بكثير. قد يدفعنا ذلك إلى التساؤل في ما إذا كان البُناة الأوائل للدولة القومية مدركين لما هم صانعوه، أو لطبيعة المشروع الذي نفّذوه، على غرار القوارب السابقة لأرخميدس، التي طفت مع أصحابها من دون عون من أي نظرية عن الصلات المعقدة بين حجم ووزن الجسم العائم ووزن السائل المزاح.

وإذا كان الإنكليز والفرنسيون خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد شرعوا في بناء دولتهم القومية وفق التسلسل التالي: دولة ، أمة ، نزعة قومية ،

---

(٤) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Hegel's Philosophy of Right*, translated by T. M. Knox (Oxford: Oxford University Press, 1990), p. 126.

نظريات، فإن الألمان والطليان (والأمريكان أيضاً) قلبوا العملية. وإذا كان التاريخ العام لنشوء الدولة ـ القومية يحظى بالاتفاق العام، فإن «التاريخ الدقيق لنشوء النزعة القومية هو موضع خلاف؛ كُون (Kohn) يفضل عام ١٦٤٢، وآكتن (Acton) عام ١٧٧٢، عام تقسيم بولندا، وخضوري عام ١٨٠٦، تاريخ نشر خطابات فيخته الشهيرة إلى الأمة الألمانية. . . وكثرة تختار عام ١٧٨٩ (عام الثورة الفرنسية)»[٥].

وعليه، فإن النظريات عن القومية، وتحرك النزعة القومية، كانت بمثابة بناء قَبْلي، تصورات قَبْلية (Apriori)، تسبق النشوء الفعلي للدولة القومية، بل إن النظرية والنزعة القومية تبدوان بمثابة مخطط إرادي يسبق تحقق الأمة في دولة. ولعل هذا التفارق هو وراء شيوع فكرة «اختراع» الأمة و«تخيّل» الأمة تخيلاً أنثروبولوجياً عند أندرسون. ويتعزز هذا الانطباع بفعل عوامل أخرى، منها انعدام التجانس الثقافي للأمة المزعومة، أبرزها الطابع التصادفي و/أو الاعتباطي للحيّز المكاني أو الرقعة الأرضية لعدد كبير من الأمم ـ الدول؛ فهذه الرقعة الجغرافية تحددت في كثرة من الحالات بفعل عوامل عديدة ترسخ الطابع الاعتباطي للإطار القومي، وتجعل من هذه المجتمعات نوعاً من فسيفساء أنثروبولوجية من ناحية تنوع اللغات والأديان والثقافات. وهذا مضاد تماماً للفكرة الأولى عن «تطابق» الدولة والأمة (أو الإثنية)، وكون الأمة جماعة تتميز بالتناسق (= وحدة اللغة والثقافة والتاريخ).

وينطبق ذلك بجلاء على الأمة العربية المتخيلة، أو الأمة الكردية المتخيلة أوائل القرن العشرين. ولسوف نتناول اللاتجانس الثقافي وسط العرب.

وتشترك القومية الكردية والقومية العربية في كونهما، على غرار النموذجين الألماني والإيطالي، حركة قَبْلية، أي سابقة لنشوء الدولة القومية. لنعد إلى تاريخية القومية والدولة القومية على النطاق الكوني.

أ ـ البدايات:

من المتفق عليه عموماً أن ظهور أولى نماذج الدولة القومية اتّخذ من أوروبا

---

(٥) Anthony D. Smith, *Theories of Nationalism* (Duckworth: Holmes and Meier Publisher, 1971), p. 27.

مسرحاً له (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر)، وقد سبقت ورافقت هذا الظهور عملية تحولات عميقة، انتقالية من عصر إلى آخر، من المجتمع الزراعي التقليدي، أو الإقطاعي، إلى المجتمع الصناعي الحديث، أو الرأسمالي، وهو مجتمع أطلق تحولات اجتماعية ـ اقتصادية وثقافية ديناميكية، أدت إلى ابتداع تقسيم ديناميكي للعمل، وأسواق كبيرة موحدة، وثقافة (بالمعنى السوسيولوجي) معيارية موحدة، مع ما يرافقها من إبداع وتوحيد نظم تعليم، وتوطيد اللغات المحلية وسيطاً، والعلمنة، أي إضعاف السطوة الشمولية للكنيسة. . . إلخ. وبإيجاز ثمة مجتمع جديد تجاوز الحدود الضيقة للتنظيم الزراعي.

خلاصة ذلك أن الدولة ـ القومية والنزعة القومية هما نتاجان تاريخيان، قريبا العهد، على الرغم من تكوّنهما من عناصر يبدو بعضها وكأنه موغل في القدم، أو سابق للتاريخ!

لكن هذا المطّ التاريخي الذي يختلقه التخيل القومي عن وجود الأمم العابر للأزمنة، يميز معظم منظّري القوميات. وإن العرب والكرد ليسوا استثناءً في ذلك.

ونجد أن المنظّرين القوميين العرب يزدرون، عموماً، التاريخ، ويضعون ظاهرة الأمة والدولة القومية والقومية فوق التاريخ نفسه، متقدمين إلى المستقبل بحثاً عن ماضٍ لم يكن. حسبنا تذكّر الشعار المعروف: «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة».

في هذا التصور لوجود الذات القومية، تبدو العلاقة بين الأمة والفرد بمثابة علاقة طبيعية، شأن امتلاك المرء عينين، وأذنين، ورأساً، وأطرافاً[(٦)].

بالمقابل، نجد أن كتلاً واسعة من قادة التيار الإسلامي المعاصر، تنكر، من جانب، وجود مفاهيم أو نظم مثل القومية والدولة ـ الأمة. . . إلخ، في الإسلام، وتدعو، من جانب آخر، إلى بناء «الأمة الإسلامية» التي يجب أن ترتكز في معمارها على الدين لا الإثنية أو غيرها من المحددات والنظم الثقافية؛ أو تقول إن مثل هذه الأمة كانت قائمة في الماضي التليد، وإنها توشك على الانبعاث في القريب العاجل. وبذا نجد أنهم لا ينبذون السرمدية المتخيلة للقومية والأمة بما هي عليه، بل ينبذون أزلية صنف معيّن من القومية والأمة يقوم على الإثنية، لا العقيدة الدينية.

---

(٦) ميشيل عفلق، **في سبيل البعث**، ط ٤ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)، ص ٥٨.

ونقرأ في كتابات منظّري التيارين كليهما هجاء بيّناً: إن الغرب الكولونيالي أعاق وحدة الأمة العربية (عند المنظّرين القوميين)، أو إنه زرع القومية لتدمير وحدة الأمة الإسلامية (عند المنظّرين الإسلاميين).

ويبدو أن المدارس القومية العربية والكردية تنزع إلى معارضة إدراج الدين كمميز أو محدد للأمة، أو إن أردنا التعبير عن ذلك من الجهة المقابلة، إن التيارات الإسلامية تعارض التعيين الإثني ـ اللغوي للقومية العربية أو القومية الكردية، ذلك أن أي محددات لادينية للجماعة القومية تبدو في نظرهم في تنافر مع العلامات الدينية الفارقة (الإسلام)، إن لم تكن تعد مناوئة لها(٧).

إن هذا العيش المتوتر بين المعيّن الديني والمعيّن اللغوي ـ التاريخي قد ميّز مسار تطور النزعة القومية العربية، ومن شأنه أن يُلقي بظلاله على مسار القومية الكردية في المستقبل، مع استمرار صعود الإسلام السياسي في كردستان العراق في الأقل.

ب ـ القومية والعلمانية والدين

إن معاينة العلاقة بين النزعة القومية العربية أو الكردية والإسلام، أو بوجه أعم بين النزعة القومية عموماً، والدين عموماً، تقودنا إلى وجوب البحث في دور الدين/ العلمنة في تعزيز أو إضعاف بناء الدولة القومية، مع علمنا بأن هذه العلاقة تبلغ من الخصب مبلغاً يجعلها تتبلور في صيغ وأشكال متنوعة تتحدى ثنائية المع/ ضد المبسطة.

ابتداءً، تطرح العلاقة بين القومية والدين في الإطار التاريخي العام القائل إن النقلة من التنظيم السياسي التقليدي إلى التنظيم الحديث، اقترنت بالعلمنة، أي فصل الكنيسة عن الدولة. وبحسب أندرسون، كان انبلاج فجر القومية الأوروبية يتوافق مع أفول المؤسسة الدينية. والمغزى واضح: إن العلمنة وبناء الدولة القومية صنوان لا يفترقان، باعتبارهما عنصرين من عناصر توليد الالتحام عبر خلق ولاءات جديدة تنبع من مجتمع صناعي حديث، ديناميكي، ذي ثقافة معيارية موحّدة؛ وإن الولاءات الجديدة تقف فوق أشكال الولاء القديمة، سواء أكانت

---

(٧) Emmanuel Sivan, *Radical Islam: Medieval Theology and Modern Politics* (New Haven, CT: Yale University Press, 1985), pp. 20 and 31.

الولاءات القديمة أكبر أم أصغر من الدولة القومية، أي سواء أكانت الولاءات تُمحض لإمبراطورية فوق قومية أم تُمحض لدين عابر للقوميات (الإمبراطورية الرومانية المقدسة، آل هابسبورغ، آل رومانوف. . . إلخ) أو لكيانات دون قومية (طائفة، مدينة، عشيرة. . . إلخ)[٨].

تقدم سوسيولوجيا القومية تحليلاً مغايراً يؤكد أن تحطيم تقسيم العمل الثابت في المجتمع الزراعي، وكسر احتكار رجال الكهنوت للثقافة، وتعميم الثقافة العُليا عبر نُظُم التعليم واللغة المحلية، كان مستحيلاً من دون الإصلاح الديني. بتعبير آخر، إن الإصلاح الديني، والدين باعتباره مكوناً ثقافياً وكمؤسسة، يُعدّ حجر الزاوية في الوحدة السياسية الجديدة: الدولة القومية. هذا هو تحليل ورأي غيلنر[٩].

إذا كانت الاستنتاجات الأولى المضادة للكنيسة (أندرسون) والاستنتاجات الثانية المواتية لها (غيلنر)، صحيحة سواء بسواء، فإن الاستنباط الوحيد المتبقي لنا من جمع هذين الضدين هو أنه من المستحيل إلصاق جوهر ثابت بالأديان العالمية التوحيدية، وبالذات بالمسيحية (والإسلام أيضاً كما نعتقد) باعتبارها، في ذاتها ولذاتها، معجلاً أو عائقاً لنشوء الدولة القومية. بكلمة أخرى، إن دور الدين في مسألة نشوء الدولة القومية ليس ثابتاً ولا موحداً، وإنه لا يمكن إرجاع هذا الدور إلى جوهر محدد ومعطى.

إن توحيد الثقافة (عبر نُظُم التعليم) يشكل عنصراً أساسياً من عناصر بناء الدولة/الأمة، أو الدولة القومية، وتنطوي الثقافة على مكونات دينية بالنسبة إلى العديد من الشعوب التي انتقلت إلى بناء الدولة القومية انطلاقاً من نقاط ما قبل المجتمع الصناعي.

يشكل الدين، في اندماجه بالمكونات الثقافية، عنصر تمايز خارجياً للقومية المعينة، وعنصر تماثل داخلياً لها. خذ روسيا الأرثوذكسية مقابل أوروبا الغربية الكاثوليكية مثلاً!

---

(٨) Benedict Anderson, *Imagined Community: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (New York: Verso, 1980), p. 19.

(٩) انظر: سامي زبيدة، **الدولة الأوروبية في عالم الاسلام**، ص ٥٢ ـ ٥٣، و Gellner, *Nations and Nationalism*, pp. 41 and 51-52.

وفي المراحل الأولى من نشوء الدول القومية في أوروبا الغربية (النموذج المركزي ـ الأوروبي) نجد أن اللاهوت المعقلن، أي الإصلاح الديني، أسهم في خلق كنائس قومية، متحدّياً السلطة الكونية، فوق القومية، للكنيسة الكاثوليكية، وناقلاً هذا التحدي إلى الميدان الثقافي: إلغاء اللغة اللاتينية، وترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات القومية (الإنكليزية، الألمانية... إلخ)، هذا الوسيط الأساسي لتوحيد الثقافة القومية ذاتها[١٠].

وعلى أي حال، فإن الدور الذي تؤديه الثقافة، أياً كان الشكل الذي نراها به، هو وظيفة تماثل ومجانسة، وتشكل في الوقت ذاته وظيفة تمايز. إن التماثل يقوم على تعيين هوية موحدة، وتعيين الهوية لجماعة معينة يعادل تفريقها عن هوية جماعات أخرى. بتعبير آخر، إن التحديد (= التماثل) هو أيضاً نفي (= تمايز)، أو على غرار المنطق الشكلي أ هي أ وليس ب.

فحين يصف المرء شيئاً بأنه ليس أبيض (ليس ب)، على سبيل المثال، فلا يترتب على ذلك أن هذا الشيء أحمر، أو أزرق، أو أخضر! (ليس ج، د، هـ)، لكن تعيين هوية الشيء بأنه أسود، مثلاً، سينفي مطلقاً سائر الصفات الممكنة في الطيف اللوني نفياً قاطعاً (استخدم غيلنر: الأزرق).

(لمن ينزعجون من المماثلة بين التمايز القومي أو الهوية القومية واللون ـ الأبيض هنا ـ حسبنا أن نذكر أن لغة الأسكيمو، خلافاً للغات عديدة، تنفرد بوجود ما لا يقل عن ١٥ كلمة لأنواع متباينة من البياض. هذا يتيح الحديث عن التمايزات الأخرى داخل الأبيض = الأمة).

نورد هذا التفصيل ابتغاء الإشارة إلى محنة أولئك المنظّرين القوميين الذين يحددون التمايز بأسلوب مقلوب، أي يؤسسون الجوهر القومي على سبيل النفي (لا أبيض)، وهو تعيين هُلامي، يشبه تعيين فيخته للعالم بأنه: لا أنا (Nicht Ict).

خرج العرب والكرد من رحم الإمبراطورية العثمانية المقدّسة. وتقاطعت مصائرهم السياسية والإقليمية والثقافية بفعل الانتقال من الإمبراطورية العلية، هذا الشكل السياسي فوق القومي، بل ما قبل القومي، إلى الدولة القومية الحديثة التي جمعتهم قسراً (في إطار العراق وتركيا) مع إثنيات أخرى.

---

(١٠) Anderson, Ibid., p. 20.

ج ـ العراق: أسئلة الانقسام البشري[١١]

ما الذي حصل، إذاً، حتى تكتسي الفوارق في المذهب كل هذه القوة التدميرية في الإقصاء، وكل هذه القدرة على توليد الغضب والقتل على الهوية؟

ليست المشكلة في الاختلاف، بل في طريقة النظر إليه، وفي تأويله، وفي حامله الاجتماعي ـ بقيمه وعقله.

علمتني الدراسات السوسيولوجية عن القوميات أن الجماعات تحدد نفسها ومعنى وجودها بسبلٍ شتّى، وأن الثقافة هي أداة هذا التحديد. ولعل من بين أقدم أشكال التنظيم الاجتماعي هو القبيلة التي تقوم ثقافتها على أيديولوجيا النسب الأبوي (أو الأمومي عند الطوارق)، وأن «صلة الرّحم» و«صلة الدم» هما من أقدم تعيينات الجماعة المنغلقة المسماة «قبيلة»، وأن هذا النسب هو ما يميّز جماعةً من أخرى، على الرغم من معرفة الأنثروبولوجيين، بعد دراسات مستفيضة، أن القرابة هي إما حقيقية وإما متخيلة: فغالباً ما يكون الجوار، أو التصاهر، وسيلةً لخلق جماعةٍ جديدةٍ لا تتحدر من نسبٍ مشترك.

ولعل الأديان هي الشكل اللاحق للانتساب، وتعيين الهوية. ولا يقتصر الدين على تمييز جماعة المؤمنين عن جماعة أخرى تنتمي إلى حقلٍ ديني آخر، بل إن الدين الواحد ينقسم بفعل تطوره إلى مدارس نسميها في العربية الدارجة «شيعاً ومذاهب». وليس ثمة دين يخلو من هذه الانقسامات القائمة على تنوّع التأويل، وتنوع الرؤى والمصالح والمشارب.

وتأسست إمبراطوريات الماضي على الهوية الدينية العابرة للقبائل والأقوام (تجمعات غير قبلية). فالإمبراطورية الرومانية المقدّسة حملت شعلة المسيحية وانقسمت لاحقاً إلى شطرين، مثلما انقسمت المسيحية إلى كاثوليكية (عقيدة التثليث) وأرثوذكسية (الطريق القويم)، ثم لاحقاً إلى بروتستانتية (احتجاجية) وكاثوليكية. ولم تتوقف الانشطارات حتى اللحظة.

(١) العثمانيون والمِلل والنِّحَل

نشأت إمبراطوريات عدة على أساس الإسلام، كان آخرها الإمبراطورية

---

(١١) هذه الفقرة وما يليها أُخِذَتا من مقالة للمؤلف فالح عبد الجبار ونُشرت في مجلة **الآداب** (بيروت).

العثمانية، السنّية الحنفية، المتسامحة مع المذاهب السنّية الأخرى (المالكية، الشافعية، الحنبلية). وفي هذه الإمبراطوريات، يقوم التنظيم الاجتماعي على هرمية (تراتب عمودي) يقف المسلمون السنّة في قمته، يليهم المسلمون الشيعة، فالمسيحيون، فاليهود، فبقية الأديان. والفيصل الأساسي بين المسلم وغير المسلم هو دفع العشور من المسلم، والجزية من الذِّمّي. وتحوّل هذا النظام، تدريجياً، بعد الإصلاحات العثمانية (بين عامي ١٨٤٠ و١٨٧٠)، إلى ما يُعرف بنظام المِلل، حيث تعيش كل جماعة دينية (عدا المسلمين) وفقاً لقانونها، وتختار ممثليها لدى الباب العالي. واحتفظ الدستور العراقي الأول ببعض هذه التنظيمات لجهة تمثيل المسيحيين (النصارى بحسب الدستور) واليهود (الموسويون بحسب تعبير دستور عهد ذاك). لكن الانتقال من عصر الإمبراطورية المقدّسة إلى الدولة القومية الحديثة جاء مربكاً وفجائياً؛ فالدولة الحديثة تقوم على مبدأ المواطنة، أي مساواة أي فردٍ مع أي فردٍ آخر، مُسلماً كان أو ذمياً. حسبنا الإشارة إلى أن كثرة من الإسلاميين ما يزالون يتمسكون بمبدأ أهل الذمة، أي الهرمية القديمة التي تُلغي المساواة.

وما يصح على العلائق بين الرعايا المسلمين والرعايا من «أهل الذمة» يصح أيضاً على العلائق بين أهل المذاهب، أي المسلمين. فالدولة العثمانية كانت تستبعد من الإدارة والجيش كلَّ من لا يتحدّر تحدراً سنّياً.

(٢) الدولة الجديدة

ورثت الدولة العراقية الوليدة هذه المشكلة. فلحظة تأسيس الدولة العراقية (١٩٢١) في ظل الانتداب، كانت البيروقراطية والجهاز العسكري من أهل السنّة. أما الشيعة ـ والحديث هنا عن المدن ـ فكانوا أهل تجارة وأعمال، شأن الموسويين. ورفض المسلمون فكرة المساواة: فشيوخ العشائر والأشراف، مثلاً، كانوا يرفضون المساواة مع أتباعهم من الفلاحين، أو أبناء الحرفيين. ومعروف أن أول رئيس وزراء عراقي، الشيخ عبد الرحمن النقيب، وهو من عترة الكيلانية (أشراف)، كان يحتقر الضباط العراقيين من الجيش العثماني لأنهم كانوا «بلا أصل»، أي أبناء فقراء المدن.

وبهذا المعنى، فإن القيم الدينية، والقيم الاجتماعية، كانت ميّالة إلى الانغلاق والمفاضلة والتفريق، لا إلى الانفتاح والمساواة والتوحيد. ومن هنا برزت الحاجة إلى أيديولوجيا أو نظام قيم جديد، هو القومية (أو الوطنية)، التي تُعلي شأن الأمة (القوم)، أو الوطنَ، الوِعاء المادي للجماعة.

أدّت الأيديولوجيات القومية هذا الدور في خلق الجماعة القومية، بتقويض مبدأ الرعايا، وإرساء مبدأ المواطنة. ويشكل هذا انتقالاً من مجتمع التراتب الهرمي (العمودي) إلى مجتمع التجاور المساواتي (الأفقي). ألم يكن شعار الثورة الفرنسية: «حرية، إخاء، مساواة»؟

ولدت الوطنية العراقية خلال ثورة العشرين في المدن الكبرى، وبخاصة بغداد، على يد عدد من تجار المدن، وعلى رأسهم التاجر الشيعي جعفر أبو التمن، مؤسس الحزب الوطني. وعلى الرغم من أن المدن كانت ضعيفة (٢٤ بالمئة من سكان البلاد)، فإنها اضطلعت بدور صانع الأفكار، ومحرّك التمرّدات على سلطة الانتداب. وقد نظّم جعفر أبو التمن وأقرانه أول تظاهرات حديثة على شكل مولد نبوي (طقس سنّي) وموكب حسيني (طقس شيعي) في آن معاً، فكان هذا الطقس الجديد (المولد ـ الموكب) إيذاناً بولادة الوطنية العراقية وسط عرب المدن.

بموازاة ذلك كان الضباط الشريفيون ـ وهم الضباط العراقيون الذين تركوا الجيش العثماني والتحقوا بالأمير فيصل ملك سورية، فملك العراق ـ ميّالين إلى الفكرة القومية العربية، متطلعين إلى إنشاء دولة عربية كبرى. وكانوا، في جانب من عملهم ونشاطهم، يعززون استقلال العراق (النشاط الوطني) ويعملون في جانب آخر على تجاوز ذلك باتجاه كيان عروبي أوسع. هنا تكمن نقطة أخرى من المشاكل المقبلة على العراق الجديد، وهي التقاطع بين الوطني (العراقي) والقومي (العربي). ذلك أن العراق، كما رسمت حدوده الإدارة الكولونيالية البريطانية، كان يضم بين دفّتيه أقواماً عدة: كردية، آشورية، تركمانية، إلى جانب القومية الأكبر عدداً: العربية. وهو يضم مجموعة أديان وطوائف ومذاهب. وكان توحيده على الأساس العروبي يعني إقصاء ربع سكانه. أما توحيده على الأساس الديني ـ المذهبي، فيعني تقسيمه إلى نصفين.

كان العراق دولة إقليمية تبحث عن أمة، لا أمةً (جماعة قومية) تبحث عن دولة، وبوسعي المجازفة بالقول إن أزمة بحثه عن هوية في عام ١٩٢١ لا تقل حدّة عن أزمة بحثه عن هوية حالياً.

(٣) فيصل وكوكس

لعل أبرز تعبير عن أزمة الهوية في عام ١٩٢١ هو ما دار بين الأمير فيصل (قبل تتويجه) والسير بيرسي كوكس (Cox)، المندوب السامي البريطاني، والحاكم

الفعلي للعراق. شرح كوكس للملك المقبل فكرة التنظيم السياسي الجديد في المنطقة: دولة تركية شمالاً، ودولة كردية مجاورة، ودولة عراقية (لعرب العراق). اعترض فيصل بدبلوماسية قائلاً: أنت تعطيني دولةً محاطةً بالأعداء. فثمة الترك (الذين حاربناهم) شمالاً، والسعودية (أو ابن سعود المحارب) جنوباً. وأوضح فيصل أنه عربي شافعي (سُنّي)، وأن أغلبية عرب العراق من الشيعة؛ فإن ذهب الأكراد في دولة، وفقاً لمبدأ القوميات (من الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون إلى الرئيس الثوري الروسي فلاديمير لينين)، فإن فيصل سيجلس على عرش مملكةٍ ذات أغلبية شيعية لن تستقيم له. وافق كوكس على ذلك الرأي. وبهذا الترتيب بات العراق دولةً متعددة القوميات، وذات وزن سنّي مكافئ تقريباً للشيعة (٤٥ بالمئة للسُّنة مقابل ٥٢ بالمئة للشيعة، و٣ بالمئة لبقية المكونات).

ولكن كان على الدولة الجديدة أن تحل مشكلة الاندماج الصانع للأمة.

د ـ قضايا الاندماج والتمزق

لا تنمو الأمم والقوميات في الحقول أو على الأشجار، فهي لا تنتمي إلى حقل الطبيعة، بل إلى ميدان التنظيم الثقافي ـ الاجتماعي، وهي تتأسس بأشكالٍ عدة.

دخل العالم عصر القوميات منذ الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر. ثم تبع فرنسا كل من ألمانيا وإيطاليا وأمريكا، فدول أمريكا اللاتينية، وآسيا وأفريقيا.

تنشأ الأمم من وجود جهاز سياسي مركزي، ووجود نظام اتصال ثقافي موحّد (اللغة، الجرائد، الكتب، الجامعات) ونظام اتصال مادي (طرق وتجارة وأسواق)، متداخلة، متكاملة، متفاعلة، في إطار رقعة جغرافية محددة. مرّ العراق بهذه المرحلة التأسيسية بشكلٍ أوّلي خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بفضل الإصلاحات العثمانية التي أدخلت سكك الحديد، وخطوط التلغراف، والمدارس الرشدية، والخدمة العسكرية الدائمة، وتوحيد جهاز الإدارة في بلاد الرافدين ومركزته في بغداد. إلا أن فترة الانتداب والعهد الملكي كانا أكثر عنفواناً في ميدان التوحيد والمركزة. ولعل أهم عنصر في عملية الاندماج هو مشاركة السكان، ونعني بذلك: المشاركة السياسية (في الوزارات والبرلمان والانتخابات)، والمشاركة الإدارية (في الدوائر المدنية

والقضائية للدولة)، والمشاركة الاقتصادية (في عقود الدولة والريع النفطي)، والمشاركة الثقافية (في التعليم والإعلام والمعلومات).

لا نغالي إذا قلنا إن العنصر الكردي العربي السُّني أدى دوراً طاغياً في المجال العسكري والسياسي والإداري، بينما أدى العرب الشيعة والموسويون دوراً طاغياً في المجال التجاري والأعمال الحرة. وبهذا المعنى كانت المشاركة الشيعية في المجال السياسي (الوزارات، رئاسة الوزارة)، وفي الوظائف ضمن الجهاز الإداري، وفي البرلمان (بشقيه مجلس النواب ومجلس الأعيان) ضعيفة ومحدودة. ولم تأخذ هذه المشاركة في التحسن إلا في أواخر العهد الملكي.

ولم تبرز شكاوى أو اعتراضات على هذا التمثيل في العهد الجمهوري الأول، أو الجمهورية الأولى لعبد الكريم قاسم، على الرغم من أنها لم تحظ بشعبية تذكر في الوطن العربي بسبب «قُطريتها». واتّهم عهد الجمهورية الثالثة (عبد السلام عارف) بالانحياز، بل بالتحامل الطائفي. أما الجمهورية الرابعة (عهد البعث)، فتُعدّ جمهورية العائلة والعشيرة، جمهورية موزٍ من طرازٍ خاص.

في هذه الفترة تدنّى التمثيل السياسي للشيعة بسبب طغيان العسكر، وبسبب افتقار المؤسسة العسكرية إلى مشاركة شيعية ملحوظة (لعوامل كثيرة قسرية وطوعية)، هذا على الرغم من وجود مؤسسات تمثيلية (مجلس وطني)، بسبب احتكار نخبة قرابية لمقاليد الحكم في هيئاتٍ مثل «مجلس قيادة الثورة» و«القيادة القطرية» أو «مجلس الوزراء» أو «مجلس الأمن القومي». ولما كانت الدولة العراقية دولةً ريعيةً نفطية، فإن توزيع الثروة، عبر الدولة، كان ينحو المنحى الاحتكاري نفسه. ولا أدري من قال إن الفوارق الاقتصادية بين المناطق أخطر من هذه الفوارق بين الطبقات، إذ من شأنها أن تهز أركان النظام السياسي ـ الاجتماعي، وتمزّق النسيج الوطني.

(١) كيف ينظر نشطاء الشيعة إلى هذا الحرمان؟

هناك رؤى عدة. فرجال الأعمال، مثلاً، ينسبون هذا الحرمان إلى الطابع «الاشتراكي»، أي الدولتي للاقتصاد، وهو اقتصاد أوامري، قسري، لا اقتصاد سوق حرة مفتوحة. وهناك تفسيرات يسارية وليبرالية ترى أن المشكلة تكمن في الطابع التسلطي أو التوتاليتاري للنظام السياسي، أي نظام الحزب الواحد والأيديولوجيا الواحدية. ويميل حنا بطاطو، أكبر مؤرخ لتاريخ الطبقات الاجتماعية في العراق، إلى هذا التأويل. وهناك تأويل ثالث ينشر وسط طبقة

رجال الدين، ويتأصل في الحركات الإسلامية الشيعية، ينسب الحرمان إلى وجود طائفيةٍ سياسيةٍ مقصودة، بل تدميرية أيضاً[١٢].

بقيت هذه الرؤى، الاقتصادية والسياسية والدينية ـ المذهبية، متجاورةً، يصادفها المرء في النقاشات والسجالات، سراً وعلانية. ولعل الواقع الفعلي هو مزيج متفاوت من هذه التفسيرات كلها، يختلف باختلاف المراحل. لكن الثّابت هو وجود تذمر شيعي أعلن عن نفسه صراحةً وجهاراً خلال تمرّدات عام ١٩٩١ في إطار ما يعرف بـ «الانتفاضة العراقية ضد حكم البعث» بُعيْد هزيمته في مغامرة الكويت.

(٢) ما هي منابع التوتر الطائفي؟

هناك منابع عدة:

(أ) لعل أقدم وأكبر منبع هو قانون الجنسية العراقي للعام ١٩٢٤، الذي أرسى حقوق الجنسية على أساس «التابعية العثمانية» التي لم يكن السكان جميعهم يتمتعون بها. فمثلاً كانت عشائر وعوائل وبلدات كثيرة تتهرب من التجنيد الإجباري، فتسجل تابعيتها لإيران القاجارية، الغريم الأكبر للباب العالي في اسطنبول.

وقد طُبق قانون الجنسية الجديد بشكل سياسي ضد المجتهدين الشيعة ممن عارضوا الاستفتاء، أو أفتوا بوجوب مقاطعة الدولة الجديدة.

وتجدد تطبيق قانون الجنسية بطريقة لاإنسانية في عهد الجمهوريتين الثالثة (عارف) والرابعة (صدّام)، وبخاصة خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وراح ضحيته نحو ربع مليون إنسان، اقتُلعوا اقتلاعاً، وجُرّدوا من جنى العمر، وأُهينوا في أعمق أعماق انتمائهم. ولقد زرت معسكرات المهجرين في المنافي، فوجدتهم في غربة ثقافية عن المجتمع الإيراني، بل يهتفون بحياة الرئيس العراقي الذي طردهم أمام أنظار المخابرات الإيرانية الإسلامية، طمعاً في عفوٍ وعودةٍ إلى الديار. وكانت تلك أكبر حماقات الحكم التوتاليتاري القبلي.

(ب) كان الشيعة ينعمون بمجال واسع في التجارة والأعمال. وقد سجّل الدارسون نسبةً عاليةً منهم في غرف التجارة، واتحاد الصناعيين، والمقاولين. وهذا أمر طبيعي في ضوء اتجاه السنّة نحو الإدارة والجيش.

---

(١٢) انظر: Faleh Adel Jabar, *The Shi'ite Movement in Iraq* (London: Saqi Books, 2003).

وجاءت الميول التنموية الدولتية، بصرف النظر عن أرديَتها الأيديولوجية، أو نيات منفّذي هذه السياسات، لتمد سيطرة الدولة (تأميماً أو حرماناً) إلى المجال الاقتصادي، فأدى ذلك إلى تقويض نفوذ التجار ورجال الأعمال الشيعة. كما إن احتكار الدولة توزيع العقود وإجازات الاستيراد والتصدير أدى إلى احتكار ضيقٍ للمنافع الاقتصادية اقتصر على شبكات القرابة والشبكات الحزبية الموالية لشخص الرئيس المخلوع.

(ج) أدّت الإجراءات العلمانية المتشددة إلى تضييق الخناق على ممارسة الشعائر الدينية، وبخاصةٍ طقوس عاشوراء، من مجالس عزاء ومواكب وزيارات.

وشملت القيود أيضاً استضافة الطلاب والمجتهدين في المدارس الدينية (الحوزات العلمية). وأدى ذلك إلى تدهور المكانة العلمية للنجف، وإلى انهيار اقتصادها الذي يعتمد على تدفّق الزوار إلى المراقد وتدفّق أموال الخُمس على الفقهاء.

(د) لعل الحرمان الأكبر هو ضعف المشاركة في قمة القرار السياسي، بغياب أي تمثيل في القمة للمحافظات الشيعية (والكردية أيضاً). وهو ما أدى إلى قطع كل قنوات تمرير أو إثارة المشكلات والتوتّرات التي بقيت تتراكم من دون تنفيس.

هـ ـ الحلول

أدّت ميول الاحتكار السياسي ـ النفطي للنخبة الحاكمة (نظام البعث) إلى تمزّق النسيج الوطني، وجاء انهيار الأيديولوجيات الجامعة، مثل الماركسية أو الوطنية العراقية أو القومية العربية، بعد تآكل مشروعيّتها «الثورية» إلى تمزّق الأواصر الجامعة، وإلى نشوء هويات محلية، دينية وإثنية، لكأنّ العراق عاد القهقرى إلى عام ١٩٢١! وكانت هذه اللوحة واضحةً لنا، نحن المشتغلين في مجال العلوم الاجتماعية، إذ كنّا نرى ذلك ونلمسه لمس اليد من خلال الأبحاث الميدانية الجارية في الخفاء بعيداً عن أنظار العسس. المشكلة أنّ الوطن العربي لم يصحُ على هذه الحقائق إلا بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣.

إنّ تشظّي الهوية العراقية إلى هويّات محلية ما كان ليكون سيّئاً لو أنّ التعبير عن هذا التشظّي جرى في إطار أحزاب مدنية، وبأسلوب سلمي، أي عبر المؤسسات. المشكلة أنّ صعود الهويّات المحلية، الناتج من تاريخ طويل من سياسات صهرٍ واحتقار حمقاء، جرى لحظة انهيار الأيديولوجيات العلمانية، ونشوء فراغ ثقافي ملأته الأحزاب الإسلامية. والحال أنّ الإسلام السياسي،

بالتعريف، تقسيميٌّ في أيّ بلد متعدّد الأديان أو متعدّد المذاهب، إذا كانت أيديولوجيات الحزب المعني أو الأحزاب المعنية دينيةً خالصةً.

وبهذا المعنى اكتست الهويات المحلية طابعاً طائفياً بسبب صعود الأحزاب الإسلامية على الجانبين السنّي والشيعي. كما أنّ جانباً من البعث المهزوم كان يقاتل تحت راية الطائفية بشكل موارب. ثم إن تنظيمات «القاعدة» تعتبر الحرب الطائفية مقدسة؛ ومن هنا هجومها على الرموز الشيعية (طقوس عاشوراء)، ونسفها للمرقدين الشريفين في سامراء في شباط/ فبراير ٢٠٠٦ ـ وهو نقطة التحوّل نحو الحرب الأهلية الطائفية الدائرة اليوم بين المليشيات الشيعية (مثل جيش المهدي وفيلق بدر) والمليشيات السنّية/ البعثية. أما الضحايا فهم المواطنون العاديون.

إن مشكلة العراق رباعية الأبعاد: فهناك الانتقال إلى وضع السيادة، أي الفكاك من الاحتلال؛ وهذا يتطلب استقراراً وبناء مؤسسات. وهناك مشكلة قبول المهزومين بالمشاركة على قاعدة الديمقراطية (لكل إنسان صوت واحد)، مثلما أن هناك مشكلة قبول الفائزين بنظام توافقيّ يفتح الباب لمشاركة الجميع. وهناك مشكلة الجيران الكارهين لأيّ أفقٍ ديمقراطي محتمل، أو لأي تغييرٍ في البنيان السياسي.

المفارقة مثلاً أنّ شيعة لبنان يطالبون بالنظام التوافقي تحت راية «حكومة وحدة وطنية»، أما شيعة العراق فيميلون إلى النظام الأكثري، في حين يميل السنّة إلى توافقية على غرار المثال اللبناني.

هل أجّج الأمريكان خطوط الانقسام هذه؟ نعم ولا. لا، لأن الأمريكان يجهلون تضاريس المجتمع العراقي، ولم يصنعوا خطوط الانقسام لأنها كانت قائمة وتتعمق منذ أمد بعيد. ونعم، لأن حماقات الأمريكان في احتلال العراق وإدارته لا تُعدّ ولا تُحصى، وبخاصة حلّ المؤسسات في بلد تهاوت فيه كل المؤسسات الاجتماعية، وبات يعيش في فراغ مدمّر.

لن تزول الانقسامات الطائفية ـ فهي اختلافات ثقافية ذات بعد تاريخي مديد. لكن ما يمكن أن يزول هو تسييس الإسلاميين والمتعصّبين لهذه الاختلافات. المَخرج من عنق الزجاجة الطائفي الذي بلغ حدود القتل على الهوية، هو الوسطية السياسية، المزاج الأكثر شيوعاً وسط الطبقات الوسطى المتعلمة، والمالكة، العابرة للمذاهب والطوائف والإثنيات. إن أصوات هذه الوسطية خافتة الآن بسبب طغيان لغة السلاح، لكنها ليست خرساء.

تعقيب

حسام الدين علي مجيد(*)

ـ ١ ـ

هناك تباين كبير في مشروعَي بناء الدولة ـ الأمة (Nation-State Building) لدى كل من أوروبا وذلك الذي جَرَى في البلدان النامية. أما الأسباب فراجعةٌ إلى طبيعة تطور كلٍّ من هاتَين التجربتَين. فلا العناصر الاجتماعية ولا مستوى التطور الاقتصادي كانا متشابهين، وكذلك من حيث المدة الزمنية؛ إذ استغرقتْ التجربة الغربية قُرابة ثلاثة قرون، بينما لم يَزِدْ عمر تجربة البلدان العربية خصوصاً على خمسة عقود، أو أكثر قليلاً. وإذا أردنا أنْ نُجْمِلَ الاختلافات، فيمكن اختصارها بقوة العامل الاستعماري الذي كان غايةً بالأهمية بخصوص تطور ونمو الوعي بالحاجة إلى الأمة في الغرب، بينما كان في البلدان النامية التي خضعت للاستعمار دوراً مُخرِّباً وعاملاً على تشويهِ تطورها ووعيها لمفهوم ودور الأمة في سياساتها ومصائرها.

ومع ذلك، هنالك ما يشبهُ الاتفاق بين دارسي التنمية السياسية على أنَّ مشروع بناء الدولة ـ الأمة يدورُ حول قضيةٍ مركزية تتمثل بتحقيق الاندماج بين مُكوِّنات الدولة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. فهي عملية بناء كيانٍ سياسي جديد يمتازُ من كلِّ مكوِّناتهِ أفراداً وجماعات عن طريق نبذ ولاءاتهم السابقة والضيّقة بالضرورة، واجتذابهِ ولاءهم ووجوب النظر إليه من زاوية كونهِ مُشترَكاً عاماً

(*) أستاذ جامعي، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين/ أربيل ـ العراق.

يقتضي الحفاظ على استمرارية وجودهِ بغية استمرار وجود الكيان الاجتماعي والتنظيمي للدولة نفسها.

وإذا دقَّقنا النظر في عملية الاندماج تلك، سنراها تأخذ مَسارَين رئيسيين:

المسار **الأول** تنصبُّ فيه الجهود على عملية تفكيكِ وبَعثرةِ الجماعات الأولية والكيانات الإدارية، أي تفكيك هوياتها وانتماءاتها بغية استخلاص الأفراد منها كذراتٍ بلا جامع. ويتم ذلك في سياق **عملية تكوين الدولة** (*State Formation*)، التي بموجبها يتم إيجاد مؤسسات الدولة، وخصوصاً نظام الحكم والجيش والجهاز الإداري. إذ يتم توليد جهاز دولةٍ فاعل يسيطر على إقليم الدولة ويتغلغل فيهِ، ليتكوّن بذلك مجتمعٌ سياسي من خلال جعل الدولة جَسداً منظَّماً سياسياً يستوعِبُ المجتمعَ بكل تبايناتهِ الثقافية والاجتماعية عبر دفع الأفراد إلى الانخراط في تلك المؤسسات. وبالتالي فإنَّ انخفاض مستوى فاعلية النظام السياسي بإنجاز عملية تكوين الدولة، أي تنمية وتطوير مؤسساتها بما يتفق مع نمو جماعاتها وتنوعهم، من شأنهِ أنْ يتسبَّبَ بإحداث أزمة الاندماج، لكونِ انخفاض مستوى الفاعلية يعني تناقص قدرة الدولة على التجاوب مع تنوّع تلك الجماعات وتمايزها من جهة وتزايد مَطالِبها كمَّاً ونوعاً من جهةٍ أُخرى.

أما المسار **الثاني** لمشروع بناء الدولة ـ الأمة، فَيَجْري فيه إعادة تجميع أولئك الأفراد ودمجهم مرةً أُخرى، ولكن هذه المرة في هويةٍ قومية موحَّدة، لتصبح الهوية الأعلى مَقاماً والمهيمنة على سائر الهويات الفرعية. ويُعرَفُ هذا المسار **بعملية بناء الأمة**، إذ يُصَبُّ فيها الاهتمام على الجوانب الثقافية ذات الصلة باللغة المشتركة والتعليم ووسائل الاتصال الجماعي بغية إيجاد شعورٍ عام بهويةٍ مشتركة والولاء للدولة التي يُفترضُ أنْ تقوم على أَنقاضِ الجماعات الثقافية المختلفة. ومن أجل ذلك، يتم اعتماد التعليم الإلزامي وكذلك التجنيد الإلزامي. فالنخبة السياسية تستهدفُ عبر سبيل «تطوير هذا الشعور العام بالانتماء أنْ تنتقل بالدولة إلى مستوى الدولة ـ الأمة»، أي إيجاد التطابق بين الدولة (الكيان السياسي) والأمة (الكيان الثقافي).

مثل هذا التمييز بين العمليتَين لم يذكرهُ الباحث في ثَنايا دراستهِ، بل تعامَلَ مع كلتا العمليتَين على أنهما عمليةٌ واحدة تتمثل في «بناء الأمة». وربَّما لهذا السبب سادتْ دراستَهُ فكرةُ عدم التمييز بين أزمتَي الاندماج والهوية، ثم التعاطي

معهما في القسمَين النظري والعملي لدراستهِ على أنهما أزمةٌ واحدة وهي «أزمة الهوية». ما يؤكد ذلك إشارتهُ إلى كون بناء الأمة قائماً على ثلاثة أُسسٍ: **اقتصادية** (شبكة اتصال وتواصل)، **وثقافية** (وسائل الاتصال والتعليم)، **وسياسية** (جهاز سياسي مركزي). فالأساسَان الأول والثالث يدخلان في عملية تكوين الدولة، بينما الأساس الثاني تختصُّ به عملية بناء الأمة. من جانبٍ آخر، بيَّن الباحث فكرة أنَّ بناء الدولة ـ الأمة هو بناءٌ إرادي غائي من حيث إنَّ «الأمة والدولة القومية والنزعة القومية .... هي ابتكارات اجتماعية وثقافية وسياسية». لعلَّ **الأصح القول إنَّها ابتكاراتٌ سياسية قائمة على مُعطياتٍ اجتماعية وثقافية. لأنَّ مثل هذه الكيانات لا تنشأ بذاتها، وإنما تُبنى بفعل إرادةٍ سياسيةٍ واعية بمقاصدها من وراء إنجاز مثل هذه الأهداف. ثم إنَّهُ حين يُبينُ كيفية تحقيق هذه الأهداف في الدول العربية فإذا به يشير إلى السياسيات الاستيعابية التي انتهجتها كلٌّ منها للتعامل مع كيانها الاجتماعي والثقافي وكأنَّ هذه السياسات مَقصورةٌ على هذه الدول من دون غيرها من الدول الغربية، في حين إنَّها مُستمدةٌ أصلاً من المشروع الغربي للدولة ـ الأمة ذات الطبيعة القسرية.** ويؤكد الباحث ذلك صراحةً بإشارتهِ إلى كون عمليات بناء الأمة في هذه الدول «اعتمَدتْ كلها نموذج الدولة الواحدية (Unitary State) بشكلهِ البريطاني أو الفرنسي».

ـ ٢ ـ

يُضافُ إلى ذلك، أن هناك تناقضاً واضحاً في القسم النظري من دراسته الدراسة؛ إذ يؤكد الباحث من جهةٍ تباين عملية بناء الأمة من حيث إنَّ «بعض الأمم بدأت من المستوى الأول (الاقتصادي) أو المستوى الثاني (الثقافي) ـ **أغلب أوروبا الغربية وأمريكا، وهو نموذج بناء الأمة من أسفل**»، أما الدول النامية، ومنها العربية، فشَرَعتْ في «بناء الأمة من أعلى (المستوى السياسي)، واعتمدت كلها نموذج الدولة الواحدية **بشكله البريطاني أو الفرنسي**». ومن جهةٍ أخرى نجدهُ يميِّزُ بين نموذجَي «البناء من أعلى» و«البناء من أسفل»، فَيُدخِلُ بريطانيا وفرنسا في الأول، بينما يجعل الثاني شاملاً حالات ألمانيا وإيطاليا وأمريكا. مثل هذا التناقض في التصنيف والتعميم ربَّما قد تولّد عن تأييدهِ لفكرةِ أنَّ الأمة هي التي تبني الدولة (بناء الأمة من أسفل) على اعتبار أنَّ «بناء الأمم من أعلى أضعف بسبب قِصَرِ امتدادهِ التاريخي وهزال مؤسساتهِ الحديثة». لعلّ الصواب هو

كون نموذج (بناء الأمة من أسفل) نموذجاً نادر الحدوث في أحسن الأحوال. فالأصل أنَّ الدولة هي التي أنشأتِ الأمة والهوية القومية، وينطبق ذلك على الحالات كلها، بما فيها ألمانيا وإيطاليا وأمريكا. ذلك أنَّ نشوء الدولة ـ الأمة في مسارهِ التاريخي إنما نَجَمَ أصلاً عن إرادةٍ واعية وتخطيطٍ هادف من لُدن المركز في تعاملهِ مع أطراف الدولة، بحيث عمل على بَلوَرةِ الوعي القومي والانتماء المشترك. وكانت غاية المركز الرئيسية من ذلك هي الإفلات من قبضة الكنيسة وولايتها على الأفراد. فمفهوم الدولة ـ الأمة أو الدولة الحديثة بذاتهِ إنما يشير إلى ذلك الصراع الذي دارَ بين السلطتَين الدينية والسياسية في أوروبا، أي الصراع بين مشروع الدولة الدينية ومشروع الدولة المدنية. وضمن هذا الصراع كانت المراكز السلطوية قد أوجدتْ مشروعها الجديد هذا عبر توظيف العامل الديني ـ المذهبي وعامل الوعي القومي والتباين اللغوي والعِرقي. فمثل هذه العوامل بلا توظيفٍ سياسي هادف ستبقى مجرد معطيات اجتماعية وثقافية مشتَّتة لا تتجاوز نطاق مَشاعِرٍ جماعية ذات صلةٍ باللغة والموطن الجغرافي مثلاً.

فضلاً على ذلك، هناك عواملٌ أُخرى دفعتِ إلى نُشوء الدولة في الغرب على هذا النحو، لعلَّ أبرزها حاجة المركز إلى مواجهة التحديات الخارجية عبر تقوية جهاز الدولة لا سيما الجيش، والحاجة المستمرة إلى تنمية وتوسيع الموارد بغية إبعاد الجماعات الاجتماعية عن مراكز التأثير الخارجية، وخصوصاً المذهبية منها والقومية. ثم ترافق ذلك مع حاجة طبقةٍ صاعدة جديدة (البرجوازية) إلى توسيع أسواقها المحلية عبر توحيدها وفرض الحماية عليها ودفع المنافسة الخارجية عنها. بالإضافة إلى حاجة تلك المراكز السلطوية بعينها لِضمانِ قوةٍ كافية بغية إدامة وتوسيع السيطرة والاستغلال الاستعماريَين لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ما يؤكد ذلك كون استمرارية شيوع نموذج الدولة ـ الأمة عالمياً هو ليس من قبيل «القرصنة»، ولم ينشأ بذاتهِ غالباً، بل إنهُ دليلٌ على نشرهِ بإرادة القوى الدولية صاحبة النموذج الأصلي وتحت إشرافها. ففي هذه الحالة أيضاً تمَّ التعميم على أساس فكرة (البناء من أعلى) بعد الحرب العالمية الأولى سواءً في شرق أوروبا أم في العالم الإسلامي. وربَّما يتجلّى تفسير ذلك في كون هذا النموذج لا يستطيع التعايش مع غيرهِ ضمن بيئةٍ دولية تشمل نموذجاً بديلاً ومنافساً مثل الدولة الدينية. وإذا لم يكن مثل هذا التفسير صائباً، فلماذا غدتِ الدولة ـ الأمة إذن «الفرد الشامل. . . . أو الفرد الحقيقي الفاعل في التاريخ العالمي»؟

وفي هذا السياق، يتبادر إلى الذهن تساؤلاتٍ جوهرية قلّما أُحيطتْ بالاهتمام والدراسة، مثل: لماذا تتسم الدولة ـ الأمة في الغرب بالاستقرار والاستمرارية بخلاف الحال في العالم الثالث، بما فيه الأقطار العربية؟ وإذا لم يَكُنِ المشروع هو نفسهُ في كِلا جانبَي العالم، فلماذا تتشابه إذن أزمات الدولة في العالم الثالث مع الأزمات التي واجهتها الدول الغربية خلال القرنَين الثامن عشر والتاسع عشر؟ وبماذا تتميّز دول العالم الثالث في هذا الخصوص؟

يمكن بهذا الشأن الإشارة إلى كون أزمَتَا الاندماج والهوية هما من المؤشرات الدالة على النمو والتحديث لا الضَعف والشذوذ. فأزمة الاندماج ليست مؤشراً سلبياً على نقصان فاعلية الدولة فحسب، بل هي أيضاً مؤشرٌ إيجابي على قيام الدولة بتحريك الراكِدِ من المجتمع وتحديثهِ على الصعيد المؤسساتي، بحيث ستبقى أزمة الاندماج قائمةً ما بَقيتِ الدولة عاملةً على تشكيل المؤسسات وتنويعها، ذلك لأنَّ عملية تكوين الدولة تؤدي إلى إحداث تغييراتٍ عميقة في البُنية الاجتماعية من حيث انخراط الأفراد في الوظائف الجديدة الإدارية منها والعسكرية والسياسية، فضلاً على نُشوءِ جماعاتٍ مهنية، وأُخرى ما تزال تترقب الانخراط في مؤسسات الدولة، وغيرها تُعارِضُ ذلك مُنكفئةً على ذواتها. فمثل هذا التغيير الاجتماعي والاقتصادي لم يكن موجوداً قُبَيلَ إنشاء الدولة، حين كان المجتمع ما يزال تقليدياً وبسيطاً في بُنيتهِ وتنظيمه. وبالتالي فإنَّ استمرارية هذا التغيير المُنظَّم والهادف إلى بناء مجتمع حديث كلياً يقود إلى إحداث أزمة الاندماج، أي عدم استقرار النظام السياسي ونُقصان فاعليتهِ في مقابل تنامي الجماعات وتنوّعها من جهة وتنامي مطالبها من جهةٍ أُخرى، بحيث لا ترى كل جماعةٍ في غيرها سوى أنها عدوَّةٌ رئيسية لها. ففي مثل هذه البيئة يجب على النظام السياسي أنْ يبِتَّ كل المطالب، على تباينها، وفي وقتٍ واحد، على الرغم من كون النظام ما يزال أصلاً في طور تكوين الدولة وبُناها السياسية والإدارية. ومن ثَمَّ فإنَّ استمرارية هذه الأزمة تقتضي مواصلة قيام الدولة بإيجاد المزيد من التنوع والتخصص في هياكلها التنظيمية، وعلى نحوٍ يتناسب طردياً مع تفاقم التنوع في البنية الاجتماعية والاقتصادية، بغية الاستمكان من استيعاب مطالبَ الجماعات المتزايدة واجتذاب ولاءاتها.

وإذا كان ذلك شأنَ أزمة الاندماج في سياق عملية تكوين الدولة، فإنَّ

أزمة الهوية تنشأ ضمن نطاق عملية بناء الأمة. إذ إنَّها تُعنى بصناعة المُشترَكات، من لغةٍ مشتركة وقيم وعادات وتقاليد وأُسلوب حياة، غير أنها تتعلق بالأكثرية المهيمنة على مركزِ الدولة. ذلك أنَّ ارتفاع مستوى بناء الهوية القومية، من منظور تلك الأكثرية، يُشكِّلُ عاملاً جوهرياً في نمو فاعلية مؤسسات الدولة من حيث نيلها الشرعية اللازمة، أي إنَّ الأكثرية المهيمنة تعمل بذلك على إكساب الدولة خِصالها الثقافية لتغدو هي «المشتركات» بذاتها في مقابل خُسران الأقليات لخصوصياتها الثقافية. ما يولِّد ذلك أزمة الهوية التي تتجسّد في ظاهرة انبعاث الهويات الفرعية، بحيث تتخذ الأزمة شكل ردود فعلٍ عكسية من جانب الأقليات تجاه عمليَتي تكوين الدولة وبناء الأمة معاً، فتنكفئ كل أقلية منها على ذاتها وتُبدي الممانعة الثقافية تجاه فكرة الذوبان في هوية الأكثرية المهيمنة.

ـ ٤ ـ

ومع ذلك، لا يمكن الرُكون إلى تعبئة المشاعر القومية والمشتركات الجماعية فقط بغية إنجاح عملية بناء الأمة على المدى البعيد. وهنا مكمن الخطأ الذي وقع فيه القوميون في العالم الثالث ـ وربَّما الإسلاميون أيضاً في يومنا الراهن مع الفارق. إذ إنَّ مشروع بناء الدولة ـ الأمة يقتضي تدعيم الهوية القومية بالإنجازات المادية الذاتية، مثل التصنيع والعمران والتعليم، بحيث تشمل سائر الأفراد والجماعات من دون استثناء، ليشعر كل فردٍ وجماعة بالانتماء إلى تلك المؤسسات والإنجازات من حيث الاعتقاد بكونها جزءاً لا ينفصم من كيانهِ، وأنَّها أُوجِدتْ من أجلهِ وفي سبيل خيرهِ وسعادته، أي بمعنى أنَّ عملية بناء الأمة يجب أن تولِّد المواطن المُندَمِج في عضوية الدولة وعلى النحو الذي لا يُدرِكُ فيه إمكانية حيازة مثل هذه العضوية وفحواها خارج معيّة دولتهِ.

غير أنَّ أغلبية بلدان العالم الثالث تم فيها تدشين هذا المشروع في ظلِّ ضغوطٍ دولية متواصلة منذ القرن التاسع عشر. بحيث عملت دول الاحتلال على تعميم مشروع بناء الدولة ـ الأمة في مستعمراتها بعد أنْ حوَّلت نسيجها الاجتماعي إلى هوياتٍ مُسيَّسة، عبر إكساب بعضها الامتيازات (الأقلية) وحرمان القسم الأكبر منها (الأكثرية). ثم استمر تسيُّس الهويات بعد نيل الاستقلال

السياسي من خلال قيام الأكثرية هذه المرَّة باضطهاد الأقلية ودمجها قَسراً في هويتها، مثل الهند وراوندا. تتولد هذه الاستمرارية في تسيُّس الهويات الفرعية بفعل الضغوط الدولية من جهة، وبسبب تغرُّب النُخب السياسية من جهةٍ أُخرى. إذ تعمل النخب على إعادة إنتاج نفسها ذاتياً من خلال تغريب مؤسسات التعليم والجيش والجهاز الإداري. ما يساعد كِلا الجانبَين في اكتمال حلقة التأثير والتأثُّر بين القوى الغربية والعالم الثالث من حيث نشر المشروع عالمياً وإعادة إنتاجهِ ذاتياً. وبالتالي لا يقودُ ذلك إلى نشوء المستوى العام لأزمة الهوية فقط، أي مجرد انبعاث الهويات الفرعية وإبدائها الممانعة الثقافية، بل يُرافق ذلك بُروزِ مُستويَينَ آخرَين للأزمة عينها؛ يتمثل **الأول** في ازدواجية مرجعية الدولة، أما **الثاني** فيتجسد في عدم وضوح عناصر الهوية القومية.

ـ **أزمة مرجعية الدولة ـ الأمة**: وتعني ازدواجية الأساس الفكري لمشروع بناء الدولة ـ الأمة، وذلك من حيث علاقة الهوية المشتركة التي ستنجُم عن عملية بناء الأمة، بعناصر الموروث الثقافي، أي علاقة الهوية القومية بالقيم والعادات والتقاليد والدين. فنظراً إلى هيمنة النخب المتغرّبة، يتم تغليب القيم والمعايير الغربية على النحو الذي يولِّد ردود فعلٍ معاكسة من لدن قطاعٍ واسعٍ من الأكثرية والأقليات المتمسّكة بالموروث الثقافي. وعادةً ما يتم التعبيرِ عنِ هذه الأزمة بعبارة «إشكالية الأصالة والمعاصرة».

ـ **أزمة الاعتقاد بإقليم الدولة وحدودها**: نظراً إلى أنَّ الحدود السياسية لدول العالم الثالث حدودٌ مرسومة بفعل القوى الدولية المتصارعة، ولكون عملية بناء الأمة تُولِّد حسَّ التقدير العالي لدى الأفراد تجاه المُشترَك الجغرافي، أدى ذلك إلى حالة التشوش في رؤية إقليم الدولة وحدودها. أي بمعنى عدم وضوح أحد أهمِّ عناصر الهوية القومية المتمثل بحدود الموطن الجغرافي. ففي حالة الأقطار العربية تحديداً، تجري في كلٍّ منها عملية تكوين الدولة على أساس حدودها السياسية القائمة، بينما عملية بناء الأمة تدفع المواطن إلى الاعتقاد بالهوية القومية العربية التي تتجاوز تلك الحدود الثابتة. فيغدو المواطن بذلك أسير ازدواجية نادرة الحدوث، وهي الاعتقاد بهويةٍ قطرية وأُخرى قومية عابرة للحدود في آنٍ واحد. وكأنَّ القوميين بذلك أرادوا امتطاء فَرَسين في الوقت عينهِ وباتجاهَين متعاكِسَين؛ أحدهما ينحو صوب مركز الدولة القطرية وإقليمها، بينما يتجهُ الثاني نحو إقليمِ

أكبر ذي مراكزِ متنافسة. فَقادَ ذلك بدورهِ إلى استنزاف الموارد المادية والفكرية عبر توظيفها في وادٍ غيرِ ذي زرع.

ومثل هذه الأزمة المُركَّبة تتجلى بوضوح في حالة العراق. إذ إنَّ المشروع التحديثي في العراق المَلَكي (١٩٢١ ـ ١٩٥٨) لم يكن في جوهرهِ سوى نسخة أُخرى على مِنهاج التحديث غير السوفياتي. فقد صاغَتهُ عقول وورش العمل الفكري والسياسي في بريطانيا وأمريكا. لذا، وخلافاً لمنظور الباحث، فإنَّ كلَّ ما رافق مشروع بناء الدولة ـ الأمة من مآسٍ وحرمان لِطبقات وفئاتٍ اجتماعية تولَّدت من جرَّاء المشروع المنقول بعينهِ لا بسببٍ إرادي (أو مقصود). من جانبٍ آخر، إذا كان هناك من تمايزٍ وشعور بالحَيف لدى بعض الفِئاتِ والمصالح، لا سيما في العراق الجمهوري (١٩٥٨ ـ ٢٠٠٣)، فإنما يعود في جزءٍ كبيرٍ منه إلى ما يمكن تسميتهُ «الجمود المؤسسي»، بوصفهِ مؤشراً على فشل العملية التنموية؛ بكل ما يَعنيهِ ذلك من تصلُّبٍ في أداء المؤسسات وشَخْصَنَتها، وعَجزٍ في القدرة الأيديولوجية الموجِّهة للعملية عن مواكبة التغييرات المتنامية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. بحيث ترافق كلُّ ذلك مع دور العامل الخارجي في إندلاع ثلاث حروبٍ أنهكَتِ الاقتصاد والمؤسسات ثم المجتمع بأسرهِ عبر الحصار الاقتصادي الذي دام قُرابة ثلاثة عشر عاماً. وفي هذا السياق الدولي، لم تَزَلْ إيران تُشكِّل هاجِساً، سواءً على صعيد صُنَّاعِ القرار أو على صعيد الذاكِرة الجَمعية للعراقيين، إذ ما تزال تحتفِظ بِصُوَرِ المآسي التي سبَّبتها الاحتلالات المتوالية لولايات الموصل وبغداد والبصرة على أيدي الشاهات الفُرس.

تأسيساً على ما تقدم ذِكرهُ، يمكن القول إنَّ الدولة في العالم الثالث دولة مُتغرِّبة وتقليدية في آنٍ واحد. استمدَّتْ من نموذج الدولة ـ الأمة أساسها الفكري ونهجها في تحديث أجهزتها الإدارية والأمنية والعسكرية، وفي الوقت ذاتهِ استخلصتْ من موروثها الثقافي فكرةَ جعل السلطة حكراً على الحاكم وخاصَّتهِ. ثم استقرت أغلبية هذه الدول في هذه المرحلة الانتقالية ولم تتغير إلا باتجاه إعادة إنتاج مثل هذا الوضع في ظلِّ حاكم آخر وبخاصّةٍ جديدة من الناس. وكأن هذه الدولة محكومةٌ بدورةِ الدولة الخلدونيةِ، بحيث إنَّ البنية السياسية لدول العالم الثالث باتتْ تعكس طبيعة التنافسات الداخلية فيها القَبَلية والطائفية

والقومية. فالدولة غَدَتْ تُجسِّدُ بين انقلابٍ وآخر وثورةٍ وأخرى أحد هذه الانتماءات الفرعية. لكنَّ عملية التغيير هذه في قمة الهرم السياسي ترتبط في الوقت عينه بدور القوى الخارجية في مُسانَدة أحد تلك الانتماءات دوناً عن غيرها. وذلك على خلاف الحال في الدول ـ الأمم الغربية التي استقلت الدولة فيها بذاتها عن الانتماءات الفرعية، وسَعَتْ إلى تشييد هوية مشتركة ما بينها. وتبعاً لذلك، لا نُجانِب الصواب حين القول إنَّ معظم دول العالم الثالث ما تزال تعيش في طور تكوين الدولة وبناء الهوية القومية، حيث المركز فيها يسعى جاهداً إلى توحيد الأطراف، في الوقت الذي تعمل القوى الخارجية على تصعيب عمليات بناء هذه الدولة والحؤول دون نجاح المركز كما يجب أنْ يكون. ومن ثمّ، فإنَّ فشل الكثير من هذه الدول لا يعكس فشلها بذاتها وإنما يجسد أيضاً فاعلية تأثير القوى الخارجية المُتنافِسة.

من جانبٍ آخر، نجد أنَّ التنوع الثقافي في هذه الدول تنوعٌ أصيل ومتجذّر فيها مجتمعياً وجغرافياً. فهو لم ينشأ عن الهجرة الدولية على نحوِ ما هو عليه الوضع في الولايات المتحدة وكندا مثلاً، بل كان موجوداً فيها تاريخياً وتبلورَ عبر فترات زمنية جدّ قديمة. ما جعل الجماعات الثقافية في كلِّ دولةٍ على حدة ذات موروثٍ تاريخي وثقافي مشترك، على الرغم من تَسيُّس هذه الجماعات وتنافسها للهيمنة على الدولة ومؤسساتها. وتبعاً لذلك، فإنَّ أصالة وجودها التاريخي والثقافي جعلتها ذات مطالبٍ أصيلة، وهي تكاد تنحصر ـ باستبعاد تأثير العامل الخارجي ـ في التشديد على المشاركة في السلطة والتعبير عن ذواتها الثقافية على الرغم من اختلاف انتماءاتها القومية والدينية والقبلية. ففي مثل هذا الوضع، لا يمكن معالجة أزمتَي الاندماج والهوية على أساس سياسة فتح كافّة الأبواب على الصُعُدِ السياسية وغيرها، على نحو ما يراهُ الباحث. فمثل هذه الإجراءات ستقود باتجاه تهميش سلطة المركز كلياً لصالح أطراف الدولة الناشئة ثم إلى المزيد من التسييس والمحاصصة بشتّى أشكالها، لا سيما أنَّ الهويات الثقافية هي مسيَّسة أصلاً وستندفع صوب الانخراط في مؤسسات الدولة على أساس انتماءاتها الفرعية لا الهوية المشتركة. فَيَتكرَّرُ بذلك الخطأ نفسهُ الذي وقع فيه القوميون ولكن على نحوِ أشد هذه المرة، إذ سيصبح المواطن أسيرَ ازدواجيةِ مضاعفة؛ الولاء للانتماء الفرعي المسيَّس والولاء للدولة من جهة، إلى جانب ازدواجية الولاء للدولة القطرية والهوية القومية العربية.

وفي مقابل ذلك يمكن المعالجة من خلال انتهاج فكرة «حيادية الدولة» في تعاملها مع مكوِّناتها، وعبر اعتماد «المؤسساتية» التي يتم بموجبها الفصل بين شخص المسؤول والمسؤولية الموكولة إليه، بحيث يتم تَجريم العمل على أساس الانتماءات الفرعية لا سيما الطائفية منها. ذلك أنَّ الانحياز في عمليَتي تكوين الدولة وبناء الأمة إلى صالح الأكثرية المهيمنة ثم اعتماد «شخصَنة» المؤسسات هما اللذان يقودان بصورةٍ كبيرة إلى استمرارية تَناقُصِ فاعلية الدولة وإهدار مواردها في معالجة أزمتَي الاندماج والهوية. ومن ثم بروز حالة مزمنة من التأزم تَتخِذُ شكل أزماتٍ مركَّبة ومتكيِّفة مع سلبيات الموروث الثقافي لا إيجابياتهِ، لِيَنحَرِفَ المشروع برُمتهِ عن مسارهِ الأصلي المتمثل بإنشاء دولة موحَّدة ذات أمة واحدة، فَيُصبِحُ بالتالي دولة ـ عُصبة مُحدثة، لا هي متغرّبة كلياً، ولا هي بالمنتمية كلياً إلى الموروث الثقافي.

(٢)
الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية

عبد الإله بلقزيز(*)

أولاً: الدولة والشرعية في الفكر السياسي والفلسفي الحديث

١ ـ عموميّات

تتعزّز شرعيةُ الدولة، أيةِ دولة، بشرعية النظام السياسي القائم فيها، وقد تتأذّى صورتُها من فقدان النظام السياسيِّ ذاك شرعيتَه. غير أن ذلك التلازم بين الشرعيتين لا يتعدّى نطاقه الكمّي والخارجي، ولا يفرض النظرَ إليه بما هو **تلازمٌ تكويني**. ذلك أن شرعيةَ الدولة، وإن عظُمَت حجماً بشرعية النظام السياسيّ فيها، لا تتوقف على شرعيته وجوداً أو عدماً؛ فقد تقوم دولةٌ في نطاقٍ مجتمعيّ ـ سكّانيّ وتتمتع بالشرعية من دون أن يتمتع النظام السياسيُّ فيها بالشرعيةِ عينِها، وهذه حال الدول الوطنية الحديثة التي قامت في أوروبا بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، كتعبير عن إرادة أمم وجماعات اجتماعية، ولم تقُم فيها نظُمٌ سياسية تتمتع بالشرعية الحديثة (= الديمقراطية) إلا بعد ردح طويلٍ من الزمن، ومسلسلٍ من الصراعات الاجتماعية والسياسية. وقد تكون الدولة شرعيةً ونظامُها السياسيّ على نحوها ثم يصيب تطوُّرَها طارئٌ تنقلب به أحوالُ ذلك النظام فيقوم آخر بديلاً منه في التكوين والماهية، مفتقراً إلى الشرعية أو مُنْقَضّاً عليها إنْ هو

(*) أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء ـ المغرب. وقد قام د. محمد عبد الشفيع عيسى بإلقاء البحث نيابة عنه، بسبب تعذّر حضوره.

أتى من طريقها، وتلك ـ مثلاً ـ حال النظام النازي في ألمانيا، والفاشي في إيطاليا، ونظام فرانكو في إسبانيا، وسالازار في البرتغال... إلخ.

ولّما كانت شرعيةُ أيِّ نظامٍ سياسيّ ممتنعة الوجود إلا في دولةٍ تتمتع بالشرعية التاريخية والاجتماعية، فقد يحُدُث أن يقوم مثلُ هذا النظام في دولةٍ لم يستكمل كيانُها بعد شرعيتَه بالمعنى الدقيق لمفهوم شرعية الدولة، ولا يغيّر ذلك كثيراً في شرعيته كنظام، كما لا تُنْتَقَضُ به القاعدةُ التي تقول بتوقُّف شرعية النظام على شرعية الدولة. الأمثلة على هذه الحالة كثيرة في التاريخ. لم يكُنِ النظام السياسيّ في فلورنسا، في عهد ميكيافيلّي، منقوصَ الشرعية بمعايير القرن السادس عشر، لكن إيطاليا لم تكن قد تكوَّنت كدولة قومية وتوحَّدت إماراتها قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولم يكن النظام السياسي في مدينة جنيف، في عهد جان جاك روسو، يعاني فقراً في الشرعية الديمقراطية، لكن جنيف لم تكن دولة بالمعنى الحقيق في القرن الثامن عشر، وكان على سويسرا في ما بعد أن تكون تلك الدولة بعد أن اتحدت مقاطعاتها الثلاث. كما أن بروسيا، في عهد هيغل، لم تكن تعاني نقصاً في شرعية نظامها السياسي في نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، غير أن الدولة التي ينتمي إقليم بروسيا إليها (ألمانيا) لم تحقق وحدتها القومية و، بالتالي، كينونتها كدولةٍ حديثة إلا في سبعينيات القرن التاسع عشر.

من البيِّن، إذن، أن شرعية الدولة والنظام السياسيّ مسألة **مركّبة** وليست مبسّطة ولا بسيطة، فالتطابقُ بين الشرعيتين ليس حاصلاً دائماً، حتى لا نقول إنه غالباً ما يكون غائباً. وليس السبب في غيابه أن قسماً كبيراً من الدول، في العصر الحديث، لم يشهد قيام نظُم سياسية فيه تتمتع بالشرعية (الديمقراطية) وظلت تتعاقب على حكمه نظمٌ سياسية ديكتاتورية أو فاشية أو كلاّنية (= توتاليتارية) أو أوليغارشية وما شابه، بل لأن هذا العصر شهد نظماً سياسية شرعية في غياب دولٍ تتمتع بالشرعية الكاملة. وحين يغيب التطابقُ، في مثل هذه الحال، تختلف جغرافية الشرعيتين وحدودها و، بالتالي، نطاق المستفيدين منها: يستفيد رعايا الدولة جميعاً من شرعية دولتهم حتى وإن عانى النظامُ السياسيُّ القائم فقدان الشرعية الدستورية والديمقراطية (لكنهم يستفيدون أكثر حين يكون نظاماً شرعياً). ويستفيد قسمٌ محدود من المواطنين من شرعية نظامهم السياسي حين يقوم على جزءٍ محدود من الأرض لا يشمل نطاق الأمّة الجغرافي كاملاً، أي حين تكون كينونة الدولة منقوصة. والأمثلة على هذا النوع من عدم التطابق بين الشرعيتين كثيرة: من

ألمانيا في فترة التقسيم (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠)، إلى الصين وتايوان، إلى الكوريتين الجنوبية والشمالية، إلى إيرلندا وقبرص...

وقد تكون الحالة العربية نموذجية واستثنائية في آن: نموذجية لأنها تعبّر عن شكل آخر من التطابق بين الشرعيتين غير اللتين أشرنا إليهما، واستثنائية لأنه لا تشبهها في ذلك حالة أخرى في عالمنا المعاصر. فأما التطابُق الذي عَنَيْنا، فالتطابُق في فقدان الشرعية في الحالتين معاً: في حالة الدولة حيث البلاد العربية مجزّأة إلى دويلات صغيرة أكثرُ «شرعياتها» من التقسيم الاستعماري، وحيث حلم الدولة العربية السيّدة ـ التي يقومُ سلطانُها على مجموع الأمّة ـ ما زال معلّقاً بل عسير المنال؛ ثم في حالة السلطة أو النظام السياسي الذي لم يتجهّز بعد بمقتضيات الشرعية الدستورية والديمقراطية الحديثة، وما زال أكثر شرعياته (هو) «شرعية الأمر الواقع». وأما أنها استثنائية، فلأننا لا نعلم وجود حالةٍ أخرى تشبهها في هذا الفقدان المزدوج للشرعية.

ولكن السؤال الجدير بالتناول في معرض الحديث في إشكالية الشرعية هو: إذا لم تكن شرعية الدولة متوقفةً وجوداً على شرعية النظام السياسي القائم فيها، فهل لا يكون لشرعية الأخير أثر في التمكين لشرعية الدولة أو ـ للدقة ـ في التمكين لقيام الشروط التي تساعد في بناء الدولة وشرعيتها؟

سبق أن قلنا إن شرعية الدولة تتغذى أكثر كلما تمتع النظام السياسي فيها بالشرعية. لكن هذا يكون في الحالة التي تكون فيها الدولة قد قامت واحتازت لنفسها شرعيتَها احتيازاً. أما حين لا تكون الدولةُ على هذا المقتضى، فالأمرُ في السؤال يختلف. وهو يختلف من زاوية النظر إلى الوظيفة، أو الوظائف، التي يمكن أن تعود إلى شرعية النظام السياسي في التأسيس لشرعية الدولة أو في الإتيان على إمكان تلك الشرعية بالإلغاء أو المحو. وهنا لا بد من الخروج من حديثٍ نظري في المسألة إلى حديثٍ سياسي في حالة تاريخية واقعية، ولنأخذ الحالة العربية مثالاً لفحص السؤال بفرضيتيْه أو وجهيْه الافتراضيَّيْن.

يمكن لأيّ نظامٍ سياسيٍّ اكتسب، أو يكتسب، شرعيةً ديمقراطية لدى المواطنين، في أيّ مجتمَع من المجتمعات العربية الراهنة، أن ينهض بأحدِ **الدوريْن** المحتمليْن تجاه شرعية الدولة: دور **جاذب** أو دور **نابذ**؛ يمكن لشرعيته أن تتحوَّل مع الزمن إلى **قوةِ جذب** لدى مجتمعات عربية أخرى يتراءى لها فيه النموذج والمثال، وربما لدى النخب الإصلاحية والديمقراطية فيها. وقد تغريه

نموذجيته في عيون الآخرين، ونجاحاته الداخلية، في أن ينهض بأدوار خارج حدوده تنعكس إيجاباً على صعيد تنمية الروابط العربية، وخاصة حينما يكون هذا النظام الشرعي يُحكم مجتمعاً كبيرَ السكان وكثير الموارد. ثم يمكن لتلك الشرعية أن تتحول، على العكس من الاحتمال الأول، إلى **قوّةِ نبذ** تعرقل الأواصر والروابط بين المجتمع الذي تقوم فيه والمجتمعات العربية الأخرى. وبيانُ ذلك أن تلك الشرعية **قد تخلق الشعور بالإشباع الكياني** لدى المجتمع الذي قامت فيه، وتعزّز الشعور بالوطنية النهائية غير المفتوحة على أيّ أفقٍ وحدوي عربيّ، وخاصة حينما لا تعني العلاقة الأفقية العربية، لدى المتمتعين بنظام ديمقراطي، سوى الصلة ببيئة سياسية استبدادية أو تسلطية. ومثل هذا الاحتمالَ يترجّح أكثر كلّما كانتِ النخبة السياسية الحاكمة في نظام الشرعية هذا نخبة ديمقراطية ووطنية، لكنها غير مؤمنة بالخيار الوحدوي العربي.

لا بد، إذن، من التريُث في إصدار أحكام قَطْعية نهائية في الصلة الممكنة بين الشرعيتين، وعدم حَملها على وجهٍ واحدٍ منها بافتراضه وجهها الوحيد والممكن. الشرعية الديمقراطية مطلوبة في كل ظرف، ولا ينبغي أن تكون محطَّ مساومة تحت **أيّ** عنوان وباسم أية أولوية، لكن استيلاء فكرة الصيرورة إلى دولةٍ جامعة من مقدّمات ديمقراطية موضعية فرضيةٌ أكثر منها حقيقة أو حتمية تاريخية.

❋

إذا خرجنا من الاستثناء إلى القاعدة، تُواجِهنا الحقيقةُ السياسية التاريخية التي تفيد بأن **قاعدةَ شرعيةِ أيِّ نظام سياسيّ هي شرعية الدولة** التي يقوم فيها. في غياب الأخيرة تكون شرعيتُه **انتقالية ومؤقّتة** لا تكتمِل وجوداً وماهيةً إلا بقيام الدولة الشرعية. على أن هذه القاعدة، التي قامت عليها النظم السياسية في الدول الحديثة، لا ينبغي الاستذراع بها للطعن في تلك الشرعية الانتقالية، فلقد مرَّ معنا التنبيه إلى أنها قد تكون مفيدة للتأسيس لشروط قيام الدولة الحديثة. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أنها (= الشرعية الانتقالية) شديدة الأهمية في بناء أيّ مجتمع مدنيّ حديث، وعظيمة الفوائد بالنسبة إلى من يقع عليهم سلطان النظام السياسيّ الذي يتمتع بها.

لنطالع معنى **شرعية الدولة** في تجربة الدول الحديثة والفكر السياسي الذي تقومُ مبادؤها عليه.

تنهض شرعية الدولة (الوطنية) الحديثة على **أساسيْن متلازميْن**: **تمثيل الأمّة وسلطة الشعب**. لا تكون الدولةُ شرعية إنْ لم تمثّل إرادة مجموع الشعب في السيادة الذاتية، بصرف النظر عمّا يرمُز ـ ومن يرمز ـ لتلك السيادة (مؤسسة، شخص)، والدولةُ هنا ليست شيئاً آخر سوى **الإرادة العامة**. كما لا تكون الدولة شرعيةً إلا متى قامت على مبدأ سلطة الشعب، أي على المبدأ الذي يسلّم بأن الشعب هو **مصدر السلطة**، بصرف النظر عن الكيفية التي يُفوّض بها تلك السلطة إلى غيره.

٢ ـ في الدولة ـ الأمة

قبل قيام الدول الحديثة ونشوء الوحْدات القومية في أوروبا، قامت دول صغرى على أقاليم صغيرة المساحة والسكان (إمارات في الغالب)، وحكمتها أنظمة سياسية لم تكن جميعُها تفتقر إلى الشرعية، ونشأت فيها برلمانات منتخبة، ووُضِعت لنظام الحكم فيها دساتير كتبتها جمعيات تأسيسية، وتراجعت في بعضها السلطات الواسعة والمطلقة للملوك والأمراء لصالح أشكال من توزيع السلطة بين الملك والبرلمان والحكومة، وأُقِرَّ في بعضها الفصل بين السُلطات. . . إلخ. ومن يقرأ التاريخ السياسي لأوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر[1]، والفكر والفلسفة السياسيّيْن فيها خلال تلك الفترة، يقف على وجوهٍ من التطوُّر والانتظام والمَأسَسَة شهدها المجال الأوروبي قبل الثورة الفرنسية وقبل الوحْدات القومية. لكن أياً من تلك الدول الصغرى لم يكن ينظُر إليه أحدٌ، لا من الحكّام ولا من المحكومين، بوصفه نهاية مطاف السياسة ولا القسمة الجغرافية ـ السياسية العادلة أو المنصفة.

صحيحٌ أن حروباً كثيرة خيضت بضراوة دفاعاً عن حدود تلك الدول وسيادتها، لكن ذلك ما عَنَى أن تلك الحدود كانت نهائية بالنسبة إلى الجميع؛ على الأقل بالنسبة إلى مَنْ كانت طموحاتهم القومية تدفعهم إلى النظر إليها بوصفها حدوداً مؤقتة، أو الحدودَ المتاح الوصول إليها والوقوف عندها، في نطاق موازين القوى القائمة آنئذ. ما كان صدفةً، ولا من باب الغرابة، أن أخذتِ الصراعاتُ السياسية ـ بدءاً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ـ شكل صراعات بين إرادة التوحيد وإرادة الانكفاء، فانطلقت ـ في الأعقاب ـ موجة مدٍّ قوميّ أطاح

---

(١) في هذا الشأن، انظر: Hans Kohn, *The Idea of Nationalism: A Study of its Origins and Back-Ground* (New York: MacMillan, 1961).

بالحدود ووحَّد الأقاليم والإمارات في دولٍ كبرى ستُعرف، منذ ذلك الحين، باسم الدول القومية.

لم يكنِ المبدأ الذي قامت عليه الدولة الحديثة، منذ قرنين، سوى مبدأ **حقّ الأمّة في السيادة الذاتية**، والدولةُ القوميةُ إذْ تمارس هذه السيادة وتتجسّد فيها فإنما هي تمارسها باسم الأمة؛ لأن السيادة للأمّة في الفكر السياسي الحديث وفي نمط الدولة الحديثة. ولقد كان للدولة ـ كما أثبتت تجارب التاريخ ـ دورٌ رئيسي في التوحيد القوميّ وأحياناً، بل غالباً، في تكوين الأمة. يصعب كثيراً القول إن الأمم الحديثة كانت ناجزة التكوين قبل قيام الدول القومية، أو إن هذه ما كان لها من دور سوى التعبير عن كيان الأمة الناجز[٢]، ففي مثل هذا القول من الافتراض أكثر مما فيه من الحقيقة التاريخية. لكن نشوء الدول القومية الحديثة ما اكتسب شرعيته إلا من طريق بيان مسوِّغاته، وأوَّلها أن الأمم المجزَّأة في أقاليم أو دويلات أو دولٍ، لا تنتمي إلى تاريخها الاجتماعيّ، تملك الحقّ في إنهاء هذه الحال من التجزئة ومن التوزُّع بين كيانات وإقامة كيانها السياسيّ الموحَّد. هذا هو موطن الشرعية فيها وفي حروبها وصراعاتها، ومن دونه كان يمكن النظر إلى مشروعها التوحيدي كفعلٍ من أفعال الغزو والإلحاق والابتلاع والعدوان على حقوق الآخرين وسيادتهم.

الدولة الحديثة بهذا المعنى، وفي هذا النمط من القيام والكينونة، هي **الكيان الذي يتحقق فيه التطابق بين السياسي والاجتماعي، بين الدولة والأمّة**، ونحن في هذا النمط من العلاقة أمام نموذج **الدولة ـ الأمة** (Etat - Nation) على المثال الفرنسي أو الألماني أو الإيطالي. . . إلخ. لكن هذا ما كان وحدهُ الشكل الوحيد المتاح أمام قيام الدولة الحديثة في التاريخ الحديث، وإنما جاورَهُ ولازمهُ نمطٌ آخر غيرُ مركزي ولا يقوم على التطابق الذي ذكرنا، هو نمط **الدولة الاتحادية**؛ وهو مختلف عن الأوّل في **التكوين** وفي **مبدأ الشرعية** الذي يؤسِّسُه. من حيث التكوين يقوم هذا النمط على **اتفاق** أقاليم أو إمارات أو مقاطعات مستقلة بعضها عن بعض على الاتحاد في دولة جامعة، فيدرالية. أما المبدأ الذي يؤسِّس شرعية هذه الدولة (الاتحادية)، فليس الأمَّة وحقّها في وحدتها القومية، وإنما **إرادة**

---

(٢) في هذه المسألة، انظر رأينا التفصيلي، في: عبد الإله بلقزيز، **نقد الخطاب القومي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ونديم البيطار، **من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

مجموع المكوّنات الإثنية والثقافية واللغوية في الاتحاد داخل دولة. هكذا حصلت الوحدات الاتحادية بين الولايات الأمريكية، وبين المقاطعات السويسرية، وبين المجموعات السكانية المتباينة لغةً و «أصولاً» في سويسرا وكندا.

ليس دقيقاً أن يقال إن الوحدة المركزية الاندماجية التي تكوَّنت في نطاق الدولة ـ الأمَّة جَرتْ بالقَسْر والإجبار من طريق الابتلاع العسكري أو العنف المسلّح، وأن الوحدة الاتفاقية التي تكوّنت في نطاق الدولة الفيدرالية حصلتْ سلمياً ومن طريق التراضي، ذلك أن تجربة الولايات الأمريكية المتحدة تُطْلعُنا على وجوهٍ من العنف الدمويّ والحروب الأهلية كان توسُّلُها سبيلاً إلى التحقُّق والقيام. والأهمّ في الأمر أن التوحيد القسري في تجربة الدولة ـ الأمّة ما انتقص من شرعية الدولة، كما أن الاتفاق والتراضي السِّلميّ في الدولة الاتحادية ما زاد شيئاً في منسوب الشرعية لدى هذه، **لأن شرعية الدولة في الحالين لا يقرّرها أسلوب قيامها وإنما مضمونُها التمثيليّ**. فالدولة في الحالَيْن **دولة المجموع الاجتماعيّ** وهي تمثّل جميع الذين يخضعون لسيادتها ويقدّمون لها ولاءَهم. وهكذا بين نموذجيْ الدولة المختلفيْن في التكوين **مُشْتَرَكٌ في المضمون** هو نصابُ **المقبولية** التي تتمتع بها الدولة لدى الجماعة أو الجماعات القومية التي تنتمي إليها، وتجعل هذه الأخيرة ترى فيها الكيان الاجتماعيّ ـ السياسيّ الجامع الذي ترتضي الانتماء إليه والدفاع عنه، لأنه الكيان الذي من خلال سيادته تحقّق هي سيادتها الذاتية. وراء المقبولية تلك **إرادة عامّة** تمثّلها الدولة وتعبّر عنها. والإرادة العامّة تلك هي المبدأ الذي به وعليه تتأسس شرعيتها.

هذا معنى الشرعية في الدولة الحديثة أياً يكن نموذجُها. **حالتان** فقط تنتقصان من تلك الشرعية أو تتعارضان معها: حين تسمح الدولة بأن يعيش قسم من الأمّة أو من مواطنيها تحت سيادة دولة أخرى وخاصة حين يعيش هذا القسم على أرضه؛ وحين تحتل الدولة أراضي غيرها فتخضعها لسيادتها. في الحالة **الأولى** تكون سيادة الدولة، وسيادة الأمّة، **منقوصة** حيث لا شرعية من دون سيادة كاملة على الأرض والسكان. وتتحوّل سيادة الدولة، في الحالة **الثانية**، إلى **عدوانٍ** غير مشروع **على سيادة غيرها** من الدول والأمم، وإلى نيْلٍ من مبدأ الإرادة العامّة لدى أمّةٍ أخرى، أي إلى انتهاكٍ للشرعية باسم الشرعية. نحن، في الأولى، أمام حالة **ما دون ـ الدولة**، وهي حالة **انتقالية** قبل احتياز الشرعية احتيازاً تاماً، ونحن ـ في الثانية ـ أمام حالة ما **فوق ـ الدولة**، وهي حالة **شاذة** في عصر ما بعد الإمبراطوريات.

٣ ـ الدولة والإرادة العامة

إذا كانتِ الدولةُ الحديثة تعبيراً عن الإرادة العامة[٣] للأمَّة أو لسكّانها وتجسيداً للسيادة الذاتية، فإن معنى الإرادة العامة والسيادة لا ينصرف إلى تمثيل وجهٍ واحدٍ منهما وهو استقلال كيان الدولة والمجتمع عن غيرهما من الدول والمجتمعات، وهذا وجْهٌ **خارجيّ** للسيادة والإرادة تتحقق به الأنا الجماعية، وإنما ينصرف إلى التعبير عن وجْهٍ آخر منهما هو الوجه **الداخلي** المتعلق **بصورة السيادة في إدارة الشؤون العامة** من قبل المنتمين إلى تلك الدولة. ليست الدولة، في هذا المعنى، هي الكيان الجامع الذي تتحقق به السيادة العامة فحسب، وإنما هي **مجموع المؤسسات والأجهزة التي تتجسّد فيها سلطة الدولة**[٤]، أي سلطة المجموع الاجتماعي (= الأمة) من خلال مؤسسات الدولة وأجهزتها.

في الدول والمجتمعات، وفي العصور كافة، تبْسُط الدولة سيادتها وتمارس السلطة في نطاقها السياديّ. والدولةُ الحديثة لا تختلف عن سابقاتها في هذه الوظيفة. لكنها **تختلف عنها في مفهوم السلطة ومقاديرها ومصدرها وتوزيعها**. السلطة **ملكٌ حصريّ** للملك أو الأمير أو السلطان في الدول ما قبل ـ الحديثة؛ وهو يمارس ذلك الحقّ الحصريّ باسم الله أو النصّ المقدّس، أو باسم العشيرة أو العائلة. وقد يفوّض السلطات لغيره ـ وذلك الأرجح ـ لكن غيره يحكم ويُمضي الأحكام باسمه. وله هو ـ وحده ـ أن يلغي التفويض ويعيد إليه السلطةَ التي فوَّض للأمير أو للوالي أو للوزير أو للقاضي. . . إلخ متى شاء فيباشرها بنفسه أو يفوّضها لغيره. ولأنها ملْك حصريّ، تنتقل سلطة الدولة إلى ابنه أو أحد أقربائه بوصفها واحداً من المنقولات من الأملاك القابلة للتفويت. السلطة في هذا النمط من الدولة، الذي عرفته أوروبا الوسطى والمجال العربي الإسلامي الوسيط، **حقٌّ فرديّ** (مفهومها) **ومطلق** (مقدارها)، **مصدرهُ** المَلك وغير قابلٍ للتوزيع، علماً بأن التفويض لا يكون توزيعاً للسلطة في هذا النمط من الدول.

---

(٣) في مفهوم الإرادة العامة، انظر: Jean-Jacques Rousseau, *Du Contrat social* (Paris: G. Flammarion, 1992).

(٤) إلى ذلك ذهب هيغل في تحليله للدولة. في هذا الموضوع، انظر: George W. F. Hegel: *Encyclopedie des Sciences philosophiques en Abrege*, traduit de L'Allemand par Maurice de Gandillac sur le texte etabli par Friedhelm Nicolin et Otto Pöggler (Paris: Gallimard, 1970), et *Principes de la Philosophie du droit*, traduit inedite, presentation, notes et bibliographic par Jean-Louis Viellard-Baron (Paris: Flammarion, 1999).

يختلف أمْرُ السلطة في الدولة الحديثة. فهي في هذه **مِلْك جماعيّ** للأمّة أو لمواطني الدولة جميعاً لا يَقْبَل **التفويت** (inalienable)[٥] وإن كان يقبل التفويض لمن يباشرها نيابةً عن الأمة والمواطنين. ولأنها بهذه المثابة، فإن التصرُّف فيها من قِبل من يباشرها مُفَوّضاً ليس تصرُّفاً مطلقاً، بل هو **مقيَّدٌ** بنظام مرجعيّ (= الدستور) وبالقانون الذي تضعه الأمَّةُ نفسُها. **والأمّة**، أو الشعبُ، في الدولة الحديثة **مصدر السلطة**؛ يمارسها من طريق التفويض أو الإنابة لتعذّر مباشرتها من قِبل المواطنين جميعاً. ولكي لا يَقَع احتكارُها من طرفِ فردٍ (ملك، رئيس جمهورية، رئيس حكومة) أو هيئة (حكومة، برلمان)، طوَّرت الدولة الحديثة نظاماً **لتوزيع السلطة** يقوم على مبدأ **الفصل بين السُّلطات** قصد **تحقيق التوازن** بين مؤسسات الدولة لمنع احتكار حقٍّ يُعتبر **حقاً عاماً**.

على هذه المبادئ الحاكمة للسلطة تقوم فلسفة الدولة الحديثة[٦] وينتظم نظام اشتغالها. لا يصبح التمييز، في نطاق أحكام هذه الفلسفة، بين أنماط السلطة والنظام السياسي في الدولة الحديثة (ملكي، جمهوري، رئاسي، برلماني)، وإنما يكون التمييز على قاعدة **مضمونها السياسي**: دولة ذات سلطة ديمقراطية وأخرى ذات سلطة غير ديمقراطية. على أن هذه الحالة الثانية (= الدولة ذات السلطة غير الديمقراطية) لا تشبه الدولة التقليدية الوسيطة (الدولة الإمبراطورية، والدولة الثيوقراطية، والدولة السلطانية، ودولة الملكية المطلقة. . .)، ذلك أن افتقار الدولة الحديثة إلى سلطة ديمقراطية من الوقائع التاريخية التي عاشتها هذه الدولة في المائتيْ عام الأخيرة من دون أن تؤثر في شرعيتها ككيان وإن أثَّرتْ في صورتها.

أن تكون الدولة الحديثة ملكيةً أو جمهورية، وأن تكون في الحالتين رئاسية أو برلمانية، لا يغيّر ذلك كثيراً من مضمونها السياسيّ كدولةٍ تقوم سلطتُها على قواعد عصرية. ليست ملكيات اليوم، في أوروبا، ملكيات أمس المطلقة حين كانت السلطة بيد الملك يتصرف فيها تصرُّف المالك الأوحد. ملكيات أوروبا المعاصرة دستورية مقيَّدة، للملك فيها حصّة سياسية تتعلق غالباً بالسيادة ولا تمسّ

---

(٥) Rousseau, Ibid., p. 51.

(٦) انظر، جون لوك خاصةً: John Locke, *Traite du Gouvernement civil*, traduction de David Mazel; Introduction bibliographie chronologie et notes par Simone Goyard-Fabre (Paris: Flammarion, 1992).

نطاق السلطة التنفيذية أو التشريعية. وهي اليوم، في أغلبها، ملكيات برلمانية تعود فيها سلطة التشريع إلى المجلس النيابي الذي تنبثق عنه حكومة تمثيلية تدير السلطة وتنفذ السياسات العامة التي يشرّعها ممثلو الشعب. أما السلطة القضائية، فمنفصلة عن الملك ومستقلة عن السلطة التنفيذية الحكومية. في الملكيات الدستورية الحديثة توزيع للسلطة بين الملك والحكومة والبرلمان؛ وقد تكون حصة الملك أعلى (حلّ البرلمان، إعلان الحرب، توقيع اتفاقيات سِلْم، إلى جانب سلطاته المعترَف له بها: تسمية رئيسٍ للحكومة من الغالبية النيابية، تنصيبُه إلى جانب البرلمان، تمثيل السيادة...)، لكنه لا يمارس الفائض من سلطاته الطبيعية وحده، وإنما بالتشاور مع البرلمان والحكومة والمحكمة العليا أو مجلس الدستور الأعلى... إلخ.

نظامُ توزيع السلطة عينُه يقوم في الجمهوريات. تتفاوت حصص السلطة بين رئيس الجمهورية والحكومة والبرلمان في الجمهوريات الحديثة؛ قد تكون أعلى في النظام الرئاسي، كما في حالة فرنسا[٧]، فتتركز في يد رئيس الجمهورية، وقد تكون حصته أقلّ من حصة رئيس مجلس الوزراء كما في المثال الإيطالي، وقد يكون التوازن بين الرئاسة والبرلمان هو الغالب على النظام كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن الجامع بين هذه الأنظمة، على تفاوُتٍ بينها في توزيع السلطة بين مؤسسات الدولة، أنها قائمة على مبدأ التوزيع (= توزيع السلطة) بما هو أعلى أشكال الضمانات للنظام الديمقراطي.

من البيّن أن شرعية الدولة الحديثة، في أعين مواطنيها، لا تتأتى من كونها الكيان الممثِّل لإرادتهم في الدفاع عن استقلالهم وسيادتهم في وجه خطرٍ خارجيّ محتمل، والكيان الذي تتجسد فيه سيادتهم الذاتية على أنفسهم وأراضيهم وثرواتهم فحسب، وإنما تتأتى - أيضاً - من واقع أن هذا الكيان يُدار عبر سلطة تعود إليهم، ويمارسونها بأنفسهم، وليست مفروضة عليهم. إنهم يخضعون لهذه السلطة، سلطة الدولة ممثَّلة في قوانينها، لكنهم يفعلون ذلك طوعاً وبإرادتهم، لأنهم بذلك إنما يخضعون للقواعد والأنظمة التي تَوَافقوا عليها. الدولة الحديثة

---

(٧) وهي تكرّست، عكس المعتقد، في الجمهورية الخامسة، وأرادها شارل ديغول أكثر في الاستفتاء الشهير الذي استقال في أعقاب نتائجه المخيّبة له. أما الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران، فدفع بصلاحيات رئيس الجمهورية إلى الحدود القصوى الملكية، أثناء فترة حكمه (١٩٨١ - ١٩٩٥). من أجل فكرة تفصيلية عن هذه النزعة الملكية في عهد ميتران، انظر: Jacques Attali, *Verbatim* (Paris: Fayard, 1995).

ليست كياناً برّانياً عن المجتمع، مضافاً إليه أو مفروضاً عليه بالقوة والإكراه، **الدولة هي المجتمع** (= المجتمع السياسي)[8] وليس من وجودٍ للمجتمع من دون دولة إلا في الأيديولوجيا الفوضوية[9]. لذلك **يستبطن** الناس (= المواطنون) فكرة الدولة والدستور والقانون والنظام والسيادة في المجتمعات السياسية الحديثة وتتحوّل إلى جزء لا يتجزأ من منظومة عقائدهم، وهذه الأفكار ليست شيئاً آخر سوى رديف الحرية والمواطنة والحقوق المدنية والسياسية.

هذه، في إيجاز، صورة الشرعية في الدولة الحديثة ومفهومها ومقوماتها. سقناها لبيان أمورٍ **ثلاثة**: **أوّلها** أن البلاد العربية المعاصرة لم تعرف بعدُ هذا النمط من الدولة الوطنية الحديثة. **وثانيها** أن فلسفة هذه الدولة في الفكر الإنساني الحديث، وهي صارت ثقافة عامة في مجتمعات الغرب، لم تستقر بعدُ في الفكر السياسي العربي بتياراته كافة، وأن معظم المأخوذ منها والمستعار مجتزأ من منظومته الأصل على نحوٍ انتقائي. **وثالثها** أن مقاربة مسألة شرعية الدولة في الوطن العربي لا تقبل الدخول فيها أو مباشرتها انطلاقاً من فرضية «الخصوصية العربية» ونكران كونية ظاهرة الدولة الحديثة وقوانين نشوئها واشتغالها. وسنجد أن هذا الاستعصاء النظري في مقاربة مسألة شرعية الدولة في الوطن العربي سيلازمنا، في هذا البحث، مثلما لازم كلّ من فكّر فيها من المثقفين العرب المنتمين إلى التيارات التي سنتناول موقفها منها.

أول ما يسترعي الباحث في ظاهرة الدولة في البلاد العربية أنه في مقابل النظرة الإيجابية إليها في مجتمعات الغرب الحديثة، وفي مقابل ما تتمتع به هناك من مقبولية، تسيطر نظرة سلبية إلى الدولة في الحياة العربية عموماً، وتتعرض (الدولة) إلى رفضٍ يكاد يكون عاماً من قبل تيارات الوعي السياسي العربي كافة. والظاهرتان تيناك تحتاجان إلى تحليلٍ عميق يأخذ في الحسبان، وفي الوقت عينه، أثر المواريث التاريخية في الاجتماع العربي المعاصر وأثر الشروط والظرفيات

---

(٨) فكرة تكرّر التعبير عنها في الفلسفة السياسية الحديثة منذ القرن السابع عشر. انظر مقدّماتها الفكرية في كتب توماس هوبس الثلاثة التالية: Thomas Hobbes: *Elements de la Loi naturelle et politique*, traduction, introduction, notes et index par Dominique Weber (Paris: Librairie Generale Francaise, 2003); *Le Citoyen*, presentation par Simone Goyard-Fabre (Paris: Flammarion, 1982), et *Leviathan ou Matiere, forme et puissance de L'Etat chretien et civil*, traduction, introduction, notes et notices par Gerard Mariet (Paris: Gallimard, 2000).

(٩) انظر موقف عبد الله العروي في هذه المسألة، في: عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣).

السياسية التي تكونت الدولة (العربية) في سياقاتها، ونتائجَ ذلك كلِّه في المجتمع والأفكار والسيكولوجيا الجماعية.

ثانياً: آثار المواريث والتحوّلات في تكوُّن المجال السياسي

١ ـ سلطة الموروث السياسي

ليس في الحياة العربية اليوم، ومنذ زمن، ما يَشهد لفكرة الدولة بالرسوخ أو الحضور في الوعي الجمْعيّ والسلوك الاجتماعي العام[١٠]. يستطيع المرء أن يَلْمَس ذلك بيُسْر مما يُعايِنُه من ظواهر دالة على ذلك: من غياب فكرة القانون في الوعي والسلوك (= عدم احترام قوانين السَّيْر مثلاً)، وانعدام الضمير المِهْنيّ، وتخريب المرافق العامة، وارتشاء صغار موظفي الإدارات العمومية، حتى العمالة للأجنبي! والدولة ـ أية دولة ـ لا يقوم لها مقامٌ في مجتمع وينتظم لها أمْرٌ إنْ لم **يستبْطِنْها** الناس ويتشبّعون بفكرتها. إنها فكرةٌ مجرَّدة، لكنهاً **تتجسد** في الناس (= المواطنين) في المجتمعات التي تقوم فيها الدولة الحديثة. أما في مجتمعاتنا، فيجسّدها البوليس والجيش والمحاكم والسجون؛ ومتى ما وجد المرءُ نفسَه أمام هذه، تحضر في وعيه فكرة الدولة؛ إنها الحالة الوحيدة التي يقع بها إدراك الدولة عندنا! ولذلك، بمقدار ما تُمثِّل الدولة ضرورة حياتية، بل وجودية، في المجتمعات الحديثة، تمثّل عبئاً ثقيلاً على حياة الناس في مجتمعاتنا، أو هكذا هي في وعيهم ومخيالهم.

والمفارقة الأدعى إلى التفكير أنه في مقابل ضمور فكرة الدولة في وعي الناس، ثمة حضورٌ متضخم لفكرة السلطة. وفي هذه المفارقة ما يدلّ على أن هناك **نظرةً اختزالية إلى الدولة، في الوعي العربي،** تَرُدُّ هذه إلى السلطة وتختصرها فيها، والحال إن السلطة نِصَابٌ من الدولة وصعيدٌ فيها. ومن الثابت أنّ مَأتَى هذا الخلل في وعي الدولة إنما هو واقعُ الدولة ذاتُه في البلاد العربية، سواء من حيث ضَعفُ كيانها ومؤسساتها أو من حيث تضخُّم حيّز السلطة فيها على حساب حيّزات ومساحات من الدولة الأخرى. هكذا تصطدم كل محاولة لتحليل أسباب ضَعف فكرة الدولة في الوعي الجمْعيّ بالحاجة إلى تحليل أسباب ضَعف الدولة

---

(١٠) تناولنا ذلك في: عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨).

في الواقع الموضوعي، إذِ المسألةُ ليست مسألةَ فكرٍ ووعْيٍ قاصريْن إلا بمقدار ما هي مسألة واقعٍ يعاني من عُسْر تحقُّقِ كيان الدولة فيه.

من النافل القول إنّ الدولةَ حديثةُ النشأة والتكوُّن في البلاد العربية، وعمرها لا يزيد عن عمر بضعة أجيال. ولا يغيّر من هذه الحقيقة أن يستدرك مستدرك بالقول إن تاريخها (الإسلامي) يقاربُ الألفَ ونصف الألف عام، ويتجاوز ذلك أضعافاً في مصر والعراق وسورية؛ فالدولة التي نعني هي الدولة الحديثة[11]، التي بدأت تتشكل ملامحها في أوروبا منذ القرن السابع عشر، والتي نشأت في البلاد العربية «نظائر» لها متعاقبة في الزمان منذ عشرينيات القرن العشرين، وليست الدولة التقليدية التي لم يكن لها، في تاريخ الإسلام، من شخصية الدولة أكثر مما كان للدول المسيحية الوسطى. وكما أقام المسلمون إمبراطورية في العهد الوسيط، أقام غيرُهم إمبراطوريات شبيهة ربما كانت الإمبراطورية الرومانية أبرزها. ومع ذلك، لا أحد في الغرب يعتبر هذه الإمبراطورية دولة بالمعنى الذي يُفيده المفهوم في الفكر السياسيّ الحديث.

ومن الطبيعي ألاّ تستطيع الدولة «الحديثة» في البلاد العربية أن ترسّخ وجودها في الواقع المجتمعي في بضعة عقود، وأن يتشرّب الناسُ فكرتَها ويستبطنوها، ولقد يحتاج ذلك إلى زمنٍ أطول كي يصبح واقعاً موضوعياً. غير أن الذي لا مِرْية فيه أن الزمن ليس وحده العامل الوحيد الذي يفسّر ضَعف كيان الدولة في الاجتماع العربي المعاصر. فلقد أخذ تكوُّن الدولة ورسوخُها في بلدان أمريكا الشمالية والجنوبية الزمنَ نفسَه الذي أخذه في البلاد العربية. ويصْدُق الشيء نفسُه على بلدٍ من دائرتنا الحضارية هو تركيا. بل إن الحركة الصهيونية نجحت في إقامة دولة حديثة في زمن قياسيّ لم يأخذ منها أكثر من جيلين. لا بدّ، إذن، من الانتباه إلى عوامل أخرى غير عامل الزمن تضغط على إمكانية التكوُّن الناجز للدولة ورسوخ فكرتها وقيمها في المجتمع والوعي.

قد يكون من أهم العوامل التي تفسِّر الظاهرة **ثقلُ المواريث السياسية في الاجتماع العربي و الآثار المتجددة لتلك المواريث في المجال السياسي**؛ فحين نشأت الدولة الحديثة في البلاد العربية، نشأت في سياق الحقبة الكولونيالية وكنتيجة من نتائجها المباشرة: وليست دولة الاستقلال السياسي إلا واحدة من

---

(11) انظر رأينا مفصلاً في هذه المسألة في: بلقزيز، **نقد الخطاب القومي**.

تلك النتائج الناجمة من الحقبة الكولونيالية. على أن الدولة الجديدة هذه، وقد صُمّمت على مقتضى هندسةٍ سياسية حديثة تشبه الهندسةَ عينَها التي قامت عليها دولُ أوروبا الحديثة، لم تقم في بلادٍ بِكْرٍ لم تَطَأها السياسة ولم يعرف اجتماعُها شكلاً من التنظيم الدولتي على مثال مجتمعات أخرى عديدة في العالم وفي أفريقيا خاصّة، وإنما هي نشأت في بلاد (عربية) لها تراث عريق في التنظيم السياسي وقامت فيها دول لقرون متطاولة، وتعاقبت فيها هذه على قوام ونظام متشابهينْ، فرسَّخت من قيمها وتقاليدها الكثير مما لا يمكن مَحْوُهُ بيُسْر. وسيظلّ أيُّ تفكيرٍ في ظاهرة ضَعف الدولة، وتحليلٍ لأسباب ذلك، قاصراً إنْ لم يلحظ آثار تلك المواريث التاريخية فيها تكويناً وتطوُّراً.

توصَف الدولة التي قامت تاريخياً في البلاد العربية قبل الحقبة الكولونيالية، في علم الاجتماع السياسي، **بالدولة التقليدية** وأحياناً **بالدولة السلطانية**: الأولى تمييزاً لها من الدولة الحديثة، والثانية تمييزاً لها من دولة الخلافة. إنها الدولة التي وصفها **فقهُ السياسة الشرعية** في القرن الخامس الهجري، في كتابات الماوردي والجويني وأبي يَعْلى الحنبلي، واستمر وصفُها بالسمات عينِها في عصر ابن تيمية ثم ابن خلدون، وأعاد كُتّاب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التشديد على سماتها تلك: منذ عبد الرحمن الجَبَرْتي، في نهاية القرن الثامن عشر، حتى محمد رشيد رضا في عشرينيات القرن العشرين. إنها الدولة القائمة سلطتها على الشرعية الدينية والمتكوّنة بمقتضى تقنيات التولية وإجراءاتها الموصوفة بدقة في كتب السياسة الشرعية.

ومن النافل القول إن هذا النمط من الدولة حظيَ تاريخياً بالمشروعية لأنه قام على الشرعية الدينية، وكانت فكرة الجهاد حفاظاً على الجماعة ومصالحها من مقتضياتها. ولذلك، فهو شهد استقراراً تاريخياً مديداً على الرغم من تغيّر السلاطين والأمراء الذين تعاقبوا على السلطة في هذه الدولة. على أن الدولة التقليدية بمقدار ما كانت تملك أن تدافع عن حوزة أراضيها في مواجهة الخطر الخارجي من طريق تعبئة الجند والقبائل باسم الجهاد، لم تكن تملك السيادة الفعلية على رعاياها وأراضيها كافة، ولا أن تفرض قوانينها وتشريعاتها على مجموع المناطق الخاضعة نظرياً لسلطانها. فإلى نفوذها المركزي، قام نفوذٌ للقوى المحلية من قبائل وعشائر وجماعات أهلية لم يكن يربطها بالسلطة فعلاً سوى عقد البيعة دون سائر الروابط السياسية والقانونية المفتَرضة في أية دولة بين المركز والأقاليم الطرفية. والغالبُ على الأطراف، في نموذج الدولة التقليدية، هو التفلُّت من

الخضوع لسلطان الدولة لأنها لم تكن ترى في ذلك السلطان سوى قوة الإلزام بأداء واجبات للدولة كالضرائب، والدخول تحت نظام قانونيّ كانت تأباهُ نُظُمها القيميّة الموروثة. وربما يكون استمرار نظام العُرْف، في المناطق المسمّاة مناطق «السِّيبَة» أي غير الخاضعة لسلطان الدولة المركزية، مثالاً لحدود سيادة هذه الدولة على رعاياها وأراضيها[١٢]؛ إذ من مقتضيات السيادة سيادة القانون وخضوع الناس له كافة، وذلك ما لم تكن عليه الحال في تاريخ الدولة التقليدية.

حين نشأت الدولة الحديثة في البلاد العربية في القرن المنصرم، لم تكن هذه الصورة قد تبدَّلت تماماً: كان شيءٌ من المركزية يتحقق عبر الإدماج والتوحيد والتعليم، غير أن الكثير من مواريث الماضي ظل يملك أن يستمرَّ بقاءً وتجدُّداً في الحياة العامّة. من يملك اليوم أن ينفي استمرار القيم والأعراف التقليدية كالثأر في الأوساط القبلية والعشائرية في اليمن والأردن وسيناء وسواها، واستمرار منظومة الأعراف والتشريعات الطائفية في لبنان؟ في سياق مثل هذا الموروث يتعذّر ميلاد الشعور بالدولة والقانون في الوعي والسلوك.

٢ ـ سلطة الموروث الاجتماعي

ليس ثقلُ المواريث السياسية، وتقاليدُ التفلُّت من سلطان الدولة المركزية من قِبَل الأطراف، واستمرارُ أثرِ العُرْف حاكماً للعلاقات الأهلية بدلاً من القانون. . . وحدها ما يفسِّر ضَعف الدولة في الاجتماع العربي وضَعف فكرتها والشعور بها لدى الناس، وإنما يوجد إلى جانب ذلك عوامل أخرى لا تقل عن هذا الأخير تأثيراً، بل وترتبط به شديد ارتباط، ومنها **ثقل المواريث الاجتماعية**. ونعني بهذه المواريث جملة البُنى والعلاقات التي كانت تنتظم الاجتماع الأهلي العربي طيلة عهود من التاريخ متطاولة، واستمرّ وجودُها ومفعولها في المجتمعات العربية حتى بعد قيام الدولة الحديثة وانطلاق عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي في البلاد العربية. والقارئ في تطور المجتمعات العربية المعاصرة، منذ استقلالاتها السياسية، لا شكَّ مندهشٌ لظاهرات تبدو متناقضة متنافرة في الحياة الاجتماعية، وأخصّها بالانتباه **ظاهرتان**: **التعايش** بين البنى التقليدية الموروثة والبنى الحديثة في الاجتماع العربيّ، وما يرافقه وينجم عنه من تداخلِ

(١٢) انظر في هذا: Abdallah Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain: 1830-1912* (Paris: Maspero, 1980).

بين علاقات النظام الاجتماعي القديم وعلاقات النظام الاجتماعي الحديث في بنية اجتماعية واحدة، ثم **التجدُّد** المستمر **لمفعول** علاقات البنى التقليدية في الاجتماع السياسيّ العربيّ المعاصر.

يمكن ملاحظة هذا التعايش في الاقتصاد والسياسة والثقافة كما يمكن ملاحظته في الاجتماع. ليس تفصيلاً أن نعاين استمرار الاقتصاد الطبيعي والعائلي والحِرَفي والزراعي التقليدي مع الاقتصاد الرأسمالي الحديث جنباً إلى جنب، والعلاقة الأجْرية الرأسمالية مع نظام السُّخرة في العمل، أو التحصيل العينيّ لحقوق العمل من حصَّةٍ مقتَطَعة من الإنتاج، والمبادلات النقدية مع المقايضة العينية أو السِّلْعيَّة، والوسائل البدائية للإنتاج (المحراث والدواب واستقاء الماء من المنابع غير السطحية يدوياً. . .) مع الوسائل الحديثة في الزراعة، وقروض الرهن مع القروض البنكية. . . إلخ. وليس تفصيلاً أن نعاين التعايُش المديد في البنية السياسية الواحدة بين التقاليد السلطانية والقيم الدولتية الحديثة، بين حكم الفرد الواحد ونظام المؤسسات، بين نظام الحزب الواحد والتعددية السياسية الشكلية، بين احتكار السلطة ووجود البرلمان، بين الحزب والقبيلة والطائفة في جسم سياسيّ واحد، بين المعارضة السياسية والمعارضة الدينية في ثوبٍ واحد[١٣]. . . إلخ. ثم ليس تفصيلاً أن نقف على وجوهٍ من التَّضايُفِ بين التقليد والتجديد في الثقافة والفكر، بين التحجُّر والانفتاح، بين الاتّباع والإبداع، بين التراث والحداثة، الهوية والكونية. . . إلخ. وهي صورٌ من التعايش تختلط فيها الأزمنة والأمكنة والمرجعيات على نحوٍ يشتدُّ معه الْتباسُ البُنى تلك وعُسْر فهم تركيبتها.

التعايش نفسُه نلحَظُه في الاجتماع العربي على نحوٍ من الوضوح أجْلى: تتجاور القبيلةُ والعشيرةُ والطائفة مع الطبقات الاجتماعية وكأنها جميعَها عناصرُ متجانسة في بنيةٍ واحدة! ويتجاور نظام القيم التقليدي وسلطانُ العُرف والعادات الموروثة مع منظومات القيم الحديثة وكأنها تنويعات على مقام واحد! وتتجاور القيم البطريركية والذكورية مع القيم الاجتماعية الحديثة وكأنها حالات طقسية في دورة مناخية واحدة! المتناقضات جميعُها «متجانسة» أو على الأقل متعايشة: المجتمع الطبيعي والمجتمع المدني الحديث، الجماعوية والفردانية، الانقسامات العمودية والانقسامات الأفقية، روابط القرابة وروابط العمل والمصالح، قيم

---

(١٣) عبد الإله بلقزيز، **السلطة والمعارضة: المجال السياسي العربي المعاصر** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٨).

البداوة والقيم المدينية. . . إلخ؛ جميعُها تجدها مرصوفة تُؤَثِّث مشهد الاجتماع العربيّ المعاصر وكأنها قُدَّت من طبيعةٍ واحدة بالمعنى الأرسطي لطبائع العناصر.

لم ينشأ أيٌّ من البُنى الحديثة في الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع من جوف البنى التقليدية وعلى أنقاضها، وإنما **أتاها من خارج** وجاورها[١٤]؛ فلا الرأسمالية نشأت من تفكك نظم الإنتاج السابقة لها، ولا الدولة الحديثة وُلدت من أحشاء دولةٍ سلطانيةٍ قَضَتْ، ولا الحداثة الثقافية انبثقت من تحت تراب قبر الثقافة التقليدية، ولا الطبقة الاجتماعية قرأت الفاتحة على البنى العصبوية القديمة؛ ظل القديم قديماً حياً وأتى الجديد من خارجه يشاركه المكان. وهكذا تحوّل الاجتماع العربي الحديث والمعاصر، في امتداد هذه العلاقة من التعايش والتجاوُر بين ظاهراته، إلى ما يشبه المتحف التاريخي تُعْرَض فيه ظواهرُ متباينة من أزمنة مختلفة لا يجمع بينها سوى الشعور بثقل التاريخ في حياتنا. شوهاء هذه البنى الاجتماعية التي تجمع إلى تجاعيدها قسمات الطفولة، وتجمع إلى تباشير الميلاد نُذُر النهاية!

الأسوأ من هذا التجاوُر الأَشْوَه في البنى الاجتماعية بين التقليد و«الحداثة» ذلك المَيْل الصاعد ـ والمتصاعد ـ إلى **التجدُّد المستمر** للبنى والعلاقات الاجتماعية التقليدية في المجتمع العربي. إن ما يبدو لنا، في سياق الملاحظة السابقة، كتعايُشٍ صامت، كتجاوُرٍ مُتَخَارِج، لا تقوم بين أطرافه أو حدوده علاقة، ليس كذلك في حقيقته، فالعلاقة بين بنى التقليد وبنى التحديث **بنيوية**، أي أنهما يشكّلان معاً عنصريْن **مترابطين** في بنية اجتماعية واحدة. نوع «التحديث» في هذه البنية هو الذي يستدعي التقليد عنصراً متلازماً معه في الوجود وفي نظام الاشتغال (fonctionement). والاستدعاء هذا يفرض **إعادة إنتاج** التقليد في بنية الاجتماع العربي بوصفها الشكل الرئيسي لإعادة إنتاج ذلك الاجتماع برمّته[١٥]! ليس التجدُّد المستمر للبُنى والعلاقات العصبوية التقليدية في مجتمع من المجتمعات العربية قرينةً على معاناة ذلك المجتمع من ضَعْفٍ في آليات التحديث وقيم «الحداثة» فيه، فقد يكون العكس هو الصحيح، ومثال لبنان أجلى في التصريح

---

(١٤) انظر: برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية: البنى السياسية ـ الفكرية للتبعية والتخلف ومأساة الأمة العربية** (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨).

(١٥) إلى ذلك يذهب مهدي عامل في تحليله البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية العربية في نطاق علاقات التبعية البنيوية. انظر: مهدي عامل، **مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني**، ٢ ج، ط ٣ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠)، ج ٢: **في نمط الإنتاج الكولونيالي**.

بحقيقة أن تجدُّد هذه البنى والعلاقات يمكن أن يكون أعلى درجةً وأسرع وتيرة في المجتمعات التي مسَّتْها وجوهٌ من التحديث في بناها الاجتماعية.

من النافل القول إنّ الدولة تنهل بعضَ أسباب ضَعفها من قوة العصبيات الأهلية المتجددة في الاجتماع العربي كالقبيلة والعشيرة والطائفة، حتى أن بعض هذه العصبيات يبدو، في عِدَّةٍ من المجتمعات، أقوى من الدولة وأشدّ رسوخاً والولاءُ الأهليُّ لها أمتن من الولاء للدولة والوطن. ذلك، على الأقل، ما نَلْحظه اليوم في بلدانٍ مثل لبنان، واليمن، والسودان، والعراق، وموريتانيا. لكن هذه الحالات التي ذكرنا ليست شذوذاً عن القاعدة العربية، بل هي القاعدة؛ وما تصريحُها الفاقع بذلك إلا لأن الاجتماع الأهليَّ والسياسيَّ فيها يعاني من حالٍ من التأزُّم الحادّ يجعلها تُفْصح عن المخبوء أكثر من غيرها وقبل غيرها. أمّا ما دون هذا فالتكوين واحد ـ على تفاوُتٍ في درجة تشظّي النسيج الاجتماعي ـ ونظامُ اشتغال الاجتماع السياسي واحد تقريباً مع تفاوُتٍ في التطوّر.

على أن مشكلة الدولة ليست مع عصبيات قوية تمنعها من القيام وتَحُول دون تكوُّنِ مجالٍ سياسيّ حديث فحسب، وإنما مشكلتها مع نفسِها كدولة تصنع لوجودها الكوابح وأسباب الامتناع. وبيانُ ذلك أن وظيفة الدولة في تصنيع اجتماع متجانسٍ تنصهر فيه التكوينات العصبية الموروثة، ويتحقق من طريقه ـ وبه ـ الانتقال من الجماعة التقليدية إلى الجماعة الوطنية الحديثة، ومن روابط الدم والنسب والمذهب والعِرق إلى علاقات المواطنة. . . ، **وظيفة معطّلة** ليس لأن ثقل الاجتماع الأهلي العصبوي ومواريثه يعطّلانها، وإنما لأن الدولة ذاتَها ـ بتركيبتها ونظام اشتغالها ـ تعطّلها. وهي تفعل ذلك من طريق **إعادة إنتاج** مفعول المواريث الاجتماعية فيها، وتُصَمِّمُ نفسَها على مقتضى توازنات الاجتماع الأهليّ بدعوى حاجة الدولة إلى تمثيل النسيج الاجتماعي بأطيافه كافة! إن قسماً كبيراً من دول عرب اليوم قائم على الشرعية التقليدية، بعبارة ماكس فيبر(١٦)، الشرعية الدينية والعصبوية، ومؤسسات الدولة ونصاباتها موزَّعة ـ بحسب نظام الحصص ـ على طوائفها ومذاهبها مثلما هو الأمر في لبنان والعراق! ولا سلطة للقانون أو للمؤسسات الرسمية على فرد أو مجموعة أفراد تحميهم عصبية أو يدخلون في حِمى عصبية، فالمسّ به ـ أو بهم ـ يكون حينها مسّاً بالعصبية كافة ويهدّد «الاستقرار»

---

(١٦) انظر تصنيف ماكس فيبر لأنماط الشرعية، في: Max Weber, *Le Savant et le politique*, traduction de Julian Freund; introduction de Raymond Aron (Paris: Plon, 2005).

و«السِّلْم المدني»! تقبل الدولة بأن تكون مجرَّد مرآةٍ صافية تعكس اجتماعها الأهلي القروسطي. وهي تقترف هذه الفضيحة باسم «الحداثة» والدستور والقانون وتوازن المؤسسات وصوْن الوحدة الوطنية، وتحكم على نفسها ـ بإعادتها توطين قوانين اجتماعها الأهليّ فيها ـ بالزوال أو باستحالة القيام؛ إذ لا وطن يُولّد ولا دولة تقوم من رتْق فتوقٍ ومعازل في نسيج فسيفسائي، وإنما من تصنيع نسيج اجتماعي مندمج وجديد.

٣ ـ الدولة والمجتمع المَدِينيّ

بين قيام الدولة وتطوّرها ورسوخها ونشوء المجتمع المَدِينيّ ورسوخه علاقةُ ارتباطٍ وتَلازُم. فالمدينة حاضنة الدولة وفضاؤها الاجتماعيّ التحتيّ، ولا مجال لافتراضها خارج هذا الفضاء أو بعيداً عنه. والمدينة ليست مجرَّد فضاء جغرافي ـ سكانيّ متميز عن سواه من فضاءات الاستقرار بشروط يُسْر الحياة التي يتمتع بها، ووفرة فرص العمل، وأسباب تحصيل فرص الترقّي الاجتماعيّ، فهذه جميعُها لا تقوم من المجتمع المدينيّ مقام الأساس الذي يولِّدُهُ، وإنما هي من تظاهراته ونتائجه. وعلى ذلك فالمسافة بين الفضاء المدينيّ والفضاء الريفيّ أو القرويّ ليست مسافة درجية، كمية، قابلة للجسر من طريق تطور الثاني إلى نصاب الأوّل، وإنما هي محكومة **بعلاقة** هي علاقة **التمايُز بين بنيتيْن** للاجتماع البشريّ[١٧]. تبدو هذه العلاقة أوضح في التمايز كلما كان الفضاء غير المدينيّ مشدوداً إلى طابع البداوة أكثر؛ مثلما هي حالة في الأعمّ الأغلب من المجتمعات العربية المعاصرة. حينها تُقاس المسافة الزمنية بين المدن والأرياف بالقرون لا بالعقود.

قلنا إن الفضاء المدينيّ ليس فضاءً جغرافياً ـ سكانياً فحسب، ونضيف الآن أنه **فضاءٌ اجتماعيّ ـ سياسي ـ ثقافيّ** متميّز بنوعٍ من العلاقات والروابط السائدة والحاكمة تختلف عن تلك التي تسود خارجه، هي علاقات الانصهار والاندماج التي يفرضها الجوار المديني، والعمل، والانتساب إلى مؤسسات اجتماعية **أفقية** حديثة كالنقابات والجمعيات المهنية وسواها. لا تلتغي في هذا الفضاء علاقات القرابة وروابط الانتماء التقليدية تماماً، لكن مفعولها يتضاءل أكثر حتى بوجود

---

(١٧) هذا التمايز ممّا شدّدَت عليه السوسيولوجيا المعاصرة، لكننا نجِدُ تعبيرات عنه مبكّرة في تاريخ الفكر منذ التمييز الخلدوني الشهير بين مجتمعات البدو ومجتمعات الحضر. انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤).

جمهورها في المدينة وفي الحيّ نفسِه؛ إذِ الجوار ـ في مثل هذه الحال من الانتماء المدينيّ ـ لا يفرض أحكامه وحده أو لا يكون لهذه المفعول عينُه كما في المجال غير المديني. المدينة بهذا المعنى ليست نمط عيشٍ أكثر تنظيماً وعقلانيةً فحسب، وإنما هي فوق ذلك الإطار الاجتماعيّ الجديد لتوليد روابط التشابك في **المصالح** بما هي مبدأ الاجتماع ومن حيث هي عابرة للحدود التي ترسمها العائلة والجماعة الدموية، أي بُنى القرابة والمجتمع الطبيعي.

ليس موضوعنا أن نخوض بالتحليل في إشكالية التَّمَدْيُن والتمدين من وجهة نظر الأنثروبولوجيا الاجتماعية[١٨]، وإنما يعْنينا منها فحسب ما بين الدولة والمدينة من صلة، وما يتولَّد عن الصّلة هذه من ديناميات جاذبة أو نابذة في عملية تطوّر كيان الدولة ونظام اشتغالها، وخاصة في حالة الدولة في الوطن العربي المعاصر، وما نزعمه من أثرٍ كبير لتراجع نمط الاجتماع المديني في عُسْرِ تكوُّنها أو ـ على الأقل ـ في تدهور حالة التكوين والعودة بها إلى وراء. والصلة بينهما (= الدولة والمدينة) مؤكدة وثابتة؛ ليس تاريخيّاً فحسب، حيث الدول نشأت في المدن الكبرى (= الحواضر)، وإنما وظيفيّاً أيضاً؛ حيث الإدماج والصهر من السمات الأمْيَز الجامعة بينهما. وليس من باب الصدفة أن التماهي بينهما انتقل من الوظيفة إلى التسمية؛ فالمنتمي إلى الدولة: المواطن (Citoyen, Citizen) يحمل صفة المنتمي إلى المدينة (Cité, City). والتداخل الجغرافي ـ الكيانيّ بينهما قام في التاريخ على نحوِ تطابَقَتَا فيه أحياناً وعَنَتَا الشيءَ نفسَه: الدولة ـ المدينة كما في أثينا قديماً وفي جنيف حديثاً[*].

إذا كان نشوء الدولة الحديثة وصعودُها في البلاد العربية قد ارتبطا بانتقال حاسمٍ نحو المجتمع المديني، وكان ذلك في وجهٍ منه بأثرٍ من ميلاد صناعةٍ حديثةٍ وطبقةٍ عاملة وتوسُّعٍ للطبقة الوسطى وانتشارٍ للتعليم... إلخ، فإن تدهورها اليوم ـ ومنذ عقودٍ ـ إنّما يجري في امتداد تراجُع الوجه المديني في الحياة الاجتماعية والسياسية، والتَّبَدِّي (= من البداوة) المتزايد لوجوهٍ من تلك الحياة داخل النطاق المدينيّ نفسِه وللعلاقات الاجتماعية العامة. إن تينك الظاهرتين (= الانكفاء المديني وتجدُّد نظام البداوة) تتكرَّسان اليوم في سياقٍ عامّ

---

(١٨) من حسن الحظّ أن علم الاجتماع في البلاد العربية اهتم بهذه الإشكالية في الستّين عاماً الأخيرة منذ كتابات علي الوردي حتى كتابات محمد جابر الأنصاري وخلدون حسن النقيب وآخرين.

(*) في عهد فيلسوفها جان جاك روسو.

من تفكُّك الإنتاج (= الزراعة والصناعة معاً) والقوى المنتِجة، ومن ضمورٍ للطبقة الوسطى وتراجُعٍ مروِّعٍ لأدوارها في الحياة العامة وفي المجال السياسيّ على نحوٍ خاصّ. نرصُد، سريعاً، وجهيْن من وجوه التراجع الحادّ الذي أصاب الفضاء المدينيّ وقيمه في المجتمعات العربية والآثار التي رتَّبَها ذلك على تطوّر كيان الدولة ودَهْوَرَتِهِ.

أوَّلُ الوجهيْن ما شهدهُ الفضاء المديني من أشكال **الإفقار المختلفة للقيم الحَضَرية** في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، في الأعمّ الأغلب من المجتمعات العربية، نتيجة تدفُّقِ سيْلٍ هائلٍ من العلاقات الريفية عليه والقيم الاجتماعية المحمولة في ركابها واستقرار الكثير منها في النسيج المدينيّ وتلبُّسها به. وليس عسيراً إدراك الأسباب التي أفضت إلى هذه الظاهرة الجديدة من **التَّرييف** الحادّ التي أصابتِ المدينَةَ والمجالَ المدينيّ العربي؛ لأن تلك الأسباب تكاد تكون اليوم معلومة لدى الباحثين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع: خراب القطاع الزراعيّ والتدمير العشوائي والمنظَّم للقوى المنتجة الزراعية، وما نَجَم منه من هجْرات جماعية كثيفة من القرى والأرياف في اتجاه المدن بحثاً عن العمل والاستقرار. لم تُحدِث هذه الهجرات الاضطرارية تغييراً في التوازن السكّاني فحسب، وإنما في أنماط الحياة والقيم والعلاقات والأذواق. ولقد كانتِ المشكلة وما تزال أن المجتمعات الريفية ظلّت مهمَّشة ولم تحظ بأي قسط من التحديث والتمدين، وحين تدفقت على المدن حملتْ معها الكثير من مواريث اجتماعها التقليدي وأدخلتْها في نطاقٍ مدينيّ كان قد تخلَّص منها ـ نسبيّاً ـ منذ جيليْن من تاريخ تدفقها عليه.

وثاني الوجهيْن ما يعانيه المجال السياسيّ اليوم، بل منذ عقود، من صُوَر **الترييف** المتمادي له، وخاصة على صعيد السلطة، نتيجة تدفّق نخب سياسية وعسكرية جديدة عليها من منابت غير مدينية[١٩]. وليس من شك في أن أول مظاهر ترييف السلطة بدأ مع الانقلابات العسكرية وولوج فئات اجتماعية، ريفية الأصول ومن غير مجتمع الطبقات الوسطى المدينية، في نسيج السلطة والنظام السياسي واستلامها لسلطة الدولة وتلوينها السياسي بلونٍ غير مدينيٍّ في الغالب (= الطابع العشائري والعائلي للسلطة مثالاً). غير أن سيرورة الترييف السياسي

---

(١٩) انظر في هذه المسألة: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

تزايدت بمعزلٍ عن واقعةِ الانقلابات، وفي سياق تطوُّرِ اجتماعيّ «طبيعي» قَذَفَ بالمجتمعات الريفية إلى المدن وبمتعلّميها وخرّيجيها إلى إدارات الدولة ومراكز القرار في المعظم من البلدان العربية. وإذا كان ذلك يمثّل، في وجهٍ منه، تعبيراً عن حركية اجتماعية إيجابية وعن دينامية من ديناميات الصَّهر والدّمج، فإن المشكلة هي في تلك الفجوة التي لم تُسَدّ بين المجتمعات الريفية والمجتمعات المدينية، والتي يظل من مضاعفاتها السلبية ظاهرة الترييف التي ألْقَت بنتائجها على صعيديْ الاجتماع المدنيّ والاجتماع السياسي.

*

من البينّ أن ما يعانيه كيان الدولة في الوطن العربي من فقرٍ في الشرعية إنما يعود، في جانب كبيرٍ منه، إلى أثر العوامل التاريخية ـ وفي قائمتها المواريث ـ والاجتماعية (= المجتمعية) في تكوين المجال السياسي وتطوّره، وما كان لتلك العوامل من مفاعيل سلبية في ذينك التكوين والتطور. ومن الخطأ الفادح في التحليل، كما من سوء الافتراض والتقدير، النظر إلى أزمة الشرعية بمعزل عن فعل هذه **العوامل التحتية** العميقة، وعن الحاجة إلى تحليل تاريخيّ وسوسيو ـ سياسيّ للاجتماع السياسي العربي الحديث والمعاصر. لا يكفي التفكير في أزمة الشرعية بمفردات علم السياسة فقط، لأن أولى تبعات ذلك (هي) الانزلاق إلى الإسقاط التاريخيّ وافتراض كيان الدولة في مجتمعاتنا على مثال كيانها في المجتمعات الحديثة، ثم محاكمته على ذلك المقتضى، وفي ذلك من التعسُّف في التحليل ما لا تتكوّن به نظرة موضوعية إلى المسألة. أما الحاجة إلى استدخال عوامل التاريخ والاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية، فحيوية لفهم **خلفيات** تلك الأزمة ومقدماتها العميقة.

على أن الدولة تعاني أزمة الشرعية لأسباب **سياسية وأيديولوجية** أيضاً، وذلك ـ على الأقل ـ في نظر قسم عريض من مواطنيها يُسْقِط عنها شرعية الوجود والقيام، لأسباب ودواع شتّى، ويجهر بمعارضتها، بل يبني مسوّغات ذلك بناءً أيديولوجياً متماسكاً. هذا ما تفيدنا به قراءة مواقف التيارات السياسية ـ الأيديولوجية الأساس في الفكر والسياسة في البلاد العربية منذ عشرينيات القرن العشرين. إن الجامع بينها، على اختلافٍ في المنطلقات والتوجُّهات، هو رفض الدولة القائمة ونقض مشروعيتها.

ثالثاً: دولةٌ فاقدةُ الشرعية

نطالع هنا ـ سريعاً ـ **أربعاً** من أهم مقالات (= خطابات) الفكر والسياسة وموقفها من الدولة: القومية، والإسلامية، والماركسية، والليبرالية.

١ ـ الدولة ضد الأمَّة ـ دولة التجزئة

تعددت تسميات الدول العربية التي قامت في أعقاب الاحتلال الكولونيالي: قطرية، إقليمية، دويلات... إلخ. إنها قد تكون أيَّ شيء، في الخطاب القومي، إلا أن تكون دولةً وطنية؛ إذِ الدولةُ هذه، أو بهذا المعنى، هي **دولة الأمّة**، الدولة التي تتطابق جغرافيتُها السياسية والسيادية مع جغرافيتها البشرية. وليست تلك حالُ الدول التي قامت في الوطن العربي الحديث نتيجة هندسةِ سياسية استعمارية رَسَمَتْ لها الحدودَ على مقاس مصالح الاستعمار وعلى حدود عصبيات محلية صغيرة. الدولة الوحيدة المشروعة، في الخطاب القومي، هي الدولة ـ الأمّة، ودويلات التجزئة الكولونيالية ليست من هذه الطينة، فلا شرعية لها بالتالي.

منطق الفكر القومي في المسألة بسيطٌ وواضح، لكنه متماسك: لا تقترن الدولة (القومية) إلا بأمَّة موحَّدة، أمّا أن يقترن وجودُها بالتجزئة، ففيه خُلْف ومجافاة لمنطق التاريخ وتجارب تكوين الدول الحديثة. وهو اقتران لا يكون مشروعاً إلا في حالٍ واحدة هي **الانفصال القومي** لأمّةٍ عن إطارِ إمبراطوريّ متعدّد التكوين القومي. وإذا كان ذلك مّما يجوز للعرب مع الإمبراطورية العثمانية ويمنح استقلالهم شرعيةً قومية، فهو ليس يجوز في وصف دول «سايكس ـ بيكو» وأضرابها التي قامت في الحقبة الكولونيالية على ما ذهب إلى ذلك القوميون العرب من الجيلين الأول والثاني: في الفترة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الحرب الباردة. وُجِدَ من رأى في الكيانات العربية الجديدة إطاراً قوميّاً ناجزاً ونهائيّاً، أو مَن دعا إلى إعادة توحيدها في قومية إقليمية صغرى (= القومية السورية)، لكن هؤلاء وأولئك عُدُّوا في نظر القوميين دعاة تجزئة أو وحدويين إقليميين في أفضل الأحوال لأنهم ـ على اختلافِ بينهم ـ يجتمعون على إسقاط العلاقة الموضوعية والتاريخية بين الدولة والأمّة وتزوير معنى الدولة والأمّة.

دولة التجزئة تفتقر إلى الشرعية في خطاب القوميين. إنها لا دولة: سلطة أو نظام سياسي أو إمارة (بالمعنى الذي ساد في إيطاليا قبل توحيدها القومي) أو أيّ شيء آخر. لن تصبح دولة إلا بالوحدة ومن طريقها، والمعركة ضدّ التجزئة

ليست شيئاً آخر ـ في هذا الخطاب ـ غير فتح الطريق أمام تكوين الدولة الوحيدة التي تتمتع بالشرعية، فالمصدر الوحيد لشرعيتها ـ أو الذي يمنحها الشرعية ـ هو الأمّة، فلا تكون لها المشروعية، إذن، إلا متى صارت **دولةَ الأمَّة**. أن تكون دولة مركزية اندماجية أو دولة اتحادية فيدرالية مسألة في عداد التفاصيل التاريخية، وهي قضية اجتهادية في الفكر القومي أكثر مّما هي خلافية إن قرأناه في تاريخه الكلي، المهم أن تقوم تلك الدولة التي يتحقق فيها التطابق بين الكيان الاجتماعيّ ـ البشريّ والكيان السياسيّ ـ السياديّ.

إن رفض دولة التجزئة، في الخطاب القومي، رفضٌ لدولةٍ تقف في مقابل الأمّة، أي لدولة «غير طبيعية» في التاريخ. لا يتساءل المفكرون القوميون عمّا إذا كانت الدولة العربية القائمة قبل التجزئة الكولونيالية طبيعية، أيّ دولة الأمّة (أو الدولة ـ الأمّة)، وعمّا إذا كان شكلٌ منها قد قام في تاريخ العرب، فالنموذج المعياري عند أغلبهم لم يكن التاريخ وسوابقه وشواهده، وإنما تجربة التوحيد القومي في أوروبا[٢٠]. وإذا كان في ذلك كثير من التسليم المُضْمَر بأن الدولة القومية ظاهرة حديثة النشأة[٢١]، فإن كثرة التشديد على التجزئة الكولونيالية كفعْلِ تمزيقِ لوحدة الأمَّة يوحي وكأن للتجزئة تاريخاً حديثاً لا يمتد إلى ما قبل الغزو الاستعماري، أو أن فعل التجزئة ذاك صادف كياناً موحَّداً فقطَّع أوصاله. على أن الأهمّ من ذلك أن الاقتران الماهوي بين الدولة والأمَّة، في الوعي القومي، وبناء شرعية الدولة على مقتضاه يأخذنا إلى **حقيقتين** رئيسيتيْن تشكّلان الأسّ في الخطاب القومي العربي المتعلق بمسألة الدولة وشرعيتها:

أولاهما أن المسألة الأساس في الدولة، في نظر القوميين، هي **كيانيتها**، أي وجودها السياسيّ وقدرتها السيادية، وما عدا ذلك تفاصيل من قبيل: كيف تقوم؟ بأية وسيلة تُبْنى؟ ما شكلها الدستوري؟ ما مضمونها السياسيّ؟ مَنْ مِنَ القوى الاجتماعية ينهض بمهمة بنائها؟ من يدير سلطتها؟... إلخ. المسألة **كيانية**، في المقام الأول، لأن الهدف لا يحتمل جدلاً في «التفاصيل»: أن يكون

---

(٢٠) هذا، على الأقلّ، عند كبار المفكرين القوميين مثل ساطع الحصري وقسطنطين زريق ونديم البيطار. لكن الأمر يختلف عند محمد عزة دروزة وعبد العزيز الدوري و-إلى حدٍّ ما- زكي الأرسوزي وميشيل عفلق... ممّن ذهبوا إلى الإيحاء بأن وحدة الأمة اليوم استعادة لوحدتها أمس.

(٢١) التسليمُ هذا صريح عند قسطنطين زريق في: «الوعي القومي: نظرات في الحياة القومية المنفتحة في الشرق العربي،» في: قسطنطين زريق، **الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**، ٤ مج، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، مج١، ص ٣٠، ٣٦ و٧١.

للأمّة كيانُها السياسي، لأن هذا وحدهُ الصورةُ التي تتحقق فيها وحدة الأمّة.

وثانيهما، وتتصل بالأولى، أن **التفكير في المضمون السياسي والاجتماعي للدولة مؤجَّل إلى حين قيامها**(٢٢)، والخوضُ فيه قبل قيام الدولة، أو أثناء النضال من أجل قيامها، إلهاءٌ سياسيّ لجهود الأمّة، بل بثٌّ للفُرقة والنزاع فيها. وإذا كان التشديد على الكيانية القومية جوهراً للدولة قد وضع القوميين في مواجهة من أطلقوا عليهم اسم القطريين أو الإقليميين أو دعاة التجزئة، فإن التشديد على أولوية الدولة قبل الجدل في مضمونها وَضَعَهُم في وجه الإسلاميين والماركسيين والليبراليين الذين لم يفصلوا بين نظرتهم إلى الدولة وانشغالهم بمضمونها (= الديني أو الاجتماعي أو السياسي).

والحق أن موقف المثقفين القوميين هذا لم يكن بدعة أو شذوذاً عن مألوف التفكير القومي الإنساني في مسألة الدولة؛ فلقد كانوا فيه شديدي الوفاء للتراث الفكري القومي الأوروبي، والألماني خاصة. إن كتابات هردر وغوته وهيغل في المسألة تدور حول الفكرة نفسها التي ردّدها ساطع الحصري وزكي الأرسوزي وميشيل عفلق ومحمد عزة دروزة. . . والتي مفادها أن الدولة لا تعدو أن تكون **روحاً** للأمة وتجسيداً مادياً لكينونتها ووحدتها القومية. والدولة، بهذه المثابة، ليست دولة فريق اجتماعي بعينه، وإنما هي دولة الأمة جمعاء.

من تحصيل الحاصل، إذن، أن تسقط المقالة القومية العربية الشرعية عن الدولة/ الدول القائمة لأنها **لا تستوفي معنى الدولة**، من منظور قومي، من حيث هي بالضرورة **دولة الأمة** (أو الدولة ـ الأمة)، بل لأنها ـ منظوراً إليها في شروط تكوينها ـ **دولة ضدّ الأمة!**

٢ ـ الدولة ضدّ الشريعة ـ دولة العلمانية

كان جمال الدين الأفغاني قد دعا، قبل ما يزيد على قرن، إلى جامعة إسلامية تنتظم البلاد الإسلامية تحت لوائها(٢٣). وقد عنى ذلك ـ في جملة ما

---

(٢٢) هذه هي الفكرة التي استمّر سعدون حمادي يدافع عنها، وخاصة في المرحلة الأخيرة من حياته. انظر: سعدون حمادي، **الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمادي**، ٣ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، المقدمة.

(٢٣) انظر: جمال الدين الأفغاني، **الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني**، تحقيق محمد عمارة، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ج ٢، ص ٢٧.

عناه ـ أن نظام الخلافة، الذي كان حينها عثمانيّاً، لم يعد يملك القدرة التمثيلية للاجتماع الإسلامي. وما كان ذلك من الأفغاني بسبب أن بعض البلاد الإسلامية يوجد خارج نطاق سلطان الخلافة العثمانية، مثل المغرب الأقصى وإيران، وأن بعضها الآخر أصبح خارج ذلك النطاق بقوة الأمر الواقع، مثل مصر والجزائر، وإنما لأن أمصار المسلمين بدأت تتساقط تحت قبضة القوى الكولونيالية وتخرج من إطار سيادة الدولة العثمانية. وإذا كانت دعوة الأفغاني إعلاناً عن أزمة عميقة في نظام الخلافة، في ذلك العهد المتأخر من القرن التاسع عشر، فإن الأزمة تلك استفحلت أكثر في الربع الأول من القرن العشرين وانتهت بنهاية الخلافة.

تجدّد التعبير عن مشروع الخلافة في الكتابات المتأخرة لمحمد رشيد رضا. لا تكون الدولة شرعية إلا إذا كانت خلافةً جامعة، أي إلا إذا قامت على مقتضى المبادئ الحاكمة التي وصفها فقه السياسة الشرعية. هذا كان جوهر أطروحة رشيد رضا في كتابه **الخلافة أو الإمامة العظمى**(٢٤)، وهي عينها الفكرة التي ردّدها معه، وبعده، مشايخ أزهريون ـ مثل الشيخ بخيت ـ تراءت لهم نهاية الخلافة العثمانية مناسبةً لإعلانها في مصر وتنصيب الخديوي خليفة للمسلمين. من البيّن أن الداعين إلى الخلافة، لحظتئذٍ(٢٥)، يدركون أنها ـ إن قامت ـ لن تكون كياناً سياسياً واحداً أو موحّداً للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، بل ستكون منصباً دينياً يوفر شعوراً ما بوحدة إسلامية في ظل مرجعية جامعة. كانت تلك حال الخلافة في تاريخ الإسلام(٢٦) منذ النصف الثاني من القرن الهجري الثالث، أي منذ انتهى أمرُها عملياً بقيام الدولة السلطانية وحُكم التغلب. إن المهمّ في المسألة، عند دعاة الخلافة، أن تستعاد الصلة بين السياسة والشريعة بوصفها الحالة الوحيدة التي توفر للدولة شرعيتها.

هذا هو الدرس الذي استفاده الشيخ حسن البنّا(٢٧) من رشيد رضا. لم

---

(٢٤) محمد رشيد رضا، **الخلافة أو الإمامة العظمى**؛ وعبد الإله بلقزيز، **الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

(٢٥) انظر: وجيه كوثراني، **الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبّان الثورة الكمالية في تركيا**، سلسلة التراث العربي المعاصر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦).

(٢٦) Ali Merad, *Le Califat: Une Autorite pour l'Islam?* (Paris: Desclee de Brouwer, 2008), chap II.

(٢٧) انظر أطروحاته في المسألة في رسائله: حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا** (بيروت: المؤسسة الإسلامية، [د. ت.])، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

يدافع، مثل أستاذه، عن خلافة إسلامية تجمع الأمة جمعاء، بل لا نكاد نجد لها ذكراً في كتاباته إلا من باب التمني، وإنما دافع عن **الدولة الإسلامية** التي يقوم نظامها على الشريعة، وصمّم مشروعاً سياسياً على ذلك المقتضى أُفرد فيه لـ «الجماعة» («الإخوان المسلمين») دور الخميرة الحركية التي تصبح طليعة سياسية وأداة لتحقيق مشروع الدولة الإسلامية. وفي مقابل تشديد رضا على «الأمة الإسلامية»، مال البنّا إلى الاهتمام بالشعب المصري، فلم تكن جغرافيا مشروعه دولة أممية إسلامية وإنما الدولة الوطنية المصرية التي ينبغي أن تصير دولة إسلامية.

لعلّ المنعطف في الفكرة الإسلامية مع حسن البنّا والمؤسسة الإخوانية هو المصالحة مع فكرة الدولة الوطنية(٢٨). مظاهر هذه المصالحة عديدة في مواقفه: الاعتراف بالدستور المصري، المشاركة في مؤسسات الدولة (=الحياة النيابية). لكن هذا الاعتراف إذ يتصالح مع فكرة الدولة الجزئية، دولة قسم من الأمة (=الإسلامية) لا دولة الأمة جمعاء (=لأن هذه تعني الخلافة)، فهو لا يسلّم بشرعية هذه الدولة بالضرورة؛ ليس لأنها ليست دولة الأمة، كما في الخطاب القومي العربي، وإنما لأنها **ليست دولة الشريعة،** أو قل ليست دولة تقوم مبادؤها وأحكامها ودستورها على مقتضى أحكام الشريعة. والدولة الشرعية عند البنّا ورفاقه، مثل عبد القادر عودة، هي التي يتوفر فيها **شرط الشرعية** في مجتمع مسلم، وهو أن تكون **دولة إسلامية** أو محكومة بمرجعية الشريعة الإسلامية. وعلى ذلك، تظل شرعية هذه الدولة معلقة على تطبيق الشريعة في دستورها وقوانينها. وهذا جوهر رأي المؤسسة الإخوانية لم تحد عنه، منذ ثمانين عاماً، وإن كيّفته مع تطور الأوضاع السياسية. وهو عينه موقف قوى «الإسلامية السياسية» كافة مع تفاوتٍ بينها ملحوظٍ في التعبير «الفكريّ» عنه وفي التصريف الأيديولوجي والسياسي له.

تحتاز الدولة شرعيتها ـ في الخطاب الإسلامي ـ متى قامت على مقتضى الشريعة. لكن الطريق إلى حيازة هذه الشرعية الدينية للدولة إنما يتم من أحد طريقين: من طريق سياسي سلمي تدرجي، أو من طريق الثورة والعنف. وليس تاريخ «الإسلامية السياسية» في الوطن العربي إلا تاريخ جدلٍ وتعاقبٍ وتزامنٍ

---

(٢٨) في هذا، انظر: علي أومليل، **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥).

بين النظرتين والأسلوبين. حافظ قسم منها («الإخوان المسلمون» وأضرابها من التنظيمات الإسلامية المشاركة في الحياة السياسية) على الخيار السياسي السلمي، فيما جنح قسم ثان منها للعنف والصدام المسلح تعبيراً عن رفض الدولة القائمة وطعناً على شرعيتها؛ وهو طعن بلغ حدوداً دموية، في العقود الثلاثة الأخيرة، وتوسل شعارات دينية («الجهاد» مثلاً) لشرعنة برنامجه القتالي.

قد يكون من الصحيح أن نقرأ حالة الرفض الديني ـ السياسي لشرعية الدولة القائمة، في خطاب تنظيمات التطرف اليوم، بوصفها الثمرة الموضوعية لبذرة بذرها حسن البنّا و«الإخوان المسلمون» من خلال ربط السياسة بالدين وحسبان السياسة والدولة في جملة العقائد والأصول، لا في جملة الفقهيات والفروع، غير أن هذه النظرة التاريخية إلى المعائد والمآلات لا تستطيع ـ على شرعيتها ـ أن تلغي الفارق بين اللحظتين «الإخوانية» و «الجهادية» في النظر إلى نصاب الشرعية في الدولة؛ إذ مع أن اللحظتين الأيديولوجيتين تجتمعان على القول إن شرعية الدولة لا تكون إلا بقيامها على مقتضى الشريعة، فإن الفارق كبير بين طعن في الشرعية يسلك سبيلاً إلى **إعادة بناء الشرعية** المفتقدة بعملية «إصلاحية» تعيد توطين مبادئ الشريعة في الدستور وأحكامها في القوانين، وطعن يسلك سبيل تقويض الدولة القائمة وإقامة نقيضها، بين أسلوب ينتهج التدرج وآخر يعتبر التدرج خيانة للدين، بين تفكير يحسب الدولة القائمة **علمانية** ينبغي إنقاذها من خلال الفصل بين الدولة والدين، وتفكير يحسب الدولة **كافرة** يجب قتالها وإسقاط وجودها.

رابعاً: دولة منقوصة الشرعية

بدا الطعن على شرعية الدولة القائمة طعناً على مستويات متباينة الحدود بين تيارات الفكر والأيديولوجيا السياسية في المجتمع العربي المعاصر؛ فهي تعاني فقداناً كاملاً للشرعية الكيانية عند القوميين، وهي تعاني فقداناً شبه كامل لشرعية الماهية (=الدينية) عند الإسلاميين، بينما يتضاءل مستوى الطعن عليها عند الماركسيين والليبيراليين لأن النظر إليها، من منظورهما، لا يلتفت إلى كيانيتها المنقوصة (كما عند القوميين)، ولا إلى ماهيتها العقدية (كما عند الإسلاميين)، وإنما إلى **مضمونها السياسي** في المقام الأول. يجتمع الليبراليون والماركسيون على التسليم بأن الإطار الوطني لكيانية الدولة إطار شرعي لا يُبحث عن غيره، وبأن الفصل بين الدولة والدين من شروط كينونة الدولة وشرعية وظائفها، ويختلفون

في ما عدا ذلك من مسائل في تصور الدولة ونصاب الشرعية لديها.

يمكن القول، ابتداءً، إن الخطاب السياسي الليبرالي العربي أكثر تصالحاً مع الإطار الكياني للدولة الوطنية واعترافاً بشرعيته ونهائيته من الخطاب الماركسي الذي، وإن لم يكن يجادل في شرعية ذلك الإطار، يرسم له علاقة كيانية أعلى في إطار أمميّ. ومع أن الماركسية العربية لا ترهن اعترافها بشرعية كيان الدولة بأن تكون هذه جزءاً من منظومة أممية (اشتراكية أو شيوعية)، فإن مجرد الإلحاح على أن تكون العلاقة الأممية مصيراً كيانياً يجعل رؤيتها إلى الشرعية الكيانية للدولة دون رؤية الليبرالية تسليماً بتلك الشرعية واعترافاً غير مشروط. على أن هذا التفاوت بينهما في النظر إلى كيانية الدولة له ما يبرره في منظور كل منهما إلى مضمونها السياسي؛ يركز الليبراليون على ذلك المضمون في الداخل السياسي للدولة القائمة، بينما ينظر إليه الماركسيون في نطاق صلات تشد الدولة هذه إلى خارجها. المضمون السياسي الذي يمنح الدولة شرعيتها، في نظر الليبراليين، يصل إليه المجتمع والدولة من طريق معركة مع الكوابح **الداخلية**، أما في نظر الماركسية فلا يمكن بلوغه إلا من طريق معركة مع كوابح **خارجية**.

شرعية الدولة القائمة، منذ الاستقلال الوطني، شرعية منقوصة من وجهة نظر الخطاب الليبرالي العربي؛ وهي كذلك (أي منقوصة) من وجهة نظر الخطاب الماركسي العربي. غير أن استكمالها ممكن في نظر كل من الخطابين، ولكن من طريقين مختلفين وبأدوات ووسائل متباينة وبواسطة قوى اجتماعية متعارضة. ربما كان الإصلاح السياسي التدريجي ولكن المستمر، سبيلاً إلى تأسيس شرعية الدولة عند دعاة الليبرالية العربية؛ وهو إصلاح تنهض بأمره **النخب السياسية_الحديثة** المنحدرة، في المعظم، من الطبقة الوسطى. أما عند دعاة الماركسية العربية، فإن الإصلاح ترقيع وتأبيد لأزمة شرعية هذه الدولة، وإن استعادتها الشرعية ممتنعة من دون **ثورة اجتماعية** تنهض بها الطبقات الكادحة أو المنتجة. نظرتان إلى مسألة الشرعية مختلفتان، إذن، في المنطلقات والمنهج؛ لنطالع معطيات كل خطاب منهما في المسألة.

١ ـ الدولة ضدّ الحرية ـ دولة الاستبداد

ينطلق دعاة الليبرالية العربية من فرضية مفادها أن الدولة الوطنية القائمة تعاني نقصاً في الشرعية بسبب مضمونها السياسي **الاستبدادي**؛ فهي دولة الحاكم الفرد المطلق السلطة، المتحلل من قيود القانون والرقابة الشعبية، المتصرف في

شؤون الدولة تصرفه في شؤون أملاكه الخاصة. من النافل القول إن هذه الأفكار ليست جديدة تماماً على الوعي السياسي العربي، ولم تقترن زمنياً بميلاد التيار الليبرالي في مطلع القرن العشرين، في مصر وبلاد الشام، وإنما نجد أصداءها تتردد عند نهضويي القرن التاسع عشر منذ رفاعة رافع الطهطاوي وخير الدين التونسي حتى عبد الرحمن الكواكبي[٢٩]. غير أنها، مع الليبرالية العربية في النصف الأول من القرن العشرين، ستأخذ أبعاداً أكبر: مع أحمد لطفي السيد[٣٠] ابتداءً وتأسيساً، لأنها لن تعود مجرّد أفكار ومبادئ ضمن رؤية عامة للنهضة تتداخل في تكوينها وتحقيقها أبعاد أخرى مختلفة، بل ستصبح ـ عند الليبرالية العربية ـ **هي النهضة** عينها والمشروع الفكري والسياسي الذي يقود إليها.

ألحّ الكواكبي، في مطلع القرن العشرين، على أن الداء الذي يفتك بالدولة والمجتمع هو الاستبداد وأن دواءه ما أسماه بالشورى الدستورية. سيردد أحمد لطفي السيد الفكرة عينها ولكن بوضوح أكبر في الرؤية ينزاح عنه غموض المفهوم السياسي وتركيبه الهجين بين منظومتين فكريتين (=شرعية وليبرالية). الدستور هو الجواب السياسي عن معضلة الاستبداد، لأنه القانون الأعلى الذي تنتظم به أمور الدولة وتتحدد به السلطات والاختصاصات، وبه تنتهي المشيئة والهوى والمزاج كآليات تقليدية في إدارة سلطة الدولة. إنه المفتاح السحري لفتح الطريق أمام قيام الدولة الوطنية الحديثة واكتسابها الشرعية على مثال ما حصل في المجتمعات الأوروبية الحديثة. فالدستور وحده يعيد الدولة إلى المجتمع كملكية مصادرة منه من قبل فرد أو أسرة أو مجموعة اجتماعية، ويقيمها على مقتضى القانون بما هو تعبير عن الإرادة العامة.

من النافل القول إن الليبرالية العربية، في إلحاحها على الدستور وفصل السلطات والتمثيل النيابي، كانت تخطو خطوة أبعد في تمثلها واستيعابها للمنظومة الفكرية الليبرالية ونصوص كبار ممثليها (جون لوك، مونتسكيو، جان جاك روسو...)، لكنها كانت، في الوقت عينه، تجيب عن واقع سياسي قائم في

---

(٢٩) انظر: «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»، في: عبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة للكواكبي**، إعداد وتحقيق محمد جمال طحان، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

(٣٠) انظر رأينا بالتفصيل في الفصل السادس الذي كرّسناه لأحمد لطفي السيد في: عبد الإله بلقزيز، **العرب والحداثة: دراسة في مقالات الحداثيين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).

مصر وأنحاء الإمبراطورية العثمانية آنذاك، هو واقع سيطرة نموذج النظام الملكي المطلق. ومن الطبيعي أن لا تجد ما يسعفها في الردّ عليه سوى استعارة مفاهيم الفكر الليبرالي الأوروبي الحديث. ولقد يكون صحيحاً أنها تمثلت لحظات مختلفة من ذلك الفكر كانت الواحدة منها ثمرة لظرفيتها التاريخية وعصرها، وبالتالي خلطت بينها، فضاع من خطابها التماسك الفكري والرؤيوي، ولكن حاجتها إلى الأفكار الليبرالية ـ بمعزل عن وجود أو غياب تماسك نظري ـ حاجة تاريخية وسياسية أكثر مما هي حاجة فكرية ومعرفية[٣١]، وهو ما يكرس البعد النفعي لأفكارها ويشفع لتمثلها العابر للحدود بين المقالات الليبرالية الأوروبية والمغضي عن منظوميتها.

وليست المناسبة مناسبة تقييم المضمون الفكري لليبرالية العربية، ولكننا سقنا الملاحظة لإلقاء ضوء سريع على فكرة ليبرالية عربية أخرى زاحمت فكرة الدستور وكادت تضعها جانباً هي فكرة **الحرية** وحرية الفرد على نحو خاص، وهي ترددت كثيراً في كتابات لطفي السيد[٣٢] وبدت وكأنها مفتاح شرعية الدولة المنقوصة الشرعية. وليست المشكلة في مبدأ الحرية كواحد من أساسات الفكر الليبرالي، منذ القرن السابع عشر، وإنما في ما آل إليه ذلك الفكر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مع جون ستيوارت ميل[٣٣]، من معان جديدة وضعت الحرية في مقابل الدولة الوطنية؛ وهي المعاني التي تسربت إلى فكر أحمد لطفي السيد وغيره من الليبراليين العرب، وغيّرت من معنى شرعية الدولة. وتلك قرينة على فداحات ذلك الخلط بين أزمنة الفكر الليبرالي الأوروبي في الوعي العربي.

انتقلت الليبرالية العربية سريعاً من الدفاع عن الدستور والنظام التمثيلي وتوزيع السلطات والفصل بينها، إلى الدفاع عن الفرد والحرية الفردية في وجه الدولة. كان ذلك بأثر من قراءة مصادر الليبرالية الأوروبية المتأخرة، في نهاية القرن التاسع عشر، خاصة في بريطانيا. وكان من نتائج ذلك الانتقال أن حصل بعض التغيير في وعي مسألة شرعية في خطاب تلك الليبرالية؛ ففيما كان نقص

---

(٣١) إلى ذلك ذهب عبد الله العروي في تحليل خطابها. انظر: عبد الله العروي، **مفهوم الحرية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، [د. ت.]).

(٣٢) انظر: أحمد لطفي السيد، **مشكلة الحريات في العالم العربي** (بيروت: دار الروائع، ١٩٥٩).

(٣٣) John Sturat Mill, *De La liberté*, traduit de L'anglais par Laurence Lenglet; préface de Pierre Bouretz (Paris: Gallimard, 1990).

الشرعية يرتدّ - عندها - إلى أنها دولة مجردة من ماهيتها القانونية (=الدستور، والتمثيل النيابي، والفصل بين السلط)، أصبح النقص فيها من فعل دولة تصادر حريات الأفراد باسم الشعب أو الحق العام أو القانون. وإذا كان يمكن تدارك أزمة الشرعية، في الحالة الأولى، من طريق إصلاح منظومة الدولة بإقامتها على مبدأ القانون، فإن تداركها - في الحالة الثانية - يكاد يمتنع من دون الحد من سلطة الدولة. وهذا كان الوجه المتطرف من تلك الليبرالية الذي لم يكن يقابله في التطرف سوى تأميم الدولة أو تأليه دورها.

في الأحوال كافة، ظل الخطاب الليبرالي العربي متوجساً من دولة لم يقم أمرها تماماً على مقتضى حديث، حتى في حقبتها الكولونيالية التي كتب فيها أحمد لطفي السيد. وهو توجس تفاقم منذ ثلاثينيات القرن العشرين، حين بدأت الليبرالية العربية تستشعر خطر صعود الدعوات المتزايدة إلى الوصل الماهويّ بين الدولة والدين، وكانت مصر مهدها وساحتها الرئيسية لحظتئذٍ.

٢ ـ الدولة ضد طبقات الشعب ـ دولة رأس المال

في موقف الماركسية العربية من الدولة القائمة وشرعيتها ينبغي التمييز بين «مدرستين» فيها: **الأولى**، وهي الأقدم تاريخياً، صدى محلّي للماركسية السوفياتية. وموقفها - لهذا السبب - لا يختلف كثيراً عن الموقف السوفياتي الرسميّ من هذه الدولة بما هو موقف تسليم بشرعيتها الكيانية في حدودها الإقليمية القائمة. **والثانية**، وقد ولدت في النصف الثاني من عقد الستينيات، وتحديداً بعد هزيمة العام ١٩٦٧، ذات صلة بالفكرة القومية العربية بسبب جذورها القومية، ونظرتها إلى شرعية الدولة تختلف، لهذا الاعتبار، إلى حدّ ما عن نظرة الماركسية العربية «المُسَفيَتَة». والمدرستان معاً حزبيّتان أو سياسيتان وإن لم تعدما وجوهاً من التعبير الفكري مثّله المثقفون المنتسبون اليهما أو المرتبطون بخطهما الأيديولوجي في ما كتبوه في المسألة هذه وفي غيرها من مسائل الفكر والسياسة.

تذهب الماركسية العربية الأرثوذكسية، على المذهب السوفياتي، إلى التسليم بواقعة الكيانية السياسية والسيادة للدولة القائمة من دون طعن في شرعية وجودها باسم التجزئة أو التقسيم الاستعماري[٣٤]، على مثال موقف الاعتراف

---

(٣٤) مواقف خالد بكداش في المسألة تمثيل لمواقف الشيوعيين العرب.

السوفياتي بها. الطعن القومي في شرعيتها هو، عند الماركسيين، موقف برجوازي يتطلع إلى تحقيق توحيد السوق الرأسمالي. والطعن الإسلامي فيها موقف رجعي ارتكاسيّ يرتدّ بالدولة إلى فكرة الخلافة. الموقف الصحيح إذن، من وجهة نظرها، هو النضال ضدها لا من أجل توسيع رقعتها بالتوحيد القومي، ولا من أجل تمكين النظام الليبرالي (=البرجوازي) من المزيد من السيطرة عليها، بل من أجل تحويلها إلى دولة تقوم فيها سلطة الطبقات الكادحة (العمال والفلاحين) وحزبها «الثوري» (الشيوعي). تختلف الماركسية العربية، ذات الأصول القومية، قليلاً عن هذه الرؤية «المسفيتة»: الدولة القائمة ليست شرعية الكينونة لأنها نشأت في رحم التجزئة الاستعمارية. لكن التوحيد القومي لم يعد شأن التيارات القومية (=البرجوازية الصغيرة في قاموسها)، وإنما هو شأن الماركسيين الثوريين و«طبقاتهم» الثورية الجديدة. على أن هذا التوحيد القومي ـ الذي استدخلته هذه الماركسية العربية في برنامجها الاجتماعي والوطني ـ معلق على النجاح في تحقيق التغيير الثوري داخل البلدان القائمة وبناء سلط ثورية (اشتراكية) فيها قبل توحيدها.

من النافل القول أن الليبرالية العربية أكثر تمسكاً من الماركسية العربية ـ بطبعتيها السوفياتية والقومية ـ بشرعية الدولة القائمة لأنها لا توقفها على علاقة ما كيانية من خارجها مثلما تفعل الماركسية العربية في صورتها «الأممية» (=السوفياتية) أو في صورتها القومية (المتأثرة بالنماذج الصينية والفيتنامية والثورية العالمثالثية. . . فضلاً على الفكرة العربية المؤسسة لها). على أن هذه الملاحظة لا تملك أن تحجب عنا حقيقة أن جوهر أطروحات الماركسية العربية ليست المسألة الكيانية، وإنما **المسألة السياسية**: مسألة نظام الدولة وسلطة الدولة القائمة والحاجة إلى تغيير طبيعتهما. وفي هذه المسألة لا تختلف المدرستان الماركسيتان العربيتان إلا في التفاصيل؛ أعني في كيفية الهندسة السياسية لعملية التغيير والهندسة السياسية لسلطة الدولة وقواها الاجتماعية، بينما هما تجتمعان على القول بافتقار هذه الدولة إلى الشرعية، بل تذهبان في التشديد على ذلك إلى أبعد مما ذهبت إليه الليبرالية العربية، ذلك أن هذه ـ وإن طعنت على شرعية الدولة المحكومة من نخب غير ديمقراطية ـ تحسب الدولة هذه ميراثاً حديثاً من الحقبة الكولونيالية مصطبغاً ببعض قيم الدولة الحديثة.

تفتقر الدولة إلى الشرعية، في الخطاب الماركسي العربي، لأنها دولة طبقة اجتماعية دون سائر الشعب، ولأنها دولة غير عادلة وغير منصفة لحقوق طبقات

الشعب الكادحة، ثم لأنها دولة تابعة للمتروبول الرأسمالي الخارجي. البرجوازية وحدها تجد مصلحتها في هذه الدولة القائمة، في نظر الماركسيين، لأنها تستحوذ فيها على السلطة والثروة معاً، مستفيدة من الدور الذي تقوم به كوكيل محلي للمصالح الإمبريالية فيها. من يقرأ اليوم أدبيات نظرية التبعية، عند الماركسيين العرب، مثل سمير أمين ومهدي عامل، يكاد أن يعثر على تعريف للدولة القائمة في البلاد العربية يضعها دون مستوى الدولة: سلطة أو نظام حكم، لأن تبعيتها وتبعية البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية للمتروبول الرأسمالي الخارجي يفقدها استقلالها وسيادتها، أي مقوماتها كدولة. ليس الاستقلال والتحرر، في المقالة الماركسية، هو الجلاء العسكري والسياسي للمستعمر، وإنما التحرر من هيمنته الاقتصادية، وفك الارتباط التبعي به هو المدخل الوحيد إلى الاستقلال.

ليس لهذه الدولة من سبيل إلى حيازة شرعيتها إلا من طريق كسر أطر التبعية وعلاقاتها التي تشدّها إلى البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية الرأسمالية في المراكز الإمبريالية. ذلك أن حيازة الشرعية ليست شيئاً آخر غير حيازة الاستقلال الوطني بما هو تحرّر شامل من التبعية. على أنها لا تملك أن تتحرّر في إطار نظام السيطرة البرجوازية الكومبرادورية عليها، وإنما في نطاق نظام سياسي يعبّر عن مصالح القوى الاجتماعية المتضررة من التبعية ومن سلطة هذه البرجوازية. والطريق إلى إقامة ذلك النظام السياسي هو **الثورة الاجتماعية** التي تقوّض سلطان البرجوازية وتكسر أطر التبعية وعلاقاتها فتنقل الدولة من دولة طبقة إلى دولة شعب وأمة.

هذا جوهر موقف الماركسية العربية من مسألة شرعية الدولة. يختلف تماماً عن موقف الليبرالية، لكنه يتقاطع معه في النظر إلى مسألة الشرعية في النطاق الضيق لمضمون الدولة السياسي لا في إطار حدودها الكيانية.

لم تكن مشكلة شرعية الدولة القائمة في الوطن العربي مع الحركات السياسية التي نازعت في تلك الشرعية، على تفاوُتٍ بينها في درجة المنازعة وحِدّتها، فقط وإنما هي كانت ـ وما فتئت ـ مع حركات اجتماعية أخرى غير حزبية وغير سياسية (وإن لم يكن يخلو عملُها من مضمون سياسي مُضْمَر أو مُعْلَن) هي ما بات يُدْعى اليوم ـ من دون تدقيق نظريّ في الاصطلاح ـ باسم منظمات المجتمع المدني[٣٥] أو، أحياناً، باسم المنظمات غير الحكومية. فقد دخلت هذه، منذ

ثلاثين عاماً، أي منذ دبّت الأزمة في العمل السياسيّ الحزبيّ وبدأ خطابُه ومؤسساتُه في التراجع والضمور، معتركَ المنازعة تلك تحت عنوان حماية المجتمع من تغوُّل الدولة وسرطانية تدخُّلها في النسيج المجتمعي العام. ونكاد اليوم نجدها وحدها تَرِثُ التراثَ الاعتراضيَّ السياسيَّ والأيديولوجي على الدولة، الذي أنجبَتْهُ الحقبة الحزبية العربية بين عشرينيات القرن العشرين وثمانينياته، وتدفع به إلى حدود وآفاق جديدة غير مطروقة.

من النافل القول إن ميلاد فكرة المجتمع المدني في الوعي العربي المعاصر يقترن بعودة الروح إلى خطاب الليبرالية العربية المنكفئ منذ منتصف القرن العشرين. لكن الميلاد هذا ليس ولادةً جديدة أو تجديداً لفكرة سبق التعبير عنها؛ فنحن لا نجد لمفهوم المجتمع المدني سابقَ حضورٍ في خطاب الليبرالية العربية في حقبة ازدهارها التاريخيّ بين الحربين. كانتِ الدولة ونظامُها السياسيّ الدستوري والتمثيلي قضية الخطاب الليبرالي العربي في ذلك الحين. ومع أن بعض التشديد على الحرية الفردية في مقابل قيود الدولة، السياسية والاقتصادية، سرى في نصوص ليبراليين كثر مثل أحمد لطفي السيّد والطاهر الحدّاد وميشيل شيحا، فإنه ما كان يكفي ليقيم ذلك التقابل التام بين الدولة والمجتمع في الوعي الليبرالي لتلك الحقبة على نحو ما هو عليه أمرُه اليوم في خطاب الليبرالية الجديدة، ولا كان يمكنه ـ بسبب نوع الثقافة الليبرالية السائدة في العالم آنئذ ـ أن يأخذ الفكرة الليبرالية إلى الفوضوية والعدمية السياسية في رؤيتها الدولة[٣٦] ومكانتها في المجتمع الوطني.

ليس يَسَع القارئ في أدبيات المدافعين عن دور مؤسسات المجتمع المدني في الحدّ من سلطان الدولة، في الحقلين الاجتماعي والاقتصاديّ، غير أن يستغرب لذلك التقابل الحَدّيّ الذي يقيمونه بين الدولة والمجتمع المدني على نحوٍ يبدوان فيه ـ ومعه ـ كيانيْن متجافيين ومتناقضين. قد يُعْزَى ذلك على فقرٍ نظريّ لديهم إلى معنى المجتمع المدني ومفهومه في الفلسفة السياسية الحديثة والفكر السياسي المعاصر، ومنه العجز عن إدراكهما معاً في ترابطهما الماهويّ

(٣٥) انظر رأينا في الموضوع في: عبد الإله بلقزيز، **الديمقراطية والمجتمع المدني: مرائي الواقع، مدائح الأسطورة** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠).

(٣٦) انظر: بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، المقدمة.

والتاريخي. وقد يكون من علامات الفقر النظريّ ذاك رسوخُ فرضيةٍ في وعيهم تقضي بإمكان قيام مجتمع مدني في سياق دولة استبدادية لم يكتمل نصاب تكوُّنها الحديث، أو تعايشها مع الاعتقاد بإمكان نهوض المجتمع المدني بإعادة تكوين كيان الدولة على مقتضى ديمقراطي وحديث، أو بإمكان توفّر فرصة ميلاد مجتمع مدني كلما ضَمُرَ كيان الدولة وضَؤُل تأثيرها. لكن الحقيقة أن هذا الفقر النظري ـ وهو حقيقي ومفجع ـ تغطّيه عقيدة سياسية وأيديولوجية عالمية جديدة، نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية ونَمَت فيها، تعيد تصنيع مفهوم المجتمع المدني على نحوٍ مختلف تماماً عن أصوله النظرية الليبرالية. ويقوم على هذه الصناعة جيش من خبراء السياسة ـ لا من المفكرين ـ العاملين في مراكز الدراسات التابعة لمؤسسات القرار والمتأثرين ببعض الدرس الإثنولوجي والإثنوغرافي في علم الاجتماع.

يشدّد خطاب دعاة المجتمع المدني على الحاجة إلى تخفيف سيطرة الدولة على الميادين السياسيّ والاجتماعي بدعوى أن تدخليتها ورقابتها تفرضان قيداً على حريات الأفراد والجماعات، وتصادران مجالات ينبغي استقلالها عن سلطان الدولة. يوضع المجتمع المدني، هكذا، في صورة كيانٍ مستقل في مقابل دولة تُعَرِّض استقلال ذلك المجتمع لخطر الهضم والاحتواء لأن «طبيعتها» تقتضي ذلك. ولا ينتبه أصحاب الخطاب هذا إلى أن الدولة الموصوفة عندهم على هذا النحو ضعيفة الكيانية وهشّة وقابلة للانفراط، إمّا بسبب ثقل الموروث العصبوي التقليدي وقوّة مؤسساته (القبلية والعشائرية والطائفية والعرقية)، وإما بسبب ضغط العامل الخارجي عليها (العولمة اليوم)، أو بسبب ضَعف فكرة الدولة والوطن الجامع والقانون والأمَّة المدنية في المتخيَّل الجمْعي[37]... إلخ. وهكذا، لا يكون من مآل للدعوة إلى الحدّ من الدولة سوى زوال الدولة. يقال ذلك ويُفْعل باسم النضال الديمقراطي والمدني من دون الانتباه إلى أن الدولة الوطنية القوية والراسخة هي البيئة السياسية الحاضنة للتطور الديمقراطي والمدني، ومن دون الانتباه إلى الخلط الفادح، الذي نقع فيه، بين معنى الدولة ومعنى النظام السياسي.

ليس من المصادفة أن هذه الدعوة تلقى التشجيع والدعم من مراكز خارجية، وتقترن بدعوةٍ رديف إلى كفّ دور الدولة الاقتصادي باسم حماية

---

(٣٧) المصدر نفسه.

الحقّ في الملكية والاستثمار وضرورة قيام «اقتصاد حرّ». لا يمكن إضعاف الدولة اقتصادياً إلا إذا أمكن إضعافُها سياسيّاً واجتماعيّاً، والعكس صحيح. تجري العمليتان بالترادف والتضافر وتَلْقَيان الإسناد من الخارج. والهدف إضعاف الدولة من الداخل ليسْهُل ترويضُها وهضمُها من الخارج. شرعية الدولة، في هذا الخطاب، أن تكون ضعيفة أو من دون سيادة، لا تتحكم بشيء ولا تحكُم شيئاً. وذلك ما تقتضيه أحكام عصر العولمة والتقسيم الكولونيالي الجديد للعالم.

أيّاً تكن معاناة الدولة الوطنية القائمة مع سيْل الاعتراضات الداخلية على شرعيتها، من النوع الأيديولوجي - السياسيّ كانت أم من نوع الفعل السياسيّ الماديّ، فإن أكثر ما يمتحن شرعية وجودها في الحاضر وفي المستقبل إنما هو ما يأتيها من مصادر تهديد خارجية. وأبلغ هذه المصادر تأثيراً وخطراً نظام العولمة الجارية[٣٨] منذ مطالع العقد الأخير من القرن الماضي وما تُلقيه مفاعيلُه من نتائج بالغة الأثر المدمِّر على استقلال الكيانات الوطنية في قسم عظيم من العالم غير المشارِك في صناعة حقائقها الاقتصادية والسياسية، وفي جُملته الوطن العربي.

أخصُّ خصائص نظام العولمة ميْلُه إلى التوحيد القَسْري للعالم بما هو دينامية موضوعية دافعة يفرضها تطوّر النظام الرأسمالي العالمي في طوره الجديد. وأمْيَزُ ما يَسِم هذا الطور الجديد من تطوُّره هو توسُّعيته السلعية على مدىً أسقط الحدود القومية الموروثة وأسقط نُظُمَهَا الحمائية التقليدية: على نحو ما تفرضه اليوم نظم العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية كما ترسمها الأحكام الخاصة بمنظمة التجارة الدولية. وليست هذه التوسعية نفسها سوى الثمرة الموضوعية لوحدة مؤسسات الإنتاج على الصعيد العالمي وخروجها من نطاقاتها القومية التقليدية من طريق عمليات الاندماج بينها لتعظيم الإنتاج وتعظيم فرص المنافسة. وقد يكون ذلك كله من ثمار ثورة تقانية معاصرة يسَّرت من فرصة دخول منافسين جدد مجال الإنتاج والاستثمار والصراع على الأسواق.

أضعفتِ العولمةُ الدولةَ الوطنية في أخصّ خصائص وجودها وقوَّتها: السيادة. وثمة وجوهٌ **أربعة** من إضعاف تلك السيادة يَحْسُن بالباحث أن يتوقف

---

(٣٨) عبد الإله بلقزيز، **العولمة والممانعة** (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٠).

عندها بياناً لمخاطرها على مستقبل وجود الدولة الوطنية، خاصةً في المجال العربيّ المعاصر:

أوّلُ وجوهِ الإضعاف تلك يقع في ميدان السيادة الاقتصادية والقرار الاقتصادي الوطني بوصفه الترجمةَ المادية لتلك السيادة. تزحف العولمة اقتصادياً خارج نطاق حدود الميتروبولات الرأسمالية التي نشأت في فضاءاتها، محطِّمَةً الأسوار القومية الحمائية من دون إدماج الهوامش والأطراف في المراكز وتمتيع اقتصادها من الاستفادة من فرص الاستثمار والتنمية التي تفتحها (تلك العولمة). إن فعلها وحيد الجانب والاتجاه: من المركز إلى الأطراف. وهو فِعْل استباحةٍ كاملة للمجال الاقتصادي للدولة الوطنية، من طريق الغزو السلعيّ غير المقيَّد بقيود تحمي الصناعات الوطنية المتواضعة والقطاع الزراعي. في المقابل، لا تضع سياسات العولمة لدى الدول الكبرى في حسبانها تشجيع قطاعات الإنتاج في بلدان الجنوب على التأهيل الذاتي بحوافز مادية. والنتيجة أن اقتصادات هذه البلدان تتعرّض للتدمير، ودولُها تفقد السيطرة على القرار الاقتصادي، لترتفع معدّلات التبعية الاقتصادية في شروط أسوأ من الماضي حيث فرص التنمية تتضاءل، والاستثمارات الأجنبية تشح، وفرص تصدير المنتوج الوطني تضمحل. لا غرابة في أن يكون عنوان فقدان السيادة الاقتصادية اليوم هو فقدان الأمن الغذائي؛ إذ الغذاء وتوفيره هما أظهر مظاهر السيادة التي تحمي القرار الوطني.

وثاني وجوه الإضعاف تلك يقع في مجال السيادة السياسية. من النافل القولُ إنّ بعض أسباب فقدان السيادة السياسية واستقلالية القرار الوطني إنما يجد سببَه في فقدان السيادة الاقتصادية وخضوع الدولة لإملاءات الدول الكبرى والبنوك الدولية وجِهَات الإقراض كافة، واضطرارها إلى تنفيذ التوصيات المفروضة عليها لسداد ديونها وتحقيق التوازن المالي ولو على حساب الحقوق الاجتماعية للمواطنين. غير أن بعض أسباب فقدان هذه السيادة التشريعات الدولية الجديدة التي أصبحت تسوِّغ «حقّ التدخل» (Droit d'ingérence) لأسباب إنسانية، وتشدِّد على أن مرجعية أحكام القانون الدولي أعلى وأَوْلى من منظومة القوانين الوطنية. لقد حصل شيءٌ من ذلك في العراق، قبل غزوه، بدعوى حماية حقوق الأقليات، ويحدث اليوم شبيهُهُ في السودان. وتكاد الدولةُ اليوم لا تملك أن تتخذ قرارات سياسية حرّة في شؤونها الداخلية والخارجية ما لم تَحظَ قراراتُها تلك برِضا القوى الدولية الكبرى!

وثالث وجوه الإضعاف يقع في مجال السيادة الأمنية والأمن القومي. صُوَرُ ذلك الإضعاف متعددة؛ من استباحة الأمن بالأساطيل والحروب إلى فرض الرقابة على التسلّح من مصادر غير أمريكية وأوروبية، إلى التسليح الغَرْبيّ المشروط للجيوش العربية، إلى التدخل في نوع الانتشار العسكري المطلوب للقوات على حدود أية دولة. . . إلخ. وكلّ ذلك يجري تحت عنوان حفظ السّلم والأمن الدوليّيْنْ، وعدم الإخلال بالتوازن الاقليمي: وهو الاسم الحَرَكي المستعار لضمان التفوُّق العسكري الإسرائيلي المطلق على الأقطار العربية كافة.

أمّا **رابع** وجوهِ ذلك الإضعاف، فمجالُه السيادة الثقافية والقيمية. وهي تعرَّضت لكسْرٍ حادّ في امتداد زحف النظام الثقافي والقيمي المعولَم محمولاً في ركاب الثورة الإعلامية والمعلوماتية الجديدة. والمشكلة في هذا الوجه من فقدان السيادة ليست في أن اتصالاً حصل بين منظومات الثقافة والقيم في مجتمعاتنا ونظيرتها في مجتمعات الغرب والعالم، ذلك أن مثل ذلك الاتصال لم يكد يتوقف منذ بدأ قبل قرنين، ولا في أن اختلالاً في التوازن نجم عن ذلك الاتصال لصالح المنظومات الوافدة، لأن مثل ذلك الاختلال ممّا بات في حكم المألوف منذ قرنٍ ويزيد، وأمكن من طريقه استيعاب بعض قيم الحداثة في الثقافة والفكر والاجتماع، وإنما المشكلة في أن هذا الوافد الجديد من القيم الثقافية والجمالية والاجتماعية استهلاكيٌّ وسطحيّ وتنميطيّ، بل ومعاكس لكل قيم الحداثة والإبداع التي أنتجها الغرب منذ عهد النهضة قبل خمسمئة عام تقريباً. لم تَعُدِ الأسرة والمدرسة هما مصادر توليد النظام القيميّ الاجتماعيّ، وإنما الفضائيات الأجنبية (= فضائيات المتعة الغرائزية الافتراضية و«الفنية») والإنترنت هي المصادر الجديدة لتوليد القيم وتصنيع الأذواق والمعايير[٣٩]. وتلك حالة قصوى من حالات انهيار السيادة الثقافية في عهد العولمة.

*

هذه صُوَرٌ مختلفة لأزمة الشرعية التي تعاني منها الدولة الوطنية القائمة في الوطن العربي المعاصر. تتفاوت تأثيراتُها من عوامل شديدة الخطر على كيان الدولة ووجوده، مثل الزحف العولمي على مجالها السيادي والحروب الخارجية عليها والحروب الداخلية المندلعة فيها، إلى عوامل حاملة ـ ولو نظريّاً ـ لاحتمالات

---

(٣٩) المصدر نفسه.

الخطر مثل اعتراض الخطابات الأيديولوجية والسياسية على شرعيتها. لكنها، على اختلافِ بينها، تجتمع على ممارسة فعل نزع المشروعية عنها.

من النافل القول إن الدولة هذه، بهيئتها الإقليمية الجغرافية والسيادية الحالية، وبمضمونها السياسي الراهن، وبنوع علاقاتها بالاجتماع الأهلي، لن تُرْضيَ أحداً: لا القوميين، ولا الإسلاميين، ولا الليبراليين، ولا الماركسيين، ولا الطوائف والقبائل والعشائر والإثنيات، ولا مؤسسات المجتمع المدني، ولا المؤسسات العولمية الدولية! وهي إن أرضَتْ أحداً، فسَتُغضب آخرين ولن يروا فيها الدولة المطلوبة. غير أن هذه الحقيقة بمقدار ما تُطْلِعُنا على حال المأزق الحادّ الذي تعيشه شرعية هذه الدولة، تنبّهنا إلى حقيقة أن هذه الدولة لم توفّر لنفسها الحدّ الأدنى من الأسباب التي تساعدها على التخفيف من وطأة هذا المأزق عليها، والأسباب التي نعني ليست أكثر من **الإعمار الديمقراطي** لكيانها. ومع علمنا أن الديمقراطية لن تُنْهيَ أزمتَها في حدودها الكيانية القائمة، فإنها الشرط التحتيّ لها لمعالجة تلك الأزمة.

تعقيب

وحيد عبد المجيد(*)

تتميز كتابات عبد الإله بلقزيز بانطلاقها من معرفة واسعة، وسعيها إلى طرح رؤية محددة. فالكاتب دائب التفكير في أحوال الأمة، يحمل هموم شعوبها في عقله ويعبّر عنها بقلمه.

ينطبق ذلك على ورقة «الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية»، التي أغنتها خلفيته الواسعة في مسألة الدولة في الفلسفة السياسية الحديثة، وإلمامه بالأبعاد المختلفة لعمليات بناء الدول العربية المعاصرة، وإحاطته بالاتجاهات الفكرية والسياسية في هذا المجال.

ولأن مساحة الاتفاق واسعة، وإن لم تكن كاملة، فرأيت تركيز التعقيب في أمرين: **أولهما** لإضافة ضرورية في مجال العلاقة بين شرعية الدولة المعاصرة وشرعية نظامها السياسي في الوطن العربي، ومحاولة معالجة هذه العلاقة بمنهجية أخرى، ولكنها ليست مختلفة بالاتجاه. **وثانيهما** لملاحظات يتعلق معظمها بتفاصيل يفيد الوقوف أمامها بشيء من التأمل في فهم الظاهرة موضع البحث.

أولاً: في العلاقة بين شرعية الدولة ونظامها السياسي

السلطة هي أكثر ما يعرفه العرب عن دولهم المعاصرة. ويختزل الكثير منهم الدولة بسلطتها التنفيذية، وأحياناً الأجهزة الأمنية التي تهيمن على النظام السياسي. ولذلك يبدو الارتباط بين شرعية الدولة وشرعية نظامها السياسي في

(*) رئيس مركز الأهرام للنشر والترجمة.

بلادنا العربية وثيقاً إلى الحد الذي يفرض البحث في العلاقة بينهما، تأثيراً وتأثراً، عند التفكير في أي منهما.

غير أن العلاقة الوثيقة بين متغيرين يبلغ ارتباطهما هذا المبلغ لا تمنع الاستعانة بالمنهجية التي تسعى إلى معرفة طابع هذه العلاقة. فعندما نتعامل مع متغيرين على هذا النحو، يكون أحدهما أصيلاً، والثاني تابعاً في معظم الأحيان. ولذلك، فالسؤال الذي قد تفيد إجابته في إجلاء أزمة شرعية الدولة في الوطن العربي المعاصر هو: إذا كانت الشرعية تعني الرضا العام أو القبول الشعبي، وإذا كانت الشعوب العربية تختزل ـ في الأغلب الأعم ـ الدولة في نظامها السياسي، فكيف يمكن التمييز بينهما (الدولة والنظام السياسي فيها) على صعيد أزمة الشرعية؟ فهل هذه الأزمة تتعلق بشرعية الدولة نفسها أم بشرعية نظامها السياسي؟

وفي محاولة الإجابة عن هذا السؤال، الذي قد يكون محورياً بشأن مسألة الشرعية في الدول العربية المعاصرة، يجب أن نميّز بين مرحلتين، **إحداهما** تلت الاستقلال مباشرة، **والثانية** أعقبتها بعد سنوات، اختلف عددها من بلد إلى آخر.

في المرحلة الأولى، كانت شرعية الدولة هي المتغير الأصيل، ولذلك كانت أزمتها هي الأساس. كانت الشكوك قائمة ليس فقط في شرعية الدولة «القطرية»، بدرجات مختلفة من بلد إلى آخر، بل في قدرتها على الاستمرار. كانت الموجة القومية مرتفعة. ولذلك غطّى منطقها أعطاب النظم السياسية العربية التي تمتعت بما يمكن اعتباره «فترة سماح». كما أنها لم تكن قد أُختبرت بعد. ولذلك لم تكن شرعيتها على المحك بشكل مباشر، على الرغم من أن الشكوك في شرعية الدولة تنعكس بالضرورة على النظام السياسي.

سعت النُظم العربية في تلك المرحلة، بأشكال ودرجات مختلفة، إلى تأكيد شرعية الدولة بأكثر مما بذلت من جهد لتدعيم شرعيتها (لا يُستثنى من ذلك جزئياً إلا النُظم التي لم تواجه معضلة كبيرة بشأن شرعية دولها التي كان لها أصل في التاريخ قبل الإسلام).

وكانت القضايا القومية الكبرى هي سبيل النُظُم السياسية العربية إلى تأكيد شرعية الدولة، وفي مقدمها قضية فلسطين. ولم يتبينّ وقتها أن هذا التهافت على القضية المركزية سيكون عبئاً عليها وليس عوناً لها، كونها استخدمت وسيلة أكثر مما اعُتبرت غاية.

ولم تكن قضية فلسطين وحدها هي التي دفعت ثمن سعي نظم سياسية جديدة إلى تأكيد شرعية دولها، بل ربما الحلم القومي العربي أيضاً.

غير أن عندما تمكّنت النُظم العربية من كسب شرعية الأمر الواقع لدولها والاعتراف الدولي بها، كانت قد انكشفت وتبينّ أن شرعيتها ناقصة أو حتى مفقودة.

ومنذ ذلك الوقت، صارت شرعية النظام السياسي على المحك، وباتت هي المتغير الأصيل، فيما أصبحت شرعية الدولة هي المتغير التابع. وأخذ نقص شرعية النُظم يغطي ضعف شرعية الدول، ويُضعف بعض هذه الدول، أو بالأحرى تلك التي كانت قوية بينها. وكل ذلك بدرجات مختلفة وأشكال متباينة بطبيعة الحال.

ولم يخلُ الأمر من مفارقات في هذا المجال. خذ مثلاً حالة دولة قديمة في التاريخ مثل مصر لم تواجه أزمة شرعية مقارنة بدول عربية أخرى حديثة العهد، ولكن أزمة شرعية نظامها السياسي أضعفتها وأوهنت دورها وحضورها ومكانتها.

ولعل أكثر النظم العربية التي انكشفت أزمة شرعيتها هي تلك التي تبنّت في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة توجهات شعبوية من حيث سياساتها الاجتماعية والخارجية. إذ أدّى تغيّر القاعدة الاجتماعية لهذه النظم وفشلها التنموي إلى تحوّل جوهري في طابع دولها.

تحولت من دولة رعاية غطّت سياساتها الاجتماعية مشكلة شرعيتها الديمقراطية، إلى دولة عارية من أي غطاء لا تجد ما يستر عوراتها. كما تحوّلت من دولة يحوز النظام السياسي فيها رضاً عاماً بشكل تلقائي، وإن لم يكن ديمقراطياً، إلى دولة يلقى فيها النظام نقمة عامة في أوساط كثير من فئات المجتمع، وإن لم يكن فيها كلها.

هذا بالنسبة إلى النُظم التي سعت إلى بناء شرعيتها على سياسات ألهبت حماسة أقسام كبيرة من الشعوب وسدت غير قليل من حاجاتهم في مرحلة سابقة.

أما النُظم التي حاولت بناء شرعيتها على أسس تقليدية، فواجهت أزمات أقل حدّة، ولكنها ليست أقل خطراً على المستقبل.

ومن المفارقات اللافتة في هذا السياق أن النظم الشعبوية الجمهورية التي سعى بعضها إلى أن يكون قدوة أو نموذجاً للإلهام أو الإشعاع على نحو هدد النظم التقليدية الملكية والأميرية، صارت هي «المقتدية» بغيرها في إطار ما صار يُعرف بظاهرة «التوريث» التي بدأت في سورية. ففي خمسة من النظم الجمهورية،

التي تزداد فيها أزمة الشرعية، جدل حول نقل السلطة الرئاسية إلى الابن، أو إلى زوج البنت أو الأخ في حال عدم وجود ابن.

ثانياً: ملاحظات وتعليقات

ـ تفرض أزمة شرعية النُظم السياسية في الدول العربية المعاصرة التفكير في مغزى الجدل الآخذ بالانتشار حول الديمقراطية باعتبارها العلاج الناجح لهذه الأزمة. فثمة اعتقاد متزايد في أن الديمقراطية هي الحل. وحتى من يرفعون شعار «الإسلام هو الحل»، ويؤمنون بالتغيير السلمي، يرون أن الديمقراطية هي الطريق إلى هذا التغيير على أساس أنهم يمتلكون شعبية أكثر من غيرهم.

ومع ذلك، أصابت الورقة عندما ذهبت إلى أن الأساس في الشرعية هو أن تقوم الدولة على مبدأ سلطة الشعب بصرف النظر عن كيفية تفويض هذه السلطة. فالمعيار هنا هو، قبل كل شيء، موقف الأفراد تجاه السلطة. فهل يخضعون لها رضاء وقبولاً بإرادتهم، أم إكراهاً وإرغاماً، وهل يشعرون بأنهم مواطنون أم غرباء؟

ورأينا حالات بالغة الدلالة على إمكان أن يكون التفويض الشعبي غير الانتخابي أقوى منه في حالة الانتخابات الحرة النزيهة.

وليست حالة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فريدة في هذا المجال. ولكن السؤال الآن هو: هل ما زال هذا ممكناً في عصر انحسار ما يعرف باسم «الظاهرة الكاريزماتية»؟ حيث انحسرت هذه الظاهرة في عالمنا الراهن، بل منذ غياب أبرز القادة «الكاريزماتين» الكبار مثل نهرو وتيتو وسوكارنو وعبد الناصر ونكروما في «العالم الثالث» أو جنوب العالم، وتشرشل وآيزنهاور وديغول وكنيدي في العالم الأول.

ويشيع الاعتقاد، الآن، أن عصر القيادة «الكاريزماتية» التي تمتلك سحراً شخصياً قوياً وقدرة خطابية نوعية، وتمارس تأثيراً غير عادي في الجمهور، مضى وانقضى.

لقد أصبح رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من القادة السياسيين مكشوفين أمام الناس ليل نهار، بفضل ثورة الاتصالات اللانهائية، الأمر الذي يُظهرهم بشراً عاديين بمن في ذلك من يعتبرون مميزين بينهم.

كما أن «الكاريزما» الجديدة، إذا جاز التعبير، في عصرنا ترتبط بالديمقراطية ولا تنفصل عنها بخلاف ما كانت عليه في مرحلة سابقة. خذ مثلاً

حالتين بارزتين في هذا السياق هما رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس البرازيلي الذي غادر موقعه قبل أيام لولا دا سيلفا؛ فما كان لأي منهما أن يبرز إلا في نظام ديمقراطي حصل على التفويض عبره، وليس بمنأى عنه.

ويعني ذلك أن مفهوم «الكاريزما» اختلف، ولم يعد مرتبطاً بشخص القائد في المقام الأول، بل بأدائه في دولة تقوم على مؤسسات وليس بموقعه فوق دولة يحل هو فيها محل هذه المؤسسات.

وإذ لم يعد ممكناً الحديث عن تفويض شعبي غير انتخابي، على هذا النحو، يصبح السؤال عن ارتباط شرعية النظام السياسي بالديمقراطية ضرورياً في الوقت الذي يبدو أفق التحول الديمقراطي مسدوداً في بلادنا العربية، حيث تراوح النظم السياسية في مكانها وتغلق كل طريق أمام مشاركة الشعوب في إدارة شيء من شؤونها العامة، وبالتالي أمام بناء الشرعية المفقودة. فلا شرعية لنظام سياسي من دون مشاركة شعبية ما تزال الطريق أمامها مغلقة.

ـ قد تكون النظرة السلبية إلى الدولة في المجتمعات العربية المعاصرة غالبة، ولكنها ليست شاملة أو جامعة مانعة. كانت هذه النظرة مركّبة، وما زالت بشكل أو بآخر. فالمجتمعات العربية، أو أقسام غالبة فيها، نظرت إيجابياً إلى دولة الرعاية الاجتماعية مهما بلغ تسلطها، وإلا فكيف نفسّر قبولها عقداً اجتماعياً ضمنياً تنازلت فيه طواعية عن حرياتها العامة وحقوقها السياسية في مقابل الرعاية الاجتماعية، كما حدث في مصر وبلاد عربية أخرى بعد الاستقلال، وكما يحدث حتى الآن في دول عربية نفطية.

ولذلك تُعدّ السياسة الاجتماعية إحدى أدوات بناء شرعية النظام السياسي بمنأى عن الديمقراطية في البلاد التي تكون مجتمعاتها مستعدة لمقايضة السياسي بالاجتماعي.

وربما تكون نظرة المجتمعات العربية السلبية إلى الدولة (أو بالأحرى إلى سلطة هذه الدولة) تناقصت بدرجة أو بدرجات بتأثير تداعيات انهيار الدولة في العراق. إذ نقلت وسائل الاتصال اللانهائية تداعيات هذا الانهيار إلى داخل كل بيت في الوطن العربي.

ـ ربما لا يكون تأثير العصبيات والتكوينات الاجتماعية الأولية هو الأقوى في الوقت الراهن، من زاوية المعوقات التي تواجه اكتمال مقومات الدولة

المعاصرة في الوطن العربي، بل مسؤولية النظم السياسية عن عدم توفير الشروط اللازمة للدولة الحديثة.

فقد ضعف تأثير التكوينات الأولية التي أعاقت بناء الدولة في مرحلة سابقة، وخصوصاً التكوينات العشائرية والعائلية (العشائر والعائلات الممتدة) في معظم بلاد العرب، لأسباب تتعلق بانتشار التعليم وتغيّر بعض أنساق القيم القديمة وازدياد الصراعات في داخل القبائل والعشائر والعائلات الممتدة.

غير أن فشل النظم السياسية في بناء مقومات المواطنة حال دون استثمار هذا التراجع. كما أن انفصال هذه النظم عن مجتمعاتها، مع شدة بطش بعضها وتوحش بعض آخر، دفع أقساماً في هذه المجتمعات إلى البحث عن الأمان في أحضان العلاقة الطائفية أو المذهبية.

ولذلك اقترن التراجع النسبي في سطوة الانتماءات العشائرية والعائلية، في بعض البلدان العربية وليس فيها كلها، بتنامي الانتماءات المذهبية التي أدى انهيار الدولة العراقية إلى تأجيجها إلى حد أن الحديث عن «فتنة كبرى» جديدة سنُية ـ شيعية، وعن «هلال شيعي» صار شائعاً، في الوقت الذي يتجه النزاع على هذه الخلفية لأن يصبح هو مصدر التناقض الاجتماعي والسياسي الرئيسي في عدد من بلاد العرب.

ـ صحيح تماماً هو الارتباط الذي عني به بلقزيز بين قيام الدولة وتطورها ونشوء المدينة الحديثة ورسوخ مجتمعها وانتقال مركز الثقل في الحياة الإنسانية من الريف إلى الحضر. فالفضاء المدني، أو فضاء الحضر، ليس جغرافياً وديمغرافياً فقط، بل اجتماعي وثقافي وسياسي بالدرجة الأول.

ويؤكد هذا الارتباط أهمية الانتباه إلى العلاقة الوثيقة بين شرعية الدولة العربية وشرعية النظام السياسي فيها من زاوية أخرى، وهي أن نجاح هذا النظام أو فشله في كسب الشرعية ينعكس بشكل مباشر ـ ومن هذه الزاوية ـ على شرعية الدولة.

فشل النظام السياسي في ترسيخ المجتمع المديني «القديم» الذي كان آخذاً بالتوسع منذ القرن التاسع عشر في بلدان عربية عدة، بل في المحافظة على هذا المجتمع، بينما نجح نظيره في بلاد عربية تُعتبر حديثة العهد في بناء مجتمع مديني جديد.

وربما يكون هذا سبباً من الأسباب التي أوجدت ظاهرة تراجع شرعية معظم الدول العربية الأقدم مقارنة ببعض الأحدث عهداً، أو بالأحرى تراجع شرعية النظام السياسي في تلك مقارنة بهذه.

أصبحت شرعية النظام السياسي، كما سبقت الإشارة، هي المتغير الأصيل الذي تتبعه شرعية الدولة.

لقد فشل النظام السياسي في بلدان عربية شهدت تحضراً أو تمديناً مبكراً في إنجاز التنمية اللازمة لضمان تطور طبيعي للمجتمع يتسم بقدر من التكافؤ.

وإذا كان هذا الفشل التنموي قد أفقر الأرياف، وأدّى إلى تدهور الزراعة التي لم يعد العمل بها كافياً لإعاشة معظم العاملين بها، فقد تدفق أبناؤهم على المدن والمراكز الحضرية فرادى وجماعات، بحثاً عن عمل وبصورة عشوائية على النحو الذي أشارت إليه الورقة حين تطرقت إلى خراب النظام الزراعي والتدمير العشوائي والمنظم للقوى المنتجة الزراعية، وما نجم عنه من هجرات جماعية كثيفة من القرى والأرياف باتجاه المدن بحثاً عن العمل والاستقرار (ص٢١).

وأدّى هذا إلى ترييف المدن التي لم تعد والحال هكذا مدناً، في الوقت الذي لم يبق الريف قروياً ولا صار مدينياً بل هجيناً مسخاً عشوائياً، الأمر الذي أوجد ضغوطاً كثيفة مزدوجة (من المدن والأرياف) على النظم السياسية ساهم في كشفها وإيجاد استياء متزايد منها على نحو جعل شرعيتها على المحك.

وهذا هو مصدر الاختلال الرئيسي، وليس ما ذهبت إليه الورقة وأسمته «ترييف المجال السياسي».

لم تكن المشكلة، من حيث الجوهر، في تدفق عناصر ريفية أو غير مدينية على السلطة ومراكزها وأجهزتها الرئيسية، بل في تدفق الزائدين على حاجة النشاط الاقتصادي في الريف على المدن. فكم من مسؤولين تنفيذيين وسياسيين حكوميين وفدوا من الريف وكانوا أكثر كفاية وأعلى مستوى وأقل فساداً مقارنة بآخرين مدينين.

ـ يأخذنا بلقزيز في جولة سريعة إلى الاتجاهات السياسية والفكرية الأساسية الأربعة (القومية والإسلامية والليبرالية والماركسية) وخطاباتها تجاه مسألة الدولة العربية. ولم يكن ممكناً أن تغطي هذه الجولة السريعة، في المساحة المحدودة المخصصة لها، الموضوع بتعقيداته وتشابكاته ومتغيراته من فترة إلى أخرى.

ففي داخل كل من هذه الاتجاهات الأربعة تعدد وتنوع، واختلاف أيضاً، على نحو يتطلب دراسة موسعة بل قائمة بذاتها. واقترح إضافة إشارة تحمل هذا المعنى حتى لا تُظلم الورقة المميزة من جراء اختزال لا مفر منه ولا إمكان لتلافيه في القسم الأخير فيها.

المناقشات

١ ـ عصام نعمان

أعتقد أن د. فالح أفلح في معالجة موضوع بحثة بأبعاده جميعاً، ومع ذلك، أرى فائدة لو كان ألقى المزيد من الضوء على تركيبة التعددية المرهقة وسلوكيات مكوناتها التي تثقل على الاجتماع السياسي العربي، وتكاد تمزق النسيج الاجتماعي في معظم البلاد العربية. الحقيقة أنني كنتُ أظنّ أن ثمة شعباً واحداً مندمجاً ومتماسكاً في دنيانا العربية هو شعب مصر، لكن اتضح أخيراً أن ثمة انقساماً حاداً في صفوفه بين المسلمين والأقباط. أكثر من ذلك، اتضح وفقاً لأحد الكتّاب، وهو عبد القادر عبد الفتاح، أن ثمة أعراقاً مختلفة في وادي النيل، عرباً وأفارقة وأمازيغ وأكراداً وأرمناً. من ناحية أخرى، ثمة طوائف في وطننا العربي يتصرف بعض قادتها وكأنها شعوب أو قوميات متمايزة، أليس هذا حال بعض قادة المسيحيين الموارنة في لبنان، وبعض قادة المسلمين الشيعة وقادة المسيحيين الكلدان في العراق، وبعض قادة الحوثيين في شمال اليمن، وبعض قادة الأمازيغ في الجزائر والمغرب، وبعض قادة المسيحيين في جنوب السودان؟

ثم هناك أيضاً شريحتان تقتربان من كونهما مكوّنين من مكوّنات التعددية: المتغرّبون والمتمذهبون. الغرب لا يستطيع أن يُلحق بنا شراً أو أذى إلا بواسطة وكلائه وعملائه والمتأثرين بثقافته، هؤلاء هم من أبناء أمتنا، بعضهم لقاء أجر مدفوع نقداً أو سلطة، وبعضهم الآخر يفعلونه تلقائياً من دون أجر نقدي أو سياسي، هم فئة المتغرّبين. المتغرّبون أشخاص تشرّبوا ويتشرّبون ثقافة الغرب بكل قيمها ومسالكها وتقاليدها، حتى أضحوا في تفكيرهم وتدبيرهم جزءاً من الغرب؛ حتى لتكاد أرجلهم ترسو على أرض بلادهم فيما عقولهم تسرح وتمرح وتأخذ وتعطي في رحاب الغرب. المتمذهبون من ناحية أخرى، أشخاص أضحوا بقلوبهم وعقولهم أسرى ثقافة مذاهبهم الإسلامية الضيقة، يعيشون الحاضر بصيغة الماضي،

ويقيسون الأمور بمقاييس فتاوى واجتهادات غابرة، هم دائماً في منافسة حارّة، إن لم يكن في صراع محتدم مع من هم في مذاهب أخرى حتى لتكاد حياتهم تنحصر داخل إطار هذه المنافسة وذاك الصراع، فلا إلمام لديهم بما يدور من حولهم، ولا حتى بما يخترقهم من عوامل ومطامع وتدخلات خارجية مؤذية.

أنتقل إلى موضوع د. بلقزيز، أيضاً هو أفلح في معالجة موضوعه، ولكن أعتقد أن الموضوع يكون أكثر تكاملاً لو أنه عالج موضوع الحضور الأجنبي في تاريخ السلطة، ولا أقول الدولة العربية. الحضور الأجنبي كان يتكل سحابة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين على التدخل العسكري والاحتلال، غير أنه اتخذ بعد الحرب العالمية الثانية شكل الاستدخال، بمعنى أن أهل السلطة بمختلف مشاربهم السياسية كانوا يطلبون تدخّل أحد قطبي الحرب الباردة من أجل ضمان قدر من التوازن والاستقلال، حقبة الحرب الباردة هذه أنتجت مجموعة من النُظُم السياسية في المنطقة، اصطرعت إلى حد بعيد وفق قواعد الصراع بين القطبين العظميين، ولم يكن غريباً أن ينهار معظم نُظُم الحرب الباردة مع انحسار هذه الحرب مع انهيار الاتحاد السوفياتي في مطالع تسعينيات القرن الماضي.

٢ ـ عبد الوهاب الأفندي

أ ـ تلازم مفهوم الدولة والدولة ـ الأمة ليس دائماً، بل هناك كم هائل من الأدبيات يتناول الدولة كمفهوم قائم بذاته، يعود إلى ماكس فيبر ويسبقه. وقد طور بعض المنظرين مفهوم درجة تشكل الدولة (Stateness) كأداة تحليلية اكتسبت نفوذاً كبيراً بين الباحثين، كما ونشرت مجموعة من الباحثين الأمريكيين في الثمانينيات دراسة بعنوان **إعادة استحضار الدولة** (*Bringing the State Back In*)، كرد فعل على المدارس السلوكية في علم السياسة التي تعمدت استبعاد الدولة كمفهوم مستقل وأداة تحليل في العلوم السياسية.

لقد أصاب د. فالح حين تحدث عن الدور الحاسم للإدارة السياسية في فشل بناء الأمة. وأنا أضيف أن الأمر لم يكن مجرد فشل، وإنما هو دور تخريبي. ولكن دور السياسة في بناء الأمم يبقى ثانوياً، لأن الأمم هي كيانات متخيلة (Imagined Communities)، يجيب ليتركن أندرسون والسياسيون الذين ينجحون في بناء الأمم لا يحققون ذلك كساسة، وإنما كملهمين، كما كانت حال غاندي ونهرو ومحمد علي جناح وغاريبالدي وعبد الناصر، «والآباء المؤسسين» في الولايات المتحدة، وسيمون بوليفار في أمريكا اللاتينية، ونيلسون مانديلا في

جنوب أفريقيا. ولكن هناك مسافة قصيرة بين الإلهام والهوس، فالأول بنّاء، والثاني مدِّمر، كما كانت الحال عند اليعاقبة في الثورة الفرنسية، والنازية في ألمانيا، والفاشية في إيطاليا، والبلشفية في روسيا، والقومية المتطرفة في صربيا وبقية دول يوغسلافيا السابقة. وهناك نماذج عربية لهذا الهوس المدمّر، لعل أبرزها كان عراق صدام حسين وأحوال ليبيا والسودان.

ب ـ النظرة السلبية للدولة عند غالبية المواطنين لا تعود أساساً لا إلى الإرث التاريخي، ولا إلى الفكر والأيديولوجيا. ففي واقع الأمر نجد أن تطبيقات الأيديولوجيات العابرة للأقطار، سواء البلشفية في روسيا، والقومية في العراق ومصر وسورية، أو الإسلامية في إيران والسودان، انتهت عملياً بإخضاع الأيديولوجيا للقطرية وليس العكس. فالاتحاد السوفياتي كان إمبراطورية روسية، وإيران الإسلامية كانت فارسية الهوس إيرانية المصالح والتوجهات، وفروع البعث في الدول العربية كانت أدوات في يد السلطة العراقية.

ولكن إشكالية الدولة العربية المعاصرة تنبع من الواقع، من أن الدولة قد اختُطفت من قبل فئة وضعت نفسها في حالة حرب مع الأمة والشعب. ويكفي أن ننظر إلى حالة الحرب الفعلية القائمة هذه الأيام بين الدولة والشعب في تونس. ويمكن كذلك ملاحظة كيف تحولت انتخابات مصر الأخيرة ليس إلى محاولة لاستجلاء رأي الشعب حول من يحكمه، وإنما بالعكس محاولة فجّة ومكشوفة لتزييف الإرادة الشعبية. فحين تكون الدولة جهازاً يعتبر نفسه في حالة حرب مع الأمة، هل نستغرب أن يكون موقف الشعب منها سلبياً؟

وأخيراً لي جملة واحدة أقولها حول مقولة تريف المدن وأثرها المزعوم في تغيير هوية السلطة، وهي أنها أسطورة اختلقها البعض وروّج لها، ولا أساس لها من الصحة، لأنه حتى عند ابن خلدون الذي سبق بمقدمات هذه المقولة، فإن منطق الدولة والوجود الحضري هو الذي يفرض نفسه على أهل البداوة وليس العكس. نفس الشيء يمكن أن يقال عن حداثة الدولة والمدينة، لأن أول مدن ودول في العالم نشأت في العراق ثم مصر والسودان، وهي لم تنقطع قط في الوجود عن تلك البلدان.

٣ ـ سليمان عبد المنعم

في تقديري إن الكتابات التي قدمت في الجلسات الثلاث الأولى حتى الآن

وما لحقها من مناقشات على درجة بالغة من الأهمية والثراء، تصلح مدخلاً منهجياً إلى عموم أزمة الدولة في الوطن العربي. لكن هذا المدخل المنهجي يحتاج بالتأكيد إلى كتابات أخرى لاحقة وندوات أخرى تقدم طرحاً شاملاً في نهاية المطاف لأزمة الدولة في الوطن العربي.

وكأمثلة لما ينبغي أن يكون عليه في تقديري هذا الطرح الشامل لأزمة الدولة في الوطن العربي، وهو ما خلت منه حتى الآن جلسات هذه الندوة القيّمة، أسوق ما يلي:

١ ـ أهمية التفرقة بين المظاهر والأسباب في أزمة الدولة في الوطن العربي، فما قيل في الجلسات السابقة حتى الآن يرجّح خطاب المظاهر على الأسباب. كثيرٌ ممّا قيل هو من صلب مظاهر الأزمة بأكثر مما هو في عمق أسبابها.

٢ ـ ضرورة إقامة التوازن منهجياً وواقعياً في معرض بحث مدى مسؤولية الدولة (بمعنى السلطة) والمجتمع عن الأزمة الحاصلة في الحاضر العربي والممتدة منذ أمد بعيد. الملحوظ في الكتابات المقدمة ومناقشات الندوة هو غياب شبه كامل لبحث مسؤولية المجتمع العربي عن الأزمة.

نريد أن نعرف على الأقل: هل أزمة المجتمع هي مجرد ارتدادات لأزمة الدولة (السلطة) أم هي مسببات لها؟ وإذا كانت أزمة المجتمع هي أحد أسباب أزمة الدولة، فكيف السبيل إلى استنهاض همة المجتمع الخائرة وإصلاح ثقافته وتقويم عاداته وتقاليده؟

٣ ـ أهمية البحث عن مستويات أخرى لأزمة الدولة ـ المجتمع، مستويات قد تبدو غير مباشرة، لكنها بعيدة وعميقة وملحّة، مثل:

أ ـ العجز العربي على مستوى الدولة والمجتمع معاً حتى الآن عن استيعاب واقع التنوع الديني والعرقي واللغوي في الكثير من الدول العربية (السودان والعراق مثالان حاضران صريحان)، وهناك أمثلة أخرى مضمرة في دول عربية أخرى.

ب ـ قضية المواطنة: وعلى الرغم من أن المواطنة هي أهم منجزات الفكر الاجتماعي والسياسي في القرون الثلاثة الماضية، فهي ما زالت تطرح على صعيد المبادئ الكلية والصياغات الفكرية العامة من دون أن تتحول إلى مجموعة من الآليات والبرامج وخطط العمل في أيّة دولة عربية حتى الآن.

٤ ـ يوسف الشويري

أهنئ د. فالح عبد الجبار على ورقته العلمية الشاملة، وأود أن أشدد معه على حداثة ظهور القومية وبالتالي الأمة، وإن كان علماء السياسة والاجتماع يختلفون في تحديد هذا التاريخ الحديث، وهو يبدأ مع بعضهم في القرن السادس عشر، ويقتصر عند بعضهم الآخر على بدايات الثورة الصناعية وتزامن هذه مع الثورتين الأمريكية والفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر.

وقد أجاد د. فالح عبد الجبار في التوقف عند الصراعات الدينية، فالقومية، فالطبقية، وإن كان لم يجد مساحة أوسع في كل هذه الصراعات للتوسع الكولونيالي، بدءاً بإسبانيا والبرتغال، وانتهاء بالإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية.

غير أن ما لفت نظري هو إبرازه دور صراعات الهوية في الوقت الراهن، وأنا أخشى أن يربط القارئ بين هذا الرأي ونظرية صموئيل هانتنغتون حول صراع الحضارات، وهو عنده صراع هويات وأديان.

ولنا في الأزمات الاقتصادية الأخيرة خير مثال على أهمية العودة إلى أولويات العوامل التي تنهض بها الدول، ومنها القوميات. وإن كان الاقتصاد لا يختصر القومية، فإن العوامل المرتبطة به مثل الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، وكيفية إدارة الجهاز السياسي في هذا السياق لا بد من أخذها بعين الاعتبار، أي أن الهوية لا أساس لها إذا لم تكن منذ البداية قائمة على أسس ثقافية اقتصادية اجتماعية وسياسية. إن الخطاب الأكاديمي وغير الأكاديمي الغربي وغير الغربي، المصر على رفع الهوية المجردة وفي أعلى اللائحة وتقليل أهمية العوامل الأخرى المعروفة، قد ينتهي في بعض الأحيان إلى تبرير الاحتلال والغزو العسكري، وذلك من أجل خلق الشروط الضرورية لبناء الدولة الحديثة التي يقال إن الغرب وحده يملك أسرارها.

بالنسبة إلى الدولة العربية والشرعية، أعتقد أن علينا أن نتوسع في شرح الفوارق بين النظام السياسي أو الحكم وبين الدولة وأجهزتها. وقد أشار إلى ذلك د. عمرو حمزاوي أمس، ثم أعاد تأكيد هذه النقطة من زاوية أخرى الأخ وحيد عبد المجيد. وأعتقد أننا في بداية الطريق حول خلق الانفصال الذهني والسياسي بين السلطة الحاكمة والدولة، وكيف خطفت الأولى الثانية، أو كيف قبضت السلطة على الدولة وأخذتها كرهينة باسم عدد من العناوين والمسميات.

٥ ـ عبد الجليل المرهون

على صعيد الوطن العربي نحن بحاجة إلى شيء من التأصيل النظري والمعرفي لمفهوم الأمة، تأصيل يستجيب للقدر المتعاظم من خصوصيات الواقع العربي.

على نحو تقليدي، هناك مدرستان وضعيتان لتعريف الأمة، **أولهما**: المدرسة الطبيعية (أو ما تعرف بالمدرسة الألمانية)، وهي المدرسة التي أخذت بها التيارات القومية في الوطن العربي.

هذا المفهوم اصطدم بالأقليات غير العربية، وربما بدت قضية الأكراد أبرز نموذج لهذا الاصطدام، الذي نسف في جوهره وعد الدولة.

المدرسة الأخرى لتعريف الأمة هي المدرسة الاجتماعية (أو المدرسة الفرنسية) التي رأت أن الأمة تتكون تكويناً توافقياً إرادياً بين مجموعة من الناس تعيش على أرض واحدة، بغضّ النظر عن أصولها العرقية أو الدينية.

هذا المفهوم يصعب استقامته في النموذج العربي لسببين: **الأول**، اصطدامه بالواقع الاجتماعي المؤدلج دينياً أو قومياً، **والثاني**، غياب الدولة القومية (بمعنى الدولة الأمة) القادرة على تأليف أمة استناداً إلى وحدة الأرض والنظام السياسي أو السلطة السياسية.

الحلّ، أو الخيار الأكثر التصاقاً، بالواقع العربي يتمثل في الأخذ بالمفهوم الثقافي للأمة.

هذا المفهوم لا يصطدم بالتنوع العرقي، لأنه عابر للقوميات، ولا يصطدم بالتنوع الديني لكونه يأخذ بالمشترك الحضاري الذي يضم المسلمين والمسيحيين، الذين عاشوا في كنف الحضارة الإسلامية العربية. فوحدة الحضارة والتاريخ الحضاري هي المشترك الثقافي. هذا المفهوم يمكن أن يصبح تعريفاً للهوية العربية، التي لا نريد أن تختزل في مفهوم عرقي متمادٍ في عرقيته، ولا نريده، في الوقت ذاته، أداة إقصاء للأقليات الدينية، والمسيحية على وجه الخصوص، التي هي جزء من نسيجنا القومي والحضاري.

٦ ـ عادل الشرجبي

صنّف حسام الدين مقدمي الأوراق والمعقّبين، بل والمشاركين عموماً في فريقين، **الأول** فريق يرى أن بناء الدولة يتم من خلال بناء مؤسسات الدولة أو

تشكيل الدولة (State Formation)، وفقاً للرؤية الفيبرية (رؤية ماكس فيبر)، أما الفريق **الثاني** فيركز على بناء الأمة عن طريق العقد الاجتماعي.

وصنّف فالح عبد الجبار وعبد الإله بلقزيز، وأنا ضمن هذا الفريق الثاني، وأرغب هنا في توضيح رؤيتي التي أعتقد أنني لم أستطع إيصالها إلى حسام بالشكل الذي كنت أرغب فيه، أو أنه قرأها بطريقة تختلف عمّا أقصد أنا، فأنا أرى أن المقاربتين يجب أن تتزامنا عند بناء الدولة، ويجب أن يتم العمل على بناء مؤسسات دولة قوية، وفي موازاة ذلك يتم العمل على بناء الأمة ودمجها من خلال عقد اجتماعي تتفق عليه جميع مكوّنات الأمة؛ فمهما كانت قوة الدولة إن لم يتزامن معها رضا شعبي، وتوافق حول أساليب الوصول إلى السلطة، وأساليب وآليات تداولها أو تشاركها (تقاسمها)، ستظل العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة صراعية، وسوف يسود حال من عدم الاستقرار السياسي، وستظل حالة عدم الاستقرار هذه سائدة حتى تُحسم هذه القضية. وفي المقابل، مهما يكن هناك من توافق ورضا شعبي وتوافق وعقد اجتماعي، فإن غياب دولة قوية تحمي هذا التوافق. ستظل حالة عدم الاستقرار قائمة، وتتم بشكل دوري بين النخب بحسب قوتها.

لعلّ تجربة بناء دولة الوحدة في اليمن تمثل نموذجاً لغياب التزامن بين بناء الدولة وبناء الأمة، وما يحدث حالياً في اليمن من صراع، لا سيما الصراع في الجنوب والدعوات الانفصالية في الجنوب، فقد بدا هذا الصراع بين النخبة الشمالية والنخبة الجنوبية، حيث كانت الأولى تستند إلى قوة الدولة؛ فيما كانت الثانية تستند إلى التوافق الشعبي، بحيث يمكن توصيف الصراع بأنه بين فريقين، فريق يتمرّد على الشرعية الدستورية، وفريق يتمرّد على الاجتماع الشعبي، أو العقد الاجتماعي.

٧ ـ حلمي شعراوي

طالبت، عبر الندوة من قبل، كلاً من الفكر القومي والإسلامي بالاهتمام بسوسيولوجيا المسألة الفيدرالية، ليس فقط على أساس سياسي، وهذا ضروري في مجتمعات «الأمة» العربية والإسلامية، ولكن أعني الفيدرالية الاجتماعية أيضاً.

والآن أطالب الفكر السياسي العربي بمسألة «التفاوض الاجتماعي» عند القوى القائدة لعملية بناء الدولة.

في تقديري إن الرأسمالية كانت هي دائماً وراء «الدولة»، حيث أقامت

السوق، وظروف العمل. . إلخ، لكنها كانت قادرة على «التفاوض الاجتماعي» مع القوى العاملة والطبقة الوسطى المهمة لإدارة الدولة.

من هنا نشأت أفكار العقد الاجتماعي، والمواثيق. . إلخ، ولكن الطبقة المهمّشة استطاعت خلالها تأمين علاقتها بالحركة العمالية والوسطى، وهما المهيّآن للثورة ضد نظام الطبقة المسيطرة، وكان ذلك عبر الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، والسماح بنمو الحركة الحقوقية (الإنسان ـ المرأة. . إلخ).

يفرض ذلك عرض تصوراتنا عن عقلنة الرأسمالية الموصوفة عندنا بالطفيلية والكمبرادورية، وأصبحت الفاسدة والغبية. . وإما أن يستطيع قطاع من المثقفين دفع عملية العقلنة هذه من خلال الحركة الحقوقية، أي دفع عملية التفاوض الاجتماعي أو تنطلق إلى دعم الحركات الاحتجاجية التي عرفتها أفريقيا منتظمة في المؤتمرات الشعبية أو مؤتمرات السيادة الشعبية، وهذا أملي أن نراها على المستوى العربي، مطالبة بالعدل والحرية.

٨ ـ مهند مبيضين

أ ـ نجح د. فالح عبد الجبار في معالجته لموضوع الورقة التي انسجم عنوانها مع محتواها. وأعتقد أنه كان من المهم جداً التوسع في معالجة لحظة التأسيس لدولة العراق الحديث كنموذج للتعددية القومية أو للدولة الثنائية القومية.

في العراق كان من الممكن لوجود المكوّنات المدينية من نخبة سياسية وقوى بازار وزعامات دينية ورجال حرف أن يوفر إحدى القوى الفاعلة في تعزيز مفاهيم الدولة الحديثة. . . وفي ذلك تتشابه دولة العراق مع سورية الحديثة، لكن ذلك مختلف عنه في حالة الأردن التي تأسست وسط غياب مكوّنات مدينية حضرية، وفي الوقت الراهن بدا أن نموذج الأردن أكثر استقراراً نسبياً من غيره، وفي حالة العراق الراهن أعتقد أننا كنا بحاجة إلى أن نسمع رأي الباحث حول مستقبل العراق والدولة العراقية بعد أن صار تقاسم السلطة واقعاً.

ب ـ ورقة د. عبد الإله بلقزيز، للأسف فيها إطالة واستفاضة وعمومية ومحاولة لإعادة شرح المفاهيم والمقولات الفكرية التي لطالما أعاد تكرارها. ولعل القارئ والمواطن بحاجة إلى تفسير لأزمة الشرعية الراهنة عربياً ليس من باب الفكر السياسي بل من باب الواقع وباب السلطان الذي فشل بوعوده التي أطلقها لمواطنيه. لذا، أرى أن تعقيب د. وحيد عبد المجيد جاء معايناً للواقع ومباشراً

أكثر من ورقة د. بلقزيز، الذي كان بإمكانه تقديم معاينة راهنة من واقع الدولة المعاصرة، وبخاصة في المغرب العربي، وما يجري به من تحولات سياسية وثقافية.

٩ ـ مصطفى كامل السيد

أشكر الباحثين على المساهمتين المهمتين والجادتين من جانب كلٍّ من د. فالح عبد الجبار ود. عبد الإله بلقزيز. ولكن هاتين المساهمتين تطرحان تحديات هائلة على عملية بناء الدولة في الوطن العربي، بل إن هذه التحديات تتجاوز الوطن العربي إلى كل دول الجنوب، لأن الباحثين اعتمدا أساساً على إطار فكري يستند إلى التجربة الأوروبية. ومن المعروف أن عملية بناء الدولة في مجتمعات الجنوب تختلف كثيراً عن التجربة الأوروبية. التصنيع كشرط اقتصادي لبناء الأمة والدولة لم يعد ممكناً في الوقت الحاضر، لأن من المعروف أن التصنيع لم يعد يوفر عمالة كبيرة، ومن ثم لا يؤدي إلى اتساع المدن، ولذلك عرفت مجتمعات الجنوب تمديناً بلا تصنيع (Urbanization without Industrialization).

هل هناك طريق آخر لبناء الدولة في مجتمعات الجنوب، بما في ذلك الوطن العربي؟ ألا توجد دولة بالمعنى الحقيقي في الهند أو حتى في الصين، على الرغم من أن أغلبية المواطنين لا يعملون في الصناعة، ونمو المدن فيهما لم يقترن بالتصنيع وحده؟ الاجتهاد مطلوب إذن لمعرفة مدى إمكانية أن يكون هناك سبيل آخر إلى بناء الدولة غير ما عرفته التجربة الأوروبية. وربما مما يشجع على هذا الاجتهاد أن الدولة القطرية نجحت على الأقل في تنمية وعي قطري في العديد من الدول العربية.

ملاحظة أخرى حول مدى الارتباط بين شرعية الدولة وشرعية النظام، وعقد أسس شرعية النظام على الديمقراطية. لا يشكك أحد في شرعية كلّ من الدولتين الألمانية والإيطالية بعد توحيدهما في سبعينيات القرن التاسع عشر، كما تمتع النظام السياسي في كلٍّ منهما مع تبدلاته بالشرعية، على الرغم من أنه لم يكن ديمقراطياً باستثناء فترة جمهورية فايمر في ألمانيا والسنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى في إيطاليا. كانت قوة النزعة القوية هي أساس شرعية كل من الدولة والنظام.

ورد في بعض التعليقات حديث عن انهيار تجربة الوجود المشترك للمسلمين والمسيحيين في إطار كيان سياسي واحد في مصر بعد الأحداث الأخيرة في الإسكندرية ومظاهر التوتر في أنحاء أخرى من مصر. لا أظن أن هذا الوجود

المشترك قد أصبح يتهدده الخطر بسبب هذه الأحداث، التي أدانتها قطاعات واسعة من المسلمين، وعبّر كثيرون منهم عن الرغبة في إزالة أسباب هذا الاحتقان، وضرورة محاولة القضاء على كلّ صور التمييز ضد الأقباط.

١٠ ـ المولدي الأحمر

أنا أتساءل عن واقع مجمل الأفكار التي نتحدث عنها الآن اجتماعياً وسياسياً. وفي هذا الإطار، لدي دعوة حارة لمركز دراسات الوحدة العربية، مستغلاً وجود مديره الجديد د. يوسف الشويري معنا، أن يعطي فرصة في المستقبل للأبحاث الميدانية التي تصوّر الأفراد والمجموعات وهم يمارسون حياتهم وينسجون خيوط انتماءاتهم وعلاقاتهم التي تتولد منها تصوراتهم عن الدولة والأمة والوحدة والتجزئة، أن يعطي فرصة لهذه البحوث ويسألها عن واقع الأفكار التي نتحدث عنها في هذا الملتقى.

أوضح فكرتي: كيف تنشأ على سبيل المثال العلاقة بين الأفكار التي نتحدث عنها هنا وأعضاء المجتمعات القروية والبدوية، وفي مختلف الأحياء الحضرية. مثلاً: ما هي رهانات فكرة الأمة عندهم، ما هي خصائص الوسطاء الاجتماعيين الذين ينشرون بينهم مثل هذه الأفكار. وبالمناسبة، في أحد البحوث الميدانية توافرت لي الفرصة كي أسأل ٦٠ شيخ قرية (أو «عُمدة») عن أهم شيء تغير في عملهم خلال العشر سنوات الأخيرة، وكان هذا سنة ١٩٨٩، فأجابوني بأنهم لم يعودوا يحتكرون المعلومات والأخبار الآتية من المدن، أي أنهم انتهوا كأعيان وسطاء، وهذا مهم جداً من الناحية الأنثروبولوجية في فهم الأفكار التي نناقشها عن الدولة وأزمتها الآن.

ما قصدته هو أنه لكي نتقدم ونحدد ونبتكر في موضوع الدولة والأمة والاندماج الذي هو الموضوع الرئيسي للمركز، ينبغي علينا أن نتخلّى عن دراسة هذا الموضوع من خلال مدوّنة الأفكار النمطية، وننتقل إلى دراسة الواقع. لكن هذا يعني تغييراً استراتيجياً في توجهات المركز العلمية بما يتطلبه ذلك من تعزيز لقدراته المالية.

١١ ـ فالح عبد الجبار (يردّ)

تقاعستُ في تدوين الملاحظات وتعقيباتي عليها لظني أن ثمة تسجيلاً صوتياً لعموم النقاشات، ما يسهل عملية التحرير النصي المحكي إلى نص مقروء.

مثل آخر: لم تتسنَّ لي قراءة ورقة الأخ حسام الدين علي مجيد المعقب على ورقتي إلا بعد الندوة. استمعت إلى تلخيصاته لها خلال سير الجلسة، وتريثت في الرد لان التلخيص، كل تلخيص، لا يمثل غنى النص، أي نص.

وسأبدأ بالمقلوب: تعقيب على التعقيب.

ورقة الأخ حسام الدين علي مجيد تحوي الكثير من الملاحظات النابهة، والكثير من الخلط. لم يلاحظ أن مبحثي مؤلف من ورقتين، ورقة أولى تلخص الفرضيات العامة عن بناء الأمة ـ الدولة مستمدّة من الدراسات النظرية والتطبيقية الوفيرة، وورقة ثانية تقدم ما أعتقد أنه رؤيتي لتطور الأمم وتمثلات هذه العملية في العراق.

رؤيتي بسيطة:

ثمّة ثلاثة عناصر أساسية لبناء الأمة: الحاضن المادي (الاقتصاد ووسائل الاتصال)، الحاضن الثقافي، الحاضن السياسي (الدولة). بدون هذه الحاضنات الثلاث معاً لن يتمّ بناء أية أمة ـ دولة.

هذا في الأمة المتجانسة ثقافياً (إثنياً، دينياً، مذهبياً، إلخ). لكن هناك أمماً غير متجانسة. والعوامل الثلاثة المذكورة إذن ليست كافية، أكرّر أنها: غير كافية لبناء الأمة ـ الدولة.

التجربة التاريخية تفيد أن الأمم غير المتجانسة (وهي الأغلبية في العالم) تفتح نظام مشاركات إدارية، اقتصادية، ثقافية، سياسية.

المقصود هنا انفتاح النظام السياسي ـ الاجتماعي على المشاركة.

المعقّب حول الحاضنات الثلاث لبناء الأمة (المتجانسة) إلى قسم لبناء الدولة، وقسم لبناء الأمة. وهذا تخيل خاطئ، وهو مجرّد تخيّل.

يحوي التعقيب الكثير من مخاوف وآمال دعاة المركزية، من ذلك الخوف من أن المشاركات المفتوحة المقترحة للأمم غير المتجانسة تطرح في تعقيب المعقب على أنها أداة تفكيك للدولة، لأنها تشجع الميول والجماعات الجزئية. وهذا عين الخطأ. فميول التفكيك تنشأ عن انغلاق نظام المشاركات السياسية والثقافية والاقتصادية المذكور آنفاً.

تؤكّد لي قراءة التعقيب مدى ضعف الدراسات عن بناء الأمة ـ الدولة

وعزلة الفكر الأكاديمي العربي عن الإنجازات النظرية والتطبيقية العالمية في مجال بناء وتفكك الأمم. هناك أعمال نظرية كبرى لباحثين كبار مثل إريك هوبزباوم، إرنست غيلنر، بِنِديكت أندرسون، وأنطوني سميث. وهناك أعمال هيئة دراسة القوميات والأمم التي تعقد مؤتمرات علمية كلّ عامين. أن هذا الأدب الأكاديمي الغني يكاد أن يكون مجهولاً في الوطن العربي. وما نسمعه من مداخلات لا يزيد عن تلخيص ملخصات مستمدّة من مقالات قصيرة، لا تُغني ولا تُسمن.

دعوني أخيراً أُعبّر عن اتفاقي مع ملاحظات الصديق حلمي شعراوي حول ضرورة «التفاوض الاجتماعي» و«العقلنة»، وتعقيب د. وحيد عبد المجيد من أن الديمقراطية هي أساس الشرعية، وإشارته العميقة إلى دور ثورة الاتصالات والمعلومات التي سيكون لها أثر أعمق ممّا يمكن أن نتخيّل.

ملاحظة د. عبد الوهاب الأفندي عن الاهتمام بتحليل الدولة كمقولة وبنية، نظراً إلى دورها المركزي في فشل بناء الأمة في وطننا العربي أساسية حقاً. أتفق أيضاً مع ما أفاده د. مصطفى كامل السيد من أن تحدّيات بناء الدولة عندنا مشتركة مع دول الجنوب (النامية)، وأن المرجعيات النظرية والتطبيقية ينبغي أن تتّسع إلى أبعد من التجربة الأوروبية.

أما دعوة المولدي الأحمر إلى الأبحاث الميدانية، فهي عين الصواب. فالنظريات غير المستخلصة من التجارب العيانية لا تزيد عن تهويمات. كما أن المرجعيات النظرية ينبغي أن تُستخدم كنموذج مثالي (بالمعنى الفيبري)، لأجل المقارنة، وليس لإحلالها محلّ الواقع.

ولا بدّ من أن أوجّه جزيل الشكر إلى أ. مهند للطف تقديره للبحث، وأوافقه الرأي في أن الانقسامات المذكورة في ملاحظاته ليست سبباً لتفكك بناء الأمة، بل إن السبب يكمن في تسوية وإلغاء الانقسامات بالقوة. فالانقسام هو تنوع يتناقض مع فكرة وواقع الدولة المركزية المفرطة.

١٢ ـ محمد عبد الشفيع عيسى (يردّ)

١ ـ يتحدث د. بلقزيز عن أثر المواريث الاجتماعية ـ التاريخية في التأسيس لأزمة شرعية الدولة والنظم السياسية في الوطن العربي. ونفضل أن نمدّ نطاق التحليل للتأكيد أن الدولة العربية (القطرية) القائمة، تأسست على إرث تاريخي مكوّن ممّا يمكن اعتباره (طبقات جيولوجية) متعاقبة في المسار الحضاري. وهذا

ما يعقّد عملية بناء «الدولة الجديدة» في الوطن العربي إلى حدٍّ بعيد.

أما الدول التي قامت في الخبرة السياسية الغربية المعاصرة، فقد قامت من «نقطة الصفر» تقريباً، إذا صحّ هذا التعبير، ولذا كان قيامها أيسر نسبياً، وعلى قاعدة أكثر صلابة.

٢ ـ الإشارة إلى نجاح الحركة الصهيونية في إقامة دولة حديثة في زمن قياسي لم يأخذ منها أكثر من جيلين، هي إشارة أراها غير موفقة. فعدا عن أن الصهيونية تمثل في جوهرها حركة سياسية تدعو إلى «معاندة التاريخ» باصطناع هوية قومية على أساس الانتماء الديني اليهودي، فإن الحركة الصهيونية لم تقم كيانها السياسي الرسمي (إسرائيل) عبر جيلين، بل عبر أكثر من مئة سنة، لدرجة تأسيس «مشروع دولة» كامل قبل الإعلان عن قيامها رسمياً في١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨.

وأخيراً، فإن ما يدعى «النجاح» في إقامة دولة إسرائيلية حديثة، يمثل حالة خاصة جداً لاستيراد البشر والمؤسسات من خارج فلسطين، بدعم وإسناد قويين من بريطانيا ثم الولايات المتحدة، ولا ننسى استجلاب نخبة النخبة من اليهود «السوفيات».

٣ ـ أرى أن حديث د. بلقزيز عن موقف «الخطاب القومي» من «الدولة الوطنية»، يحتاج إلى مزيد من التدقيق، والبعد عن التعميم، كالقول مثلاً إن التفكير في المحتوى السياسي والاجتماعي للدولة مؤجل إلى حين قيامها. . فلقد عرض العديد من المفكرين القوميين للمحتوى السياسي والاجتماعي للدولة بقدر معقول من التفصيل.

١٣ ـ حسام الدين علي مجيد (يردّ)

أعتقد أنّ نظرية العقد الاجتماعي قائمة أصلاً على حالة افتراضية من حيث الاعتقاد افتراضاً بوجود أفراد وجماعات يعملون جميعاً على إنشاء «عقد» ما بينهم، وليغدو هذا «العقد» اتفاقاً مُنشئاً للدولة وعلاقة المواطنة. وعلى هذا الأساس، يصبح مثل هذه النظرية أداةً لتفسير نشأة الدولة والنظام السياسي. مثل هذا المنظور الليبرالي الكلاسيكي لا يُجدي نفعاً في تفسير أزمات الدولة ـ الأمة، لأنه يُركّز على البُعد القانوني والافتراضي للدولة، لا البُعد الواقعي القائم على مركزة القوة وتوزيع مراكز النفوذ والتأثير داخل نطاق الدولة ـ الأمة. ولعل الاتجاه

الأجدى نفعاً لتبيان ذلك يتمثل في نظرية المركز ـ الأطراف، من حيث وجود مركزٍ ساعٍ إلى تجميع الأطراف وتوحيدهم من خلال إكسابهم هوية مشتركة قومية. ليغدو الأطراف والمركز ذوات هوية موحّدة هي هوية الأكثرية المهيمنة على مركز الدولة.

وفي ضوء ذلك، إذا أسقطنا مُعطيات هذه النظرية على واقع البلدان العربية، نجد أن معظم المراكز السلطوية فيها قد وقعت في أزمة الازدواجية بين حالة التمني والرغبة في ما يجب أن يكون عليه بناء الدولة ـ الأمة، وبين الواقع المتنوع ثقافياً والمقسّم بنفسه وبغيره؛ بنفسه، أي بإرادات نُخَبِه ومراكزه السلطوية، وذلك بعد أن اكتسبت هوياتها القطرية (أو هويات قطرية على مسار التحقق)، وهو مُقسَّم بغيره، أي بإرادات القوى الدولية المتنافسة والضاغطة على مراكز الدول العربية. ومثل هذه الازدواجية في البُنية الفكرية لمشاريع الدولة ـ الأمة تمّ ترسيخها بفعل حالة التنافس على قيادة مشروع الدولة العربية الكبرى ما بين تلك المراكز، لا سيما خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. ويؤكد ذلك، في جوهره، عدم نضج الفكرة الموجِّهة (المرجعية) لهذا المشروع. فربما لو استقامت المرجعية الفكرية واتصفت بالمرونة لكانت تمكنت من التكيّف مع ظاهرة انبعاث الهويات الفرعية على النحو الذي يجعل الدولة آليةً جاذبةً وموحِّدة لهذه الانتماءات الفرعية لا آليةً تعتاش عليها الانتماءات عينها.

١٤ ـ وحيد عبد المجيد (يردّ)

أثارت بعض المداخلات قضايا تُغري بالمناقشة، ولكن الدقائق الثلاث لا تمكّن لأكثر من تعليق سريع على بعض ما طُرح بشأن ورقة عبد الإله بلقزيز، التي أتفق مع الاتجاه العام فيها. ولذلك أود الرد على نقدين وُجها إليها. **أولهما** ما أثاره عبد الوهاب الأفندي منتقداً رؤية بلقزيز بشأن العلاقة بين ترييف المدن العربية وافتقاد الدولة الحديثة أحد أهم مقوّماتها وهو المدن الحديثة الناهضة.

يقول الواقع، بالأرقام والبيانات، إن المدن العربية لم تعد مدناً بالمعني الثقافي ـ القيمي بالرغم من أنها ما زالت كذلك معمارياً بعد أن انتشرت العشوائيات في كثير منها.

الحقيقة أن الترييف لم يكن بعيداً عن كثير من المدن العربية «الحديثة» منذ البداية. ففي غياب رأسمالية مدينية تجارية وصناعية، كان الملاّك الزراعيون هم

الذين أنجزوا عملية التراكم الرأسمالي. ولكن الكثير من هؤلاء كانوا متنورين. فقد جمعوا ثقافة مدينية إلى جوار ثقافتهم الريفية الأصلية، بخلاف حجافل فقراء الريف الذين تدفقوا على المدن العربية في العقود الأخيرة. ولذلك فالعامل الحاسم في ترييف المدن، وبالتالي إضعاف مقومات الدولة المدينية كان تدفق جحافل من فقراء الريف إلى المدن نتيجة تراجع الزراعة أو تدهورها أو انهيارها. وحمل هؤلاء معهم الثقافة الريفية التي لا تلائم المدينة، فضلاً عن أن ظروفهم ومواقعهم في البناء الاجتماعي لقراهم أدّت إلى نقل أسوأ ما في هذه الثقافة إلى المدن. ومن الأضرار التي ترتبت علىٰ ذلك هو إضعاف إمكانات تطوير مجتمع مدني فاعل. فهذا المجتمع لا يمكن أن ينهض على ثقافة ريفية لسبب بسيط هو أن الريفيين تقوم علاقاتهم على التعاضد والتكافل البسيطين، ولا يحتاجون بالتالي إلى الروابط والمنظمات الوسيطة التي تشكل أساس المجتمع المدني.

أما النقد **الثاني** فهو أن الديمقراطية ليست هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الشرعية. ووفقاً لما ذهب إليه، مصطفى كامل السيد في نقده لما ختم به بلقزيز بحثه، وما قاله عن أن أنظمة حكم كثيرة غير ديمقراطية في بعض بلاد العالم كانت أكثر شرعية من أنظمة ديمقراطية. ولكني أشكّ في إمكان تكراره في عصرنا هذا، لأسباب، من أهمها أن ثورة الاتصالات والمعلومات أضعفت إمكانات ظهور زعامات كاريزمية تحظى بثقة أغلبية الشعب وتأييده. ولذلك، الأرجح أن ما كان بشأن ارتباط الشرعية بالديمقراطية لن تكون في المستقبل، الأمر الذي يجعل الديمقراطية ضرورة لشرعية أي نظام سياسي، ولكن من دون أن يعني ذلك بالضرورة أنها الحلّ الوحيد، أو السحر الذي ينقل الدولة التي تأخذ بها من حال إلى حال.

الفصل الخامس

أزمة الدولة في علاقتها بالمجتمع:
السلطات الأهلية الوسيطة

(١)
عندما تصبح الطائفة وسيطاً بين المجتمع والدولة
(مع الإشارة إلى حالة لبنان)

وجيه كوثراني

مقدّمة

ركّزت الأدبيات النقدية اللبنانية، ولا سيما ذات الخلفيات اليسارية، على نقد الطائفية السياسية[١] اللبنانية باعتبارها ركيزة نظام سياسي لا يسمح بتحقيق المساواة بين المواطنين، ويخلّ بنظام التمثيل الديمقراطي، ويخلق نوعاً من التمييز، لا على مستوى المواطنين ـ الأفراد فحسب، بل على مستوى الجماعات، أي الطوائف أيضاً. وكان لهذا النقد مشروعيته على صعيد الوصف واستبيان نتائجه

(١) نعني بالطائفية السياسية، التعبير عن حالة سياسية، وعمل سياسي، وخطاب سياسي، تكون الطائفة أو الجماعة الدينية أو المذهبية حقل تعبئة وتنظيم، سواء كان المنطلق عقائدياً دينياً أصولياً أو براغماتياً بالمعنى السياسي - الثقافي أو السوسيولوجي. وفي كلّ الأحوال، يجري التعبير عن كلّ هذا في إطار مؤسسي لنظامٍ يتجسّد في قوانين وأعراف.

السلبية على الاندماج الوطني. وكان يركّز في هذه الأدبيات على الأسباب والمظاهر المؤسسية والقانونية التالية:

١ ـ قانون الانتخاب القائم على القيد الطائفي وتوزيع التمثيل طائفياً ومذهبياً، حيث تصبح الطائفة وسيطاً بين المواطن والدولة، فيصبح الخيار الشخصي للمواطن ـ الفرد زواجاً وإرثاً أسير هذه المحاكم.

٢ ـ قانون الأحوال الشخصية التي تختص بها وحدها مجالس الملل ومحاكمها الشرعية.

٣ ـ المادة (٩٥) التي تتحدّث عن ضرورة أخذ التوازن والعدل بعين الاعتبار في توزيع الوزارات والوظائف (بصورة مؤقتة). وتجدر الإشارة إلى أن هذه المادة عدّلت بناءً على وثيقة الطائف لتشير إلى مرحلة «انتقالية» يجري بعدها إلغاء الطائفية في حيّزين: طائفية الوظيفة، وطائفية التمثيل في السلطة التشريعية، على أن تتمثل «العائلات الروحية»، كما يشير التعديل الدستوري، باستحداث مجلس شيوخ.

على أن «المؤقت» الذي استمرّ منذ العام ١٩٢٦، و«المرحلة الانتقالية» التي استمرّت منذ عام ١٩٨٩، أصبحا «ثابتين» وجزءاً من أمر واقع يتفاقم في تداعياته بفعل عملية الصراع على السلطة في لبنان، فيصبح توزيع الوظائف الإدارية، كما التمثيل البرلماني، وكما السلطات الثلاث، منوطاً بحصة طائفية.

على أنّه، ومع وجاهة هذا التحليل القانوني والمؤسسي لتجليات الطائفية السياسية في لبنان، فإنه قلمّا كان يجري الانتباه إلى العامل المحرّك لدينامية الفعل الطائفي، أي للعناصر التي تسمح لهذا السيستام من العلاقات بالتجدّد والاستمرار، وإعادة تكوين القوى الاجتماعية التي تشكّل قاعدته.

كان الباحثون والناشطون في المجتمع السياسي، وبصورة خاصة مجتمع الأحزاب العلمانية، يشيرون إلى تلك العناصر بتعابير الإقطاع والإقطاع السياسي، وتقاليد الزعامة والأزلام والمفاتيح الانتخابية والمحسوبية (. . .)، إلى أن تواترات هذه الخبرات المعرفية ومصطلحاتها، وتكثفت في العقدين الأخيرين، فأنتجت معرفةً أكثر علمية وأقل أيديولوجية في مقاربة الطائفية، وتقوم هذه المعرفة على محاولة تفكيك الظاهرة الطائفية من خلال عنصرها الضامن لاستمرارها، بل المعمّق لوجودها ووظيفتها، وكان ذلك باستخدام مفهوم «Clientelisme» الذي اقترح له

الترجمة العربية بمفردة «الزبائنية» أو «الزبونية» (من زبون) ومن فعل «زَبَنَ».

وقد جاء في القاموس العربي أن معنى «زبن» و«زبن الثمر»، أي «باعه على شجرة». والمزابنة «بيع ما لا يُعلم كيلاً أو عدداً أو وزناً». والزّبون وجمعه زبُن وزبونات: أي المشتري. . . ومنه الزَّبون، وهو «الذي يتردّد في الشراء على بائع واحد». أما تعبير «الزبانية» فهم الشُّرط، فيقال مثلاً «زبانية السلطان».

قد تصيب هذه المعاني القاموسية جانباً من المعاني المقصودة من استخدام المصطلح السوسيولوجي الحديث «Clientelisme»، الذي يعني شبكة مركّبة من الأتباع والموالين الذين ينتظمون في مصلحة واحدة وسياسة واحدة وموقف واحد، أي في موقع في سيستام السلطة يوحّدهم على أكثر من صعيد.

ما يرادف، أو ما يعبّر عن هذا المعنى في التراث السياسي العربي الكلاسيكي، أو على الأقل ما يقترب من مؤداه وظيفياً هي تلك المصطلحات التي استخدمها ابن خلدون للتعبير عن حالات العلاقة القائمة على الاستتباع والانقياد بين السلطان والرعية، أو بين أهل الدولة من جهة، والتشكيلات الاجتماعية في المجتمع من جهة أخرى، أي تلك التي يعبَّر عنها بـ «العصبيات».

ومن المعروف أن الحالة المثلى التي تسمح بصعود عصبية ما نحو نصاب السلطة هي حالة الولاء العصباني، مستقوية بحالة الولاء الديني، علماً أن الولاء العصباني ليس ولاء «نسب ودم»، فلا بدّ ـ كما يقول ابن خلدون ـ من المصلحة في اشتراط النسب، وهي المقصودة من مشروعيتها[٢]، لكي يتم «الانقياد» و«الانتظام» و«المناصرة» و«الالتحام» و«النُعرة». وكلها تعابير استخدمها ابن خلدون في توصيف آليات ذاك الولاء، وأحد شروطه للتحقق «المصلحة»[٣]. على أن هذا الولاء القائم على المصلحة يزداد قوة، بل يتضاعف بالولاء الديني. ويشرح ابن خلدون هذه القاعدة تحت عنوان «في أن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية»[٤]. ولعل هذا التعريف الوظائفي للدين والعصبية هو أفضل التعاريف لمصطلح «الطائفية السياسية»، حيث يستخدم الدين أداة استقواء في السياسة، مموّهاً بمصلحة الأفراد متماهين بالطائفة، هويةً وسيطة للدولة.

---

(٢) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، ص ١٩٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٩.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

الخلاصة من هذه المقدّمة أن ما نقصده بـ «الزبائنية» و«الزبونية»، أي «Clientelisme» هو هذا الانتظام المتعدد الأبعاد والوظائف في الاجتماع السياسي اللبناني، والمؤسس ميثاقياً على عقد اجتماعي ـ وطني، خلاصته «العيش المشترك بين الطوائف»، أي تاريخياً، وفي إطار الثقافة السياسية الموروثة، العيش المشترك بين عصبيات طائفية، أي بين ولاءات محققة لمصلحة كلّ جماعة من جهة، وحافظة للكيانات الدينية (الأنثروبولوجية) من جهة أخرى، ومن خلال تقاسم لمراتب الدولة، أي لسلطاتها وإداراتها وسوقها واقتصادها، «تقاسم» سمّي في الأدبيات السياسية اللبنانية «مشاركة».

ولما كان التقاسم، أي المشاركة، هي نتاج توازن قوى، يتحدّد بعدد كبير من العوامل المتغيّرة، كالديمغرافيا، والتطور الاقتصادي والعلمي والثقافي، كما أنّه يتأثر بعدد من العوامل الاستراتيجية والسياسية الإقليمية والدولية المتغيّرة أيضاً، فإن معنى التوازن، وبالتالي معنى المشاركة أو المقاسمة، متغيّر إلى ما لا نهاية، تبعاً لتغيّر موازين العلاقة بين القوى المتشاركة.

وكل هذا من شأنه أن يطرح إشكالاً صعباً على مواطن لبناني مفترض، مواطن يبحث عن مواطنيته في دولة مرتجاة، دولة تقوم على دستور فيه الكثير من بنود وشروط الدولة الوطنية الحديثة مثل البرلمان، وفصل السلطات، والحريات (الدستور اللبناني القائم)، دولة تقوم وتتعايش مع مجتمع مدني، يحسب فيه التعدد، لا على مستوى قوى الطوائف وأحزابها فحسب، بل أيضاً على مستوى الثقافة المدنية، وتعدد الأحزاب العلمانية، وتعدّد الآراء والأفكار والفلسفات الوضعية أيضاً. وهذا إشكال شهده ويشهده واقع المجتمع اللبناني، وبنسبٍ مختلفة عبر مراحله التاريخية.

أولاً: مداخل البحث

ما تحاول هذه الورقة أن تقدّمه هو مجموعة من المداخل لمشاهد سبق أن عالجتها في كتب ومباحث سابقة، وتسهيلاً للعرض، أقترح المداخل التالية:

١ ـ مدخل يشير إلى الاختلافات ـ المفارقات اللغوية والثقافية القائمة بين المصطلحات التي لها علاقة بمفهوم المواطنية والدولة/ الأمة، والجنسية، أي الناسيوناليته، بين لغتين وثقافتين وتاريخين للإجابة عن سؤال: هل المشكلة تقع في هذا الاختلاف؟

٢ ـ مدخل يشير إلى مقاربات ومقارنات تاريخية بين المراحل، حيث يكون

من المفيد استحضار عدد من المشاهد التي تبيّن طبيعة علاقة رجل السياسة بجمهوره، أي كيف يتم تظهير التمثيل السياسي خلال عددٍ من المراحل التاريخية، ومن خلال الدمج بين «الخدمة» (الواسطة) والتمثيل على قاعدة الطائفة ينحو في نهاية التحليل نحو الاستقواء بالطائفة، وتقوية سلطتها في إطار ما يسمّى «المشاركة»، ولكن أيضاً بواسطة.

٣ ـ الاتّجاه نحو صيغة المليشيا وتأسيس الحزب الواحد أو الزعيم الواحد في الطائفة الواحدة، وهو منحى يؤشر إلى تفاقم مأزم الاجتماع العصباني الطائفي، أي مأزم الاجتماع السياسي القائم على ركيزتي: الطائفية والزبائنية، على حساب المواطنية.

١ ـ مفارقات لغوية وثقافية بين المصطلحات في ثقافتين

الملاحظ أن هناك نسقاً منسجماً لناحية الاشتقاقات بين «Nation» و«Nationalité» و«Nationalisme». هذا النسق، أو الاتساق بين الاشتقاقات لغوياً يشير أيضاً إلى انسجام في المعاني المتولّدة عن هذه الاشتقاقات في الثقافة السياسية المتشكلة والمتطورة تاريخياً والمتمحورة حول ظاهرة «Etat/Nation» وتداعياتها الاجتماعية والسياسية.

أما في اللغة العربية، واستطراداً في الثقافة السياسية العربية، فإننا نلاحظ أن مفردات «أمة» التي اعتمدت لترجمة «Nation»، و«جنسية» التي اعتمدت لترجمة «Nationalité»، و«قومية» التي اعتمدت لترجمة «Nationalisme» لا تشكّل نسقاً اصطلاحياً ومفاهيمياً منسجماً، بل لا يعبّر هذا النسق عمّا آلت إليه المصطلحات اللاتينية من مفاهيم.

كذلك، فإن تعبير «وطن، و«موطن»، و«مواطن»، لا تترجم فعلاً المفهوم الذي استقرّت عليه مفردتا «Citoyen» و«Citizenship»، كمفهوم ارتبط تطوره بتطوّر صيغة الدولة الوطنية الحديثة، وما يستدعيه هذا المفهوم من أبعاد حقوقية سياسية ومدنية وإنسانية.

نظرياً، وفي إطار التثاقف الذي حصل على صعيد النخبات العربية النهضوية في القرن التاسع عشر، نشهد اقتباساً بالعربية لمفهوم «المواطن» و«المواطنية»، تماماً، وبالمعنى الذي يشير إليه مصطلح «Citoyen» ونقرأ هذا الاقتباس للمرة الأولى عند مُفكِّريْن إصلاحييْن، هما: رفاعة رافع الطهطاوي، وبطرس البستاني.

يستخدم الطهطاوي تعبير «ابن الوطن» و«الوطني» للتعبير عن انتماء الفرد إلى الوطن وتمتعه بالحقوق المدنية. فهو «وطني»، بمعنى ـ كما يقول الطهطاوي ـ «إنّه معدود عضواً من أعضاء المدينة» (من كتاب **المرشد الأمين للبنات والبنين**).

ويعبّر بطرس البستاني في رسائله المعنونة **وطنيات** عن المعنى الحقوقي للانتماء المدني إلى الوطن: «يا أبناء الوطن، لأهل الوطن حقوق على وطنهم. كما أنَّ للوطن واجبات على أهله (. . .)، ومن الحقوق التي على الوطن لبنيه الأَمَنَة (أي الأمان) على أفضل حقوقهم، وهي دمهم وعرضهم ومالهم، ومنها الحرية في حقوقهم المدنية والدينية، ولا سيما حرية الضمير في أمر المذهب»[٥].

أما على مستوى الممارسة والتطبيق (أي دخول المفاهيم حيّز التطبيق)، فيمكن العودة إلى التجربة التاريخية، بدءاً من تجربة التنظيمات العثمانية أولاً، ثمّ إلى تجربة الدستور العثماني في لحظتين تاريخيتين (١٨٧٦ و١٩٠٨)، وإلى تجربة الدستور اللبناني، بدءاً من العام ١٩٢٦ إلى اليوم.

٢ ـ مقاربات ومقارنات تاريخية بين المراحل

إن محاولات تطبيق الدستور جاءت تكشف حالاً من الالتباس الشديد في فهم الصيغ القانونية الجديدة في مضامين الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات العربية ـ الإسلامية. وهذه الثقافة كانت وما زالت تعبّر عن نفسها في تراكيب وبنى الدولة السلطانية ومجتمعاتها وآليات حكمها في التاريخ العربي الإسلامي. فالعلاقة بين الحاكم والمجتمع هي علاقة سلطان/ رعية. وهي تمر عبر وسائط من السلطات الأهلية والمحلية الموزّعة على عصبيات قبلية وعشائرية ومللية ومذهبية وطرق من الصوفية، بل أيضاً على تنظيمات حرفية لها نقباؤها ومشايخها.

على هذا النمط من الاجتماع السياسي الأهلي وقع تطبيق الدستور العثماني، كما وقعت أيضاً تطبيقات دساتير العشرينيّات من القرن العشرين، في كلّ من العراق وسورية ولبنان ومصر أيضاً.

لسليمان البستاني الذي كان نائباً عن ولاية بيروت، نصّ وصفي يصف فيه حال الرعية، وكيف فهمت هذه الأخيرة مهمة التمثيل البرلماني (أي دور النائب).

(٥) هذا الجانب من الموضوع جرى توسيعه، في: وجيه كوثراني، **هويات فائضة. . مواطنة منقوصة في تهافت خطاب حوار الحضارات وصدامها عربياً** (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤).

يقول في كتابه **عبرة وذكرى**: «لقد أيّد لنا الاختبار باجتماع المجلس الأوّل سنة ١٨٧٦ أن أبناء كلّ ولاية كانوا يظنون مبعوثهم منتدباً عن منتخبيه لا غير، ومأموراً بإنفاذ جميع رغائبهم وإبلاغ تشكيات أفرادهم مهما كانت، حتّى لقد كانت الرسائل في بعض الولايات تنهمر كالمطر على رؤوس مبعوثيها حاملةً من المطالب ما لو طرحه المبعوث للبحث لما ناله إلا هزء رفاقه أجمعين، فمن طالبٍ عزل خصم له وإحالة مأموريته إليه، ومن ملتمس رتبةً ونيشاناً، ومن راغب في إصدار أمر لوالٍ بإلقاء نظرة عليه أو إلى مشير يجعله ملتزماً للأرزاق العسكرية، حتّى كان من جملة تلك المطالب أن مكارياً سرقت دابته، فكتب إلى منتدب ولايته أن يأمر بإعادتها إليه»[٦].

اخترنا هذا النصّ الذي يحمل بمفرداته البسيطة دلالات لفهم عقلية الناخب وممثله، أي عقلية من يفترض أن أصبح مواطناً مقترعاً ومشاركاً في الحياة السياسية الجديدة، لنشير إلى أن مرحلة التأسيس لمشروع المواطنة والدولة الحديثة (أيّاً كانت الجغرافية ـ البشرية ـ لهذه الدولة)، حملت التباسات ومفارقات نقرأ تعابيرها في السلوك الرعوي والاستتباعي والعصباني، حيث دخلت في منطقه الداخلي صفة المواطنية وتمثيلها في إحدى سلطات الدولة: أي البرلمان، أو مجلس المبعوثان (كما سمّي في الصيغة العثمانية).

في معاهدة لوزان للعام ١٩٢٣، وهي المعاهدة التي وضعت نهاية قانونية دولية للمشروع العثماني (أي مشروع المملكة العثمانية الدستورية) التي حلمت بها نخبات تركية وعربية، جرى تأكيد مبدأ الناسيوناليته في نصوصها (Principe des nationalités) للدول/ الأقطار التي أقرّت في مؤتمر الصلح وملحقاته، والتي انعقدت بعده، لتوزيع ما كان يسمّى «التابعية العثمانية»، وهي «صفة المواطن العثماني»، على الهويات الوطنية الجديدة: اللبنانية والسورية والعراقية... ولنتذكر أن دساتير العشرينيّات في العديد من البلدان العربية، كانت امتداداً تفصيلياً للدستور العثماني من جهة، وتكيّفاً مع مبدأ الناسيوناليته الذي دعت إليه معاهدة لوزان.

عندما قرأ ميشال شيحا الحياة السياسية اللبنانية في الأربعينيّات، وهو (كما هو معروف) مشارك أساسي في صياغة دستور ١٩٢٦[*]، صدمته حالة التناقض

---

(٦) سليمان البستاني، **عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، تحقيق ودراسة خالد زيادة، سلسلة التراث العربي المعاصر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨).

(*) يُمكن تشبيه هذه المعاهدة في بعدٍ من أبعادها القانونية والدولية والإقليمية بمعاهدة وستفاليا الأوروبية، التي كرّست صيغة «الدولة/ الأمة» بمفهومها الأوروبي (Etat-nation).

بين ما كان يفترضه الدستور اللبناني من تكوين مواطن وقيام سلطات تنفيذية وتشريعية، وبين ما عبّر عنه الواقع الثقافي ـ الاجتماعي اللبناني من مسلكيات عصبوية وولاءات واستتباعات ضيّقة لدى الأفراد والجماعات.

نصوص ميشال شيحا، ولا سيما في كتابه **في السياسة الداخلية** غنية جداً لاستجلاء هذا الواقع المعيش المتجاذب والمتفارق بين دلالات الدستور والمسلكيات.

بعد سنواتٍ من تجربة الاستقلال، نلاحظ في كتابات ميشال شيحا تجاذباً بين الأمل واليأس في نجاح مقتضيات الدستور اللبناني، وكلاهما كان مشروطاً بما سيؤول إليه حال اللبناني: هل سيتحول اللبناني إلى «مواطن»، أو سيبقى «تابعاً؟»، بل إن ميشال شيحا يستخدم في بعض المقاطع تعابير أشد وأقسى: هل يبقى جزءاً من «قبيل» أو «قطيع»؟. في مقالته المعنونة «الأساليب الوضعية» (١١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠) يتحدّث ميشال شيحا عن «ألاعيب» السياسيين، في التوظيف والتوزير والتلاعب بالاقتراع، فيكتب ناقداً سلوك المواطن اللبناني حيال سياسييه: «إذا ظلّت نوعية المواطن اللبناني تتردّى، فبلادنا هذه لا مستقبل سياسياً لها».

وفي مقالة بعنوان «الحرية» (٣ شباط/فبراير ١٩٥٠) يعلن «عودة العلاقات الإقطاعية»، ويتوقع أن يكون مؤرخو الغد أبعد من مودّتنا، وأقل رأفة بنا من دبلوماسيي اليوم». فماذا نقول عن وضعنا اليوم كمؤرخين نقرأ عن تجربة شيحا ونعيش تجربة قد تكون أمرّ من تجربة شيحا؟

يبدو لي أن ما انتقده ميشال شيحا في الحياة السياسية اللبنانية سيستمر (للأسف).

فعندما درس إيليا حريق الحياة السياسية أيضاً في الستينيات في كتابه: **من يحكم لبنان؟** (صدر في العام ١٩٧٢) استوقفه دور الحياة البرلمانية ومسألة التمثيل.

يلاحظ إيليا حريق ظاهرة التداخل بين «البرلمانية» و«الزعامة» المحلية، أي بين التمثيل الذي يُفترض أنّه تمثيل لـ «المواطن»، وبين نزوع النائب بعد نجاحه على لائحة من اللوائح التقليدية القوية إلى أن يصبح زعيماً أو «مشروع زعيم» عن طريق الخدمات التي يقدمها إلى الدائرة أو المنطقة أو الطائفة، أو إلى جميعها، أي إلى شبكة واسعة من الأتباع.

ولنتذكّر هنا معنى «الزعامة» (الزعامات) من المرحلة العثمانية الأولى، حيث تعني الزعامة إقطاعاً للأرض مقابل «خدمة الدولة». فلعل دلالات المصطلح ما تزال راسخة في اللاوعي الجمعي للناس والاستخدام اليومي في الثقافة السياسية والذاكرة الجمعية.

ولنلاحظ أيضاً معنى «الخدمة» و«الخدمات» الرائج في اللغة السياسية اللبنانية اليومية، وكذلك معنى «الواسطة»، فحجم الخدمة، ومدى قوة «الواسطة» يشكّلان معياراً لمدى نجاح النائب في تمثيل جمهوره، والنتيجة أن هذه الممارسة تحوّل النائب إلى ممثل للطائفة في دائرة، وإلى وسيط بين الإدارة والمواطن، لا إلى رقيب أو مشرّع في سلطة تشريعية، وشيئاً فشيئاً إلى زعيم ذي حظوة، أي ذي شعبية. ولا تلبث هذه الشعبية أن تتحوّل في ظروف معينة، وفي سياقات تاريخية مأزومة أو مأزقية، إلى «عصبية»، تدخل معترك العمل السياسي من باب الصراع على السلطة أو من أجل تمكين هذه السلطة، بواسطة زعيمٍ يبحث عن وحدانية زعامته.

٣ ـ الاتّجاه نحو صيغة المليشيا، ثمّ تأسيس الحزب الواحد في الطائفة

مع الحرب الأهلية التي اندلعت بدءاً من العام ١٩٧٥، بدأت ظاهرة المليشيات في الطائفة تأخذ مساراً مؤثراً في الحياة السياسية اللبنانية. فمع انهيار مؤسسات الدولة وشلل مفاصلها، تقلّص نفوذ الزعامات العائلية التقليدية، إذ اعتزل بعضها أو تكيّف بعضها الآخر مع المنطق المليشياوي أو تبنّاه، وكان هذا يؤشر إلى تحول ليس بقليل في بعض خصائص النظام الطائفي اللبناني، وطبيعة الممارسة السياسية فيه. ومن المظاهر الأساسية لهذا التحوّل، بالإضافة إلى تراجع الزعامات التقليدية، تراجع الأحزاب العلمانية لحساب الانتظام في الطائفيات السياسية المليشيوية، واتجاه الأمور إلى توحيد الطائفة في حزب واحد، أو قيادة واحدة. لقد أضيف عنصر مهم إلى ما عهدناه من التقاليد (الرعوية) الزبائنية في الزعامة المتعددة والمتداخلة أحياناً بين زعماء الطوائف القدامى، وهو عنصر «الحماية» أو «الممانعة» (حماية الطائفة أو ممانعتها خوفاً من السيطرة عليها). لقد تشبّعت العلاقة بين الطوائف خلال الحرب بمشاعر المخاوف، وتحت شعارات من «الحقوق» المتأرجحة بين مطلب «المشاركة»، والحفاظ على الحقوق المكتسبة، و«رفع الحرمان»... الخ. وستطبع هذه «المخاوف» المشهد السياسي اللاحق في مرحلة ما بعد الطائف.

في التسعينيات، قام سلم أهلي فرضته حالة الاستنزاف الداخلي لقوى الصراع الأهلي، وحالةٌ من التوازن بين القوى الإقليمية والدولية. والأهم في التسوية (تسوية الطائف) أنّها لحظت حقوقاً في «المشاركة»، كما لحظت بعضاً من «رفع الحرمان»، ولا سيما في توسيع صلاحيات مجلس الوزراء، وتعزيز صلاحية رئاسة البرلمان، كما لحظت أيضاً توجّهات إصلاحية ليست قليلة، كإلغاء الطائفية السياسية، والمجلس الدستوري، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير الجامعة اللبنانية... الخ.

على أن نصّ الطائف كان في جانبه الإصلاحي شيئاً، والممارسة السياسية الفعلية كانت شيئاً آخر.

على هذا الصعيد يمكن ملاحظة الظواهر والمستجدات التالية:

أ ـ على الرغم من التوجّهات الإصلاحية التي دعت إليها وثيقة الطائف التي استدخلت في التعديل الدستوري، فإن توزيع الرئاسات الثلاث، على طوائف لبنان الكبرى (عددياً) ـ وهو توزيع عرفي سابق ـ فهم فهماً وظيفياً جديداً. لقد فُهم هذا التوزيع عملياً (بمعزل عن نصّ الدستور وموجباته التي تشدّد على فصل السلطات)، وتحت وطأة النفوذ السوري العسكري والأمني، فهماً طائفياً حصرياً، ومورس ممارسةً «رعوية»، وكأنه «مجلس رئاسات»، وقد عرف آنذاك بـ «الترويكا». كانت الإشكالات والاختلافات بين الرؤساء تحلّ بـ «التراضي» بعيداً عن المؤسسات. وفي حال تفاقم الخلاف، كان الراعي السوري يتدخل أو يطلب تدخله للتقريب. ولكن كان لهذا التدخل مغانمه دائماً: حصة في مشاريع الإنماء، وحصة أيضاً في مواقع الوزراء، وفي وظائف الإدارة من الصغيرة إلى الكبيرة. وكان لهذه «الرعاية» السورية دورها في إيجاد شبكة واسعة نسبياً من الموالين وأصحاب المصالح والنافذين.

ب ـ كان الاجتياح الإسرائيلي واحتلاله قسماً واسعاً من الأراضي اللبنانية (بما فيها العاصمة) قد أطلق مقاومة وطنية مسلحة، شاركت فيها أطياف متعددة من المجتمع السياسي اللبناني، وفي طليعتها فصائل من الحركة الوطنية ذات الأيديولوجيا العلمانية عموماً، وخصوصاً الحزب الشيوعي. ولكن ما لبثت هذه المقاومة مع صعود حزب الله، وبدعم إيراني، حيث كانت الخمينية آنذاك ترفع فيه شعار «تصدير الثورة»، وبتسهيل سوري، إذ كان النظام السوري يرفع حينها شعار «تلازم المسارين» (أي تحرير الجنوب والجولان)؛ ما لبثت هذه المقاومة

الوطنية المتعددة الانتماءات، أن أضحت «شيعية». وكان ذلك بفعل عدد من التصفيات الجسدية، وإجراءات الإبعاد والتقسيم، وافتعال الحروب الصغيرة داخل «الأهل» و«الرفاق» و«الأخوة» (حرب المخيّمات، حرب الاشتراكيين وأمل، حرب أمل وحزب الله). هكذا تخصّصت أو خصّصت «الساحة الجنوبية» حصراً للمقاومة التي يقودها حزب الله.

ج ـ هذا، ومع استكمال توزيع للأدوار في السياسات اللبنانية واختصاصاتها في السلطات والرئاسات والطوائف:

ـ بدت الرئاسة السنّية للحكومة، وعبر شخصية الرئيس رفيق الحريري ومشاريعه الإنمائية والإعمارية، أنّها السلطة المتخصّصة في الإنماء وفي الاقتصاد والمال، من دون الأمن، ولكن مع ضرورة انتظامها ـ اختياراً أو اضطراراً ـ بأعراف الطبقة السياسية اللبنانية القديمة والجديدة، أي بانتظامها في حسابات الحصص وتوزيعها على الزعماء، وعلى شبكات الولاء التابعة لهؤلاء (مثال ما جرى في وادي أبو جميل مقابل الإخلاءات).

ـ وبدت الرئاسة الشيعية لمجلس النواب، وعبر شخصية الرئيس نبيه بري وسياسته المرنة والبراغماتية، أنّها السلطة القادرة على إقامة التوازن بين كتل مجلس النواب، ولكن أيضاً القادرة والمخوّلة بالمطالبة بـ «حقوق الشيعة» وصاحبة الحق ـ بسبب هذه المطالبة ـ بالاستئثار بالحصص في مجال الوظائف الإدارية، وفي مجال التنمية في جنوب لبنان عن طريق «مجلس الجنوب» الذي تستأثر أمل بإدارته. ويُسهِّل هذا الدور اتفاقاً ضمنياً بين برّي وحزب الله على توزيع للأدوار في المجتمع الشيعي، حيث يُترك أمر تنظيم هذا المجتمع أيديولوجياً وثقافياً ودينياً، وفي حيّز واسع من الخدمات الصحية والتعليمية والإنسانية، لمؤسسات حزب الله، ناهيك عن الحيّز الأمني المطلق لحركة المقاومة. وفي المقابل، يُترك أمر التوظيف الشيعي في القطاع العام لأمل، أي للرئيس نبيه برّي.

ـ أما عن الرئاسة المارونية للجمهورية، فأمر علاقتها بطائفتها، كان أمراً إشكالياً، وما يزال حتّى اليوم مشكلةً في ظلّ الفراغ الرئاسي القائم. ففي حين كان الأمر بالنسبة إلى الرئيسين الآخرين (الحريري وبرّي) يذهب باتجاه توكيد موقع زعامة كلّ منهما في طائفته، ارتكازاً على ولاء عصباني واسع (له مقوّماته الأيديولوجية والاقتصادية والسلطوية، مع فروقات بالطبع بين الطرفين)، كان الرئيس الماروني يفتقد مقوّمات هذا الولاء المماثل في طائفته عموماً، لأسباب

كثيرة وعديدة، وأهمها يكمن في المفارقة التالية: أنّه محسوب على السياسة السورية وإدارتها، بل إنّه مسمّى من قبلها، وليس من طائفته، وفي المقابل، أنَّ القوى المسيحية الفعلية وذات الشعبية، مبعدة، أو سجينة أو مهمّشة (ميشال عون، سمير جعجع، وقرنة شهوان...).

والنتيجة التي ترتبت على هذا الأسلوب في تفريغ منصب رئاسة الجمهورية من طابعها المسيحي الماروني المعتاد، أن أصيب مثلث الرئاسات بخلل أساسي في أحد أطرافه. كان ذلك لا يؤشر فحسب إلى خلل ميثاقي شكلي (بالمفهوم الطائفي للميثاق، وكما يُستخدم في الخطاب السياسي لحزب الله وأمل وأنصارهما تجاه حكومة منقوصة التوازن على صعيد المشاركة)، بل كان يؤشر إلى فراغٍ في سيستام الولاء لقطب أول في السلطة الميثاقية، الأمر الذي كان يُعاش على مستوى الوعي الجمعي المسيحي سيكولوجية إحباط يبحث عن تجاوزها في الرهان على قائد مخلص، وربما حزب واحد أو قائد طليعي «ملهم» للطائفة.

خلاصة القول، إن من أهم النتائج التي ترتبت على ثلاثين سنة من التجربة التاريخية الموزّعة على فصلين: فصل الحرب الأهلية، وفصل الوصاية السورية، أنّ ذاكرة جمعية أسطورية استدخلت في ثقافة الطوائف اللبنانية، وهي أن الطائفة تحتاج إلى من يحميها، والحماية تتمّ عن طريق تعزيز دور ممثليها في مواقع سلطات الدولة، وبالتالي تصبح الحماية كإحدى أهم مهمّات التمثيل السياسي الشعبي.

وفي هذا السياق، أصبح الزعيم أو الحزب القائد، أو كلاهما، الواحد مجسَّداً بالآخر، مسؤولاً لا عن الخدمات والتوظيف في إدارات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص النافذ فيها، كما كان الحال في عهد الزعامة التقليدية، بل أصبح مسؤولاً أيضاً عن الحماية والقيادة والتوجيه والتعبئة وتوحيد الطائفة، جسداً سياسياً، وكلمة واحدة، وموقفاً واحداً.

ثانياً: التداعيات بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري

بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وانسحاب القوات السورية، وما نتج من كلّ هذا من تداعيات ارتبطت بالقرار الرقم (١٥٥٩)، ثمّ بحرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ والمحكمة الدولية والاختلاف حولها، وتداعياتها التي لم تنتهِ حتّى الآن، بل المرشّحة لمزيدٍ من التعقيدات؛ بعد كلّ هذا يبدو المشهد السياسي للطوائف

اللبنانية محفوراً ومرسوماً بريشة تلك الذاكرات الجمعية التي أشرنا إليها، أي بألوانها وظلالها من الأوهام والهواجس والمخاوف. وقد يكون ما نشير إليه بعضاً منها:

ـ شيعية سياسية، استكملت عملية توحيد الطاقة الشعبية، ولا سيما الشبابية فيها حول محور حزب الله ودائرة أمل المرتبطة به، مستفيدة من كلّ الرساميل المادية والرمزية التي تملكها في عملية التعبئة والتنظيم والمقاومة والممانعة والتثقيف والتعليم والخدمات، لتؤسس لا لشبكة أتباع (Clientèles)، كما كان حال حركة أمل سابقاً أو حال أي زعيم سياسي لبناني عادي، بل لـ «كتلة جماهيرية»، أي (Masse)، يعضدها ويلحم ما بين عناصرها ولاء عصباني ـ ديني، ويحركها وازعان ـ بتعبير ابن خلدون ـ الوازع العصباني والوازع الديني معاً، كما يهزّها ويحرّك قبضات أفرادها «نُعرة» يستثيرها مخاطبتهم «أنتم الأقدس وأنتم الأشرف...».

ـ أما السنّية السياسية، فإنها تشهد بدورها، وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وكل المسارات الدراماتيكية التي رافقت وتداعت وتلاحقت، ولا سيما حول مسألة المحكمة، حالة انعطافٍ خطيرة نحو التماثل والتماهي (ولكن من موقع التضاد والمواجهة) مع حالة حزب الله، أي مع حال الشيعية السياسية. كانت قيادة الرئيس رفيق الحريري بمشروعها التنموي الواسع الأفق وبتوجّهها التحديثي المواكب للعولمة، قيادة استيعابية واحتوائية وعابرة نسبياً للطوائف، وإن ظلت تأخذ بالاعتبار في سلوكها السياسي وتحالفاتها الحساسيات الطائفية في النظام السياسي لمصلحة السنّة أولاً، ولكن من دون أن تجعل من تيار المستقبل حزباً سياسياً سنّياً خالصاً. أما بعد عام ٢٠٠٥، فإن الصراع السياسي مع حزب الله، الذي غالباً ما اتخذ شكل التحشيد الشعبي في الشارع، والتوتر الأمني الجزئي، وشكل الاستعراضات المليونية، ولا سيما المذهبية الدينية منها، لا بدّ من أن يدفع تيار المستقبل بفعل المماهاة والمحاكاة إلى اعتماد هذا الأسلوب أسوةً، ورداً، وأسلوباً ندياً في المواجهة، بل أيضاً لا بدّ من أن يدفع السنّية السياسية عموماً، إلى أن تحذو حذو الحزب الشعبي الواحد أو القائد. وهذا أمر لا تدفع إليه معطيات الداخل فحسب، بل معطيات شتى، سياسية وأيديولوجية، تحصل عربياً وإسلامياً، وفي طليعتها ما تثيره المعطيات السياسية الإيرانية منذ إثارة الموضوع النووي من مخاوف في بلدان الخليج العربي. على أن أخطر ما في تلك

المعطيات أيضاً نشاط السلفيات السنّية الجهادية والتكفيرية على امتداد مجتمعات عربية وإسلامية عديدة، واحتمال اختراقها المجتمع اللبناني ولو جزئياً. ومع أن تيّار المستقبل، يظل محكوماً، عربياً ولبنانياً وإسلامياً، وفي مسار تحوّله إلى حزب سياسي شعبي (غير أصولي وغير سلفي)، فإن بيئة الفقر والعوز والإهمال في الأرياف السنّية قد تهيئ لمثل ذاك الاختراق الأصولي أو الاستقبال السلفي.

على أن كلّ هذه الاستدراكات والإضافات، تبعدنا عن الفرضية الأساسية للبحث، وهي أن وضعيات الطائفيات ـ السياسية اللبنانية، ولا سيما الإسلامية منها، تنحو وتتجه نحو التمحور حول الحزب الواحد والقيادة الواحدة في الطائفة، وأن الحزب أو القيادة في الطائفة عليه أن يقوم بجزء كبير من مهمات الإنفاق الاجتماعي والخدماتي والصحي على مناطق متجانسة ديمغرافياً أو ذات أكثرية مذهبية طاغية فيها. في هذا السياق الوظيفي، تندرج مساعدات حزب الله والهيئة الإيرانية في مناطق الأكثرية الشيعية، وتندرج أيضاً مساعدات تيار المستقبل في مناطق الأكثرية السنّية(*).

والمحصّلة أن كلا التوجهين يصبّان في تعميق نظام زبائني ـ طائفي ترسخ ثقافته وبنيته من خلال انتقال أطواره من حال الخدمات الرعوية الفردية إلى حال ما أسميته «عصبية الولاء العصباني ـ الديني ـ المذهبي». وكل هذا يتم على حساب المواطن، كمفهوم وكشخصية قانونية ذات حقوق وواجبات، وبالتالي على حساب مفهوم الدولة ومهماتها تجاه المجتمع.

وبالنسبة إلى الحالة المسيحية، وبالتحديد بالنسبة إلى المارونية، فإنه من الصعب تطبيق هذا التحليل على وضعية كلّ منهما، ذلك أن عملية الانتقال من حال التهميش الذي أصابها في مرحلة الوصاية السورية، إلى حال التعددية السياسية التي نشهدها اليوم، ومنذ العام ٢٠٠٥، تحمل إرباكاً لها، وإرباكاً لمستقبل لبنان ـ الوطن، ولبنان ـ المواطن. لماذا؟

(*) تجدر الإشارة، ربطاً بهذه الصورة من الوضعيات المذهبية الطائفية، إلى التعابير الشعبية التي رافقت استقبال زيارتي الرئيسين الإيراني والتركي للبنان. فالتحشيد والجمهرة اللذان نُظّما لكل من الرئيسين، نجادي وأردوغان، وبمعزل عمّا يمثل كل منهما من سياسات إقليمية ودولية خاصة وواسعة، فإنهما أعطيا (أي التحشيد والجمهرة) من خلال تعابير الاجتماع السياسي اللبناني (الشعبي)، طابعاً طائفياً ـ مذهبياً، حيث اختزل أردوغان (لبنانياً) وكأنه زعيم إقليمي للسنّية اللبنانية، واختزل نجادي وكأنه زعيم إقليمي للشيعية اللبنانية.

كان يمكن لهذه التعددية السياسية أن تكون ظاهرة صحية وسليمة، وحالاً نموذجياً للطوائف الأخرى، لو أنّها خدمت صيغة التقريب بين السنّية السياسية والشيعية السياسية، وأدت دور الاستقطاب المركزي، أو دور الجسور ما بين الأطراف الإسلامية المتنازعة. فالدور المسيحي كان لفترة من تاريخ لبنان المعاصر، ولا سيما في فترة التأسيس، مركزياً ومحورياً واستقطابياً. أما الآن، وبالتحديد منذ عام ٢٠٠٥ وحتّى اليوم، فيبدو التعدد السياسي، حالاً من الانقسامات المتنافرة، لا حالاً من التعددية السياسية. فهذه الانقسامات تحمل توجّهين هما صدى للانقسام السنّي ـ الشيعي، إلى درجة تحمل على تبسيط تسمية هذا الانقسام **بمسيحية سنّية، ومسيحية شيعية.**

هذا على أن التشكّل الحزبي في كلٍّ من الطائفتين الإسلاميتين، السنّية والشيعية، والدور الحصري لهذا التشكّل في تسمية من يشغل الرئاسة الثانية شيعياً، ومن يشغل الرئاسة الثالثة سنّياً، أعطى الجنرال عون «حجةً» و«مبرّراً» للاقتداء بهذا النموذج الطائفي الجديد، أي الدور المذهبي الحصري في تعيين أسماء الرؤساء الثلاثة. ومن هنا كان اعتقاده بأحقيته بالرئاسة الأولى، باعتباره، كما اعتقد، أنّه الزعيم الأقوى، وتياره هو الأقوى مارونياً ومسيحياً. هذا الاعتقاد، إن صحّ في الواقع، أو صحّ في الافتراض، يعكس حال الذهنية الجديدة التي بدأت تتحكّم في العمل السياسي اللبناني. فهي، من هذه الوجهة، تعبّر عن طائفية سياسية جديدة، لم تعد تكتفي بزبائنية تعددية، أي باستحداث شبكات أتباع (Clientèles) متفرّقة على مستوى المناطق والدوائر الانتخابية، وكما كان حال الزعامات التقليدية القديمة، بل أضحت تتجه في معارك الصراع العام على مجمل مواقع السلطات، **نحو تكوين صيغة الطائفة ـ الحزب**. على أن هذه الصيغة التي أنجزت شيعياً، وتكاد تنجز سنّياً، تبقى إشكالاً معلقاً وغير محسوم على المستوى المسيحي، والماروني خصوصاً، إذ تقدّم الحالة المسيحية اللبنانية تعدداً سياسياً، يستحيل تصفيته لمصلحة حزب مسيحي غالب. وهذا الواقع ليس سلبياً بحدّ ذاته، بل هو حالة إيجابية لو أنّه انتقل إلى مستوى أكثر تطوراً في النظرة إلى النظام السياسي اللبناني والدفع إلى إصلاحه عبر خطوات علمانية ـ مدنية متدرجة.

على أن مشاهد الواقع العام، المحكوم بشكل أساسي بحراك كلّ من القوتين الأساسيتين الإسلاميتين، لا توصل إلى مثل هذا الاحتمال، احتمال العلمنة المتدرجة وتوسيع الدائرة المدنية في العمل السياسي، بل إن الوجهة العملية لحراك قوى الأمر الواقع ذاهبة نحو مزيدٍ من الاستقطاب الطائفي والمذهبي، **بل إنها**

ذاهبة لتجعل من قوة الحق تنبثق من قوة الطائفة، لا من قوة الدستور ونظرية الدولة، وحق المواطن.

من هنا يحقّ السؤال: أين يقع حقّ المواطن، في خضم هذا الاستقطاب الطائفي اللاغي لحقوق الفرد، وهو العنصر الأساس في مفهوم المواطنية وشرط وجودها، وماذا تبقّى من الدائرة المدنية، وهي شرط كلّ تقدّم لبناء دولة ديمقراطية حديثة؟

هل يشكّل الدستور اللبناني والإصلاحات الدستورية التي تنصّ عليها وثيقة الطائف مرجعاً مساعداً للإجابة عن هذا السؤال الصعب؟ وهل المشكلة في الدستور بحدّ ذاته؟ أم المشكلة في القراءة الاستنسابية للدستور، وفقاً لمنطق الاستقواء بالطائفة؟

ثالثاً: القراءة الاستنسابية للدستور: بين حقوق المواطن وحقوق الطائفة

سنعمد في ما يلي إلى إبراز عدد من المفارقات اللافتة بين دلالات بعض النصوص الدستورية من جهة، والذهنية أو العقلية التي يجري من خلالها التعامل مع تلك النصوص من جهة أخرى. وأقصد بالذهنية والعقلية، المنظور الثقافي الذي يجري من خلاله فهم وإدراك النصوص وطريقة استخدامها في الحياة السياسية اليومية، أي في لغة الثقافة السياسية السائدة والمعيشة.

ويبدو لي أن ما يسمح ببروز تلك المفارقات وملاحظتها في تاريخ لبنان المعاصر، منذ نشأة الجمهورية اللبنانية وحتّى اليوم، أن النصوص الدستورية والعديد من التشريعات القانونية ركّزت على نظرتين لحقلين أو قطبين، وحاولت التوفيق بينهما أو وصلهما بهمّ حقوقي مشترك: همُّ المحافظة على حقوق الطائفة دينياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، وهمُّ حماية حقوق المواطن، أي حقوق المواطنية على مستويات حرية الرأي والتعبير والتملّك والاجتماع، والعمل والوظيفة للمواطن الفرد. وهذا المنهج في التوفيق، وإن برّرته عند كلّ تشريع أو تعديل، الصيغة التوافقية أو التشاركية لصيغة الدولة اللبنانية ونظامها السياسي التأسيسي (الميثاق الوطني)، فإنه (أي المنهج)، أصبح حالاً من أحوال الذهنيات أو العقليات، أو حالاً من أحوال الثقافة المتجاذبة بين حقلين: حقل الطائفة الذي هو في الأساس جزء من ثقافة ما قبل الدولة الحديثة، وحقل المواطن الذي

استجدَّ مع نشوء الدولة الوطنية وقيام دستورها الذي يمنح «الجنسية» لمستحقها، فيصبح هذا الأخير «مواطناً» ذا حقوق وواجبات.

ولأن المنهج كان في الأساس «توفيقياً» (ولا عيب في ذلك على مستوى النوايا والأهداف)، فإن التجاذب بين الحقلين أفسح المجال للمتعاطين مع النصوص أن يستنسبوا وجهة طريقهم أو انجذابهم. وغالباً ما كان التركيز يتم على حقل الطائفة وحقوقها، لا على حقل المواطنية لتوسيع هذا الحقل وتطويره.

على أن هذا التركيز أو الانجذاب نحو «حقوق الطوائف» لا يلغي مفارقة نقرأها بين الحين والآخر، حتّى لدى الآباء المؤسسين للميثاق الوطني: ميثاق الطوائف، وتتجلّ في إبداء أمل أو أمنية في إلغاء الطائفية:

ـ نقرأ ذلك في أدبيات ميشال شيحا نفسه الذي نظّر للصيغة اللبنانية التشاركية بين الطوائف. ولكنه أسف أن يقع المواطن اللبناني في السجن السياسي للطائفة، ويصبح مجرد «تابع» (Client) لزعيمها، كما أنّه يأسف لما يلاحظه من مبالغة مطلبية من قبل بعض الطوائف في تمثيلها في الحكومة. يتساءل في أحد مقالاته (بعيد الاستقلال عام ١٩٤٥): «متى تصبح البلاد غير طائفية؟» ويجيب: «يوم تنعقد النية بجدّ على ألا يبقى لبنان بلاداً طائفية، سيكون لزاماً على كلّ طائفة القبول دون كثير من الصياح أن يكون تمثيلها في بعض الأحيان أدنى من حجمها، ويكون التعويض جعل تمثيلها أكبر من حجمها في أحيان أخرى. . .». ويضيف: «وأي ضير في أن تغيب عن الحكومة طائفتان أو ثلاث في وقت من الأوقات»[(٧)].

ـ نقرأها أيضاً في البيان الوزاري لأول حكومة شكّلها رياض الصلح في عام ١٩٤٣، وهو البيان الذي تضمن ـ كما نعرف ـ مفاهيم ومبادئ «الميثاق الوطني». ومع أن تلك المبادئ تنطلق من أساس توافقي بين الطوائف، يأمل رئيس أول حكومة استقلالية في لبنان بالتالي: «أن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان، وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله».

لا ندري، إن كان اغتيال الرئيس رياض الصلح، قد أطاح بتلك «الساعة» أم أن أمر «الطائفية» هو أكبر من عزم الإرادات، وأصعب من «طيب» التمنيات،

---

(٧) انظر مقالة: «لبنان الطائفي،» في: ميشال شيحا، **في السياسة الداخلية**، مقدمة غسان تويني؛ نقله عن الفرنسية أحمد بيضون (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٤).

وأمنع من احتمال الأمل. ويبدو لي أن «محنة» ظلّت قائمة منذ ذلك الحين وحتّى اليوم، بين المواطنية والطائفية. وأما النصوص الدستورية والقانونية، فتحاول أن توفّق بين الحقلين. ولكن يبدو لي أن التوفيق الذي يجري معرفياً من حقل الاجتماع السياسي والقانوني (لدى المشرّع)، ما يزال يصطدم بمنطق السلطة، وبمنطق الاستقواء بالطائفة لدى زعماء الطوائف وأحزابها، وبمنطق الاستخدام الوظيفي والذرائعي والاستنسابي، سواء تعلّقت النصوص بنصوص ما قبل الطائف، أو بالنصوص المعدّلة وفقاً لمبادئ ونصوص وثيقة الطائف.

من النصوص التي تذهب باتجاه التشديد على حقوق المواطن: المادة (٧) تشدّد على تمتّع اللبنانيين «بالسواء بالحقوق المدنية السياسية. . . دون ما فرق بينهم». والمادة (٨) التي تصون «الحرية الشخصية». والمادة (١٢) التي تعطي «كلّ لبناني الحق في تولي الوظائف العامة، لا ميزة لأحد على الآخر، إلا من حيث الاستحقاق والجدارة. . .». والمادة (١٣) التي تكفل «حرية إبداء الرأي، وحرية الطباعة، وحرية الاجتماع، وحرية تأليف الجمعيات».

هذا ناهيك عن النصّ على «حرمة المنزل» (المادة (١٤))، وحماية الملكية (المادة (١٥)). وكل هذا ينطلق حقاً من همّ تحقيق فكرة المواطنية والحماية الدستورية لحقوقها وواجباتها.

على أن التوجه الثاني، ينطلق من همّ حماية الطوائف، ليس حماية حقوقها الدينية والاجتماعية والثقافية فحسب، بل أيضاً السياسية.

ففي الفصل الذي يتحدّث عن «اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم» (الفصل الثاني من الدستور) تضمن المادتان (٩) و(١٠) لـ «الأهلين» على اختلاف مللهم «حرية الاعتقاد، وإقامة الشعائر ونظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لِكُلّ دين ومذهب (المادة (٩))، كما تشير المادة (١٠)، من ضمن مبدأ «التعليم الحر»، إلى «عدم مساس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة». ولنلاحظ في هذه الصياغة استخدام مفردة «الأهلين» في سياق الكلام على حقوق «الطوائف»، في حين جرى استخدام تعبير «كلّ اللبنانيين» في سياق الكلام على الحقوق المدنية والسياسية للمواطن الفرد، أي لما تمليه استدعاءات حمل الجنسية اللبنانية (Nationalité) وكون الفرد مواطناً في الدولة اللبنانية.

هذه التوفيقية التي نقرأها تحت عنوان «في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم»

بين حقل المواطنية وحقل الطائفية، تثير جملة من الإشكالات، ولا سيما عندما تتقاطع «الحقوق المدنية والسياسية» لدى المواطن، ولدى الطائفة في الوقت نفسه. هذا التقاطع يثير عدداً من المسائل الإشكالية:

١ ـ على مستوى العرف القائم والمستمر (قبل الطائف وبعده) في توزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف الرئيسية الثلاث: المارونية والشيعية والسنّية، يمكن الإشارة أوّلاً إلى أن هذا التخصيص هو نوع من التمييز الذي قد يطرح تساؤلاً من زاوية مبدأ المساواة بين المواطنين (المادة (٧))، ومن زاوية حقّ كلّ لبناني في تولي الوظائف العامّة (المادة (١٢))، وأيضاً من زاوية المساواة بين الطوائف.

على أن هذه المساءلة، وقد أخذت جدلاً واسعاً في الحوارات والسجالات اللبنانية (خلال الحرب الأهلية وبعدها)، لم تثمر، وخاصة أنها كانت جزءاً من الفعل وردّ الفعل، وحالةً من حالات سوء الفهم. غير أن التعديلات الدستورية التي طرأت على صلاحيات الرئاسات الثلاث: رئاسة الجمهورية، ورئاسة مجلس الوزراء، ورئاسة مجلس النواب، أدّت في الممارسة، وفي الثقافة السياسية المواكبة لها، إلى تشكّل نمط جديد من العلاقات بين السلطات (الرئاسات)، وإلى نظر جديد للعلاقة القائمة بين كلّ من الرؤساء وطائفته:

ـ أدّت **أوّلاً** إلى نمط من الترويكا التي شهدها بصورة خاصة عهد الرئيس الهراوي. وكان هذا نمطاً من العلاقة يتمّ على حساب مبدأ الفصل بين السلطات، وكاد يصبح لقاء الرؤساء مجلساً رئاسياً فدرالياً.

ـ وأدّت **ثانياً**، وتحديداً بعد استشهاد الرئيس الحريري، ودخول الجنرال عون ساحة العمل السياسي مباشرةً، وتفاهمه مع حزب الله، إلى منظورٍ يكاد يكون جديداً وخطيراً، وهو منظور علاقة كلّ طائفة بالرئيس المحسوب عليها، باعتباره رئيساً انفردت باختياره. تعمّق هذا النظر، مع تفاقم الأزمة اللبنانية، وانشلال المؤسسات، واللجوء إلى الشارع، فبدا أن لِكُلِّ طائفة حزبها الكبير أو الأكثري، أو زعيمها الأوحد أو الأقوى، أو «رمزها» الذي تحميه. وأتت حجّة الجنرال عون بأنه الأوْلى لرئاسة الجمهورية (لأنه باعتقاده هو الأقوى والأكثر تمثيلاً للمسيحيين وللموارنة بصورة خاصة) مفهومةً في هذا السياق، مع توثيق مرجعي عملي لها: تأييد الشيعة لنبيه بري رئيساً لمجلس النواب، وتأييد السنّة لفؤاد السنيورة رئيساً للحكومة. وكان واضحاً ما لهذا النزوع من دلالات ذات معنى فدرالي للصيغة التشاركية بين الطوائف، وهو أنّها تبتعد

أكثر فأكثر عن مفهوم «المواطنية» ومعنى الصفة الوطنية للتمثيل الرئاسي.

٢ ـ على مستوى ما سمّته المادة (٩٥): «التماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامّة وتشكيل الوزارة»، وهذه المادة، وإن استهلت بـ «صورة مؤقتة»، وعلى الرغم من تعديلها بناءً على وثيقة الطائف (كما سنرى)، ظلت مفاعيلها قائمة، بل ازدادت أهمية وظيفتها في معارك الصراع السياسي المتلبّس لباس الطوائف وحقوقها، الذي قد يتخذ من تعيين موظف بعينه ذريعة أو موضوعاً للصراع. وهذا أمر لا ينتقص من حقوق المواطنين عموماً فحسب، بل من حقّ المواطن داخل الطائفة الواحدة، وخصوصاً لجهة القول: «إن لا ميزة لأحد إلا من حيث الاستحقاق والجدارة»، ذلك أن شبكة من المحسوبيات داخل كلّ طائفة أخذت تتشكل حول دائرة كلّ زعيم نافذ أو حزب أكثري، فتحوّل عناصرها إلى مادة استيزارٍ أو توظيف مضمونة في شبكة الولاء والاستتباع، للزعيم أو الحزب.

٣ ـ الإشكال على مستوى التمثيل البرلماني، ذلك أن النائب ـ مرشح في الأساس عن مقعد طائفي ـ مذهبي ـ ولكنه هو جزء أيضاً من جمعية تشريعية وطنية، ونائب عن «الأمة»، أي عن الشعب المتمثل بـ «كُلّ المواطنين». هذا الجمع بين التمثيل الطائفي والتمثيل الوطني، كان يمكن أن يكتسب، مبدئياً ونظرياً، صفة حسنة وإيجابية في مجال التمثيل، ذلك أن منتخبيه في الدائرة الانتخابية الواحدة متعددو الانتماءات الطائفية. لكن مع ذلك ـ وبسبب نمطٍ من الثقافة السياسية الطائفية والزبائنية، السائدة ـ تتحوّل الدائرة الانتخابية في قانون الانتخاب إلى مجال أخذٍ وردّ، حول حجمها، وحول مدى تعدديتها الطائفية، وحول مدى فعالية الأكثرية الطائفية في حسم نتائج الانتخاب (الاقتراع). كان هذا، وما يزال، مجال خلاف بين القوى السياسية اللبنانية ذات القواعد الشعبية الطوائفية؛ بعضها يذهب باتجاه تصغير الدائرة لضمان مزيدٍ من التجانس الطائفي، وبعضها الآخر يذهب باتجاه تكبير الدائرة لضمان مزيدٍ من تحكّم الأكثرية الطائفية في انتخاب ممثلي أقلياتها.

وفي الحالين، وبين التكبير أو التصغير، يتقلّص دور المواطن الفرد، ليُفرض عليه بدواعي الأمر الواقع، خيار الانتماء الحتمي إلى الطائفة وممثليها السياسيين: فإذا كبرت الدائرة تحكّمت أكثرية طائفية بأقلية طائفية، وإذا صغرت الدائرة، غلب التمثيل الطائفي على التمثيل الوطني. هكذا، ومهما يكن حجم

الدائرة الانتخابية، تكاد تدور محنة المواطن اللبناني في دائرة مغلقة.

فهل استطاعت بعض بنود الطائف التي استدخلت في الدستور فتح ثغرة نحو أفق من المواطنية المستقلة؟

ـ يستوقفنا في مقدمة الدستور، فقرتان: الفقرة ح، والفقرة ي.

ـ كما تستوقفنا أيضاً المادتان (٩٥) و(٢٢) المعدّلتان.

ـ تنصّ الفقرة ح على أن: «إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطّة مرحلية». والخطّة المرحلية تنصّ عليها المادة (٩٥).

ـ هذا في حين تنصّ الفقرة «ي» على أن: «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

هل ثمة تناقض بين الفقرتين؟ نعتقد أن ثمة محاولة توفيق بين المعطيين: معطى «الأهلين»، أي «الطوائف»، ومعطى «اللبنانيين»، أي «المواطنين»، كما كان شأن المواد المنصوص عليها في فصل «حقوق اللبنانيين وواجباتهم» قبل الطائف. لا شكّ في أن همّ التوفيق والجمع بين المعطيين هو المحرّك للمشرّع. لكن أسلوب التوفيق والجمع، كما هو حال أسلوب التفريق والتمييز والترجيح، أو التغليب، أو السكوت، متروك لثقافة التفسير والتأويل، كما لثقافة الالتفاف أو التحايل أو التناسي أو النسيان الواعي أو غير الواعي، وما أكثر هذه الظاهرات النفسية الاجتماعية ـ الثقافية التي تتفاقم أثناء الأزمات والصراعات السياسية الكبرى في المجتمعات، وفي لبنان على وجه الخصوص.

فالفقرة «ي»: «لا شرعية لأية سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك»، استخدمت بـ «امتياز» في الصراع السياسي اللبناني، و«فُصّل» معناها على قياس «وزير» من طائفةٍ استقال، وجرى الافتراض أن الطائفة لا تنجب مثيلاً له، وممنوع عليها ذلك، بل فُصّل على قياس «مدير عام» إذا ما تغيّر مكانه اهتزّ «ميثاق العيش المشترك».

كان هذا فهماً أحادياً للميثاق، ولكنه فهم يكاد يصبح منهجاً في الثقافة السياسية الطوائفية اللبنانية، وهو لا يقتصر على طائفة دون أخرى، والخشية أن يصبح «عرفاً» يؤسس عليه في المستقبل لدى كلّ الطوائف، كبيرها وصغيرها.

لاحظنا أيضاً، وفي ظلّ ارتفاع صوت الفقرة «ي»، سكوتاً وصمتاً لدى الجميع، على الفقرة «ح»: «إلغاء الطائفية السياسية»، الأمر الذي ينقلنا إلى الحديث عن شؤون وشجون المادة (٩٥)، وعن المادة (٢٢) المعدّلتين وفقاً لنصوص وثيقة الوفاق الوطني.

اللافت في نصّ المادتين (٩٥) و(٢٢) الأمور التالية:

ـ وجوب تشكيل «هيئة وطنية» تهيئ لإلغاء الطائفية السياسية.

ـ النصّ على مرحلة انتقالية يتم خلالها الانتقال من حالٍ إلى حال. من تجليات هذا الانتقال: إلغاء طائفية الوظيفة ما عدا الفئة الأولى.

ـ ومآل المرحلة الانتقالية: انتخاب مجلس نوّاب وطني خارج القيد الطائفي، ويليه مباشرة، وفقاً لمنطوق المادة (٢٢): «استحداث مجلس للشيوخ تتمثّل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية».

إذن، عندما يتحدّث الدستور عن حالة وجوب، وعن مرحلة انتقالية محدّدة مهماتها، فإن المعنى المتضمَّن، بل المصرّح به، هو معنى الخطّة التي على السلطتين التشريعية والتنفيذية رسمها والتخطيط لها في زمنٍ محدّد.

كان اعتقادي واعتقاد العديد من الباحثين أن هذا الخرق الدستوري يمكن أن يشكّل ثغرة في جدار النظام السياسي الطائفي والثقافة السياسية التي تحميه، قد تفتح على أفق من الثقافة المدنية، فتوسّع حدود الدائرة المدنية في العلاقة ما بين المواطنين، وبين المواطن والدولة، ومن خارج وسائط السلطة الطائفية، أو أنّها على الأقل قد تغلّب في عملية التوفيق والجمع بين المواطنية والطائفية، موقع المواطنية المستقلة على موقع الانتماء السياسي للطائفة والاستتباع لها. ولكن لسوء الحظ لم يحصل شيء من هذا القبيل.

جرى الصمت على هذا التوجه الدستوري، وحُجب أمره في المرحلتين: في مرحلة الوصاية السورية، كما في مرحلة ما بعد الخروج السوري، الأمر الذي يرسّخ اقتناعنا بأن للطائفة وظيفتها السياسية أيضاً كرافعة للسلطة الداخلية وكحاضنة لها، وأنه من الصعب على الطبقة السياسية اللبنانية، قديمها وجديدها، أن تستغني عن هذه الوظيفة المثمرة والمنتجة في تجديد السلطة وتمكينها في طوائفها.

والملاحظ، أنّه كلّما عصفت الأزمات السياسية المصيرية في لبنان، بفعل

اختلال التوازن ما بين الطوائف في الداخل، أو بفعل اقتحام العوامل الإقليمية والدولية للداخل، أو بفعل تقاطع عوامل الداخل وعوامل الخارج تقاطعاً عضوياً (والغالب الحاصل هو ذاك التقاطع)، فإنه يبرّر الدور الدينامي والفاعل لحراك الطائفة، كونها مصدراً لإنتاج شتى أدوات الفعل السياسي والصراع السياسي على الساحة، بدءاً من ظاهرة الحزب، وظاهرة الميليشيا، وفي ظلّ شتى الشعارات المتنقلة بين الطوائف والمعبئة لها، كالحرمان، والمشاركة، والحقوق، والإحباط... الخ.

أين تقع المواطنية وحقوقها السياسية في هذا الحراك الطائفي؟ أعتقد أن سيستاماً من العلاقات الزبائنية يربط ما بين المواطن وطائفته، ممثلة بزعيم أو بزعماء أو بحزب، حيث يجري في هذا السيستام من العلاقات، إعادة تجديد لما كان ابن خلدون قد سمّاه بـ «الولاء العصباني ـ الديني»، وهو ولاء، بحسب تحليل ابن خلدون، لا يقوم فقط على النسب والوازع الديني فحسب، بل أيضاً على المصلحة الحصرية داخل الطائفة. وهذا الولاء من شأنه أن يحوّل الطائفة إلى عصبية، أي إلى مشروع سياسي يتم من خلاله توصيفات ابن خلدون: «الانقياد»، و«الانتظام»، و«المناصرة»، و«الالتحام»، و«النُعرة»، حيث الطائفية والزبائنية تتكاملان وتتوحّدان في مشروع واحد.

ماذا يبقى للمواطن خارج هذا المشروع؟ أي خارج هذا «الانتظام»؟ يبقى اختيار هامش أو طرف في مجتمع مدني لبناني يحبو: يقف على رجليه تارةً، ويحبو تارةً أخرى. هذا إذا كان هناك مجال لدينامية داخلية مستقلة لفعالية الدستور وموجباته، وفي شقّه المتعلق بحقوق المواطن.

* * * *

ماذا لو افترضنا من وجهة نظر أخرى: أن مجلس النوّاب طبّق ذات يوم، وذات دورة، المادة (٩٥)، لجهة اعتماد قانون انتخابي خارج القيد الطائفي، ووفقاً للآلية التي يقترحها النصّ، وصير إلى استحداث مجلس شيوخ (وفقاً للمادة (٢٢)) تتمثّل فيه جميع العائلات الروحية، وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية»؟

لا شكّ في أنّها ستكون كما قالها في العام ١٩٤٣ الرئيس رياض الصلح: «ساعة مباركة» في تاريخ لبنان، على أن نتذكر أنّه قد مضى على هذا القول

والتمنّي ٦٧ عاماً. وعليه، فإنه لو كان بالإمكان حصول ذلك لحصل منذ زمن، ولكان تحقق ـ على سبيل الحدّ الأدنى ـ مشروع الرئيس الهراوي: قانون الزواج المدني الاختياري. ومهما يكن، فإننا نترك للحلم مساره، ونفترض أنّه تحقق. لا شكّ في أن قانوناً انتخابياً خارج القيد الطائفي سيعزّز موقع المواطنية، ويعمّق ويوسع ثقافتها المدنية والسياسية، ويساعد على عملية الاندماج الوطني، ويلغي أو يخفف من عملية الاستقواء السياسي بالدين وبالطائفة؛ هذا من الناحية المبدئية.

ولكن لنتذكّر أن المنهج التوفيقي (بين المواطنية والطائفية) قد أُخذ في الاعتبار عند المشترع في المادة الرقم (٢٢)، التي نصّت على استحداث مجلس ثانٍ موازٍ للأول، هو «مجلس الشيوخ»، حيث تتمثّل فيه الطوائف، وتنحصر صلاحياته في «القضايا المصيرية».

مرّة أخرى، نعود حيال استحداث المجلسين (مجلس وطني ومجلس طائفي) إلى حال من التجاذب أو الثنائية بين المواطنية والطائفية، وحيث قد تذهب الثقافة السياسية السائدة إلى تغليب السلطة التشريعية الطائفية على السلطة التشريعية الوطنية، وهو احتمال وارد إلى جانب احتمالات أخرى، ولكن كلّ هذا مرهون بما ستكون عليه مهمّات المجلسين، وما المقصود بـ «القضايا المصيرية»، وأية علاقة مؤسسية ستتشكّل بين المجلسين.

أسئلة لا أدري إلى من نتوجّه بها؟ ولا سيما بعد أن رأينا كيف اختلف سياسيو لبنان في مؤتمر الدوحة على توزيع الديمغرافيات الطائفية المكسوبة في دوائرهم الانتخابية، المتنازع على طوائف بشرها في زواريب بيروت، ضاربين عرض الحائط بوثيقة الطائف وبدستورهم. فهل نأمل بتذكير أحد، وبعد كلّ ما جرى، أن دستورنا يطلب من مجلس النوّاب أن يضع نفسه خارج القيد الطائفي؟ فهل نحن أمام المفارقة التالية: «**أنت الخصم والحكم**».

تعقيب

فاديا كيوان(*)

إن الوصف الذي وضعه د. وجيه كوثراني للتحول الذي طرأ على المجتمع السياسي اللبناني في الحقبة الأخيرة هو في غاية الواقعية، وأنا أوافقه تماماً عليه، وألتقي معه في الاستدراكين الأوّلين حول مفهوم الدولة الوطنية والدولة القومية من جهة، ومفهوم المواطن والمواطنة من جهة ثانية.

وفي عودة إلى مفهوم الدولة الوطنية، أودّ التوضيح أن الأدبيات السياسية العربية متأثرة جداً بالنموذج الغربي لنشوء الدولة القومية، وهي تقع في الارتباك بالنظر إلى أن دولنا الوطنية في الوطن العربي هي دول مصطنعة في مقياس القومية العربية، فهي مركّبة في الأغلب من قبائل، أو عشائر، أو أكثر من إثنية، أو من طوائف دينية عدة. وفي هذا السياق، أعود إلى التمييز الذي وضعه أنور عبد الملك بين الوطني والقومي حتى في اللغة الفرنسية في كتابه الشهير: **الفكر السياسي العربي المعاصر** (*La Pensée politique arabe contemporaine*). فاستعمل الكاتب مصطلحين مختلفين للتمييز بين الوطني والقومي (Nationaliste et nationalitaire).

أما بالنسبة إلى المواطن، فهو بالفعل مرتبط بالوطن في المصطلح العربي، ومرتبط بالمدينة في المصطلح الفرنسي، وكذلك في المصطلح الإنكليزي، لكن المدلول هو نفسه، أي أنه الفرد الحرّ الذي يتمتع بحقوق مدنية وسياسية في الكيان السياسي الذي ينتمي إليه، وتقع عليه مسؤوليات في الاطار نفسه.

(*) أستاذة العلوم السياسية، جامعة القديس يوسف في بيروت.

وفي اللغات الثلاث أياً كانت الكلمة المعتمدة، فالمقصود هو نفسه.

لكن الحديث عن علاقة الدولة بالمواطن في الوطن العربي يتاثر هو أيضاً بالنموذج الغربي لنشأة الدولة وتطورها، وهي مختلفة تماماً عن مسار نشأة وتطور الدولة في الوطن العربي المعاصر، إذ إن المجتمعات الغربية تميّزت تاريخياً بظهور فردانية مُفرِطة في كل منها، ترافقت مع تفكّك البُنى التقليدية للمجتمع، بدءاً بالعائلة الممتدة، ووصولاً حتى إلى العائلة النووية. وتميزت أيضاً بظهور تشكيلات متنوعة جداً من مؤسسات المجتمع المدني غير المرتبطة بالبُنى التقليدية هذه، ومنها النقابات والأحزاب السياسية والأندية على اختلاف أنشطتها، والجمعيات غير الحكومية. فجاز الحديث عن توافق وتداخل بين مسارات ثلاثة:

ـ مسار تطور الدولة القومية الغربية بحسب النموذج القانوني العقلاني (انظر ماكس فيبر في «Economie et Société»).

ـ مسار تشكّل مجتمع مدني وطني (انظر عبد الباقي الهرماسي، **أزمة المجتمع المدني في الوطن العربي**).

ـ مسار تشكّل المواطن الفرد (انظر Norbert Elias in: *«La société des individus»-«La civilisation de l'Occident»*, Pièrre Birnbaum et Jean Leca: *«Sur l'individualisme»*).

يحمل هذا النموذج في ترافق وتداخل المسارات الثلاثة خصوصية تاريخية اجتماعية، وعلى الرغم من اتخاذه طابعاً معيارياً بالنسبة إلى الشعوب العربية، إلا أنه لا يمكن أن يتردّد أو أن يقتبس بحذافيره في سياق بناء الدولة الوطنية في كل دولة عربية. وفي رأينا، لم يكن هذا النموذج أكثر حظاً لو أن الوطن العربي لم يتجزأ. ولو كنا جميعاً في بوتقة واحدة ودولة واحدة، لكانت افتقدت الثقافة الحقوقية والمقاربة العقلانية التي طبعت المجتمعات الغربية في سياق فصل الدولة عن الأسس الدينية والميتافيزيقية.

أما بالنسبة إلى الحالة اللبنانية التي نجح د. كوثراني تماماً في وصف أهم خصائصها، إلا أن هناك جانباً من التجربة اللبنانية نعتقد أنه أغفل الإضاءة عليه. كذلك هناك محاولة تفسير لهذا الواقع المرير الذي يصفه د. كوثراني، سنحاول التعمّق فيها في هذا التعقيب، كما سنحاول الاجابة عن السؤال: لماذا؟ فهو في غاية الأهمية، وقد يستحمل أكثر من إجابة، وسيكون علينا

توسيع دائرة التحليل لاستيعاب عوامل مؤثرة عدة في الواقع اللبناني. وهناك أيضاً سيناريوهات عديدة ممكنة أمام التجربة اللبنانية، ربما كان من المفيد ذكر بعضها ورسم آفاق المستقبل القريب الممكن والمتاح، مع وعينا التام بأن الحلم شيء والواقع المتاح شيء آخر.

أولاً: الجانب المضيء في التجربة اللبنانية

صحيح أن دولة لبنان الكبير وُلِدَت في ظروف تداخلت فيها عوامل اقليمية ودولية وأخرى محلية، وأنها كرّست في الدستور (١٩٢٦) حقوقاً معينة للعائلات الروحية (المادتان ٩ و١٠ من الدستور). كذلك وضع الدستور قاعدة الديمقراطية التوافقية لتأمين مشاركة مواطنين من مختلف الطوائف في الحياة العامة (المادة ٩٥ من الدستور)، لكن الدولة اللبنانية قامت على أساس أنها جمهورية برلمانية، محكومة بمبدأ فصل السلطات وتعاونها. وكرّست كذلك في الدستور مبدأ المساواة بالحقوق والحريات الديمقراطية. وفي هذا المناخ نشأت وترعرعت حركة فكرية غنية، وظهرت الأحزاب والتنظيمات السياسية من كل المشارب. ونمت مؤسسات عديدة في المجتمع المدني بمبادرة حرة من أفراد ومجموعات من المواطنين من دون إذن، أو ترخيص مسبق من الدولة. وصحيح أن تاريخ لبنان الحديث عرف لحظات حرجة جداً بالنسبة إلى الحريات الديمقراطية، اتخذت شكل تزوير نتائج انتخابات، والتلاعب بقوانين الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وملاحقة صحافيين ومضايقتهم، وممارسة رقابة مُفرِطة على المطبوعات وأحياناً على الصحافة. . . إلخ، لكن كل هذه الخروقات كانت تُعتبر استثناءً بالنسبة إلى القاعدة العامة المشروعة، وهي قاعدة الحرية.

وتطور في لبنان في الستينيات من القرن الماضي خطاب سياسي غلبت عليه الأيديولوجيا، وتراجعت فيه نسبياً الطائفية، وتصاعد نفوذ حركة نقابية استطاعت انتزاع مكاسب عدة للعمال والموظفين ولذوي الدخل المحدود عموماً. وتشكلّت أيضاً حركة طلابية واسعة تجاوزت تخوم العام والخاص، وحملت أجندة وطنية.

علينا أيضاً ذكر الحركة الشهابية التي تجسّدت بمقاربة الرئيس فؤاد شهاب الإصلاحية، التي وضعت أُسساً قانونية عقلانية لبناء الإدارة العامة في لبنان على أساس الحياد التام عن النخبات السياسية المتنافسة، ووضعت مقاربة الرئيس

شهاب قواعد إصلاحية أيضاً لتحقيق الإنماء في مختلف القطاعات الاقتصادية وفي مختلف المناطق.

وتشكلّت أنتليجنسيا لبنانية متنوّرة أعطت قوة دفع للمبادرات الإصلاحية وتجاوزت الطائفية. وبرز في المجتمع اللبناني اختلاط أوسع، حيث السكن وأماكن العمل والأنشطة والمؤسسات على اختلافها، إلى أن عصفت الحرب بلبنان فأجهزت عليه العصابات المسلّحة، ودمّرت بشكل منهجي كل ما كان قد تم بناؤه.

ومع انهيار تلك التجربة بسبب الحرب وسنين الظلمة التي تبعتها، فإن نموذج دولة الحق وفضاء الحريات ما زالا ماثلين في أذهان اللبنانيين، وهم في أغلبيتهم ما زالوا يحملون حنيناً إلى هذا النموذج، وبعضهم يسترسل في الحلم، فيخال له أن هذا اللبنان ما زال موجوداً بالفعل.

ذكر د. وجيه كوثراني في بحثه مسألة التوفيق بين قطبين، أي محاولة الدستور التوفيق بين حقوق الطوائف وحقوق المواطن. وبالفعل، فقد فعل ذلك، ففتح أفقاً سمح من خلاله الواقع اللبناني بنمو نسبي للمواطن الفرد، وبنمو نسبي للمجتمع المدني، وكذلك بنمو نسبي للدولة القائمة على القانون. لكن النهج التوفيقي عزّز مواقع فريقين اثنين: النُخبات التقليدية الطائفية المنشأ والمبيت؛ والنُخبات الجديدة الإصلاحية التوجّه. لكن هذين الفريقين تصارعا مراراً إلى أن انتصر أحدهما على الآخر، فإذا بالنظام التوافقي يُعيد إنتاج النخبات الطائفية التي تقوم بدورها بحمايته، وهذا ما عناه د. كوثراني في قوله «أنت الخصم والحكم».

ثانياً: لماذا حدث هذا الأمر؟

من بين فرضيات عديدة نختار أربعاً، نعتبر أنها كانت أكثر تأثيراً في الوضع من سواها، وهي، من دون تراتبية:

ـ تأثير البيئة المحيطة بلبنان، وهي تشمل بصورة رئيسة ظهور دولة إسرائيل القائمة على العنصرية واندلاع الصراع العربي ـ الإسرائيلي مع كل تداعيات هذا النزاع. أضف إلى ذلك التأثير المتنوع لأنظمة عربية محيطة تخاف من الثقافة الحقوقية، ومن مناخ الحريات في لبنان، بالنظر إلى انعكاساتهما عليها.

ـ قواعد اللعبة: لا شك في أن ما يعزّز وجود النُخبات الطائفية هو النظام نفسه، أي النظام الذي يوزّع السلطة حصصاً على المذاهب والطوائف المختلفة. فمن الطبيعي في نظام انتخاب مبني على التوزيع الطائفي للمناصب أن ينتخب المواطنون المرشحين الذين يحملون الخطاب الأكثر تمثيلاً للطائفة. وهكذا يسقط دائماً الإصلاحيون في الامتحان الانتخابي.

ـ أضف إلى ذلك أن أحداث الحرب اللبنانية اتخذت طابعاً طائفياً، ومن ثم مذهبياً، فلم ترحم أحداً من الفرز، وكان المواطنون ضحايا طوائفهم إلى حدٍ ما، أي أنهم كانوا يعاقبون على مَا فعله سواهم من طائفتهم الكريمة، وهل من مثال أقوى من التهجير المنهجي والقتل الجماعي على الهوية؟

ـ التعديلات المجتزأة في صلاحيات المؤسسات الدستورية في إطار إصلاحات الطائف.

في الماضي، وفي ظل هيمنة نسبية لرئيس الجمهورية، بالنظر إلى صلاحياته الواسعة، كانت تتشكل دائماً موالاة ومعارضة، وكانت هذه وتلك دائماً مختلطة طائفياً. ومن المعلوم أن الطائفة المارونية كانت دائماً منقسمة على ذاتها، وكانت وما زالت تخترقها منافسة حادة بين قادة وأحزاب ونُخبات عديدة. وفي لحظات الذروة كانت دائماً ثنائية، يتداخل فيها عاملان: عامل الصراع الشخصي أو العائلي على النفوذ؛ وعامل الاختلاف في التوجّهات الفكرية بين انعزالي منفتح على الغرب؛ ومعتدل منفتح على الوطن العربي. وإلى اليوم لم تختلف الصورة، لكن لم يعُد هناك دور ثالث يمكن أن يخفف من حدّة المواجهة بين الفئات المستقطبة طائفياً عند المسلمين، أي القطب الشيعي، والقطب السُنّي، والقطب الدرزي.

ثالثاً: كيف يمكن الخروج من مأزق النظام التوافقي المأزوم؟

تعدّدت الأسباب والعوامل المؤثرة سلباً والنتيجة واحدة. فالنظام السياسي اللبناني ينتقل من أزمة إلى أخرى، والمؤسسات العامة مشلولة، والمحسوبية أصبحت المدخل الوحيد إلى المشاركة أو إلى الإفادة من نِعَم الدولة، وأصبح الفساد مستشرياً، وبات هو القاعدة، والنزاهة هي الاستثناء. كما أن الكيان اللبناني نفسه مفتوح اليوم على الاحتمالات كلها.

في هذا المشهد القاتم، نرى بوادر مخارج متعددة يمكن أن تُساهم في إعادة

الانطلاق إلى بناء دولة حديثة قائمة على الحق، وينعم فيها مواطنوها جميعاً بالمساواة والعدل، وينعم فيها المجتمع المدني بالاستقرار. ومن هذه المخارج:

استعادة التجربة الشهابية، وهي تجربة تقنوقراطية، وباستطاعة المقاربة التقنوقراطية القيام باصلاحات هيكلية كبيرة في المؤسسات العامة والاقتصاد، وإدارة المال العام وسياسة النقد الوطني.

- **إطلاق بعض الإصلاحات الهيكلية التي تضمّنها اتفاق الطائف**، ومنها:

ـ اعتماد تقسيم إداري جديد على أساس ترسيم محافظات جديدة متوسطة الحجم، وقد بدأ ذلك بشكل مُجتَزأ عبر تقسيم محافظة الشمال، وكذلك محافظة البقاع، وتطبيق اللامركزية الإدارية.

ـ اعتماد قانون انتخاب جديد مبني على نظام الدورتين: دورة أولى تأهيلية على أساس نظام المقعد الواحد، ودورة ثانية على أساس نسبي في المحافظات الجديدة المستحدثة بحسب قانون جديد للتقسيم الإداري. ونكون بذلك قد التزمنا بأحكام اتفاق الوفاق الوطني. ويمكن لقانون الانتخاب عندها أن يُطبّق خارج القيد الطائفي. وتجدر الإشارة إلى أن التمثيل النسبي وحده قادر على تفكيك الاستقطاب الذي حصل في كل من الطوائف الاسلامية الثلاث. ففي كل منها هناك تعددية في الآراء، وهذا أمر ليس بجديد. لكن اعتماد تقسيم الدوائر بحسب قانون ١٩٦٠، وعلى أساس النظام الأكثري، قلّص تدريجياً من فرص تداول السلطة، أو حتى تعددية التمثيل داخل كل طائفة. ويترافق ذلك مع استحداث مجلس شيوخ على أساس طائفي.

ـ اعتماد قانون خاص بتنظيم العمل الحزبي في لبنان على أن يتضمن أحكاماً تُساهم في مأسسة الحياة السياسية وتشجيع مشاركة المواطنين في المؤسسات الحزبية وحماية هذه المشاركة. ومعلوم أن التحوّل إلى المواطنة خارج القيد الطائفي يكون ممكناً ومستحسناً في إطار أحزاب سياسية، تتنافس في ما بينها على برامج سياسية، وتغيّب الطائفية والمذهبية من معايير الولاء والانتساب والتعبئة، فتحلّ محلّها معايير أيديولوجية واقتصادية اجتماعية وسواها.

ـ اعتماد قانون مدني للأحوال الشخصية، يكرّس المساواة التامة بين المواطنين، ولا سيما بين المرأة والرجل في الأسرة.

ـ في مرحلة انتقالية هناك إصلاحات ضرورية لجهة إعادة النظر في

صلاحيات رئيس الجمهورية، بهدف إعطاء الرئاسة الأولى صلاحية إقالة الحكومة في حال شُلّ عملها، أو في حال احتدمت الأزمة، وهي لم تستقل. فتقوية موقع رئاسة الجمهورية تهدف إلى أن تعزّز موقع الحَكَم، وهي أمر مفيد في حال الأزمات، خصوصاً أن رئاسة الجمهورية اتجهت منذ ما بعد الطائف إلى شخصية غير مرتبطة بالتمثيل الشعبي في طائفتها. وحتى إذا لم يجر أيُّ تعديل دستوري للصلاحيات، يمكن أن يعتمد عُرفاً مبدأ إعطاء حصة لرئيس الجمهورية تسمح له بتجنّب تعطيل النصاب، وفي الوقت نفسه تمنع أيَّ فريق من الاستئثار بالسلطة باسم أكثرية الثلثين، وهو الأمر الحاصل حالياً، لكن من الضروري في هذه الحال أن يبقى موقع رئاسة الجمهورية على مسافة من الجميع، وأن يتحمّل مسؤولية المحافظة على الوحدة الوطنية، وفي الوقت نفسه تعود إليه بعض المبادرة في تشكيل السلطة التنفيذية وتفكيكها.

نحن لا نتطلع إلى تعديل صلاحيات رئاسة الجمهورية من باب الحنين إلى ماضٍ مضى، ولا علاقة لنا به، ولا من باب تعزيز مواقع طائفية، بل من زاوية البحث عن موقع داخل النظام يكون له دور تحكيمي خلال الأزمات.

فإذا كان هناك فريقان رئيسيان لا يمكن أن يتعايشا معاً، ولا يمكن لأي منهما أن يحكم من دون الآخر، يجب أن يكون هناك فسحة تسمح بحماية مصالح الناس اليومية وبتشغيل مؤسسات الدولة. وهكذا فرصة يجب أن تكون ممكنة دستورياً، فتفرض فرضاً على المتخاصمين، فإما تساهم بعودتهما إلى الاعتدال، وإما تُخرِج المجتمع والدولة من عنق زجاجتهما.

هذه المداخل للحلول باتجاه إنقاذ نموذج الدولة الحديثة في لبنان، وإعادة السير به تطويراً، يمكن أن يُعتمد أي منها من دون سواه، ويمكن أن تُعتمد جميعها. لكن:

- أين هي القوى الاجتماعية التي تحملها وتفرضها على المجتمع السياسي؟
- أين النقابات؟
- أين أنتليجنسيا الإصلاح الديمقراطي؟
- أين القوى السياسية الإصلاحية المتشكّلة خارج القيد الطائفي؟
- أين مؤسسات المجتمع المدني؟

- أين الحركة النسائية؟

- أين مراكز الأبحاث والأندية الثقافية؟ لماذا لا تتحالف كلها لتكون رافعة قادرة على فرض، ولو مدخل واحد لإيجاد ثغرة في جدار هذه الأزمة؟

نعتقد أن نموذج الدولة الحديثة التي تتعامل مباشرة مع مواطنيها يمكن أن يعود إلى الحياة من خلال قانون انتخابي جديد تحمله القوى التي ذكرت، ولا تقبل بالمساومة عليه، بل تُعطي تطميناً للخائفين، وأملاً للطامعين في السلطة، وتفكّ أسر الدولة والمجتمع المدني والمواطنين في آن واحد.

في هكذا إطار، وفي ظل دولة يحكمها القانون، وتكون إدارتها ومؤسساتها على مسافة من الجميع، يمكن أن يتطوّر واقع المواطن، وتتعزّز تالياً المؤسسات الوسيطة غير التقليدية، وتأخذ مكانها في المجتمع إلى جانب المؤسسات الوسيطة التقليدية.

(٢)
عندما تصبح القبيلة وسيطاً بين المجتمع والدولة: (مع الإشارة إلى حالة العربية السعودية)

يوسف مكي(*)

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة العلاقة بين الدولة والقبيلة في العربية السعودية، ولا تسلّم بالتصوّر الشائع، بفرضية اضطلاع القبيلة، في هذه المرحلة على أقل تقدير، بدور الوسيط بين المجتمع والدولة. لكنها في الوقت ذاته، تعتبر العلاقة بين الدولة، باعتبارها بناءً فوقياً، ومجتمع الجزيرة العربية، علاقة مأزومة بسبب افتقار العلاقة بين الحكّام والمحكومين إلى المؤسسات العصرية: الدستورية والتشريعية، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وحرية الصحافة والتعبير وقبول الرأي والرأي الآخر.

إن رفضنا مقولة اضطلاع القبيلة بدور الوسيط بين المجتمع والدولة، لا يعني بأي حال، رفض قبلية النظام في العربية السعودية. لكننا نميّز بين بُنية النظام القبلية، ونرى أن ذلك شيء، والدور الوسيط الذي تضطلع به القبيلة هو شيء آخر.

الحديث عن البُنية القبلية لأي نظام سياسي، يعني أن هذه البُنية تحمل في مضامينها أبعاداً سوسيولوجية وسيكولوجية، وتشير إلى طريقة في الحكم وسلوك

(*) مفكّر أكاديمي وسياسي ـ العربية السعودية.

سياسي أو اجتماعي، يعتمد على ذوي القربى، الأقارب منهم والأباعد، بدلاً من اعتماد أدوات ووسائل أخرى، ترى الأحقية في شغل مناصب الدولة لذوي الخبرة والجدارة، ممن يستطيعون كسب احترام الناس وثقتهم، أو ممن يكون بروزهم حاصل نوع من الاختيار الحرّ، والعلاقات التعاقدية. وبُنية القبيلة، هي بُنية بطركية، ونظامها قد يأخذ أشكالاً ومُسمّيات مختلفة، لكنه يتحرك في إطار تلك البُنية[١].

ومن وجهة نظر الأنثروبولوجيين، ترتبط القبيلة بالمجتمعات البدائية، ما قبل الثورة الصناعية. وجوهرها وجود هوية وأدوار وروابط، تستند إلى صلة القرابة. ويرى عبد العزيز الدوري أن القبيلة تشكّل وحدة سياسية واجتماعية، وتعيش حياة مكرورة، جوهرها المحافظة على التقاليد والعادات، وتتشكل مفاهيمها القانونية والسياسية في الأعراف القبلية[٢].

ويتساوق محمد عابد الجابري مع هذه النظرة، فيرى أن القبيلة والعشيرة والطائفة، أو المصلحة الاقتصادية، معطيات متداخلة، يصعب التمييز بين ما هو أساسي وجوهري فيها، وما يشكّل انعكاساً لها. بمعنى آخر، يتخذ الصراع في المجتمعات السابقة على قيام النظام الرأسمالي شكلاً لا يكون بالضرورة انعكاساً للواقع الاقتصادي الذي تعيشه الجماعات المتصارعة. إنه يكتسي، في الأغلب، شكل استمرار لصراعات قديمة تجد أسسها الاقتصادية والاجتماعية في الماضي، وليس في الواقع الراهن[٣].

ويرى العلامة عبد الرحمن بن خلدون، في **مقدمته**، أن القبيلة هي مصدر العصبية التي يعبّر عنها في الأدبيات المعاصرة بالعشائرية.

وفي هذا السياق، يتبنّى خلدون حسن النقيب في تحليله لطبيعة النُظم السياسية العربية في الخليج والجزيرة مفهوم القبيلة السياسية الذي يتجاوز حدود القالب الإثنوغرافي ويرتقي به إلى مستوى أعلى من التحليل، هو ما يُطلق عليه «المستوى السياسي الشرعي». ووفقاً لهذه الرؤية، فإن القبيلة السياسية هي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يختلف عن القبيلة العادية. إنه مجموعة من

---

(١) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٤٨.

(٢) عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ١١.

(٣) الجابري، المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٠.

العلاقات المتبادلة بين الأفراد، مبنيّة على تراتبية القرابة، تؤدي إلى توزيع للسلطة السياسية على نحو تتداخل فيه العصبية وتقسيم الموارد، والارتباط بالدين باعتباره مصدراً آخر من مصادر الشرعية[٤].

تنطلق هذه القراءة من التركيز على بُنية النظام السعودي الذي تأسس واستمر لأكثر من قرن اعتماداً على احتكار السلطة والثروة وتوريثهما معاً. وهي فترة انتقل فيها مجتمع الجزيرة من مجتمع رعوي، إلى مجتمع ريعي. ومع هذا الانتقال تغيرت موازين القوة في المجتمع. ومع تغيّر الموازين، تغيّرت الأدوار التي تضطلع بها القبيلة. لكنها في كل المراحل، بقيت ماثلة كبُنية سوسيولوجية ونفسية، في إطار علاقات مجتمعية «بطركية» حكمت مسيرة الحكم في المملكة، ومنحته مشروعيته[٥].

تكمن حقيقة أزمة الدولة في العربية السعودية، في غياب آليات التداول الطبيعي للسلطة، واحتكار مراكز القيادة من قبل نخبات لا تتمتع في أغلب الأحيان بالحدّ الأدنى من النزاهة والكفاءة المهنية، وغياب الحريات العامة، وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، وفرض المراقبة السياسية والفكرية على الأفراد، والخلط بين الدولة والقبيلة، وتعميم إجراءات التعسف السياسي والقانوني، والتمييز بين المواطنين، والعقاب الجماعي، والقطيعة بين الدولة والمجتمع[٦].

أولاً: خلفية تاريخية

يُجمع المؤرخون على أن الدولة السعودية تدين بوجودها، في أطوارها المختلفة، لتحالف سياسي ـ ديني نشأ بين أمير الدرعية، محمد بن سعود، والشيخ محمد بن عبد الوهاب، وكان ذلك ثمرة لقاء ضمّهما في الدرعية عام ١٧٤٤. وعلى ذلك يرون أن الدولة، هي نتاج تحالف بين الدين والقبيلة[٧].

---

(٤) خلدون حسن النقيب، **صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٦)، ص ١٨ ـ ١٩.

(٥) الجابري، المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٦) برهان غليون، **المحنة العربية: الأمة ضد الدولة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٠٢.

(٧) بنوا ميثان، **ابن سعود: ولادة مملكة**، ترجمة رمضان لاوند (بيروت: دار أسود للنشر، ١٩٧٦)، ص ١٣٦ ـ ١٣٧، وحسين سعد، **الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٩٣ ـ ٩٩.

ركّزت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب على أهمية التوحيد، ونبذ كافة أشكال الوساطة بين الله والمؤمنين، والالتزام بدفع الزكاة، وفرض مقاتلة والجهاد ضد من لا يستجيب لدعوته. وتضمّنت أيضاً، الحرص على تطهير الإسلام مما وُصِف بالبدع، مع تأويل متزمّت للشريعة[٨].

من المؤكد أن دعوة مثل هذه ما كان لها أن تشق طريقها بنجاح، وسط تحديات ومعارضة واسعة لها في الوسط الذي انبثقت منه، من دون دعم من سلطة سياسية. وكان لقاء الشيخ بالأمير، فرصة لانطلاق دعوة ابن عبد الوهاب من جهة، ولكي يحصل الأمير على اعتراف بقيادته السياسية واستمرار أنجاله وأحفاده بالحكم، وليصبح الدين أبرز مظاهر الشرعية للدولة، في أغلب مراحلها، من جهة أخرى[٩].

بموجب هذه الشرعية، والتحالف التاريخي بين الشيخ والأمير، ودعم رجال القبائل، المدفوعين في مساندتهم الدعوة بالثواب والغنيمة، أُعدَّ المسرح لنشوء إمارة سعودية مترامية الأطراف، وصلت في مرحلتها الأولى شرقاً إلى الأحساء والقطيف، وغرباً إلى الحجاز، وجنوباً إلى عسير. وإلى الشمال، بلغ التوسّع السعودي العراق، بما في ذلك المدينة المقدسة كربلاء[١٠].

عندما شكّل التوسع السعودي تهديداً حقيقياً للهيمنة العثمانية في الجزيرة العربية، أَرسل والي مصر الباشا محمد علي، جيشاً للقضاء على الدولة السعودية في عام ١٨١١، تولّى قيادته ابنه إبراهيم باشا. واستسلمت القوات السعودية، بعد قتال عنيف، أمام الهجوم الكاسح في عام ١٨١٨، وكان ذلك إيذاناً بنهاية المرحلة الأولى للدولة السعودية[١١].

لكن آل سعود عاودوا الاستيلاء على نجد بعد انسحاب المصريين في عام

---

(٨) مضاوي الرشيد، **تاريخ العربية السعودية: بين القديم والحديث**، ترجمة عبد الإله النعيمي (لندن: دار الساقي، ٢٠٠٩)، ص ٤٠ ـ ٤٣.

(٩) جورج قرم، **انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق، ١٩٥٦ ـ ٢٠٠٦**، ترجمة محمد علي مقلد (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦)، ص ٢٣٢ ـ ٢٤٣.

(١٠) الرشيد، المصدر نفسه، ص ٤٦، وحليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٥٥٦.

(١١) أمين الريحاني، **نجد وملحقاته: سيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتهما** (بيروت: دار الريحاني، ١٩٧٠)، ص ٩٠.

١٨٢٤، إلا أن صراعات لاحقة داخل الأسرة بين الأمراء، أدّت إلى تفكك الدولة السعودية في مرحلتها الثانية، حيث تمكّن حاكم حائل، محمد الرشيد، من هزيمة السعوديين، وهرب الأمير السعودي عبد الرحمن، والد الملك عبد العزيز مؤسس الدولة السعودية في طورها الثالث، إلى الكويت في عام ١٨٩٣، حيث استقرّ فيها.

وكان لجوء الأمير عبد الرحمن إلى الكويت تحت رعاية آل الصباح، هو الذي أتاح لابنه عبد العزيز أن ينفّذ طموحه في العودة إلى الرياض، واستعادة الدور السعودي، وتأسيس الدولة السعودية المعاصرة، في بداية القرن العشرين[١٢].

لم يتم تأسيس المملكة العربية السعودية، في مطلع القرن العشرين، بمعزل عن الظروف والمتغيّرات الدولية والإقليمية والمحيطة التي شهدها العالم في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، حيث كان الصراع على أشدّه بين القوى الكبرى لتقاسم تركة السلطنة العثمانية التي كانت تعيش آواخر أيام شيخوختها، بعد أن فقدت أجزاء كبيرة من الأراضي التي تحت هيمنتها.

وهكذا، فالدولة السعودية، في الطور الأخير، هي نتاج تبادل مصالح ومنافع بين العصبية القبلية والاستراتيجيات الدولية، وبشكل أكثر تحديداً بين بريطانيا العظمى وابن سعود منذ فتح الرياض حتى عام ١٩٢٧، وتوقيع معاهدة «أبحر»، ومع الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا. إن الوعي بطبيعة هذه التحالفات، هو الذي يصيغ الإطار النظري للتطورات اللاحقة، ويؤدي إلى فهم أفضل لطبيعة حركة التحديث التي شهدتها العربية السعودية، وما تزال[١٣].

في ظل هذا الواقع، اتجه عبد العزيز آل سعود، من منفاه في الكويت، إلى الرياض مصحوباً بأربعين رجلاً، وفقاً لروايات، وستين رجلاً وفقاً لروايات أخرى، وتمكّن من الاستيلاء على المدينة، بعد مباغتة حاميتها الرشيدية، وقتل عجلان في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٠٢[١٤].

أدرك عبد العزيز بن سعود بعمق طبيعة المتغيّرات الدولية التي تجري قريباً من بلاده. ووعى التأثير الإيجابي لمشروع الفتح السعودي في التسريع بإنهاء وجود

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(١٣) غليون، **المحنة العربية: الأمة ضد الدولة**، ص ٤٩.

(١٤) الرشيد، **تاريخ العربية السعودية: بين القديم والحديث**، ص ٦٨.

العثمانيين في الجزيرة العربية. وكان البريطانيون الذين يهيمنون على الساحل الغربي للخليج العربي سعداء بخطوة ابن سعود في إضعاف السلطنة العثمانية في خاصرتها الجنوبية الشرقية.

وهكذا اتجه ابن سعود في مشروعه مدعوماً بالتعاطف والتأييد الدوليين للتخلّص من آل الرشيد حكّام نجد وحلفاء الأتراك. ومن وجهة نظر البريطانيين، فإن نجاح مشروع الفتح سيؤدي إلى إضعاف الوجود العثماني، بتآكل أطرافه الجنوبية، ويؤمّن حماية المصالح البريطانية في جنوب العراق وبلاد الشام وطريق شرق السويس، الموصل إلى درة التاج البريطاني.

في هذا السياق، يوضح خلدون حسن النقيب في كتابه **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة من منظور مختلف**، دوافع الحماسة البريطانية للتشكيلات السياسية في الخليج والجزيرة العربية، التي ارتبطت بالصراعات الدولية قبيل وبعد الحرب العالمية الأولى، فيشير إلى أن تلك التشكيلات نتاج مخطّط إمبريالي بريطاني، وضع تصوّره فريق بقيادة اللورد كارازون، فحواها أن المنطقة الممتدة من وادي النيل عبر الشرق الأدنى والجزيرة العربية إلى إيران يجب أن تشكّل حلقة متصلة تربط ممتلكات الإمبراطورية البريطانية في غرب ووسط آسيا، وبخاصة الهند درة التاج البريطاني. إن ذلك يكون ممكناً من خلال ربط هذه المنطقة بسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات التي تضمن وتنظّم الوجود والإشراف البريطاني على «أمن واستقرار» هذه المنطقة، للحيلولة دون تدخلات القوى الدولية، خصوصاً فرنسا، وتشكّل حاجزاً يمنع الزحف الروسي والشيوعي لاحقاً إلى الهند وأفريقيا[١٥].

لقد جاء هذا المخطّط مكمّلاً ومتوازناً مع روح اتفاقية سايكس ـ بيكو التي أغفلت الإشارة إلى مستقبل شبه الجزيرة العربية والخليج. ويرجع ذلك إلى أن تلك المناطق أصبحت فعلاً تحت الهيمنة البريطانية قبل الحرب العالمية الأولى.

وما يهمنا، في هذا السياق، هو تحليل الصيرورة التاريخية للدولة والسلطة في الجزيرة العربية، والمتغيّرات التي حدثت على الخارطة السياسية، منذ بداية التدخّل الاستعماري، وأيضاً ما تشمله هذه الصيرورة من تفاعل العوامل

---

(١٥) للمزيد من التفاصيل عن الدور الذي أدّاه السياسيون البريطانيون في مشرق الوطن العربي بعد الحرب العالمية الأولى، انظر: حمدان حمدان، **عقود من الخيبات** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٥٥ ـ ٧٩.

الخارجية والداخلية معاً. وفي هذا الاتجاه، يلاحظ خلدون النقيب أن أصل الدولة في الخليج والجزيرة العربية «كامن في التاريخ الطويل للتدخل السياسي والعسكري والاقتصادي الإمبريالي الغربي، وما نجم عنه من تدمير لشبكات التجارة البعيدة، ومن انتقال مركز السلطة من الشواطئ المنفتحة نحو الداخل القبلي، وأخيراً نجاح الحماية الأجنبية في تنصيب زعامات قبلية وراثية مكان الزعامات التقليدية التي كان يتم تعيينها بالاختيار والمشاورة»[(١٦)].

استمرت عملية توحيد البلاد ما يقرب من الثلاثين عاماً، أي بين عامي ١٩٠٢ و١٩٣٢، وفي ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢، أُعلن رسمياً استبدال اسم البلاد من «مملكة نجد والحجاز» وملحقاتها إلى اسم جديد هو «المملكة العربية السعودية»[(١٧)] وخلال عملية التوحيد، استند ابن سعود إلى دعامتين، منحت النظام مشروعيته لحقبة طويلة، هما: القبيلة والدين[(١٨)].

كان شعار تنقية الدين من الخرافات والبدع محرّضاً للأتباع وشيوخ القبائل الذين ساروا خلف ابن سعود. وبارتباط القبائل بابن سعود، بعد فتح الرياض، أصبح للنظام دعامتان رئيستان هما الدين والقبيلة. وكان للقبيلة الثقل الكبير والبارز في تشكيل القوّة الضاربة لجيش الفتح السعودي، وتأسيس القاعدة الاجتماعية للدولة، ومثّل الدين إطارها الأيديولوجي[(١٩)]. وتبدو بقوة عناصر النظرية الخلدونية في بُنية النظام السعودي، ففي مقابل العقيدة والقبيلة والغنيمة في نظرية العصبية والعمران، استندت الدولة السعودية إلى الدين والقبيلة وجيش «قبلي» مدفوع بالثواب والغنيمة.

ومن الطبيعي أن تكون أيديولوجيا النظام وقاعدته الاجتماعية حاضرة بالمواجهة في مراحل مشروع الفتح كلها. فعلى سبيل المثال، أعلن ابن سعود أن أسباب الحرب ضد الحسين بن علي، شريف مكة، هي تأمين سلامة الطريق إلى الحج من العصابات واللصوص، وضمان أداء مناسك الحج من دون مشاكل، وبعيداً من الانحراف والشبهات والخزعبلات. وكانت القبائل هي العمود الفقري لعبد العزيز في استيلائه على الحجاز.

---

(١٦) غليون، **المحنة العربية الأمة ضد الدولة**، ص ١٢٣.

(١٧) الرشيد، **تاريخ العربية السعودية: بين القديم والحديث**، ص ٢٤.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٤، وميثان، **ابن سعود: ولادة مملكة**، ص ١٣٤ ـ ١٤٧.

(١٩) للمزيد من التفاصيل، انظر: الرشيد: المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ١٠٣.

في عام ١٩٢٧، وقّع البريطانيون مع ابن سعود اتفاقية «أبحر» التي أُلغيت بموجبها معاهدة دارين في عام ١٩١٤، التي فرضت الحماية على ابن سعود. وبموجب اتفاقية «أبحر» اعترف البريطانيون بالملك عبد العزيز بن سعود سلطاناً لنجد والحجاز وملحقاتهما.

كان توقيع اتفاقية «أبحر» بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزيرة العربية، إذ أُتيح لها بموجب هذه الاتفاقية التحرّك بحرية صوب الأنشطة الاقتصادية. وكان من نتائج ذلك، قيام شركة «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا»، بتوقيع اتفاقية مع العربية السعودية في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين للتنقيب عن النفط. وفي عام ١٩٣٣، تم اكتشاف النفط بكميات تجارية وغزيرة، لتدعم قوة الاقتصاد المحلي، ولتضيف إلى النظام السياسي السعودي مشروعية جديدة استمدها من الثروات الضخمة المتأتية من «الذهب الأسود» الذي جعل من العربية السعودية، منذ ذلك الحين قوة سياسية واقتصادية وإقليمية[٢٠].

ومنذ ذلك التاريخ، أضيف «النفط» إلى عناصر مشروعية النظام. وقد وفّرت الأموال المتأتية من استخراجه إمكانية تأسيس جيش نظامي حديث مستقل لا يستند في تشكيلاته إلى المكوّنات القبلية، مع الاحتفاظ بالتوازي بالجيش الآخر الذي تقوم هيكليته على أساس الولاء القبلي.

في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٥، استُقبِل الملك عبد العزيز آل سعود من قبل الرئيس الأمريكي، روزفلت. وتنقل ملفات وزارة الخارجية الأمريكية عن الوزير المفوض الأمريكي في جدة، ويليام إيدي، الذي كان حاضراً مع الرجلين، أن الرئيس روزفلت أبلغ الملك السعودي، أن عالم ما بعد الحرب سيشهد تقليصاً لمجالات النفوذ التقليدي، لصالح سياسة الباب المفتوح. وأن مرحلة ما بعد الحرب يجب أن تؤكد المصالح المستقلة للولايات المتحدة في إجراء ترتيبات عادلة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن وحماية المواطنين الأمريكيين بصفة عامة، والحقوق الاقتصادية الأمريكية المشروعة والنهوض بها، سواء أكانت ماثلة أم محتملة[٢١].

---

(٢٠) ألكسي فاسيليف، **فصول من تاريخ المملكة العربية السعودية**، ص ٣٦٧ ـ ٣٨٠.

(٢١) محمد حسنين هيكل، **حرب الثلاثين سنة: ملفات السويس** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ٥٣.

ومنذ ذلك اللقاء، أصبحت علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط، وبالعربية السعودية، توصف بأنها استراتيجية في أقل تقدير. وغدا النفط عنصراً فاعلاً في كل الأزمات التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط، حتى يومنا هذا.

ثانياً: الدولة السعودية والقبيلة

في سياق، دور القبيلة في تأسيس الحكم السعودي، تنتقد مضاوي الرشيد، في كتابها **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**، أغلبية الدراسات التي تناولت تكوين الدولة السعودية الحديثة، لتشديدها القوي على دور «الإخوان» بوصفهم فيلقاً دينياً ـ قبلياً أخضع الجزيرة العربية لابن سعود. إنها ترفض أن يكون للقبيلة أيُ دور في بدايات تأسيس الدولة السعودية، مؤكدة أن التشييد قد تم في حضر نجد الذين يُعرَفون باسم المُطاوعة. ويُعرف «المُطاوعة» بأنهم ظاهرة نجدية، درسوا في المدن الكبيرة، جنوب نجد، وبدرجة رئيسية في الرياض وعنيزة في القصيم، وتستنتج من ذلك أن النظام لم يعتمد على القبائل باستيلائه على الرياض.

إن الباحثة الرشيد، تجرّد النظام في مراحله الأولى من الهوية القبلية، مؤكدة وجود تناقض بين ما كان «الاختصاصيون الدينيون» النجديون يبشّرون به، والأصول الاجتماعية والثقافية للقبائل. وتوضح ذلك من خلال رواية تحكي قصة لقاء بين شيخين من قبيلة شمر لبحث سُبل مقاومة التهديد المتمثل بقوات ابن سعود التي كانت تقترب من حائل لإنهاء حكم آل الرشيد والقضاء على تحالفهم القبلي. ووفقاً لهذه الرواية، فإن ندي بن نهير، شيخ ويبار الشمرية، اقترح أن يرتدي رجال شمر العمائم ذاتها التي يلبسها «الإخوان» النجديون، لإنقاذ استقلال القبيلة. بمعنى آخر، يوصي الاقتراح قبائل شمر أن تتبنّى رسالة الإسلام على الطريقة الوهابية، وتصبح من الإخوان، ويرتدي رجالُها الشماغ الذي يرتديه الإخوان. وقد ردّ عليه الشيخ الشمري الآخر، الذي هو عقاب بن عجل، بما معناه أن سطوة شمر لم تتحقق بمعرفة الحروف الأبجدية، بل بالسيف. والخلاصة، ، من وجهة نظر الباحثة الرشيد، أن الحكم السعودي في نشأته المعاصرة لم يعتمد على القبائل بل على الحضر، وبذلك تنفي بُنية النظام القبلية من خلال نفيها دور القبيلة في بداية تأسيسه.

والواقع أن هذا القول ليس دقيقاً، فقبلية النظام لا ترتبط بتفصيلات

جزئية، بل بنوعية البُنية التي يتحرك من داخلها. وهي بُنية تستند إلى الانتماء إلى القبيلة. وفي الدولة السعودية المعاصرة، كانت العلاقة تكاملية بين القبيلة والدين، منذ لحظة التأسيس. وبُني الجيش الفاتح بهيكلية قبلية، مستمداً أيديولوجيته من العصبية الدينية المتمثلة بفرض تطبيق التعاليم الوهابية. وحين يحدث انتهاك «مفترض» من قبل النظام لأحد الدعامتين، الأيديولوجية والاجتماعية، يحدث صراع بين النظام والقبيلة، وتتباعد المسافات بينهما.

وأول ما يواجهُنا عند محاولة تفكيك البُنية الاجتماعية التي اتكأ عليها النظام في حروب «الفتح» أنها بيئة رعوية. وفي مثل هذه البيئة يحلّ الانتماء إلى القبيلة بديلاً من الانتماء إلى الوطن. فالوطن معدوم ما دام القانون هو الترحال إلى حيث يوجد الكلأ والماء. والعلاقة الرومانسية، بأبعادها العاطفية والوجدانية، لا ترتبط بالمكان، ولكن بغيمة المطر وجدول الماء، حيث يوجدان... إنها تغنٍّ بعلاقة الفرد بالخيمة والناقة، وكلاهما متحرك. وتتجلى الفروسية بالدفاع عن الحبيبة ومضارب الخيام، حيث يختزل مفهوم الوطن.

إن حماية الفرد ليست لها علاقة بالدفاع عن الأرض، ولا بطبيعة المكان، وهذا ما يفسّر إصرار الناس في المجتمع الرعوي على الاعتداد بأنسابهم وقبائلهم. وهو أيضاً ما يفسّر انتساب شعب الجزيرة إلى العائلة السعودية. فالملك وفقاً لهذا الموروث هو شيخ القبائل، وسيدها جميعاً، وبالتالي هو مصدر القرارات وصانعها الأوحد. إليه وإلى عائلته ينتسب الجميع من أفراد مملكته.

هذه البُنية المجتمعية هي التي وفّرت لابن سعود مناخاً ملائماً لتحقيق مشروعه. فلم يكن، في المراحل الأولى لتأسيس المملكة بحاجة إلى تعميق فكرة الوطن. إن حضور مفهوم الوطن يعني الاستقرار، وتشذيب العصبية، وترسّخ فكرة الانتماء إلى الأرض، تتحدد به ملامحُها وطبيعتُها وخصائصها وحدودُها، وذلك ما لا ينسجم مع طبيعة المشروع الذي تطلّع ابن سعود إلى تحقيقه، إذ كان بحاجة إلى تعميم فكرة الهجرة المستمرة، والترحال الدائم لاكتساب مناطق جديدة. وكان ذلك بالنسبة إلى جيشه الفاتح منسجماً مع موروثات سكنت في النفس منذ عهود سحيقة، وأضيف إليها أجر الدنيا والآخرة، حين تم الجمع بين الجهاد والغنيمة، واختزل ذلك في بلوغ إحدى الحُسنيين: النصر أو الشهادة.

وحتى عندما تم بناء الهجر في مراحل لاحقة، لم يكن توطين البدو هدفاً بذاته، حيث الانتقال من البداوة إلى الحضارة، بل كان مرتبطاً بضرورة تجميع

القبائل في أماكن معروفة، من دون الحاجة إلى جمعهم للقتال، وذلك ما اقتضته متطلبات تنفيذ مشروع الفتح السعودي. وينقل الزركلي عن الكاتب فؤاد حمزة، ما يؤكد صحة استنتاجنا هذا، حيث يشير إلى أن الهجر من حيث الحرب والسياسة هي معسكرات في أنحاء البادية، والإخوان جند هذه المعسكرات، يسيرون بأمر القائد الأعظم، عبد العزيز بن سعود في أي وقت شاء[٢٢].

حكمت تلك البداية سلوك القيادات السعودية المتعاقبة، تجاه التحالف بين الدين والقبيلة، إلى يومنا هذا. فالعقيدة الدينية، كما جاءت في موروث ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب، هي علاقة هجرة وجهاد وفتح. وهي نقيضة لفكرة تأسيس الدولة، وبناء هياكلها، والأخذ بأسباب المدنية، بما في ذلك سنّ لقوانين ولوائح تتماشى مع روح العصر. لكن الدولة السعودية وجدت نفسها، بخاصة بعد اكتشاف النفط، مجبرة على تجاوزها، ليصبح التحديث والتمدين عنصر مشروعية جديدة للنظام.

ثالثاً: من البداوة إلى العصرنة

يمكن القول، بقليل من التحفظ، إن النظام الاقتصادي السائد في المملكة، بعد اكتشاف النفط، هو نظام ريعي، ومزيج من تركيبة ثيوقراطية وأوتوقراطية، غُيّبت فيها المؤسسات التشريعية والدستورية، وهياكل الدولة الحديثة. ويتسم النظام بمركزية حادة في أداء الأجهزة التنفيذية. وكان لذلك انعكاساته المباشرة المتمثلة ببهوت دور القانون وغياب حرية التعبير، حيث لا وجود للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. ولم يصدر دستور للبلاد إلا مع بداية التسعينيات من القرن المنصرم، حين صدر النظام الأساسي للدولة. وعلى الرغم من أهمية هذا الإنجاز، إلا أنه لم يشكّل انتقالاً حقيقياً لتكامل أدوار المؤسسات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية. والنتيجة أن العلاقات التعاقدية المفترضة بين هرم السلطة والبناء المجتمعي التحتي ليست متوافرة.

وبوجود الدولة الريعية، تنعدم المؤسسات المدنية الحديثة الضاغطة والمؤثرة، فلا يتحقق تفاعل متبادل من الأعلى إلى الأسفل، ومن الأسفل إلى الأعلى. يأتي التأثير أحادي الجانب، دائماً، متسللاً بوضوح في صيغة مراسم وقرارات ولوائح

---

(٢٢) خير الدين الزركلي، **شبه الجزيرة العربية في عهد عبد الملك عبد العزيز**، ٣ ج، ط ٩ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٩)، ص ٢٦٥.

وأنظمة، تحمل بصمة أو توقيع رئيس الدولة. وليس على البُنى التحتية سوى تلقفها والانصياع إلى ما فيها من أوامر ونواه.

في ظل سيادة الدولة الريعية، يعتمد الناس في قوتهم ومعاشهم، على ما تجود به أريحية الحاكم وكرمه. وتأتي هذه الأريحية والكرم من مصادر ليس لها علاقة بالقوى الذاتية المحرّكة، ولا بتطور أدوات وعلاقات الإنتاج. يعتمد الاقتصاد الريعي في الأغلب على أنواع أخرى من الأنشطة الاقتصادية، بعيدة تماماً عن الاقتصادات الحديثة. فهو سابقاً، قبل إنتاج النفط، وفي مرحلة الفتح وتأسيس الدولة السعودية، كان يعتمد طابع الاقتصاد الخراجي، المتأتّي من الغنيمة ومكاسب الحروب. أما الآن، فهو حصيلة مداخيل ناتجة من تسويق مواد استخراجية، مثل النفط، بعد اكتشاف وجوده بغزارة.

وللأسف، جرى تعميم صيغة الدولة الريعية على معظم البلدان العربية. فهذه البلدان إما هي منتجة للنفط، وتعتمد عليه باعتباره مصدراً رئيسياً لإيراداتها، كما هو الحال في الجزيرة العربية والخليج، أو هي بلدان تعتمد على المعونات الخارجية والديون من صناديق تمويل دولية، مثل صندوق النقد الدولي، كما هو الحال مع عدد من البلدان العربية الفقيرة، ومن ضمنها مصر والأردن واليمن وموريتانيا.

كشفت الأزمات الاقتصادية التي عانتها العربية السعودية، في أثناء انخفاض سعر برميل النفط في الأسواق العالمية إلى ما يقرب من ٨ دولارات في نهاية الثمانينيات حتى نهاية التسعينيات، عن عمق الأزمة التي تعانيها الدولة الريعية. فوفقاً لهذا الواقع المريع، لم يكن اقتصاد البلاد وحده هو المعرّض للإفلاس، بل إن أجهزة الدولة كلها، بما في ذلك «مشاريعها التنموية» أصبحت معرضة للشلل التام. يكشف ذلك بوضوح أن المستقبل سوف يظل قاتماً في البلدان التي تعتمد على الاقتصاد الريعي، وأنه لا محيص من تغيير نمط هذه الاقتصادات، وإيجاد البدائل المعتمدة على القوى الذاتية المحركة.

إن إدراك الشريحة الخاصة التي يعبّر عنها العلامة ابن خلدون في **مقدمته** ـ «أهل الدولة وبطانتها ورجالها ومن تعلّق بهم»، لموقعهم في الخارطة الاقتصادية والاجتماعية، في ظل الدولة الريعية، المتمثل في اعتمادهم شبه الكامل، وتبعيتهم وعيشهم على ما تمنحه لهم الدولة الريعية، قد أدّى بهم إلى التنازل عن حقوقهم الأساسية بالإسهام في إدارة العملية السياسية في بلدانهم.

يمارس الدور المتزايد للريع النفطي أكثر فأكثر مفعولاً سلبياً ومدمّراً من الناحية الأخلاقية والسياسية والاقتصادية. لقد تكاثرت في الأعوام الأخيرة الدراسات التي تشير إلى مدى الأثر التخريبي الذي يمارسه الريع النفطي على آليات السوق، وعلى نوعية الاستثمارات التي يشجع عليها، ومدى الشره الاستهلاكي الذي يبعثه، والنزوع الذي يخلّفه نحو الاعتماد على التقنيات المستوردة الجاهزة، بدلاً من التشجيع على الإبداع التقني المحلي، وكذلك ما يقود إليه من توجيه أصحاب القرار من السياسيين والاقتصاديين نحو تبنّي المشاريع الضخمة المكلفة، المرتبطة بمشاعر جنون العظمة، أو البحث عن الأبهة أو العمولات الكبيرة، وليس عن المردود الاقتصادي. لكن قليلة هي الدراسات التي أشارت وتشير إلى أثر هذا الريع في منظومات القيم، وفي تكوين العقليات وتبديل سلوك الكتل السكانية وتوجهاتها، وما ينجم عن ذلك من تعديل في ميزان القوى، داخل المجتمع بأكمله لصالح سلطة الدولة المتحكّمة بالريع والعاملة على توزيعه، ومن المكانة التي تسعى هذه السلطة، نتيجة ذلك، إلى أن تعطيها لنفسها، والدور الاستثنائي الذي تريد أن تفرضه على مجتمعها. لقد دفع التراكم الهائل للإمكانات المالية في أيدى النخبات السياسية المسؤولة إلى الاعتقاد بأن التنمية ليست إلا مسألة استثمار واختيار للتقنية. وكانت النتيجة هي التضحية بالإنسان وبدوره والاستهتار بطاقاته ووعيه[٢٣].

وفي وضع كهذا، تتداخل جملة من المفاهيم المركّبة والمعقدة، من اقتصاد ريعي، وبُنية عشائرية، حيث تقوم رابطة القرابة بدورها الذي لا يُستهان به في صياغة تحالفات الدولة وعلاقاتها بالجمهور.

التشخيص الأوّلي لواقع النظام الاجتماعي في بلدان النفط العربية، ومن ضمنها العربية السعودية، يجعلنا نجزم بأن هذه البلدان تعيش في بُنيتها الاجتماعية وتشكيلاتها السياسية واقعاً أقرب إلى التشكيل البطركي الأوروبي في ما قبل الثورة الصناعية. لقد كانت دعائم الدولة الأوروبية، ما قبل الصناعية، تتشكل من مثلث يمثّل الملك قاعدته، كما تمثّل المؤسسة الإكليريكية والإقطاع ضلعين متساويين فيه. وكانت السلطة الأولى بيد الملك، فهو وحده مانح الأرض والحياة... ولم تكن هناك في ظل وضع كهذا حاجة ماسة إلى مأسسة الدولة، عدا المأسسة التي تفرضها دواعي الحرب والسلم وإدارة الشؤون العامة

(٢٣) غليون، **المحنة العربية: الأمة ضد الدولة**، ص ٢٢٧-٢٢٨.

والمعتادة للرعية، من دون أدنى مشاركة من البُنى التحتية في صنع القرار.

إن الدعائم المعادلة لتلك التي كانت سائدة في أوروبا، في واقعنا العربي، ليست متطابقة بالتمام مع نظيرتها الأوروبية، لأن تقاليد الإقطاع المعتمد على احتكار حيازة الأرض، لم تسُد في معظم البلدان العربية، وكان النظام القبلي هو البديل منها. كما أن المؤسسة الدينية في منطقتنا، ليست مستقلة وصاحبة قرار في ما يتعلق بشؤون الحرب والسلم، وقيادة الدولة، كما هو الحال في الدول الأوروبية في العصر الوسيط، وفي أثناء الحروب الصليبية، بسبب خصوصية الدين الإسلامي الحنيف، وغياب السلطة «الكنسية» فيه. ومن هنا، فإن دعامتي الدين والقبيلة في المجتمع العربي ليستا مستقلتين، بالكامل عن الهرم السلطوي، بل تابعتان له، وتخضعان لنفوذه، وتخدمان أهدافه وأجنداته. ومعضلتهما، كانتا وما تزالان، تكمنان في طبيعة تركيبة الدولة الريعية. فدورهما يقتصر على تلقي الدعم والمعونات من الأعلى، وتنفيذ ما يطلب منهما في صيغة أوامر وتوجيهات تأتي لهما من أعلى رأس في هرم السلطة. ومن هنا، فلا استقلالية لهاتين المؤسستين، وليس هناك موقف خاص بهما خارج علاقتهما بأطر الدولة وتبعيتهما لتشكيلاتها.

أدى تعطل عملية النمو وغياب مشاريع التنمية إلى كبح إمكانية بروز قوى اجتماعية قادرة على تغيير هذه المعادلة لصالح مشاركة أكبر للجمهور. وأدّى ذلك إلى بقاء الدين والقبيلة، وإن بالصيغة الاعتبارية، ملاذاً أخيراً للناس في مواجهة تغييب الحقوق.

وهنا نجيز لأنفسنا الاختلاف مع رأي عزمي بشارة في رفضه العودة إلى ابن خلدون لفهم أي شيء والإجابة عن أي سؤال حول الحاضر العربي[٢٤]. فلم يقل أحد إن نظرية ابن خلدون هي المبتدأ والخبر، وإنها وحدها القادرة على فك الرموز والطلاسم، وإيجاد أجوبة منطقية لمعضلات واقعنا. صحيح أن البُنى القبلية تكيّفت مع المتغيّرات التي تجري من حولها، وصحيح أيضاً أنها تضعضعت في بعض المناطق العربية أمام مركزية الدولة، ولكن إرثها بقي قوياً ومتماسكاً، حتى في البلدان التي تضعضع فيها البنيان القبلي، بل لعلنا لا نغادر الصواب كثيراً

---

(٢٤) عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ١١٣ ـ ١٢٠.

حين نقول بتسلل هذا الموروث إلى الأحزاب السياسية الحديثة، وتوجيهه في كثير من الأحيان لسياساتها.

في الجزيرة العربية، موضوع هذه الدراسة، بقيت المواصفات التي وصفها العلامة ابن خلدون في الأغلب قريبة من توصيفه. فالمجتمع «السعودي»، عند انطلاقة ابن سعود كان ما يزال مجتمعاً رعوياً، يعتمد على الترحال، بحثاً عن الكلأ والماء. وبقيت تركيبة القبيلة المجتمعية قريبة من التوصيف الخلدوني، حتى تشكّلت مؤسسات الدولة السعودية المعاصرة.

وفي المجتمع العربي يرث الناس انتماءاتهم القبلية والطبقية من العائلة، وفيها يتعلمون القيم والأصول التي ترتبط بها. وبسبب هذه العلاقة يصبح الحراك الاجتماعي العمودي أمراً غاية في الصعوبة. ولما كان نظام الإرث يؤمن انتقال الثروة ضمن العائلة، ولما كانت العائلات الثرية أكثر قدرة من غيرها على الاستفادة من الظروف المستجدة والتحولات الاقتصادية، وعلى تنمية إمكانات أفرادها، وتهيئتهم على خوض معارك الحياة مجهزين بمختلف الأسلحة الضرورية، فإنها نادراً ما تخسر مواقعها ومكانتها في ظل النظام القائم. وبذلك تترسخ فكرة النسب، وتنتقل من جيل إلى جيل[٢٥].

في هذا الاتجاه، يتساءل برهان غليون عن العوامل التاريخية القادرة في هذه الحقبة على توليد الدولة وشروط بقائها وتطورها، وما الذي يفسّر غيابها أو انهيارها وتفكّكها أو تضاؤلها[٢٦]. ويرى أن الدولة في المفهوم المعاصر هي ثمرة وجود قوة اجتماعية تاريخية مشخّصة، تكون في أصل ولادة الدولة والسلطة المركزية. وُلِدت الدولة الوسيطة في المنطقة العربية نتيجة تآلف العصبية والدعوة الدينية، بتوظيف القوّة القبلية لصالح الرسالة، لكن المعادلة تنقلب رأساً على عقب في عصر انحطاط الدولة، فيجري توظيف الرسالة لخدمة المصلحة القبلية[٢٧].

ويشير غليون، في هذا الصدد، إلى أن تحوّل الوهابية من دعوة سياسية ـ

(٢٥) ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٦٧.

(٢٦) غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، ص ٢٩.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٩.

دينية إلى دولة لم تتحقق إلا بعد إعلاء قيم التحالف والتضامن القبلي داخل الحركة، على حساب القيم الدينية المتشددة. ولم يتم للسلطة الجديدة الاستقرار إلا بعد اندراجها في إطار الاستراتيجيا الدولية التي أتاحت لها التصفية الجسدية لقوات الإخوان(٢٨).

كما شكّلت العوائد النفطية الهائلة مانعاً كبيراً أمام إمكانية طرح مسألة الهوية السياسية، وأمام أية نزعة قومية حقيقية. وكان البديل من ذلك هو التماهي مع نمط استهلاك مادي، مستند إلى ارتفاع القوة الشرائية والشره الفردي والتنافس على تكوين الثروات الشخصية.

لم يكن الانتقال من الوضع السابق، من واقع القبيلة إلى مرحلة بناء الدولة، سلساً وطبيعياً، على الرغم من أن الحكم مارس ذلك بطريقة براغماتية جداً. وبديهي أن انتقالاً كهذا سيهدد عناصر مشروعية النظام، ويعني صراعاً محتّماً مع القوى التقليدية، وأيضاً صداماً مؤكداً مع المؤسسة الدينية الرسمية التي تجد في تنفيذ مشروع التحديث الذي بدأه الملك فيصل خروجاً على المألوف، وتحدياً لمواقعها ومصادرة لامتيازاتها، في وقت كان الملك فيصل فيه أحوج ما يكون إلى هذه المؤسسة لإضفاء مشروعية على برنامجه في تأسيس منظمة التضامن الإسلامي، وإنشاء حلف مع تركيا وإيران وباكستان والأنظمة العربية المحافظة يرفع الوحدة الإسلامية في مواجهة الحركة القومية، واعتبارها شعاراً بديلاً من شعار القومية العربية. .

وكان الملك فيصل ذكياً وبارعاً في إيجاد موازنة دقيقة تحفظ له تحالفه مع المؤسسة الدينية التقليدية، وتمكّنه من الاستمرار في طرح شعار الدين باعتباره محتوى أيديولوجياً للحكم، وفي الوقت نفسه تتيح له المضي قُدماً في بناء الدولة الحديثة، وفقاً للمشروع الذي ظل يتطلع إلى تحقيقه. وكان الحل الذي ابتكره هو التوصّل إلى مساومات مقبولة لدى المؤسسة الدينية، وهي الطريقة ذاتها التي توصّل إليها والده من قبل حين بنى محطة للإذاعة.

وبالنسبة إلى تعليم البنات، توصل فيصل إلى اتفاق مع المؤسسة الدينية التقليدية بأن تؤسس إدارة عامة لتعليم البنات، ولكن تحت إشراف المؤسسة الدينية ذاتها، بمعنى أن كلفة هذا الاتفاق هي إعطاء قوة إضافية، وثقل أكبر

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٨.

للمؤسسة الدينية مقابل موافقتها على برنامج الملك في تعليم البنات. ومن غريب الصدف، أن قرار تأسيس إدارة عامة لتعليم البنات، وافتتاح أول مدرسة ابتدائية للبنات في السعودية في عام ١٩٦٣، تزامن مع قيام فالينتينا تريشكوفا، أول رائدة فضاء سوفياتية بالدوران حول الأرض.

وأصبح هذا السلوك، من قبل العائلة السعودية المالكة نمطاً دائماً لمعالجة حالات التشابك بين المؤسسة الدينية ومشروع بناء الدولة، وكانت أموال النفط، التي يُفترض فيها أن تشكّل عوامل مساعدة في التخلّص من تبعة الماضي، والانطلاق بمشروع التحديث خطوات متقدمة إلى أمام، قد أسهمت في تكريس عقلية المساومة، وخففت من حالات الاشتباك بين الأصولية الدينية ومشروع بناء الدولة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، مكّنت تلك الأموال من بناء مؤسسات بنكية خاصة بالنساء، ومكّنت من بناء كليات خاصة يمنع فيها اختلاط الجنسين، ومكّنت أيضاً من استخدام أحدث وسائل الاتصالات والتلفزة لضمان قيام الرجال بتدريس النساء في الجامعة عن طريق أجهزة التلفاز، من دون أن يكون هناك اتصالٌ مباشر بين المعلم والطالبات. كانت الطالبة تستطيع أن ترى أستاذ الفصل الجامعي عن طريق شبكة التلفاز، وتكلّمه مباشرة عن طريق جهاز اتصال متطور (مايكروفون)، أما هو فيستطيع أن يتحدث معها من دون التمكّن من رؤيتها... وكان بعض المدرّسين يرى في هذه الطريقة تحيّزاً إلى المرأة، كون الفرصة متاحة لها أن ترى أستاذها من دون أن يتمكّن هو من رؤيتها.

وتطورت حالات المساومة لتشمل مختلف جوانب الحياة، إذ سُمح للسعوديات بالتمريض وبأن يصبحن طبيبات في مختلف التخصّصات، ولكن عليهن ارتداء الحجاب في أثناء العمل.. وهكذا عمّمت سياسة تحديث التخلف في كل المجالات، وعلى مختلف الصعد.

تمكّن الملك فيصل بن عبد العزيز عن طريق هذه المساومات، من تحقيق ما كان يصبو إليه، ونجحت سياسته تلك بشكل باهر، لكن ذلك النجاح لم يكن شاملاً. فهو وإن تمكّن من نيل رضا المؤسسة الدينية التقليدية، فإنه لم يتمكن من إرضاء السلفيين المتزمّتين والمتعصّبين الدينيين من خارج المؤسسة التقليدية، وبخاصة أولئك الذين يشكّلون البنية التحتية للمؤسسة الدينية التي وجدت نفسها غير مستعدة لقبول المساومات مع النظام.

وكان الفشل في تعميم قبول العناصر الدينية المتزمّتة لمشروع تحديث الدولة السعودية، هو عقب إيخل الذي أودى بحياة الملك فيصل نفسه في مرحلة لاحقة، إذ إنه عند افتتاح محطة تلفزيون الرياض، قام بعض الدينيين المتزمتين بمظاهرة احتجاج، وتوجهوا إلى المحطة، واعترضهم رجال الشرطة، ولحساسية الموقف اتصل قائد الشرطة بالملك فيصل وطلب منه أن يبلغه توجيهاته في كيفية التعامل مع الموقف. كان الملك فيصل حاسماً في فرض هيبة الدولة واحترام سياساتها من قبل المتظاهرين، وأبلغ قائد الشرطة بإنذار المتظاهرين، ومطالبتهم بالتوقف عن ممارسة العنف، فإن لم يستجيبوا لذلك ويتوقفوا عن أعمالهم يطلق عليهم النار. وتم بالفعل تنفيذ توجيهات الملك، وأطلق النار على المتظاهرين، وكان من بينهم الأمير خالد بن مساعد بن عبد العزير، ابن شقيق الملك، الذي قتل في تلك المواجهات.

بعد حوالى عقد من تلك التاريخ، وتحديداً في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥، أثناء استقبال الملك فيصل لوزير المالية الكويتي، السيد سالم العتيقي، أطلق الأمير فيصل بن مساعد بن عبد العزيز، ابن أخ الملك الذي عاد لتوّه من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أمضى سنوات عدة للدراسة الجامعية، النار من مسدس على عمه وأرداه صريعاً. وكان سبب إقدامه على اغتيال عمه، كما يتردّد في أوساط المقرّبين من العائلة، وفي المجالس السعودية، هو الثأر لمقتل أخيه خالد، المتعصب دينياً، والذي قتل بأمر من الملك فيصل في أثناء مظاهرة الاحتجاج على افتتاح محطة التلفزيون في منتصف الستينيات. لكن ذلك لم يمنع من انتشار رأي آخر مفاده أن وراء القاتل يداً أمريكية أوحت بالعملية انتقاماً من فيصل لقيادته المقاطعة النفطية في أثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ولكي يكون تحذيراً لسائر أفراد العائلة المالكة[٢٩].

وهكذا كان الملك فيصل، حامي حمى الحرمين الشريفين، وقائد التضامن الإسلامي، والمدافع عن الإسلام، والمناوئ للإلحاد والمبادئ الهدامة، ورافع راية مواجهة الأفكار القومية والشيوعية، أول ضحية لسياساته التحديثية، وكان الثمن باهظاً جداً، كلّفه حياته.

وعلى الرغم من أن حادثة التلفزيون حملت الكثير، وأوحت بما سوف يكون

---

(٢٩) فاسيليف، **فصول من تاريخ المملكة العربية السعودية**، ص ٥١٣.

عليه مستقبل العلاقة بين نهجين متعارضين: نهج التمسك بالنصوص الجامدة، وتعميم تلك النصوص، كأسلوب للتربية في المناهج الدراسية والإعلام والتوجيه، ونهج الرغبة والطموح في بناء دولة حديثة تكون منسجمة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تجري في العالم، وتعبّر عن روح العصر، لكن جملة الظروف المحلية والخارجية فرضت استمرار الغلبة للمحتوى الأيديولوجي للنظام، وتسعير حالة العداء للأفكار التقدمية واليسارية والليبرالية منذ تلك الحقبة، بشكل غير مسبوق.

رابعاً: ميزان القوة

كان من نتائج تراجع الاقتصاد الخراجي في العربية السعودية لصالح الاقتصاد الريعي، تغيّر ملحوظ في موازين القوة في المملكة، ومن نتائجه الواضحة تضعضع دور القبيلة إلى حدّ كبير، وتجسّد حضورها في الأغلب، في جوانب اعتبارية، وانتقال التنافس بين القبائل، في المزيد من الاقتراب من السلطة، والخضوع المطلق لطاعتها، طمعاً بالحصول على مغانم أكبر من الجاه والثروة. يأتي موقع القبيلة في هذا الميزان بعد الملك وولي عهده ونائبه الثاني، وأيضاً بعد مجلس العائلة المالكة، ومجلس البيعة، وهيئة كبار العلماء. ويوضح التسلسل التالي موقع القبيلة في ميزان القوة السعودي:

١ ـ الملك، ويشغل بالإضافة إلى وضعه كملك مسؤولية رئاسة مجلس الوزراء.

٢ ـ ولي العهد، ويشغل بالإضافة إلى ذلك وظيفة نائب رئيس مجلس الوزراء.

٣ ـ النائب الثاني لرئيس لمجلس الوزراء، وجرت العادة أن يُعين في هذا المنصب، ولي العهد المنتظر. وقد بقي ذلك معمولاً به حتى رحيل الملك فهد.

٤ ـ مجلس العائلة المالكة، والأولية هنا لمجلس البيعة الذي تكوّن مؤخراً.

٥ ـ المؤسسة الدينية (هيئة كبار العلماء).

٦ ـ شيوخ القبائل، وذلك يرتبط بجملة من الأمور، منها الثقل السكاني والاعتباري، والعلاقة بالعائلة الحاكمة، ودور القبيلة في مشروع الفتح السعودي.

٧ ـ التكنوقراط، وزراء ووكلاء وزارات ومدراء عامين من خارح العائلة، وغالباً ما يكونون من الأسر المعروفة، مثل آل الشيخ والسديري والثنيان، وأبي الخيل واليماني وآل رضا وآل نصيف. . .

٨ ـ قادة الجيش والوجهاء ورجال الأعمال.

٩ ـ الطبقة المتوسطة من تجار وموظفين وكتّاب ومثقفين.

١٠ ـ الأغلبية العظمى من أبناء الشعب.

هذا الترتيب لثقل القوى الجتماعية المؤثرة في القرار السياسي في المملكة ينبغي ألا يؤخذ على إطلاقه، فيتم النظر إليه على أنه يمثل قاعدة ثابتة، بل يمكن اعتباره، في أفضل حالاته، نمطاً عاماً، لا تنسحب بحقه حالات الاستثناء. فبعض الحالات تستدعي أن يحلّ عنصر من العناصر السابقة مكان الآخر.

فعلى سبيل المثال، ربما يضيف رفض الحرس الملكي الاستجابة لطلب الملك سعود باعتقال خصومه من أفراد العائلة، قوة اعتبارية إضافية إلى الجيش أو الحرس. وكذلك القبيلة، فثقلها أثناء توحيد البلاد، هو أكبر منه بعد انتهاء عملية التوحيد، كون القبيلة هي العمود الفقري للقوة الضاربة لابن سعود. ومثل هذا القول، ينطبق على ثقل المؤسسة الدينية في أثناء الأزمات التي مر بها الحكم، حيث تُمنح من خلال إصدار الفتاوى مشروعية لهذا الطرف أو ذاك. وحتى في هرم السلطة، يختلف دور ولي العهد، أو نائب الملك، من شخص إلى آخر، تبعاً للفارق بين قوة شخصيته وشخصية الملك. ويمكن أن نسجل في هذا السياق قدرات وقوة شخصية فيصل قياساً إلى قدرات أخيه سعود. وربما يصدق ذلك أيضاً على المقارنة بين شخصيتي فهد وأخيه خالد، بعد منتصف السبعينيات. والخلاصة أن أي ترتيب للعناصر المؤثرة في ميزان القوة خاضع للحركة وللمتغيّرات، وهو نسبي، لا تنسحب عليه صفة السكون أو الثبات.

وحتى في حالات الاضطرابات الداخلية، لم يقم الجيش النظامي السعودي بأي دور، وكان الحرس الوطني، المؤسس ببُنية وهيكلية قبلية، هو الذراع القوية والقوة الضاربة التي اعتمد عليها الحكم في قمع تلك الاضطرابات. حدث ذلك في الاضطرابات العمالية في الخمسينيات من القرن المنصرم، وفي أثناء المظاهرات التي عمّت العاصمة ومدن المملكة الأخرى خلال حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، كما حدث ذلك أيضاً في أثناء تفاعل بعض المدن ذات الكثافة السكانية الشيعية في المنطقة الشرقية، مع الثورة الإيرانية في نهاية عام ١٩٧٩، وأيضاً مع حادثة الاستيلاء على الحرم المكي التي قادها جهيمان العتيبي، وكانت قوات الحرس الوطني تنزل إلى المناطق المضطربة، وتمارس سطوتها لفرض الأمن وإعادة الاستقرار فيها.

لم نضع في ميزان القوة أي حساب لمجلس الشورى، أو مؤسسات المجتمع المدني، لأن دور الأول احتفائي واستشاري، ويقتصر على تقديم توصيات إلى الملك أو الحكومة، وليست له علاقة بقضايا التنمية، ولا مواضيع السلم والحرب، أو علاقات المملكة مع الخارج. والثقل فيه لا يحسب لمؤسسته، ولكن لأفراده الذين يستمدون قوتهم من موقعهم في موازين القوة، وليس من خلال عضويتهم في المجلس.

خاتمة

لم تؤد هذه الثروة للأسف، على الرغم من ضخامة وفرتها في العربية السعودية، إلى إيجاد علاقات إنتاج جديدة ونموّ قوى اجتماعية حقيقية قادرة على إحداث تغيّرات هيكلية في بنية المجتمع، إذ بقيت المملكة تشاطر دول العالم الثالث في نمط الدولة الريعية، وتركيزها على أحادية مصدر الدخل. واستمر النفط، كما كان منذ الثلاثينيات، المصدر الوحيد للدخل. والنفط، كما هو معروف، مادة استخراجية قابلة للنضوب، إضافة إلى أن المستهلك، في معظم بلدان الخليج العربي، هو الذي يشرف على إدارة إنتاجه وتصديره، ويتحكّم بتحديد أسعاره وكميات إنتاجه. وعلى المستوى السياسي، شاركت المملكة دول العالم الثالث في غياب التكامل والتفاعل بين مختلف المؤسسات، وانتشار الصفقات الاحتيالية، وانعدام الرشادة في صنع القرار، وانتفاء الشفافية والقواعد المؤسسية المستقرّة لتداول السلطة، الأمر الذي يهدد بفقدان الاستقرار السياسي، ويترك الأبواب مشرّعة لكافة الاحتمالات[٣٠].

كما أن اعتماد السعودية على مصدر واحد للدخل جعل اقتصادها في الأربعة عقود الأخيرة عرضة لهزّات عنيفة، بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للنفط، وكمية الطلب عليه. ومن ذلك، على سبييل المثال لا الحصر، أن سعر برميل النفط انخفض في عام ٢٠٠٠ إلى سبعة أو ثمانية دولارات للبرميل الواحد، بما يساوي سعره في عام ١٩٧٣. وفي منتصف الثمانينيات تخطّى سعر البرميل الواحد ٣٤ دولاراً. وفي أواخر عام ٢٠٠٥، تخطى سعر البرميل الـ ٧٥ دولاراً، بل إن النفط صعد إلى ١٤٣ دولاراً للبرميل الواحد في آب/ أغسطس

---

(٣٠) علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٦.

٢٠٠٨، وإثر الأزمة الاقتصادية العالمية التي ارتبطت بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية انخفض سعره إلى أقل من ٦٠ دولاراً للبرميل، بمعنى أن النفط انخفض سعره إلى أقل من ٤٥ بالمئة خلال شهرين.

إن الاعتماد على إنتاج واحد، وعدم استثمار عائدات النفط لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية تُساهم بإيجاد بدائل للنفط، سيؤديان إلى جعل عملية التخطيط واستشراف المستقبل الاقتصادي للبلاد تبدو شبه مستحيلة، بخاصة مع غياب تنسيق السياسات الإنتاجية بين دول الأوبك والالتزام بحصصها المقررة[٣١].

والنتيجة أن عائدات النفط الضخمة التي حصلت عليها المملكة بأرقام فلكية، لم تسهم، في واقع الحال، في إيجاد قوى اجتماعية حقيقية قادرة على تغيير اتجاه البوصلة، بما يساعد على الانتقال من واقع القبيلة إلى صناعة مجتمع مؤسساتي مدني يدفع بمسيرة النهضة العربية، ويكون عنصراً من عناصر التوحيد العربي.

لم تكن هناك وقفات من أي نوع، من قبل النظام، لقراءة وتقييم ما يجري في الداخل من تفاعلات وصدمات أحدثها الثراء الفاحش، وكشفت عنها بوضوح مرحلة التمدين التي ارتبطت بالطفرة النفطية، وكان أبرز نتائجها وأخطرها: الخلل بالتوازن بين مختلف العناصر التي بقيت تمنح النظام مشروعيته، وبالتالي لم يكن هناك توقّع لما هو قادم لكي يجري التهيّؤ لمستلزماته. وكانت الأمور الكامنة تتفاعل مع بعضها البعض، وتحت الرماد كان وميض نار، وكان المسرح يجري إعداده في الخفاء، بثبات وقوة لتطل منه أحداث جسيمة سيُقدّر لها بعد عقدين من الزمن أن تغير صورة العالم.

فعلى الصعيد الاجتماعي، أصبح واضحاً اتساع الفوارق الاجتماعية، مع بروز أرستقراطية النفط، التي استفادت من تزايد العائدات النفطية، والصفقات الاحتيالية التي ارتبطت بها، والتي أصبحت قصصها موضع تندّر كبريات الصحف العالمية. وكان هناك جيل جديد من الخريجين الجامعيين الباحثين عن مستقبل يليق بمستواهم التعليمي في الدولة. ولم تكن الدولة قد أعدّت العُدة بعد لتأهيلهم واستقبالهم في مؤسساتها. وكانوا بالنسبة إلى القطاع الخاص يمثلون عبئاً لا طاقة لهذا القطاع على تحمّله، خصوصاً أن التعامل مع العمالة الأجنبية القادمة من آسيا، من الهند وباكستان وبنغلاديش والفيليبين، تبدو أكثر رخصاً وسهولة، وافتقاراً

(٣١) انظر: المصدر نفسه، ص ١٩.

للتأثير في ثقافة المجتمع وتقاليده، وأفضل في القناعة والتسليم بالأمر الواقع.

كما أن التوازنات بين عناصر شرعية النظام بدأت هي الأخرى بالتخلخل، وأصبحت المؤاءمة بين التقاليد القبلية والتفسيرات المتزمتة للدين، ونفوذ المؤسسة الدينية، وسلطة العائلة، وثروة النفط، عملية غاية في الصعوبة، إن لم تكن مستحيلة. فهناك الثروة والغِنى الذي فاجأ الجميع بتبعاته، وبروز مراكز مدنية حديثة على حساب البنيان القبلي والتجمّعات القديمة، وتعاظم الدور التجاري للطبقة الوسطى، وعملية تحديث مؤسسة الجيش. ومن جهة أخرى، تعشعش ثقافة وتقاليد ومناهج تعليمية وتربوية بائسة، تقتات من خارج العصر[٣٢].

وعلى الصعيد السياسي، فإن النماذج شبه الديمقراطية، من مجالس برلمانية، وصحافة حرة، في الكويت والبحرين وبعض أقطار الوطن العربي، أصبحت محطّ أنظار المثقفين السعوديين. وكانت تطورات الأحداث في نهاية الستينيات قد كشفت عن وجود تنظيمات سياسية قومية ووطنية، مدنية وعسكرية في البلاد، أُمكن احتواؤها، والقبض على أعضائها والزجّ بهم في السجون. ولكن تلك الأحداث لفتت إلى إمكانية بروز تنظيمات سياسية مماثلة في المستقبل.

وعلى صعيد القبيلة، العنصر الثاني في دعائم مشروعية النظام، فإنها في ظل ضعف التشكيلات الاجتماعية وهيمنة الطابع الريعي على الأنشطة الاقتصادية للدولة، وغياب الهياكل الاجتماعية البديلة، وعدم تجذّر مفهوم المواطنة والهوية الجامعة، بقيت اعتبارياً الحصن الوحيد، الذي يلجأ إليه أفراد المجتمع للتعبير عن هويتهم. وأسهمت مؤسسات النظام بتعزيز حضور القبيلة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، استمر الحرس الوطني، على الرغم من تزويده بالمعدات العسكرية الحديثة، وإرسال منتسبيه في بعثات ودورات عسكرية إلى الجامعات والمعاهد والكليات العسكرية في الخارج، تُدار ألويته وكتائبه، كما كانت في السابق، منذ تأسيسه، بهيكلية قبلية. وبقي تنظيمه مستمراً، كما كان منذ البداية، بسياقات الانتماء إلى القبيلة. فشيخ القبيلة هو آمر اللواء، وبعد وفاته يتولّى ابنه الأكبر القيادة كوريث شرعي له. وجلّ ما حدث من تطوير وتحديث لم يتجاوز في جوهره تحديث التخلّف.

---

(٣٢) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٣١.

الشيء المنطقي لتجاوز حال الانفصام هذه هو أن تتطور أو تتبدل العناصر التي يستمد منها النظام مشروعيته، بما فيها المحتوى الأيديولوجي والتركيبة القبلية. ومن دون اللجوء إلى إحداث عملية جراحية دقيقة في بُنية النظام ينتج منها إحداث تبدلات رئيسة وجوهرية في البُنية الفكرية والاجتماعية والاقتصادية السعودية، فإن أزمة الدولة سوف تستمر إلى ما لا نهاية. ويجب أن ينبثق عن هذه العملية الالتزام بتبنّي سياسة وطنية مستقلة تُعيد الاعتبار إلى مفهوم المواطنة، وتوسع من دائرة المشاركة الشعبية في صناعة القرار، ومن غير تحقيق ذلك ستبقى الأوضاع في الداخل مهزوزة وغير مستقرّة. ولا مناص من إعادة النظر في تحالفات النظام مع التيارات السياسية السلفية التي أتيح لها منذ بداية الخميسينات في أثناء مواجهة التيارات القومية واليسارية، أن تمارس دوراً تكفيرياً وتخريبياً في مواجهة الحداثة والعصرنة، ومن دون بناء المؤسسات الحديثة، وعصرنة الدولة ومشاركة أبناء الوطن في بناء مستقبله وأقداره، سيبقى المعبد باستمرار، مهدداً بالانهيار على من فيه.

تعقيب

باقر النجار[*]

ـ ١ ـ

أودّ أن أشير في البدء إلى القيمة العلمية للورقة المعروضة أمامكم والمقدمة من د. يوسف مكي، وهي ورقة على درجة كبيرة من الأهمية، وتحاول أن تؤصّل لموضوع ندرت فيه الأدبيات والدراسات الجادة. فرغم أن الموضوع، ونقصد هنا، القبيلة والدولة، قد تمّت مناقشته في الكثير من المواقع (المجتمعات) العربية، إلا أن الدراسة المقدمة من د. يوسف تمثل إضافة نوعية مهمة في مجالها. وقد عالج الكاتب الموضوع معالجة علمية وموضوعية خلت من تلك الانفعالية السياسية والأيديولوجية التي طالما طغت على المناقشات العربية في ما يتعلق بموضوع الدولة والقبيلة والطائفة.

ـ ٢ ـ

ونوجز هنا ملاحظاتنا ومقارباتنا للموضوع ذاته في النقاط التالية:

١ ـ قد لا اختلف مع الكاتب في حقيقة أن تأسيس الدولة القطرية في المنطقة العربية قد جاء مع التمدّد الغربي والتغلغل الاستعماري في المنطقة العربية، إلا أنه، أي بناء الدولة القطرية، هو حالة سياسية فرضتها، باعتقادي، ليس هذا التغلغل «الإمبريالي» فحسب، وإنما فرضتها طبيعة الأنماط

(*) أستاذ علم الاجتماع، جامعة البحرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات العامة.

الاقتصادية والسياسية الجديدة التي بات العالم يخضع لها مع أول تمدّد للاقتصاديات الرأسمالية خارج إطار القارة الأوروبية. وهي حالة قد خضعت لها كل شعوب العالم، بما فيها القارة الأوروبية. ويبقى التساؤل في أن نكون كمجتمعات وكقوى وأفراد قادرين على التعاطي الخلاق مع الحالة السياسية ـ القطرية الجديدة، بحيث نكون قادرين على إعادة إنتاج كل هذه المعطيات الجديدة بالصورة التي تسمح لنا، وبصورة أكبر من التكيّف مع المعطيات المحيطة، وبالتالي النهوض بالمجتمع والدولة في أوطاننا العربية. لقد تكيّفت الكثير من المجتمعات في قارات العالم الثالث الثلاث مع «التقسيم الاستعماري»، وخرجت منه بجروح أقل وانطلقت من حالته إلى وضع أفضل، وهي الحالة التي لم توظّفها الدولة القطرية العربية، كما هي، في الكثير من المواقع في العالم. لقد قسّم الاستعمار مجتمعات كثيرة في شرق آسيا، منها الأمة المالاوية، واستطاعت هذه الأمم أن تعيد بناء نفسها في الحدود التي نشأت فيها حالتها الجديدة، بشكل خلاق ومثمر، كما هي حالتا ماليزيا وسنغافورا، وحالات كوريا الجنوبية والهند الشرقية. . وغيرها.

٢ ـ لن أذهب في نقاش القول الشائع إلى أن الدولة السعودية قد قامت على تحالف البيت السعودي مع العقيدة الوهابية، وإنما أذهب إلى القول إن الدين الإسلامي لم يشكّل عنصر الشرعية الأساسي في شرعية الدولة السعودية فحسب، وإنما هي حالة تشمل جلّ، إن لم يكن كل البلدان العربية. ونتيجة لذلك، فهو، أي الدين الإسلامي، قد جاء في دساتير كل البلدان العربية، باستثناء الحالة اللبنانية لأسبابها الخاصة، دين الدولة، والمصدر أو المصدر الرئيسي لكل تشريعاتها. وعلى الرغم من أن الدين هو الذي مثّل شرعية هذه الدول، إلا أن منه جاء نقض هذه الشرعية، فتنامي قوة الإسلام السياسي المعارض مثّل أحد أهم مداخل الطعن في شرعية النخبات السياسية الحاكمة في الدولة العربية. فالدين الرسمي الذي احتضنته واحتفت به الدولة العربية في مواجهة الدين الشعبي، لم تخرج معه الدول العربية إلا بالكثير من الويلات. فالحركة السلفية التي احتضنتها الدولة السعودية من تحت عباءتها جاءت أحد أكثر التنظيمات الاسلاموية دموية، وتبنياً للعنف في التاريخ المعاصر. فالقاعدة التي تبنّت الفكر السلفي ذاته الذي تقوم عليه الشرعية، مثّل في «إسلامه» مدخلاً آخر إلى الخروج على الشرعية الدينية للنظام، كما وظّفت من الناحية الأخرى القبيلة فضاء مهماً لرفد شرعيتها في هذه المعارضة.

بمعنى آخر، إن إحدى أهم المشكلات التي باتت تواجه الدولة العربية في السعودية، كما هي في المجتمعات العربية الأخرى، والتي يشكّل فيها الاهتمام بالدين مدخلاً مهماً في العلاقة مع المجتمع، هي أن الدين في إطار ممارساته الطقوسية والتفسيرات الجديدة والقديمة التي باتت تخلع عليه، وبسبب الجماعات الجديدة المنفلتة منه، قد أصبح يشكّل عبئاً على الدولة في مشروعها بناء الدولة الحديثة، بل إن تلكؤات الدولة العربية في عملية البناء هذه، طالما فُسّرت هنا في الإطار الديني الرسمي.

٣ ـ إن العربية السعودية، كما هي كل بلدان مجلس التعاون الخليجي، ونتيجة لسرعة وتيرة التغيّرات الاقتصادية التي جاءت إلى المنطقة خلال العقدين أو الثلاثة الماضيين، ونتيجة لضخامة مشروعات تشييد بنيتها الأساسية، وتنوّع مصفوفة خدماتها الاجتماعية، فإنها قد انتقلت من كونها مجتمعات القبيلة/ الدولة إلى حالة أبعد من ذلك؛ إلى حالة تقترب فيها من مجتمع الدولة من حيث ضخامة أجهزته، وتعدّد اختصاصاته التي يقوم بأدائها، إلا أنها من حيث بناؤها المعرفي، ومن حيث العملية التي يتم في إطارها صناعة القرار، فإنها لا تقارب المفهوم الذي تعمل في إطاره الدولة الحديثة. فحلول الكثير من مشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع، كما هو اتخاذ القرارات الاستراتيجية والصعبة ذات العلاقة بالداخل والخارج، طالما تمّت خارج إطار الدولة في هياكلها الرسمية القائمة. فالقبيلة المالكة للقرار مثّلت البديل من الدولة، في إطارها تتم عملية اتخاذ القرارات المهمة، الأمر الذي لا ننفي انعكاساته المعطّلة لأية محاولات مهمة في تأسيس الدولة الحديثة.

٤ ـ لا تمثل القبيلة عنصر الشرعية ذاته، إلا في إطار مؤسسات الحكم التي تستمد جزءاً من شرعيتها التقليدية القائمة على طبيعة تحالفاتها القبلية، وهو تحالف يتجاوز فيها النظام، أي نظام كان، جزءاً من إشكالية شرعيته السياسية. وتاريخياً، فإن كسب القبائل لا يتم إلا في قدرة الحاكم على توزيع المنافع والمغانم على القبائل. وهي مغانم تتراوح من حيث حجمها وطبيعتها من قبيلة إلى أخرى، وفق قربها أو بعدها من النظام، ووفق قدراتها الداعمة له. ويتم توزيع المنافع والمغانم بمفهومها القديم (الشرهات)، أو بمفهومها الحديث، كالإعانات المالية المباشرة وغير المباشرة، وتوزيع الأراضي، وإرساء المناقصات، وتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة، التعليمية، والصحية، والبيوت الإسكانية، والتوظيف،

والترقي .... وغيرها، وهي مداخل مهمة في نسج التحالفات أو فضّها، وفي تحصيل الدعم للدولة أو أشخاصها أو فروع منها أو خارجة عنها. من هنا، تنزع بعض الفروع المنشقّة أو الخارجة عن مؤسسات الحكم إلى تحصيل دعم قبائل بعينها في مقابل عوائد مباشرة أو وفق وعد بمنافع قادمة.

ـ ٣ ـ

أما المسألة الأخرى ذات العلاقة بالنقاش الدائر حول القبيلة والقبائلية في منطقة الخليج، فهي أن القبيلة في أطرها السياسية: الجغرافية الاقتصادية القديمة، لم تعُد قائمة، وإنما جاءت عليها عوامل التغيّر، لِتُغيّر بالتالي من حالتها الاستقلالية: الاقتصادية والسياسية، ولتدمجها في مشاريع الدولة وبنائها الرسمي. فلم تعُد القبيلة قادرة على أداء وظائفها التقليدية التي عُرفت بها، وقد أصاب سلطتها على أفرادها قدراً مهماً من التغيير، بل يمكن القول إن حالة التمرّد قد أصابتها أو أصابت بعضاً من أفراد أجيالها الجدد، وهي قد تمثل حالة من حالات عدم التكيّف مع الأنماط والعلاقات الجديدة، القائمة في الأطر القبلية الداخلية من ناحية، وفي العلاقة بالسلطة المركزية من ناحية أخرى. ويعكس ذلك حالة التمرّد للكثير من أفراد القبائل بشكله الرمزي أو الواقعي على السلطة المتمثلة في الدولة. كما يعكس تحوّل الكثير من أفراد القبائل من جماعات نصيرة وداعمة للدولة إلى جماعات معارضة لها، بل ومهددة لها، كما في الحالتين الكويتية والسعودية. وقد مثّل انخراط الكثير من العناصر القبلية ضمن أطر الجماعات السلفية المتخذة من العنف سبيلا إلى التغيير و«الأسلمة والإصلاح»، وتحديداً ضمن جماعات القاعدة المعارضة في «جزيرة العرب»، أحد أشكال هذه المعارضة التي شكّل شباب القبائل المهمّشة والمحبطة أهم عناصرها.

وقد لاحظنا بشكل واضح امتناع بعض أفراد هذه القبائل من العاملين في الجهاز الأمني، في بعض بلدان المنطقة، عن القيام بالإجراءات الأمنية ضد أفراد من القبيلة ذاتها، أو ضد القبيلة عند تبنّيها لمواقف معارضة للدولة، كما حدث مؤخراً في الكويت.

وقد تشعر بعض القبائل أو أفرادها بقدر من التهميش والتميز والإقصاء، في ما يتعلق بحجم حصصها من منافع الدولة، وهو الأمر الذي يدفعها إلى أن تشكّل على الدوام وقود أية حركة سياسية معارضة للدولة. بمعنى آخر، إن

القبيلة، ولأسباب جاءت بها التغيّرات الكبيرة والعظيمة التي ضربت المنطقة، كما هي في صغر حصصها من المنافع والقوة، أو غيرها من الأسباب، تجعل منها بيئة سياسية معبأة بالطبيعة ضد الدولة أو رموزها القيادية أو ضد كل ما يمثلها من رموز مادية أو معنوية.

ولا بد من الالتفات هنا إلى حقيقة أن صراعات القوة بين الأطراف المختلفة داخل مؤسسات الحكم في المنطقة، قد دفعت نحو توظيف التضامنيات التقليدية: القبلية والمذهبية، في صراعاتها السياسية، بل إن هذا التوظيف قد أعاد إحياء القيم الطائفية والقبلية في الأطر المادية التي هي في غاية الحداثة، كما أن قوى المعارضة السياسية في المنطقة، ولأسباب متعلقة بضعف التيارات القومية والاشتراكية واليسار وجنينية تشكّل التيارات الليبرالية الجديدة، باتت تأتي من هاتين التضامنيتين: القبلية والمذهبية، وإن اندراج القوى الأخرى بينها: كالقومية واليسارية، لا يعبّر إلا عن قوة الأولى وضعف الثانية. ويمكن القول إن القوة التأثيرية التي باتت عليها هاتان التضامنيتان، ولربما قدرتهما على تحقيق حاجات أفرادهما المعيشية، يجعل منهما مؤسستين تبدوان في الكثير من الأحيان فوق مؤسسة الدولة أو خارجتين عليها.

وقد جاءت هذه القوى الجديدة: المذهبية والقبلية، لتضعف من الدور التاريخي الذي أدّته قوى المجتمع المدني في المنطقة في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ولتعيق إعادة إحياء قيمها الطائفية والقبلية أية إمكانية حقيقية لتشكّل قيم متسقة للطبقة الوسطى الجديدة في المنطقة.

* * *

وفي الختام، فإنه لا يسعني إلا أن أشكر د. يوسف مكّي على ورقته القيّمة والمثيرة للأفكار والتساؤل، ولمركز دراسات الوحدة العربية تنظيمه لهذه الندوة المهمة.

المناقشات

١ ـ عصام نعمان

تساءل الأخ د. وجيه كوثراني عن أسباب الطائفية، وحسبتُ أنه سيقوم بتعدادها وتحليلها وصولاً إلى اقتراح مخرج منها، أي من الطائفية ونظامها، ولكنه لم يفعل، على الأقل في حديثه. كما قامت د. فاديا بالأمر نفسه، وقد توسّعت في تحليل الأحداث، وكان تحليلها موفقاً، وانتهت إلى اقتراح مخرج، ولا أقول حلاً، وهو في اعتماد قانون ديمقراطي للانتخابات من شأنه تفكيك الطوائف والطائفية.

الحقيقة أن شعارات ومطالب الديمقراطية وإلغاء الطائفية والعلمانية وحكم القانون والتنمية المتوازنة؛ كل هذه الشعارات والمطالب لا يمكن تحقيقها إلا في إطار الدولة، والحال أن لا دولة في لبنان، بل إن ما عندنا في الواقع هو نظام بمعنى آلية (Mcanisme)، لتقاسم المصالح والسلطة والمغانم بين أركان الشبكة السياسية، أو الشبكة الحاكمة (Worknet)، وهي شبكة، وليست طبقة حاكمة، قوامها متزعمون، وليس زعماء بالضرورة؛ متزعمون في الطوائف، ورجال أعمال وأموال، ونافذون في قوى الأمن. هذا هو الواقع، فلا يمكن تحقيق شيء بوجود هذا النظام الطائفي المركنتيلي الفاسد. كيف المخرج؟ أوافق د. فاديا على مسألة قانون مدني على أساس قانون انتخاب ديمقراطي، وأزيد أن يكون قائماً على التمثيل النسبي، وعلى أساس أن يكون لبنان كله دائرة انتخابية واحدة، بحيث يكون للقانون دور في لملمة اللبنانيين المتشرذمين.

وقد خُيّل إليّ أن د. فاديا تحسّرت على تجربة الحركة الوطنية، نعم، لأنها كانت جبهة من القوى الديمقراطية الوطنية الحيّة خارج الإطار الطائفي، ماتت أو أخفقت بسبب رئيسي، هو الحرب الإسرائيلية العدوانية على لبنان سنة

١٩٨٢، ونحن الآن بصدد إحياء تجربة جديدة من خلال الحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي. المهم أن التحدّي الأساسي هو بناء دولة مدنية ديمقراطية كي نستطيع من خلالها أن نطبق كل هذه المتطلبات التي ترسي قواعد دولة ديمقراطية عصرية، وقد تحدث عنها كثيرون في ندوات البارحة واليوم. هذا هو التحدّي الأساسي، من خلال قيام حركة وطنية ديمقراطية تقوم بأمر أساسي هو المقاومة المدنية. لدينا مقاومة ميدانية في لبنان، ولحسن الحظ أنها أفضل تجربة في المقاومة، أكاد أقول منذ عهد الرسول، ولكنها لا تقوم بأي دور على الصعيد الاجتماعي. ثمة حاجة إلى مقاومة مدنية، ليس فقط رديفة، ولكن من شأنها أن تدفع المقاومة الميدانية إلى أن تكون مقاومة وطنية، وبصريح العبارة مؤلفة من جميع شرائح المجتمع اللبناني، فلا يكون لها يوم واحد.

ولن أعلق على ما قاله الأخ د. يوسف مكي، لأنني أوافق على كل هذا السرد والتحليل لتاريخ التجربة السعودية الذي أورده، لكن كان بودّي أن أعلّق على دور حديث أو مستحدث للمملكة بالتعاون مع سورية من خلال ما يُسمّى معادلة الـ «س ـ س»، في إيجاد مخرج، وربما تسوية، للأزمة اللبنانية القائمة، لكن بعد أن حدث ما حدث في نيويورك، يبدو أن الأمريكيين أجهزوا على معادلة «س ـ س»، وأقاموا معادلة جديدة هي معادلة «أ ـ ح»، يعني «أح» (اللبناني عندما يشعر بالبرد يقول «أح»)، أي معادلة أمريكا ـ الحريري. سنشعر بالبرد من الآن فصاعداً على ما أعتقد. لا أعرف كثيراً عن المعادلة الجديدة، وإلا لكنت قمتُ بنقدها، وأجبته عن سؤال معارض «أكلِك منين يا بطّة؟».

٢ ـ عبد الوهاب الأفندي

هناك فكرة طاغية تتخلّل معظم الأوراق والمداخلات خلال هذه الندوة، تتجه إلى تأكيد الخصوصية العربية في مقابل ما يوصف بأنه الأوضاع المتطورة والمختلفة نوعياً في الغرب والدول الصناعية. وقد أشرتُ في مداخلات سابقة إلى خطأ هذا التوجه. وفي هذا الإطار، فإن ما وصفه د. كوثراني (عن البستاني) عن فهم لدور النائب بأنه مسؤول عن شؤون ناحيته حتى الخاصة منها، لا يختلف في شيء عن دور النائب في النظام البرلماني البريطاني. فكل نائب يقيم في دائرته ما يُسمّى بـ «العيادة» بصورة ذاتية، أحياناً كل أسبوع، يستقبل فيها طالبي الحاجات من ناحيته، ويسمع كل مشاكلهم، ويتوسط لدى المسؤولين فيها.

في إطار آخر، فإن حديث د. وحيد عبد المجيد دعماً لمقولة د. عبد الإله بلقزيز حول ترييف المدن، يذكر سجالات دارت في الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن الماضي، حول هجرات «المتريّفين»، من جنوب أوروبا، ومن الزنوج النازحين من الجنوب إلى الشمال، وتأثير ذلك في التركيبة السياسية والثقافية في أمريكا، فنحن إذن لسنا بدعاً من الناس في كل هذه الأمور.

وفي ما يتعلق بمصطلح «المواطن»، أشير هنا إلى مقولة المستشرق البريطاني المعروف برنارد لويس، يؤكد فيها أن لفظة «مواطن» (Citizen)، لا يوجد مقابلَ لها في اللغات الإسلامية من عربية وفارسية وتركية، والكلمة المستخدمة لا تزيد على معنى «شريك في الوطن»، بخلاف تعبير (Citizen)، وأصوله الرومانية الإغريقية ومدلولاته القانونية. وهذا يؤكد أن الإسلام لا يعترف بالمواطنة. وكان قد روي على هذا الطرح أن الإسلام لم يكن يحتاج إلى لفظة «مواطن»، لأن مجرد تعبير «مسلم»، كان يكفي للعضوية الكاملة في الحماية السياسية، أي الأمة. وبخلاف مفهوم المواطنة التقليدي عند الرومان والإغريق، حيث تكتسب بالميلاد أو المنح من قبل السلطة، فإن السلطة السياسية الإسلامية، لم تكن تمتلك سلطة منح أو سحب العضوية في الجماعة، وإنما يصبح الشخص عضواً كامل العضوية في الجماعة، مثله مثل الخليفة بمجرد النطق بالشهادتين، وإنما نشأت مشكلة المواطنة الحديثة بعد تغيير شكل الجماعة من الأمة الإسلامية إلى الدولة القُطرية الحديثة.

٣ ـ أحمد حلواني

يدخل بحث د. وجيه كوثراني الموثَّق والشفّاف في إطار العلاقة المتبادلة بين الدولة وجوارها، أو التأثيرات الخارجية الإقليمية والدولية، وهو ما ذكره د. كوثراني، وأكدته د. فاديا كيوان. لقد شكّل لبنان في مراحل الاستقلال الأولى نموذجاً مبشّراً بمشروع دولة وطنية ديمقراطية جاذبة وغنية بحرية التعبير والنشاط الثقافي والسياسي الحزبي، إضافة إلى الحرية والإخاء الديني على تعدّديته.

هناك جانب آخر لا بد من الحديث فيه، وأنا السوري اللبناني أيضاً، هو أن الدخول السوري إلى لبنان جاء لمنع تدخل آخر هو التدخل الإسرائيلي الذي يشكّل، كما تعرفون، شوكة في الجسم العربي، سواء لدول المحيط أو للأقطار العربية وأقطار المنطقة كلها.

هذا الأمر، وهذا الفشل في أنظمة بعض البلدان العربية، والانهيارات التي نشهدها، التي بدأت بفشل دولة الجمهورية العربية المتحدة، وبإقليميها السوري والمصري، يدعو إلى تأكيد أهمية تأمين مظلة عربية قوية حامية من الفشل. لذلك أدعو المشاركين في الندوة إلى مطالبة مؤتمر القمة العربية بالإسراع في مشروع تطوير وتقوية ميثاق جامعة الدول العربية، وسرعة إصداره من دون تأجيل، كما حدث في المؤتمر الاستثنائي الأخير في سرت في ليبيا، بمزيد من الأسف.

٤ ـ عمرو حمزاوي

حين النظر في وطننا العربي إلى العلاقة بين الدولة الوطنية ومؤسساتها من جهة، والسلطات الأهلية الوسيطة من جهة ثانية، يتبادر إلى الذهن مقارنات كثيرة بين إخفاق الدولة الوطنية في إدارة علاقتها بالسلطات الأهلية الوسيطة لدينا ونجاحها في سياقات مجتمعية مشابهة في مناطق أخرى. واحدة من هذه المقارنات الممكنة تتعلق بمدى حضور أو غياب تقاليد مؤسسية واضحة تحدد للدولة مجال فعلها، وللسلطات الوسيطة مجالات فعلها، وتربط بينها بخيط وظيفي محدد المعالم. السؤال، إذا، هو: هل تغيب مثل هذه التقاليد المؤسسية عن الحالات العربية، والحالة اللبنانية تحديداً، بينما تحضر في حالات أخرى (معظمها يقع في القارة الأوروبية)، وهل في غيابها أحد أسباب تعثر العلاقة بين الدولة والسلطات الوسيطة في لبنان؟ ويرتبط بذلك، وبالنظر إلى الفترة ما بين لحظات التأسيس للجمهورية اللبنانية وبدء الحرب الأهلية في العام ١٩٧٥، التساؤل عن مدى وجود تقاليد وضوابط مؤسسية تنظم العلاقة بين الدولة والسلطات الوسيطة في لحظات ماضية، ومدى إمكانية إعادة تأسيسها اليوم، وأي سياق مجتمعي وسياسي وثقافي يمكن أن يشجع على ذلك؟

٥ ـ إبتسام الكتبي

ينصبّ تعليقي على ورقة د. يوسف، في مسألة القبيلة. فالحقيقة أن القبيلة كانت وسيطاً، وربما بحكم التعدد القبلي في السعودية، وفي عموم منطقة الخليج، ضعُف دور القبيلة بحكم تحول الدولة إلى دولة ريعية، وبحكم حصول الأسر الحاكمة على مورد أتاح لها استقلالاً تاماً عن مجتمعاتها. وهذا ما أضعف دور القبيلة كوسيط، إلا أنه، على حدّ علمي، ما زالت الزبائنية في السعودية

قائمة، إذ ما زال هذا الوسيط يعمل في التوسط لخدمات من أجل الحصول على وظائف وما شابه. وحتى بالرغم من أن التطور السياسي في الكويت هو أكبر من باقي بلدان الخليج، فإن القبيلة ما زالت حاضرة، وما زالت الانتخابات الفرعية قائمة في الانتخابات الكويتية، لكن قد لا تكون بتلك القوة كما في الإمارات، لأن تركيبة النظام الحاكم هناك قائمة على تركيبة إقصائية، وما زالت الأسرة الحاكمة موجودة في الحكم، وتتوارث هذا الحكم. وهناك قبائل أكثر التصاقاً من غيرها بالأسرة الحاكمة، وبالتالي فإن الحظوظ من المناصب والخدمات تتعلق بمدى هذا القرب أو البعد، لأن المجتمع المدني ضعيف، والمؤسسات الوسيطة غائبة، وكذلك قنوات التعبير. ولا بدّ من القول إن هناك انسداداً في مجتمعات الخليج، حول من يكون القادر على توصيل مطالب البشر.

أما بالنسبة إلى الدولة السعودية، فهي مأزومة لأن إدارتها للمجتمع قائمة على إدارة إقصائية، بما في ذلك من تهميش مناطقي ومذهبي، أي تفرّد الوسط مقابل تهميش الجنوب والشمال والمنطقة الشرقية. أنا أتصور أنها ليست مسألة شرعية، بل إن المواطَنة غير المتساوية في المنطقة هي ما سيؤدي إلى حدوث أزمة في هذا المجتمع قد تهدد بهذا الانفجار.

٦ ـ عبد الجليل المرهون

تتبدّى إحدى إشكاليات الحديث عن «الوسائط» الطائفية في الدولة العربية، في الخلط المعرفي بين البنية والنزعة.

الطائفة هي تجلٍ ثقافي ـ اجتماعي، في حين إن الطائفية هي نزوع متضخم نحو طائفة محدّدة، تواكبه نظرة دونية أو استعدائية نحو الطوائف الأخرى. والطائفية بهذا المعنى هي ظاهرة اجتماعية مستندة إلى ادعاء ديني أو متسترة به.

ليس ثمة مشكلة في التعبير عن الخصوصيات الدينية أو الدينية ـ الاجتماعية، الخاصة بأية طائفة من الطوائف، بيد أن المشكلة تكمن في الطائفية بما هي نزوع نحو تأكيد الاستثناء على حساب المشترك، أو لنقل القواسم المشتركة، بما يقود إلى نوع من التشظّي الأهلي، ونسف الوحدة الوطنية، أو تفتيت الأمة، بما هي كيان قومي أو ديني، أو قومي ـ ديني متحد.

إن المطلوب هو التشديد من قبل النخبة على القواسم المشتركة الدينية والقومية، والعمل على جعل التعايش ثقافة يومية في حياة أبناء الأمة.

وما لم يجر العمل على وقف طوفان الانفجار الراهن للأحاسيس المذهبية الجانحة، والمتمادية في الغلو، فإن البديل هو تشظٍ اجتماعي وسياسي كبير، سوف يشكل قاعدة متقدمة لمزيد من الانكساف للأمن القومي العربي، واستتباعاً للوجود القومي.

إن خطر النزاعات الطائفية الجانحة تشكّل اليوم خطراً أكثر شدة وعمقاً من التوجهات القبلية والجهوية، وعلى المثقفين العرب تحمّل مسؤولياتهم، كلّ من موقعه.

٧ ـ مصطفى كامل السيد

كنت أودّ لو فصّل د. يوسف مكي الدور الذي تقوم به قوى اجتماعية وسياسية جديدة في العربية السعودية لمقاومة الطابع القبلي للنظام السعودي. أقصد بذلك طبقة متوسطة من المتعلّمين وجماعات حقوق الإنسان التي لها أنصار كثيرون بين أساتذة الجامعات، وكذلك بعض المنتديات الثقافية التي برز دورها كثيراً.

ما هو مدى فعالية هذا الدور؟ وإلى أي حدّ نجح البرنامج التحديثي للملك عبد الله في تحجيم المؤسسات التقليدية في المملكة، وخصوصاً المؤسسة الدينية التي يبدو أنها اعترضت على مشروعه بإقامة جامعة الملك عبد الله للعلم والتكنولوجيا التي يوجد فيها اختلاط مفتوح بين العلماء رجالاً ونساءً.

هناك ملاحظة سريعة على ما ذكره د. أحمد الحلواني. ليس صحيحاً أن الباحثين المصريين لم يدرسوا تجربة الجمهورية العربية المتحدة. إنني أنتمي شخصياً إلى فريق من الباحثين درس هذه التجربة، ولي فصل منشور في كتاب باللغة الإنكليزية عن هذه التجربة، وأطمئنه إلى أني ألقيت باللوم في فشل هذه التجربة على القيادة المصرية في ذلك الوقت.

٨ ـ وجيه كوثراني (يردّ)

أسئلة أ. جميل كلها مهمة، لكن هناك سؤال خصّني به هو حول تفاقم مشكلة الطائفية في البلدان العربية، وأعطى نموذجين: لبنان ومصر. أين المشكلة الأساسية أو الجرح الأساسي؟ برأيي ثمة مدخلان: واحد يتناول السياسات الحكومية تجاه المجتمع ككل، هل هي عادلة؟ هل حققت فعلاً

مساواة؟ هل حققت تنمية اجتماعية واقتصادية؟ تنمية بكل أبعادها؟ وهذا موضوع كلاسيكي ودائماً ما يُطرَح. الموضوع الذي هو برأيي أكثر أهمية، ويجعل الطائفية ظاهرة متفاقمة وخطيرة، وخاصة حيال المسيحيين والمذاهب الإسلامية في ما بينها، هو هذا المدّ الديني الجديد الملتبس بين اتجاه ديمقراطي إسلامي، يعني يمكن أن يُفرز حزباً إسلامياً ديمقراطياً على غرار حزب العدالة والتنمية في تركيا، أو أن يُفرز، وهذه ظاهرة نعيشها، جماعات راديكالية تكفيرية يصل تكفيرها إلى الحدّ الأقصى، لا فقط عبر تكفير المسيحيين وقتلهم وحلّ سفك دمهم، بل حلّ سفك دماء بعضهم بعضاً، كما حدث في الجزائر سابقاً في التسعينيات، وكما يحدث الآن في العراق؛ فهذا برأيي موضوع يدخل في السياسة من بابها العريض، لكن يدخل من باب الثقافة الدينية، أي ثقافة دينية تتجه نحوها المجتمعات الإسلامية، وهذا شأن يخصّ رجال الدين والمؤسسات الدينية والمثقفين. . . هذه الظاهرة الدينية الجديدة خطيرة، وتشكّل تحدياً تكون الاستجابة له على هذه الطريقة. إن مخاوف المسيحيين مشروعة ومبرّرة، ليس من قبل السياسات الحكومية الخاطئة وغير العادلة، لكن إلى أين يذهب المجتمع الإسلامي في تمثّله للإسلام الجديد اليوم؟ هذا سؤال مركزي ويحتاج فعلاً إلى ندوة نتطارح فيها هذا الموضوع.

إنني أعلم دائماً أن د. عصام نعمان يبحث في نقده عن أسباب نعدّدها، فهذا منهج شكلاني في تعداد الأسباب، وأنا لا أتبنّى هذا المنهج في تعداد الأسباب: أسباب اجتماعية، اقتصادية، ثقافية. . . هذا منهج غير صالح لفهم الأسباب، بل المنهج البديل هو منهج متابعة الدينامية الاجتماعية والتاريخية للظاهرة، والمنهج الظاهراتي هو الأصلح، ويبدو أن د. عصام لم يتابع ما قلتُه، ولم يقرأ هذه الورقة، فقال إنه لم يتمّ التحدّث عن الأسباب. أما مشاريع الحلول، فما أكثرها في الكتب، وقد أشارت د. فاديا إلى بعضها. المشكلة ليست في اقتراح الحلول أو برامج الإصلاح، ومن يحمل هذه البرامج؟ هذه هي المعضلة الأساسية في لبنان. فالقادرون على حمل هذه البرامج الإصلاحية مهمّشون على مستوى السلطة، لا ناقة لهم ولا جمل في الموضوع، بل إنهم مهتمّون بها فقط، لكن مداخل السلطة والتأثير مقفلة.

السؤال الذي طرحه الزميل عمرو حمزاوي على درجة كبيرة من الأهمية، وقد ألمحت إليه في سياق الورقة، فأنا برأيي أن الضوابط بين سلطات الهيئات

الوسيطة ـ الأهلية والدولة، كان يسير نحوها الوضع اللبناني قبل سنة ١٩٧٥. فعلاً، لقد حاولت السياسة الشهابية في المرحلة الشهابية والمرحلة اللاحقة، أن توازن ما بين السلطات الأهلية، وأخذت مثلاً على ذلك المجالس الملّية، ومشيخة العقل عند الدروز، والبطريركية المارونية، والإفتاء عند الطائفة السنّية، والمجلس الأعلى للشيعة. لقد أقامت السياسة الشهابية، إذن، آنذاك علاقة متوازنة حداً، لا على حساب الدولة، بل لصيغة متوازنة تعطي لهذه المجالس الملّية شيئاً من السططات الأهلية الشبيهة بسلطات اللوبي أو سلطات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والخيرية. وبموازاة هذا الازدهار في المجالس الأهلية، وفي الجمعيات الأهلية، نما مجتمع مدني علماني، أشارت إليه د. فاديا، يعني جمعيات مدنية علمانية كان لها تأثيرها الكبير، من أندية ثقافية وجمعيات خيرية، وكذلك الحركة الاجتماعية للمطران حداد، إلا أن الحرب الأهلية خلقت انكساراً في هذا المسار التاريخي، وهذا الانكسار كان يأخذ تدريجياً طريقاً متدهوراً، ولم يتوقف هذا الانكسار حتى اليوم، والتدهور ما زال حاصلاً حتى اليوم.

٩ ـ يوسف مكّي (يردّ)

يبدو أن ثمة أمراً متعلقاً بالأطراف والمركز، فلبنان حاضر في الوجدان ومعظم الأسئلة متعلقة بلبنان، وأنا أعتقد أن د. ابتسام قالت كلاماً أتفق معها فيه من دون مشكلة، وقلتُ إن ثمة صعوداً ونزولاً، ولم أنفِ دور القبيلة، لكنني قلتُ إن تأثيرها الاقتصادي تضعضع، وبعض الزملاء هنا يظنون أن الجزيرة كلها مليئة بالقبائل، فالحجاز لا قبائل فيه، بل معظمهم أناس جاؤوا للحجّ وأقاموا في مكّة والمدينة أو جدّة كأفراد، وتشكّلت الآن مدينة كبرى في المملكة هي المدينة الثانية بعد الرياض، وهي لم تُقَم على أساس قبلي، بل فيها جنسيات: حارة جاوية، حارة صومالية، حارة التكارنة؛ كل جهة تأتي من جالية لها حضور في جدّة ليس على أساس قبلي. في المنطقة الشرقية لا قبائل، أنا من المنطقة الشرقية، ولا أنتمي إلى قبيلة، وغالبية السكّان لا ينتمون إلى قبائل، وفي أحسن الحالات إذا بحثت ترجع إلى تميم أو إلى ربيعة، لكن لا أحد فينا يعرف إن كان ينتمي إلى قيس أو تميم، والأمر غير مطروح نهائياً. ثمة شيء من المناطقية بالطبع، فإذا أتى وزير من الحجاز يأتي الموظّفون من الحجاز، والأمر نفسه إذا أتى من نجد أو حتى من إحدى القرى. إن هذه

المناطق في بنيتها النفسية والسوسيولوجية، بالتأكيد مركّبة تركيبة قبلية، سمِّها ما تشاء، لكن نمط العلاقات هو نفسه المستخدم في المجتمعات القبلية.

وثمة من سأل عن حركة المعارضة واستجابة النظام والمؤسسة الدينية، أنا أعتقد أن النظام مارس براغماتية ونجح فيها، فكان مع الدينيين يأخذ حصة ويعطيهم حصة، رافضاً الخضوع لهم. من كان يصدّق أنه بعد حادثة جهيمان تُغلق كل صالونات النساء، ويعاد الاعتبار إلى هيئة الأمر؟

الفصل السادس

أزمة غياب العدالة الاجتماعية

يوسف خليفة اليوسف[*]

مقدمة

لا شك في أن من أسوأ مظاهر تخلّف وطننا العربي، ومعه الدائرة الإسلامية اليوم، هو غياب العدالة الاجتماعية، وما تُمليه من توزيع عادل للثروات في كل دولة، وبين الدول، وتوفير الحدّ الأدنى من ضروريات الحياة التي تحفظ كرامة الإنسان وتجعل منه فرداً منتجاً، علماً أن تعاليم ديننا الحنيف تُلزِمُنا بتحقيق هذه العدالة مصداقاً لقوله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾**[1]، وتجعل الزكاة، التي تُدفع للفقراء والمساكين، أحد أركان هذا الدين، وتُحذّرنا من أن تتكدس الثروات لدى طبقة الأغنياء في الوقت الذي تُحرَم فيه شرائح كبيرة من المجتمع من أساسيات العيش الكريم بقوله: **﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾**[2].

ويؤكد شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المعنى بقوله: «والأصل أن إعانة الناس بعضهم لبعض على الطعام والملبس والسكنى، أمر واجب. وللإمام أن يُلزم

(*) أستاذ اقتصاد سابق في جامعة الإمارات، والمشرف الحالي على موقع «دار السلام».

(1) **القرآن الكريم**، «سورة النحل،» الآية ٩٠.

(2) المصدر نفسه، «سورة الحشر،» الآية ٧.

بذلك، ويُجبر عليه؛ ولا يكون ذلك ظلماً»[٣]، وهذا يجعل من العطاء والتكافل عبادة يقوم بها المؤمن رغبة في ثواب الدنيا والآخرة، وليست عادة يمكن أن يتهرّب منها، كما هو حال الضرائب المعاصرة، أو كما يقول ابن تيمية في مكان آخر: «ولهذا يُعدّون ذلك ظلماً وعناء ولو علموا أنه طاعة لله احتسبوا أجره، وزالت الكراهة، ولو علموا الوجوب الشرعي لم يعدوه ظلماً»[٤].

نعم هذا هو التكافل النابع من رؤية كونية تتجاوز فيها حسابات الربح والخسارة الحياة الدنيا إلى الآخرة، منعكسة بعد ذلك على السلوك البشري اليومي لتهذّبه. وتحقيقاً لذلك، حثّ الإسلام على العمل وعلى كل ما يساعد على إتقانه، وكلّف الإنسان بعمارة الأرض حثّاً له على بذل الجهد ليكون الإنسان مُعطياً لا آخذاً ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وضبط الملكية بضوابط تجعلها أداة تعمير، لا مِعوَل تدمير، وحرِص على توفير تكافؤ الفرص للناس حتى يتمكّن الإنسان من تطوير قدراته، وأعطى للمرأة حق الملكية وحق الإرث، وحق العمل منذ أربعة عشر قرناً[٥]، وشرّع آليات التوزيع التي تتفاوت بين ما هو مفروض مثل الإنفاق على الأسرة والأقربين والزكاة والإرث، إلى ما هو أقل من ذلك من نفقات مندوبة أو مُستحبّة مثل الوقف والأضحية، وهي أغلبها يمكن تفعيلها في دائرة مؤسسات المجتمع المدني ولا تحتاج حتى إلى نفوذ سياسي للفقراء حتى يحصلوا على حقوقهم، وهي الآليات نفسها التي بدأت المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، في محاولة إحيائها بعد أن اتضح لها عجز الحكومات عن إيجاد نظام تكافلي فاعل من حيث حجم الموارد ووجود الدوافع لتقديمها، وقد فصّلنا في هذه الآليات في موضع آخر[٦].

على الرغم من أن العدالة الاجتماعية تتعدّى علاج الفقر وتقليل التفاوت في الدخل، وتمتد إلى، بل وتتأثر، بدرجة كبيرة بالعدالة السياسية والثقافية

---

(٣) أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، ٣٠ ج (الرياض: دار عالم الكتب، ١٩٩١)، ج ٢٩، ص ١٩٤.

(٤) المصدر نفسه، ج ٢٩، ص ١٩٥.

(٥) Bernard Lewis, *Faith and Power* (Oxford: Oxford University Press, 2010), pp. 89-108.

(٦) يوسف خليفة اليوسف، «نظام مجتمع التكافل الذي أوجده الإسلام والذي يحاول منافسة دولة الرفاهية ضمن إمكانات محدودة،» ورقة قدمت إلى: **دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٥٤٣ ـ ٥٧٦.

وغيرها، إلا أننا في هذه الورقة سنحصر حديثنا في بُعدَي الفقر وتفاوت الدخل. وفي سياق حديثنا هذا سنحاول رصد آليات هاتين الظاهرتين، والكيفية التي يتفاعلان بها مع بقية المتغيّرات الاقتصادية، وعلى رأسها النمو الاقتصادي، والتعليم، والصحة، وغيرها.

أولاً: مفاهيم أساسية

لا بد لنا قبل الخوض في موضوع الورقة من البدء ببعض التعريفات التي سيتم استخدامها لاحقاً، ومن أهمها تعريف العلاقة بين النمو الاقتصادي وتفاوت الدخل والفقر، وكذلك طرق قياس كل من الفقر وتفاوت الدخل.

١ ـ النمو وتفاوت الدخل والفقر

يُعتبر النمو الاقتصادي المحرك الأول للتنمية، وهو كذلك، كما تشير كثير من الدراسات، أهم وسيلة لعلاج الفقر، وهذا يعني أن الدول التي تتمكن من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، مع ثبات الأمور الأخرى، هي التي يحصل فيها تراجع أكبر في معدلات الفقر، مقارنة بالدول التي يكون فيها النمو الاقتصادي منخفضاً أو سالباً. وبحسب بيانات البنك الدولي، فإن زيادة قدرها ١ بالمئة في متوسط دخل دولة ما، ينتج منها انخفاض قدره ٢,٤ بالمئة في مستوى الفقر[٧]، بل إن هناك بعضَ الدراسات التي تؤكد أن نمو دخل فرد الفقراء يكون مساوياً لمتوسط النمو، أي أن ثمار النمو الاقتصادي تكون في المتوسط محايدة في ما يتعلق بتوزيعها بين شرائح المجتمع[٨]. هذا لا ينفي طبعاً أن هناك بعض الحالات التي قد يزداد فيها تفاوت الدخل مع النمو الاقتصادي بدرجة يخسر فيها الفقراء مكاسبهم من هذا النمو[٩]. وكما أن النمو الاقتصادي يؤدي في الأغلب إلى تراجع في مستويات الفقر، فإن تقليل الفقر يمكن، وبعكس ما كان متصوراً سابقاً، أن يرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ذلك لأن تقليل الفقر فيه رفع لإنتاجية الفقراء، وزيادة

---

(٧) David Dollar and Aart Kraay, «Growth is Good for the Poor,» *Journal of Economic Growth*, vol. 7, no. 3 (2002), pp. 195-225.

(٨) Francois Bourguignon, «The Growth Elasticity of Poverty Reduction: Explaining Heterogeneity Across Countries and Time-Period,» in: T. Eichler and S. Turnovsky, ed., *Growth and Inequality* (Cambridge, MA: MIT Press, 2003).

(٩) Michael P. Todaro and S. C. Smith, *Economic Development*, 10th ed. (Boston, MA: Pearson, 2009), p. 263, footnote 31.

الطلب الكلي، وزيادة المدخرات التي تُستخدم لتعليم الأبناء والحصول على الخدمات الصحية المحلية، وغيرها من قنوات تحفيز النمو الاقتصادي[١٠].

يرتبط الفقر كذلك بعلاقة طردية مع مستوى التفاوت في الدخل، لأنه كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة، زاد نصيب الفقراء من هذا الدخل، وانخفضت بذلك نسبة الفقر، وكان أثر النمو الاقتصادي في تقليل الفقر أكبر. ففي دراسة للبنك الدولي حول تونس والسنغال، حيث افتراض أن استفادة الطبقات الفقيرة من النمو هي أكبر في تونس منها في السنغال، اتضح أن نمو الاقتصادين بمعدل سنوي قدره ٢,٥ أدّى إلى تراجع الفقر في تونس بمعدل سنوي يعادل ٥,٤ بالمئة، بينما في السنغال لم يزدْ الانخفاض السنوي في معدل الفقر على ٢,٣ بالمئة، وهذا يعني أن تقليل تفاوت الدخل في فترة ما سيؤدي إلى زيادة أثر النمو الاقتصادي في تقليل الفقر في الفترات اللاحقة.

وأخيراً، يرتبط الفقر بعلاقة عكسية مع مستوى الفساد والهدر، وهذه العلاقة تعبّر عن نفسها عبر عدد من القنوات.

فـ **أولاً**، بما أن الفساد وما يعنيه من هدر للموارد يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي الذي ينفع كل شرائح المجتمع، وإن بدرجات متفاوتة، فإن الفساد بتقليله لمعدلات النمو الاقتصادي ينعكس سلباً، خاصة على الفئات الفقيرة.

ثانياً، عندما يكون هناك نظام ضريبي تصاعدي، تتم بموجبه عملية إعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء، فإن وجود الفساد وما يعنيه من تهرّب أصحاب النفوذ من دفع ضرائبهم يعمّق مستويات الفقر بحرمان الطبقة الفقيرة من هذه الضرائب.

وأخيراً، يتصف المجتمع الذي يتفشى فيه الفساد بسوء استخدام الدعم، لأن الفئات الغنية وصاحبة النفوذ تكون أكثر شرائح المجتمع استفادة من هذا الدعم، مما يعني حرمان الفئات المستحقة من هذا الدعم، وهذا ما وثّقناه في طيات الورقة في ضوء البيانات المتوفرة[١١].

---

(١٠) George R. G. Clarke, «More Evidence on Income Distribution and Growth,» *Journal of Development Economics*, no. 47 (1995), pp. 403-427.

(١١) Yousif Khalifa Al-Yousif, «Corruption and Development: An Islamic Perspective,» in: Munawar Iqbal and Habib Ahmed, eds., *Poverty in Muslim Countries and the New International Economic Order* (New York: Palgrave Macmillan, 2005), pp. 112-113.

يتضح مّما سبق إذاً أن النمو الاقتصادي شرط ضروري، ولكنه غير كافٍ لاستئصال الفقر، بخاصة في ظلّ تفاوت كبير للدخل وانتشار الفساد، وبالتالي لا بد من تعضيد النمو الاقتصادي بسياسات هدفها محاربة الفساد وتقليل فجوة الدخل، سواء تعلقت تلك السياسات بزيادة مشاركة الفقراء في القرار، أو بتوفير الخدمات التعليمية والصحية التي تساعدهم على تحسين فرصهم، أم من خلال إيجاد سياسات وقائية مثل الدعم والتمويل والتأمينات الاجتماعية، التي تمنع زيادة أوضاعهم سوءاً في فترات الصدمات الاقتصادية وتغيّر السياسات.

وقولنا إن النمو الاقتصادي وحده غير كافٍ لتحقيق التنمية، أو لاستئصال الفقر، تؤكده التجارب الفعلية للدول النامية، كما يؤكده تطور الفكر الاقتصادي نفسه، ففي الخمسينيات والستينيات من الألفية الثانية، كان هناك انبهار لا مثيل له في النمو الاقتصادي، باعتباره منقذاً وحيداً من الفقر، وعندما لم يتحقق هذا الحلم، بدأنا نسمع في السبعينيات حديثاً عن ضرورة استهداف الفقر بصورة مباشرة، وذلك بتوفير أساسيات الحياة، مثل الصحة والتعليم والسكن والتغذية. وبعد ذلك تم النكوص عن هذه السياسات في الثمانينيات والتسعينيات عندما أدّت إلى تزايد العجز في موازنات الدول النامية في ظل أنظمة فاسدة وغير شرعية، وبدأ الحديث بعد ذلك عن تنمية العنصر البشري، وأخيراً كثُر الحديث عن الحكومات الرشيدة، وهذه كلها مكونات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وعلاج الفقر علاجاً شافياً[١٢]، أي أن علاج الفقر يتطلب وجود دولة تُمثّل المجتمع، وتتصف بالشرعية، وهي ما تُعرف في الأدبيات الاقتصادية بالدولة التنموية مقابل دولة النهب، ومن ثم يكون لهذه الدولة دورٌ رائدٌ في تخفيف الفقر وتفاوت الدخل بالسياسات المذكورة سابقاً، حتى ترتفع درجة استفادة الفئات الفقيرة من النمو الاقتصادي.

٢ ـ طرق القياس

هناك طرق عدة لقياس الفقر وتفاوت الدخل، وفي ما يلي سنتحدث عن أهمها بشيء من الاختصار. فهناك ما يُعرف **أولاً** بـ «التوزيع الشخصي للدخل» الذي يعتمد على ما لدى الشخص أو الأسرة من دخل من غير اعتبار لمصدر هذا

---

(١٢) Munawar Iqbal, ed., *Islamic Economic Institutions and the Elimination of Poverty* (Leicester: Islamic Foundation, 2002), Introduction, pp. 10-11.

الدخل، ويتم بحسب هذا التوزيع تقسيم المجتمع إلى عدد من الفئات، حيث يتم حساب نسبة الدخل التي تذهب إلى أفقر ٤٠ بالمئة من السكان أو إلى أغنى ١٠ بالمئة من السكان. . . وهكذا. ومن هذا التوزيع يمكن حساب مؤشرات لقياس التفاوت في الدخل، مثل حساب ما يُعرف بمؤشر كوزنيتز، وهو حاصل قسمة نسبة الدخل التي يحصل عليها أغنى ٢٠ بالمئة من السكان على نسبة الدخل التي يحصل عليها أفقر ٤٠ بالمئة من السكان(١٣).

يمكن استخدام هذه المؤشرات لتقييم واقع توزيع الدخل في دولة واحدة عبر فترات زمنية مختلفة، أو عدد من الدول في فترة محددة. وهناك **ثانياً** كذلك ما يُعرف بـ «معامل جيني»، وهو مقياس آخر وأكثر استخداماً لتفاوت الدخل. وتتفاوت قيم هذا المعامل ما بين الصفر الذي يُعبّر عن مساواة تامة، والواحد الصحيح، الذي يُعبّرعن الغياب التام للمساواة، وعادة ما تكون قيمة هذا المعامل بين هذين الرقمين. ويمكننا استخدام هذا المعامل لقياس التغيّر في مستوى توزيع الدخل في دولة معينة بين سنتين مثلاً، كما يمكن استخدامه لمقارنة مستوى توزيع الدخل في دولتين أو أكثر في فترة معينة كذلك(١٤).

أما المؤشر **الثالث** الذي درجت الأمم المتحدة على استخدامه في تقارير التنمية البشرية، التي تُصدِرُها منذ بداية التسعينيات لرصد الأداء التنموي، بما في ذلك تراجع معدلات الفقر، فهو «مؤشر التنمية البشرية» (HDI)، الذي يصنّف الدول من حيث مستوى تنميتها على ميزان تتفاوت قيمه ما بين الصفر الذي يعبّر عن أدنى مستوى للتنمية، والواحد الصحيح الذي يُعبّر عن أعلى مستوى للتنمية، من حيث البعد والقرب من ثلاثة أهداف رئيسة، هي: العمر الذي يقاس بالعمر المتوقع عند الولادة؛ والمعرفة التي تُقاس بمتوسط معدل الوعي بالقراءة والكتابة، ومعدل التسجيل في المراحل التعليمية المختلفة؛ أما المكوّن الأخير فهو مستوى المعيشة، ويُقاس بدخل الفرد الحقيقي، مع الأخذ بالاعتبار التفاوت في القدرة الشرائية للعملات، ويكون نصيب كلّ من المكوّنات الثلاثة المعبّرة عن الصحة والتعليم ومستوى المعيشة في حساب المؤشر الإجمالي هو

---

(١٣) Michael P. Todaro and S. C. Smith, *Economic Development* (Boston, MA: Pearson, 2009), pp. 210-212.

(١٤) James M. Cypher and James L. Dietz, *The Process of Economic Development*, 3rd ed. (New York: Routledge, 2009), p. 42.

الثلث، ويتم تصنيف الدول طبقاً لهذا المؤشر إلى ثلاث مجموعات، هي: دول منخفضة التنمية، ودول متوسطة التنمية، ودول مرتفعة التنمية[١٥].

هناك كذلك «مؤشر الفقر البشري» الذي يقيس عدد الأفراد الذين يعيشون تحت ما يعرف بخط الفقر الذي يُعرّف عادة بمستوى الدخل الذي يوفر الحدّ الأدنى من الحاجات الأساسية، والذي يُقدّر بحوالى دولار أمريكي واحد في اليوم أو ما يعادله من العملات الأخرى لشراء كمية السلع والخدمات التي تكلف دولاراً في الولايات المتحدة الأمريكية[١٦]. وبما أن هذا التعريف للفقر يساوي بين جميع من يعيشون تحت خط الفقر، حيث إنه بموجب هذا التعريف فإن من دخله نصف دولار أو ربع دولار كلاهما يُعتبر فقيراً، ولكننا نعلم أن الثاني أسوأ حالاً من الأول، وهذا يعني أن المجتمع الذي أغلبية الفقراء فيه هم ممن دخله اليومي يساوي ربع دولار هو أسوأ حالاً من ذلك المجتمع الذي أغلبية فقرائه من الفئة التي يصل دخلها إلى نصف دولار في اليوم. فكيف نكون أكثر دقة في تقدير درجة الفقر في هذين المجتمعين؟

يوجد في الأدبيات الاقتصادية مؤشر آخر يُعالج هذه الإشكالية، ويُعرف بـ «مؤشر الفجوة الكلية للفقر» (TPG)، وهو الذي يتم بموجبه حساب حجم الدخل الإجمالي اللازم لرفع دخل من هو تحت خط الفقر إلى مستوى خط الفقر، وكلما كانت هذه القيمة أكبر، كان حجم الفقر كذلك[١٧]. ولكن الأمم المتحدة لم تكتفِ باستخدام مؤشر خط الفقر هذا، فاقترحت في عام ١٩٩٧ مؤشراً أشمل بعض الشيء، أُطلِقَت عليه «مؤشر الفقر البشري» (HPI) الذي يتشابه في بعض جوانبه مع «مؤشر التنمية البشرية» (HDI)، ولكنه أكثر تركيزاً على الفقر، فهو مركب من مكونات عدة تُعبّر عن ثلاثة أبعاد للفقر، يُعبّر **الأول** عن بُعد الحياة، ويُقاس بنسبة السكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا إلى عمر الأربعين، ويُعبّر البعد **الثاني** عن التعليم الأساسي، ويُقاس بنسبة البالغين غير المتعلمين، والبعد **الثالث** المتعلّق بالمستوى العام للمعيشة، الذي يُقاس بنسبة السكان الذين لا تتوافر لهم المياه الصحية، فضلاً على نسبة الأطفال الذين يُعانون ضعف الوزن نسبة إلى عمرهم. وعندما تم تطبيق هذا المؤشر على حوالى ١٠٢ دولة نامية في عام

---

(١٥) Todaro and Smith, Ibid., pp. 49-56.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

٢٠٠٦، تبيّن أن النتائج تختلف عن النتائج التي تم الحصول عليها من المؤشرات الأخرى، بخاصة «مؤشر التنمية البشرية»[١٨]. وجدير بالذكر أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كان مستوى الحرمان أكبر، والعكس صحيح. ففي عام ٢٠٠٥، مثلاً، كانت قيمة هذا المؤشر في كوستاريكا تساوي ٤,٤ مقارنة بحوالى ٣٦,٣ في باكستان، ما يدل على أن مستوى الفقر في باكستان مرتفعٌ مقارنة بمستواه في كوستاريكا، ويمكن كذلك النظر إلى قيمة هذا المؤشر للدولة نفسها عبر فترات مختلفة لتقييم التغيّرات في مستوى الفقر فيها. هذا المؤشر اقترحته الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ عندما اتضح أن «مؤشر التنمية البشرية» ليس بمقياس دقيق للفقر[١٩].

وفي الختام، لا بد من الإشارة إلى أن هذه المؤشرات تقريبية، وفيها كثير من جوانب القصور، وبالتالي فإن نتائجها يجب أن تُفهم وتُؤخذ بشيء من الحذر. فعلى سبيل المثال، عند اعتبار خط الفقر مساوياً لدولار وربع في اليوم عام ٢٠٠٥، تبيّن أن نسبة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعادل ٣,٦ بالمئة، ولكن عندما تمّت زيادة مستوى خط الفقر إلى دولارين في اليوم، فإن نسبة الفقر قفزت إلى ١٧ بالمئة، وعندما تم اعتبار مستوى خط الفقر دولارين ونصف في اليوم، ارتفعت نسبة الفقر في المنطقة مرة أخرى لتصل إلى حوالى ٢٨ بالمئة[٢٠].

أما الإشكالية الثانية التي تدفعنا إلى الحذر في قراءة نتائج هذه المؤشرات، فمتعلقة بدقة البيانات المُستخدمة في حسابها، هذا إن وُجدت هذه البيانات، ولكن مصيبتنا في البلدان العربية هي أننا ما برحنا نسابق العالم على ذيل القائمة تقريباً في كل شيء، بما في ذلك توفير البيانات. فمن بين ستة أقاليم في العالم، تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسوأ المناطق من حيث توفير البيانات المتعلقة بالفقر للبنك الدولي، وحتى البيانات المقدمة هي كلّية وليست تفصيلية[٢١]

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(١٩) Cypher and Dietz, Ibid., pp. 55-56.

(٢٠) M. Ravillion and S. Chen, «The Developing World is Poorer Than We Thought But No Less Successful in the Fight Against Poverty,» World Bank, Policy Research Working Paper, no. 4703 (2008).

(٢١) Farrukh Iqbal, *Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development, 2006), p. 2, Box 1.1.

ثانياً: اتجاهات الفقر وتفاوت الدخل

تشير تقارير البنك الدولي إلى أن ستة بلدان عربية، هي: مصر، والجزائر، والأردن، والمغرب، وتونس، واليمن، كانت قد حققت مستويات منخفضة من الفقر مع منتصف الثمانينيات وأواخرها. وعلى الرغم من عدم توافر بيانات كافية لواقع الفقر في البلدان العربية قبل الثمانينيات، إلا أن البيانات المتوافرة تؤكد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت أقل مناطق العالم النامي فقراً في أواخر الثمانينيات[٢٢]. أما اتجاهات الفقر في هذه المنطقة منذ منتصف الثمانينيات، فإنها متذبذبة، الأمر الذي دفع بتقرير البنك الدولي إلى القول إنه على الرغم من أن دول الشرق الأوسط حققت تقدماً ملموساً في تخفيض مستويات الفقر حتى أواخر الثمانينيات، إلا أن هذه الدول أخفقت في تحقيق أي تقدم في تقليل الفقر بعد ذلك، مع تفاوت في درجة هذا الإخفاق، حيث إنه في عام ٢٠٠١ كان مستوى الفقر في البلدان العربية، مثل الجزائر واليمن والأردن والمغرب وتونس، تتفاوت بين ٥ و١٨ بالمئة، باستثناء مصر التي كان مستوى الفقر فيها مرتفعاً، ويتفاوت بين ٤٠ و٥٠ بالمئة[٢٣]. ويؤكد تقرير صندوق النقد العربي الصادر في عام ٢٠٠٩، أنه بحسب مؤشرات الفقر المستندة إلى خطوط الفقر الوطنية، فإن آخر البيانات المتوافرة تشير إلى أنه يمكن تقسيم الوطن العربي إلى مجموعتين: **الأولى**، وهي التي يزيد فيها معدل الفقر على ٣٠ بالمئة، وتشمل البلدان ذات الدخل المنخفض، وهي اليمن وفلسطين والسودان وموريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر، والمجموعة **الثانية** التي يتراوح فيها معدل الفقر بين ١٩,٦ بالمئة (مصر) و٣,٨ بالمئة (تونس)، والتي من بينها كذلك المغرب والبحرين ولبنان والجزائر وسورية والأردن. أما بقية البلدان العربية، بما في ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي، فلم تتوافر عنها بيانات، وإن كنا لا نستبعد وجود جيوب فقر في هذه الدول، بخاصة في السعودية[٢٤].

أما في ما يتعلق بتفاوت الدخل، فإن البيانات المتوفرة أقل من تلك عن الفقر، ولكنها تشير إلى أن مستوى التفاوت في الدخل كان أكبر في السبعينيات

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦.

(٢٤) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩** (أبوظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٩)، الشكل الرقم (٤)، ص ٢٧.

منه في التسعينيات، وأن «معامل جيني» لهذه المنطقة يتفاوت بحسب آخر البيانات المتوافرة ما بين ٠,٣٤ و٠,٤٤، ما يجعل دول المنطقة أفضل من أغلب دول أمريكا اللاتينية، وأفريقيا تحت الخط، وأسوأ من أغلب الدول في شرق وجنوب آسيا[٢٥]. وهنا لا بد من التنبيه إلى أن دول شرق آسيا حرصت على أن يكون توزيع مكاسب النمو الاقتصادي أكثر عدلاً، بعكس تجارب الدول الأخرى، ما جعل شعوبها، بحسب رأي كثير من المراقبين، أكثر تضامناً معها في مواجهة الصدمات الاقتصادية بأشكالها[٢٦]. هذا في ما يتعلق بتفاوت الدخل في كل دولة، أما تفاوت الدخل بين البلدان العربية، فإن أفضل مقياس له هو دخل الفرد الذي تفاوت في عام ٢٠٠٨ ما بين ١١٢٨ دولاراً في موريتانيا، و٧٠,٦٥١ دولاراً في قطر، علماً أن الأغلبية العُظمى من البلدان العربية ذات الكثافة السكانية لا يزيد فيها متوسط دخل الفرد على ٥٠٠٠ دولار، وقد يكون هذا هو السبب الذي يجعل متوسط دخل الفرد للبلدان العربية مجتمعة يساوي ٥٨٥٨ دولاراً للعام نفسه. هذا يعني أن أغلبية العرب يعيشون على دخل منخفض، وإن كانت آلية الإعلام الغربي تخلط بين هذه الحقيقة المرّة، ومتوسط الدخل في البلدان النفطية التي لا تمثل شيئاً من إجمالي سكان البلدان العربية[٢٧].

ثالثاً: الأسباب والخصائص والآثار

اتضح لنا مما سبق أن الفقر في الدول التي توافرت حولها بيانات، كان بتراجع حتى منتصف الثمانينيات، ثم حدث شيء من الركود فيه بعد ذلك. وكما بيّنا سابقاً، فإن نسبة اليوم مرتفعة في كثير من البلدان العربية ذات الكثافة السكانية، أما التفاوت في الدخل فقد حصل فيه تذبذب، ولكن أداء دول المنطقة كان أفضل من أداء كثير من مناطق العالم.

تضعنا هذه النتائج أمام عدد من التساؤلات، هي: ما الذي يفسّر فشل هذه الدول في إحداث تقدم ملموس في تقليل الفقر منذ منتصف الثمانينيات؟ وما هي خصائص الفقر في وطننا العربي، وما هي الآثار المترتبة على هذا الفقر؟

---

(٢٥) World Bank 2005, Ibid, pp. 280-281.

(٢٦) Marcus Noland and Howard Pack, *The Arab Economies in a Changing World* (Washington, State DC: Peterson Institute for International Economics, 2007), p. 66.

(٢٧) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩**، الجدول الرقم (٢)، ص ١٩.

١ ـ الأسباب

للإجابة عن التساؤل المتعلق بإخفاق البلدان العربية في تحقيق تقدم يُذكر في تخفيف معدلات الفقر منذ منتصف الثمانينيات، لا بد لنا من التذكير بأن معدل الفقر يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل النمو الاقتصادي، لأن زيادة النمو الاقتصادي تنتفع منها جميع شرائح المجتمع، بمن في ذلك الفقراء، وإن تفاوتت درجة هذه الاستفادة. الآن، لو تأملنا ما حصل للنمو الاقتصادي في البلدان العربية منذ بداية السبعينيات، لاتضح لنا أن هذه البلدان، وبسبب الطفرة النفطية، وما نتج منها من إنفاق وتحويلات ومساعدات وسياحة وتجارة عبر قناة السويس واستثمارات وغيرها، استطاعت أن تُحقق زيادة في معدلات نموها الاقتصادي، وكان لهذا النمو من دون شك الأثر الأكبر في تراجع معدلات الفقر حتى منتصف الثمانينيات، إضافة إلى النمو الاقتصادي الذي شهد في هذه الفترة بعض التراجع في تفاوت الدخل، كما بيّنا سابقاً. وقد يكون ذلك بسبب تبنّي حكومات هذه الدول كثيراً من السياسات الاجتماعية التي ساعدت عليها الإيرادات النفطية، ما يعني أن هذه الفترة شهدت نمواً اقتصادياً، وتراجعاً في تفاوت الدخل، وكلاهما ساعدا على تراجع مستويات الفقر.

ولكن النمو الذي كان محركه النفط في هذه البلدان، لم يبرح أن تراجع، لأن أسعار النفط انخفضت في منتصف الثمانينيات إلى أقل من ١٠ دولارات للبرميل الواحد، واستمرت بتراجعها من حيث القيمة الشرائية حتى نهاية الألفية الثانية، وتراجع معها النمو الاقتصادي لدول المنطقة. وقد أدّى هذا التراجع في النمو الاقتصادي بدوره إلى وضع البلدان العربية في ذيل قائمة مناطق العالم، من حيث الزيادة في دخل الفرد. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٧٥ و٢٠٠٠ كان نمو دخل الفرد السنوي في الدول النامية يعادل ٢,٣ بالمئة، وفي دول شرق آسيا والباسفيكي حوالى ٥,٩ بالمئة، وجنوب آسيا ٢,٤ بالمئة، وفي أمريكا اللاتينية ٠,٧ بالمئة. أما في البلدان العربية، فإن معدل النمو في دخل الفرد خلال الفترة المذكورة لم يتجاوز ٠,١ بالمئة[٢٨]، بل إن هذا النمو المنخفض يتحول إلى نموٍّ سالب إذا أخذنا بالاعتبار كون النفط ثروة ناضبة[٢٩]. وهذا النمو المنخفض

---

(٢٨) Hossein Askari, *Middle East Oil Exporters: What Happened to Economic Development* (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2006), p. 92, table (6.5).

(٢٩) World Bank, *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity* (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development, 2002), p. 24.

والمتذبذب، بخاصة منذ الثمانينيات، هو الذي يفسر، باعتقادنا، جزءاً كبيراً من تراجع أداء هذه البلدان في ما يتعلق بعلاج الفقر، وإن لم يكن السبب الوحيد. فدور الدولة الاجتماعي الذي واكب الطفرة النفطية، تراجع خلال مرحلة ما عرف بـ «الإصلاحات الهيكلية»، وتراجع كذلك بسبب هدر الموارد في الحروب والفساد والتسلح، ما كان له أثر سلبي في مستوى الفقر. وما يؤكد هذا الرأي هو أن بعض الدراسات تشير إلى أن من بين الأسباب التي جعلت هذه البلدان تحقق تقدماً ملموساً في تقليل الفقر حتى منتصف الثمانينيات سياستين اختصت بهما هذه المنطقة، وهما ارتفاع معدل التوظيف في القطاع الحكومي، وضخامة حجم التحويلات، سواء من البلدان النفطية، أو من المهاجرين العرب في الدول الغربية(٣٠). فباستثناء مصر التي زادت فيها الوظائف العامة منذ منتصف الثمانينيات، على الرغم من إعادة الهيكلة، فإن بقية البلدان العربية التي تتوافر عنها بيانات، والتي تشمل الجزائر والأردن والمغرب وتونس، شهدت تراجعاً بمعدلات التوظيف في القطاع العام خلال التسعينيات. وبالمثل، شهدت هذه البلدان، باستثناء الأردن، انخفاضاً في نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها. فعلى سبيل المثال، انخفضت هذه النسبة في مصر من ١٥ بالمئة من الناتج عام ١٩٩٢ إلى أقل من ٥ بالمئة عام ٢٠٠٣، وفي اليمن انخفضت من ٣١ بالمئة من الناتج عام ١٩٩٠ إلى ١٢ بالمئة عام ٢٠٠٣(٣١).

طبعاً هذا لا يعني أننا ضد الإصلاحات من حيث المبدأ، كما أننا نشجع تطور قطاع خاص منتج يكمّل دور القطاع العام، ولكن الذي نعترض عليه هو ترك العنان للقطاع الخاص ليمارس هواياته في الكسب السريع، والعبث بموارد المجتمع، كما حصل في أسواق المال، ثم تتدخل المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد، لتستعيد أموال المقامرين، بخاصة الغربيين منهم، من خلال وصفات جاهزة تؤدي إلى مزيد من الديون على شعوب الدول النامية، في الوقت الذي لا توجد فيه صمامات أمان تحمي أغلبية أبناء هذه المجتمعات من آثار هذه الأزمات(٣٢).

---

(٣٠) Richard H. Adam's and John Page, «Poverty, Inequality, and Growth in Selected Middle East and North African Countries, 1980-2000,» *World Development*, vol. 31, no. 12 (2003), pp. 20-48.

(٣١) Iqbal, *Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa*, p. 9.

(٣٢) Joseph E. Stieglitz, *Globalization and Its Discontents* (New York: W.W. Norton and Company, 2002), pp. 53-88.

٢ ـ الخصائص

كما تتفاوت أسباب الفقر ودرجاته، فإن خصائص الفئات التي يقع عليها الفقر تتفاوت كذلك، وأول خصائص الفقر في وطننا العربي هو تركّزه في الريف. فبحسب بيانات صندوق النقد العربي، كان عدد الفقراء في ١٢ بلداً عربياً حوالى ٨٨ مليون شخص في عام ٢٠٠٤، أو ما يعادل ٣٧,٢ بالمئة من إجمالي عدد سكان هذه البلدان، منهم حوالى ٥٩ بالمئة يعيشون في الريف، ويمثلون حوالى ٤٢,٠ بالمئة من إجمالي سكان الريف[٣٣].

وفي بعض البلدان، مثل مصر، يتركّز الفقر الريفي في المناطق الشمالية التي تصل نسبة الفقر فيها أحياناً إلى ٣٤ بالمئة مقارنة بنسبة لا تزيد على ٥ بالمئة في بعض المدن المصرية. كما أن نسبة الفقر تزداد بين الفئات التي لا تمتلك أصولاً، أو أنها تمتلك أصولاً محدودة، مثل القطع الزراعية الصغيرة[٣٤].

هناك كذلك بعض المؤشرات الدالة على أن الفقر يزداد بين فئات الشباب دون سن الـ ٢٤ سنة، وقد تصل نسبة الفقر بين هؤلاء في بعض بلدان المنطقة إلى ٤٠ يالمئة، وبحسب تقديرات البنك الدولي فإن هناك حوالى ٣٤ مليون طفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعيشون دون خط الفقر. كذلك ترتفع نسبة الفقر في هذه المنطقة بين المعوّقين، أو أصحاب الحاجات الخاصة الذين يتفاوت عددهم في المنطقة بين ٩ و٢٧ مليوناً[٣٥].

٣ ـ الآثار

بالإضافة إلى كون الفقر هدر لكرامة الإنسان، فهو كذلك هدر لقدراته، لأن مجاميع الفقراء لا يمكّنها دخلها من الاقتراض لتأسيس المشروعات، أو تعليم الأبناء وتحسين ظروفهم، لأنها لا تملك الضمانات اللازمة لهذه القروض. وهذا يعني حرمان هؤلاء الأفراد من اكتشاف مواهبهم وتسخيرها في أعمال مُنتِجة تنفعهم، وتنفع المجتمع بأكمله. وقد تكون فكرة «بنك غرامين»، الذي أسسه اقتصادي يدعى محمد يونس في بنغلاديش في عام ١٩٨٣، نابعة من إدراك

---

(٣٣) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧** (أبوظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٧)، ص ٥٥.

(٣٤) Iqbal, Ibid., p. 15.

(٣٥) Julia C. Devlin, *Challenges of Economic Development in the Middle East and North African Region* (New Jersey: World Scientific, 2010), pp. 442-445.

العواقب الوخيمة لكل من الفقر وتفاوت الدخل على قدرة الإنسان في المساهمة الكريمة في بناء مجتمعه، وقد حاز مؤسس هذا البنك على جائزة نوبل لأنه وضع لبنة في ما يُعرف اليوم بـ «تمويل المشروعات الصغيرة»[٣٦].

لكن التفاوت الكبير في الدخل، بخاصة في وطننا العربي، لا يحرم فقط شرائح كبيرة من تطوير قدراتها واكتشاف مواهبها والاستفادة منها، وإنما يؤدي كذلك إلى انخفاض المعدل العام للادخار في المجتمع، حيث إن أعلى معدل حدّي للادخار يكون مصدره الطبقة الوسطى، وليست الطبقة الغنية، التي وإن كانت تدّخر مبالغ طائلة، إلا أنها تدّخر نسبة منخفضة من مداخيلها، وحتى لو افترضنا أنها تدّخر مثل الطبقة الوسطى، إلا أنها عادة ما تُنفقها على سلع استهلاكية أغلبها مستورد، كما أنها تهرّب جزءاً كبيراً من هذه الأموال إلى الخارج[٣٧].

وسواء حُرِم الفقراء من الاقتراض، أو بسبب هروب الأغنياء وهدرهم أموالهم، فالنتيجة هي انخفاض معدلات الاستثمار، ومعها التوظيف والنمو الاقتصادي، كما يؤكد ذلك كثير من الدراسات[٣٨]. إضافة إلى ذلك، يؤدي تفاوت الدخل، كما هو مشاهد في بلداننا العربية، النفطية وغير النفطية، إلى ظهور تحالف بين السلطة والطبقات الغنية يستخدم كل الوسائل للحفاظ على الأوضاع كما هي، وإعاقة أي تعديل في موازين القوى لصالح الطبقات الفقيرة، ما يؤدي بدوره إلى بقاء هذه البلدان بلداناً ريعية، التركيز فيها على توزيع الثروة الموجودة، بدلاً من تنميتها[٣٩]. صحيح أن بعض التفاوت في الدخل أمر تُمليه حقائق التفاوت بين البشر في المواهب والقدرات والجهد، وهذا التفاوت مقبول ومعقول، إلا أن التفاوت الذي نراه في وطننا العربي لا صلة له بالمواهب أو القدرات أو الجهود، وإنما هو نتيجة الظلم والفساد وغياب الرقابة المجتمعية.

---

(٣٦) Muhammad Yunus, *Banker to the Poor* (New York: PublicAffairs, 2003), pp. 117-130.

(٣٧) Donald R. Lessard and John Williamson, *Capital Flight: The Problem and Policy Responses* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1987).

(٣٨) Oded Galor and Joseph Zeira, «Income Distribution and Macroeconomics,» *Review of Economic Studies*, no. 60 (1993), pp. 35-52.

(٣٩) Alberto Alesina and Dani Rodrik, «Distributive Politics and Economic Growth,» *Quarterly Journal of Economics*, no. 109 (1994), pp. 465-490.

رابعاً: سُبُل العلاج

اتضح لنا ممّا سبق أن عدداً كبيراً من البلدان العربية يعاني مستويات مرتفعة من الفقر، ويتركّز هذا الفقر في البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وفي المناطق الريفية على وجه الخصوص، وأنه لم يطرأ عليه أي تحسن منذ منتصف الثمانينيات، إما لأسباب تعود إلى تراجع النمو الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط، أو بسبب تراخي السياسات الحكومية التي كانت بمثابة صمامات الأمان لعلاج ظاهرتي الفقر وتفاوت الدخل، أو بسبب تفشي الفساد. كذلك بيّنا أن هناك تفاوتاً في الدخل في كل بلد عربي، وبين البلدان العربية. وننتقل في هذا الجزء من الورقة إلى الحديث عن أهم السياسات التي يجب على البلدان العربية العمل عليها في السنوات القادمة لعلاج الفقر، وتقليل حدّة التفاوت في الدخل التي تتمثل في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستقرّ، والارتقاء في الخدمات التعليمية والصحية، كمّاً وكيفاً، وأخيراً إيجاد صمامات أمان لمواجهة آثار الصدمات والأزمات بأشكالها في الشرائح الفقيرة، ومحاربة الفساد.

١ ـ زيادة النمو الاقتصادي واستقراره

رأينا كيف أن النمو الاقتصادي المعتمِد على مصدر وحيد للدخل، مثل النفط، أو تحويلات العمالة المرتبطة به، أو المساعدات الأجنبية، أو إيرادات قناة السويس، أو مداخيل السياحة، هو نمو متذبذب وغير مستقرّ، وتكون انعكاسات هذا التذبذب السلبية أكثر حدّة على الفئات الفقيرة، كما رأينا. لذلك، فإن المطلوب من البلدان العربية العمل في السنوات القادمة على تحقيق نمو اقتصادي عالٍ ومستقرّ يفوق النمو في عدد السكان، حتى تتراجع البطالة، ويبدأ دخل الفرد في هذه البلدان بالارتفاع. ومن أهم الدروس التي يجب الالتفات إليها من تجارب الثلاثين سنة الماضية، هو أن هذا النمو لا يمكن أن يتحقق في ظلّ غياب هياكل إنتاجية متنوعة، وهذا التنوّع في الهياكل الإنتاجية ليس ممكناً في ظل غياب التكامل الاقتصادي العربي، الذي تتكامل فيه الموارد، ويتّسع بموجبه حجم السوق، وتزداد بسببه القوة التفاوضية مع العالم الخارجي، ويؤدي بالتالي إلى تطور القطاعين الصناعي والخدماتي، وإلى رفع كفاءة استغلال القطاع الزراعي. وقد تكون الخطوة العملية في هذا الاتجاه هي الإسراع في تنفيذ برنامج منطقة التجارة العربية الكبرى التي بدأ العمل بها في عام ١٩٩٨، وذلك بالتأكد من انضمام

البلدان العربية كلها إليها، ثم متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية التي وقعت[٤٠].

لا شك في أن آثار هذا التكامل ستكون أسرع وأعمق إذا استطاعت بلدان مجلس التعاون الخليجي توجيه نسبة من مواردها التي تهدرها الآن على التسلّح، أو تستثمرها في أسواق المال الغربية، إلى الاقتصادات العربية على شكل استثمارات خاصة في مشروعات البنية الأساسية، وقروض ميسّرة، ومساعدات، وقد تساعد البلدان العربية الأخرى في هذا الجهد من خلال التأكد من وجود البيئة القانونية المشجّعة لهذه الاستثمارات.

٢ ـ الخدمات التعليمية والصحية

من الأمثلة الصينية المتداولة ذلك المثل الذي يقول: «علّم الشخص صيد السمك بدلاً من إعطائه سمكة»؛ هذا المثل ولا شك ينطبق على علاج الفقر وتفاوت الدخل، حيث إن المطلوب هو تمكين المواطن العربي من تطوير قدراته واكتشاف مواهبه وتعظيم عطائه، وقد يكون توفير التعليم الكافي بالجودة العالية، إضافة إلى توفير الخدمات الصحية بأنواعها من أهم السبل التي يمكن أن تساعد في ذلك. فالتعليم يمكّن الإنسان من استيعاب التقانة المعاصرة والمهارات بأنواعها، والصحة تجعل الإنسان أكثر إنتاجية. وهذا المزيج من المعرفة والصحة هو الذي يحدّد إنتاجية الإنسان، التي تقود بدورها إلى زيادة النمو الاقتصادي[٤١]. ويوضع أساس هذه العملية بإعداد الطفل إعداداً مبكراً، وتطوير جوانب شخصيته العقلية والجسدية والاجتماعية وغيرها، وبخاصة في الفترة الممتدة من الولادة إلى السنّ السادسة أو السابعة، إذ تبيّن أن هذا الإعداد المُبكر ينعكس لاحقاً بصورة إيجابية على عدد سنوات الدراسة والتوظيف والدخل[٤٢]. وفي ما يلي سنتحدث عن العلاقة بين كل من التعليم والصحة من جانب، والفقر من جانب آخر، بحدود ما هو متوافر من البيانات.

أ ـ التعليم والفقر: على الرغم من أن البلدان العربية استطاعت أن تحرز بعض التقدم في كل من التعليم والصحة خلال الثلاثين سنة الأخيرة، كما يتضح

---

(٤٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، ص ٢١٣.

(٤١) Todaro and Smith, *Economic Development*, pp. 369-371.

(٤٢) S. Galiani, «Reducing Poverty in Latin America and the Caribbean,» Report for the Copenhagen Consensus Center and the American Development Bank (2007).

من قيم مؤشر التنمية البشرية[٤٣] إلا أن آثار هذا التقدم في مداخيل الفقراء ما زالت ضئيلة، كما أن معدلات البطالة، بخاصة بين الخريجين، ظلت بتزايد في هذه البلدان منذ الثمانينيات وحتى يومنا هذا، إذ ارتفع معدل البطالة في بلدان المنطقة من ٨ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ١١ بالمئة عام ١٩٩٠، ثم إلى ١٥ بالمئة عام ٢٠٠٠[٤٤]. وعلى الرغم من أن هذا المعدّل قد تراجع بعض الشيء إلى حوالى ١٠,٦ بالمئة خلال الفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨) بسبب الارتفاع في أسعار النفط، إلا أنه ظلّ أعلى من معدلات البطالة في المناطق الأخرى خلال الفترة نفسها، حيث كان هذا المعدل حوالى ٤,٧ بالمئة في شرق آسيا، و٦,٩ بالمئة في أوروبا ووسط آسيا، و٧,٣ بالمئة في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي[٤٥]. وهذا يتطلّب منا تأمل ما حصل لحجم الإنفاق على التعليم، وكذلك لنوعية هذا التعليم، حتى نتمكّن من فهم الأسباب الكامنة وراء عدم ترجمة التحسّن في كل من التعليم والصحة إلى حياة أفضل للفقراء، وإلى ردم فجوة الدخل.

تشير البيانات المتوافرة إلى أن الإنفاق على التعليم في هذه البلدان كان مرتفعاً نسبياً خلال الفترة ما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٠، حيث إن متوسط هذا الإنفاق للفرد الواحد ازداد من ٥٠ دولاراً في عام ١٩٦٥ إلى ٢٥٠ دولاراً في عام ١٩٨٠. وهذه الزيادة تعني ارتفاعاً في نسبة الإنفاق على التعليم من ٤ بالمئة من الناتج المحلي في بداية الفترة المذكورة إلى حوالى ٦,٥ بالمئة عام ١٩٨٠. أما فترة ما بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠، فقد شهدت انخفاضاً في حجم الإنفاق على التعليم إلى ما دون ٢٠٠ دولارٍ للفرد[٤٦].

صحيح أن فترة ما بعد الثمانينيات قد شهدت بعض الترشيد، وشهدت تزايد دور القطاع الخاص في التعليم، إلا أن الأمر الواضح هنا هو أن الإنفاق الحكومي على التعليم في هذه البلدان تراجع مع تراجع أسعار النفط، علماً أن بنوداً أخرى، مثل التسلّح، لم تتأثر بهذا الترشيد. ولكننا عندما نشاهد بطالة متزايدة، خصوصاً بين خريجي الجامعات، فإننا أمام تفسير إضافي لعدم قدرة

(٤٣) Hossein Askari, *Middle East Oil Exporters: What Happened to Economic Development* (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2006), pp. 62-64.

(٤٤) *Trade, Investment, and Development in the Middle East and North Africa: Engaging with the World* (Washington, DC: World Bank, 2004), Figure 1.9.

(٤٥) *World Development Indicators 2010* (Washington, DC: World Bank, 2010), p. 80.

(٤٦) Iqbal, *Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa*, pp. 42-46.

التعليم الحالي على علاج الفقر، وهو متعلق بنوعية التعليم، التي اعتبرها **تقرير التنمية البشرية في العالم العربي** الصادر عام ٢٠٠٣، بمثابة التحدّي الأكبر الذي يواجه هذه البلدان، والتي تعتمد بالإضافة إلى حجم الإنفاق على التعليم، على طبيعة السياسات التعليمية، والبيئة التي يعمل فيها المدرّسون، وأساليب التدريس، والمقرّرات الدراسية، وغيرها من القضايا التي لا يتسع المقام للتفصيل فيها، ولكنها تُعتبر، في اعتقادنا، من أهم المفاتيح التي يمكن أن تؤدي إلى تعميق حلقة التفاعل الإيجابي بين التعليم من جانب، والمتغيّرات التنموية، مثل النمو الاقتصادي، والفقر، وتفاوت الدخل، من جانب آخر(٤٧).

ب ـ الصحة والفقر: كما هو حال التعليم، تشير مؤشرات الصحة العامة في البلدان العربية، مثل معدل وفيات الأطفال، والعمر المتوقع عند الولادة، إلى تحسّن ملموس عبر الثلاثين سنة الأخيرة. غير أن السؤال المهم هنا، ونحن نتحدث عن الفقر، هو: ما هو حجم هذا التحسّن عند الفقراء مقارنة بالأغنياء، وبخاصة في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية، مثل مصر واليمن والمغرب.

إن البيانات التفصيلية المحدودة التي اطلعنا عليها تدعو إلى القلق في ما يتعلق بعدالة توفير الخدمات الصحية. ففي كل من مصر والمغرب والأردن واليمن، تشير البيانات إلى أن وضع أفقر ٢٠ بالمئة من السكان، في ما يتعلق بعدد من المؤشرات الصحية، هو أسوأ بكثير من وضع أغنى ٢٠ بالمئة من السكان. فالبيانات المتوافرة عن البلدان الأربعة السابقة، تشير إلى أن احتمال موت أطفال أفقر ٢٠ بالمئة من السكان الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، هو أكثر من ضعف احتمال موت أبناء أغنى ٢٠ بالمئة من السكان. كما أن عدد الأمهات اللواتي يعانين سوء التغذية في الفئات الفقيرة، هو أكثر من أربعة أضعاف العدد في الفئات الغنية، وكذلك هو حال سوء التغذية عند الأطفال، مع تفاوت طبعاً بين البلدان الأربعة في فوارق هذه المؤشرات الصحية(٤٨). هذا الواقع الصحي هو، في اعتقادنا، تعبير عن التفاوت في حجم وطبيعة الخدمات الصحية التي تتوافر للفقراء في هذه البلدان(٤٩).

---

(٤٧) *The Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society* (New York: UNDP, 2003), p. 52.

(٤٨) Iqbal, Ibid, pp. 48-50.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٢-٥٤.

٣ ـ السياسات الوقائية

لدى المجتمعات البشرية كلها، مع اختلاف في الشكل والدرجة، ما يمكن تسميتها بصمامات الأمان، أو السياسات الوقائية التي تهدف إلى مساعدة تلك الشرائح التي لم تتمكن، لسبب أو لآخر، من تحقيق الحدّ الأدنى من مستوى المعيشة. وهذا الإخفاق قد يكون دائماً أو وقتياً، ما يحتّم على الحكومات التدخّل لانتشال هؤلاء من براثن الفقر. وتزداد أهمية هذه السياسات الوقائية في الفترات التي يمر بها المجتمع بفترات ركود، أو بطالة مرتفعة، أو أزمات مالية، وكذلك حالات الجفاف والفيضانات وغيرها. ومن أهم أدوات هذه السياسات الوقائية التي لا بد من الالتفات إليها بإيجادها إذا لم تكن موجودة، أو بتحسين أدائها إن وُجدت، هي: الدعم، والتحويلات الاجتماعية، وتمويل المشروعات الصغيرة، ونظم التقاعد. وفي ما يلي شرح مختصر لهذه السياسات لتوضيح أهميتها، وطبيعة الإشكاليات التي تواجهها.

أ ـ ترشيد الدعم: لا تخلو البلدان العربية كلها، تقريباً، من نوع آخر من أنواع الدعم، ولكننا سنركّز هنا على دعم الغذاء والوقود لتوضيح إشكاليات وطرق زيادة كفاءة هذا الدعم في علاج الفقر. فللدعم الحالي إيجابيات، ولكن فيه كذلك الكثير من السلبيات. ومن سلبيات هذا الدعم هو أن الفئات الغنية التي تستهلك كميات أكبر من الغذاء والوقود مقارنة بالفقراء تكون هي المستفيد الأكبر من هذا الدعم، وهذا ما تؤكده بعض البيانات المتوافرة عن بعض بلدان المنطقة. ففي اليمن مثلاً، كانت منافع الأغنياء من دعم الغذاء في عام ١٩٩٢ تعادل سبعة أضعاف منافع الفقراء. وفي دراسة حديثة عن دعم الوقود في اليمن، اتضح أن حوالى ٨٥ بالمئة من هذا الدعم يذهب إلى غير الفقراء، الذين يستهلكون سبعة أضعاف ما يستهلكه الفقراء من الديزل، ويزيد استهلاكهم من الغاز على استهلاك الفقراء بنسبة ٥٠ بالمئة[٥٠].

وفي دراسة أخرى حول دعم الوقود في مصر، تبيَّن أن أغنى ٢٠ بالمئة من السكان يحصلون على حوالى ٣٤ بالمئة من منافع الدعم المقدم إلى أربعة منتجات من الوقود، بينما لا يزيد نصيب أفقر ٢٠ بالمئة من السكان على ١٣ بالمئة من هذه المنافع، مع وجود بعض التفاوت من منتج إلى آخر، ذلك لأن الكيروزين

(٥٠) State, *Policy Note on Budgetary and Poverty Impacts of Petroleum Pricing in Yemen* (Washington, DC: World Bank, 2004).

مثلاً أكثر استخداماً من قبل الفقراء مقارنة بالكازولين، وهذا يعني أن منافع الأغنياء من دعم الكيروزين تكون أقل.

ولتقريب حجم كلفة ذهاب هذا الدعم إلى غير مستحقيه، تؤكد الدراسة السابقة عن مصر أنه لو تم تخفيض دعم الوقود من غير الكيروزين بنسبة ٥٠ بالمئة، وتم توزيع هذه المدّخرات بالتساوي على سكان مصر على شكل تحويلات نقدية، فإن ذلك جدير بتخفيض معدل الفقر من ٢٠ بالمئة إلى ١٣,٥ بالمئة في وقت الدراسة، أي أن حوالى ٤,٢ مليون مصري سيقفزون إلى فوق خط الفقر(٥١). طبعاً، هذه دعوة إلى تركيز الدعم على الفقراء، وليست دعوة إلى إنهاء هذا الدعم، ذلك لأن الفئات الفقيرة تنفق جزءاً كبيراً من موازنتها على الغذاء والوقود.

وبحسب بعض البيانات المصرية والتونسية والمغربية والجزائرية في التسعينيات، يتضح أنه بينما ينفق الفقراء على الغذاء ما يعادل ٩ بالمئة من إجمالي نفقاتهم، لا تزيد هذه النسبة على ٢ بالمئة بين الأغنياء(٥٢). وتقدّر بعض الدراسات أن زيادة قيمة الوقود بنسبة ٥٠ بالمئة، ينتج منها انخفاض في دخل الأسرة يصل إلى ٥ بالمئة. وقد يكون هذا ما دفع بلداناً مثل الأردن إلى زيادة معدل الأجور وغيرها من السياسات لتخفيف الآثار السلبية للزيادة. كما أن الفئات الفقيرة تكسب من هذا الدعم بصورة غير مباشرة عندما تستهلك وسائل النقل والكهرباء وغيرها من الخدمات، التي تستخدم الوقود أو غيره من السلع المدعّمة كمدخل إنتاجي(٥٣).

بالإضافة إلى هذا الهدر، حدث منذ التسعينيات تراجع في نسبة دعم الغذاء والوقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه حصل له شيء من الترشيد الذي أخذ صوراً مختلفة، منها تخفيف أعداد المستحقين، ومنها تقليل عدد السلع المدعّمة، ومنها اختيار السلع التي هي أكثر استهلاكاً من قبل الفقراء. وكانت بعض نتائج هذا الترشيد إيجابية، وبعضها الآخر سلبياً على الفقراء، وذلك بسبب ما تتطلبه

---

(٥١) «Egypt: Toward a More Effective Social Policy: Subsidies and Social Safety Net,» Report 33550-EG, World Bank (2005).

(٥٢) Iqbal, *Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa*, pp. 58-61.

(٥٣) T. Baig [et al.], «Domestic Petroleum Product Prices and Subsidies: Recent Developments and Reform Strategies,» International Monetary Fund, Working Paper Series; WP/07/71, pp. 14-15.

بعض وسائل الترشيد من بيانات وأجهزة إدارية، قد لا تكون متوافرة في بعض هذه البلدان، وانعكاس كل ذلك على تكاليف تقديم هذا الدعم، وتوصيله إلى الفئات المستحقة(٥٤).

ب ـ **تمويل المشروعات الصغيرة**: شهدت بعض البلدان العربية منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، وبخاصة مصر والمغرب، اهتماماً متزايداً بتمويل المشروعات الصغيرة باعتبارها وسيلة لعلاج كل من الفقر وتفاوت الدخل. وحقق هذا النوع من التمويل نمواً عالياً، كانت مصر متصدّرة فيه حتى عام ٢٠٠١، ثم بدأ المغرب يأخذ دور الريادة. فبحسب بيانات عام ٢٠٠٣ هناك حوالى ٧١٠ آلاف مقترض في ثمانية بلدان عربية، منها حوالى ٢٩٧ ألف مقترض في المغرب، و٢٥٦ ألف مقترض في مصر، وبقية القروض موزّعة على الأردن، ولبنان، وسورية، وتونس، والضفة، وغزة، واليمن. وكان نصيب المرأة من هذا التمويل يتزايد، حيث ارتفع نصيبها من حوالى ٣٦ بالمئة عام ١٩٩٧ إلى حوالى ٦٠ بالمئة عام ٢٠٠٦. غير أن هذا التمويل ما زال موجّهاً إلى المدن، حيث إن نصيب سكان الريف منه لم يزد في المتوسط على ٢٥ بالمئة مع بعض الاستثناءات، كما هو الحال في تونس، حيث تصل هذه النسبة إلى حوالى ٥٧ بالمئة، كما أنها قد تهبط إلى ٦ بالمئة، كما هو الحال في اليمن(٥٥).

ج ـ **تشجيع التحويلات الاجتماعية**: إن ما يميّز منطقتنا، مهبط الديانات السماوية، هي قيم التعاون والتراحم، التي تُعبّر عن نفسها بشتى الطرق المادية والمعنوية، والتي تشمل التكافل الأسري، والزكاة، والوقف، والأعمال الخيرية بأنواعها. وهذا ما تؤكده حتى الدراسات الغربية نفسها، التي تشير إلى أن نسبة التحويلات الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحسب مقارنة دخل الفرد التاريخية، مرتفعة مقارنة بالدول الصناعية(٥٦). وهذه بعض الأرقام المتوافرة عن الأردن تؤكد أن ما يقارب ٤٠ بالمئة من الذين تصل أعمارهم إلى ٦٠ سنة وأكثر يعيشون مع أبنائهم، وهي صور تتكرر في غزة والضفة الغربية

(٥٤) Harold Alderman and Kathy Lindert, «The Potential and Limitations of Self-Targeted Food Subsidies,» *World Bank Research Observer*, vol. 13, no. 2 (1998), pp. 213-229.

(٥٥) Judith Brandsma and Deena Burjorjee, *Micro Finance in the Arab States: Building Inclusive Financial Sectors* (New York: United Nations, Capital Development Fund, 2004), p. 17, table (3.1).

(٥٦) Peter Lindert, *Growing Public: Social Spending and Economic Growth since the Eighteenth Century* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004), p. 81.

واليمن وغيرها من بلدان المنطقة. ولا يختلف الأمر كذلك في ما يتعلق بدور كل من الزكاة والوقف، حيث إنهما، على الرغم من الصعوبات التي تعترض تحصيلهما وتوزيعهما، إلا أنهما كانا وما يزالان مصدراً مهماً من مصادر التكافل الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما تؤكد البيانات المتناثرة هنا وهناك[٥٧].

وهنا لا بد من التذكير بأنه كان لمؤسستي الوقف والزكاة دورٌ فاعلٌ، ليس فقط في علاج الفقر، وإنما كذلك في ازدهار المجتمع العربي الإسلامي، بخاصة عندما ضعف دور الدولة بسبب الاستبداد والفساد، وهذا ما يجعل كثيراً من المفكّرين يميّزون بين الظهور المبكر للاستبداد في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، واستمرار نهضة وعطاء المجتمع العربي الإسلامي لقرون طويلة بعد ذلك، كل ذلك بسبب مؤسسة أهلية مثل مؤسسة الوقف، ومعها مؤسسة الزكاة[٥٨]. لذلك، فإن إحياء هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات الخيرية في عصرنا هذا، سينعش دور المجتمع المدني، وسيقلل كثيراً من أعباء الموازنات العامة لبلدان المنطقة، كما أنه سيبعث روح التعاون التي ألِفتها هذه المجتمعات في السابق، وسيهذّب قيم الفردية المُفرِطة التي غزت هذه المجتمعات مع هبوب رياح العولمة في السنوات الأخيرة. غير أن قيام هذه المؤسسات بدورها التكافلي يتطلب تجاوز بعض المعوقات المتعلقة باستقلاليتها، وبوجود اجتهادات فقهية تنسجم مع تحديات هذا العصر بدلاً من الجمود على الماضي، وبتطوير أجهزتها الإدارية، وكذلك بتوفير الفرص الاستثمارية لها[٥٩].

د ـ **إصلاح نُظُم التقاعد**: لا شك في أن وجود نظام للتقاعد هو أمر أصبح طبيعياً في النُظم المعاصرة، وهو أحد أهم التأمينات الاجتماعية للفرد وعائلته، لأنه يمكّن الإنسان ومن يُعيل من العيش بكرامة بعد التقاعد. ولكن نُظم التقاعد المعمول بها في بلدان المنطقة تعاني كثيراً من الإشكاليات التي ستضعف دورها التكافلي في السنوات القادمة ما لم يتم إصلاحها ودعمها

---

(٥٧) World Bank (2002), Ibid, pp. 50-52.

(٥٨) محمد عمارة، **هل الإسلام هو الحلّ: لماذا وكيف؟**، ط ٤ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ١١٠ ـ ١٢٧.

(٥٩) عبد العزيز الدوري، «مستقبل الوقف في الوطن العربي،» ورقة قُدِّمت إلى: **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٧٧٧ ـ ٧٩٩.

بمؤسسات أخرى نابعة من المنظومة العقائدية لهذه المجتمعات، وقد تكون أكثر فاعلية في بعض الحالات. وقد ذكرنا مؤسستي الوقف والزكاة باعتبارهما مثالين على ذلك، فنُظم التقاعد الحالية هي نُظم أسست في ظل الطفرة النفطية ومعطياتها، أما اليوم فإن هذه البلدان تعاني تراجعاً في القيمة الحقيقية لإيرادات النفط، وزيادة في أحجامها السكانية التي ينتج منها ارتفاع في تكاليف الخدمات بأنواعها، وهي تواجه تزايداً في معدلات البطالة بين الخريجين بسبب الإخفاق في تنويع هياكلها الإنتاجية، وهي كذلك مقبلة خلال العشرين سنة القادمة على تحوّلات ديمغرافية تتمثل بتراجع معدلات الولادة، وزيادة الأعمار المتوقعة، وما ينتج منها من تزايد نسبة كبار السن، حيث إن من المتوقع أن يعادل النمو السكاني لهذه البلدان في الحقبتين القادمتين ١,٤ بالمئة سنوياً، يقابله نمو قدره ٤ بالمئة في فئة كبار السن(٦٠).

أما الإشكالية الثانية للنُظُم التقاعدية في المنطقة، فهي أن تغطيتها للقوى العاملة ما زالت منخفضة، وتتفاوت ما بين ١٠ و٧٠ بالمئة، حيث إن نسب التغطية العالية هي في بلدان مثل ليبيا، حيث توجد أغلبية العمالة في القطاع العام، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٢٠ بالمئة في المغرب، حيث تتكدس العمالة في القطاع الزراعي من غير تغطية(٦١).

كذلك ما يؤخذ على نُظم التقاعد في هذه المنطقة هو أنها تعطي الموظف الذي أكمل فترته الوظيفية في المتوسط ٨٠ بالمئة من دخله قبل التقاعد، وهذه نسبة مرتفعة مقارنة ببقية مناطق العالم التي لا تزيد فيها هذه النسبة على ٥٧ بالمئة، بل إن بعض بلدان المنطقة قد ترتفع فيها هذه النسبة إلى ١٠٠ بالمئة إذا شملت أثر الضرائب(٦٢). طبعاً، هذا النوع من التعويض قد يبدو مقبولاً من منظار العدالة، ولكنه ليس كذلك إذا نظرنا إليه من حيث أثره في حوافز العمل والادخار، فهو يشجع على التقاعد مبكراً، وهو لا يشجع على تنويع المدّخرات، كما أنه غير قابل للاستمرارية، حتى ولو رفعت نسبة المساهمات التي تموّل هذا النظام، لأنه غير منسجم مع معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة، التي تستخدم

---

(٦٠) World Bank (2002), Ibid, p. 37.

(٦١) David A. Robalino, *Pensions in the Middle East and North Africa: Time for Change* (Washington, DC: International Bank For Reconstruction and Development, 2005), p. 6.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٧.

في تقدير العائد التقاعدي، ما يعني أن هذا النظام لن يتمكّن من التقيّد بالتزاماته الحالية تجاه المتقاعدين في المستقبل[٦٣].

إضافة إلى ما سبق، يتصف النظام التقاعدي الحالي بشيء من التحيّز ضد الطبقات العاملة التي لا تزيد رواتبها بمعدل زيادة رواتب الطبقات الأخرى نفسه. وهذا يعني أن الراتب النهائي الذي يتم على أساسه تحديد تعويضات التقاعد يكون أقل لهذه الطبقة منه للفئات الوظيفية الأخرى. ففي الجزائر، مثلاً، وُجد أن عائد التقاعد الذي يحصل عليه رجل عمل لمدة ٢٥ سنة، وكان دخله خلالها ينمو بمعدل ٢ بالمئة سنوياً، يقل بنسبة ١ بالمئة عن العائد الذي يحصل عليه شخص آخر كان معدل نمو دخله السنوي يعادل ٤ بالمئة[٦٤].

إضافة إلى ما سبق، أيضاً، تعاني النُظُم التقاعدية الحالية عدم وضوح الرؤية حول الهدف النهائي منها، أي هل المطلوب هو حصول المتقاعد على ما يكفيه لأساسيات الحياة، كما هو معمول به في بريطانيا وأستراليا والدانمارك، أم أن المطلوب هو إعطاء المتقاعد شيئاً من التأمين، أي ما يقارب الراتب الذي كان يحصل عليه قبل التقاعد، كما هو الحال في دول مثل فنلندا واللوكسمبورغ، وإيطاليا، أم أن الهدف هو تحقيق منزلة بين منزلتي الكفاية والتأمين، كما هو حال الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا؟

وأخيراً، هناك مجموعة من الإشكاليات الأخرى التي تعانيها هذه النُظُم، وهي متعلقة بضعف كفاءة أجهزتها الإدارية، وعدم توافر الفرص الاستثمارية لها، وتحديد دور كل من القطاعين العام والخاص في إدارتها، وهي قضايا مهمة، ولكن لا يتسع المقام للتفصيل فيها هنا[٦٥].

٤ ـ محاربة الفساد

يعتبر الفساد في وطننا العربي كبيراً في حجمه، متنوعاً في أشكاله، فهو ينتشر في صفقات السلاح، وفي مشروعات البنية الأساسية، وفي المناقصات بأشكالها، وفي أسعار الصرف، وفي الرخص التجارية، وفي عمليات تخصيص المشروعات، وفي الضرائب، وحتى في دفع مخالفات المرور وغيرها من المجالات

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ٩.
(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١٣.

التي ليس هناك مكان للتفصيل فيها، وقد عالجناها في كتابات أخرى [٦٦]. ولكن ما يهمنا هنا هو الحديث المختصر عن سبل علاج الفساد، وقد توضح المعادلة التالية التي اقترحها أحد الباحثين الغربيين أهم محددات الفساد، هي نقطة البداية في فهم سبل العلاج [٦٧]:

الفساد = درجة احتكار القرار + حرية التصرف ـ المساءلة (١)

وهي معادلة تحتوي على ثلاثة محدّدات رئيسية للفساد، وهي درجة الاحتكار، وحرية التصرّف، والمساءلة، وبالتالي فإننا كلما استطعنا أن نقلل درجة الاحتكار، سواء في إنتاج السلع والخدمات أو في عملية اتخاذ القرارت، قللنا فرص الفساد. وكذلك الحال في حرية أو هامش القرار، فكلما أصبح الفرد في أية مسؤولية لديه صلاحيات كثيرة وغير واضحة، استطاع أن يستغلها ويستخدمها في الحصول على الرشوة بأشكالها، وبالتالي كلما استطاع المجتمع أن يجعل القوانين والإجراءات تتصف بدرجة عالية من الشفافية والدقة، كان أقدر على تقليل فرص الفساد.

وأخيراً، كلما استطاع المجتمع أن يوفر بيئة مؤسسية تتصف بالمساءلة ومراقبة المجتمع لأداء الدولة، تراجعت فرص الفساد [٦٨]. فالمجتمع الذي فيه فصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية أقدر على محاربة الفساد من المجتمع الذي تستولي فيه السلطة التنفيذية على بقية السلطات، كما هو الحال في وطننا العربي. وفي اعتقادنا أن من أهم صور المساءلة هو الوازع الديني، وما يغرسه في الإنسان من رقابة ومساءلة ذاتية، تكمّلها بعد ذلك المساءلة الخارجية، وخاصة أن الأزمة المالية الأخيرة قد أكدت أنه حتى الرقابة الخارجية لا تكفي وحدها، وإنما يحتاج الإنسان إلى منظومة قيمية تهذّب نزواته وسلوكياتها، وهذه المنظومة هي أهم ما تقدمه الرسالات السماوية التي نزلت في منطقتنا [٦٩].

---

(٦٦) يوسف خليفة اليوسف، «الفساد الإداري والمالي: ألأسباب، والنتائج، وطرق العلاج،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٣٠، العدد ٢ (٢٠٠٢)، ص ٢٥٧ ـ ٢٨٤.

(٦٧) Robert Klitgaard, *Controlling Corruption* (Berkeley, CA: University of California Press, 1988), p. 75.

(٦٨) اليوسف، المصدر نفسه، ص ٢٧١.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٢ ـ ٢٨٠.

خاتمة

حاولنا في هذه الورقة المختصرة تسليط الضوء على قضية الفقر وتفاوت الدخل في البلدان العربية، لأن الفقراء فئة مقهورة، وهم طاقة معطلة، وكذلك يمكن أن يكونوا قنبلة موقوتة إذا ما انفجرت لن يسلم أحد من شظاياها، وبيّنا منذ البداية أن العقبة الأولى في فهم هذه الظاهرة والتعامل معها في وطننا العربي هي ندرة البيانات مقارنة بكل مناطق العالم الأخرى. لذلك، بدأنا رحلتنا في أغوار هذه الظاهرة، في المبحث **الأول**، ببعض المؤشرات التي حاولنا من خلالها تلمّس طريقنا في الحديث عن الأبعاد المختلفة لكل من الفقر وتفاوت الدخل.

بعد تزويد القارئ بمؤشرات قياس ظاهرتي الفقر وتفاوت الدخل، انتقلنا في المبحث **الثاني** إلى رصد حجم واتجاهات كل من هاتين الظاهرتين، واتضح لنا أن الوطن العربي يعاني معدلات فقر متزايدة منذ منتصف الثمانينيات مع شيء من تفاوت الدخل، داخل كل بلد عربي وبين البلدان العربية.

وفي المبحث **الثالث** تركز بحثنا على أسباب وخصائص وآثار الفقر، وهنا توصلنا إلى أن هذه الظاهرة تعود إلى أسباب عدة، أهمها: اعتماد هذه المنطقة على النفط وغيره من مصادر النمو غير المستقرّة، وانتشار الفساد، ذلك بالإضافة إلى تراجع دور الحكومات في توفير العدالة الاجتماعية بسبب تراجع النمو الاقتصادي، وكذلك بسبب سياسات إعادة الهيكلة التي لم تكن مبنية على فهم سليم لطبيعة هذه الاقتصادات، والتي لم تواكبها كذلك صمامات أمان للتعامل مع آثارها السلبية، وبخاصة في ما يتعلق بالفئات الفقيرة.

وفي **الختام** بحثنا في حديث مختصر عن سبل علاج ظاهرتي الفقر وتفاوت الدخل في السنوات القادمة، التي من أهمها السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي ذاتي ودائم، يتحقق بتكامل اقتصادي عربي تكون باكورته منطقة التجارة العربية الكبرى التي تم الاتفاق عليها في عام ١٩٩٨، ذلك بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية والصحية، كمّاً وكيفاً، وبإيجاد صمامات أمان للتعامل مع الفقر وتفاوت الدخل، مثل زيادة الدعم وترشيده ليصل إلى مستحقيه، وتمويل المشروعات الصغيرة، وإحياء مؤسستي الزكاة والوقف، وإصلاح نُظُم التقاعد، وقبل ذلك التشديد على المسؤوليات الأسرية، وأخيراً محاربة الفساد بكل صوره ودرجاته.

تعقيب

كمال حمدان(*)

قرأت باهتمام ورقة د. يوسف خليفة اليوسف حول «أزمة غياب العدالة الاجتماعية»، وهي توفّر إطاراً عاماً يضيء جوانب عدّة من تلك الأزمة المستفحلة في مجتمعاتنا. وقد وجدت فيها مساحات واسعة للتلاقي حول جملة مفاهيم وطرق قياس ومؤشرات أساسية تتعلق بالمسألة الاجتماعية عموماً، وبظاهرة الفقر وتفاوت توزُّع الدخل على وجه الخصوص.

وما أورده الباحث في مقدمات ورقته حول ما يمكن وصفه بـ «الثابت والمتحول» في العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر (وكذلك بين هذه الأخيرة ودرجة التفاوت في الدخل)، ينطوي على مرتكزات فنية ونظرية متينة، كما يعبّر عموماً عن الواقع الذي تعكسه نتائج الدراسات الإحصائية المنفّذة في إطار البلد الواحد، وعلى المستوى الدولي المقارن. وإذا كان يفترض من الناحية المبدئية أن يُفضي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وانحسار حدّة التفاوت في توزّع الدخل، إلى تراجع معدلات الفقر، وتحسن فرص العدالة الاجتماعية، إلا أنه لا يمكن النظر إلى علاقة التزامن بين هذين المتغيّرين بكونها حتمية أو مؤكدة في جميع الأحوال، نظراً إلى ارتباطها بشروط أخرى كثيرة ذات صلة ببنية الحكم، وبوجهة السياسات العامة السائدة، ولا سيما سياسات إعادة التوزيع. والملاحظ أن غياب هذا التزامن قد انعكس في تجارب العديد من البلدان النامية، التي وإن كانت قد نجحت في تسجيل معدلات نمو مرتفعة على مدى سنوات، إلا أنها فشلت في تحقيق انخفاض موازٍ في حجم ظاهرة الفقر، وفي إصلاح بنياتها الاجتماعية بصورة مقنعة.

(*) مدير مؤسسة البحوث والاستشارات ـ لبنان.

وفي الوطن العربي بالذات، ترتدي هذه المسألة ـ أي مسألة العلاقة بين «الاقتصادي» و«الاجتماعي» ـ خصوصيات عدّة؛ فالوطن العربي أقرب إلى «عوالم» عدة، تفصل بينها فروقات بنيوية كبيرة على غير صعيد، تبعاً للتفاوت الحادّ في مستوى امتلاك هذه «العوالم» للموارد الطبيعية وللتباين الواسع في خصائصها الديمغرافية، حتى تكاد «المؤشرات الإحصائية الوسطية العربية» تفقد دلالاتها لدى مقارنتها على الصعيد الدولي بمثيلاتها من المؤشرات العائدة إلى تجمعات البلدان الإقليمية الأخرى. ثم إن معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية ظلت عموماً شديدة التواضع، خصوصاً في الربع الأخير من القرن المنصرم، حيث لم يتجاوز معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٠,١ بالمئة سنوياً (مقابل ٢,٣ بالمئة في البلدان النامية عموماً، و٥,٩ بالمئة في شرق آسيا). وحتى عندما سجّلت هذه المعدلات تحسناً ملحوظاً في العقد الأول من الألفية الجديدة ـ بفعل ضخامة حجم الطفرة النفطية وتداعياتها أساساً ـ فإن ذلك لم ينسحب بالقوة والوضوح نفسهما على الحقل الاجتماعي، الذي بقيت آفاق تقدمه متواضعة نسبياً في المقارنات الدولية. وبالتحديد، لم يشهد أي من بلدان الوطن العربي على امتداد هذه الفترة تحولات اجتماعية من الحجم والنوع اللذين يُنبئان بحصول عملية خرق واسعة أو تقدُّم حاسم على طريق العدالة الاجتماعية، بالرغم من إفراط بعض هذه البلدان في زيادة حجم إنفاقها الكمّي على بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما في قطاعي الصحة والتعليم. فالمعطيات الإحصائية المتاحة، تشير بوضوح إلى استمرار تحكُّم التشوّهات البنيوية والمعوقات والثغر في العديد من مناحي الحقل الاجتماعي في مجتمعاتنا العربية: خلل كبير ومستمر في توزيع الدخل والثروة، وارتباك متواصل في علاقة الأجر والدخل الوسطي بخطوط الفقر وتكاليف المعيشة، وضعف استثنائي في فاعلية سياسات إعادة التوزيع، وارتباك وعدم وضوح في المعايير الناظمة لسياسات الدعم الحكومي (إن وجدت)، وهشاشة ملحوظة في نُظُم التأمينات الصحية وشبكات الأمان الاجتماعية، واستمرار المستوى المتردّي عموماً في نوعية التعليم، واستقرار معدلات البطالة على مستويات هي الأعلى عالمياً (وخصوصاً في صفوف الشباب والنساء)، وتوطد أنماط من «التمدين الفجّ نتيجة تسارع الهجرة الداخلية من الأرياف في اتجاه أحزمة سكنية مرتجلة تحيط بالتجمّعات المدينية الأساسية، وخصوصاً المدن الكبرى.

لقد قاربت ورقة د. اليوسف، بشكل أو بآخر، عدداً من هذه الموضوعات،

في معرض تناولها مسألة غياب العدالة الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية. وإذ يلتئم شمل هذه النخبة من الباحثين في ندوتنا هذه، فإني أنتهز الفرصة كي أطرح، بإيجاز شديد، ثلاثة عناوين أساسية تناقش (ضمناً) أو تُكمِّل بعض ما ورد في هذه الورقة.

أولاً: المفاهيم وطرق القياس

استند الباحث إلى العديد من المفاهيم وطرق القياس التي اعتمدت ـ تاريخياً ـ في الأدبيات الاقتصادية لمقاربة أو محاولة مقاربة موضوع العدالة الاجتماعية عموماً (المبحث الأول من الورقة). وفي محاولة لإجراء مراجعة تحليلية لتعاقُب هذه المفاهيم، يلاحَظ أن الاستخدام الغالب لكل منها قد تدرَّج بحسب طبيعة الحقبة المسيطرة من حقب تطور الاقتصاد الرأسمالي، وما يعتمل فيها من تناقضات أساسية. في **البداية**، مثّل مفهوم معدلات النمو الاقتصادي البوابة الرئيسية للإطلالة منها على مسألة العدالة الاجتماعية (الخمسينيات. . .)، وذلك استناداً إلى خلفية نظرية مبسّطة مفادها أن «الاجتماعي» هو مجرد متغير تابع لـ «الاقتصادي». ثم انتقل الثقل مع استمرار تفاقم أوجه عدم العدالة الاجتماعية في الستينيات والسبعينيات، إلى مفهوم أوسع نطاقاً هو مفهوم التنمية. وسرعان ما جرى تطوير هذا الأخير ليحلّ مكانه (أو إلى جانبه)، بدءاً من الثمانينيات، مفهومُ التنمية البشرية، ومفهوم التنمية البشرية المستدامة. أما النوع **الثاني** من المفاهيم المتعلق أساساً بمسألة الفقر ومتفرّعاتها، فإن استخدامه المتفاوت، وأحياناً الخجول في المراحل الأولى، قد تقاطع، إلى هذا الحدّ أو ذاك، مع النوع الأول من المفاهيم، ولكنه ما لبث أن اتجه خلال العقدين المنصرمين نحو احتلال موقع الصدارة في الأدبيات ذات الطابع الاجتماعي، وكاد يطغى على كل ما عداه من مفاهيم. وفي هذا الإطار، تنوّعت المفاهيم على نطاق واسع، وتنوّعت بالتالي طرق القياس التي تصدّت لمقاربة موضوع الفقر: خطوط الفقر النسبي والمطلق، والحاجات الأساسية غير الملبّاة (مفهوم الحرمان)، وفجوات الفقر، وشدّة الفقر، ومرونة الفقر بالنسبة إلى نمو الناتج المحلي القائم. . . وتتواصل في الوقت الراهن الجهود الحثيثة الرامية إلى استحداث مزيد من أدوات القياس المركّبة التي تجمع في مؤشر واحد ما بين الفقر في الدخل من جهة، والحرمان من الحاجات الأساسية من جهة أخرى. ومما لا شك فيه، أن توسُّع لوحة المؤشرات وأدوات القياس على هذا النحو، يتطلب وجود قواعد إحصائية مفصّلة وميوَّمة، تتوفر فيها المعايير

الفنية والمنهجية الدقيقة وذات القبول في المقارنات الإحصائية الدولية. وهذا الأمر غير متاح بشكل كافٍ راهناً في معظم البلدان العربية، بالنظر إلى الوضع العام المتردّي لأجهزة الإحصاء الحكومية، وإلى الصعوبات الكأداء التي تحول دون وصول الناس إلى ما هو متوافر من معطيات إحصائية رسمية.

ثانياً: مخاطر الخلط بين المفاهيم

إن ما تحتمله مقاربة موضوع العدالة الاجتماعية من تقاطع وتداخل بين مفاهيم التنمية ـ وخصوصاً التنمية الاجتماعية ـ ومفاهيم الفقر، قد يحمل في طياته مخاطر الخلط المقصود بين هذين النوعين من المفاهيم، وذلك تحقيقاً لأغراض سياسية ومصالح اقتصادية خاصة، لا علاقة لها بموضوع التنمية أو بموضوع مكافحة الفقر. وينبغي في هذا الإطار التنبيه ـ في معرض العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في مجتمعاتنا ـ من التضخيم المصطنع الحاصل منذ مدة في الأدبيات التي تتناول مسألة الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، على حساب الأدبيات التي تُعنى بمسألة التنمية الاجتماعية عموماً. وإذا كان من الضروري الإقرار بأن كلا الموضوعين ينطويان على أهمية بالغة، وبأن الموضوع الأول بالتحديد يرتدي طابعاً أكثر إلحاحاً، فإنه لا مناص من الاعتراف في الوقت ذاته بأن موضوع «جيوب» الفقر المدقع ينحصر عموماً في شريحة محدودة (وإن متفاوتة) من المجتمع، في حين إن حيّز الاستهداف الذي يخصّ موضوع التنمية الاجتماعية هو أكبر بكثير، إذ إن مفاعيله تنسحب على غالبية المجتمع، ولا سيما الشرائح الواسعة من الفئات الاجتماعية المتوسطة وما دون المتوسطة. ومن هذا المنطلق، لا يجوز استسهال القبول بالمفاضلة أو المقايضة بين المسألتين، بحيث يصار إلى التصدّي لإحداهما دون الأخرى. وليس خافياً أن هذا ما تقوم به أو تتطلع إليه راهناً بعض حكومات المنطقة تحت ضغط أزمات عجزها المالي ومديونيتها العامة المتفاقمة، وكذلك تحت ضغط متطلبات «ترشيق» حجم الدولة والانخراط المتسرع وغير المشروط في كل جوانب ظاهرة العولمة مع ما يرافقها من «وصفات» جاهزة صادرة عن المؤسسات الدولية المعنية. فمثل هذا الاستسهال، يؤدي في أغلب الأحيان إلى التضحية عملياً بالمقاربة المتكاملة لقضية التنمية الاجتماعية، بحجة «التفرّغ» لمعالجة المشكلة الأكثر إلحاحاً المتمثلة في التصدّي لمشكلة الفقر، وهي حجّة حق غالباً ما يراد بها باطل، هذا مع العلم بأن ادعاء «التفرّغ» لمعالجة مشكلة الفقر، نادراً ما أفضى إلى النتائج الفعلية المرجوة منه،

بحسب ما تشير إليه تجارب العديد من بلدان المنطقة. وعوضاً عن هذا النوع من المقايضات، فإن المطلوب هو العمل على إدراج مسألة مكافحة الفقر المدقع في الإطار الأعمّ والأشمل لاستراتيجية تنمية اجتماعية تستهدف النهوض بالمجتمع ككل، بما في ذلك أساساً الفقراء.

ثالثاً: دور الدولة و«اللاعبين» الآخرين في التنمية الاجتماعية

أشارت ورقة البحث في غير فقرة إلى المسؤوليات العامة الملقاة على عاتق الدولة في مجال إعادة تصويب مسار التنمية الاجتماعية. غير أن ما ورد حول هذا الموضوع، تميّز أحياناً بشيء من التبعثر وقلّة التركيز، وطغى عليه أحياناً أخرى الطابع الضمني. بيد أنه من الواجب الإقرار بأن أيّ تقدم حاسم على طريق تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب، أول ما يتطلب، إعادة صوغ دور الدولة وأهدافها في الحقل الاجتماعي، وتحديد النطاق الفعلي والملموس لتدخلاتها المباشرة (إنتاج الخدمة العامة و/أو تمويل إنتاجها عبر القطاع الخاص) وغير المباشرة (سنّ القوانين وإصلاح التشريعات وتهيئة الأطر الإدارية والمؤسسية الناظمة) في كل مرفق من مرافق هذا الحقل: صحة، تعليم، سكن، نقل عام، تأمينات اجتماعية وتقاعد، ضمان بطالة، شبكات أمان، استئصال الفقر، سياسة دعم ذات استهدافات محددة، رعاية لائقة للمجموعات الهشّة، فرص العمل، شروط العمل، مكافحة صارمة لبنية الأسواق الاحتكارية... ومن المفترض أن تندرج هذه التدخلات ضمن رؤية مستقبلية واضحة المعالم، وأن تنتظم في مجموعة محددة من البرامج والمشاريع المترابطة والمتكاملة، التي يخضع تنفيذها لجدول زمني محدد. وينبغي الاستفادة - في معرض إعادة تحديد دور الدولة ونطاق تدخلها الاجتماعي - من الدروس والعبر الثمينة التي تمخّضت عنها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (٢٠٠٨)، والتي فرضت موضوعياً الحاجة إلى وجوب تجاوز السياسات الليبرالية المفرطة، وإلى أهمية تطوير نظرة ثانية إلى مسألة التوازن بين دور الدولة ودور الأسواق في توفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. ومن الواضح أنه لا يكفي - كي نتقدم أكثر في اتجاه العدالة الاجتماعية - أن نبلور رؤى وأهدافاً وبرامج مطلقة، بل ينبغي إلى جانب ذلك أن نوفر جميع الموارد الواقعية المتاحة التي تسمح بوضع تلك الرؤى والبرامج والأهداف موضع التنفيذ. وفي هذا الإطار، تحتلّ تعبئة الموارد المالية موقعاً أساسياً، وهي ترتبط مباشرة - وفي أعلى مراتب الأولوية - بوجوب إدخال إصلاحات عميقة وواسعة

النطاق في مجمل جوانب السياسات الضريبية المعمول بها راهناً في دولنا، وهي سياسات تتميّز بالتخلّف والتقادم على المستوى الاقتصادي والمهني، وبشدة التحيّز والرجعية على المستوى الاجتماعي والطبقي. وإذا كان ثمّة توافق على أن الدور الأهم على المستوى الاجتماعي يعود إلى الدولة أساساً ـ كمخطِّط وممِّول وموجّه ومراقب ومنظِّم ـ فإن ذلك يجب ألا يعني إقفال الباب أمام «اللاعبين» الآخرين. ومن بين هؤلاء، المجتمع الأهلي وأموال «الإحسان» والمانحون الأجانب، وربما أيضاً القطاع الخاص نفسه. وينبغي من دون شك تشجيع هؤلاء اللاعبين على ضمّ جهودهم إلى جهود الدولة، ومن ضمن التوجهات والأطر العامة المحددة من قبل هذه الأخيرة، للإسهام في إحراز مزيد من التقدم على طريق العدالة الاجتماعية. ولكن يجب الحذر من تغذية وتضخيم الأوهام على هذا الصعيد، حتى لا تستخدمها الطبقات الحاكمة في بلداننا للتنصّل من مسؤولياتها الأساسية في المضمار الاجتماعي.

المناقشات

١ ـ وحيد عبد المجيد

تثير قضية العلاقة بين ازدياد معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الفقر جدلاً واسعاً، ولكنها صارت واضحة في كثير من جوانبها، إذ أُثبت تجريبياً، مثلاً، أنه لا توجد علاقة طردية بين ازدياد النمو وانخفاض الفقر في كل الحالات، ولا حتى في معظمها. ولا يرجع ذلك فقط إلى أخطاء في الإحصاءات والبيانات، فانسياب ثمار النمو في المجتمع يتطلب سياسات اجتماعية توزيعية تعيد توزيع عوائد هذا النمو.

ولكن هذا لا يمكن أيضاً لضمان تأثير إيجابي لازدياد معدلات النمو في مستويات الفقر. فالعامل الحاسم هنا هو نوع القطاعات التي يزداد فيها النمو. فالنمو في قطاعات مثل الزراعة والصناعات التحويلية هو الأكثر تأثيراً في مستويات الفقر، ولكن هذه القطاعات تصير في حالة عقم على المستوى العربي. ففي مصر، مثلاً، يتركز ازدياد النمو الاقتصادي في قطاعات أقل تأثيراً لكثير من الفقر، مثل العقارات والمقاولات، والسياحة والاتصالات، وبعض الصناعات الخفيفة، مثل العمالة المحدودة، في حين لا يوجد نمو تقريباً في قطاع الزراعة، بينما ينهار نظام الصناعة التحويلية، وخصوصاً صناعات الغزل والنسيج التي كانت مصر شديدة التميز بها في مرحلة سابقة، فازدياد معدل النمو بنسبة ٣ بالمئة فقط في نظام الزراعة يمثّل إثراءً أفضل في حالة الفقر من أن يزداد النمو بنسبة ١٠ بالمئة في نظام مثل العقارات.

ولذلك تتركز المشكلة في الهيكل الاقتصادي نفسه في المقام الأول، قبل أن توجد في الإحصاءات والبيانات أو في السياسة الاجتماعية.

٢ ـ عادل الشرجبي

كنت أتمنى أن يكون عنوان الورقة هو «الاتجاهات العامة لفقر الدخل»، لأنها لم تأخذ من مؤشرات الفقر إلا مؤشراً واحداً هو مؤشر الفقر، ونحن نعرف أن الفقر البشري يقاس بعدة طرق، وله عدة مؤشرات، أشار إلى بعضها د. كمال. فضلاً على ذلك، ورغم الاقتصار على مؤشر فقر الدخل، أودّ أن أشير إلى أنه يعتمد طبعاً على حساب المتوسطات، وحساب المتوسطات هو حساب مضلِّل، كما يعرفه الاقتصاديون والاجتماعيون. فنحن عندما يكون عددنا أربعة وعندنا «فرخة»، يأكل كل واحد ربع «فرخة» بحساب المتوسطات، لكن لو كان ثمة واحد سمين أو مسؤول، فهو يأخذ النصف، ويترك لنا النصف؛ هذا **أولاً**.

ثانياً، إن هذه المؤشرات مصدرها الأساسي هو الدولة، وأنا شخصياً اشتغلت في تقريري التنمية البشرية الأول والثاني، ومن أجروا التقرير الثالث استبعدوني لأني لم أعُد «أعجبهم». والسبب أنه عندما يريد البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي التعامل مع بيانات، فهو لا يطلبها إلا من الدولة، والدولة تعطي بيانات مضلِّلة وأحياناً مزوّرة. سوف أعطي مثالاً من اليمن: في الوقت الذي أنا فيه ناشط اجتماعي، أنا كذلك ناشط في مجال حقوق الإنسان. وفي الانتخابات تحديداً، كان المسجلون عندنا في سجل الناخبين في انتخابات ٢٠٠٣ عشرة ملايين شخص، وأثبت تعداد ٢٠٠٤ أن تعداد سكان اليمن ١٩ مليوناً فقط. معنى ذلك أننا سجلنا على الأقل ثلاثة ملايين بالتزوير وتحت سن الانتخاب، وهكذا دواليك بيانات اليمن كلها.

ولديّ أيضاً عدد آخر من المؤشرات، إذ عندما نحتسب المدارس عندنا، ثمة مدرسة تدرّس صباحاً باسم عائشة، وبعد الظهر باسم نسيبة، وفي الإحصاءات الرسمية تحتسب مدرستين، بينما هي مدرسة واحدة. أما الكهرباء، فحالها أسوأ من لبنان، إذ تنقطع عشر ساعات يومياً، ثم يقال إن نسبة البيوت المغطاة بالكهرباء هي ٤٠ بالمئة، بالرغم من أن الكهرباء لا تؤمّن إلا لفترات قليلة، وبعض القرى لا تزوّد بالكهرباء إلا مرة كل شهرين، وهذه المعطيات محسوبة بالأرقام. أما الأرقام التي تعتمدها البلدان العربية، فهي لا تؤشر ولا تصلح كمؤشرات للتنمية.

إضافة إلى ذلك، هناك طرق الاحتساب، وأنت يا دكتور أدرى مني بأن الدولار المقيّم هنا هو على أساس القيمة الشرائية التعادلية للدولار، وهي قيمة

مضلّلة، وليست قيمة مالية (١٠٠ سنت)، بل يُحتسب الدولار في اليمن بطريقة، وفي سورية بطريقة أخرى، وكذلك في مصر. هل تعرف أن ما أشار إليه د. كمال حول مسح ميزانية الأسرة كان ينطلق من منطلق آخر هو فقر الغذاء لا فقر الدخل؟ هل تعرف أن عندنا في اليمن مادة اسمها «الوزر»، وهي تستخدم طعماً للأسماك، وهذا نملأه في شوالات ونبيعه للفقراء، والسمك عبارة عن ثلاثة سنتم، وعرضها نصف سنتم، والأسرة تطحن ٥ سمكات وتضيف إليها لتراً من الماء، وتأكلها مع شيء يسمّى العصيدة، وعندما يأتي الباحث لبحث ميزانية الأسرة، يرى أنها أكلت أسماكاً، وهذا حساب مضلّل، فهي لم تأكل أسماكاً، بل نفايات.

أنطلق هنا إلى الحلول التي طرحتها: الزكاة. وهذه كانت تصلح في المجتمع الإسلامي الأول، لكن عندك مجتمع متعدد مثل لبنان، فيه المسيحي وفيه المسلم، فهل يحق تطبيق الزكاة على المسيحي، وهل يجب أن نأخذ من المسيحي زكاة؟ هذه إشكالية في الدولة التعددية حالياً. كيف نحلّها؟ لا أعتقد أن الحل بسيط عن طريق الزكاة أو غيرها، نحن بحاجة الآن إلى ابتكار طرق تتناسب مع مجتمعاتنا.

٣ ـ خير الدين حسيب

لديّ ملاحظة أولى حول الباحث الذي يتوسع أحياناً في الكلام على الوطن العربي إلى العالم الإسلامي، وهذا يزيد المشكلة تعقيداً. ثمة مثل عامي عراقي يقول: «الفأرة لا تستطيع دخول الثقب إن شدّت بذيلها مكنسة». نحن لا نستطيع معالجة قضايا الوطن العربي، فكم بالحري أن نعالج معها قضايا العالم الإسلامي ونزيد القضية تعقيداً؟

أما إلقاء بعض المسؤوليات على الله سبحانه وتعالى، فلا يجوز، لأن الله أعطانا العقل والإرادة، ونحن متروك لنا أن نحل مشاكلنا، فلا نلقي المسؤوليات على قوة مجهولة. هذا في ما يتعلق بالورقة.

هناك ثغرة في هذه الندوة مسؤولة عنها لجنة تحضير الندوة، وأنا أحد أعضائها، إضافة إلى الإخوان الآخرين، إذ إنه عند توزيع الأبحاث والكلام على أزمات الدولة، لم يخصَّص جزء كافٍ لموضوع «الفساد»، باعتباره ظاهرة مهمة في البلدان العربية، حتى كان من المهم كذلك إجراء مقارنة في هذا الصدد بالعالم، فلا د. عمرو حمزاوي، تناول هذا، في حديثة عن تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي، ولا البحث في أزمة شرعية البلدان العربية، وكذلك لم يتناول

د. يوسف موضوع العدالة الاجتماعية الذي يغطّي على ما عداه. لذلك أعتقد أن هناك نقصاً كبيراً في أعمال الندوة، لأن الفساد هو من ضمن الأزمات التي تعانيها الدولة العربية، وهي تتميز في هذا المجال من العالم الثالث. وفي المقابل، سأشير بعجالة جداً إلى هول هذه الظاهرة، وأعطي ثلاثة أمثلة بسيطة على ذلك.

ـ في بلد خليجي، تتراوح نسبة ما تملك العائلة الحاكمة من أراضي الدولة كلها، بحسب تقديرات موثوق بها، بين ثمانين وتسعين بالمئة. وفي هذه الدولة كان ثمة جزيرة في البحر هي بمثابة سجن من أجل عزل السجناء، ثم تبدل الحاكم إثر وفاته، واستلم ولي العهد الحكم، فألغى هذا السجن. وفي زيارة تالية إلى ذلك البلد الخليجي، وجدت أن السجن قد تحول إلى قصر للشخص الثاني في الدولة، أي رئيس الوزراء. ولا بد من الإشارة إلى أن في ذلك البلد نفسه يوجد العديد من الفنادق في العاصمة التي يملكها رئيس الوزراء هذا. هذا هو الوضع بالنسبة إلى بلدان الخليج، باستثناء الكويت، فليس ثمة فصل بين دخل الحاكم ودخل الدولة والشعب، فالدخل من الثروات الطبيعية من النفط والغاز تعود إلى الحاكم أساساً، وهو يخصّص جزءاً منها للشعب (أي للميزانية).

ـ في بلد مشرقي عربي، استولى رأس الدولة على بعض أراضي الدولة من دون مقابل، ثم أخذ يبيعها إلى الناس لقاء مقابل، وكانت هذه العمليات تحدث خارج أمانة العاصمة، أما الآن فقد انتقلت إلى العاصمة. وهذه الدرجة من الفساد غير موجودة في الغرب، رغم الفساد المستشري، لكن ليس على هذا المستوى.

ـ قبل عدة سنوات نظّمنا ندوة عن الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، وعُرضت فيها حالات فساد عربية مختلفة، وكان من نتيجتها أن أُنشئت المنظمة العربية لمكافحة الفساد، وترأستها شخصية عربية لبنانية هي الرئيس د. سليم الحص من أجل حمايتها. ولكن هذه المنظّمة، للأسف الشديد، لم تستطع منذ تأسيسها حتى الآن أن تكشف حالات الفساد العربية، ولم تصدر حتى الآن تقريراً عن «حالة الفساد في البلدان العربية»، بل هي تنظّم فقط ندوات عن دور الإعلام ودور الرقابة المالية في الفساد.

أعتقد أن قضية الفساد هذه هي في منتهى الخطورة، ففي لبنان حيث نسكن، في العشرين سنة الأخيرة. تمّت رشوة عدد من النواب من قبل أحد رؤساء الوزراء من أجل التصويت على أحد القوانين بعدما كان قد رفضه مجلس النواب. وثمة حالات أخرى، مثل الدفع إلى بعض الرؤساء لتمرير بعض الأمور.

إذن، إن ثمة نقصاً في هذه الندوة، وثمة حاجة إلى أن تُستكمَل، فإما أن يعالج د. عمرو حمزاوي هذا الموضوع في ورقته عند إعادة كتابتها، أو أن تكون هناك ورقة أخرى، والأفضل أن يتعاون د. عمرو ود. يوسف لمعالجة هذا الموضوع.

٤ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

أ ـ كنت آمل أن تركّز الورقة على الموضوع المحدد في عنوانها وهو «أزمة غياب العدالة الاجتماعية»، حيث موضوع العدالة أوسع وأعمق من مجرد مقاييس الفقر والتنمية البشرية. وكان الأولى معالجة التفاوت في توزيع الدخل القومي، والتفاوت في توزيع الثروة، حيث يزداد تركز ملكية الأصول المنتجة في شرائح طبقية، بما في ذلك ملكية الأصول في قطاع الزراعة، وفي القطاع غير النظامي.

ب ـ ضرورة الحذر من البيانات، حيث إن اختلاف منهجيات البحث والحساب يؤدي إلى نتائج مختلفة تماماً، حول الموضوعات المثارة في الورقة، وخاصة مدى انتشار الفقر البشري، وفقر الدخل على المستوى العربي العام، وبين البلدان العربية المختلفة.

ج ـ على عكس ما تقول الورقة، فإن التجربة التنموية في شرق آسيا لم تأخذ في اعتبارها ـ في البداية ـ موضوع العدالة، بل كان العكس هو الصحيح، طوال فترة انطلاق وتأسيس التجربة. وتم تصحيح ذلك اعتباراً من الثمانينيات مع ازدياد الإنفاق العام الاجتماعي زيادة ملموسة.

د ـ العلاقة ليست خطية بين النمو الاقتصادي والفقر، إذ يتوقف الأمر على معامل مرونة الفقر بالنسبة إلى النمو الاقتصادي، ويتوقف هذا المعامل بدوره على عوامل هيكلية، وعلى نمط السياسات المتّبعة، وعلى المصادر القطاعية للنمو، ومدى توفيرها لفرص العمل وكسب الدخل. . . الخ.

هـ ـ آمل أن يولي الباحث أهمية أكبر للعلاقة بين التعليم والفقه، وخاصة أن الانقسام الاجتماعي المستقبلي سيكون بين من يملكون ومن لا يملكون الأصول المعرفية كمولّد للثروة.

٥ ـ أحمد الكبسي

أريد أن أؤكد ما قاله د. خير الدين حسيب عن أزمة الفساد، وعن كونه أم الأزمة في كل البلدان العربية من دون استثناء، كما ألاحظ أن كثيراً من الأمور

التي ذكرها الباحث كانت حول مستويات الدخل في البلدان النفطية. أولاً، أنا أريد أن أعود قليلاً إلى ما قبل النفط، وكما أعرف من الإحصاءات الموجودة لدينا في اليمن البلد الفقير، أن الحبوب كانت تُرسَل إلى الحجاز ونجد لمساعدة الإخوان في الصحراء الذين لا موارد لهم. وبعد وجود الموارد والطفرة النفطية وما إلى ذلك، كيف تحصل الأمور؟ كما نشاهد جميعاً، في ضواحي العواصم النفطية، سواء أكان في ضواحي الرياض أم الكويت أم أبو ظبي أم الدوحة، نجد غياب العدالة الاجتماعية، ونجد أن قلة يستأثرون بالثروات، والغالبية من الشعب يعيشون تحت خط الفقر، وهذه من ضمن الأزمات التي يجب أن تُلاحَظ.

وقد تكلّم د. خير الدين على الهبات والأراضي وما إلى ذلك، ونعرف أن الأراضي باتت توهَب الآن في بلدان الخليج العربية لكي تُخطط وتباع على شكل مربعات سكنية، إما لولاة الأمر أو للأمراء أو لكبار التجار، وما إلى ذلك. الفساد يمخر في أجسام كل البلدان العربية، ولا أستطيع أن أستثنيَ أحداً في كل هذه البلدان.

٦ ـ جمال زهران

أشكر كلاً من صاحب الورقة والمعقب عليها، لتناولهما معاً قضية مهمة ومحورية هي العدالة الاجتماعية، وأركّز مُداخلتي في ما يلي:

ـ حيث إنني اعتبر أن العدالة الاجتماعية هي الوجه الآخر للشرعية السياسية، فالحاكم الذي تتوافر فيه الشرعية السياسية، أي قبول المجتمع والشعب به بعد إجراءات انتخابية سليمة له تؤكد شرعيته، عليه أن يعبّر عن هذا الشعب تعبيراً صحيحاً وصادقاً بما يحقق آمال وطموحات هذا الشعب الحقيقية، وتحقيق التقدم المنشود بما يحقق العدالة الاجتماعية.

نحن نعترف جميعاً أن الدولة العربية تواجه تحدياً كبيراً يتحدد في غياب العدالة الاجتماعية، وهذا يتوازى مع غياب الشرعية السياسية التي تعني سلامة إجراءات الوصول إلى الحكم. فللحاكم الجيد ركيزتان: **أولهما**، الشرعية السياسية، و**الثانية**، الشرعية الاجتماعية أو العدالة الاجتماعية، إذ إن المشاركة في الحكم تؤدي إلى الشرعية السياسية، وتؤدي المشاركة في موارد الدولة إلى الشرعية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. فالشرعية السياسية في المعنى الأخير هي المدخل إلى الشرعية الاجتماعية.

ألفُت نظرَ الباحث إلى ما ورد في البحث حول نسب الفقر في البلدان العربية، ومن بينها مصر، بحسب تقرير البنك الدولي، إلا أن مصر هي استثناء من المتوسط العام، حيث كان يتجاوز فيها الفقر ٤٠ بالمئة عام ٢٠٠١، بينما ورد في الفقرة التالية بيانات لصندوق النقد العربي، أن نسبة الفقر في مصر كانت ١٩ بالمئة عام ٢٠٠٩، أي أن تقدماً حدث في تقليل نسب الفقر في مصر، وهو ما لم يحدث، بحسب التقارير الدولية، التي أكدت حتى عام ٢٠٠٩ أن نسبة الفقر في مصر كانت ٥٥ بالمئة، بحسب تقرير البنك الدولي، وأن نسبة الـ ١٩ يالمئة هي النسبة التي أشارت إليها الحكومة المصرية، باعتبار أن هذه النسبة تشير إلى ما دون خط الفقر. وهنا أوثّق كلامي بأن الواقع المصري يواجه مشهداً يؤكد عدم العدالة الاجتماعية، وصورته في ما يلي:

- الغني يزداد غنى. . . والفقير يزداد فقراً.

- الثروة تتركز مع القلة. . . والفقر يزداد انتشاراً في الشعب.

- تتقوقع الطبقة العُليا حول نفسها وتتركز وتقل. . . والطبقة الوسطى تهبط إلى القاع.

يؤدي هذا المشهد إلى ضعف الدولة، وتآكل شرعيتها، وازدياد وتفاقم مشاكلها بشكل غير مسبوق في مصر.

ـ أطرح تساؤلاً على الباحث، في ما يتعلق بالنسبة المقبولة بين الحدّ الأدنى والأقصى للأجر، أو الدخل بحيث تتحقق العدالة الاجتماعية؟ وأطرح نسبة ١٠٠ بالمئة بين حدّ أدنى وحدّ أقصى، وهو ما طُرح في البرلمان المصري، حيث طُرحت هذه النسبة في مشروع قانون لم تتم الموافقة عليه من الأغلبية الحاكمة، يتضمن الحدّ الأدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه (٢٠٠ دولار) شهرياً، والحد الأقصى ١٢,٠٠٠ جنيه (٢٠٠٠ دولار) شهرياً، بنسبة (١٠:١)، وفشلنا تحت القبة، ولكن انتزعنا موافقة القضاء الإداري في مصر على هذا المشروع لالتزام الحكومة به، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية. فالمشكلة الأساسية الآن هي: كيف نضمن للمواطن العربي، إشباع احتياجاته الأساسية (تعليم جيد ـ صحة جيدة ـ سكن جيد ـ وظيفة جيدة). وفي الحقيقة، إن الواقع الاجتماعي المصري، وعلى عموم الوطن العربي، يشهد:

- تشوّهاً سياسياً: حيث لا يعبّر الحكم عن واقع الخريطة السياسية في المجتمع.

• تشوّهاً اجتماعياً وطبقياً نتيجة غياب العدالة الاجتماعية التي يقتضي ناتجها سيادة الطبقة الوسطى باعتبارها ضمان الاستقرار الحقيقي من المجتمع، ومن ثم لا بد من أن تكون هي الأغلب.

ـ أطرح قضية تأكيداً لما قاله د. خير الدين حسيب حول الفساد في الدولة العربية، على الرغم من أنني اعتبره حصاداً وناتجاً لغياب الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية، وهي: الخصخصة التي تعني نقل العام إلى خاص في مصر، إذ شاهدت إهداراً للمال العام، وفساداً غير مسبوق، وانعداماً للشفافية، ونقل العام إلى خاص عبر عقود بيع مشبوهة ووسطاء يربحون من غير جهد يذكر. نموذج ذلك بيع شركة إيديال الصناعية في مصر بمبلغ ٣٣٠ مليون جنيه مصري (حوالى ٧٥ مليون دولار تقريباً) في عام ١٩٩٥، بينما قيمتها الدفترية آنذاك كانت ١,٢ مليار جنيه مصري، وقيمتها السوقية أيضاً ٥ مليارات جنيه (مليار دولار). والفارق يؤكد تربّح الوسطاء والفساد وضعف الرقابة على عمليات بيع الشركات العامة.

ـ ومثال آخر على الفساد في مصر قضية توزيع موارد الدولة من الأراضي على الأقارب والأصهار والمعارف والأنصار والشركاء، ما تم تخصيصه لأصحاب مشروع مدينتي التي خصص لهم ثمانية آلاف فدان لإقامة مشروع سكني فاخر في طريق السويس/القاهرة، وقيمتها السوقية (١٠٠ مليار جنيه مصري = ٢٠ مليار دولار) خصصت بما يعادل ١,٥ مليار جنيه مصري فقط!! كما أنه تم تخصيص ١١ ألف فدان في التجمع الخامس (القاهرة الجديدة)، قيمتها السوقية ٢٠٠ مليار جنيه، أي ٤٠ ـ ٥٠ مليار دولار!! من دون معرفة القيمة الحقيقية لعملية التخصيص حتى الآن، وهي مخصّصة لشركة شحن شركة المستقبل للتنمية العقارية، ومن المحتمل أن تكون ذات علاقة بجمعية المستقبل التي يرأسها جمال مبارك، نجل رئيس الدولة المصري. وكان هذا الموضوع محل بيان عاجل تحت قبة البرلمان المصري، ورد فيه ما سبق، ورفضت الحكومة الردّ عليه نهائياً خلال ثلاث سنوات!! وبإجمال ما تم تقريره من استجواب للحكومة المصرية في البرلمان المصري حول قرارات تخصيص أراض للأقارب والأصهار وأصحاب النفوذ وشبكات المصالح، يصبح المبلغ تريليون جنيه مصري، أي ما يُعادل ٢٠٠ مليار دولار.

وأكتفي بهذا القدر، علماً أن ما أوردت من معلومات موثّقة لديّ.

٧ ـ مصطفى كامل السيد

أُثيرت معظم النقاط التي كنت أودّ الحديث عنها، ولذلك أشير إليها باختصار:

ـ أغفَل البحث معالجة تقنية العدالة الاجتماعية على الرغم من أن العنوان يتحدث عن غياب العدالة الاجتماعية.

ـ العلاقة بين النمو الاقتصادي وانخفاض معدل الفقر علاقة معقّدة، وهي ليست إيجابية، ولذلك كانت تستحق معالجة أكثر تفصيلاً.

كذلك أشار الباحث في عرضه المفاهيم الأساسية لمفهوم الفقر البشري، ولكنه لم يستخدمه على الرغم من توافر البيانات الخاصة به.

ـ بعض البيانات المذكورة إما غير مستحدثة أو غير دقيقة. ففي **تقرير التنمية الإنسانية العربية** (٢٠٠٩) بيانات أحدث، والإشارة إلى أن معدل الفقر في مصر يتراوح بين ٤٠ و٥٠ بالمئة قد لا يكون صحيحاً، ومصدره ليس مباشراً.

ـ مسألة البطالة مهمة جداً، وهي بكل تأكيد وثيقة العلاقة بالبعد الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، ولم يتطرق إليها البحث.

أشار د. خير الدين حسيب في مداخلته إلى التداخل بين موازنة الدولة ودخل الحاكم في بلدان الخليج، ومع ذلك فإن هذه البلدان تحتل مراكز متقدمة في مؤشرات الشفافية الدولية، التي توحي بأنها الأقل فساداً بين البلدان العربية.

ـ تتعلق الملاحظة الأخيرة بما ذُكر عن معدلات التفاوت الاجتماعي العالية في دول شرق آسيا في المراحل الأولى لانطلاقتها التنموية وانخفاضها بعد ذلك. الصحيح هو أن معدلات التفاوت هذه كانت منخفضة في البداية بسبب برامج الإصلاح الزراعي الراديكالية في هذه الدولة، والارتفاع التدريجي للأجور الحقيقية فيها، ثم أخذت تتصاعد في المراحل المتقدمة لنمو هذه الدول، واتساع دور النظام الخاص، وامتداد نشاط شركات هذه الدول إلى المحيط العالمي.

٨ ـ يوسف خليفة اليوسف (يردّ)

أ ـ أخطاء شكلية وإضافة فقرات حول الفساد

لم أجر كثيراً من التعديلات على مادة الورقة حتى يتمكن القارئ من مقارنة

الأصل مع الردود على المداخلات التي تقدم بها المشاركون في المؤتمر، باستثناء بعض الفقرات المتعلقة بالفساد الذي أظهرت دوره في المبحث المتعلق بأسباب الفقر، وكذلك في المبحث الذي يتطرق إلى سبل العلاج. وكما يتضح من هذه الإضافات، فإن الفساد يكون تأثيره عادة من خلال آثاره في النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق على الخدمات، وكذلك من خلال أثره في حجم الدعم. وقد أظهرت هذه الحلقات استجابة للإخوة المتداخلين. أما التعديلات الأخرى، فكانت شكلية، وأغلبها أخطاء متناثرة.

ب ـ ردود على المداخلات

(١) مداخلة د. **وحيد عبد المجيد** تتعلق بمدى تأثير النمو الاقتصادي في الفقر، وكذلك في طبيعة الهياكل الاقتصادية التي ينتج منها هذا النمو. وردّي على تساؤل د. وحيد هو أن هذين الموضوعين تمّت معالجتهما، بتعديل الفقرة الخاصة بهما التي تبدأ كما يلي: «يتضح مما سبق أن النمو الاقتصادي شرط ضروري، ولكنه غير كاف لاستئصال الفقر، خاصة في ظل تفاوت كبير في الدخل، وبالتالي لا بد من تعضيد النمو الاقتصادي بسياسات هدفها تقليل فجوة الدخل، سواء تعلقت تلك السياسات بزيادة مشاركة الفقراء في القرار، أو بتوفير الخدمات التعليمية والصحية التي تساعدهم على تحسين فرصهم، أو من خلال إيجاد سياسات وقائية، مثل الدعم والتمويل والتأمينات الاجتماعية. . . الخ». والفقرة التي تليها فيها مزيد من التوضيح لإشكاليات استخدام النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية أو كعلاج للفقر، مع عدم إنكار ضرورة النمو الاقتصادي. وهناك حديث واضح عن أهمية تحول الهياكل الاقتصادية العربية من الاعتماد على مصدر وحيد أو متقبّل، كالنفط أو أسواق المال، إلى هياكل أكثر تنوعاً، مما يجعل النمو الاقتصادي أكثر استقراراً وأكثر فائدة للطبقات الفقيرة (انظر المبحث الرابع، البند ١، بعنوان: «زيادة النمو الاقتصادي واستقراره»).

(٢) مداخلة د. **مصطفى كامل السيد** تتحدث عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، وعن تحديث البيانات والبطالة، وعن معدلات التفاوت الاجتماعي في دول آسيا. أما العلاقة بين النمو والفقر، فقد أوضحتها في ردّي على مداخلة د. وحيد السابقة. أما البيانات الواردة في الورقة، فإنني أزعم أنها أحدث بيانات متوفرة في إصدارات البنك الدولي وصندوق النقد العربي، وإذا

توفرت لدى الدكتور بيانات أحدث من البيانات التي وردت في الورقة، فأرجو منه التكرّم بتوفيرها لي للاستفادة منها. فـ **تقرير التنمية البشرية للعالم العربي لعام ٢٠٠٩** لا تظهر فيه بيانات حول تفاوت الدخل أو الفقر، أو بعض البيانات الأحدث من عام ٢٠٠٥، بينما البيانات التي استخدمت في الورقة هي أحدث وصادرة من صندوق النقد العربي[1].

أما **تقرير مؤشرات التنمية العالمية** الذي يصدره البنك الدولي، فإن البيانات المتعلقة بمستويات الفقر بالمقاييس المحلية والدولية لا تتجاوز عام ٢٠٠٠، وبيانات تفاوت الدخل لا تتجاوز عام ٢٠٠٦، ذلك بحسب الطبعة ٢٠١٠ من هذا التقرير، بل إن هناك بعض البلدان العربية التي لا تتوفر عنها بيانات أو أن بياناتها تعود إلى ما قبل عام ٢٠٠٠[2]. هذا يعني أن المؤشرات التي تنشر لها بيانات في بقية دول العالم لا تتوفر لها بيانات كافية للبلدان العربية، وقد أوضحت هذه الإشكالية في بداية ورقتي. أما بقية المؤشرات التي وردت في بند «طرق القياس» فهي عادة لا تحسب حتى في المنظمات الدولية، إلا في حالات نادرة، لأن هذه المنظمات تكتفي بأهم طرق القياس، وليس بها كلها، فلا يتوقع مني الدكتور الفاضل أن أكون ملكياً أكثر من الملك. أما قضية البطالة، فقد تحدثت عنها في أكثر من موقع في الورقة، عندما ذكرت تطور معدلات البطالة في البلدان العربية، وقارنتها بمعدلات البطالة في بقية مناطق العالم، وأكدت أن البطالة في البلدان العربية كانت الأسوأ بين مناطق العالم منذ الثمانينيات وحتى وقتنا الحاضر (انظر: الفقرة أ، بعنوان: «التعليم والفقر»، في البند ٢ بعنوان: «الخدمات التعليمية والصحية» من المبحث الرابع من الورقة). أما النقطة المتعلقة بالعدالة الاجتماعية في دول شرق آسيا، فالورقة لم تذكر شيئاً عن ارتفاع أو انخفاض معدلات التفاوت الاجتماعي في هذه الدول، وإنما كل ما قيل هو أن حكومات هذه الدول كانت أكثر التفاتاً إلى قضايا العدالة الاجتماعية، بما في ذلك الحكومات المستبدة، الأمر الذي مكّن هذه الاقتصاديات من تجنّب كثير من الأزمات الاجتماعية وعدم الاستقرار، وهذا بدوره كان له أثر في تعميق مسار تنمية هذه الدول وقدرتها على امتصاص آثار الأزمات المالية التي تعرّضت لها.

---

(١) United Nations Development Programme [UNDP], *Arab Human Development Report 2009* (New York: UNDP and Regional Bureau for Arab States, 2009), p. 242.

(٢) World Bank, *World Development Indicators 2010* (Washington DC: International Bank for Reconstruction and Development, 2010), pp. 86-96.

(٣) مداخلة د. **جمال زهران** تطرقت إلى سبب كون مستوى الفقر في مصر قد انخفاض من ٤٠ بالمئة عام ٢٠٠١، بحسب بيانات صندوق الدولي، إلى حوالى ١٩,٦ بالمئة عام ٢٠٠٩، بحسب بيانات صندوق النقد العربي. وردّي هو أن هذه هي البيانات المتوفرة، وقد تكون بيانات صندوق النقد العربي، فيها شيء من المبالغة الناتجة من كونها من جهات رسمية، إلا أنني كباحث لا أستطيع إلا أن أذكرها، وألفت انتباه القارئ إلى هذا المحظور. وهذا ما فعلته في حديثي عن البيانات في مقدمة الورقة. وقد تحدث كلّ من د. خير الدين حسيب ود. زهران عن الفساد، وأنا أتفق معهما على أهمية الحديث عن هذا الموضوع في سياق الورقة، وإن كنت أعتقد أن هدف الورقة كان الحديث عن الأسباب المباشرة والرئيسية للفقر، وقد حددناها في النمو الاقتصادي، والخدمات بأشكالها، وصمامات الأمان أو الوقاية. والفساد يمكن إدخاله في التحليل من خلال تأثيره في أحد المحدّدات السابقة للفقر، لأن زيادة الفساد تعني تراجع النمو الاقتصادي، أو عدم قدرة الدولة على توفير الخدمات بالكمّ والكيف المطلوبين، أو عجزها عن مواجهة الأزمات الطارئة، مما يعني أن الورقة، وإن مرت على موضوع الفساد مرور الكرام، إلا أنها تضمّنت هذا الموضوع في متغيّرات ذات تأثير مباشر في الفقر، ولا يمنع ذلك من مزيد من التفصيل حول هذه النقطة، وهذا ما فعلناه في الطبعة المنقحة من الورقة.

(٤) أما مداخلة د. **محمد عبد الشفيع عيسى، فقد** اشتملت على النقاط نفسها التي أثيرت في المداخلات السابقة، التي تم الردّ عليها، ولا أرى حاجة إلى تكرار الردود هنا.

وفي الختام، أشكر المعقّب د. كمال حمدان على ما تقدم به من إضافات، كما أشكر الدكاترة المتداخلين لما طرحوه من تساؤلات واستفسارات وتوضيحات كان لها، ولا شك، دور في إثراء الحوار حول مادة الورقة.

٩ ـ كمال حمدان (يردّ)

أ ـ الملاحظة الأولى، أتفق مع د. عبد المجيد بشأن أهمية معدل النمو كمتغير مفسر لتفاقم الفقر أو عدم تفاقمه، ولكن أعتقد أن محتوى عملية النمو يبقى ذا درجة أكبر من الأهمية. وأعطي مثال لبنان الذي حقق في الأعوام الأربعة الماضية معدل نمو يبلغ نحو ٩ بالمئة وسطياً في السنة، أي ما يصل إلى ٤٠ بالمئة على

امتداد الفترة. مع ذلك، فعندما نذهب إلى قياس تطور معدلات الفقر، نرى أنه لم يكن هناك تحسن مواز بسبب تزايد معدلات التضخم وضعف الخيارات الحكومية لمعالجة هذه الظاهرة، ناهيك عن تداعيات الأزمة العالمية . . . إلخ. وأستنتج من ذلك أن ضخامة هذا النمو المحقق ـ بالمعايير التاريخية اللبنانية، التي لم تشهد معدلات بهذا الحجم منذ الستينيات ـ لا ينفي ضيق قاعدته الاجتماعية ومحتواه المتركز أساساً على النشاط العقاري والفوائد المنفوخة على سندات الخزينة، إضافة إلى التجارة والسياحة، مما جعل بالتالي آليات التوزيع وإعادة التوزيع لا تشمل الجميع ببحبوحتها.

ب ـ **الملاحظة الثانية** هي أنه ورد في بعض المداخلات التي تناولت موضوع الفقر، ما يحتمل الخلط بين مؤشرات الفقر من جهة، ومؤشرات الحرمان من جهة أخرى. الحرمان لا يقاس بالمال، بل استناداً إلى نظرة الأسر الى مدى إشباعها لحاجاتها الأساسية من تعليم وصحة وسكن . . . إلخ. ولا يدخل عامل الدخل بشكل كمّي ومباشر في احتساب الحرمان، وغالباً ما يكون مؤشر الحرمان أعلى بكثير من مؤشر الفقر الأدنى، الذي يقيس حجم الدخل اللازم لشراء ما تحتاج إليه الأسرة من طعام وغذاء.

شاركت مؤخراً في مؤتمر عقد في باريس حول موضوع المؤشرات الدولية للدخل والفقر نظمته الوكالة الفرنسية للتنمية، وبرز فيه اتجاه واضح لإحداث وبناء مؤشر موحّد للفقر، يجمع ما بين الفقر في الدخل والفقر من زاوية الحاجات غير الملبّاة، ويقارب بشكل أفضل وأدقّ موضوع الفقر، مما يفعله مؤشر التنمية البشرية (*HID*) الذي يطاول كافة شرائح المجتمع. ويصار بذلك الى ترتيب دول العالم وفقاً لمؤشر موحَّد، يأخذ في الاعتبار الـ GAP، ومؤشر الـ Life Expectancy وعدد سنوات التحصيل العلمي، ويُوحَّد من خلاله بين Money Metric Indicator والـ Unsatisfied Basic Needs، مما يسمح في التعاطي بشكل أفضل مع ظاهرة الفقر.

ج ـ **الملاحظة الثالثة**، هي أني أوافق على صعوبة مقاربة الفساد، وربما من المستحيل وفقاً للقواعد الإحصائية المتاحة، التمكّن من الإحاطة بمجمل جوانب هذه الظاهرة. وربما عندي إضافة، وهي أنه كلما كان Component وزن عامل الريع في الناتج المحلي عالياً، زاد احتمال الفساد ومالت الطبقة الحاكمة أو السلطة نحو التغاضي عن المرتكزات البنيوية للفساد. والفساد أنواع، حيث هناك

الفساد بـ «الجملة» (تجربة نزع الملكية عن أصحاب الحقوق في وسط بيروت عبر إنشاء شركة «سوليدير» سنة ١٩٩٣ التي خمّنت السعر بربع قيمته)، وهناك فساد بـ «المفرق» عبر فئات من الموظفين الذين يستغلون حاجة المواطنين الى إنهاء معاملاتهم في دوائر الدولة. وفي رأيي أن النوع الثاني من الفساد هو شكل واعٍ تغضّ الدولة الطرف عنه، للتنصّل من بحث مسألة تصحيح علاقة الأجر بتطورِ تكاليف المعيشة، وبحث مسألة التقديمات التي تحرر الأجر من الإنفاق عليها. فعندما يدفع المواطن ثمن الكهرباء مرتين لكل من الدولة والقطاع الخاص، وكذلك المياه والاستشفاء، انطلاقاً من دخل لا يجري تصحيحه مع ارتفاع الأسعار، فمن الطبيعي أن تتجه الأمور نجو الفلتان.

د ـ **الملاحظة الرابعة** والأخيرة، هي أنني، ومع إقراري بشمولية البحث وجدّيته، أعتقد أن هذا الأخير قد أغفل الاهتمام بالموضوع الضريبي، الذي يشكّل أحد أهم مرتكزات العدالة الاجتماعية. ففي الصفحات الـ ٢٢ من البحث، غاب موضوع النظام الضريبي بشكل شبه كامل، فعندما نأمل ببناء عدالة اجتماعية، يجب أن نحدّد ماذا ننفق؟، وكيف ننفق؟، وانسجاماً مع أية أولويات؟ ثم من أية فئات اجتماعية نموّل هذا الإنفاق؟، إذ إن ٧٠ إلى ٨٠ بالمئة من إيرادات نُظُمنا الضريبية (ولستُ أتكلم على البلدان غير الطبيعية في الخليج)، هي ضرائب غير مباشرة تدفعها الطبقة الوسطى والفقراء، بينما ضريبة الدخل تقل عن ٥ أو ١٠ بالمئة من إجمالي الإيرادات الضريبية، مع بنية أسواق تتحكّم فيها بنى احتكارية قريبة من السلطة أو العائلة الحاكمة، أو ممن توارثوا مواقع لا ينافسهم عليها أحد.

الفصل السابع

أثر المحيط الإقليمي والدولي

محمد عبد الشفيع عيسى(*)

مقدمة

١ ـ المحيط الإقليمي والدولي: من المشاركة في صنع «الأزمة» إلى محاولة احتواء «الثورة»

وقع التركيز الأصلي في هذه الورقة، اتساقاً مع الفكرة العامة للندوة الفكرية التي اندرجت في إطارها، على «الإطار الدولي والإقليمي لأزمة الدولة في الوطن العربي». كانت تلك هي مرحلة «أزمة الدولة». وقد تمّت أعمال الندوة بين يوميْ ١٠ و١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، في الوقت نفسه الذي شهد تصاعد أحداث الثورة التونسية، بالغة أوجها برحيل رأس النظام يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير. وما هي إلا أيام عشرة حتى اندلعت الثورة المصرية ـ ثورة ٢٥ يناير ـ وبلغت ذروتها برحيل رأس النظام أيضاً يوم ١٠ شباط/فبراير. وحفلت حاضرة اليمن ومدنها وبواديها جنوباً وشمالاً بالحراك الجيّاش، طالبة رحيل النظام ورأسه في وجه تهديد قويّ بتجزئة الإقليم اليمني العتيد. واندلعت أحداث ثورية أخرى في ليبيا، شرقاً وغرباً، اعتباراً من ١٧ شباط/فبراير، سرعان ما لحقها تحول جذري، محلياً وإقليمياً ودولياً، بانشطار الجيش واندلاع المواجهات المسلحة، كرّاً وفرّاً، على إثر

(*) أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

القمع الدموي لأحداث التظاهر، وخاصة في مدن المنطقة الشرقية. وبذلك تم التمهيد لتدخل دولي، اتخذ له مظلة من قراري مجلس الأمن الرقمين ١٩٧٠ و١٩٧٣، تحت طائلة «الفصل السابع» من ميثاق الأمم المتحدة، بتفويض «أعضاء الأمم المتحدة» لفرض الحظر الجوي على ليبيا و«اتخاذ جميع ما يلزم لحماية المدنيين»، إلى جانب إجراءات عقابية أخرى. وسبق ذلك ومهّد له، بطلب مباشر، من بعض الدول الغربية، قرار من مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، بمشاركة نشطة من دول «مجلس التعاون الخليجي»، قوامه دعوة «مجلس الأمن» الدولي للقيام بدوره في «حماية المدنيين» عن طريق فرض منطقة لحظر الطيران، وإقامة (مناطق آمنة) داخل الأراضي الليبية. وسارعت الدول الغربية القائدة، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، بعد توفر الغطاء العربي الرسمي، إلى تشكيل قوة جوية (قوامها ٣٥٠ قاذفة مقاتلة على الأقل، نصفها تقريباً من الولايات المتحدة) وقوة بحرية من «مشاة البحرية» لفرض الحظر الجوي ومنع وصول الأسلحة إلى ليبيا. وفي ٢٥ آذار/مارس أوكلت قيادة مهمات التحالف العسكري المكون، شكلاً، من نحو ٢٨ دولة، منها دولتان عربيتان من الخليج، إلى «حلف الأطلسي»، مع السماح ضمنياً للدول الثلاث ـ الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ـ بالقيام بخط عمليات منفصل، قوامه استخدام القوة لتنفيذ أغراضها، بما في ذلك: الهجمات الجوية ضد أهداف متنوعة تابعة للحكومة الليبية. وكانت الهجمات القوية المنسقة قد بدأت بالفعل منذ ٢٠ آذار/مارس تقريباً، باستخدام أدوات القتال الهجومي المتطورة، وخاصة: صواريخ «توماهوك» الأمريكية، وطائرات «تورنيدو» البريطانية و«ميراج» الفرنسية.

وأثناء اندفاعة الأحداث الليبية، وقعت أعمال «ثورية» أخرى في البحرين، خلال النصف الأول من شهر آذار/مارس، وقد قُمعت في ما سمّي بأحداث «دوار اللؤلؤة» بعد أن دخلت وتدخلت قوات من «قوة درع الجزيرة» التابعة لـ «مجلس التعاون الخليجي» من ثلاث دول أعضاء في ذلك المجلس لفرض «النظام العام». وأما السعودية، فقد وقعت فيها أحداث خفيفة الوقع نسبياً في المنطقة الشرقية، وخاصة في القطيف، بينما نال سورية رذاذ كثيف جداً، اعتباراً من الرابع والعشرين من آذار/مارس، بدءاً بمدينة درعا وما حولها، وقع فيها قتلى وجرحى، إلى جانب أعمال للتظاهر والاحتجاج القوي في مدن وبلدات عديدة أخرى، في مقدمتها العاصمة دمشق، وتعاملت معها السلطة بمزيج مركّب من

العنف ومبادرات الاحتواء. وحتى العراق، الذي ما يزال، تحت وطأة الوجود العسكري الأمريكي، قد شهد مظاهرات حاشدة خلال آذار/مارس تحت مظلة الشعار العربي العام، أي «تغيير النظام». وكذلك حدث بصورة متفاوتة في كل من المغرب والجزائر، وبشكل أقوى في الأردن، تحت شعار «التحول إلى الملكية الدستورية». ولم يسلم لبنان من مظاهرات قوية، فالشعب «يريد تغيير النظام السياسي الطائفي». وفي فلسطين، في الضفة والقطاع، وقعت مظاهرات حاشدة، للضغط من أجل مصالحة وطنية، تمهد للتغيير السياسي لمواجهة حالة العدوان الصهيوني المستمر. ولم يسلم السودان وموريتانيا من محاولات وضغوط مختلفة في الاتجاه ذاته: الدعوة إلى إحداث تحولات جذرية في بنية النظام السياسي. فلم يعد من أعضاء «جامعة الدول العربية»، دولة خلت من أحداث للثورة الشعبية، ذات الطبيعة الشبابية، من أجل تغيير النظم السياسية، سوى الصومال وجمهورية جزر القمر وجيبوتي، ولكل منها ظرف معلوم، وثلاثتها لم تستوفِ، بعد، جلّ المعايير اللازمة للانضمام إلى «جامعة الدول العربية» أصلاً، ومنها أن تكون اللغة العربية هي اللغة الأولى على مستوى الدولة والمجتمع.

هل هذه، إذن «الثورة العربية الكبرى». .؟ أو «الثورات العربية الكبرى» في مطلع القرن الحادي والعشرين. .؟ ولِمَ لا، وقد رنت على الدول العربية كافة جملة أزمات أخذت بخناق الدولة والنظام، في كل بلد عربي، لفترة زمنية ممتدة، بفعل استمرار واستقرار غريبين على سنن التطور السياسي خلال التاريخ المعاصر والحديث. ولقد تم تصنيف وتشريح تلكم الأزمات في أعمال الندوة الفكرية التي يندرج هذا البحث في إطارها، بدءاً من أزمة وجودية إلى أزمة وظيفية، مروراً بأزمة نظامية للشرعية، فلم تعد ثمة زيادة لمستزيد حول أجواء عابقة بالأزمات، وشعور يعتمل في الصدور والأدمغة باستحالة الاستمرار والاستقرار، وبالغرابة والعجب إن حدث المستحيل، وبقيت الأنظمة ذاتها. ولكن لم يكن في استطاعة أحد من الباحثين الجادين أن يتنبأ بموعد التغيّر القادم، أو أن يتنبأ بطبيعته، وهل هو إعصار وحسب، أم زلزال قوي على مقياس «ريختر السياسي»، أم هو «تسونامي» يجرف كل ما يجده على الواجهة، ثم يزحف باطراد. لم يكن في وسع أحد أن يتنبأ بالموعد والطبيعة لحدث يعقب أزمة شاخصة للعيان، كما لم يكن في وسع أحد أن يتنبأ بموعد وطبيعة «تسونامي» وقع بالفعل في منطقة أوراسيا ـ الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ـ منذ عقدين زمنيين بالضبط.

ولم نزل، في ما يبدو، أمام تغيّرات تترى، ومنها الكثير جداً مما سيقع، وما لا نقدر على التنبؤ به بدقة معقولة، إلا من خلال رسم مشاهد مختلفة، يقال لها «سيناريوهات». وليس أمامنا الآن إلا رصد ردود الأفعال المستجدة، من المحيط الإقليمي والدولي أساساً، عمّا جرى.. فما طبيعة ردود الأفعال..؟

٢ ـ ردود الأفعال

أ ـ على الصعيد المحلي

أما على الصعيد المحلي، فقد كانت ردود الأفعال الشعبية مصداقاً لقول الشاعر العربي التونسي الشاب، أبي القاسم الشابي، الذي تردّد في كل ميدان من «ميادين التحرير» العربية خلال الثورات الأخيرة:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة ... فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلي ... ولا بد للقيد أن ينكسر

ب ـ على الصعيد العربي

وأما على صعيد المحيط العربي، فقد حدثت ظاهرتان متوازيتان: **أولاهما على** المستوى الشعبي، ممثلة في ظاهرة «العدوى الثورية»، فما هي إلا أيام بعد ثورة الشعب التونسي حتى وقعت ثورة الشعب في مصر، ومعها تصاعدت ثورة اليمن، ثم حدث ما حدث في ليبيا والبحرين والعراق والسعودية (جزئياً)، والجزائر والمغرب، وأخيراً سورية، ولم يزل «الحبل على الجرار» كما يقولون. وتعتبر ظاهرة «العدوى الثورية» مصداقاً لوحدة الظروف التاريخية التي تجمع، وقد جمعت، أقطار الوطن العربي بوجه عام. و**ثانيتهما على** المستوى الرسمي الممثل للحكومات، ظاهرة «الهلع الجماعي»، مطموراً كان أو ظاهراً للعيان. ونشير هنا إلى رد الفعل للتنظيم الدولي العربي الإقليمي (جامعة الدول العربية). فقد أبدت الجامعة تقبلاً ـ بعد تباطؤ ـ بثورة الشعب التونسي، ومن بعدها ثورة الشعب المصري على أرضية الميدان المواجه لمبناها العتيق، انعكاساً لوقع المفاجأة والاعتراف بأمر واقع صاعق، لا يمكن تجاهله. ولكن تطورات الساحة العربية الرسمية كانت أفرزت منظمة فرعية واحدة أثبتت صموداً وصلابة نسبية في مواجهة التغيّرات طوال عقدين، هي «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»: ١٩٨٩. وقد استمدت هذه «المنظمة الإقليمية الفرعية» مدداً للقوة إثر التخلص

من محنة غزو صدام حسين للكويت عام ١٩٩١، ثم التخلص من نظامه كله بالغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ومن بعده: موجة ارتفاع صعودي لأسعار النفط، انقطعت مؤقتاً عقب انفجار الأزمة المالية العالمية في أواخر ٢٠٠٨، معاودة الصعود المتقطع على كل حال، برغم «أزمة ديون دبي» في مطلع ٢٠١٠. ومن مدد القوة، صار «مجلس التعاون الخليجي» يمثل أقوى تجمع عربي فرعي، اقتصادياً وسياسياً، وربما على صعيد عقود التسليح أيضاً، في مواجهة تهديد تصاعد القوة الإيرانية المراقبة من الغرب، وأفول نجم القوة المصرية عربياً ودولياً في ظل «نظام مبارك» المأزوم، خلال العشرين سنة الأخيرة.

وهكذا واجه مجلس التعاون الخليجي، المدعوم أمريكياً وغربياً لمواجهة إيران وتعويض «فراغ القوة» الناجم عن انسحاب مصر، أحداث الثورات العربية الأخيرة، قوياً ومتماسكاً نسبياً، بل وواثقاً من قوته المالية والإعلامية (الفضائية والصحافية)، وقوته التسليحية (غير المستخدمة حتى الآن عملياً)، وقوته السياسية المجربة داخل أروقة الجامعة العربية، ولو بحكم العِظَم النسبي لحصص المساهمة المالية لدول الخليج في ميزانية الجامعة العربية. ومن هنا، فقد مثّل مجلس التعاون الخليجي القوة الضاربة الحقيقية في صياغة مواقف التنظيم الدولي الجماعي الإقليمي تجاه أحداث الثورة العربية، فإذا به يدفع إلى معالجتها (حالة بحالة): فإلى جانب قبول «الأمر الواقع الجديد» في كل من تونس ومصر، تم الدفع بالمواجهة مع النظام الحاكم في ليبيا إلى أبعد الحدود، واعتبار أن نمط التعامل في حالة ليبيا «غير قابل للتكرار» في أية حالة عربية أخرى، من خلال حجب تمثيل الوفد الرسمي الليبي في أعمال الجامعة، ودعوة «مجلس الأمن» إلى التدخل وفق ما سبق بيانه، تمهيداً لمشاركة عضوين على الأقل من أعضاء مجلس التعاون الخليجي، تمويلاً وتسليحاً، وعلى الصعيد التعبوي والعملياتي، في حرب «دول التحالف» ضد قوات النظام الحاكم في ليبيا. أما في حالة البحرين، فقد تدخل «مجلس التعاون الخليجي» مباشرة دعماً للنظام الحاكم ضد حركة التظاهر والاحتجاج، كما أسلفنا. وفي اليمن، كان الموقف ملتبساً؛ فإلى جانب الإدانة اللفظية من طرف مجلس جامعة الدول العربية (على مستوى المندوبين) في ٢٢/ ٣/ ٢٠١١ لممارسة القمع الدموي ضد حركة التظاهر والاحتجاج، كانت مواقف غير معلنة بوضوح، داعمة للحكومة اليمنية في التوجه إلى حلول وسطى، وعلى الأقل: عدم دعم حركة الثورة الشعبية اليمنية ذات الطابع الديمقراطي و«الوحدوي اليمني» الصريح.

ج ـ على مستوى المحيط الدولي

حينما يذكر المحيط الدولي، يذكر أكثر من مستوى: على المستوى العالمي العام، أشاع انتصار الثورتين والمصرية جواً عاماً مفعماً بالأمل على صعيد حركات التطور الشعبي الديمقراطي والإنساني في العالم، شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً.

أما على مستوى مجموعة الدول ذات الأنظمة السياسية التي يقال لها «تسلطية»، فقد كانت الثورتان المصرية والتونسية ملهمتين لحركات الشباب الثائر، على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي فوق الشبكة العنكبوتية، من الصين إلى بعض أمريكا اللاتينية، بينما رفعت حكومات الدول المذكورة وتيرة رقابتها الصارمة على حركة الثورة الشبابية.

وأما دول ما يسمى بـ «المجتمع الدولي»، ويقصد به تحديداً: المجتمع الدولي الغربي، بقيادة مشتركة من دول ثلاث هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فقد تمثلت أوضاعها العامة في ما يلي: الولايات المتحدة الأمريكية، يحكمها تآلف هشّ من قوى اليمين المتشدد داخلياً وخارجياً، ممثّلاً في غلاة «المحافظين الجدد» داخل «الحزب الجمهوري» القابض على أغلبية «مجلس الشيوخ»، و«يمين الوسط» الذي يمثله رئيس الجمهورية أوباما، وبعض قادة «الحزب الديمقراطي»، المتشظّي إلى أجنحة ميّالة إلى اليمين واليسار النسبي والوسط. أما بريطانيا، فيحكمها تحالف اليمين وبعض من الوسط، ممثلاً في حكومة «حزب المحافظين» و«حزب الأحرار»، ويسعى رئيس الحكومة زعيم «المحافظين» ـ ديفيد كاميرون ـ إلى استعادة دور مفقود لبريطانيا على الساحة العالمية بعد إزاحة حكومة «حزب العمال» التي فقدت مصداقيتها بفعل «أكاذيب وفضائح» لرئيسها السابق توني بلير بمناسبة تحالفه مع جورج بوش الابن في جريمة غزو العراق. وقضت أعاجيب التحالفات الدولية ألا يجد كاميرون من سبيل إلا تجديد عرى التحالف الذي صاغه الثنائي بوش ـ بلير في العراق، بمناسبة الأحداث الأخيرة في ليبيا. وأما الدولة الثالثة، فرنسا، فتعيش فترة اضطراب سياسي نسبي، بفعل السياسة الداخلية لرئيس الجمهورية من يمين الوسط، نيكولا ساركوزي، الذي أطلق اليمين المتطرف عنصرياً من «القمقم»، ولم يستطع «صرفه» من الساحة السياسية الفرنسية، فبات المشهد محكوماً باستقطابية متوترة بين يمين متطرف يهيمن عليه حزب «الجبهة الوطنية» تقوده خليفة لوبين وابنته، ويسار منتعش بأمل العودة إلى

سدّة الرئاسة، من دون أمل كبير لساركوزي في الفوز بفترة رئاسية جديدة، في ظل خلافات محتدمة داخل حزبه، ومع تراجع مؤشرات «شعبيته» وفق ما دلّت عليه نتائج الانتخابات المحلية التي جرت مؤخراً. فلم يعُد من سبيل أمام ساركوزي إلى استعادة قدر من هذه «الشعبية» إلا دقّ طبول الحرب ضد دول مثل إيران وليبيا، وتصدّر المشهد الصدامي الدولي، إلى جوار الولايات المتحدة، وربما قبلها في بعض الأحيان.

من هذه الخلفية لحالة التحالف الثلاثي القائد حالياً لـ «المجتمع الدولي الغربي» من غير أن ننسى ألمانيا، وإلى حدّ معين، إيطاليا، وتوابع المجتمع المذكور في كندا، ودول مثل أستراليا، تحدّدت المواقف إزاء الثورات العربية: فقد بدت المواقف مرتبكة ومتردّدة أمام الحدث التونسي الرائد، وأعلنت وزيرة الخارجية الفرنسية تأييد فرنسا للرئيس المخلوع، والاستعداد لمساعدته، بينما ظل الموقف الأمريكي شاحباً في خلفية المشهد، حتى رحيل رأس النظام، فأشاد الرئيس الأمريكي بشجاعة الشعب التونسي. وتعلم «المجتمع الدولي الغربي» من الدرس، حين اندلعت أحداث الثورة المصرية، فإذا بالموقف الأمريكي يتصدّر الزمام، متدرّجاً تدرّجاً محسوباً، بحسب تطور حالة توازن القوى بين الثورة الشبابية ـ الشعبية، والنظام ومؤسسته الأمنية، مع ترقّب شديد الحذر لموقف المؤسسة العسكرية، وانتهى الأمر بالنصح بضرورة رحيل رأس النظام. وبعدها ظهر الموقف الأمريكي وكأنه يلتقي مع موقف الثورة الشعبية، رغم الهتاف المدوّي للشباب المليوني في ميدان التحرير: «يا مبارك يا جبان، يا عميل الأمريكان».

ولربما أبدت الولايات المتحدة قبولاً ظاهرياً بالثورة المصرية، لسببين:

أولهما العمل على استمالة القوة الجديدة على المسرح السياسي، القوات المسلحة، ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإغراؤها بالمساعدة الاقتصادية والدعم المالي والسياسي للحيلولة دون نضج المطلب الوطني ـ القومي، إلى حدّ تجاوز كل الأسقف التي شيّدها النظام السابق على مهل طوال ثلاثين عاماً، وخاصة في مضمار العلاقة (المريبة) مع إسرائيل.

وثانيهما محاولة التأثير في حركة الأحداث من جهة القوى الثائرة، بالتلويح والتصريح بمساعدة مصر في عملية التحول السلمي إلى الديمقراطية، والمساعدة في تقنيات إجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية، استغلالاً لغموض الموقف (الثوري) من العلاقة المستقبلية مع إسرائيل، بكل تشعّباتها الأخطبوطية المعقّدة،

والعلاقة المستقبلية مع شبكة التحالفات الأمريكية في «المنطقة العربية ـ الإسلامية المركزية»، المسمّاة أمريكياً بـ «الشرق الأوسط الكبير».

وأما عن موقف التحالف الغربي من الأحداث في ليبيا، فقد أشرنا إليه آنفاً، سعياً إلى وضع اليد الغربية بقيادة أمريكية بصفة كاملة ونهائية، على النفط الليبي، وعلى مزية الموقع الاستراتيجي الليبي فوق «رقعة شطرنج» الجيوبوليتيكا العالمية، من دون أدنى قلق من نزوات حاكم في ليبيا أو تقلبات ظرف من الظروف.

وجاء الموقف من أحداث اليمن مرتبطاً بالخشية الأمريكية ذات الطابع المَرَضي من أشباح القاعدة في شبه الجزيرة العربية، في ما يمكن اعتباره انتقالاً من «بارانويا الإسلام»، إلى «بارانويا القاعدة». ولهذا ظلّ الموقف الأمريكي من اليمن نقيضاً للموقف من ليبيا، بالدعوة إلى حلّ سلمي توافقي بين الرئيس اليمني وحركة الثورة الشعبية التي جرت مواجهتها بالقمع الدموي، من دون أدنى إجراء دولي متخذ (لحماية المدنيين في اليمن)...، بينما اتخذت فرنسا ساركوزي موقفها على الهامش الأقصى دائماً بدعوة الرئيس اليمني إلى الرحيل.

أما الموقف الدولي الغربي عامة، والأمريكي خاصة، من أحداث البحرين، فقد اتسم بغضّ الطرف عن تدخل قوات «درع الجزيرة»، رغم نقد خفي لطريقة اتخاذ القرار من جانب «مجلس التعاون الخليجي» من دون تشاور مسبق على المستوى الرسمي، كما قيل. وانتهى الأمر بقمع متظاهري «دوار اللؤلؤة» إلى حين، وما نزال ـ حتى كتابة هذه السطور ـ نستقبل ردود الأفعال الأولية المتباينة على الأحداث في سورية.

وفي الختام، يمكن لنا ان نضع خلاصة للموقف الغربي والأمريكي من أحداث الثورات العربية في نقطتين:

(١) العمل على الاستفادة إلى أقصى حدّ من هذه الأحداث، بطرق متعددة (حالة بحالة)، ابتداء من محاولة الاحتواء الفكري والسياسي لقوى الثورة، والإغراء المالي والتعبوي للقوى النافذة في النظام الجديد، كما في حالتي مصر وتونس، مروراً بالعمل العسكري المباشر، دعماً افتراضياً للثوار المتمرّدين عسكرياً على النظام الفاسد، من دون أية مبالاة بالعواقب، وهذه حالة ليبيا، وانتهاء بـ «إمساك العصا من المنتصف»، مع ميل إلى هنا أو هناك، كما في حالتي اليمن والبحرين.

(٢) توقع غربي وأمريكي غامض، حتى الآن، بإمكان حدوث حالة ارتباك عام في المنطقة العربية والإسلامية نتيجة لسيل الأحداث الدراماتيكي غير المتوقع، على شفير الانتقال العربي المفاجئ، على مستوى النظم السياسية، من «حالة الأزمة» إلى «عملية الثورة»، مما قد يفتح كوّة في الجدار المصمت للواقع العربي، من أجل ممارسة تأثير ما، أمريكياً وغربياً، في «بوصلة» التطور السياسي المستقبلي للمنطقة العربية ومحيط الجوار الإسلامي والأفريقي اللصيق.

ويبقى في النهاية سؤال معلق عن موقف إسرائيل من الأحداث الراهنة للثورات العربية؟

تحبس إسرائيل أنفاسها منذ بدء وقوع الثورات العربية، ويحكمها الآن ائتلاف سياسي شديد التطرف على مستوى ممارسة «العدوان المستمر» تجاه الشعب الفلسطيني، احتلالاً واستيطاناً وتهويداً، وتجاه الشعوب العربية الأخرى في بلدان الطوق، وخاصة سورية ولبنان والأردن، ولا ننسى النوايا المضمرة تجاه مصر العربية. وهي تمارس سياسة من ذراعين: ذراع دعائي، يزعم صلابة تجاه الأحداث، مع إبداء قدر من «اللامبالاة السياسية» المحسوبة؛ وذراع مخابراتي ـ حربي، لا بد أنه يعدّ للأمر عدّته، تحوطاً من احتمال أكيد بتحول الثورات العربية، وخاصة في مصر، إلى تفتح مستقبلي مرتقب على الأفق «الوطني» المصري ـ العربي، وقضاياه القومية الكبرى، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. ويجري ذلك بمزيد من الاستعداد الإسرائيلي، العسكري والتسليحي والعملياتي، مع تأكيد العلاقة الاستراتيجية مصيرياً مع الولايات التحدة من أجل «تأبيد» التفوق النوعي» الساحق، تجاه مصر خاصة، والعرب عامة، مع تهويل خطر القوة النووية الإيرانية من أجل ممارسة مزيد من الابتزاز تجاه روسيا والصين والعالم النامي بأطيافه المتعدّدة.

هكذا، إذن، حدث انتقال جوهري للبلدان العربية في عمومها، خلال أقل من ثلاثة أشهر، من الناحية السياسية، من «حالة الأزمة» التي لازمت النظم السياسية خلال عشرية أوعشريتين، وربما أكثر، اختتاماً لـ «دورة حياة» النظم المذكورة: بدءاً من طور «التأسيس» إلى طور «الازدهار»، ثم طور «الأزمة». وفي خواتيم الأزمة، التي عايشناها كدارسين للعلاقات الدولية والسياسة العربية خلال الفترة القصيرة الأخيرة، كنا حائرين إزاء المصائر المحتملة للنظم المأزومة، والمواعيد التي لم نتيقّن بشأنها حول «لحظة الانهيار». وإذا بتفاعلات الواقع العربي

المعقّدة، بين تشابكات الضرورة والصيرورة، تفرض لحظة «إسدال الستار» بالطريقة التي يتقنها التاريخ، مكْراً بغير ردّ. وإذا بالأزمة تفضي إلى ثورة، وقدّر لنا أن نعيش تلك اللحظة التاريخية النادرة، بين عشية وضحاها، لا بل بين طرفة عين وانتباهتها.

وكنا أعددنا النسخة الأولى لهذه الورقة البحثية قبل انبلاج الفجر الصحيح، وعالجنا فيها دور المحيط الدولي والإقليمي في صنع «الأزمة» ـ أزمة الدولة ونظامها السياسي في الوطن العربي. ووجدنا الآن بعد مراجعة الورقة، أن لا حاجة إلى تغيير أساسي في المحتوى، فلم يخب ظن الباحثين بشأن دور القوى الإقليمية والدولية المهيمنة في جرّ النظم السياسية في البلدان العربية إلى مصيرها المحتوم، وإنما كانت هناك حاجة، لا مناص منها، إلى إلقاء نظرة طائر خاطفة على ما أعقب الأزمة من ثورة ما تزال غير مكتملة على كل حال. وهذا ما حاولنا مقاربته في هذه المقدمة (المضافة) إلى النصّ. ونرجو أن نكون موفقين في ما قصدنا، في حدود تعقّد واقع اللحظة المعيش، ومناخ «عدم اليقين» الذي يغلّف التطورات العربية المستقبلية إلى حدّ بعيد.

هذا، ومن المهم أن نشير هنا إلى حقيقة أساسية، وهي أننا ممن يؤكدون أهمية الترابط بين العاملين الخارجي والداخلي، كوحدة جلية مفسّرة لتطور الظواهر الاجتماعية في بعدها التاريخي. ولهذا، فإننا، وإن كنا نركّز في هذه الورقة على دور المحيط الخارجي ـ إقليميا ودولياً ـ في صنع الأزمة العميقة التي عاشتها «الدولة» في الوطن العربي، فإن هذا الدور، بداهةً، ليس هو العامل الوحيد المفسر للأزمة، وإنما هو «شريك» في صنعها، على سبيل التكافؤ الثنائي مع العامل المحلي ذي الطبيعة الهيكلية أو البنيوية، عبر العجز المتأصل والمزمن لمؤسسة الدولة (القطرية) العربية التي أعقبت المرحلة الكولونيالية.

وتحاول هذه الورقة «فرز» أثر المحيط الدولي والإقليمي، معضدة نتائج البحث في الأوراق الأخرى، سعياً إلى التوصل ـ مع هذه الأوراق ـ في نهاية الأمر إلى صورة تركيبية متكاملة للأزمة محل الدراسة، في سياق نشوئها وتطورها عبر الزمن، ومآلاتها؛ ويكون السؤال المحوري الذي تدور حوله الورقة هو: إلى أي حدّ أسهمت العوامل الخارجية ـ الدولية والإقليمية ـ في إيجاد و تعميق «أزمات» الدولة في الوطن العربي: وجودياً، ووظيفياً، ونظامياً؟

أولاً: معالم وخصائص البيئة السياسية الدولية الراهنة

١ ـ معالم البيئة الدولية الجديدة

يمكن تمثيل العناوين العريضة التي تُلخّص الواقع المتحول للبيئة الدولية في المرحلة التاريخية الراهنة، بصفة عامة، في ما يأتي:

أ ـ بيئة دولية متحوّلة: من هيكل للنظام الدولي تتحكّم به «القوة العظمى الوحيدة» حالياً ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ إلى هيكل مستقبلي يتسم بالتعددية القطبية، أو «اللاقطبية»، بحسب تعبير بعض الدارسين.

ب ـ بيئة دولية متجددة:

(١) بروز إرهاصات حركة التحرر الوطني العالمي الجديدة ذات الآفاق الاجتماعية المتقدمة.

(٢) القيود على استخدام القوة المجسّدة. يتمثل ذلك في المنطقة العربية خصوصاً من خلال فشل الغزو الأمريكي للعراق، وفشل حرب إسرائيل على لبنان ٢٠٠٦، وغزة ٢٠٠٩.

(٣) بدء التحوّل ـ في المجموعات الدولية المختلفة ـ من سياسات «الليبرالية الجديدة» المُسمّاة بالرأسمالية المتوحشة، والقائمة على إطلاق العنان للقطاع الخاص الكبير وقوى السوق والاحتكارات، إلى سياسات التدخل النشط للدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

ج ـ تحديات العولمة:

(١) نكوص الدول الصناعية عن سياسات السوق المفتوحة في إطار منظمة التجارة العالمية، ويدل عليه فشل مفاوضات «جولة الدوحة» لتحرير التجارة العالمية بصورة متوازنة بين الدول الصناعية والنامية.

(٢) اتجاه مختلف القوى الدولية إلى استعادة «النفَس الحمائي» في التجارة الدولية، والمزيد من الاعتماد على النفس والعمل على رفع درجة الاكتفاء الذاتي، وبخاصة في الميدان الغذائي والطاقوي. ويتضمن ذلك تجريب صور متعدّدة لفكّ ارتباط الاقتصاد الوطني أو التكتلات الاقتصادية من الاقتصاد العالمي، بصورة انتقائية ومتدرجة.

(٣) تبلور حركات اجتماعية في الإطار الرسمي وغير الرسمي لتبنّي «عولمة بديلة» انطلاقاً من أمريكا اللاتينية بالذات.

د ـ بيئة دولية مأزومة: اقتصادياً (أزمات مالية وغذائية وطاقوية)؛ **واجتماعياً** (تزايد السكان في الدول النامية، وتناقصهم في الدول الغنية، عدا أمريكا إلى حدّ ما ـ تفاقم الفقر في البلاد الأقل نمواً)؛ **وبيئياً** (تدهور شروط البيئة والمناخ العالمي).

هـ ـ بيئة دولية مشدودة الوتر، مع الميل المتزايد من معظم الأطراف الدولية إلى استخدام أدوات العنف والعنف المضاد، بمختلف أشكاله، في العلاقات الدولية، وكذا: اتساع نطاق العمل لجماعات العنف المشروع وغير المشروع، وطنياً وإقليمياً وعالمياً.

وأهم المناطق المُلتهِبة لسياسات القوة هي المنطقة العربية ـ الإسلامية المركزية، المُسماة غربياً بالشرق الأوسط الكبير، وبخاصة من خلال معقبات الغزو الأمريكي للعراق، وتصاعد النزوع العدواني الإسرائيلي، في إطار التحول التاريخي من «استراتيجية إسرائيل الكبرى» إلى «استراتيجية إسرائيل الكبيرة في شرق أوسط كبير». ويُشار أيضاً إلى التفاعلات الدائرة من حول رسم خريطة إقليمية جديدة، بدور متنامٍ لكل من إيران وتركيا.

و ـ بيئة دولية غير مرنة تنظيمياً وقانونياً؛ فمن الناحية التنظيمية، يُلاحظ أن منظمة الأمم المتحدة التي بُنيت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والمنظمات الاقتصادية الكبيرة الثلاث كلها (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) لم تعد تعكس بُنيوياً وحركياً تحولات القوة في العالم، باتجاه تبلور قوى دولية جديدة. ومن الناحية القانونية، توقفت تقريباً عملية إعادة صياغة القانون الدولي لاستيعاب التغيرات الدولية المتلاحقة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، سواء في مجال القانون الدولي الإنساني، أو القانون الاقتصادي الدولي والقانون الجنائي الدولي.

ز ـ ركود نسبي في البيئة النظامية، وبخاصة في مناطق معينة من العالم، وفي مقدمها المنطقة العربية، من خلال ثبات نسبي في توازنات ما يسمّى بالنظام الرسمي العربي، وظاهرة «استئساد الدولة الإقليمية» وتنامي أوجه فشل عملية «الخلافة السياسية» في النُظُم السياسية العربية من وجهة نظر المشاركة الشعبية الحقيقية.

ح ـ **جدلية الدولة والشركة**؛ إذ إن الدول القوية في الغرب والعالم الصناعي عموماً، والدول الضعيفة التي تزداد ضعفاً في مواجهة التحديات والضغوط العالمية في العالم النامي، تواجه شريكاً عنيداً في دائرة صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وهي الشركات عابرة الجنسيات، بل وشركات القطاع الخاص عموماً. ولكن بينما تتوافر بيئة مرنة وناظمة وقادرة على بناء صيغة فاعلة نسبياً لتحالف جهاز الدولة ورأس المال في العالم الصناعي، وبناء نهج «سياسات القوة» في المجال الخارجي، يشهد العالم النامي هشاشة بادية للعيان من طرف جهاز الدولة أمام القوة المتنامية، بل والشرسة، لشركات القطاع الخاص الكبير. ومن ثم تتفاقم مشكلات التوزيع غير العادل للثروة والسلطة في الوقت نفسه، وتتعمّق هشاشة المجتمعات المحلية، وبخاصة في الوطن العربي وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والقسم (غير الناهض) من القارة الآسيوية[١].

٢ ـ الخصائص الحاكمة للبيئة الدولية والإقليمية

في ضوء المعالم السابقة، يمكن تحديد الخصائص الأساسية للبيئة الدولية والإقليمية الراهنة في ما يلي:

أ ـ المركزية العالية في إدارة النظام الدولي، باعتباره نقيضاً لسمة «انتشار القوة» التي سادت بأشكال متنوعة في مراحل تاريخية سابقة. في ظل هذه «المركزية» يكون هناك مركز قيادي واحد، ممثل بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقوم بمهمة الضبط والسيطرة على حركة النظام، من خلال أداء دور قيادي مرشد إزاء القوى المركزية الأخرى (أوروبا الغربية واليابان)، متفاوت الصيغة، بحسب المجال والسياق، ويأخذ في حدّه الأدنى صورة «ضابط الإيقاع»، ولكنه في الأحوال كلها، أقوى من دور «الأول بين المتساوين» الذي قامت به بريطانيا إبان مرحلة «توازن القوى» الكلاسيكي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أما بإزاء القوى المنافسة الحالية والمحتملة (وبخاصة الصين)، فيحاول المركز الأمريكي دائماً أن يقوم بمهمة «المراقب المسيطر» تجاه المتغيّرات ذات الصلة. وفي ما يتعلق بالقوى «الطرفية» أو الهامشية، بالمقارنة مع «المركز»، تعمل الولايات

---

(١) محمد عبد الشفيع عيسى، «الإطار الدولي لحال الأمة العربية،» في: أحمد إبراهيم محمود [وآخرون]، **حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩: أمة في خطر**، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٢٣ ـ ٤٤.

المتحدة على القيام بالتوجيه «الخطّي» بأعلى مستوى ممكن، بأشكال ومضامين مختلفة، في ضوء توازنات القوى في كل حالة على حدة.

ب ـ إن البند رقم (١) على جدول أعمال الولايات المتحدة بعد عام ١٩٩١، تاريخ انهيار الاتحاد السوفياتي، وبخاصة بعد عام ٢٠٠١، تاريخ أحداث أيلول/سبتمبر الشهيرة، ولمدى قادم غير محدد، هو مواجهة القوى المهددة للسيطرة على إمدادات الطاقة والمواد الأولية الأساسية، من الخليج والقوقاز بصفة أساسية، في غرب ووسط آسيا، وعلى طرق نقلها، وشبكة الإمدادات الاستراتيجية المرتبطة بها، والمهددة بالتالي لوجود أو ولاء أقرب حلفائها إليها في الأقاليم المحيطة. كل ذلك، في ضوء المسعى الأمريكي الناجح نسبياً ـ حتى الآن ـ لكسب القوى الصاعدة و«الديناميكية»، خارج المركز، بصفتها شركاء، وعلى الأقل تحييدها، في معركتها الأهم، وأبرزها روسيا والصين والهند والبرازيل (BRIC).

ج ـ إن معركة الولايات المتحدة العالمية الرئيسية، في ضوء النقطة السابقة مباشرة، هي مواجهة «التهديد» المتمثل في ما تصنّفه أمريكا بأنه «الإرهاب الإسلامي»، أو ما يُمكن أن نُطلق عليه «الحركات السياسية الإسلامية للعنف».

د ـ إن المهمة الرئيسية على جدول الأعمال الأمريكي، في «المنطقة العربية ـ الإسلامية المركزية»، والمُسمّاة ـ أمريكياً ـ بالشرق الأوسط الكبير، بالارتباط مع النقطتين السابقتين، هي تأمين وجود وتطور إسرائيل باعتبارها «دولة يهودية»، وحليفاً إقليمياً ودولياً موثوقاً، لا يتزعزع ولاؤه التحالفي تحت أي ظرف، ولا يخشى جانبه بأي درجة ملموسة، خلال المدى المنظور، مهما تغيّرت ظروف النظام السياسي المحلي، وذلك في قلب منطقة الإمداد الرئيسية بالنفط والغاز، وبعض المواد الأولية الأساسية، على مستوى العالم كله، ولنصف قرن قادم على الأقل.

هـ ـ وفق ما سبق، تكون المنطقة العربية، والمنطقة العربية ـ الإسلامية، هي الميدان الأهم للصراع الدبلوماسي والسياسي والعسكري الذي تخوضه أمريكا على المستوى العالمي. ففي هاتين المنطقتين اجتمعت أربعة عوامل فاعلة في وقت واحد:

(١) إمدادات الطاقة.

(٢) «العنف الإسلامي» أو «الإرهاب» المهدد الأبرز لهذه الإمدادات، ولو بالعنف الاعتباطي.

(٣) إسرائيل باعتبارها أكبر حليف فرعي موثوق لمواجهة التهديد في إطاره الأوسع وعمقه الروحي والحركي المتمثل في عامل رابع يكمن خلف الجميع، وهو:

(٤) حركة القومية العربية، باعتبارها ذات قابلية دائمة لاحتضان مهام حركة التحرر الوطني العربية، التي وضعت دائماً نصب أعينها استعادة السيطرة على النفط والغاز كقوة تنموية.

و ـ إن لائحة القوى النظامية في المنطقة العربية وطوقها الإسلامي القريب، الممتد من إيران وتركيا إلى أفغانستان وباكستان، تنحصر ـ أمريكياً ـ في قائمتين: الأعداء والتوابع.

أما **الأعداء** فهم عدوّان: أحدهما عدو «مطلق»، إذا صحّ التعبير، وهو «تنظيم القاعدة» وامتداداته وقواه المساندة، ولا سيما حركة طالبان في محور «أفغانستان ـ باكستان»، وعدو «نسبي»، إذا صحّ التعبير أيضاً، هو إيران التي قد يجمعها همٌ مشترك مع أمريكا في العراق، وربما في أفغانستان، على الرغم من تناقض الهموم في الخليج وفلسطين ولبنان، مما يثير الشك الأمريكي العميق في مسعاها إلى اكتساب التكنولوجيا النووية وحيازة الأسلحة المتطورة، التقليدية وربما «فوق التقليدية»، براً وبحراً وجواً وفي الفضاء.

وأما **التوابع** فهم كثُر، ولا يُطلَب منهم أقل من «الولاء»، في «معركة المصير» الأمريكي ضد ما تعتبره مصنفاً في عداد «الإرهاب الإسلامي»، أو في عداد تهديد وجود إسرائيل أو بناء قدراتها الأساسية في مجالات التطور الذاتي، والردع العسكري، والهجوم الفعلي والاستباقي. ذلك هو الولاء المتطلب من التوابع المفترضين، من جانب النظم السياسية المحلية في البلدان العربية والإسلامية المنخرطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في المعارك المتصلة بالنفط والغاز، وبالإرهاب، وبضمان أمن إسرائيل المطلق والأُحادي، وبمجابهة احتمالات تخلق حركة تحرر وطني عربية جديدة.

وتتحدد أبرز مهام الولاء من جانب التوابع من النظم السياسية في البلدان العربية والإسلامية ذات الصلة، في «الاستئصال العضوي» للقوى المحلية (المعادية) حتى لو أدى ذلك إلى تهديد نسيج الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، بل ووحدة الإقليم الترابية ـ وهو ما يتضح جلياً في حالات قُطرية بارزة، مثل باكستان واليمن (وما درس العراق ببعيد.!)، ودع عنك آخرين كثيرين.

ثانياً: ترتيب القوة في العالم من زاوية «الاقتصاد السياسي»

نتناول هنا ترتيب القوة في العالم، بالتركيز على مواقع القوى الدولية من النظام العالمي، من خلال مقترب «الاقتصاد السياسي»، وذلك بالرجوع إلى الفترة السابقة على تفجر الأزمة المالية العالمية في أواخر عام ٢٠٠٨، وهي الفترة التي بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٥؛ إذ نظراً إلى التبدل غير المستقر لمعادلات القوة الاقتصادية المقارنة على المستوى العالمي، بعد الأزمة، بما يترتب عليه من تشوّش لم تستقر معه ـ بعد ـ ملامح المعادلات الجديدة، فقد آثرنا أن نركّز النظر على الفترة السابقة على تلك الأزمة، مع الاستناد بصفة خاصة إلى تقرير البنك الدولي عن «التنمية في العالم» (World Development Report) لعام ٢٠٠٧[٢]. ونتناول بعد ذلك، بروز الدور المؤثر لما يسمّى بمجموعة العشرين، وبخاصة في مضمار مراقبة تطور النظام المالي والنقدي العالمي.

ولنبدأ عرضنا مواقع القوى الدولية من النظام الاقتصادي العالمي[٣]، بمجموعة **الدول «المسيطرة» على هذا النظام**، وهي التي يطلق عليها «الدول الصناعية»، وبتعبير محدد «الدول الصناعية المتقدمة»، أو «الدول الصناعية السبع»: أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وكندا وإيطاليا واليابان.

وبين الدول الصناعية المتقدمة، فإن أكبرها، وأكبر اقتصاد منفرد في العالم، هي الولايات المتحدة الأمريكية، ويُعبَّر عن ذلك بمؤشرات عديدة، أولها حجم الدخل القومي، حيث يولّد الاقتصاد الأمريكي خُمس الناتج العالمي على وجه التقريب.

وبعد أمريكا، من حيث حجم الدخل القومي، تأتي مباشرة الصين، ومن بين الدول الصناعية المتقدمة، فإن أقرب الدول إلى أمريكا هي اليابان، ثم بريطانيا ففرنسا، وألمانيا.

من بين هذه القوى المسيطرة، فإن أقواها هي الولايات المتحدة بلا منازع. ولا يتوقف الأمر، من الناحية الاقتصادية، على الحجم النسبي للدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ولكن هناك السكان أيضاً، تعداداً

---

(٢) **تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٧: التنمية والجيل القادم** (نيويورك: البنك الدولي، ٢٠٠٧).

(٣) محمد عبد الشفيع عيسى، «المواقع الراهنة للقوى الدولية في النظام الاقتصادي العالمي،» **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ١٧٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٨)، ص ٥٦ ـ ٦٣.

ونوعاً. وقد وصل تعداد الولايات المتحدة السكاني عام ٢٠٠٥ إلى ٢٩٦ مليون نسمة. وربما تكمن المفاجأة في أنها تمثل الآن أكبر دول العالم من الناحية السكانية (باستبعاد الصين والهند). ثم إن التعداد السكاني الأمريكي ليس مجرد كم مطلق؛ إذ نظراً إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل، فإنه يشكل أكبَر سوق استهلاكية في العالم، وبخاصة مع «ارتفاع الميل إلى الاستهلاك» في خاصية ينفرد بها الاقتصاد الأمريكي، حيث يعتمد على الاستهلاك، قبل الادخار والاستثمار، كآلية لدفع مسيرة النمو الاقتصادي.

الولايات المتحدة أيضاً هي أكبر مستثمر عالمي، بحكم كونها صاحبة أكبر نصيب من ملكية الشركات العابرة الجنسيات على امتداد العالم. وللولايات المتحدة الأمريكية باع طويل أيضاً في مضمار «البحث العلمي والتطوير التكنولوجي»، حيث تحتل المركز الأول في العالم من حيث الإنفاق على «البحث والتطوير» بالمقادير المطلقة، تليها اليابان، ثم ألمانيا، ففرنسا، فبريطانيا.

تضاف إلى مقوّمات القوة الاقتصادية الأمريكية على الصعيد العالمي، السيطرة النقدية، بحكم أن الدولار الأمريكي يشكل عملة الاحتياط الأولى في العالم، تستخدمه البنوك المركزية غطاءً لإصدار العملة ومواجهة الاحتياجات إلى السيولة، بل ويستخدم كعملة «موازية» إلى جانب العملات الوطنية في العديد من دول العالم، كما تُقيَّم به أبرز السلع الداخلة في التجارة الدولية، وفي مقدمها النفط. وتُعطي هذه الحقيقة ميزة إضافية تسمح لأمريكا بالحصول على سلع وخدمات أجنبية، عبر إصدار كميات إضافية من «العملة الخضراء الظهر»، وتتدفق عليها الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، من خلال حيازة سندات وأذون الخزانة الأمريكية ومعاملات البورصة، بالإضافة إلى الودائع المصرفية في البنوك الأمريكية، وهي أكبر بنوك العالم.

ومعنى ذلك أن أمريكا تحصل على ما يُسمى «ريع السيطرة»: بمعنى أن مركزها العالمي الحاكم، سياسياً وعسكرياً وثقافياً، يمكّنها من جني مكاسب اقتصادية كبرى.

١ ــ القوى الصاعدة في «النظام الدولي الجديد»

القوى الصاعدة عديدة، أُولاها من آسيا، آسيا الشرقية بالتحديد. ولهذه القوى الآسيوية أكثر من صنف: فهناك البلدان «المصنّعة حديثاً» من الشرق

الأقصى، أو ما يُسمّى بالجيل الأول للبلاد الحديثة التصنيع منذ السبعينيات من القرن الفائت، وهي أربعة: كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وهونغ كونغ الصينية. وهناك أيضاً، من الجيل الثاني للثمانينيات والتسعينيات، دولة واحدة صعدت واستمر صعودها هي ماليزيا، بينما هبط آخرون من بعد صعود قصير، وهي: إندونيسيا، وتايلند، والفيليبين. ثم هناك دولتان ـ قارتان: الصين والهند.

وفي مضمار القوى الصاعدة في شرق آسيا، حققت الصين نمواً مطرداً على نحو معروف. وكان لديها أحد أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم (٩,٦ بالمئة كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥))، وإلى حدّ ما الهند (٦,٩ بالمئة). ونشير إلى كوريا الجنوبية ـ ذات التعداد السكاني الذي لا يتجاوز ٤٨ مليون نسمة ـ التي حققت حجماً للناتج المحلي الإجمالي (٧٨٧,٧ مليار دولار)، أي بما يزيد على الهند بمقدار ٢,٢ مليار دولار. وعدا عن القوى الصاعدة من آسيا، برزت بعض دول أمريكا اللاتينية، ونخصّ بالذكر البرازيل.

منطقة أخرى شهدت بعضاً من صعود الصاعدين، وهي منطقة أوروبا الشرقية والوسطى والبلقان، إذ كانت قد حققت المنطقة ـ في ظل الرابطة القديمة مع السوفيات إبان «القطبية الثنائية» ـ إنجازات متنوعة حتى منتصف السبعينيات، اقتصادياً واجتماعياً ـ بخاصة في التصنيع الثقيل والتعليم العام والصحة العامة ـ ثم أصابها ما أخذ يصيب الاتحاد السوفياتي من علل ثقال، بعد ما حدث من انهيار المنظومة السوفياتية كلها، وبرز منها العديد، مثل التشيك وبولندا وسلوفينيا، وكذا المجر وكرواتيا.

٢ ـ الدول الصغيرة المتفوّقة

يقودنا التوغل في قواعد البيانات والمعلومات الدولية إلى الاقتراب من واقع مجموعة أخرى، هي ما ندعوها «القوى المتفوّقة». ولم نُدرِج تلك القوى ـ أو الدول ـ المتفوقة ضمن المجموعة المسيطرة. ففي الحق أنها لا تحوز مقوّمات السيطرة، التي تقوم على القوة النسبية المهيمنة إزاء الأخريات، سواء من الجانب الاقتصادي (قاعدة الموارد الطبيعية، مستوى الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان. . . إلخ)، أو من الجانبين السياسي والعسكري، غير أنها تحوز مقومات التفوق، أي الرقي في مضمار الأداء الاقتصادي، وما يزال اهتمامنا، في هذا المقام، اقتصادياً فقط.

وما يؤكد ما ذكرناه عن الفرق بين السيطرة والتفوق أن الدول المقصودة هي من قبيل «الدول الصغيرة»، وفي أحسن الأحوال يعتبر بعضها دولاً متوسطة القوة.

ولنبدأ بمؤشر **التنافسية العالمية** مثلاً، الذي وضعه خبراء «المنتدى الاقتصادي العالمي» ـ دافوس. فما هي الدول التي تتصدر قائمة «المنافسين ـ المتنافسين» في تقرير ٢٠٠٦؟ إن الدول الأربع الأولى على مستوى العالم، هي على التوالي: سويسرا، وفنلندا، والسويد، والدنمارك، وكل منها تلخصها كلمة «شركة»: نستله ـ نوكيا ـ إريكسون ـ دانو. فهذا مما يشير إلى موضع «الميزة المطلقة» لكل منها في الاقتصاد العالمي، الميزة التنافسية: دولة ذات شركة متفوّقة في التصنيع الغذائي الجديد، بعد ميزة سابقة في الأجهزة الدقيقة و«الساعات السويسرية»، ودولة ثانية متفوّقة شركتها تعمل في تصنيع أجهزة الهواتف النقالة، وثالثة تتفوّق شركتها في صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والرابعة في الغذاء مرة أخرى. وهذه الدول الأربع كلها أوروبية، من الشمال الأوروبي الغني، لكن غير القوي بالمعايير العالمية. ومن يأتي بعدها في المركز الخامس؟ إنها «البلد ـ الميناء» الآسيوية: سنغافورة، وهي صغيرة الحجم جداً، وقليلة السكان مثل غيرها من المتفوّقين. . ! ومن بعد المقاعد الخمسة الأولى التي «حجزها» المتفوّقون الصغار، يأتي دور الكبار على استحياء شديد: الولايات المتحدة، «أقوى» دولة في العالم، في المركز السادس، واليابان في المركز السابع، وألمانيا في المركز الثامن. . . إلى آخر القائمة. ولكن ما الدليل على أن الدول المتفوقة المذكورة دول صغيرة؟ فلننظر إلى كل من حجم السكان ومستوى الدخل القومي الإجمالي، من واقع تقرير البنك الدولي عن «التنمية في العالم، ٢٠٠٧».

إن تعداد سكان سويسرا هو ٧ ملايين، ولا يزيد حجم الدخل القومي فيها عام ٢٠٠٥ ـ بطريقة «تعادل القوة الشرائية» ـ على ٢٧٦ مليار دولار [مقابل ١٩٠٠ مليار تقريباً لكل من بريطانيا وفرنسا مثلاً، ولا نذكر الولايات المتحدة ذات الاثني عشر ألف مليار ونيّف!]. ويبلغ تعداد السكان في فنلندا ٥ ملايين نسمة (حجم الدخل القومي لا يتجاوز ١٦٣ مليار دولار)، وعدد سكان السويد ٩ ملايين نسمة (الدخل القومي ٢٨٤ مليار دولار)، وعدد سكان الدنمارك ٥ ملايين نسمة (الدخل القومي ١٨٢ مليار دولار)، وعدد سكان سنغافورة ٤ ملايين نسمة (الدخل القومي ١٣٠ مليار دولار).

رغم محدودية حجم الدخل القومي في الدول الخمس المتفوقة، ترفع قلة عدد سكانها من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (الذي هو حاصل قسمة الدخل على عدد السكان). وهذا الارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل يمثل مؤشراً آخر على التفوق الاقتصادي (برغم عدم كفاية ذلك المؤشر في الدلالة على مستوى المعيشة للغالبية الاجتماعية). وقد بلغ متوسط الدخل الفردي في سويسرا ٣٧ ألف دولار، مقابل ٣٢,٦ ألف دولار في بريطانيا، و٣٠,٥ ألف دولار في فرنسا ـ وفق المرجع نفسه للبنك الدولي، عن العام المذكور ٢٠٠٥ ـ وبلغ الرقم المقابل في فنلندا ٣١ ألفاً، وفي السويد ٣١,٤ ألف، وفي الدنمارك ٣٣,٧ ألف، وسنغافورة ٢٩,٧ ألف.

وما هي الأدلة الأخرى على التفوق، من واقع المؤشرات الدولية، بعد التنافسية ومتوسط الدخل؟

فلننظر إلى مؤشر «القدرة على الابتكار» الذي طوره «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (أنكتاد) وضمّنه **تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٥**. فقد صنف التقرير دول العالم إلى ثلاث مجموعات: ذات القدرة الابتكارية العالية، والمتوسطة، والمنخفضة، بحسب بيانات ٢٠٠١. وقد تصدرت المجموعة الأولى كلّ من: السويد في المركز الأول، وفنلندا في المركز الثاني، ومن بعدهما جاءت الولايات المتحدة، ثم الدنمارك في المركز الرابع، والنرويج في الخامس، علماً بأن بلجيكا احتلت المركز الثامن، و حلّت هولندا في التاسع، واليابان في العاشر. وتعتبر كلّ من النرويج (٥ ملايين نسمة)، وهولندا (١٣ مليون نسمة)، وبلجيكا (١٠ ملايين نسمة)، دولاً «صغيرة» بالمعايير العالمية، وقد حصلت على ستة مقاعد من المقاعد العشرة الأولى، ضمن المجموعة الأولى في العالم..!

لا يقتصر التفوّق على المؤشرات الثلاثة السابقة: التنافسية، ومتوسط الدخل الفردي، والقدرة على الابتكار، بل هناك أيضاً «مؤشر الجاهزية التكنولوجية» (Technological Readiness) في مجال «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» الذي طوّره «منتدى دافوس». فقد ورد في «التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧» أن الدول ذات المواقع الخمسة عشر الأولى على المؤشر المذكور، هي: الدنمارك، السويد، سنغافورة، فنلندا، سويسرا، هولندا، الولايات المتحدة، أيسلندا، بريطانيا، النرويج، كندا، هونغ كونغ، تايوان، اليابان، أستراليا.

فهل رأيت كيف أن الصغار زاحموا الكبار هنا، حتى لم يبق من «الكبار

جداً» سوى ثلاث دول، هي الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان، بينما أخذت الدول الصغيرة تسعة مقاعد من بين الخمسة عشر مقعداً، باستثناء كندا وتايوان وأستراليا. . ! و هل رأيت أن «الصغار المتفوقين» أخذوا المواقع الستة الأولى كلها، من دون منازع؟

لا يقف الأمر عند هذا الحد. وننظر هنا إلى **مؤشر التنمية البشرية**، وفق **التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٦**، الذي يصدره «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي». ويتكوّن هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس: «توقع العمر عند الميلاد»، و«معدل إجادة القراءة والكتابة للبالغين»، و«معدل القيد للتعليم الأساسي والثانوي»، وقيمة المؤشر الكلية مساوية للواحد الصحيح، ويتم ترتيب الدول تنازلياً بحسب النسبة التي تحصل عليها من الواحد الصحيح. وقد احتلت النرويج الموقع الأول على مستوى العالم بدرجة (٠,٩٦٥)، والثانية هي أيسلندا (. ،٩٦٠)، والثالثة أستراليا (. ،٩٥٧)، والرابعة أيرلندا (. ،٩٥٦)، والخامسة السويد (. ،٩٥١). وللعلم، فإن تعداد سكان أيسلندا بلغ أقل من ثلث مليون نسمة (٢٩٥ ألف نسمة بالضبط) عام ٢٠٠٥، وأيرلندا ٤ ملايين. فيا لهما من بلدين صغيرين. . ! ولم يتجاوز سكان أستراليا ٢٠ مليون نسمة (بحجم للدخل القومي بلغ نحو ٦٢٠ مليار دولار أمريكي، ومتوسط لنصيب الفرد ٣٠,٦ ألف دولار). وإذا استبعدنا أستراليا، فإن «الدول الصغيرة المتفوقة» احتلت أربعة مقاعد من المقاعد الخمسة الأولى في ترتيب «التنمية البشرية» على مستوى العالم.

٣ ـ القوى الضعيفة في العالم. . والقوى الإقليمية المسيطرة

طبقاً لبيانات البنك الدولي عن «التنمية في العالم ـ ٢٠٠٧»، فإن مجموعة «الدول المنخفضة الدخل» بلغ العدد الإجمالي لسكانها (في عام ٢٠٠٥) نحو ٢,٣٥٣ مليون نسمة، من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم ٦,٤٣٨ مليون نسمة، أي بحصة تتجاوز ثلث البشرية عدداً. . وفي المقابل، بلغت القيمة الكلية للناتج القومي الإجمالي لهذه المجموعة (بطريقة الحساب المسمّاة «تعادل القوة الشرائية») نحو ٥,٨ تريليون دولار، من القيمة الإجمالية للناتج العالمي، المقدّرة بنحو ٦٠,٦ تريليون دولار، أي بنصيب يقلّ عن العُشر.

ما بين الثلث والعُشر، إذن، تكمن المشكلة. وصورة المشكلة هنا، هي في «أفضل حالاتها»، إذا صح هذا التعبير. أما إذا استخدمنا «طريقة الحساب العادية»، فيقدّر الناتج الإجمالي للمجموعة بحوالى ١,٤ تريليون دولار فقط، من

الناتج العالمي المقدّر بنحو ٤٥ تريليون دولار، أي بنصيب يقل عن جزء واحد من ثلاثين جزءاً. وهكذا يأخذ ثلث سكان العالم نحو ١/ ٣٠ من الناتج العالمي. . !

وما دمنا نتحدث من الزاوية الاقتصادية، فإن هذه المجموعة المنخفضة الدخل تعتبر هي المجموعة الضعيفة في النظام الاقتصادي العالمي، وتنطبق عليها وضعية «الهبوط» مقابل وضعية «القوى الصاعدة» التي تحدثنا عنها سابقاً.

ولو شئنا التوسع بتعريف «الطرف الضعيف» في النظام الاقتصادي العالمي، فإن هناك مجموعة فرعية تسمّى «الشريحة المنخفضة من المجموعة المتوسطة الدخل»، ويزيد سكانها على سكان الدول المنخفضة الدخل نفسها، إذ يبلغ ٢,٤٧٥ مليون نسمة، بإجمالي للناتج ـ المحسوب بالطريقة «العادية» ـ يُقدّر بنحو ٤,٧ تريليون دولار. فهذا إذاً ثلث آخر لسكان العالم، يحصل على أكثر قليلاً من ١/ ١٠ من الناتج العالمي.

وبإضافة الدول المنخفضة الدخل إلى «الشريحة المنخفضة من المجموعة متوسطة الدخل»، فإن القوى الضعيفة اقتصادياً ـ بالمعنى الواسع ـ تشكل ثلثي البشرية تعداداً، بينما تحصل على ١٣ بالمئة تقريباً من الدخل العالمي.

والآن. . أين توجد «القوى الضعيفة في العالم». . ؟ إنها تتركز أساساً في منطقتين:

ـ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤٨ دولة تقريباً من أنغولا إلى زيمبابوي).

ـ آسيا الوسطى الإسلامية (٦ دول من بلدان «الاتحاد السوفياتي السابق»).

وليست كل دول المنطقتين من الدول الضعيفة بالتحديد، وإن كان معظمها كذلك. وكذلك الحال في مناطق أخرى يوجد فيها عدد ملحوظ من «القوى الضعيفة» ولو بكثافة أقل، وهي:

ـ جنوب آسيا (أفغانستان ـ بنغلادش ـ نيبال. . . إلخ).

ـ القطاع «الشرقي» من «آسيا الشرقية»: كمبوديا ـ كوريا الشمالية ـ لاوس ـ ميانمار. . .

ـ منطقة الكاريبي (هايتي وغرينادا. . .).

تبقي لنا ملاحظتان: **أولاهما** أن القوى الضعيفة اقتصادياً تُعتبر «المنطقة

الرخوة» في النظام العالمي. وبقدر رخاوتها فإنها أيضاً تمثّل أكثر مناطق العالم قابلية للانفجار، ويكفي أنها تحوي نوعين من «القنابل الزمنية»: قنبلة الفقر والجوع، والقنبلة الديمغرافية.

وثانيتهما، أن القوى الضعيفة ـ بالتعريف الواسع ـ هي «القوى المهمّشة» سياسياً في النظام الدولي القائم. ثم إن فيها أكبر عدد من الدول ذات الطابع «الرمادي»، أي التي **يشوب** مستقبلها الاقتصادي، وربما السياسي، قدر كبير من عدم «اليقين»، كما هي الحال بالنسبة إلى بنغلادش وباكستان، وإلى حدّ ما: إندونيسيا ونيجيريا. ولكن هل انتهى «تشريح النظام الاقتصادي العالمي» عند هذا الحدّ..؟ كلا، ومن المهم أن نشير إلى ظاهرة مهمة تخصّ الدول ذات الموقع الإقليمي المهم، بل والمسيطر أحياناً، اقتصادياً وسياسياً، داخل منطقة معينة من العالم، سواء في الحال أو الاحتمال: في الوطن العربي، على وجه الخصوص، توجد السعودية ومصر وسورية، مشرقاً، والجزائر والمغرب (الأقصى)، مغرباً. ومن العالم الإسلامي المحيط بالدائرة العربية: إيران وتركيا. وفي أمريكا الجنوبية: البرازيل والأرجنتين. وفي أفريقيا جنوب الصحراء: دولة جنوب أفريقيا. وهكذا الأمر بالنسبة إلى سائر الأقاليم العالمية.

هذا كله عن ترتيب القوى الدولية عشية الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. وفي ما يلي نقدم نبذة عن بعض مؤشرات التغيّر في معادلات القوة الاقتصادية العالمية بعد الأزمة، على الرغم من تشوّش دلالاتها، كما أشرنا، ما يحجب إمكانية تقديم صورة ثابتة الملامح حتى الآن.

ونعرض مؤشرات التغيّر من جانبين: **الأول**، بروز الدور الاقتصادي المؤثر عالمياً لـ «مجموعة العشرين»، وبخاصة في مجال إدارة النظام المالي والنقدي العالمي، وذلك من خلال عرض نتائج اجتماعين عُقدا مؤخراً في كوريا الجنوبية، لكل من وزراء المالية، ورؤساء الدول؛ **الثاني**، أوضاع التنافسية العالمية، وفق أحدث تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠١٠/ ٢٠١١).

١ ـ مجموعة العشرين

هذه المجموعة مكونة من عشرين دولة تقدم نحو ٨٥ ـ ٩٠ بالمئة من إجمالي الناتج القومي في العالم؛ وهذه الدول هي: الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا

والعربية السعودية وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

وقد انعقد اجتماع وزراء المالية للمجموعة في مدينة غيونغجو في كوريا الجنوبية، وأصدر بيانه الختامي يوم ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر، في وقت تصاعدت فيه أصداء ما يسمّى بـ «حروب العملات»، وبخاصة بين الدولار واليوان، وأهم ما جاء في هذا البيان، مقترح متكامل بإعادة «هيكلة» و«هندسة» نظام إدارة أو «حوكمة» صندوق النقد الدولي.

ثم انعقدت قمة العشرين في سيول ـ عاصمة كوريا الجنوبية ـ يومي ١١ و١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، بمشاركة أعضائها، أغنى دول العالم، سواء منها المتقدمة اقتصادياً، وبخاصة الولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبيرة واليابان، أو الدول النامية الصاعدة والأكثر «ديناميكية»، وبخاصة «الرباعي»: الصين والهند وروسيا والبرازيل. وعقدت القمة على وقع النزاع الدبلوماسي المحتدم بين الولايات المتحدة والصين، الذي يعكس تضارباً في المصالح الاقتصادية والتجارية، وينعكس اختلافاً واضحاً في مجرى السياسات المالية والنقدية. فالولايات المتحدة تعاني عجزاً مزمناً ومتواصلاً في الحسابات الجارية من ميزان مدفوعاتها الدولية، وبخاصة في التعامل مع الصين، في المقام الأول، ثم اليابان وألمانيا، التي تحقق فوائض تجارية متواصلة مع الولايات المتحدة. وما بين «دول الفائض» ودولة «العجز الأكبر»، يثور النزاع الذي يأخذ مظهره الأشد في العلاقة بين الولايات المتحدة والصين، حيث تراكم الصين احتياطات مالية هائلة، من جرّاء الفائض التجاري المتعاظم مع الولايات المتحدة، كفارق بين الصادرات والواردات.

وقد أقرّ اجتماع القمة أهم مقترح وارد في البيان الختامي لوزراء المالية، وهو مقترح متكامل بإعادة « هيكلة» و«هندسة» نظام إدارة أو «حوكمة» صندوق النقد الدولي. وأهم ما جاء في ذلك المقترح، الذي سيتم إقراره النهائي خلال العام القادم، ويدخل حيز النفاذ خلال عامين، هو أمران:

أ ـ زيادة حصص الدول النامية «النشطة» وذات الأسواق الصاعدة، في رأس مال الصندوق، بنسب معينة، بما يؤدي إلى زيادة القوة التصويتية للدول النامية داخل الصندوق إلى ٦ بالمئة من إجمالي الأصوات، علما بأن اتفاقية إنشاء الصندوق تربط القوة التصويتية لكل دولة بنسبة مساهمتها في رأس المال.

ب ـ زيادة تمثيل الدول النامية في «المجلس التنفيذي» لصندوق النقد الدولي بعضوين إضافيين، يجري خصمهما من حصة دول أوروبا المتقدمة، مع بقاء عدد أعضاء المجلس كما هو، أي ٢٤ عضواً، ومع عدم المساس بنصيب الدول الأكثر فقراً. ويذكر أن الدول النامية «النشطة» تتصدرها المجموعة المكوّنة من البرازيل وروسيا والهند والصين.

٢ ـ أوضاع التنافسية العالمية في تقرير ٢٠١٠/ ٢٠١١

يُصدِر «المنتدى الاقتصادي العالمي» ـ منتدى دافوس ـ كما هو معروف، تقريره السنوي عن التنافسية في العالم، **تقرير التنافسية العالمية** (*Global Competitiveness Report*)؛ وقد اعتمدنا هنا على تقرير العام ٢٠١٠/ ٢٠١١. الذي نعتمد عليه هنا. واعتمد المنتدى، منذ خمسة أعوام، مؤشراً شاملاً لقياس التنافسية ومقارنتها بين دول العالم، التي يغطيها التقرير في كل عام، وبلغ عددها في التقرير الجديد ١٣٩ بلداً.

أ ـ الدول العشر الأولى على مقياس التنافسية في العالم

وفقاً للتقرير العالمي للتنافسية، فإن الدولة الرقم ١ على مقياس التنافسية هي سويسرا، بفضل امتيازها في مجال الابتكار وترابط المؤسسات. والدول العشر الأولى، مرتبة تنازلياً، بعد احتساب سويسرا، هي: السويد، سنغافورة، الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان، فنلندا، هولندا، الدنمارك، كندا. وتقع كلها (باستثناء دولتين) في كل من القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية. ويلاحظ أن الولايات المتحدة احتلت المركز الرابع، وأن البلدين من خارج أوروبا وأمريكا الشمالية، تقعان في شرق آسيا، وهما سنغافورة ـ في المركز الثالث ـ واليابان ـ في المركز السادس ـ وستة بلدان من بين العشرة تعتبر دولاً «صغيرة الحجم» نسبياً، وتحتل المراكز الثلاثة الأولى، بالإضافة إلى السابع والثامن والتاسع، وهي التي أطلقنا عليها، في ما سبق، تعبير «الدول الصغيرة المتفوقة».

وعموماً، يؤكد ترتيب الدول على مقياس التنافسية، وفق المؤشر السابق، مع وعينا لما يرد عليه من قيود، كما أشرنا آنفاً، أن مراكز القوة العالمية المسيطرة والصاعدة تتحدد، بصفة أساسية، في المناطق الثلاث: أوروبا ـ الغربية والشمالية ـ، وأمريكا الشمالية، وشرق آسيا.

ب ـ البلدان العربية على مقياس التنافسية

من بين البلدان العشرين الأولى، على مقياس التنافسية، نجد بلداً خليجياً هو قطر، في المركز السابع عشر؛ وبعد العشرين الأولى مباشرة، نجد العربية السعودية في المركز الحادي والعشرين، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الرقم ٢٥، وتونس (٣٢)، وعُمان (٣٤)، والكويت (٣٥)، والبحرين (٣٧). وهذه هي البلدان العربية الوحيدة التي احتلت مراكز متقدمة على مؤشر التنافسية العالمي للعام ٢٠١٠ وامتداده المتوقع في شطر من عام ٢٠١١، وهي سبعة بلدان: البلدان الستة كلها أعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بمواقع متفاوتة، بالإضافة إلى تونس.

وفي هذا السياق، يتأكد أن موقع التفوق في الأداء الاقتصادي التنافسي، في المنطقة العربية، يتركّز في منطقة الخليج، بالنظر إلى عوامل متعددة، في مقدمها الوفرة المالية، في إطار «الطفرة النفطية الثالثة» ـ الراهنة ـ والمرتبطة باقتصادات الطاقة العالمية وحركتها بين مواقع الإنتاج والاستهلاك. إن الصعود النسبي لمنطقة الخليج، ينبغي ألا يحجب ما يرافق هذا الصعود من أبعاد سالبة جوهرية، في مقدمها: تعمّق الارتباط التبعي، الاقتصادي والسياسي والعسكري، بين منطقة الخليج ومراكز القوة المسيطرة في العالم، وبخاصة أوروبا الغربية والولايات المتحدة، على الرغم من علامات واضحة على التطلّع شرقاً، إلى آسيا. ومن أبلغ الأدلة على ذلك، تركّز استثمارات الأموال السيادية الخليجية في الولايات المتحدة، في المقام الأول. وقد كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عن الخسائر المرتبطة بهذا النمط الاستثماري، يضاف إلى ذلك، أن ارتفاع ترتيب البلدان الخليجية على مؤشرات التنافسية، ومؤشرات أخرى، مثل مكافحة الفساد، لا يرتبط بأي تغيّر حقيقي في نمط التوزيع المجتمعي للثروة النفطية، أو في نمط ممارسة السلطة و«نموذج الممارسة السياسية» باتجاه المشاركة الشعبية، كما أنه لا يتكفل بنقل المنطقة نقلة جذرية على معراج التنمية، بالإشارة إلى شرق آسيا كمثال. وأما الموقع المتقدم نسبياً لتونس على مقياس التنافسية، فلا يعكس المحصّلة الإجمالية لحركة النمو في ذلك البلد، الذي شهد تفاوتاً واسعاً جداً في توزيع الثروة والدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية، من جهة، والمناطق الجهوية، من جهة أخرى، مما ولّد فساداً واسع النطاق، كان يعكس أزمة بنيوية طاحنة في النظام السياسي، وفي علاقة ذلك النظام بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعمّق الظاهرة المعروفة بتزاوج السلطة والمال في الأقطار العربية. وكانت هذه الحقيقة كامنة بقوة من وراء حركة

الثورة الشعبية الرائدة في تونس خلال النصف الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

ويبدو مما سبق، عموماً، أن القوى المسيطرة، وربما الصاعدة أيضاً، ترتبط سيطرتها وصعودها، إلى حدّ معين، بإبقاء المنطقة العربية عموماً، والخليجية خصوصاً، في حيّز إنتاج المواد الخام ومصادر الطاقة التقليدية من النفط والغاز الطبيعي، ربما حتى انتهاء عصر النفط والغاز، عند نقطة زمنية معينة خلال هذا القرن، الحادي والعشرين، وبخاصة مع بدء دخول بعض بلدان الخليج مرحلة الذروة النفطية (Peak Oil)، ليتلوها تسلسل «النضوب». وينتج من ذلك، بالنسبة إلى مواقف الدول المسيطرة والصاعدة، عدم السماح، أو عدم المساعدة، على تحول العرب عموماً إلى قوة تنموية وتصنيعية حقيقية، على مسرح النظام الاقتصادي العالمي، وفق نموذج فاعل، قريب في قوة فعله من نموذجي شرق آسيا والبرازيل، ما يمكن أن يُهدد الترتيب العالمي الراهن للقوة الاقتصادية العالمية، في الصميم. وينقلنا هذا إلى تناول حركة الطاقة العالمية، وبعض دلالاتها الدولية والإقليمية.

ثالثاً: حركة الطاقة العالمية

تشهد الجيو ـ استراتيجيا العالمية في هذه الحقبة تيارات متلاطمة من شبكات الطاقة، النفط والغاز، إلى درجة يمكن تصويرها بالغابة المعقّدة من الأنابيب، تشبه الشبكة العصبية للكائن الحي، أو شبكة هياكل «البنية الأساسية» في المدينة العصرية، ولكن على المستوى العابر للقارات ضمن هيكلية النظام العالمي الراهن[٤].

تعكس الشبكة العصبية للطاقة المدركات الاستراتيجية للقوى الدولية المسيطرة والصاعدة، خلال نصف القرن القادم على الأقل، وبخاصة على محور أوراسيا وآسيا ـ أوروبا بشكل عام، وأفريقيا ـ آسيا/ أوروبا بشكل أعمّ. إنها الشبكة الرابطة بين مصدري ومستوردي النفط والغاز. المصدّرون هم منتجو النفط الخام والغاز الطبيعي المُسال في المناطق والبلدان الآتية:

ـ الوطن العربي في منطقتي الخليج، والشمال العربي لأفريقيا في قطاع: مصر ـ ليبيا ـ الجزائر.

---

(٤) محمد عبد الشفيع عيسى، «شبكات نقل النفط والغاز: الاستنفار العالمي والإقليمي في الأسواق الدولية للطاقة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٧٠ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩)، ص ١٣٤ ـ ١٤٢.

ـ الحزام الأفريقي المحاذي للصحراء أو في قلبها (وسط وجنوب السودان ـ نيجيريا ـ النيجر ـ أنغولا).

ـ منطقة بحر قزوين وما حولها (إيران، آذربيجان، شطر من آسيا الوسطى).

ـ جنوب شرق آسيا في شطر منه، نقصد إندونيسيا.

ـ روسيا الاتحادية، الوريثة الصاعدة من بعد هبوط للاتحاد السوفياتي، القطب الثاني للنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٩٠.

والمستوردون الرئيسيون للطاقة في العالم ثلاثة أطراف:

ـ الصين، وإلى حد ما، الهند، «الدولتان ـ القارتان» في شرق وجنوب شرق آسيا.

ـ أوروبا، ولا سيما الغربية والشمالية، والجنوبية أيضاً.

ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا تشعر الولايات المتحدة بكبير قلق، فهي تقبض بيدٍ من حديد على منابع النفط والغاز وطرق الإمداد الرئيسية الفعلية والمحتملة، آنية أكانت أم مستقبلية. وعلى أهم المنابع في العالم (منطقة الخليج) تحكم قبضتها من خلال الغزو المباشر للعراق، واحتلاله تمهيداً لإقامة قاعدة عسكرية دائمة أو شبه دائمة، وبصور شتى عبر الأفق المرئي، وكذا من خلال الوجود العسكري في سائر الخليج وشبه الجزيرة. ويشكّل ظهيراً قوياً لذلك، أسطولها البحري في المحيط الهندي، وسلسلة النقاط الحصينة ـ بمساعدة فرنسا ـ في منطقة القرن الأفريقي، وبالقرب من مضيق هرمز وباب المندب.

وما بين المصدّرين والمستوردين «سور صيني عظيم» يتعيّن اجتيازه في الظروف كلها. فشبكات الإمداد هي إلى حد بعيد، شبكات النقل المتعدد الوسائط بين البلاد والمناطق، على جانبي الإنتاج والتصدير، من جهة أولى، والاستهلاك والاستيراد، من جهة ثانية.

وعلى وجه التحديد، هناك ثلاثة أبعاد:

ـ نقل الطاقة من آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين إلى أوروبا الغربية.

ـ نقل النفط والغاز من الخليج العربي إلى أمريكا.

ـ نقل الغاز أساساً من الشاطئ الجنوبي للمتوسط (الشمال العربي لأفريقيا، والبلدان الأفريقية المحاذية للصحراء) إلى الشاطئ المقابل جهة الشمال (وبخاصة جنوب أوروبا الغربي في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا).

وتتحدد مسالك نقل الطاقة من خلال عبور البر والبحر:

ـ على البر الأرضي، بين آسيا وأوروبا.

ـ وعلى الماء، بين الخليج وأمريكا، وبين أفريقيا وجنوب أوروبا.

وإن مسالك نقل الطاقة هي «العقد العصبية» في جسد الجيوبوليتكا العالمية الراهنة والمقبلة، وهي لا تقل في الأهمية، بل ربما تزيد أحياناً، عن وجود مكامن الطاقة نفسها ـ فما الفائدة من طاقة لا يستفاد منها عبر تعظيم قيمتها الاقتصادية، بنقلها من مواقع المنتجين إلى المستخدمين؟ لذلك تتحدد إحدى أهم معارك السياسة الدولية القائمة في مواقع العقد العصبية لنقل الإمدادات الطاقوية.

وتتحدد قسمات المعركة على الصعيد العملي، في تدافع وتنازع شبكات نقل النفط والغاز، وبخاصة عبر معركة ثنائية «نابوكو/التيار الجنوبي». وتحتدم المعركة بالعمل على مشروع خط نابوكو بتزكية من الولايات المتحدة، لنقل الغاز من آسيا الوسطى إلى أوروبا، عبر جورجيا وتركيا بعيداً عن الأراضي الروسية. وتدور المواجهة سجالاً بين مشروع نابكو والمشروع الروسي الذي ترعاه «غاز بروم»، عملاق الغاز الروسي، بمشاركة مع «إيني» الإيطالية، في ما يسمّى بـ «التيار الجنوبي» مقابل المشروع الروسي الآخر المسمّى بـ «التيار الشمالي» الذي يُقترح أن يربط بين روسيا وألمانيا عبر قاع بحر البلطيق، ومنه إلى عدد من دول شمال أوروبا الاسكندنافية.

رابعاً: القوة العظمى الوحيدة في الممارسة: الولايات المتحدة الأمريكية ودورها العالمي

١ ـ «المشروع الإمبراطوري» الأمريكي الراهن: ضلعان أساسيان

تقوم الاستراتيجيا الأمريكية الراهنة على ما يمكن اعتباره «مشروعاً إمبراطورياً»، بملامح متميزة مما سبق من مشاريع تاريخية. وأهم معالم هذا المشروع، في مرحلة الرئيس الأمريكي أوباما، ارتكازه على ضلعين متكافئين:

أ ـ الضلع الأول، نقل محور استراتيجية المشروع الإمبراطوري من العراق إلى أفغانستان.

ب ـ الضلع الثاني، الدفع بما نسمّيه استراتيجية «الاستئصال العضوي».

في ما يتعلق بالضلع الأول، ماذا يعني استبدال محور استراتيجية الهيمنة؟

إنه يعني نقل مركز الثقل في الجهد العسكري والسياسي الأمريكي من المنطقة العربية ـ المشرقية، وبخاصة في الخليج، إلى الشمال قليلاً ناحية الغرب، باتجاه قطاع أفغانستان وباكستان.

كما اقتضى «نقل المحور» أيضاً إحداث نوعٍ من «الصفاء النسبي» في أجواء النُظُم الإقليمية الفرعية في القارة الآسيوية، بمَا في ذلك «الآسيان»، بل حتى منطقة شبه الجزيرة الكورية.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، استبدلت الولايات المتحدة مشروع «الدرع الصاروخية» في شرق أوروبا، بمشروع جديد «شرق المتوسط»، بدعوى مواجهة الخطر «الفعلي» للصواريخ الإيرانية المتوسطة المدى.

هذا كله عن الضلع **الأول** للاستراتيجيا الأمريكية الجديدة. أما الضلع **الثاني**، فهو الدفع بما نسميه استراتيجية الاستئصال العضوي «للعدو». ومن هو العدو؟ هو ما يسمّى «قوى التطرف» التي يجري دمغها، أو بعضها، دعائياً بتهمة الارتباط بالتنظيم العالمي «الشبحي» المسمّى بـ «القاعدة». يتم ذلك على المستوى العربي: من فلسطين (بين غزة والضفة، وفي داخل غزة وداخل الضفة)، إلى ساحة اليمن (بين الحكومة وكل من قوى المعارضة الجنوبية، والحوثيين في صعدة)، والصومال (بين الحكومة «الإسلامية و«الحزب الإسلامي» أو «حركة شباب المجاهدين»)، وفي السودان (حرب التصفية الاستئصالية المتبادلة في دارفور والجنوب).

ويتم اتباع النهج ذاته على ساحة العالم الإسلامي بعامة: من باكستان وأفغانستان إلى نيجيريا إلى إندونيسيا، والفيليبين، وغيرها، حيث تجري عملية «اجتثاث العدو» من دون هوادة، أو ما نسمّيه بـ «استراتيجية الاستئصال العضوي»، أي محاولة القضاء على «العدو» ككيان مجسد، من خلال استخدام الطائرات المروحية والمقاتلة ضد من يسمّون المدنيين ـ أي الأهالي ـ والرشق بالمدافع الرشاشة والبنادق الآلية والصواريخ، القصيرة والمتوسطة المدى، في حروب المدن والشوارع.

وليس غريباً، في سياق هذه المواجهة، أن يتعمّق السلوك «الاستئصالي» و«المتأصل» لدى بعض الجماعات المعزولة المنهكة، وذات الطابع «الدموي» هنا وهناك.

٢ ـ العقيدة الأمنية الأمريكية الجديدة والمشروع الإمبراطوري

يتأكد فحوى المشروع الإمبراطوري الأمريكي في عهد أوباما، امتداداً لما قبله، من عرض ثلاث وثائق أساسية:

ـ التقرير الاستعراضي الدوري للدفاع (Quadrennial Defense Review Report) الصادر في شباط/ فبراير ٢٠١٠ (يصدر كل أربع سنوات)[٥].

ـ تقرير مراجعة الوضع النووي[٦] (Nuclear Posture Review) الصادر في ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

ـ وثيقة «استراتيجية الأمن القومي» (National Security Strategy) الصادرة عن مكتب الرئيس الأمريكي، في أيار/ مايو ٢٠١٠.

من هذه الوثائق، يتبيّن لنا ما سبق أن أشرنا إليه في القسم الأول من البحث، في معرض معالجة خصائص البيئة الدولية والإقليمية، حول الأولوية التي تضعها الولايات المتحدة على مكافحة ما يدعى بالإرهاب أو العنف الإسلامي، كدعامة سياسية لتعبئة الحلفاء والشركاء والتوابع من خلفها، سعياً إلى تجديد موقعها القيادي في النظام الدولي، وتأجيل عملية الاضمحلال والانحدار (الطبيعي) في سطوتها النسبية على مقادير النظام[٧]، فضلاً على ما يحققه ذلك من ميزتين أخريين:

الميزة **الأولى** عاجلة، تتعلق بأهمية ما يطلق عليه «خلق العدو» في مرحلة كانت قد غدت من دون عدو، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

والميزة **الثانية** آجلة، تتعلق بتولي الولايات المتحدة، بالنيابة عن جميع

---

(٥) *Quadrennial Defense Review Report* (Washington DC).

(٦) «U.S, Obama's Sensible Nuclear Posture Review,» *Council on Foreign Relations*, 7/4/2010.

(٧) «U.S, National Security Strategy,» White House (May 2010), p. 1; Fareed Zakaria, «The Future of American Power», and Richard Haass, «The Age of Nonpolarity,» *Foreign Affairs* (May-June 2008), pp. 18-56.

مستهلكي النفط والغاز في نصفي الكرة الأرضية، الشرقي والغربي، مسؤولية تأمين إمدادات الطاقة، إنتاجاً ونقلاً، بما يبرر توليها مسؤولية «رجل الشرطي العالمي»، بالتراضي من قبل أغلبية ما يسمّى بـ «المجتمع الدولي»، غربيّ التمركز على كل حال.

٣ ـ الولايات المتحدة الأمريكية تعيد صياغة جدول الأعمال العالمي

نحاول ـ في سياق معالجة هذه النقطة ـ الإجابة عن سؤالين: **أولهما**: متى أخذت «الدولة ـ القطب الواحد»، الولايات المتحدة الأمريكية، تصوغ العالم بطريقتها الخاصة، الطريقة المتلائمة مع ما تراه نخبتها الاجتماعية السياسية السائدة باعتباره «المصلحة القومية» لهذا البلد؟ **وثانيهما**، كيف نقيس التغيّر الذي أخذت تستحثّه وتحدثه الولايات المتحدة في العالم، لكي يصير «عالمها»، وما معالم التغيّر المشار إليه؟

ولنبدأ بالسؤال الأول: **متى؟**

لم تبدأ الولايات المتحدة صياغة العالم الجديد ـ عالمها ـ فور انهيار الاتحاد السوفياتي، بل لعلها استغرقت عقداً كاملاً، عقد التسعينيات، في عملية تحضيرية أو «إعدادية» عميقة، وطويلة الأجل نسبياً، لتلمّس مواقع أقدامها ووضع ما يسمّيه الباحثون الأمريكيون «خارطة الطريق» للتعامل مع المتغيّرات. وكان أمامها حصاد كبير، يتعين أن تبدأ منه بطبيعة الحال.

أول مكوّنات هذا الحصاد، عالم «أوراسي» (أورو ـ آسيوي) مهزوم. وأما المكوّن **الثاني** للحصاد، فهو عالم آسيا الشرقية بالمعنى الواسع، المكوّن من التوابع الأصلية أو القديمة في حقبة القطبية الثنائية.

وكان المكوّن **الثالث** هو ذلك الذي «تبقى» بعد جردة النظام الدولي في مرحلته الجديدة، فلا هو من أوروبا ـ شرقية أو غربية ـ ولا هو من آسيا الشرقية بجيليها الصناعيين الأول والثاني، ولا هو الهند أو الصين ـ إنه عالم يمثل «فضلة الحصاد» (Residual)، ولكنه في الوقت نفسه عالم غني بالموارد الطبيعية، وحافل بعوامل التغير إلى الأمام وإلى الخلف أيضاً، يعتمل بشتى الدوافع المتعارضة: بين هوية آخذة بالألباب، قومية ودينية، و«عولمة» قادمة على أجنحة الاقتصاد والتكنولوجيا، وهو حائر بين هذه وتلك. ولعله أقرب إلى التفتح والتمزق نحو الداخل ونحو الخارج: نحو الداخل بانقسامات محتملة متوالية على قواعد الفرز

المجتمعي المتنوعة تاريخياً، ونحو الخارج بنزعة كفاحية متمرّدة على واقع مأزوم، لا يستحقه هذا العالم الحضاري الكبير. إنه العالم الإسلامي، بالمعنى التاريخي والحضاري، عالم تتشكل ديمغرافيته من السكان المسلمين، أغلبية أكانوا أم أقلية بدرجات مختلفة، على امتداد آسيا غرباً وشرقاً وجنوباً، وأفريقيا كذلك شمالاً وغرباً وشرقاً ووسطاً أيضاً؛ ونواته النووية وطن عربي يختزن القوى ذاتها، يتفتح نحو الداخل باحتمالات للانفراط بعد فقدان قيادته التاريخية في مصر الناصرية قبل عقود، وينفتح نحو الخارج بنزعة كفاحية تتوجه باطنياً نحو عدو ثابت لا يريم، هو إسرائيل، ومَن ورائها من قوى عالمية وإقليمية ومحلية.

حارت أمريكا كيف تتعامل مع هذا العالم الإسلامي، «المتبقي» بعد الفرز، عالم التاريخ القديم والحضارة الوسيطة، وموطن استعمار حديث، ولعله صار يشكل القاعدة «الصلبة ـ المهتزة» لأفريقيا وآسيا معاً، العالم الأفريقي الآسيوي، ولا ينقصه إلا درع العالم اللاتيني في نصف الكرة الغربي جنوب الولايات المتحدة، ليجسد «عالم القارات الثلاث» السابق، في صورة جديدة ـ عالم أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛ وقد استقر قرار الولايات المتحدة على أن تعتبره «ملعبها» الرئيسي في عالمها الجديد، أي ساحة ممارسة بناء النفوذ، بعد أن انزاحت ساحة الصراع القطبي السابقة برقعتها المركزية في أوروبا، ورقعتها الطرفية في «الشرق الأقصى» على إثر حروب الصين وكوريا وفييتنام. وصار من الواضح أن العالم الإسلامي ـ وركنه العربي الركين ـ يحتويان من العوامل الدافعة والمهيئة، لممارسة النفوذ الأمريكي، الشيء الكثير: موارد طبيعة غنية، وموارد مالية هائلة، وبشر ثائرون أو متمرّدون. فكان لا بد ـ أمريكياً ـ من مواصلة الاستفادة من الموارد، وتطويع «البشر»، ولو اقتضى الأمر خوض الحرب تلو الحرب في ما بعد، في سبيل ذلك الهدف الأثير. وهكذا، وبعد جولة دموية سريعة لتصفية بقايا العالم القطبي القديم في البلقان، عبر تصفية الكيان اليوغسلافي بالذات، إثْر تصفية تشيكوسلوفاكيا، باعتبارهما علمين على إرث أوروبي اصطنع اصطناعاً لمحاولة: «تفكيك» بعض المشكلات المترتبة على الحرب العالمية الأولى في القارة الأوروبية.

تلك كانت أبرز المهام الأمريكية في عقد التسعينيات، عقب الانهيار المدوّي للاتحاد السوفياتي وللعراق أيضاً، في عام واحد هو عام ١٩٩١. ولما انتهت المهمات التحضيرية لعالم أمريكا الجديد بنهاية التسعينيات، أذن التاريخ بولادة

حقبة الهيمنة الأمريكية، باعتبارها هيمنة «شبه إمبراطورية» تحاكي بعض صور الهيمنة لإمبراطوريات سابقة عبر التاريخ في عدد من الخطوط الرئيسية المشتركة، وتنفرد بكل جديد. وتزامنت الولادة الإمبراطورية، مع ولادة قرن جديد، بل وألفية جديدة أيضاً، في عام ٢٠٠٠.

بذلك حاولنا الإجابة عن السؤال الأول: متى..؟

ويبقى أن نجيب عن سؤالنا الثاني ـ المزدوج: **كيف، وماذا**..؟ أي: كيف نقيس التغيّر الذي أخذ في الحدوث منذ عام ٢٠٠٠ تقريباً، وما معالمه الكبرى؟ تتحدد هذه المعالم في العناوين العريضة التالية:

ـ التحول من التركيز على «التنمية البديلة» ـ كطريق بديل لنموذج التطور الرأسمالي ـ إلى دعاية «العولمة» الرأسمالية، باعتبارها ـ في الشكل ـ انكماشاً للزمان والمكان، وفي المضمون: تحرير وفتح كافة الأسواق أمام الفواعل الاقتصادية العظمى للدول الرأسمالية المركزية.

ـ تحول التركيز من قضايا «الأرض» بشكل عام ـ أو البيئة الطبيعية ككل ـ إلى « تغيّر المناخ» فقط.

ـ التحول من التركيز على تطوير»الطاقات الجديدة والمتجددة» إلى «الوقود الحيوي» بآثاره السلبية على توفير الغذاء من الحبوب لمليار جائع في العالم، على الأقل.

ـ التحول من نزع التسلح النووي إلى «منع الانتشار الأبدي».

ـ التغيّر في أولويات التطوير التكنولوجي: من «الجينوم البشري» إلى الهاتف النقال.

ومن بين هذه التحولات الخمسة، اخترنا التركيز ـ في قدر من التفصيل النسبي ـ على القضيتين الأخيرتين، ونتناولهما في ما يأتي، بالتتابع.

أ ـ من السعي إلى نزع السلاح النووي إلى «منع الانتشار الأبدي»

لقد حدث تحول في مركز الاهتمام العالمي، بأثر المسعى الأمريكي الإمبراطوري، من العمل الجماعي على نزع السلاح النووي، إلى منع انتشار الأسلحة النووية خارج الدول النووية الحالية، بما لذلك من دلالات إزاء التعامل

الأمريكي مع خصومها الرئيسيين، وكان الأمر بالغ الوضوح هنا بالنسبة إلى استراتيجية الهيمنة في منطقتين: شرق آسيا، وما يسمّى بـ «الشرق الأوسط».

في شرق آسيا، ركّزت الاستراتيجيا الأمريكية على حرمان كوريا الشمالية من قدراتها النووية الآخذة بالتطور، مقابل تزويدها بمفاعلات نووية «نظيفة» للطاقة، وبإمدادات للغذاء لتجنّب المجاعات القائمة أو المحتملة؛ كل ذلك، بمواجهة مساعي تطوير قدرات الطاقة النووية في كوريا الجنوبية، الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، حيث قواعد عسكرية أمريكية تضم نحو ٣٠ ألف جندي أمريكي، مقُامة منذ نهاية الحرب الكورية في مطلع الخمسينيات.

أما في الشرق الأوسط، فتم القبول الضمني، غير المعترف به صراحة، لإسرائيل باعتبارها دولة نووية، لتُضاف إلى جانب كل من باكستان والهند، بصفتهما عضوين غير رسميين في النادي النووي العالمي، إلى جانب القوى الخمس الكبرى. ومقابل ذلك، قضت استراتيجية الهيمنة بحرمان البلدان العربية ودول الجوار الإسلامي من القدرة المتطورة للطاقة النووية، ولو لاستخداماتها المدنية «السلمية»، وبخاصة في حال توافر القدرة على الاقتراب من «العتبة النووية»، بما يمكن أن يهدد في المستقبل الاحتكار الصهيوني للسلاح النووي في «المنطقة». وهذا هو «قدس الأقداس» في المعركة الأمريكية ـ الغربية الجارية حالياً لحرمان إيران من قدرتها النووية المتطورة، على الرغم مما يمكن أن نسوقه من تحفّظات على السياسات الإيرانية تجاه العراق ومحيطه العربي الواسع. وبذلك حدث تغير جوهري في بنود جدول الأعمال العالمي للطاقة النووية، في ظل نضج «المشروع الإمبراطوري»؛ إذ أُزيح إلى الخلف تماماً، الحديث الجادّ عن نزع السلاح النووي، وتم التركيز، كما ذكرنا، على «منع الانتشار»، ثم تم تفسير «منع الانتشار» بطريقة «انتقائية» لحرمان «محور الشر» المعادي للإمبراطورية من إمكانية تطوير التكنولوجيا النووية من خلال قدراته الذاتية أو الأصيلة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن «منع الانتشار الأبدي» اقتضى من الولايات المتحدة مسعى محموماً، ناجحاً في نهاية الأمر، لفرض «التمديد الأبدي» لاتفاقية منع الانتشار النووي، الموقّعة في عام ١٩٦٨.

وقد اعتبرت هذه الاتفاقية الحدّ من انتشار الاستخدام العسكري للطاقة النووية مرتبطاً بأمرين متلازمين:

(١) كفالة الاستخدام السلمي للطاقة النووية، باعتباره حقاً مصوناً للدول

غير النووية، ومساعدة هذه الدول على تطوير استخداماتها المدنية ـ السلمية للمصدر النووي للطاقة، عن طريق تكنولوجيا التفتيت الذري، وتكنولوجيا الاندماج النووي ـ الهيدروجيني.

(٢) اعتبار الحدّ من انتشار التكنولوجيا النووية العسكرية خطوة ممهدة للتخلي عن السلاح النووي كلية، وهو أمر منصوص عليه بالدقة في ديباجة الاتفاقية المذكورة.

ولكن مع بدء تبلور المشروع الإمبراطوري في منتصف التسعينيات، حدث أمر مهم؛ فقد ضغطت الولايات المتحدة وسائر الدول النووية الغربية، على عموم العالم (غير النووي) لتحويل دفة أعمال مؤتمر المراجعة الدوري لاتفاقية «عدم الانتشار النووي»، في عام ١٩٩٥، نحو القبول بالتمديد الأبدي للاتفاقية، بدلاً من النص القديم لإعادة النظر دورياً في الاتفاقية. وبالفعل، وافق المؤتمر العام الدوري للمراجعة، للدول المصدقة على اتفاقية «منع الانتشار»، على تمديد الاتفاقية من دون حدّ زمني. وكان هذا مكسباً كبيراً للدولة النووية العظمى ـ الوحيدة.

ب ـ تغير أولويات التطوير التكنولوجي: من «الجينوم البشري» إلى تكنولوجيا الهاتف النقال

من الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر، إلى ما عرف بالثورة العلمية ـ التكنولوجية في منتصف القرن العشرين، مضى التطور التكنولوجي في الدول المتقدمة اقتصادياً، يشق طريقه باطراد، إلى الأمام. وخلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وبمشاطرة أمريكية ـ سوفياتية، جرى تقاسم ثمار التطور العلمي التكنولوجي في حقل «العلم الكبير»، مطبقاً على مجالات عظمى، أبرزها: التكنولوجيا النووية، وتكنولوجيا الفضاء، وتكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة، والحاسبات الآلية الكبيرة، و«تدفقات البيانات عبر الحدود» (Trans-border Data Flows) والمعلوماتية (Informatics) وربما الاتصالية (Telematics). وخلال الثمانينيات، ومطلع التسعينيات، تبلورت اتجاهات التطور العلمي ـ التكنولوجي في ما سمّي بتكنولوجيات القمة، وهي أربعة اتجاهات: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (كمركّب مزدوج تقوده المعلومات وفي إثرها الاتصالات)، وتكنولوجيا الطاقات الجديدة

والمتجدّدة، وتكنولوجيا المواد الجديدة، وتكنولوجيا الحياة (Life Technology)، وخاصة منها «التكنولوجيا الحيوية» (Bio-technology)، وبصفة أخص: الهندسة الوراثية (Genetic Engineering).

وقادت تطورات تكنولوجيا الحياة والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية إلى تقدم معتبر بلغ ذروته عام ٢٠٠٠ بإعلان فك الخطوط الكبرى للشفرة الوراثية، في إطار المشروع العلمي الأمريكي الكبير للجينوم البشري. وكان من المنتظر مواصلة التقدم لاستكمال تفاصيل الكشف الكبير للربط بين الجينات والأمراض، وتطبيقاته في الطب البشري والدواء، خاصة الدواء «الحيوي»، من أجل إيجاد دواء لكل داء.

ولكن مع تولي «المحافظين الجدد» زمام الأمر الأمريكي لبلورة «المشروع الإمبراطوري» في المرحلة الجديدة، تباطأت وتيرة التطور العلمي ـ التكنولوجي في حقل «الجينوم»، بل ووتيرة تقدم التكنولوجيا الحيوية والوراثية كلها، عدا أبحاث الاستنساخ والأبحاث «الجذعية»، بما لهما من تداعيات سلبية محتملة. كما تباطأت وتيرة العمل لإنتاج أدوية «رخيصة» لمرض «الإيدز» والالتهاب الفيروسي للكبد؛ فكل ذلك مما لا يستسيغه منطق الربح وقانون «المردود المالي» للشركات الرأسمالية الكبرى الساعية أولاً إلى ضمان حقوقها في الملكية الفكرية.

وفي المقابل، ارتفعت وتيرة البحث والتطوير في مجال «تكنولوجيا الاتصالات على البعد»، من خلال الشبكات، ولا سيما «الإنترنت»، في إطار ما صار يسمّى بـ «التكنولوجيا العالية» (هاي تك). ومضت تكنولوجيا الاتصال ـ المربحة مالياً لأقصى الحدود ـ في ظل تنامي أسواقها الأسّي على الصعيد العالمي، مخترقة الخطوط القطرية والطبقية والجيلية والثقافية، تمارس الدور القيادي إزاء «تكنولوجيا المعلومات» ليتغير المركّب الثنائي السابق إلى «تكنولوجيا الاتصالات ـ المعلومات». ثم أخذت (الإمبراطورية) تعنى بأمرين أساسيين:

(١) إحكام السيطرة الأمريكية على إدارة وتنظيم «الشبكة العنكبوتية» على الصعيد العالمي، مع اتساع نطاقها الاجتماعي إلى آفاق غير مسبوقة، نحو شرائح مجتمعية جديدة دواماً، وإدماجها في دورة عولمية سيبرانية.

(٢) مواصلة التقدم التكنولوجي في إطار دمج الهاتف المحمول والتلفزيون الملوّن والحاسب الآلي، في سياق تكنولوجيا الهاتف النقال، الفائقة السرعة

والعريضة النطاق (High-speed, Broad-band Mobile Technology).

وبذلك أخذت التكنولوجيا المدنية (ودع عنك التكنولوجيات العسكرية ها هنا) تتطور محمولة على أكتاف المشروع الإمبراطوري، لتتوافق مع التغيّر في أولويات جدول الأعمال العالمي، ويلخصها ذلك التحول المثير: من عالم «الجينوم البشري» الواعد إنسانياً وحضارياً، إلى عالم الهاتف النقال» الواعد مالياً وتجارياً.

تلك إذاً هي التغيّرات الخمسة الكبرى في تركيب جدول الأعمال العالمي عقب انبثاق المشروع الإمبراطوري، ثم نضجه وتبلوره الراهن: من «التنمية البديلة» إلى «العولمة»؛ ومن الاهتمام بقضايا الأرض إلى التغيّر المناخي؛ ومن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وبخاصة من الشمس والرياح، إلى الوقود الحيوي المولّد من القمح والذرة؛ ومن السعي نحو نزع السلاح النووي، إلى السعي نحو منع انتشار التكنولوجيا النووية إلى خصوم «الإمبراطورية»؛ وأخيراً، من تكنولوجيات القمة وتكنولوجيا الحياة، إلى تكنولوجيا «الاتصالات ـ المعلومات» و«الهاتف النقال».

خامساً: بعض انعكاسات المحيط الدولي على البيئة الإقليمية

انعكست التطورات الدولية على الواقع الإقليمي من زوايا متعددة، نتخيّر من بينها ثلاث زوايا: الأثر في «النظام الإقليمي العربي»، والأثر في التكوين الإسرائيلي في الآونة الراهنة، والأثر في «الحالة الإيرانية» في بُعدها النووي. ونتناولها على التتابع، في ما يأتي.

١ ـ النظام الإقليمي العربي

مرّ ما يسمّى بـ «النظام الإقليمي العربي» بمراحل عديدة، تمّت معالجتها في بعض المراجع المهمة، بالرجوع إلى الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٧، بدءاً من مرحلة الإنشاء إثر قيام جامعة الدول العربية في ١٩٤٤/١٩٤٥، إلى مرحلة المدّ القومي، وبخاصة في الستينيات، إلى مرحلة التبعثر، كما تجلّت في أواخر السبعينيات[٨].

---

(٨) قارن بـ: جميل مطر وعلي الدّين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٢١ ـ ٣٨، ٦٨ ـ ١١٦ و٢٧٥ ـ ٢٧٨، وبخاصة ص ٢٧٨.

ويبدو أن هناك توافقاً بين الدارسين على أن الاختراق الأجنبي أدّى دوراً رئيسياً في ما آل إليه هذا النظام من تبعثر، بلغ آماد أبعد في الثمانينيات والتسعينيات، وبخاصة بفعل «حروب الخليج الثلاث» الكئيبة. . !

أشرنا آنفاً إلى بعض ملابسات التغيّر في البيئة الدولية والإقليمية منذ عام ١٩٩٠، في ظل نهوض «القوة العظمى الوحيدة» بما رأته مسؤوليتها في مواجهة عدو جديد، عربي وإسلامي بالذات، وجدت فيه تهديداً لطموحها نحو السيطرة التامة على إمدادات الطاقة العالمية، وتجديد نمط قيادتها العالمية بصفة مستمرة، عبر: تعبئة الحلفاء، وكسب أو «تحييد» الشركاء الفعليين والمحتملين، وإدماج التوابع والتبّع في سلك السياسة الخارجية والحربية للولايات المتحدة بإزاء موضوعيْ الطاقة وإسرائيل بالذات، ثم استخدام كل هاتيك الخيوط في الشبكة العنكبوتية الأمريكية داخل المنطقة العربية ـ الإسلامية بالذات، من أجل إطاحة الأعداء «بتشتيت الشمل والتفكيك والهزم!»، وهم الأعداء الذين نصّبوا أنفسهم كذلك، أو ربما نصّبتهم الولايات المتحدة بنفسها أعداء، وهم الذين سوّلت لهم أنفسهم ضرب أمريكا في عقر دارها عام ٢٠٠١، أو محاولة ضرب إسرائيل في عمقها البشري أو الجغرافي، في تاريخ قريب من ذلك، أو بعده بأعوام قليلة.

ومع عدم إغفال الأثر المركّب للعوامل العربية الداخلية في ما آل إليه النظام الرسمي العربي، مما لا يدخل في صلب اهتمام بحثنا الحالي، فإن الاختراق الأجنبي ممثلاً بالمسعى الغربي والأمريكي ـ طوال العشريتين الأخيرتين ـ من أجل تعبئة الحلفاء، وكسب وتحييد الشركاء، وإدماج التبّع، من داخل وخارج «المنطقة»، لمجابهة «الأعداء»، كان إيذاناً بعملية تغلغل غير مسبوق في السياق الداخلي للأنظمة السياسية العربية المحلية ذاتها، أو لبعضها، ولفاعليات المنظمة الإقليمية المجسدة للكيان العربي الرسمي، جامعة الدول العربية.

وكان من شأن ذلك إفقاد المنظومة العربية الإقليمية قدرتها على الفعل المستقل في أحيان كثيرة، بل كان هذا الاختراق عاملاً من عوامل تغذية كوامن النزاعات المحلية والجهوية، ما أدّى ويؤدي إلى الإسهام في تفاقم ظاهرة عجز الدول ذاتها، و«فشلها»، بل وانهيار بعضها، في خضم حروب محلية وقلاقل مزمنة وعدم استقرار متجذّر عبر الزمن، آلت في بعض الحالات «المتطرفة» إلى «إعادة تجزئة» بعض البلدان العربية بالفعل، وتهديد بعض آخر بالتجزئة.

٢ ـ تحولات التكوين الإسرائيلي في الآونة الراهنة ودلالاته

إن إسرائيل **هي مشروع حقيقي، وكيان مصطنع** في الوقت نفسه: إنها تمثّل المشروع الصهيوني الذي يتخذ في الوقت الراهن ذلك الشكل الذي يسمّيه البعض بـ «الأسرلة»: أي بناء مجتمع، واصطناع قومية على أساس الانتماء الديني، وإقامة دولة لليهود، وإن لم تكن دولة يهودية بالمعنى الديني، وإنما دولة لأتباع الديانة أياً كان موقفهم الاعتقادي. ويقوم المشروع الصهيوني ـ الإسرائيلي، من الناحية البنائية، بصفة أساسية، على الإقصاء أو الاستبعاد للجماعة العربية الفلسطينية، وليس مجرد التهميش بصفتهم أقلية «إثنية». وفي المقابل، تجري عملية بناء المجتمع «الإسرائيلي ـ الصهيوني» انطلاقاً من معالجة مشكلة التعددية الثقافية، كما يطلق عليها في الفكر السياسي الغربي المعاصر، والمنصبة على جماعات متعددة على أسس إثنية أو قومية أو غيرها، سعياً إلى تجاوز الانقسامات الاجتماعية العميقة.

ومن بين المفارقات المثيرة في المشهد القائم عربياً وإقليمياً، أن في الوقت الذي يجري فيه العمل على بناء مشروع صهيوني للأسرلة على أساس اصطناع «أمة ـ دولة» يهودية، انطلاقاً من معالجة الانشقاقات والانقسامات العميقة بين الجماعات المتنافرة الموصوفة بالثقافية؛ في هذا الوقت يجري مشروع مناقض تماماً، يتمثل بعملية مبرمجة لتفكيك البنى المجتمعية المستقرة تاريخياً ـ حضارياً، داخل بعض البلدان العربية المركزية، وبخاصة العراق ولبنان.

ولعلهما وجهان لمشروع غربي واحد، أي بناء «إسرائيل»، من جهة أولى، وتفكيك البُنى العربية المستقرّة حضارياً، من جهة أخرى.

ومع عدم غضّ البصر عن الاعتبارات الأخرى، فإن «المشروع الصهيوني ـ الإسرائيلي» يتم في ظروف الخوف التاريخي لأصحاب المشروع ورعاته الأمريكيين والأوروبيين الغربيين من احتمال انهيار المشروع في أية لحظة، انطلاقاً من إدراك حقيقي بعدم توافر أساس تاريخي ـ حضاري لمثل هذا المشروع الملفّق.

أما عملية ـ أو محاولة ـ التفكيك المنهج في المجتمعات العربية المحيطة بإسرائيل، فإنها تتم في ظل حقيقة تاريخية ـ حضارية، غير مدركة بالقدر الكافي واللازم لدى أصحابها، وهي أن هذه المجتمعات عصيّة على الانهيار، على الرغم مما قد ينجم عن المحاولة المذكورة من آثار سالبة جوهرياً، من خلال إضعاف «الجهاز المناعي» للكيان العربي.

٣ ـ الأثر في «الحالة الإيرانية» ببعدها النووي: السياسة الأمريكية تجاه المسعى النووي الإيراني

كيف نفهم المساعي الأمريكية والأوروبية المحمومة في الوقت الراهن لمنع إيران من حيازة تكنولوجيا التخصيب المرتفع لليورانيوم للأغراض السلمية..؟ وكيف نفهم ذلك الإصرار الصلب على الالتزام باستراتيجية العقاب الصارمة، على طيف عريض من المجالات، ودونما نظر إلى أي عواقب سلبية محتملة..؟

إن ما يحدث من أمريكا والغرب تجاه إيران الآن، هو مجرد تجربة أولية (بروفة) لما يمكن أن يحدث تجاه غيرها من الدول النامية في ما بعد. فإن نجحت قوى الضغط الأمريكي في منع إيران من تطوير قدراتها النووية السلمية برفع درجة التخصيب لليورانيوم إلى حدود قصوى معينة، فسوف تطبّق أمريكا الأمر نفسه على غيرها ليصبح مبدأً وقاعدةً في «العصر النووي» الجديد، أي ألا تقوم أية دولة غير نووية ـ جديدة ـ «قادمة متأخرة» (Late Comers) بتخصيب اليورانيوم إلى درجة مرتفعة بنفسها، وإنما تُزوّد به جاهزاً من الدول الغربية، إن أرادت هذه الدول ذلك.

هذا المبدأ الجديد المفترض هو أحد أركان التصور الأمريكي لنظام دولي جديد لمنع الانتشار النووي، يكمل ما بدأته أمريكا في عام ١٩٩٥ في مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي، حين فرضت «التمديد الأبدي» للاتفاقية، من دون مقابل، للسير على طريق النزع الشامل لـ «النووية» المسلحة من العالم، وفي مقدمه نزع السلاح النووي لأمريكا نفسها. ولإسرائيل قصة أخرى منفصلة.

ثم إن ما يحدث تجاه إيران أيضاً تجربة أولية أو «بروفة» أخرى، لنزع أي تهديد محتمل للسيطرة على ما تبقى من احتياطيات الطاقة النفطية في الخليج، وبخاصة في السعودية والعراق، ولا ننسى الغاز الإيراني معه، ونفط بحر قزوين.

ويعتبر المسلك الأمريكي محاولة لفرض مبدأ آخر في العصر الأمريكي، أو: القرن الأمريكي ـ الحادي والعشرين ـ وهو عدم السماح لدولة غير حليفة (ولا نقول دولة «عدو») بالتشاطر في السيطرة، ولو جزئياً، على مصادر إمدادات الطاقة. وقد بدأت هذه العملية الغربية ـ الأمريكية ـ الشاملة منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ من ثم توريطها في حرب مدمرة طويلة، على مدى أكثر من ثماني سنوات، في ما سُمي بحرب الخليج الأولى، التي قام فيها العراق

بدور «رأس الحربة»، مزوّداً بدعم مالي وعسكري كثيف من بلدان الخليج العربية، وأمريكا نفسها.

ولعل هذا ما يفسر لنا سعي إيران في الآونة الراهنة إلى فرض سيطرتها السياسية على العراق، من أجل منعه ـ ربما ـ من التحوّل إلى منصّة محتملة للهجوم ضدها في المستقبل، وللثأر مما حصل، ولتأمين احتياطي سياسي ـ استراتيجي في أدنى التقديرات.

. . ولكن إلى أي حد يمكن أن ينجح الجهد الأمريكي ـ الغربي في فرض المبدأين السابقين . . ؟

يتوقف ذلك ـ من بين عوامل أخرى ـ على أمرين:

يتعلق **الأول** بالموقف الاقتصادي والمالي الإيراني. ومن الواضح أن أمريكا تسعى بكل ما تملك من قوة سياسية، إلى تجريد إيران من موارد القوة الاقتصادية المحتملة، انطلاقاً من النفط، عن طريق فرض إجراءات العقاب الشامل، مع حلفائها الأوروبيين، وأصدقائها المؤيدين، وفي مقدمهم روسيا والصين.

أما الأمر **الثاني**، فهو الضعف البنيوي للدولة الإيرانية نتيجة عدم تحقيق التوازن السليم بين مكوناتها الاجتماعية، وربما الإثنيّة أو «القومية». لا نتحدث هنا فقط عن التفاوت «الطبقي» الناجم عن سوء توزيع الثورة والدخل القومي، انطلاقاً من قوة القطاع التجاري المستند إلى النفوذ السياسي لبعض «الملالي»، ولكن نقصد بالذات: المصادر المحتملة لانفراط عقد المنظومة المتعددة الأصول «القومية» في إيران بين الفرس والآذريين والكرد والعرب (بل والبلوش «السُنّة» في المنطقة الحدودية الجنوبية، الشرقية «سيستان ـ بلوشستان»)، ولكلٍّ حيّزه الجغرافي الخاص إلى حدّ بعيد. ومصدر الخشية على إيران هنا هو من الداخل، بتغذية من الخارج، عن طريق تكرار محتمل آخر للسيناريو السوفياتي السابق.

فإلى أين إيران ذاهبة، في مواجهتها الكبرى إزاء «البروفة» الأمريكية الدامية سعياً إلى تطبيق ذيْنك المبدأين؟:

ـ مبدأ منع قدرات التخصيب النووي المرتفع خارج الدول النووية الحالية، ومن ثم فرض نظام جديد لمنع الانتشار النووي.

ـ مبدأ إبعاد الخصوم الفعليين والمحتملين عن أي هامش للتأثير الاستراتيجي في مناطق الإمداد بالنفط والغاز الطبيعي.

وإلى أي حد سوف تستطيع إيران تجاوز «المصير السوفياتي»: عن طريق دمج القطاعين المدني والعسكري في مجال التقدم التكنولوجي، والسعي إلى بناء صيغة فاعلة للتوازن الاجتماعي، الطبقي و«العرقي» بين مختلف مكونات الدولة..؟

ذلكم هو السؤال.

خاتمة

مما عرضناه عن عدد من التغيّرات الإقليمية وبعض انعكاسات المحيط الدولي عليها، تتبينّ خيوط للصلة بينها وبين أزمة الدولة في الوطن العربي، إذ أدى الاختراق الأجنبي للنُظُم السياسية العربية إلى التأثير سلباً في أداء المنظومة الجامعة، وإلى المساهمة «الفاعلة» من ثم في عملية تقويض المقوّمات الضامة للنسيج المجتمعي في العديد من البلدان العربية، والقضاء على إمكان توليد آليات لمعالجة النزاعات العربية المتبادلة، وما يسمى باللغة الراهنة للبحوث السياسية: منع الصراعات وردع مصادر التهديد، وليس مجرد تسوية الصراعات بعد أن تقع، أو معالجة التهديدات بعد أن تنشأ، كما جرى عليه العرف في الدراسات الدولية سابقاً.

وأدى نمط المعالجة الأمريكي لما يُسمّى بالصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي «من خلال أداء دور «الوسيط غير النزيه»» ـ في التحليل النهائي ـ إلى تعزيز نسبي للوجود الإسرائيلي، في العملية الهادفة إلى إعادة البناء المجتمعي على قاعدة عنصرية متوسلة بالدين (اليهودي). كما يصبّ ذلك النمط في تقوية القدرات الردعية الإسرائيلية وإمكاناتها في الحرب النفسية ضد قوى المقاومة، بوجه الضربات التي تلقتها في لبنان وفلسطين خلال الأعوام العشرة الأخيرة. وأدى ذلك إلى تعميق «أزمة الدولة» في المنطقة المحيطة بإسرائيل، ونخص بالذكر: لبنان، الذي اعتبرته إسرائيل ساحة لممارسة التأثير، عبر التلاعب بمكونات التركيبة الاجتماعية والسياسية اللبنانية، للحيلولة دون استقرار الكيان اللبناني ضمن محيطه العربي الطبيعي، باعتباره قوة من قوى التحرر الوطني والتنمية.

أما نمط المعالجة الأمريكي للأزمة النووية الإيرانية، في ضوء الخصائص الراهنة للنظام السياسي الإيراني وللدولة «الإسلامية»، فأدى إلى المساهمة في استعار أوار النزعات الطائفية على ساحل الخليج العربي بصفة خاصة، وتحويل المناخ السياسي العام في الخليج والمشرق العربي حتى مصر، إلى جو التشاحن والتطاحن بين من هم «مع» أو «ضد» إيران. كل ذلك، بدون أن نغفل الأثر

المتولد عن قصر نظر السياسة الإيرانية في لحظات معينة، ونمط التعامل الضيق الأفق من جانب بعض النُظُم السياسية العربية والخليجية الحاكمة، في مضمار التعامل مع مكونات تركيبتها الاجتماعية المحلية، مما عمّق أزمة الشرعية الناجمة عن نقص «المشاركة السياسية الشعبية» في الدول المعنية، وأعاقها بنيوياً عن أداء وظائفها تجاه مجتمعها، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، على الرغم من الثراء النسبي المتولّد عن إيرادات النفط والغاز.

ونضيف أيضاً أن تلك العوامل ـ من بينها التغلغل والاختراق الأجنبي والغربي والأمريكي بمعناه الشامل لكل من المكونات الحكومية وغير الحكومية ـ تكمن وراء الغلو في بناء نوع من النمط التنموي المتغرّب عن البيئة العربية المحلية، وتشويه التركيبة الديمغرافية في أغلب بلدان الخليج، بمستويات متفاوتة، إلى درجة السعي إلى بناء «مدن عالمية» منبتّة الصلة إلى حدّ بعيد، بالمحيط العربي اللصيق.

أما إذا أضفنا تأثير العوامل الدولية ـ التي عرضنا لها بقدر من التفصيل في الجزء الأكبر من الورقة ـ إلى تأثير عوامل البيئة الإقليمية، المعرّضة بدورها للتفاعلات الناجمة عن ممارسات الفاعلين الدوليين الكبار، وفي مقدمهم الولايات المتحدة بالذات، فإننا نستطيع تلمس مكامن «أزمات» الدولة في الوطن العربي خلال المرحلة التاريخية الأخيرة، طوال العقدين الماضيين عموماً، وأكثر من ذلك في بعض البلدان القطرية العربية. فقد أحدقت الأزمة «الوجودية» في كل من اليمن ولبنان والسودان، بعد أن أنشبت أظفارها بالفعل في العراق، ولا نذكر الصومال.

وكانت الأزمة «الوظيفية» للدولة بادية للعيان، من خلال تسبّب كل من العوامل الدولية والإقليمية والمحلية في فوات فرصة التنمية على بلدان عربية «محورية»، مشرقاً ومغرباً، وفي الخليج، خلال نصف أو ربع القرن الماضي، بالمقارنة بمنطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. أما عن أزمة الشرعية، فحدّث ولا حرج، بفعل تشابك العاملَين الأجنبي والمحلي في خلق الأزمة المستحكمة لتفاقم النزعة «الاستئثارية» بالسلطة السياسية، في اتجاه عميق ومستمر من جانب النظم الحاكمة، بميل متواصل عبر الزمن نحو تقليص هامش المشاركة السياسية الشعبية، وحجب أدوار القوى المعارضة والمقاومة في الحياة السياسية، ولو تمّ كل ذلك من خلال «انتخابات بدون ديمقراطية»، على حد تعبير بعض الدارسين.

لقد كانت هذه الأزمات المترابطة، أو الأزمة المعقدة المتعددة الأوجه، تمثل البيئة الحاضنة لبذرة «الثورة» التي اندلعت خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ في جميع البلدان العربية، كثورة شعبية، عمادها «الشباب» الذي فقد الأمل نهائياً في العيش حياة كريمة، وآمنة إنسانياً، ما بقيت تلك الأنظمة الحاكمة جاثمة على الصدور، بمؤسساتها الأمنية ومنظوماتها القمعية و«عائلاتها» المحتكرة لفرص الحياة، من الدخل والمعرفة والصحة و«العمل اللائق»، إلى درجة التخطيط المحكم ـ في العديد من تلك الأنظمة ـ إلى «توريث السلطة» كنمط شديد التخلّف للخلافة السياسية في عصرنا.

كان هذا الشباب، خريج مراحل التعليم المتوسط والعالي، الذي حصّل قدرات معرفية لا يستفاد منها، بفعل البطالة الصريحة والمقنّعة و«نقص التشغيل»، ويشكّل نسبة مرتفعة نسبياً من الهيكل الديمغرافي بالمعايير العالمية، هو محرك الثورات العربية الأخيرة، وكان وقودها، حيث دفع الآلاف حيواتهم الغضّة ثمناً لما لا يقدر بثمن: الحرية والكرامة.

وقد ثبت من خلال حركة الثورة العربية الأخيرة أن ما أسماه البعض بـ «الاستعصاء الديمقراطي» في المنطقة العربية، ليس سمة أصيلة ناجمة عن طبيعة البنية الاجتماعية والسياسية العربية، في ما يمكن أن يشبه «المورثات الجينية» لدى البعض، وإنما هي ظاهرة محدودة بزمانها ومكانها وظروفها النوعية، ناجمة عن عوامل دولية وإقليمية كان من شأنها تغذية النزعة «الاستئثارية» للعصب المسيطرة، وعسكرة الدول، و«استئساد» النظم الحاكمة، والمزيد من إضفاء الطابع الأمني على العملية السياسية المحلية. ومن بين هذه العوامل الدولية، كما أشرنا غير مرة، تشجيع الغرب وأمريكا، وعلى الأقل غضّ الطرف، عن ممارسات الأنظمة الحاكمة، خلال نصف القرن الماضي، ما دامت تؤدي دورها المرسوم في ضمان إمدادات الطاقة، والعلاقة مع إسرائيل، ومجابهة «الإرهاب»، والحيلولة دون نمو حركة التحرر الوطني العربية الجديدة بآفاقها الوحدوية والتنموية.

ومن العوامل الإقليمية، استمرار حالة العدوانية الإسرائيلية لأكثر من ستة عقود زمنية، باسم «الصراع العربي ـ الإسرائيلي»، مما أوجد تربة مهيأة ومهيئة لنمو النزعة العسكرية والتسليحية، ومن ثم إضفاء طابعها السلبي على العملية السياسية.

وشيء قريب من ذلك قد حدث في ظل التغذية الغربية والأمريكية لنوع من الصراع «العربي ـ الإيراني»، واتخاذه ذريعة لبناء نزعة عسكرية وتسليحية في بلدان الخليج، ذات انعكاسات على العملية السياسية المحلية، من دون مبرر حقيقي في واقع الأمن القومي العربي بأفقه المستقبلي؛ وكل ذلك في غيبة جهد خلاق من الجانبين العربي والإيراني لبناء قاعدة للتوافق حول المصالح المشتركة، انطلاقاً من نقد الممارسة الإيرانية السلبية في المسألة العراقية، وبخاصة منذ الغزو الأمريكي.

تلك إذاً جردة موجزة لبعض من أهم العوامل الكامنة في النظام الدولي والساحة الإقليمية، ذات الأثر في خلق وتعميق أزمات الدولة في الوطن العربي، كتربة مهيئة لحركة الثورة العربية، الشعبية ـ الشبابية الراهنة.

ولكنها محاولة أولية على كل حال.

تعقيب

جميل مطر(*)

- ١ -

موضوعٌ بهذا الاتساع كان يستحق أن تُفرَد له جلسات أو ندوة كاملة، لا جلسة واحدة. إذ تشهد أدبيات التاريخ السياسي المعاصر في المنطقة العربية خصوصاً، والشرق الأوسط عموماً، أن الدور الخارجي في نشأة الدولة العربية أو الإسلامية وتطوُّرها يفوق في تأثيره تأثيرَ الدور الخارجي في نشأة الدولة في أي مكان آخر من العالم، ربما باستثناء أفريقيا. لقد شبَّ جيلنا والجيل الذي سبقنا على ترداد قصة رجلين كانا يمثّلان أكبر دولتين استعماريتين جلسا معاً ساعات معدودة، رسما خلالها خريطة سياسية جديدة للمنطقة العربية. وبعدها، عاصر جيلنا، كما تُعاصِر الأجيال التي تعاقبت علينا، التحولات الجوهرية التي حدثت بسبب الدور الذي لعبه قيام دولة إسرائيل، والأدوار التي قامت بها الدولة الصهيونية منذ ذلك الحين، بصفتها دولة إقليمية، وفي الوقت نفسه قوة دولية. ولا نغفل أن هذه الدولة اليهودية التي أحدثت كل هذه التحولات في الشرق الأوسط وفي التطور السياسي لعدد غير قليل من البلدان العربية، كانت هي نفسها ثمرة تدخل خارجي بامتياز، ابتداء من وعد بلفور والدور الألماني، مروراً بالحرب العالمية الثانية والدعم الأوروبي غير المحدود، وانتهاء بقسم الولاء الأمريكي بحمايتها ودعم وجودها كدولة توسعية.

ثم ها نحن نعاصر، سواء كنا دولاً أو شعوباً أو نخباً، حالة انجذاب

(*) مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، القاهرة.

أحياناً كامل، وأحياناً شبه كامل، نحو مؤثرات خارجية، تُحركنا تارة وتجمدنا تارة، نتودّد إليها حيناً، ونناصبها الكراهية حيناً ثانياً، ونخلطهما حيناً ثالثاً، وفي كل الأحوال كانت هذه القوى هي المهيمنة. هكذا كان وضعنا مع الاستعمار التقليدي، وهذه هي حالنا منذ استجابت نُخباً الحاكمة لنداء اعتناق مبادئ وسياسات اقتصاد السوق وغلبة ثقافة الفردية، رغم أن بعض إملاءاتها بدأ متوحشاً. ثم استسلمت بدون مقاومة أو نية راشدة للعولمة، كظاهرة وتشريعات وسياسات ومنظومة قيم وأخلاق وسلوكيات. أدت التحولات الناتجة من التسليم بحق الخارج في فرض مبادئه، إلى زيادة في معدلات الهجرة إلى الغرب بعد فترة من تجربة الهجرة إلى النفط، وكلها تحولات أدت إلى ما هو أخطر من الهجرة، فعلاً وممارسة، أدت إلى غرس مفهوم الهجرة في أعماق الذات العربية، متسبّبة في زعزعة ولاءات وهويات أساسية، وتوسيع فجوة الثقة بين «الدولة» والأفراد الذين يفترض أن يعيشوا في كنفها، ملتزمين الدفاع عنها؛ ولكن كيف يدافعون عن دولة تتهرب تحت الضغط الخارجي من الوفاء بتعهداتها والوفاء بحاجات الناس؟ خافوا على مستقبلهم وأولادهم، وشكّكوا في قيمة الاستقرار ومعنى الوطن ومفهوم الأمة، فسلكوا مسالك وأخلاق القوم الرحَّل وقيمهم.

ـ ٢ ـ

عرفت دول عديدة في عصر الحرب الباردة كيف تستفيد من نظام القطبية الثنائية عندما كان القطبان الأعظمان يتقاسمان القيادة الدولية. تعددت في ذلك الوقت مؤشرات التدخل الخارجي للتأثير في سياسات الدول غير السائرة في فلكي القطبين، ولكن رغم هذا التدخل، استطاع أكثرها ممارسة الاختيار الحر لسياسات معينة وممارسة الحق في اكتساب احترام شعوبها، وتأمين مشاركتها بشكل أو بآخر، وبدرجة أو بأخرى في عملية التنمية والتنوير والتوعية. كان الواضح في ذلك الحين أن الدول «الأخرى»، أي غير المنتمية سياسياً أو أيديولوجياً إلى قطب أو إلى آخر، هي التي كانت تختار من أيديولوجيتي القطبين وممارساتهما ما يناسب توجهات النخبة الحاكمة التي حققت الاستقلال الوطني. كانت الاشتراكية، مثلاً، اختياراً طوعياً لم يتدخل القطب السوفياتي تدخلاً مؤثراً للأخذ بها، وكانت اختيارات التجربة والخطأ أيضاً ذاتية بسبب نقص خبرة الحكام العرب وحساسياتهم للأجنبي، وندرة الموارد البشرية الماهرة والمدرّبة، ولم تكن في أغلبها بسبب ضغوط خارجية في اتجاه أو آخر.

وعندما استعصى على الاتحاد السوفياتي مسايرة الطفرة التكنولوجية التي غيّرت وجه الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها العسكرية والتسليحية في العالم، تهاوى تحت ثقلها، وتحت ثقل حركة قادة الحزب الشيوعي، وتدهور مستواهم الصحي وأدائهم السياسي. وبسقوط الاتحاد السوفياتي وخياره الأيديولوجي، انتقل النظام الدولي إلى مرحلة شهد العالم خلالها مراوحات سياسية وتقلبات هيكلية شتى. بدأت المرحلة برغبة أمريكية عارمة في الحصول على اعتراف دولي بها قطباً أوحد، وبالنظام الدولي الأحادي القطبية. ولم تتحقق الرغبة، ولم تسمح الظروف لهذه الرغبة بأن تعيش طويلاً، رغم أنه في خلال السنوات الأولى جربت الولايات المتحدة إحداث تغييرات جوهرية في توجهات دول عديدة. كان الهدف التخفيف من هيمنة الدولة حيثما كانت تهيمن، فتعدّدت على سبيل المثال أساليب التدخل التي ابتدعها صندوق النقد الدولي، وتغيرت بالفعل هياكل اقتصادات بلدان عربية غير قليلة، وتعددت أيضاً أساليب التدخل عن طريق دعم قوى المجتمع المدني التي تحاول بها كسر احتكار الدولة.

كان واضحاً أن الولايات المتحدة تصوّرت أنها قطب أوحد، وأن دولاً عديدة استسلمت لهذا التصوّر واطمأنت إلى أن القوة الدولية صارت بالكامل في قبضة الولايات المتحدة. اقتنع أكثرها بأنه من حق أمريكا هدم القلاع السياسية التي شيّدها حكام في العالم الثالث اعتماداً على استقرار نظام القطبين والقيود المتبادلة التي وضعتها الدولتان الأعظم على حق التدخل في شؤون دول العالم الثالث. كان الظن وقتها أن الحرية الاقتصادية وسياسات اقتصاد السوق ربما ساعدت على خلق طبقات حاكمة جديدة أو إعادة ترتيب الأسس الفكرية للنخبة القائمة منزوعاً منها ما يلي:

- أفكار صاحبت مراحل الاستقلال الوطني.

- فكر وممارسات التنمية المستقلة.

- الفكر القومي.

لم تكن استجابات الدول النامية واحدة. كان لافتاً للنظر، على سبيل المثال، أن بعض دول أمريكا الجنوبية عمدت، عندما تأكدت من أن النظام الدولي انتقل بالفعل من مرحلة القطبية الثنائية إلى مرحلة السيولة، إلى انتهاز هذه الفرصة، وحررت إرادتها من هيمنة القطب الأمريكي، وانقلبت ضد توجهات صندوق النقد الدولي، وأدخلت إصلاحات جوهرية على سياساتها المالية النقدية، وبدأت

الانتقال سلمياً وبالتدرج من حكم تحالف العسكر وقوى اليمين إلى نظام أكثر انفتاحاً وتعدّداً.

تفادت أمريكا اللاتينية بهذا الانتقال السلمي والمتدرج الوقوع في براثن السقوط والفشل. كان الشعور الغالب في أمريكا اللاتينية هو ضرورة إحلال قوة الدولة المعتمدة على الرضا والمشاركة والانفتاح محل قوة الدولة المعتمدة على الأمن الداخلي. لذلك كان أول إجراء اتخذته معظم دول أمريكا الجنوبية هو إصلاح الأمن الداخلي وكسر شوكته، بحيث يعود أداة في يد الدولة، لا سلاحاً في يد الحاكم يستخدمه ضد الدولة حيناً، وضد الشعب طوال الوقت.

لقد أكدت ظروف السيولة انحسار دور أمريكا، أو على الأقل، صعوبة أن تحتل مكانة القطب الأوحد، وكانت فرصة استفادت منها إلى جانب دول أمريكا اللاتينية دول بعينها في الشرق الأوسط، مثل إيران وتركيا. واستطاعت كلتا الدولتين، رغم صعوبات عديدة واجهت كلاً منهما، تطوير إرادة حرة ساعدت على كسب الدعم الشعبي للدولة.

ـ ٣ ـ

وقع تطوُّر مختلف تماماً في البلدان العربية. لم تعرف الطبقات الحاكمة في هذه البلدان كيف تستفيد من الظروف الجديدة بما يخدم مصالح البلدان العربية. فضّلت أن تساير أمريكا حين كانت تفكر في أنها قطب أوحد، واستمرت تسير على الخط نفسه حتى بعد أن بدأت واشنطن تُدخل تغييرات على مسارها، وتعترف دولياً بأنها لن تكون قطباً أوحد لمدة طويلة، ولكنها لن تتخلّى عن حماية مصالحها الكونية استعداداً لمفاوضات حاسمة سوف تجري بعد عقد أو عقدين مع قوى دولية صاعدة نحو القمة، أو لعلها جارية بالفعل مع الصين على الأقل.

هنا أيضاً اختلف سلوك حكومات البلدان العربية عن سلوك كثير من دول أمريكا الجنوبية مثلاً، إذ إن البلدان العربية حين ألقت بكل ثقلها في خانة الولايات المتحدة، وجدت نفسها تفقد بعض دعائم شعبيتها، ما دفعها إلى ممارسة قمع أشدّ، وازداد اعتمادها على قوى الأمن الداخلي. وعندما حاول البعض منها إصلاح النظام الاقتصادي الذي فرضته عليها المؤسسات الدولية والولايات المتحدة، اضطرت إلى الدخول في مواجهات متعددة مع قوى اجتماعية عديدة، منها خاصة الأقليات العرقية والدينية التي استفزّتها الممارسات الأمنية المتشددة،

واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتسلط الطبقة الحاكمة، وتدهور منظومة القيم، وهو التدهور الذي أنتجه فساد عمليات بناء اقتصاد سوق على أطلال القطاع العام.

ـ ٤ ـ

نعرف من التجربة أن الطبقات الحاكمة في البلدان العربية تتفاعل مع أفكار التكامل الإقليمي بشك كبير، وبعضها لا يُخفي عداءه للتكامل وكراهيته للتكامليين. وقد انعكس هذا على نظرة الأنظمة العربية إلى الاتحاد الأوروبي. نعرف أيضاً أنه كما حوربت مشاريع التكامل الاقتصادي التي وضعتها جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصّصة، فقد حوصرت الآراء التي نادت بالاهتمام بتجربة الاتحاد الأوروبي. وكان الحصار في الغالب مرتبطاً، لا فقط بالخوف من جاذبية أفكار التكامل، ولكن أيضاً بالدور الذي تقوم به مؤسسات الاتحاد الأوروبي نحو دعم المجتمع المدني العربي وتمويل بعض أنشطته، والضغط على البلدان العربية للسماح بمشاركة جماهيرية أوسع في صنع السياسة، وإيلاء أهمية أكبر لرغبات الأقليات وتطلعاتها.

ومن الأمور المثيرة للجدل، أثر انحسار الأيديولوجيا في تراجع مكانة الدولة العربية، إذ أدت نهاية القطبية، بين ما أدت إليه، إلى نهاية اعتماد حكومات البلدان العربية على الأيديولوجيا لحماية نفسها ودعم شعبيتها وشرعيتها. كانت معظم البلدان العربية منقسمة بين أنظمة حكم تستند إلى الأيديولوجيا الاشتراكية، وهذه تحظى بدعم الكتلة الشيوعية، وأخرى تعتمد على شكل أو آخر من أشكال الرأسمالية وتحظى بدعم الكتلة الرأسمالية، وحين عجزت هذه الأنظمة عن تبرير سياساتها الموالية للغرب، لجأت إلى تصعيد استخدام الدين لمقاومة فلول التيارات القومية والاشتراكية.

ـ ٥ ـ

شهدت المنطقة العربية خلال العقود الأخيرة أحداثاً مهمة أثّرت بشكل مباشر في مكانة «الدولة» وقوتها بالنسبة إلى المجتمع. وفي رأي كاتب هذا التعقيب، تحتل اتفاقية الصلح التي وقّعتها مصر مع إسرائيل مكانة متقدمة بين هذه الأحداث المهمة، فالاتفاقية وضعت شروطاً قيّدت حرية أكبر بلد عربي في اتخاذ قرارات في مجالات عديدة، وصار سلوكه نموذجاً احتذت به بلدان عربية

أخرى، تماهت معه تفادياً أو التفافاً حول احتمال فرض اتفاقية مماثلة عليها، وفي معظم الحالات لجأت هذه البلدان إلى زيادة عديد قوات الأمن الداخلي وتطوير إمكاناتها، تحسباً لرفض بعض التيارات السياسية التقارب مع إسرائيل.

قد يكون مفيداً للنقاش العام حول موضوع الدول الفاشلة، أو حتى قصور الدولة عن أداء وظائفها، الإجابة عن أسئلة تبدو محيّرة، مثل: لماذا لم نشهد انهيارات دول في عصر الحرب الباردة؟ وهو السؤال الذي اقتربنا من الإجابة عنه في الصفحات السابقة، أو أن السؤال يجب أن يكون على النحو التالي: لماذا لم نشهد انهيارات في السنوات القليلة أو العديدة في الدول الحديثة الاستقلال، بينما كانت معظم شروط قيام الدولة القوية والمستقرة غير متوافرة، أو على الأقل محل شك.

قد نجد جانباً من الإجابة في الجدل الدائر منذ عقدين أو ثلاثة حول توجّه المؤسسات الدولية والفكر الاقتصادي الذي بشّرت به الولايات المتحدة. قيل، ويقال الآن بثقة أكبر، إن التوجه «الأيديولوجي» العام نحو اليمين منذ مطلع الثمانينيات وصعوده واستمرار تقدمه في السنوات الأخيرة في معظم أنحاء العالم، والانحياز الواضح نحو تعظيم «مسؤولية الفرد»، وتقييد أو تحجيم دور الدولة، والميل إلى سياسات تركز على تخفيف الفقر، وعدم الاعتماد على أفكار وممارسات التضامن الاجتماعي، وكذلك التوجه العام نحو خفض الإنفاق على «العام»، وخصخصة الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، بحجة أنه لا بد من تشجيع القادرين على تحمل نفقات التزامات خاصة بهم؛ هذه الأمور جميعها وغيرها، شكّلت حالة اندفاع هائل نحو اليمين، وهو الاندفاع الذي كان سبباً مباشراً في «زعزعة» الاستقرار الداخلي، وفي بروز تيارات احتجاج بدأت بعد فترة من العمل السلمي تسلك سلوك العنف، وتتحدّى القانون والنظام، لشعورها بأنه يخدم تحالف قوي «يمين استعماري جديد». كانت النتيجة دخول عدد كبير من البلدان العربية في دائرة مفرغة بدأت بإصدار ترسانة من قوانين وتشريعات وسياسات يمينية، أفرزت، كما قلت، ردود فعل متمردة واحتشاد القوى والطبقات المهددة بالخروج إلى الهامش بسبب هذه السياسات، وهذه أفرزت بدورها تنظيمات تميل إلى العنف والخروج على القانون، زاد تأثيرها في غياب مؤسسات التضامن التقليدية في المجتمع وعدم قدرة الحكومات على تلبية حاجات المواطنين.

شهدنا أيضاً خلال السنوات الأخيرة العديد من محاولات الولايات المتحدة التدخل بأساليب مختلفة، إما لفرض الاستقرار وإما لإثارة الفوضى، والتدخل العسكري الصريح، وفرض الحصار الاقتصادي والسياسي، وإصدار التهديدات، وهو ما أدى في غالب الأمر إلى توتير الأجواء الإقليمية، وضاعف إلى التعقيدات التي تواجهها «الدولة العربية». لقد ضعفت الدولة في الصومال، ولم تسقط نهائياً إلا عندما فُرض عليها الحصار بدافع الانتقام للقتلى من الجنود الأمريكيين. الخارج الإقليمي كان يستطيع إفشال الدولة اللبنانية في السبعينيات لو لم تتدخل جامعة الدول العربية. والخارج الدولي ـ الغرب وإيران معاً ـ يستطيع الآن إفشال لبنان. . ولكنه لا يريد. أما في السودان، فقد توافق الخارج الإقليمي والدولي على التسريع في إفشال الدولة، وغير واضح تماماً حتى الآن مدى التوافق والاختلاف بين الخارج الإقليمي والدولي حول مستقبل بلدان عربية أخرى، مثل اليمن والعراق، ومشروع الدولة الفلسطينية الموحّدة.

المناقشــات

١ ـ عبد الجليل المرهون

أفضت نهاية الحرب الباردة الدولية إلى إعادة تعريف الوظيفة الجيوبوليتيكية لعدد من دول العالم، وفي إعادة التعريف هذه تقدم موضع بعض الدول، فيما تأخرت دول أخرى.

وعلى صعيد الإقليم العربي، احتفظ هذا الإقليم في المجمل بمعظم أبعاد وظيفته الجيوبوليتيكية في الحسابات الدولية، باعتباره مصدراً للطاقة النفطية، وممراً حيوياً لها، وصلة وصل بين أفريقيا وأوروبا.

وزاد من أهمية وضع الطاقة العربية مع تزايد الطلب على النفط والغاز في كل من الهند والصين، ونضوب، أو تراجع، احتياطيات بعض الدول المصدّرة في جنوب شرق آسيا.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه قضية الطاقة في الوطن العربي، في السياق الجيوسياسي، معضلتين أساسيتين: ترتبط **الأولى** ببروز غرب أفريقيا، وخصوصاً خليج غينيا، كمصدر إمداد للطاقة الدولية. وترتبط **الثانية**، ببروز الغاز الطبيعي كمصدر متعاظم للطاقة في السوق الدولية، في وقت ما تزال أغلبية الأقطار العربية غير قادرة على فرض نفسها بين المصدّرين الرئيسيين، والاستثناء بلد عربي واحد هو قطر.

كذلك، باتت ممرات الطاقة النفطية تواجه تحديات أمنية على قدر غير مسبوق من الخطورة، وبخاصة تلك المرتبطة بظاهرة القرصنة.

من جهة **أخرى**، اكتسبت الأهمية الجيوبوليتيكية للوطن العربي ميزة نسبية إضافية مع استقلال دول آسيا الوسطى والقوقاز. وقد حدث هذا الأمر على نحو

غير مباشر، حيث تعاظمت الأهمية الجيوبوليتيكية لباكستان، المجاورة للخليج العربي، ليتأثر هو الآخر.

من جهة **ثالثة**، شهدت السنوات العشر الماضية حضوراً سياسياً وأمنياً جديداً لكل من أوروبا وحلف الناتو، عبّر عن نفسه بعدد من الاتفاقيات والبرامج المشتركة. وكان لهذا الأمر مغزى جيوسياسي، في الحسابات الكلية.

على صعيد **رابع**، تزايدت تفاعلات النظام الإقليمي على نحو إيجابي مع إحدى دول الجوار العربي، وهي تركيا. ولهذا الأمر أثر إيجابي في مضامين الأمن القومي.

في مقابل هذه المعطيات الموجبة، دفع بروز التكتلات الإقليمية الكبرى، في عدد من مناطق العالم، باتجاه زيادة منسوب التحديات أمام الدول العربية التي وجدت نفسها مضطرة إلى التعاون فرادى، أو منفردة، مع هذه التكتلات.

تجلّى النمط الآخر من التحديات في حالة التمزّق الفعلي، أو المتوقع، لبعض الأقطار العربية، وتفتت وحدتها الترابية، وإثارتها خدراً متعاظماً من الأخطار الجيوسياسية العميقة الأثر.

يتجلّى النمط الثالث من التحديات ذات الصلة بالمحيط الخارجي، أو المتأثرة به، في الضغوط المادية والقيمية المتأتية في إطار عالم معولَم، وعجز آليات الضبط المحلية والقومية في التعامل معها، أو لنقل في استيعابها.

ما الذي يُمكن عمله لإفادة الدولة العربية من المحيط الخارجي، أو تحصينها من العناصر الضاغطة فيه؟

يتمثل أحد الخيارات التي يمكن المضي بها، في السعي إلى إقامة اتحاد عربي، كخيار وسط بين الوحدة الاندماجية أو الفيدرالية، والبقاء على الوضع الراهن.

إن الاتحاد العربي الذي نفترضه هنا هو اتحاد بين الدول العربية، وليس إطاراً بديلاً منها. إنه محاولة لترجمة القواسم المشتركة في صورة عمل مؤسسي، يحد على نحو جزئي من سيادة الدولة من دون أن يتجاوزها.

إن الأخطار العربية، بما فيها تلك المؤتلفة في تجمعات فرعية، معنية بالعمل سوية لإنجاز هذا المشروع.

٢ ـ مصطفى كامل السيد

أحيي كلاً من الباحث والمعقّب على مساهمتيهما الثريتين والكاشفتين لأبعاد مهمة في تأثير البنية الدولية والإقليمية في الوطن العربي.

ونصيحتي الأولى إلى الباحث تتعلق بإعادة كتابة بحثه بمنهجية نقدية، لأنه باختصار لا يمكن إعادة خصائص البنية الدولية إلى عدد محدود من الفئات التحليلية ذات المغزى، إذ لا يمكن قياس قوة الولايات المتحدة بالنظر إلى أبعاد هذه القوة في اللحظة الراهنة وحدها، وإنما يجب قياسها عبر الزمن. وقام الكتّاب الأمريكيون الذين تحدثوا عن تدهور المكانة النسبية للولايات المتحدة في النظام الدولي بقياس تطورها زمنياً، وخصوصاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتى الوقت الحاضر.

يُظهر هذا القياس انخفاض نصيب الولايات المتحدة في الناتج العالمي، وفي الناتج الصناعي، وفي الصادرات.

ما تتميز به الولايات المتحدة هو تعدد مصادر قوتها ما بين القوى الصلبة (Hard Power)، التي تشمل القوتين الاقتصادية والعسكرية، فضلاً على القوة الناعمة التي تشمل اللغة الإنكليزية الواسعة الانتشار، وأدوات الإعلام الدولية والجذّابة من صحافة وشبكات تلفزيونيه وأفلام سينمائية ووجود دبلوماسي في المحافل العالمية كافة.

لقد قام الباحث بالتركيز أساساً على القوة الاقتصادية للولايات المتحدة وأغفل الأبعاد الأخرى للقوة الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك كله، فإن صعود الصين في ميزان القوة العالمية أمر مؤكد ويُدركه صانعو السياسة. وأدعو الباحث إلى قراءة افتتاحية لمجلة **الإيكونومست** البريطانية، المعروفة بتوجهاتها المحافظة، التي تدعو فيها الولايات المتحدة إلى الاستعداد للتعامل مع الصين باعتبارها قوة عالمية من الطراز الأول، في المجالات كافة.

وبالنسبة إلى الدول الصغيرة المتفوقة التي أشار إليها الباحث ـ مثل السويد والدنمارك وهولندا وسسنغافورة ـ فإن ما يجمع هذه الدول كلها هو تفوّقها في التعليم، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن اختبار عالمي لمستوى التعليم أظهر أن التعليم في هذه الدول، بالإضافة إلى المدارس الصينية في شنغهاي وهونغ كونغ، يتفوق في الرياضيات والفيزياء وقدرات

القراءة في موضوعات متعددة، وتتخلف الولايات المتحدة.

قد يفتح هذا باب الأمل أمام الشعوب العربية إذا ما اهتمت بالتعليم اهتماماً حقيقياً.

لم يفصّل البحث أثر هذه البيئة الدولية والإقليمية في البلدان العربية. أذكر هنا جانبين: اجتذاب البلدان العربية إلى اتّباع سياسات اقتصادية تقوم على التكيف الهيكلي ولها آثار اجتماعية ضارة، فضلاً على أنه لا توجد أية ضغوط على البلدان العربية للتحول إلى الديمقراطية، على عكس ما جرى في إقاليم أخرى في العالم.

٣ ـ جمال زهران

أوجّه الشكر إلى كلّ من الباحث والمعقّب، وكلاهما متكاملان إلى حد كبير، حيث غطّى المعقّب جميل مطر ما لم تستطع الورقة أن تتناوله، أي المتعلّق بتأثير البيئة الدولية في حاضر الدولة العربية ومستقبلها. وأحاول هنا أن أركّز على النقاط التالية:

ـ أضم صوتي إلى ملاحظات مصطفى كامل في ما يتعلّق بعدم شرح العلاقة بين تفاصيل البيئة الدولية وتأثيرها في شرعية الدولة العربية. وهنا أسأل: هل للبيئة الدولية، بما تتسم به من سيادة هيكل قوة معين (أحادي/ ثنائي القطبية/ تعددي)، تأثير كبير في فشل الدولة العربية أو نجاحها؟

إنني أثير ذلك على مستوى التحدي الفكري، ولذلك أستطيع أن أقول وأتساءل:

ـ هل هناك ما يمنع في البيئة الدولية من إقامة نظام حكم جيد وشرعية سياسية وانتخابات حرة وعدم تزوير الانتخابات. . . إلخ؟

ـ هل هناك ما كان يمنع كوريا الشمالية، ومن قبلها الهند وباكستان، من امتلاك السلاح النووي، وكذلك إيران الآن؟

أذكر مثالاً: مصر وقيامها بحرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ضد إسرائيل وسط بيئة دولية تتسم بالمرونة والوفاق بين العملاقين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة)، وكان هذا تحدياً ضد إرادة العملاقين.

إذن، تستطيع البلدان العربية أن تقوم بما يتعارض مع البيئة الدولية وهيكل القوى السائد إذا توافرت الإرادة السياسية والطموح السياسي، وتوافر المشروع النهضوي.

ـ أتساءل أيضاً، وعلينا أن نعطي لهذا الموضوع وزنه الحقيقي من النقاش والتفاعلات، وهو: ما هو وزن تأثير العوامل الخارجية من إعاقة الدولة العربية على القيام بوظائفها ومن خلق شرعيتها؟

هنا أجتهد بالإجابة، إن القوى الخارجية ربما لا تستطيع أن تنجح دائماً بإقامة حكم جيد بإرادة أبنائه، ونموذج ذلك: إيران، وتركيا، مثلاً، حيث أقامت إيران نظامها وثورتها وواجهت التحديات الخارجية منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن. وكذلك تركيا قاومت حتى استطاعت قوة سياسية معينة الوصول إلى الحكم والنهوض بتركيا وإقامة نظام حكم جيد.

ـ أتساءل أيضاً رداً على ما قاله جميل مطر، لماذا لم يحدث ما حدث في المنطقة ـ العربية، في أمريكا اللاتينية؟ وأردُّ بالقول: إن ذلك راجع إلى شرعية الحكم في أمريكا اللاتينية، وقدرتها على قيادة العالم الثالث، وتحدي البيئة الخارجية والهيمنة الأمريكية، وهي على بعد خطوات من الولايات المتحدة جغرافياً.

كما أن أحد الأسباب المهمة هو غياب الدور المصري الفاعل، وهو يمثل قوة مركزية إقليمية، وهو الدور الذي ساد في الخمسينيات والستينيات، وبالتالي افتقار المنطقة العربية إلى قيادة دولة مركزية مثل مصر، هو أحد أسباب تعرّض المنطقة العربية للتأثير من البيئة الدولية، ومحاولة إعاقة الدولة العربية وأداء وظائفها.

أختتم بالطلب من عبد الشفيع عيسى توضيح دور صناديق التمويل الدولي (البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي)، في التأثير في إعاقة الدولة العربية وخلق مشاكلات اجتماعية واقتصادية نتيجة الإصرار على فرض مشروع هذه الصناديق.

٤ ـ حسام الدين علي مجيد

أرى أن هناك تساؤلاً مهماً لم يُعالجه الباحث بالشكل المطلوب وهو: لماذا إيران عدو نسبي؟ ولماذا أصبحت إيران في مثل هذا الموضع بالنسبة إلى البلدان العربية؟ ولماذا تُذكر إيران على أنها عدو وخصم نسبي، ولا يُشار إلى تركيا مثلاً على النحو نفسه؟

أعتقد أن العامل الخارجي ليس بمقدوره توظيف المعطيات الداخلية، إلا إذا كانت هذه المعطيات، بعناصرها، قابلة للتوظيف. فدورُ العامل الدولي يتوقف

تأثيره على مدى قابلية معطيات الداخل للتوظيف. بالتالي لو تمكّنت الدولة من إشباع حاجات أفرادها، ثم اجتذبت إليها الولاءات الفرعية على أساس «المؤسساتية» و«العدالة»، لكانت الدولة هي الملاذ الرئيسي لأفراد المجتمع وجماعاته بدلاً من الانكفاء على ولاءاتها التقليدية.

بعبارة أخرى، إن أزمات الدولة في المنطقة العربية هي التي تتسبب بارتفاع مستوى التهديد الخارجي والعنف الداخلي، لأنها تخلق البيئة المؤاتية لإحداث التأثير السلبي والإضعاف المستمر.

تشكّل إيران، من جانب آخر، هاجساً بالنسبة إلى العراق وبلدان الخليج العربية، وخصوصاً منذ بداية تشكيل العراق الحديث في عام ١٩٢١، سواءً على صعيد صنّاع القرار السياسي، أو على مستوى الذاكرة الجماعية للعراقيين التي ما زالت تحتفظ بصور وإفرازات احتلالات ولايات الموصل وبغداد والبصرة من قبل شاهات فارس. ومثل هذا الهاجس يتسع تدريجياً ليشمل بلداناً أُخرى، مثل سورية ولبنان واليمن ومصر. ويبدو أن الدور الإيراني في المنطقة العربية هو مزيج تفاعلي بين دورها الحقيقي والضعف الداخلي.

٥ ـ خير الدين حسيب

أنا أعتقد أن من سوء حظ المنطقة العربية أنها في موقع استراتيجي يهمّ العالم والقوى الكبرى، وأن فيها موارد طبيعية تهمّ العالم، وبالتالي ليس من مصلحة القوى الكبرى الرئيسية أن تتّحد هذه الدول، ولا أن يكون فيها ديمقراطية. فإذا كان فيها ديمقراطية، وباتت الشعوب تقرر الأمور الرئيسية، فهذه الدول لن تسمح بأن يبقى سعر النفط كما هو حالياً، فهو رغم ارتفاعه الآن، يعادل بالأسعار الحقيقية سعر النفط في أواخر السبعينيات، وبالتالي إذا كان من حق الدول الغربية أن تحصل على النفط، فيجب أن تحصل عليه بأسعار عادلة مثل بقية السلع. كما أنه لو كان هناك ديمقراطية، لما كانت الشعوب العربية تسمح بشراء هذه الكميات الضخمة من الأسلحة؛ ٦٠ مليارًا في السعودية، ومبالغ كبيرة أخرى في الإمارات... لشراء طائرات تحتاج إلى طيارين مرتزقة لتشغيلها... فعدد من هذه الأمور ليس من مصلحة الشعوب العربية أن تحصل.

الأمر نفسه ينطبق على بعض الدول الإقليمية. على سبيل المثال، أنا أذكر أنه في الستينيات، في زمن المرحوم عبد السلام عارف، كان حسن الدجيلي سفيراً

للعراق في طهران، وعندي نص البرقية التي أرسلها يومها إلى رئيس الوزراء المرحوم طاهر يحيى، يقول فيها إنه رأى الشاه، وقد أبلغه الأخير أن إيران لن تسمح بوحدة ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وكانت مصر يومها قد أبقت على اسم الجمهورية العربية المتحدة بعد الانفصال. فللدول الإقليمية كذلك مصالح، والقضية تعتمد علينا نحن، وأنا أعتقد أن القضية الأساسية في ما أشار إليه الأخ جميل، متحدثاً عن الفرق بين فترة الخمسينيات والستينيات والأوضاع الحالية، وهو غياب دور مصر، الذي لم يستطع أي بلد عربي أو مجموعة بلدان عربية أن تحل محله. حبّذا لو كان هناك قيادة في مصر، فقد بدأ تدهور دورها منذ السادات ثم كامب ديفيد. . . إلخ، وبقيت الدول الأخرى تعبث بما يشاء، ووصلنا إلى الوضع الحالي.

٦ ـ محمد عبد الشفيع عيسى (يردّ)

ـ أرى أن التعقيب من جميل مطر، والمناقشات، أعادتنا إلى نقطة البدء الحقيقية، ونقطة الختام، في الوقت نفسه، وهي أهمية فرز تأثير العاملَيْن الداخلي والخارجي، في ما آلت إليه أزمة الدولة في الوطن العربي، وأميل إلى تأكيد وجهة نظر عالم الاجتماع أندريه غوندر فرانك حول التفاعل الجدلي بين العامل الدولي والعامل المحلي، وتشابكهما في إحداث الأثر في الظواهر الاجتماعية.

ـ أميل إلى تأكيد ما ذكره د. خير الدين حسيب من أن الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي تجعل الدول المسيطرة في العالم أكثر حرصاً في الهيمنة على هذه المنطقة لأطول مدى ممكن.

ـ لا أريد أن أستبعد تأثير العامل المحلي، ولكن أريد القول إن هذا العامل ليس أقل من إحداث ما يُشبه «الثورة» في النهج والسياسات، والشخوص والقيادات، لتغيير اتجاه الأحداث وتيارها الأساسي، على غرار ما فعله عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات، حين زجّ بموارد مصر ومكانتها في معركة التحرر الوطني العربية ككل، على الرغم من معاندة الظروف الدولية المحيطة.

ـ سوف أستفيد إلى أقصى حدّ من ملاحظات الزملاء في إعداد الصيغة النهائية للورقة.

ـ في ما يتعلق بكلمة مارينا أوتاوي، أتفق معها في أن الموقف الدولي يتضمن فرصاً للتنمية إلى التقدم.

وأرى أن هذا رهن بتقيّد النهج والسياسات والشخوص والقيادات، كما أشرت.

٧ ـ جميل مطر (يردّ)

رداً على سؤال طرحته السيدة أوتاواي، من المؤكد أن هناك فرصاً كثيرة للاستفادة من المجتمع الدولي، وهو مفيد أيضاً، ولكننا نتكلم على المشكلات التي أضافت إلى أزمة بعض البلدان العربية، وتكلمنا بالتالي على سلبيات المجتمع الدولي، لا المجتمع الدولي كله، وقد اخترتُ سلبيات معينة فيه. وسأعطي بعض الأمثلة:

المثال الأول: أنا أعرف أن اهتمامك بالشرق الأوسط ضيّق، ولكنك تعرفين بالتأكيد أن إسرائيل تسبّبت لنا بمشاكل كثيرة، والدعم الأمريكي ودعم المجتمع الدولي لإسرائيل سبّبا لنا الكثير من المشاكلات، لكل دولنا.

المثال الثاني: أن الضغوط الأمريكية لتحرير اقتصاد بعض البلدان العربية، وأعني مصر بالذات (وكذلك أمريكا اللاتينية) أتت بمشاكلات لا حصر لها، ولكننا نعاني، وأمريكا اللاتينية استطاعت أن تخرج عن هذا وتغير الضغوط الأمريكية.

المثال الثالث: لسنا وحدنا من يشكو من هذه السلبيات، ففي روسيا بالذات يشكون من السياسة الأمريكية وسياسة الضغوط الغربية. الروس يشكون، وكذلك الصين والهند والبرازيل، من سلبيات السياسات الأمريكية وسياسات المجتمع الدولي.

كلمتا الختام

(١)

برجيتا هولست العاني(*)

بقيت صامتة خلال هذين اليومين، إلا أن هذا لا يعني أنني لم أستفد وأتعلم كثيراً من الندوة. ولما كنت قد اتصلت منذ عدة أسابيع بالدكتور خير الدين حسيب، رئيس مجلس الأمناء لمركز دراسات الوحدة العربية، وذلك لمناقشة إمكانية التعاون المشترك في الفترة القادمة بين المركز والمعهد السويدي بالإسكندرية، حيث عيّنت مديرة للمعهد، فقد قام مشكوراً بدعوتي إلى المشاركة في هذه الندوة.

وبما أن موضوع الندوة كان جديداً عليّ، لذلك لم أكن مستعدة للحديث باللغة العربية أثناء المناقشات. على كل حال، إنني أرى أحياناً أن اجتماعات الأكاديميين ممتعة أكثر من اجتماعات الدبلوماسيين، وذلك بفضل حرية التفكير التي يمكن التعبير عنها من دون أن تكون بالضرورة صحيحة سياسياً.

وبالنيابة عن المشاركين من أربع عشرة دولة مختلفة، اسمحوا لي أن أشكر منظّمي هذه الندوة، مركز دراسات الوحدة العربية، والجمعية العربية للعلوم السياسية، ومركز كارنيغي للشرق الأوسط، على تنظيم هذه الندوة الرفيعة

(*) مديرة المعهد السويدي بالإسكندرية.

المستوى. وإني أوجه شكراً خاصاً للدكتور خير الدين حسيب والدكتور يوسف الشويري، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، على التنظيم الجيد من جميع النواحي، وعلى الكرم الذي أولوه لنا. كما أودّ أن أشكر العاملين في المركز على حسن تعاونهم معنا أثناء الندوة، شكراً جزيلاً.

(٢)

يوسف الشويري

أمضينا يومين ناقشنا فيهما أزمة الدولة في الوطن العربي، وقد كان نقاشاً ثرياً، شاملاً وشيقاً في بعض الأحيان. وأتت هذه النقاشات، ونحن نشهد تفكك الدولة الواحدة، كما في السودان، أو ازدياد انشطارها إلى دويلات وسلطنات وإمارات، كما في الصومال، أو تأزم أوضاعها الاجتماعية الداخلية، وبداية تصدّع وحدتها الوطنية، كما حدث في مصر مؤخراً، أو تفاقم أزماتها الاقتصادية والمالية، كما جرى ويجري في تونس والجزائر، إما نتيجة مباشرة للانهيار الاقتصادي العالمي الأخير، وإما ردّة فعل لهدر الأموال العامة والفساد وعدم المسؤولية. كما جرت حالتان قديمتان جديدتان، وهما حالتا لبنان والسعودية؛ ففي لبنان تعيد الطوائف إعادة تشكيل علاقاتها واصطفاف قواها وتحالفاتها المحلية والإقليمية والدولية، فتأخذ الطائفية في هذا النطاق معنى جديداً. أما في السعودية، فتبرز القبلية إلى الواجهة، ليس كعصبية قديمة وتقاليد متوارثة، بل كبنية جديدة تعيد انخراط وجوهها وأفخاذها في دورة رأس المال العالمي، لتنسج وفق هذا الانخراط علاقات تذهب أبعد من الولاء العائلي التقليدي أو الديني الإصلاحي.

أرى أن الندوة اتجهت نحو إعطاء أو تدبيج أطول لائحة ممكنة بسلبيات الدولة العربية. ولا شك في أن هذه الدولة تعاني نقصاً أو عجزاً في عدد من الميادين. هناك فشل في التنمية، وتخاذل في تحقيق الأمن أو بسط سلطة الدولة، وتراجع في تطبيق العدالة الاجتماعية أو تقاعس في إدخال أبسط مفاهيمها ضمن أجهزة الدولة.

ولكنني أرى، من جهة ثانية، أن ثمة تسليماً تلقائياً بضرورة بقاء هذه

الدولة حتى نستطيع إصلاحها أو إدخال مفاهيم أكثر حداثة في هياكلها. ونحن بالتالي لا بد لنا من استعادة صورة من صور هذه الدولة الإيجابية، بمعنى أنها كانت حاضنة لبدايات الوحدة الوطنية والإطار الصالح للمباشرة بنوع من أنواع برامج التنمية، والأرضية المعقولة للمباشرة بسياسة دفاع وطني. ونحن إذا كنا الآن نريد تحصين هذه الدولة لنمنعها من الانزلاق إلى ما قبل الدولة أو الانحدار نحو مكوّنات أولية، مثل القبيلة والطائفة والأسرة، فربما أصبح من المفيد لنا أن ننطلق عبر مسلكين متلازمين، هما: مسلك الإصلاح الداخلي، ومسلك إعادة النظر في قضية التضامن العربي، بحيث لا يقتصر على لقاءات موسمية أو اتفاقيات نوقّعها ولا نلتزم بها، وتبقى حبراً على ورق، بل نسعى جدّياً إلى بحث خلق المؤسسات العربية المشتركة والأطر التي تؤكد فعاليتها وقدرتها على العمل والاستمرارية. ولعل الخطوة الأولى في هذا المجال تكمن في إعادة إنشاء السوق العربية المشتركة عبر جامعة الدول العربية، وتحويل لقاء القمة للملوك والرؤساء والأمراء إلى كيان دستوري يتخذ القرارات الملزمة، ويخطط السياسات العربية العليا، ويستدعي بالتالي ضخّ الحياة في البرلمانات العربية، ولا نكتفي في هذه المرحلة الحرجة بالمطالبة بنوع من التوافق، سواء كان وطنياً أو قومياً. وإذا كان هناك بعض الأعراف التي تحذر من إقامة المقارنة بين سلوك الفرد وصفاته والدولة ومقوّماتها، فإننا نلاحظ، ولو في نطاق محدد، أن الفرد البارز عندما يقترب من الحافة أو يتوفاه الله، ينسى المقرّبون منه فجأة كل سيئاته، وزلات لسانه، وعاداته وتصرفاته المزعجة، ويصبح مثالاً للكمال وكرم الأخلاق ونموذجاً للإنسان الصالح. وإخال أن الاستمرار في انتقاد الدولة يعني أننا لا نتوقع أن تكون على الحافة، أو أنها في طريقها إلى الزوال.

برنامـج النـدوة

اليوم الأول

الأحد ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١

١٩,٠٠ ـ ٢١,٠٠	حفل استقبال يقيمه مركز دراسات الوحدة العربية، في فندق «البريستول»، على شرف السادة المشاركين في الندوة

الاثنين ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١

٨,٠٠ ـ ٩,٣٠	التسجيل للمشاركين والصحفيين
٩,٣٠ ـ ١٠,٣٠	**رئيس الجلسة**: د. خير الدين حسيب افتتاح الندوة كلمة الدكتور خير الدين حسيب ـ رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس مجلس الأمناء ـ مركز دراسات الوحدة العربية كلمة الدكتور عمرو حمزاوي ـ مدير الأبحاث في مركز كارنيغي للشرق الأوسط كلمة الدكتور أحمد الكبسي ـ رئيس اللجنة التنفيذية ـ الجمعية العربية للعلوم السياسية كلمة الدكتور يوسف الشويري ـ مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية
١٠,٣٠ ـ ١٢,٠٠	**البحث الأول: تاريخية الدولة ـ ظروف النشأة وآثارها** **رئيس الجلسة**: د. عصام نعمان **الباحث**: د. عدنان السيد حسين **المعقب**: د. المولدي الأحمر **مناقشة عامة**
١٢,٠٠ ـ ١٢,٣٠	استراحة

١٢,٣٠ ـ ١٤,٠٠	**البحث الثاني : تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي**
	رئيس الجلسة : د. عدنان السيد حسين
	الباحث : د. عمرو حمزاوي
	المعقب : د. مصطفى كامل السيد
	مناقشة عامة
١٤,٠٠ ـ ١٦,٠٠	فترة الغداء
١٦,٠٠ ـ ١٨,٠٠	**البحث الثالث : أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها ـ حالة اليمن**
	رئيس الجلسة : د. عبد الملك المخلافي
	الباحث : د. عادل الشرجبي
	المعقب : د. أحمد الكبسي
	البحث الرابع : أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها ـ حالة السودان
	الباحث : د. عبد الوهاب الأفندي
	المعقب : د. سحر محيي الدين
	البحث الخامس : أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها ـ حالة الصومال
	الباحث : د. عبد الجليل المرهون
	المعقب : أ. حلمي شعراوي
	تعقيب عام على الحالات الثلاث
	المعقب : د. مارينا أوتاوي
١٨,٠٠ ـ ١٨,٣٠	استراحة
١٨,٣٠ ـ ٢٠,٠٠	مناقشة عامة

الثلاثاء ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١

٩,٠٠ ـ ١١,٣٠	**البحث السادس : أزمة الاندماج والهوية**
	رئيس الجلسة : د. ابتسام الكتبي
	الباحث : د. فالح عبد الجبار
	المعقب : د. حسام الدين علي مجيد
	البحث السابع : الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية
	الباحث : د. عبد الإله بلقزيز
	المعقب : د. وحيد عبد المجيد
	مناقشة عامة
١٢,٠٠ ـ ١٢,٣٠	استراحة

١٢,٣٠ ـ ١٤,١٥	**البحث الثامن : أزمة الدولة في علاقتها بالمجتمع : السلطات الأهلية الوسيطة «عندما تصبح الطائفة وسيطاً بين الدولة والمواطن» (مع الإشارة إلى حالة لبنان)** **رئيس الجلسة :** أ. جميل مطر **الباحث :** د. وجيه كوثراني **المعقب :** د. فاديا كيوان **البحث التاسع : أزمة الدولة في علاقتها بالمجتمع : السلطات الأهلية الوسيطة «عندما تصبح القبيلة وسيطاً بين المجتمع والدولة» (مع الإشارة إلى حالة العربية السعودية)** **الباحث :** د. يوسف مكي **المعقب :** د. باقر النجار مناقشة عامة
١٤,١٥ ـ ١٦,١٥	فترة الغداء
١٦,١٥ ـ ١٧,٤٥	**البحث العاشر : أزمة غياب العدالة الاجتماعية** **رئيس الجلسة :** د. بول سالم **الباحث :** د. يوسف خليفة اليوسف **المعقب :** د. كمال حمدان مناقشة عامة
١٧,٤٥ ـ ١٩,١٥	**البحث الحادي عشر : أثر المحيط الإقليمي والدولي** **رئيس الجلسة :** د. مروان المعشّر **الباحث :** د. محمد عبد الشفيع عيسى **المعقب :** أ. جميل مطر مناقشة عامة
١٩,١٥ ـ ١٩,٣٠	اختتام الندوة

فهـــرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

- ت -

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ح -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ظ -

- ع -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب - الندوة إلى تشخيص «**أزمة الدولة في الوطن العربي**» من جميع وجوهها وأبعادها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية.

وقد قرنت البحوث النظريات بالمحسوس التجريبي، والتبصّر بالظاهرات الميدانية والحقلية؛ وكل هذا بهدف تلمّس إجابة عن أسئلة تطرح دائماً: إلى أين؟ وما العمل؟

فالمعطيات التحليلية التي قدّمتها البحوث وتعقيباتها ومناقشاتها، كثيرة، ومتشعبة، وبالغة الأهمية، فهي تعكس هموم المواطن العربي، وما يعانيه جرّاء معايشته أزمة الدولة العربية.

أما في توصيف أزمة الدولة وتشريح أبعادها فكان التركيز على مستويات ثلاثة: **سياسياً** جرى الحديث عن تسلط الدولة واستبدادها واستئثار قلّة في حكمها، واستنزاف ثرواتها ونهب مواردها وإشاعة الفساد في هياكلها، وفي تضادّ ذلك جاء الحديث عن قوى التغيير وحركات الاحتجاج والكتلة التاريخية المدعوّة إلى التشكلّ؛ **واقتصادياً** وصّفت ريعية الدولة، وبالتالي فشل سياساتها «التنموية» التي أدّت إلى مزيد من الإفقار والبطالة وغياب العدالة؛ **واجتماعياً** بدا صارخاً ما تمارسه «**الدولة العربية**» من سيادة ونفوذ الطائفية والإثنية والقبلية، وما تنتجه من قوى موالية بفعل نظام المحسوبية (الزبائنية)، تلك القوى التي عاثت بالمجتمع فساداً.

ولم يغب عن بحوث الندوة إشكال التدخل الأجنبي، ولا سيما الأمريكي، الذي يمعن في إجهاض التحركات والمشاريع الديمقراطية في المنطقة، وذلك حرصاً منه على أنظمة الاستبداد، باعتبارها حارسة «**الاستقرار**» الضروري للمصالح الغربية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٦ دولاراً
أو ما يعادلها